

زجاجہ المصانح کے بارے میں مولانا قاری محمد طیب قاسمی مہتمم دارالعلوم دیوبند رحمہ اللہ کی رائے:
 حنفی مسائل کے بنیادی مآخذ اور ان کی تائید میں احادیث و آثار اور سنن و فتاویٰ صحابہ کا ایک بڑا ذخیرہ جمع کر دیا گیا ہے۔
 کیا اچھا ہو کہ مدارس دینیہ میں «مشکوٰۃ المصانح» کے ساتھ ساتھ یاس کی جگہ «زجاجہ المصانح» بھی رائج ہو جائے۔

زجاجہ المصانح

لأبي الحسنات العلامة السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين

الحیدر آبادی رحمہ اللہ

۱۳۸۴ - ۱۲۹۲ھ

الجزء الثاني

طبعة مبدية ملونة



جمعية البشري الخيرية
 للخدمات الإنسانية والتعليمية (المسجلة)

عزیز القارئ الکریم، السلام علیکم ورحمة اللہ وبرکاتہ!

عن ابي سعيد رضی اللہ عنہ قال: قال النبی ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله. (جامع الترمذي)
فنشکرك علی اقتنائک کتابنا هذا الذي بذلنا جهدًا كثيرًا بتوفيق الله ﷻ، كي نخرجه علی الصورة الفائقة، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج کتابنا بنهج دقیق متقن، مع مراجعة دقيقة للکتاب مرة بعد أخرى.
ومع هذا، فالإنسان محقق بالضعف والعجز مهما بلغ من الدقة، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَخَلِيقُ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ۲۸)
فأخي العزیز! إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للکتاب أو كانت عندک اقتراحات أو ملاحظات، فدونها وأرسلها لنا، وبهذا تكون قد شارکتنا بمجهود مشكور يتضافر مع جهدنا في السير نحو الأفضل.

جزاکم الله تعالى خیرًا

Postal Address: 9/2, sector 17, Korangi Industrial Area, Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

اسم الكتاب : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (الجزء الثاني)

التأليف : لأبي الحسنات السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين الحيدر آبادي رحمہم اللہ

سنة الطباعة : ۱۴۳۶ھ / ۲۰۱۵م
علیک بقائمة الأسعار

البُشْرَى

جمعية البشري الخيرية
للخدمات الإنسانية والتعليمية (السنة)

AL-BUSHRA

Welfare And Educational Trust (Regd.)

7/275 D.M.C.H. Society Opp Aalamgeer Road,
Karachi. Pakistan

+92 21 35121955-7

الهاتف:

+92 334-2212230, +92 346-2190910

+92 314-2676577, +92 302-2534504

البريد الإلكتروني: info@maktaba-tul-bushra.com.pk

info@albushra.edu.pk

الموقع على الشبكة: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.albushra.edu.pk

يطلب من البشري، كراتشي. باكستان +92-321-2196170

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ

رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾

(يونس: ٥٧)

٢٥٦٤ - عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ ^(١) مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٥٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَاقْرَؤُوهُ؛ فَإِنَّ مَثَلَ الْقُرْآنِ لَمَنْ تَعَلَّمَ، فَقَرَأَ بِهِ وَقَامَ كَمَثَلِ جِرَابٍ مَحْشُوٍّ مِسْكَ تَفُوحُ رِيحُهُ كُلِّ مَكَانٍ. وَمَثَلُ مَنْ تَعَلَّمَهُ فَرَقَدَ وَهُوَ فِي جَوْفِهِ كَمَثَلِ جِرَابٍ أَوْكِيٍّ عَلَى مِسْكِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٥٦٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرَجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ. وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الثَّمَرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ. وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ. وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأُتْرَجَةِ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالثَّمَرَةِ».

(١) قوله: خيركم إلخ: فإن قلت: أيما أفضل؟ تعلم القرآن أو تعلم الفقه؟ قلت: المتشاغل بالفقه أفضل. ذلك راجع إلى حاجة الإنسان؛ لأن الفقه أفضل من القراءة، وإنما كان القارئ في زمن النبي ﷺ هو الأفقه، فلذلك قام القارئ في الصلاة. قاله في «عمدة القاري».

٢٥٦٧ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ أَوْ الْعَقِيقِ، فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ فِي غَيْرِ إِيْمٍ وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ. قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمَ أَوْ يَقْرَأَ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّكُمْ أَحَدُكُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ أَنْ يَجِدَ فِيهِ ثَلَاثَ خَلِيقَاتٍ عِظَامِ سِمَانٍ؟» قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «فَثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بِهِنَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ خَلِيقَاتٍ عِظَامِ سِمَانٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٦٩ - وَعَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَةَ آيَةٍ لَمْ يَحَاجَّهُ الْقُرْآنُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَمَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ مِائَتَيْنِ آيَةٍ كُتِبَ لَهُ قُنُوتُ لَيْلَةٍ، وَمَنْ قَرَأَ فِي لَيْلَةٍ خَمْسَ مِائَةٍ إِلَى الْأَلْفِ أَصْبَحَ وَلَهُ قِنْطَارٌ مِنَ الْأَجْرِ»، قَالُوا: وَمَا الْقِنْطَارُ؟ قَالَ: «اِثْنَا عَشَرَ أَلْفًا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٧٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٧١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَى اثْنَيْنِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٧٢ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٧٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ، لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَالْأَمَانَةُ، وَالرَّحِمُ تُنَادِي: أَلَا مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٢٥٧٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اقْرَأْ وَارْتَقِ، وَرَتَّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنَزَلَكَ مِنْهُ آخِرُ آيَةٍ تَقْرُؤُهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٥٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْحَرِبِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٢٥٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٥٧٧ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا. لَا أَقُولُ: الَمْ حَرْفٌ، أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِمْ حَرْفٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٥٧٨ - وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ قَالَ: مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَوْ قَدْ فَعَلَوْهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةً»، فَقُلْتُ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبَرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ،

وَهُوَ الْفَضْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهُ الْجِنَّ إِذْ سَمِعَتْهُ حَتَّى قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ ① يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَكَاْمَنَا بِهِ ② مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٥٧٩ - وَعَنْ مُعَاذِ الْجُهَنِيِّ ③ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَلْبَسَ وَالِدَاهُ تَاجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ضَوْؤُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا، لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ فَمَا ظَنَنْكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهِذَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٥٨٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ④ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا احْتَرَقَ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٨١ - وَعَنْ عِيٍّ ⑤ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَظْهَرَهُ، فَاحْلَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَشَفَعَهُ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كُلُّهُمْ قَدْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٥٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ⑥ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْرِبُوا الْقُرْآنَ وَاتَّبِعُوا غَرَائِبَهُ، وَغَرَائِبُهُ فَرَائِضُهُ وَحُدُودُهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ⑦ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قِرَاءَةُ الرَّجُلِ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ أَلْفَ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمُصْحَفِ تَضَعُفٌ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَلْفِي دَرَجَةٍ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبَ تَصْدَأُ كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا جَلَاؤُهَا؟ قَالَ: «كَثْرَةُ ذِكْرِ الْمَوْتِ وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، قَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: لَا أَعْلَمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ. قَالَ: (١) «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٥٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بِنِ كَعْبٍ: «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَقَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا أُنْزِلَتْ فِي التَّوْرَةِ

(١) قوله: استجيبوا إلخ: قال الحافظ في «الفتح»: والذي تأول القاضيان عبد الوهاب وأبو الوليد أن إجابة النبي ﷺ في الصلاة فرض، يعصي المرء بتركه، وإنه حكم يختص بالنبي ﷺ، وما جنح إليه القاضيان من المالكية هو قول الشافعية على اختلاف عندهم بعد قولهم بوجوب الإجابة، هل تبطل الصلاة أم لا؟ انتهى. قلت: وأما عند الحنفية فقال الطحطاوي في حاشية «مراقي الفلاح»: يفترض على المصلي إجابة النبي ﷺ لا خلاف في بطلانها حينئذ، كذا ذكره البدر في تفسير سورة الأنفال. قاله في «بذل المجهود».

(٢) قوله: قال الحمد لله رب العالمين: بدل على أن التسمية ليست بجزء من سورة الفاتحة، وإلا قال: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين.

وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهَا، وَإِنَّهَا سَبْعٌ مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَى الدَّارِمِيُّ مِنْ قَوْلِهِ «مَا أَنْزَلْتُ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٥٨٨ - وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٥٨٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ إِذَا جَالَتْ الْفَرَسُ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتْ، فَسَكَتَ وَسَكَتَتْ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتْ الْفَرَسُ فَأَنْصَرَفَ وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ».

قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ تَطَأَ يَحْيَى، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَأَنْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، وَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا. قَالَ: «وَتَذَرِي مَا ذَاكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ، دَنَتْ لِصَوْتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحْتَ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي «مُسْلِمٍ»: «عَرَجْتُ فِي الْجَوِّ» بَدَلُ «فَخَرَجْتُ» عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ.

٢٥٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ،

إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي يُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٩١ - وَعَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَذَرِي أَيُّ

آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟^(١)

قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قُلْتُ: «(اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)» قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللَّهِ! لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَخْتُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ. قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أُسَيْرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ».

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَعُودُ». فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَخْتُو مِنْ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: دَعْنِي، فَإِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لَا أَعُودُ. فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أُسَيْرُكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ».

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «سَيَعُودُ». فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَخْتُو مِنْ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ. فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، أَنْكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ. قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا. إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ:

(١) قوله: أعظم: وقال في «العالمگیریة»: يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها، ومعنى الأفضلية أن ثواب قراءته كثير وقليل بأنه للقلب أيقظ، وهذا أقرب إلى الصواب، وبهذا المعنى يقال: إن القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة، والأفضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلاً، وهو المختار. كذا في «جواهر الأخلاطي».

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ حَتَّى تَخْتَمَ الْآيَةُ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. (البقرة: ٢٥٥)

فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «ذَلِكَ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٥٩٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ ﷺ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ، لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبَشِّرْ بَنُورَيْنِ أَوْتَيْتَهُمَا لَمْ يُؤْتِيَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيَتْهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٥٩٤ - وَعَنْ أَبِي قَعْبٍ بِنِ عَبْدِ الْكَلَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ سُورَةِ الْقُرْآنِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». قَالَ: فَأَيُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «آيَةُ الْكُرْسِيِّ» ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ قَالَ: فَأَيُّ آيَةٍ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، تُحِبُّ أَنْ تُصِيبَكَ وَأُفْتِكَ؟ قَالَ: «خَاتِمَةُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَحْتِ عَرْشِهِ أُعْطَاهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ لَمْ تَتْرُكْ خَيْرًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٩٥ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَتَمَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ بِآيَتَيْنِ أُعْطِيَتْهُمَا مِنْ كَنْزِهِ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَعَلَّمُوهُنَّ وَعَلِّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ، فَإِنَّهُمَا صَلَاةٌ وَقُرْآنٌ وَدُعَاءٌ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا.

٢٥٩٦ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا

قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْفَنِيِّ عَامٍ، أَنْزَلَ مِنْهُ آيَتَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَا تُقْرَأُ فِي دَارٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَيَقْرُبُهَا شَيْطَانٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٥٩٧ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٥٩٨ - وَعَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: مَنْ قَرَأَ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى اللَّيْلِ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٥٩٩ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ قَرَأَ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ فِي لَيْلَةٍ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٠٠ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَأُوا الزَّهْرَاوَيْنِ: الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَايَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقْرَأُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنْ أَخَذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٠١ - وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِيهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ، تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ، كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٠٢ - وَعَنْ كَعْبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْرَأُوا سُورَةَ هُودَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٠٣ - وَعَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْمُسَبِّحَاتِ قَبْلَ أَنْ

يَرْقُدَ وَيَقُولُ: «إِنَّ فِيهِنَّ آيَةً خَيْرٌ مِنَ الْفِ آيَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ مُرْسَلًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٠٤ - وَعَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَظْطَيْنِ، فَتَغَشَّيْتُهُ سَحَابَةً، فَجَعَلْتُ تَذْنُو وَتَذْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنْزَلَتْ بِالْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٠٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَ مِنَ الدَّجَالِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٠٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ عَصَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٦٠٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ الثُّورُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٦٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَأَ طَهُ وَلَسَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ قَالَتْ: طُوبَى لِأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا، وَطُوبَى لِأَجْوَابِ تَحْمِلِ هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسِنَةٍ تَتَكَلَّمُ بِهِذَا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٠٩ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رضي الله عنه قَالَ: اقْرَؤُوا الْمُنَجِّيَةَ، وَهِيَ آتَمُ تَنْزِيلٍ؛ فَإِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَقْرَأُهَا مَا يَقْرَأُ شَيْئًا غَيْرَهَا، وَكَانَ كَثِيرَ الْخَطَايَا، فَنَشَرَتْ جَنَاحَهَا عَلَيْهِ وَقَالَتْ: رَبِّ اغْفِرْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُكْثِرُ قِرَاءَتِي. فَشَقَّعَهَا الرَّبُّ تَعَالَى فِيهِ، وَقَالَ: اكْتُبُوا لَهُ بِكُلِّ خَطِيئَةٍ حَسَنَةً، وَارْقَعُوا لَهُ دَرَجَةً. وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّهَا تُجَادِلُ عَنْ صَاحِبِهَا فِي الْقَبْرِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ مِنْ كِتَابِكَ فَشَفِّعْنِي فِيهِ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْ كِتَابِكَ فَامْحُني عَنْهُ.

وَأِنَّهَا تَكُونُ كَالطَّيْرِ، تَجْعَلُ جَنَاحَهَا عَلَيْهِ فَيُشْفَعُ لَهُ، فَتَمْنَعُهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِي «تَبَارَكَ» مِثْلُهُ. فَكَانَ خَالِدٌ لَا يَبِيتُ حَتَّى يَقْرَأَ بِهِمَا. وَقَالَ طَاوُسٌ: فَضَلْنَا عَلَى كُلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ بِسِتِّينَ حَسَنَةً. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦١٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ آيَةَ التَّوْحِيدِ وَتَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَكَذَا فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» وَ«الْمَصَابِيحِ» غَرِيبٌ.
٢٦١١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يُسُّ، وَمَنْ قَرَأَ يُسَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.
٢٦١٢ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يُسَ فِي صَدْرِ النَّهَارِ قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا.

٢٦١٣ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يُسَ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، فَافْرُقُوا هَا عِنْدَ مَوْتَاكُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ حَمَّ الْمُؤْمِنِ إِلَى «إِلَيْهِ الْمَصِيرُ» وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ حِينَ يُصْبِحُ حُفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُمِسي، وَمَنْ قَرَأَ بِهِمَا حِينَ يُمِسي حُفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُصْبِحَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦١٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ حَمَّ الدُّخَانِ فِي لَيْلَةٍ أَصْبَحَ يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦١٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ حَمَّ الدُّخَانِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ غُفِرَ لَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ لُبَابًا، وَإِنَّ لُبَابَ الْقُرْآنِ الْمُفَصَّلُ. رَوَاهُ الدَّرَايُ.

٢٦١٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لِكُلِّ شَيْءٍ عَرُوسٌ، وَعَرُوسُ الْقُرْآنِ الرَّحْمَنُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦١٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ أَبَدًا»، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَأْمُرُ بَنَاتِهِ يَقْرَأْنَهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦٢٠ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَقَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ، وَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى يُمِيسِيَ، وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَاتَ شَهِيدًا، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمِيسِيَ كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ سُورَةَ فِي الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ، وَهِيَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٦٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: ضَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم خِبَاءَهُ عَلَى قَبْرِ وَهُوَ لَا يَحْسِبُ أَنَّهُ قَبْرٌ، فَإِذَا فِيهِ إِنْسَانٌ يَقْرَأُ سُورَةَ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ حَتَّى خَتَمَهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «هِيَ الْمَانِعَةُ هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٢٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٦٢٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زُلْزِلَتْ تَعْدِلُ نِصْفَ الْقُرْآنِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ تَعْدِلُ رُبْعَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٢٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَقْرِئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «افْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ الرَّ» فَقَالَ: كَبُرَتْ سِنِّي وَاشْتَدَّ قَلْبِي وَغَلِظَ لِسَانِي، قَالَ: «فَافْرَأْ ثَلَاثًا مِنْ ذَوَاتِ حَمٍّ»، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، قَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرِئْنِي سُورَةً جَامِعَةً، فَأَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ حَتَّى فَرَعَ مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أُرِيدُ عَلَيْهَا أَبَدًا، ثُمَّ أَدْبَرَ الرَّجُلُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ الرُّومِيُّ» مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٦٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ أَلْفَ آيَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟»، قَالُوا: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَ أَلْفَ آيَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟ قَالَ: «أَمَّا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ أَلْفَهُمُ الشَّكَاوَرُ؟». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦٢٧ - وَعَنْ قُرُوءَةَ بِنْتِ نَوْفَلٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَقُولُهُ إِذَا أُوثِّتُ إِلَى فِرَاشِي. قَالَ: «افْرَأْ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ؛ فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشَّرِكِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦٢٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ يَقْرَأُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

٢٦٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ

فِي صَلَاتِهِمْ، فَيُخْتِمُ^(١) بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟» فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. قَالَ: «إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مَعْنَاهُ.

٢٦٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ» قُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «الْجَنَّةُ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٦٣٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَتِي مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مُجِيَ عَنْهُ ذُنُوبٌ خَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «خَمْسِينَ مَرَّةً وَلَمْ يَذْكُرْ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

٢٦٣٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ عَلَى فِرَاشِهِ فَتَنَامَ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَرَأَ مِائَةً مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَهُ الرَّبُّ: يَا عَبْدِي ادْخُلْ^(٢) عَلَى يَمِينِكَ الْجَنَّةَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٣٤ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ بُنِيَ لَهُ بِهَا قَصْرٌ فِي الْجَنَّةِ. وَمَنْ قَرَأَ عَشْرِينَ مَرَّةً بُنِيَ لَهُ بِهَا قَصْرَانِ فِي الْجَنَّةِ،

(١) قوله: فيختتم الخ: في الركعة الأخيرة بعد الفاتحة من كل صلاة هذه السورة. قاله في «المرقاة» وقال في «العالمگیری»: ويكره أن يوقت شيئاً من القرآن لشيء من الصلاة. قال الطحاوي والإسفيجاني: هذا إذا رآه حتماً واجباً بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة، وأما إذا قرأ لأجل اليسر عليه أو تبركاً بقراءته ﷺ فلا كراهية في ذلك، ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحياناً؛ لئلا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز. هكذا في «التبيين».

(٢) قوله: ادخل الخ: قال العلماء: وينبغي لمن بلغه في فضائل الأعمال شيء أن يعمل به ولو مرة، وإن كان الحديث ضعيفاً؛ لأنه يعمل به في ذلك اتفاقاً. قاله في «المرقاة».

وَمَنْ قَرَأَهَا ثَلَاثِينَ مَرَّةً بُنِيَ لَهُ بِهَا ثَلَاثَةُ قُصُورٍ فِي الْجَنَّةِ». فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا لَتَكُنْتُ قُصُورًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا آوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٣٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتٍ أَنْزَلْتُ اللَّيْلَةَ لَمْ يَرِ مِثْلُهُنَّ قَطُّ، قُلْ^(١) أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٣٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْجُحْفَةِ وَالْأَبْوَاءِ إِذْ غَشِيَتَنَا رِيحٌ وَظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ بِأَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَأَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، وَيَقُولُ: يَا عُقْبَةُ تَعَوَّذْ بِهِمَا، فَمَا نَعَوَّذُ مِثْلَهُمَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٦٣٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْبٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي لَيْلَةٍ مَطَرٍ وَظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ نَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [لِيُصَلِّيَ لَنَا] فَأَذْرَكُنَاهُ، فَقَالَ: «أَصَلَيْتُمْ؟» فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ: «قُلْ»، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ»، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلْ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ حِينَ تُمَسِّي وَحِينَ تُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(١) قوله: ثم نفث فيها إلخ: وقال النووي: استحباب النفث في الرقية، وقد أجمعوا على جوازه، واستحبه الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

(٢) قوله: قل أعوذ برب الفلق إلخ: والظاهر أن البسملة فيها ليست من آياتها، ويوافق ما عليه المحققون من أصحابنا أنها نزلت للفصل بين السور. قاله في «المراقبة».

٢٦٣٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرِئْنِي سُورَةَ هُودٍ أَوْ سُورَةَ يُوسُفَ فَقَالَ: «لَنْ تَقْرَأَ شَيْئًا أَبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قُلِّ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

بَابُ

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَتِّلِ ^(١) الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا ^(٢) مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾. (الزمل: ٢٠)

(١) قوله: ورتل الخ: أي اقرأ على تودة بتبيين الحروف وحفظ الوقوف وإشباع الحركات. قاله في «المدارك».

(٢) قوله: فاقراءوا الخ: أي في الصلاة، والأمر للوجوب أو في غيرها، والأمر للندب ما تيسر عليكم من القرآن، روى أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: من قرأ مائة آية في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائتي آية كتب من القانتين. قاله في «المدارك». وقال في «التفسيرات الأحمدية»: وإن كان المراد بقوله تعالى: فاقراءوا هو القراءة على سبيل الندب، فاختلفوا في مقدارها، فقليل: في كل يوم ثلاث آيات، وقيل: مائة، وقيل: مائتان، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ من قرأ كل يوم خمس آية لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية يكتب من المطيعين، ومن قرأ مائتي آية لم يخاصم القرآن معه يوم القيامة، ومن قرأ خمس مائة آية يكتب له قنطار من الأجر، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: له رسول الله ﷺ أختم في كل شهر مرة، فقال: ازداد طاقة، فقال: في كل عشرين مرة، فقال: ازداد طاقة، فقال: في كل عشرة مرة، فقال: ازداد طاقة، فقال: في كل سبعة أيام، ولا تزدد. هكذا في «الحسيني».

وهذا الختم نوعان: نوع يُسمَّى ختم الأحزاب، وهو يقضي الحاجات ويندفع البليات، على ما روي عن النبي ﷺ وابتدائه يوم الجمعة من الفاتحة إلى الأنعام، ثم منها إلى يونس، ثم منها إلى طه، ثم منها إلى عنكبوت، ثم منها إلى زمر، ثم منها إلى الواقعة، ثم منها إلى الآخرة. ونوع منه يُسمَّى فمي يشوق يعني في يوم الجمعة من الفاتحة إلى البائدة، ثم منها إلى يونس، ثم منها إلى بني إسرائيل، ثم منها إلى الشعراء، ثم منها إلى الصافات، ثم منها إلى القاف، ثم منها إلى الآخر، فكل عرف منه إشارة إلى سورة، وهذا هو المعروف بين الحفاظ في زماننا انتهى. وأورد البخاري هذا في معرض الاستدلال على عدم تحديد في كمية القراءة؛ لأنه عام يشمل الجزء من القرآن وأقل منه وأكثر منه على حسب التيسير، فلا يقتضي جزئاً معيناً ولا محدوداً ولا وقتاً محدوداً ولا معيناً، وما أورد فيه من الأحاديث والأخبار لا يدلُّ على تنصيص الكمية في القدر والوقت، فافهم. قاله في «عمدة القاري».

- ٢٦٤٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَاهِدُوا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَضُّلاً مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٢٦٤١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٢٦٤٢ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُبْسُ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ بَلْ نَسِيَ وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفَضُّلاً مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ: «بِعُقْلِهَا».
- ٢٦٤٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ثُمَّ يَنْسَاهُ^(١) إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.
- ٢٦٤٤ - وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا اثْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ فُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٢٦٤٥ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ^(٢) مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمُدُّ بِ«بِسْمِ اللَّهِ» وَيَمُدُّ بِ«الرَّحْمَنِ» وَيَمُدُّ بِ«الرَّحِيمِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ٢٦٤٦ - وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُوكٍ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ

(١) قوله: ثم ينساه: أي بالنظر عندنا وبالغيب عند الشافعي أو المعنى، ثم يترك قراءته نسي أو ما نسي. قاله في «المروقة».

(٢) قوله: كانت مداً إلخ: وفي الحجة يقرأ في الفرض بالترسل حرفاً حرفاً، وفي التراويح بين بين، وفي النفل ليلاً له أن يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم، أي بعد أن يمد أقل مد، قال به القراء، وإلا حرم لترك الترتيل المأمور به شرعاً. «الدر المختار» و«رد المحتار» ملقط منها.

سَلَمَةَ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا هِيَ تَنَعَتْ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٢٦٤٧ - وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ^(٢) ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ثُمَّ يَقِفُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٤٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَفِينَا الْأَعْرَابِيُّ وَالْعَجَمِيُّ، فَقَالَ: اقْرَءُوا فَكُلُّ حَسَنٍ، وَسَيِّئِيٌّ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِيعِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٦٤٩ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونُ أَهْلِ الْعَشَقِ وَلُحُونُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، وَسَيِّئِيٌّ بَعْدِي قَوْمٌ يُرْجَعُونَ^(٣) بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغَنَاءِ وَالتَّنُوجِ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ

(١) قوله: حَرْفًا حَرْفًا: أي كان يقرأ بحيث يمكن عد حروف ما يقرأ، والمراد حسن الترتيل والتلاوة على نعت التجويد. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: ثم يقف إلخ: اختلف أرباب الوقف في الوقف على رأس الآية إذا كان هناك تعلق لفظي كما فيها نحن فيه، واستدل بهذا الحديث وعليه الشافعي، وأجاب الجمهور عنه بأن وقفه كان لبيان للسامعين رؤوس الآي، فالجمهور على أن الوصل أولى فيها، والجزري على أنه يستحب الوقف عليها بالانفصال. قاله في «المراقبة». وقال في «العرف الشذي»: ويدل حديث الباب على الوقف على كل آية، ويقال لهذه الأوقاف: أوقاف النبي ﷺ، والوقف على هذه الأوقاف مستحب، وذكر الجزري أن الوقف مستحب وطني، أن وصل الآيات أيضا ثابت عن النبي ﷺ.

(٣) قوله: يرجعون إلخ: الترجيع بالقرآن والأذان بالصوت الطيب طيب إن لم يزد فيه الحروف وإن زاد كره له ولمُسْتَمِعِهِ. قاله في «الدر المختار». وقال في «العالمگیری»: وقراءة القرآن بالترجيع قيل: لا تكره، وقال: أكثر المشايخ تكره ولا تحل؛ لأن فيه تشبها بفعل الفسقة حال فسقهم، ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المختلف فيه المذكور للحن؛ لأن اللحن حرام بلا خلاف، فإذا قرأ بالإلحان وسمعه إنسان إن علم أنه أن لقنه الصواب =

شأنهم». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَرَزَيْنٌ فِي كِتَابِهِ.

٢٦٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ مَا أَدِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَيَّ (١) بِالْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ مَا أَدِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٥٣ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٦٥٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَسَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ؛ فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٢٦٥٥ - وَعَنْ طَاوُسٍ مُرْسَلًا قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَحْسَنُ صَوْتًا لِلْقُرْآنِ وَأَحْسَنُ قِرَاءَةً؟ قَالَ: «مَنْ إِذَا سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ». قَالَ طَاوُسٌ: وَكَانَ طَلْقُ كَذَلِكَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

= لا تدخله الوحشة بلفظه، وإن دخله الوحشة فهو في سعة أن لا يلقنه، فإن كل أمر بمعروف يتضمن منكراً يسقط وجوبه. كذا في «الوجيز» للكردي، إن قرأ بالإنحان في غير الصلاة أن غير الكلمة، ويقف في موضع الوصل أو يصل في موضع الوقف يكره، وإلا لا يكره. كذا في الغرائب، انتهى. وقال في «أشعة اللمعات»: ترجيع: آواز گردانیدن در حلق. ونوح: بفتح نوح در ماتم کردن.

(١) قوله: يتغنى بالقرآن: قال في «الدر المختار»: وتغنى بالقرآن ولم يخرج بالحنان عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن انتهى. وقال النووي: واختلفوا في القراءة بالحنان، فكرهها مالك والجمهور لخروجها عما جاء القراءة له من الخشوع والتفهم، وأباحها أبو حنيفة وجماعة من السلف للأحاديث، ولأن ذلك سبب للركة وإثارة =

٢٦٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: اقْرَأْ عَلَيَّ قُلْتَ اقْرَأْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ قَالَ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ^(١) مِنْ غَيْرِي فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ۝﴾ قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ» فَالْتَفَتُ إِلَيْهِ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(النساء: ٤١)

٢٦٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَلَسْتُ فِي عِصَابَةٍ مِنْ ضُعَفَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَسْتَتِرُ بِبَعْضٍ مِنَ الْعُرَى، وَقَارِئٌ يَقْرَأُ عَلَيْنَا إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَامَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَكَتَ الْقَارِئُ، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟» قُلْنَا: [يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ قَارِئٌ لَنَا يَقْرَأُ عَلَيْنَا] فَكُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ أَمَرْتُ أَنْ أَصِيرَ نَفْسِي مَعَهُمْ» قَالَ: فَجَلَسَ وَسَطْنَا لِيُعْدِلَ بِنَفْسِهِ فِينَا، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ: هَكَذَا، فَتَحَلَّقُوا وَبَرَزَتْ وُجُوهُهُمْ لَهُ، فَقَالَ: «أَبَشِّرُوا يَا مَعْشَرَ صَعَالِيكِ الْمُهَاجِرِينَ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ بِنِصْفِ يَوْمٍ، وَذَلِكَ خَمْسُ مِائَةِ سَنَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= الخشية، وإقبال النفوس على استماعه. قلت: قال الشافعي في موضع: أكره القراءة بالأحان، وقال في موضع: لا أكرهها. قال أصحابنا: ليس له فيها خلاف، وإنما هو اختلاف حالين، فحيث كرهها أراد إذا مطَّط وأخرج الكلام عن موضعه بزيادة أو نقص أو مد أو غير ممدود أو إدغام ما لا يجوز إدغامه ونحو ذلك، وحيث أباحها، أراد إذا لم يكن فيها تغير لموضوع الكلام انتهى. وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رضي الله عنه وأصحابه أنهم كانوا يستمعون القرآن بالأحان، وقال محمد بن عبد الحكم: رأيت أبي والشافعي ويوسف بن عمرو يسمعون القرآن بالأحان. قاله في «عمدة القاري».

(١) قوله: إني أحب أن أسمعته إلخ: استماع القرآن أثوب من قراءته. كذا في «منظومة ابن وهبان». قاله في «الأشباه» في كتاب الحظر والإباحة.

٢٦٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ قَالَ: اللَّهُ سَمَّانِي لَكَ وَقَدْ ذُكِرْتُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «اللَّهُ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَالَ: وَسَمَّانِي؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَبَكَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٥٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ». وَفِي أُخْرَى لَهُ عَنْهُ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مُحَافَةً أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

٢٦٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَفْقَهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأُبَيِّ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّنَسَائِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، ثُمَّ قَالَ: «فِي شَهْرٍ» ثُمَّ قَالَ: «فِي عِشْرِينَ» ثُمَّ قَالَ: «فِي خَمْسَ عَشْرَةَ» قَالَ: «فِي سَبْعٍ» ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ مِنْ سَبْعٍ.

(١) قوله: نهى إلخ: قال النووي: فيه النهي عن المسافر بالمُصحف إلى أرض الكفار للعلة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمة، فإن أمنت هذه العلة، بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهر عليهم فلا كراهة، ولا منع عنه حيثئذٍ لعدم العلة هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون انتهى. وقال الزيلعي في «تخريج الهداية»: أعلم أن المُصحف حمل الحديث على الجيش الصغير الذي لا يؤمن معه ضياعه، والشافعي معنا في ذلك، وأخذ المالكية بإطلاقه انتهى. وقال في «نفع المفتي والسائل»: من سافر إلى أرض العدو، وليس له أن يخرج المصاحف إلا في جيش يؤمن عليهم من استيلاء الكفار. قال في «التيبين شرح الكنز»: لما فيه من تعريض المُصحف على الاستخفاف، وهو المراد عن قول النبي ﷺ: «لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو»، وذكر الطحاوي أن هذا النهي كان في ابتداء الإسلام حين كانت المصاحف قليلة والقراء قليلين، فيخاف ذهاب بعض القرآن وانتسخ ذلك حين كثرتهم، والأول أصح وأحوط. كذا في «كشف الوقاية».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنْهُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْرَأِ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ» قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ حَتَّى قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ وَلَا تَرُدْ» عَلَى ذَلِكَ.

٢٦٦١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَاهِرُ» بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٦٢ - وَعَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنْ اسْتَحَلَّ حَرَامَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٦٣ - وَعَنْ عُبَيْدَةَ الْمَلِيكِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، لَا تَتَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ وَاتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ مِنْ آثَاءِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ، وَأَفْسُوهُ وَتَعْنُوهُ وَتَدَبَّرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَلَا تَعَجَّلُوا ثَوَابَهُ فَإِنَّ لَهُ ثَوَابًا. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

باب

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاقْرَءُوا^(١) مَا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾
٢٦٦٤ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ

(١) قوله: ولا ترد على ذلك: قال في «عمدة القاري»: إن النهي عن الزيادة ليس للتحريم، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب انتهى. وتحقيقه في أول هذا الباب، وقال في «العالمگیری»: أفضل القراءة أن يتدبر في معناه حتى قيل: يكره أن يختم القرآن في يوم واحد، ولا يختم في أقل من ثلاثة أيام تعظيماً له.

(٢) قوله: الجاهر بالقرآن إلخ: الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر؛ لأنه تحضره الملائكة، ويكون فيه طرداً للشيطان، كما في «خزانة الروايات» عن «عقد اللآلي»، وفي «عين العلم» ويسر إن خاف الرياء أو تشويش المصلي وإلا فيجهر. قاله في «نفع المفتي والسائل». وقال في «العالمگیری»: الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر.

(٣) قوله: فاقروا إلخ: أي من أنواع القراءات. «مرقاة» ملتقط منه.

سُورَةُ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَوَهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ نَبِيَّهَا، فَكَذْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلُهُ أَقْرَأَ فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلْتُ» ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ» فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

٢٦٦٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ خِلَافَهَا فَجِئْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقَالَ: «يَلَاكُمَا مُحْسِنٌ، فَلَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٦٦ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَا، فَحَسَنَ شَأْنُهُمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ غَشَيْتَنِي

(١) قوله: على سبعة أحرف إلخ: ويجوز بالروايات السبع، بل يجوز بالعشر أيضاً، كما نص عليه «أصل الأصول»، لكن الأولى أن لا يقرأ بالغربية عند العوام صيانة لدينهم، أي بالروايات الغربية والإمالات؛ لأن بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون، فيقعون في الإثم والشقاء، ولا ينبغي للأئمة أن يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم، ولا يقرأ عندهم مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وعلي بن حمزة والكسائي صيانة لدينهم، فلعلهم يستخفون أو يضحكون وإن كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة، ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم انتهى. من «التارخانية» عن فتاوى الحجة، هكذا في «الدر المختار» و«رد المحتار».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ وَاللَّهُ! خَيْرٌ فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي
لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَتَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللِّخَافِ
وَصُدُورِ الرِّجَالِ^(١) حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا^(٢)
مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ ﴿لَقَدْ^(٣) جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ حَتَّى خَاتِمَةَ بَرَاءَةٍ. فَكَانَتْ^(٤)
الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقاً في الرقاق ونحوها، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان
مجتمعاً، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجدت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشرًا، فجمعها جامع، وربطها بخيط
حتى لا يضيع منها شيء. كذا في «الإتقان». «مرقاة» و«عمدة القاري» ملقط منها.

(١) قوله: وصدور الرجال: لأنهم كانوا يبدرون عن تأليف معجز ونظم معووف، وقد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ
عشرين سنة، فكان تزوير ما ليس منه مأمونا، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحيحه. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: لم أجدها إلخ: هذا يدلُّ على أن زيدا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوبًا حتى يشهد به من تلقاه ساعًا
مع كون زيد كان يحفظه، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط. قال السخاوي في «جمال القراء»: المراد أنها يشهدان
على أن ذلك المكتوب كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها
القرآن. قال أبو شامة: وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كُتِبَ بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد اللفظ. كذا في
«المرقاة».

(٣) قوله: لقد جأناكم إلخ: وإن آخر سورة براءة لم يوجد إلا مع أبي خزيمة بن ثابت، فقال: اكتبوها، فإن رسول الله
ﷺ جعل شهادته شهادة رجلين، فكتب وإن عمر أتى بأية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده انتهى. والحاصل: أنهم
ما جمعوا إلا بعد ما ثبت عندهم بالدليل القطعي لفظه، وبالدليل الظني كتابته. قاله في «المرقاة».

(٤) قوله: فكانت الصحف إلخ: ويكره أن يقرأ منكوسًا، بأن يقرأ في الثانية سورة أعلى مما قرأ في الأولى؛ لأن ترتيب
السور في القراءة من واجبات التلاوة، وإنما جوز للصغار تسهيلات لضرورة التعليم إلا إذا ختم. قال في «شرح المنية»:
وفي «الولولجية»: من يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من الموعودتين في الركعة الأولى يركع، ثم يقرأ في الثانية بالفاتحة
وشيء من سورة البقرة؛ لأن النبي ﷺ قال: خير الناس الحال المرتحل أي الخاتم المفتاح «الدر المختار» و«رد
المحتار» ملقط منها.

٢٦٧١ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ، وَكَانَ يُعَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَّةَ وَأَذْرَبِجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُدَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ تَنْسُخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ تَرُدُّهَا إِلَيْكَ.

فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ، فَتَنَسَّخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ. وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوا قُرَيْشَ قُرَيْشَ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ. فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا تَنَسَّخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ ^(١) إِلَى كُلِّ أَقْصَى بِمُصْحَفٍ مِمَّا تَنَسَّخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ. ^(٢)

(١) قوله: وأرسل إلى كل أفتى بمصحف إلخ: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جمع أبي بكر كان الخشية أن يذهب من القرآن شيء لذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائفه مرتباً لآيات سورة على ما وقَّعهم عليه النبي ﷺ، فكان غرض الصديق جمع القرآن بجميع أحرفه ووجوهه التي نزل بها، وذلك على لغة قريش وغيرها، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءات حين قرؤوا بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قرائته بلغة غيرهم رفعا للخرج والمشفة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت، فاقصر على لغة واحدة، فكان غرض عثمان تجريد لغة قريش من تلك القراءات، فجمع أبي بكر غير جمع عثمان «مراقبة» ملتقط منه.

(٢) قوله: أن يحرق: وقال أصحابنا الحنفية: إن المصحف إذا بلي بحيث لا يتنفع به يدفن في مكان طاهر بعيد عن وطئ الناس. قاله في «عمدة القاري» ويؤيده ما رواه ابن أبي داود عن بعض آل أبي طلحة أنه قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر، وأما الإحراق فذكر عبد الرزاق أن إبراهيم كرهه، وقال عا، القاري: والقياس على فعل عثمان =

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بِنْتُ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُرَيْمَةَ بِنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ» فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(الأحزاب: ٢٣)

٢٦٧٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي، وَإِلَى بَرَاءَةٍ وَهِيَ مِنَ الْمِثْنَيْنِ، فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَوَضَعْتُمُوهَا فِي السَّبْعِ الطُّوْلِ، مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الرَّمَانُ، وَهُوَ تَنْزِيلُ عَلَيْهِ السُّورُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ، فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا».

= لا يجوز؛ لأن صنيعه كان بما ثبت أنه ليس من القرآن أو مما اختلط به اختلاطا لا يقبل الانفكاك، وإنما اختار الإحراق؛ لأنه يزيل الشك في كونه ترك بعض القرآن؛ إذ لو كان قرآنا لم يجوز مسلم أنه يحرقه، ويدل عليه أنه لم يؤمر بحفظ رماده من الوقوع في النجاسة بناء على عدم اعتبار الاستحالة، كما قال به الشافعية، والكلام الآن فيما هو الثابت قطعاً انتهى. قلت: فمع وجود الفرق وحصول ظاهر الإهانة يتعين الدفن، وقال في «نفع المفتي والسائل» أن الرسائل التي يستغنى عنها وفيها اسم الله تمحى، ثم تلقى في الماء الكثير أو تدفن في أرض طيبة. كذا في «نصاب الاحتساب»، والناس عنه غافلون، فإنهم عند ما يستغنون من الرسائل يخرقونه وينشرونه في الطريق والنجاسات، ولا يبالون في ذلك انتهى.

وفي «الذخيرة»: الْمُصْحَفُ إِذَا صَارَ خُلِقًا وَتَعَذَّرَ الْقِرَاءَةُ مِنْهُ لَا يَحْرَقُ بِالنَّارِ إِلَيْهِ أَشَارَ مُحَمَّدٌ، وَبِهِ نَأْخُذُ، وَلَا يَكْرَهُ دَفْنُهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْفَ بِخَرَقَةٍ طَاهِرَةٍ وَيُلْحَدَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ شِقَ وَدُفِنَ يَحْتَاجُ إِلَى إِهَالَةِ التُّرَابِ عَلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ نَوْعٌ تَحْقِيرٌ إِلَّا إِذَا جُعِلَ فَوْقَهُ سَقْفٌ، وَإِنْ شَاءَ غَسَلَهُ بِالْمَاءِ أَوْ وَضَعَهُ فِي مَوْضِعٍ طَاهِرٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ يَدُ مُحَدِّثٍ، وَلَا غَبَارٌ وَلَا قَذَرٌ تَعْظِيماً لِكَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ».

(١) قوله: عنه إلخ: وذكره في «مجمع الزوائد».

وَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ يَقُولُ: «ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا» وَكَانَتْ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا أُنْزِلَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةً مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا، فَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَنْتُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطُّوْلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٦٧٣ - وَعَنْهُ ﷺ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْرِفُ^(١) خَاتِمَةَ السُّورَةِ حَتَّى تُنْزَلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) قوله: لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل إلخ: اختلفوا فيه على أقوال تسعة: ولكل وجهة هو موليها، فاختار الشافعي أنها آية من سورة الفاتحة، بل ومن كل سورة، ومذهب متقدمي أصحابه أنها ليست آية من القرآن، أنها أنزلت للفصل بين السور، واختار المتأخرون من أصحابنا أنها آية من القرآن أنزلت للفصل، لكن لا من سورة. وفرعوا عليه أن من لم يقرأ بسملة في صلاة التراويح في تمام القرآن مرة واحدة أيضًا لا تتأدى سنة، وهذا هو الأصح، كما حققه التفازاني في «حواشي الكشاف» والزليعي في «نصب الراية لأحاديث الهداية» وغيرهما. قاله «في السعاية»، وقال في «البنية»: تفصيله: أن الكلام في التسمية على وجوه، الأول: في كونها عن القرآن أم لا. والثاني: أنها من الفاتحة أم لا؟ والثالث: أنها من أول كل سورة أم لا؟.

أما الأول، فالصحيح من مذهب أصحابنا أنها من القرآن؛ لأن الأمة اجتمعت على أن ما كان مكتوبًا بين الدفتين بقلم الوحي، فهو من القرآن، والتسمية كذلك، وكذلك روى المعلى عن محمد، فقال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن؟ فقال: ما بين الدفتين كله من القرآن، كذا روى الجصاص عن محمد أنه قال: التسمية من القرآن، أنزلت للفصل بين السور، والبداية منها تبركًا، وليست بآية من كل واحدة منها. ويبنى على هذا أن فرض القراءة يتأدى بها عند أبي حنيفة إذا قرأها على قصد القراءة دون الثناء؛ لأنها آية من القرآن.

وقال بعض أصحابنا: لا يتأدى؛ لأن في كونها آية تامة احتمال، فإنه روي عن الأوزاعي أنه قال: ما أنزل الله تعالى في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم إلا في سورة النحل وحدها، وليست بآية تامة، وإنما الآية في قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (النمل: ٣٠) فوقع الشك في كونها آية تامة فلا يجوز بالشك، ولذا يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراتها على قصد القرآن. أما على قول الكرخي فظاهر؛ لأن ما دون الآية محرم عليهم، وكذا على رواية الطحاوي؛ لاحتمال كونها آية تامة، فيحرم عليهم قراتها احتياطًا انتهى.

الرَّحِيمِ، فَإِذَا نَزَلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَرَفَ أَنَّ السُّورَةَ قَدْ حَتَمَتْ وَاسْتَقْبَلَتْ أَوْ ابْتَدَأَتْ سُورَةً أُخْرَى. رَوَاهُ الْبَرَّارُ بِإِسْنَادَيْنِ، رِجَالُ أَحَدِهِمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ.

٢٦٧٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى ^(١) يُنْزَلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٦٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ سُورَةُ ^(٢) تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= وقال في «عمدة القاري»: قال الطحاوي: لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بالبسملة ثبت أنها ليست من القرآن، ولو كانت من القرآن لوجب أن يجهر بها، كما يجهر بالقرآن سواها، فلا يرى أن بسم الله الرحمن الرحيم التي في «النمل» يجب أن يجهر بها كما يجهر بغيرها من القرآن؛ لأنها من القرآن، وثبت أن يخافت بها كما يخافت بالتعوذ والافتتاح وما أشبهها، وقد رأيناها أيضًا مكتوبة في فواتح السور في المصحف في فاتحة الكتاب وفي غيرها، ولما كانت في غير فاتحة الكتاب ليست بآية ثبتت أيضًا أنها في فاتحة الكتاب ليست بآية.

وأما الثاني والثالث فمذهبنا ومذهب الجمهور أنها ليست آية من سورة لا من الفاتحة، ولا من غيرها وعند الشافعي آية من الفاتحة قولاً واحداً، ومن كل سورة في قول مشهور عنه. قاله «في السعاية»، فإن قلت: لو لم تكن من أول كل سورة لما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة. قلت: لا نسلم أنه يدل على أنها من أول كل سورة، بل يدل على أنها آية منفردة، والدليل على ذلك ما ورد في حديث بدء الوحي فجاءه الملك، فقال له: اقرأ، فقال: ما أنا بقارئ، ثلاث مرات، ثم قال له: اقرأ باسم ربك الذي خلق، فلو كانت البسملة آية من أول كل سورة لقال: اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم «اقرأ باسم ربك». ويدل على ذلك أيضًا ما رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن سورة من القرآن شفعت لرجل حتى غفر له، وهي تبارك الذي بيده الملك. وقال الترمذي: حديث حسن، ورواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه، ولو كانت البسملة من أول كل سورة لافتتحها صلى الله عليه وسلم بذلك، ذكره في «عمدة القاري».

(١) قوله: حتى ينزل إلخ: قال في «المراقبة»: تعلق به أصحابنا حيث قالوا: إن البسملة آية. نزلت للفصل، وظاهر الحديث أن الإنزال مكرر، ولا محذور فيه، بل يدل على شرفها كتكرار نزول الفاتحة على قول.

(٢) قوله: وهي تبارك إلخ: وجه الاستدلال به أن هذه السورة ثلاثون آية بدون البسملة بلاخلاف بين العادين، وأيضاً فافتتاحه بقوله: «تبارك الذي بيده الملك» دليل على أن البسملة ليست منها. قاله في «البنية».

وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

٢٦٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ لِأَعْلَمَنَّكَ سُورَةٌ هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَالَ: ^(١) «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ» ^(٢) الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ^(٣) «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ^(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمَدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» ^(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتْنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: «مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ» ^(٣) قَالَ: مَجَدَّنِي عَبْدِي، وَقَالَ مَرَّةً: قَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي.

(١) قوله: قال: الحمد لله رب العالمين إلخ: دل على عدم كون التسمية جزءاً من السورة افتتاحاً بالحمد لله رب العالمين من قوله تعالى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» دلالة ظاهرة. قاله في «تعليق إعلاء السنن».

(٢) قوله: هي السبع المثاني: ولو كانت البسملة آية منها لكانت ثامناً؛ لأنها سبع آيات بدون البسملة. قاله في «البنية».

(٣) قوله: قال العبد: الحمد لله رب العالمين إلخ: قال ابن عبد البر: هذا حديث قد رفع الإشكال في سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من الفاتحة، وهو نص لا يحتمل التأويل، ولا أعلم حديثاً في سقوط البسملة أبين منه. قلت: وجه التمسك به أنه ابتداء القسمة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» دون البسملة، فلو كانت منها لابتدأ بها، وأيضاً فقد جعل النصف «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» فيكون ثلاث آيات لله تعالى في الثناء عليه، وثلاث آيات للعبد، وآية بينهما، وفي جعل التسمية منها إبطال هذه القسمة فيكون باطلاً.

وأيضاً أنه قال: يقول العبد: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» إلى آخرها، ثم قال: هؤلاء لعبدي، هكذا ذكره أبو داود والنسائي بإسنادين صحيحين، وهو جمع، فيقتضي ثلاث آيات، وعلى قول الشافعي يكون اثنين، وللبارئ أربع ونصف، إذا لم يعدوا «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» آية، وإن عدوها آية تصير ثمان آيات، وهذا كله خلاف تصريح الحديث بالنصف، والمراد بالصلاة القراءة. قاله في «البنية».

فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ① قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ② صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ③ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٧٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ④ فِي حَدِيثِ الْوَحْيِ ثُمَّ أُرْسِلَنِي، فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤﴾ الْحَدِيثُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٧٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ⑥ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى قَاصٍّ يَفْرَأُ ثُمَّ يَسْأَلُ ⑦، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ أَلِ اللَّهِ بِهِ فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٦٨٠ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ ⑧ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ النَّاسُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ عَظِيمٌ لَيْسَ عَلَيْهِ لَحْمٌ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

(١) قوله: ثم يسأل إلخ: وفي «البحر»: كره بعض المشايخ التصديق على الذي يقرأ القرآن في الأسواق زجرًا له.

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ^(١)

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُجِيبُ^(٢) دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ وَقَوْلِهِ:

(البقرة: ١٨٦)

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾

(غافر: ٦٠)

٢٦٨١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلِلْبُخَارِيِّ أَقْصَرُ مِنْهُ.

٢٦٨٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي اتَّخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آذِيْتُهُ شَتَمْتُهُ لَعَنْتُهُ جَلَدْتُهُ فَاجْعَلْهَا^(٣) لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً وَقُرْبَةً

(١) قوله: الدعوات: قال النووي: أجمع أهل الفتاوى في الأمصار في جميع الأعصار على استحباب الدعاء، ودليلهم ظواهر القرآن والسنة، والأخبار الواردة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: أُجِيبُ إلخ: المراد بإجابة الدعوة أن يقول الرب: لبيك عبيدي، وذلك يكون في أول الوقت حين الدعوة، وهو موجودة لكل مؤمن، لا أن المراد إعطاء النية وقضاء الحاجة؛ إذ ليس ذلك، ولا سؤاله مذكور في الآية، ألا ترى أن العُشَاق الذين لا يريدون ديناً ولا دنياً يدعون الله تعالى لا مقطوعة ولا ممنوعة، ولا يطلبون منه شيئاً سواه، ولو سلم ذلك، فنقول: إنما يؤخر استجابته؛ لأنه ربما يحبه فيؤخر إعطاء مراده؛ ليدعوه فيسمع صوته، كما روي عن يحيى بن سعيد أنه قال: رأيت رب العزة في المنام، فقلت: يا رب كم أدعوك فلم تستجب دعائي، فقال: يا يحيى! إني أحب أسمع صوتك.

وربما يكون بفقد شرائط القبول، وهي أكل الحلال وصدق المقال، وغير ذلك من الشرائط المعتمدة المذكورة في الأخبار والآثار، أو لأنه فضل والفضل مقيد بالمشيئة على ما قيل: إن الفضل بيده يؤتية من يشاء أو لأنه إنما يدعو ما هو خير له، ويجوز أن يكون خيريته عند الله تعالى في عدم استجابة دعائه، أو لأن استجابة الدعاء قد يكون بقبول ذلك الدعاء بعينه، وقد يكون برد بلية كانت عليه في الدنيا عوضه، وقد يكون برفع درجته في الآخرة عوضه، كما جاء في الخبر الصحيح أو لأن كلمة «إذا» للإهمال، وهو يلزم الجزئية، هكذا ذكروا. قاله في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: فاجعلها إلخ: فالسنة لمن دعا على أحد أن يدعو له جبراً لفعله. قاله في «المرقاة».

تُقَرَّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٦٨٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا^(١) يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلِيَعْرِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَلَا مُكْرِهَ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٦٨٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ وَلَكِنْ لِيَعْرِمْ وَلِيَعْظِمِ الرَّغْبَةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاضَمُهُ شَيْءٌ أَعْظَاهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٨٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ^(٢) قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٨٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ^(٣) قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْتِعْجَالُ؟ قَالَ: «يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ أَرِ يُسْتَجَابْ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدْعُ الدُّعَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٦٨٧ - وَعَنْ جَابِرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ، لَا تُؤَافِقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً يُسْأَلُ فِيهَا عَطَاءٌ، فَيَسْتَجِيبُ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فلا يقل إلخ: وقال النووي: ومعنى الحديث استحباب الجزم في الطلب وكراهة التعليق على المشيئة.

(٢) قوله: من قلب غافل إلخ: رجل دعا بدعاء وقلبه ساه، فإن كان دعاؤه على الرقة فهو أفضل، وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعو إلا وهو ساه، فالدعاء أفضل من ترك الدعاء. كذا في فتاوى قاضي خان. قاله في «العالمگیری».

(٣) قوله: ما لم يستعجل إلخ: وقال النووي: ففيه أنه ينبغي إدامة الدعاء، ولا يستبطن الإجابة، وقال الكرمانی: هنا شرط الاستجابة عدم العجلة وعدم القول أي قوله: «دعوت فلم يستجب لي». قاله في «عمدة القاري». وقال علي القاري: إن الإجابة على أنواع منها تحصيل عين المطلوب في الوقت المطلوب، ومنها وجوده في وقت آخر لحكمة اقتضت تأخيرها، ومنها دفع شر بدله أو إعطاء خير آخر خير من مطلوبه، ومنها ادخاره ليوم يكون أحوج إلى ثوابه.

٢٦٨٨ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. (غافر: ٦٠)

٢٦٨٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ مَخُ الْعِبَادَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٩١ - وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ فَعَلَيْكُمْ - عِبَادَ اللَّهِ - بِالدُّعَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

٢٦٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْعُو بِدُعَاءٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ، إِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا». قَالُوا: إِذَا نُكْثِرُ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٦٩٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ؛ فَإِنَّ

اللَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ، وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ انْتِظَارُ الْفَرَجِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَعْصَبْ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فُتِحَ لَهُ مِنْكُمْ بَابُ الدُّعَاءِ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَمَا سُئِلَ اللَّهُ شَيْئًا يَغْنِي أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ الْعَافِيَةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ فَلْيُكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٦٩٩ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِطُوبَىٍّ^(١) أَكْفَّكُمْ وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهورِهَا». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَلُوا اللَّهَ بِطُوبَىٍّ أَكْفَّكُمْ وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهورِهَا، فَإِذَا فَرَعْتُمْ فَاْمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَكُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٠٠ - وَعَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٠١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ^(٢)

(١) قوله: ببطون أكفكم إلخ: والأفضل في الدعاء أن يسط كفيه بينهما فرجة، وإن قلَّت ولا يضع إحدى يديه على الأخرى، فإن كان في وقت عذر أو برد شديد، فأشار بالمسبحة قام مقام بسط كفيه، وعن محمد بن الحنفية قال: الدعاء أربعة: دعاء رغبة، ودعاء رهبة، ودعاء تضرع، ودعاء خفية. ففي دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء، وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى وجهه كالمستغيث من الشر، وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر، ويخلق الإبهام والوسطى، ويشير السبابة. ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه. كذا في «مجموع الفتاوى» ناقلًا عن شرح السرخسي لمختصر الحاكم الشهيد في «باب قيام الفريضة». كذا في «العالمگیری».

(٢) قوله: بياض إبطيه: وفي رواية حذو منكبيه، وفي رواية ما زاد رسول الله ﷺ على هذا يعني إلى الصدر أي مرَّة =

إِبْطِيهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٠٢ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كَانَ يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ وَيَدْعُو». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٠٣ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذَوِ مَنْكَبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبُعٍ ^(١) وَاحِدَةٍ، وَالِابْتِهَالُ أَنْ تُمَدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: وَالِابْتِهَالُ هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٠٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ رَفْعَكُمْ أَيْدِيَكُمْ بِدَعَا، مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى هَذَا، يَعْنِي إِلَى الصَّدْرِ ^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٠٥ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدَّعَاءِ لَمْ يَحْطِهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٠٦ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا دَعَا رَفَعَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ ^(٣) وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

= يدعو ويرفع يديه إلى الصدر، وأخرى يرفعها حتى يرى بياض إبطيه أو حذو منكبيه هذه الثانية في الاستسقاء ونحوه من شدة البلاء والأول في غيره «مراقبة» ملتقط منه.

(١) قوله: بإصبع واحدة إلخ: وقال في «العالمگیریة»: في «باب الاستسقاء»: ثم عند الدعاء إن رفع يديه نحو السماء فحسن، وإن ترك ذلك، وأشار بإصبعه السبابة فحسن، وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضاً؛ لأن السنة في الدعاء بسط اليدين. كذا في «المضمرات».

(٢) قوله: يعني إلى الصدر: والمستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بحذاء صدره. كذا في «القنية». قاله في «العالمگیریة».

(٣) قوله: ومسح وجهه إلخ: وقال في «العالمگیریة»: ومسح الوجه باليدين إذا فرغ من الدعاء، قيل: ليس بشيء وكثير من مشايخنا رضي الله عنهم اعتبروا ذلك، وهو الصحيح، وبه ورد الخبر. كذا في «الغاشية».

٢٧٠٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ   قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ   يَسْتَجِيبُ الْجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَيَدْعُ مَا سِوَى ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٠٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ   قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  : «دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٠٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو  مَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  : «إِنَّ أَسْرَعَ الدُّعَاءِ إِبَابَةٌ دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧١٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  مَا عَنِ النَّبِيِّ   قَالَ: «خَمْسُ دَعَوَاتٍ يُسْتَجَابُ لَهَا: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ حَتَّى يَنْتَصِرَ، وَدَعْوَةُ الْحَاجِّ حَتَّى صَدَرَ، وَدَعْوَةُ الْمُجَاهِدِ حَتَّى يَقْعُدَ، وَدَعْوَةُ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَدَعْوَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ يَظْهَرُ الْغَيْبِ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَسْرَعُ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ إِبَابَةُ دَعْوَةِ الْأَخِ يَظْهَرُ الْغَيْبِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  مَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  : «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ، الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالصَّائِمُ حِينَ يُفْطِرُ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا فَوْقَ الْغَمَامِ وَتُفْتَحُ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي لَا أَنْصُرَنَّكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧١٢ - وَعَنْهُ  مَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  : «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ، دَعْوَةُ الْوَالِدِ وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧١٣ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ  مَا قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ   فِي الْعُمْرَةِ فَأَذِنَ لِي وَقَالَ: «لَا تَنْسَنَا يَا أَخِي مِنْ دُعَائِكَ» فَقَالَ كَلِمَةً مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَانْتَهَتْ رَوَايَتُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا تَنْسَنَا».

٢٧١٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَلْأَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتُهُ كُلُّهَا حَتَّى يَسْأَلَ شَيْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ» زَادَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ مُرْسَلًا حَتَّى يَسْأَلَ الْمِلْحَ وَحَتَّى يَسْأَلَ شَيْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧١٥ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا فَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ

(النكبات: ٤٥)

تَظْمِنُ الْقُلُوبُ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾

(البقرة: ١٥٢)

(الرعد: ٢٨)

٢٧١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ جُمْدَانُ، فَقَالَ: «سِيرُوا هَذَا جُمْدَانُ، سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ». قَالُوا: وَمَا الْمُفْرَدُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ»^(١) اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧١٧ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ، وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧١٨ - وَعَنْ مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِلِينَ كَالْمُقَاتِلِ خَلْفَ الْفَارِسَيْنِ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِلِينَ كَغُصْنٍ أَخْضَرَ فِي شَجَرٍ يَابِسٍ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَثَلُ الشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ فِي وَسْطِ الشَّجَرِ وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِلِينَ مَثَلُ مِصْبَاحٍ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ، وَذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْعَافِلِينَ يُرِيهِ اللَّهُ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ حَيٌّ، وَذَاكِرُ

(١) قوله: الذَّاكِرُونَ الله كثيرا إلخ: قال محمد في موطئه: ذكر الله حسن على كل حال.

اللَّهُ فِي الْغَافِلِينَ يُغْفِرُ لَهُ بَعْدَ كُلِّ قَصِيحٍ وَأَعْجَمَ. وَالْقَصِيحُ بَنُو آدَمَ، وَالْأَعْجَمُ الْبَهَائِمُ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

٢٧١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ^(١) ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ^(٢) مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وإن ذكرني في ملاء إلخ: اختلفوا في جواز الذكر بالجهر، فمنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من جوزه مطلقاً، ومنهم من فصل كصاحب «الفتاوى الخيرية»، فقال: إن كان الجهر مفرداً منع عنه وإلا جاز نعم، السر أفضل من الجهر لكنه أمر آخر، وهذا هو المعتمد عند محققي أصحابنا، وإن كان بعض أصحابنا الحنفية قد منعوا الجهر مطلقاً. قاله مولانا محمد عبد الحي اللكنوي في حاشية «الحصن». وقال في «رد المحتار»: أقول: اضطرب كلام صاحب «البرازية» في ذلك، فتارة قال: إنه حرام، وتارة قال: إنه جائز. وفي «الفتاوى الخيرية» من الكراهية والاستحسان: جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهرية نحو: وإن ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منهم. رواه الشيخان، وهناك أحاديث اقتضت طلب الإسرار.

والجمع بينهما: بأن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، كما جمع بذلك بين أحاديث الجهر والإخفاء بالقراءة، ولا يعارض ذلك حديث «خير الذكر الخفي»؛ لأنه حيث خيف الرياء أو تأذي المصلين أو النيام، فإن خلا مما ذكر، فقال بعض أهل العلم: إن الجهر أفضل؛ لأنه أكثر عملاً، ولتعدي فائدته إلى السامعين ويوقظ قلب الذاكر، فيجمع عمداً إلى الفكر ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم ويزيد النشاط، ملخصاً. وتام الكلام هناك فراجع، وفي «حاشية الحموي» عن الإمام الشعراني: أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها إلا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصل أو قارئ.

(٢) قوله: ذكرته في ملاء خير منهم: قال الطيبي: أي من الملائكة المقربين وأرواح المرسلين، فلا دلالة على كون الملائكة أفضل من البشر، وقال ابن الملك: اختلف هل البشر خير من الملائكة أم لا؟ رجح كلا مرجحون. قاله في «المراقبة». وقال في هامش «شرح العقائد النسفية» عن «المحيط»: والصحيح أن خواص البشر أفضل من جملة =

٢٧٢١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الدَّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا^(١) يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ، قَالَ: فَيَحْفُوتُهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ -: مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَمَجِّدُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: هَلْ^(٢) رَأَوْنِي؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ.

قَالَ: فَيَقُولُ: كَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً وَأَشَدَّ لَكَ تَمَجُّدًا وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا^(٣)، قَالَ: فَيَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ^(٤) الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟^(٥) قَالَ: يَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبِّ، مَا رَأَوْهَا، قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ [أَنَّهُمْ] رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً، قَالَ: فَمِمَّ يَتَعَوَّدُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ. قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبِّ، مَا رَأَوْهَا، قَالَ يَقُولُ: فَكَيْفَ

= الملائكة، وخواص الملائكة أفضل من أوساط البشر، وأوساط البشر أفضل من أوساط الملائكة، وعوام الملائكة أفضل من عوام البشر. وعن الإمام الحلواني: أنه قال: من غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلب شهوته عقله فهو شر من البهيمة.

(١) قوله: قوما يذكرون الله: وفيه دلالة على أن للاجتماع على الذكر مزية ومرتبة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: هل رأوني إلخ: فيه تنبيه على أن تسبيح بني آدم وتقديسهم أعلى وأشرف؛ لأنه في عالم الغيب مع وجود الموانع، وتقديس الملائكة في عالم الشهادة بلا صارف. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: وأكثر لك تسبيحًا: فيه إيهام إلى أن تحمل مشقة الخدمة على قدر المعرفة والمحبة. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: يسألونك الجنة: فيه إشارة إلى أن سؤال الجنة ليس بمذموم، فإنها دار الجزاء واللقاء، وإنها ذم من لا يعبد الله إلا لرجاء الجنة أو لخوف النار، فإن الله تعالى يستحق العبادة لذاته. كذا في «المرقاة».

(٥) قوله: هل رأوها: فيه إشعار بأن الجنة مخلوقة موجودة حسيّة. كذا في «المرقاة».

لَوْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا وَأَشَدَّ لَهَا خَافَةً^(١) قَالَ: فَيَقُولُ: فَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، قَالَ: يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فُلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ، قَالَ: هُمُ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى [بِهِمْ] جَلِيسُهُمْ^(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ: «قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً^(٣) فَضُلًا يَتَّبِعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَجْنِحَتِهِمْ حَتَّى يَمْلَأُوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا وَصَعِدُوا إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ [عَزَّ وَجَلَّ] وَهُوَ أَعْلَمُ [بِهِمْ]: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادٍ لَكَ فِي الْأَرْضِ، يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيُهَلِّلُونَكَ وَيُحَمِّدُونَكَ وَيَسْأَلُونَكَ، وَمَاذَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ جَنَّتِكَ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: لَا أَيْ رَبِّ، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: وَيَسْتَجِيرُونَكَ، قَالَ: وَمِمَّ يَسْتَجِيرُونََنِي؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ [يَا رَبِّ]، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: يَسْتَغْفِرُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا، وَأَجْرْتُهُمْ مِمَّا اسْتَجَارُوا. قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبِّ! فِيهِمْ فُلَانٌ عَبْدٌ خَطَاءٌ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: وَلَهُ غَفَرْتُ، هُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ^(٤) جَلِيسُهُمْ.

٢٧٢٢ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا

(١) قوله: أشهد لها مخافة: هذا بسط عظيم في السؤال والجواب اقتضاه كثرة ذكر رب الأرباب في جمع أولى الألباب، ولعل هذا هو المعنى بقوله: «من ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منه»، وفي الحديث إشعار بأفضلية العبادة في عالم الغيب، كما أن الإيمان بالغيب أفضل من الإيمان بالشهادة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: لا يشقى جلسهم: وفي الحديث ترغيب في مخالطة أهل الذكر. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: سيرة: أي كثيرة السير ومنه أخذ سياحة الصوفية. قاله في «المرقاة».

(٤) قوله: لا يشقى بهم جلسهم: وفي هذا ترغيب العباد في مجالسة الصالحاء لينالوا نصيباً منهم. كذا في «المرقاة».

ذَكَرْنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَقَتَاهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٢٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعَوْا» قَالُوا: وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «حِلَقُ الدَّكْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٢٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلَقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ. قَالَ: اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسْنَا إِلَّا ذَاكَ. قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى حَلَقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَا أَجْلَسَكُمْ؟» قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ بِهِ عَلَيْنَا. قَالَ: «اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟» قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسْنَا إِلَّا ذَاكَ. قَالَ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تِرَةٌ وَمَنْ اضْطَجَعَ مَضْجَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تِرَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٧٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ مِنْ مَجْلِسٍ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ حَيْفَةِ حِمَارٍ وَكَانَ لَهُمْ حَسْرَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧٢٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ تِرَةٌ، فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٢٨ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ

لَا لَهُ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَسْوَةٌ لِلْقَلْبِ، وَإِنْ أَبْعَدَ النَّاسَ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَفَضْلُ الذِّكْرِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي لَا يَسْمَعُهُ الْحَفَظَةُ سَبْعُونَ ضِعْفًا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجَمَعَ اللَّهُ الْخَلَائِقَ لِحِسَابِهِمْ، وَجَاءَتِ الْحَفَظَةُ بِمَا لَفَظُوا وَكَتَبُوا، قَالَ لَهُمْ: انْظُرُوا هَلْ بَقِيَ لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَيَقُولُونَ: مَا تَرَكْنَا شَيْئًا مِمَّا عَلِمْنَاهُ وَحَفِظْنَاهُ إِلَّا وَقَدْ أَحْصَيْنَاهُ وَكَتَبْنَاهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنَّ لَكَ عِنْدِي حَسَنًا لَا تَعْلَمُهُ وَأَنَا أَجْزِيكَ بِهِ وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَقِيقِيُّ». رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْبُدُورِ السَّافِرَةِ فِي أَحْوَالِ الْآخِرَةِ».

٢٧٣١ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا أَوْ أَغْفِرُ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا وَمَنْ أَتَانِي يَمِينِي أَتَيْتُهُ هَرَوْلَةً، وَمَنْ لَقِينِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٣٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ

(١) قوله: فقد آذنته بالحرب: قال الأئمة: ليس في المعاصي من توعده الله أربابها بأنه محاربه إلا هذا وأكل الربا، قال تعالى: «فَأَذْنُوبُ يَحْرَبُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (البقرة: ٢٧٩)، وهذا يدلُّ على ما في هاتين الخصلتين من عظم الخطر؛ إذ محاربة الله للعبد تدلُّ على سوء خاتمته؛ لأن من حارب الله لا يفلح أبدًا. قاله في «المراقبة».

عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عِنْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ - أَنَا فَاعِلُهُ - تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاعَدَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٣٣ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: لَقِينِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ حَتَّى كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، فَنَسِينَا كَثِيرًا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللَّهِ! إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا. فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ حَتَّى كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ نَسِينَا كَثِيرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي وَفِي الذِّكْرِ لَصَافَحْتُكُمْ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٣٤ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ، وَأَرْفَعَهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ إِعْطَاءِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَخَيْرٍ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «ذِكْرُ اللَّهِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا وَقَفَهُ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ.

٢٧٣٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ (النوبة: ٣٤) كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: نَزَلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَوْ عَلِمْنَا أَيَّ الْمَالِ خَيْرٌ فَنَتَّخِذَهُ، فَقَالَ: «أَفْضَلُهُ لِسَانُ ذَاكِرٍ وَقَلْبُ شَاكِرٍ وَزَوْجَةُ مُؤْمِنَةٍ نُعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧٣٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ فَقَالَ: «طُوبَى لِمَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تُفَارِقَ الدُّنْيَا وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٧٣٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَتَشَبَّهُ بِهِ، قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٧٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ: أَيُّ الْعِبَادِ أَفْضَلُ وَأَرْفَعُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنِ الْغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ ضَرَبَ بِسَيْفِهِ فِي الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَنْكَسِرَ وَيَخْتَضِبَ دَمًا فَإِنَّ الذَّاكِرَ أَفْضَلُ مِنْهُ دَرَجَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٧٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لِكُلِّ شَيْءٍ صَقَالَةٌ، وَصَقَالَةُ الْقُلُوبِ ذِكْرُ اللَّهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَنْجَى مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ»، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا، إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ بِسَيْفِهِ حَتَّى يَنْقَطِعَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٤٠ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا عَمِلَ الْعَبْدُ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٤١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الشَّيْطَانُ جَائِمٌ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ خَنَسَ، وَإِذَا^(١) غَفَلَ وَسُوسَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا.

(١) قوله: إِذَا غَفَلَ إلخ: وفيه إيحاء إلى أن الغفلة سبب الوسوسة لا العكس، على ما هو المشهور عند العامة. قاله في «المرفأة».

* * * *

كِتَابُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿قُلِ ادْعُوا

اللَّهَ^(١) أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(طه: ٨)﴾
(الإسراء: ١١٠)

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾
(الأعراف: ١٨٠)

٢٧٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ^(٢) تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَهُوَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوِثَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٤٣ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ الْغَفَّارُ الْقَهَّارُ الْوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الْخَافِضُ الرَّافِعُ الْمُعِزُّ الْمُدِلُّ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْحَكَمُ الْعَدْلُ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ الْخَلِيمُ الْعَظِيمُ الْغَفُورُ الشَّكُورُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْخَفِيفُ الْمُقِيتُ الْحَسِيبُ الْجَلِيلُ الْكَرِيمُ الرَّقِيبُ الْمُجِيبُ الْوَاسِعُ الْحَكِيمُ الْوَدُودُ الْمَجِيدُ

(١) قوله: قل ادعوا إلخ: والدعاء بمعنى التسمية دون النداء، وهو يتعدى إلى مفعولين، حذف أولهما استغناء عنه و«أو» للتخيير والتسوية. كذا في «التفسيرات الأحمديّة».

(٢) قوله: إن لله تعالى إلخ: ويستحب أن يقول: «قال الله تعالى»، ولا يقول: «قال الله» بلا تعظيم بإرداف وصف صالح للتعظيم. كذا في «الوجيز» للكردي. رجل سمع اسمًا من أسماء الله تعالى يجب عليه أن يعظمه ويقول: «سبحان الله» وما أشبه ذلك، لو سمع اسم الله مرارًا يجب عليه أن يعظم، ويقول: «سبحان الله» و«تبارك الله» عند كل سماع. كذا في «خزانة الفتاوى». قاله في «العالمگیری».

الْبَاعِثُ الشَّهِيدُ الْحَقُّ الْوَكِيلُ الْقَوِيُّ الْمَتِينُ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ الْمُحْصِي الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ
الْمُخَيِّ الْمُمِيتُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الْوَاحِدُ الْمَاجِدُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ الْقَادِرُ الْمُقْتَدِرُ الْمُقَدِّمُ
الْمُؤَخِّرُ الْأَوَّلُ الْآخِرُ الظَّاهِرُ الْبَاطِنُ الْوَالِي الْمُتَعَالِي الْبَرُّ التَّوَّابُ الْمُنتَقِمُ الْعَفُوُّ الرَّءُوفُ
مَالِكُ الْمُلْكِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ الْمُقْسِطُ الْجَامِعُ الْغَنِيُّ الْمُغْنِي الْمَانِعُ الضَّارُّ النَّافِعُ
الثَّورُ الْهَادِي الْبَدِيعُ الْبَاقِي الْوَارِثُ الرَّشِيدُ الصَّبُورُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ هَبَّاقٍ فِي «الدَّعَوَاتِ
الْكَبِيرَةِ».

٢٧٤٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمَ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧٤٥ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ عِشَاءً، فَإِذَا رَجُلٌ يَقْرَأُ
وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَقُولُ هَذَا مُرَاءٍ؟ قَالَ: «بَلْ مُؤْمِنٌ مُنِيبٌ». قَالَ: وَأَبُو
مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِهِ، ثُمَّ جَلَسَ
أَبُو مُوسَى يَدْعُو، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَحَدًا صَمَدًا، لَمْ
يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي
إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْهُ مِمَّا سَمِعْتُ مِنْكَ؟
قَالَ: «نَعَمْ» فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: أَنْتَ الْيَوْمَ لِي أَخٌ صَدِيقٌ حَدَّثْتَنِي
بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ رِزِينٌ.

٢٧٤٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَرَجُلٌ يُصَلِّي،

فَقَالَ: «اللَّهُمَّ»^(١) إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْحَنَّانُ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ أَسْأَلُكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ دَعَا اللَّهُ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٤٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(البقرة: ١٦٣) وَفَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴿الْم ۝ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۝﴾ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ.

٢٧٤٨ - وَعَنْ أَبِي^(٢) حَنِيفَةَ قَالَ: اسْمُ اللَّهِ الْأَكْبَرِ هُوَ اللَّهُ. رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»، وَقَالَ: فَهَذِهِ الْأَثَارُ قَدْ رُوِيَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَّفَقَةً فِي اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ أَنَّهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَكَانَ فِيهِمَا ذِكْرُنَا مَا قَدْ وَافَقَهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَانْتَقَى الْإِخْتِلَافَ مِنْهُ.

٢٧٤٩ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ^(٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعْوَةُ ذِي الثُّونِ إِذَا دَعَا رَبَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: اللهم إلخ: وقد ذكر في أحاديث أخر مثل ذلك، وفيها أسماء ليست في هذا الحديث إلا أن لفظ الله مذكور في الكل، فيستدل بذلك على أنه الاسم الأعظم. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: عن أبي حنيفة إلخ: وفي «شرح تحرير ابن همام» لابن حاج عن أبي حنيفة أن الاسم الأعظم هو لفظ الله إذا قلته من أصل قلبك وأنت صافٍ عن غير الله. قاله في «العرف الشذي».

بَابُ ثَوَابِ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَبِّحْهُ^(١) بُكْرَةً^(٢) وَأَصِيلًا^(٣)﴾ وَقَوْلِهِ:

(الأحزاب: ٤٢)

﴿فَسَبِّحْ^(٤) بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَبِّرْهُ^(٥) تَكْبِيرًا﴾

(الاسراء: ١١١)

(الحجر: ٩٨)

٢٧٥٠ - وَعَنْ سُرَّةِ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ^(٦) الْكَلَامِ أَرْبَعُ:

سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعُ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بَائِهِنَّ بَدَأْتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وسبحوه إلخ: قيل: معنى «سبحوه»: قولوا: «سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله» زاد في نسخة: «العلي العظيم» فعبر بالتسبيح عن أخواته. قاله الخازن، وكذا في «المدارك» عن قتادة.

(٢) قوله: بكرة وأصيلًا: فيه إشارة إلى المداومة؛ لأن ذكر الطرفين يفهم منه الوسط أيضًا. قاله الخازن.

(٣) قوله: فسبح إلخ: وفي الآية دليل على فضيلة التسبيح والتحميد حيث جعل ذلك كافيًا في أداء ما وجب عليه من شكر نعمته النصر والفتح. قاله الخازن.

(٤) قوله: وكبره إلخ: والمقصود عن ذكر الآية أنه يجوز أن يكون «وكبره» بمعنى: وقُل: الله أكبر، على ما في الحسيني. كذا في «التفسيرات الأحمدية»

(٥) قوله: أفضل الكلام إلخ: واحتج بهذا الحديث القائل بأن من حلف لا يتكلم اليوم فسبح أو هلك أو كبر أو ذكر الله فإنه يمحت، وهو قول الشافعي؛ لأن الكل كلام. وقال علماءنا: لا يمحت؛ لأن هذا وإن كانت من الكلام لغة، لكن لا يُسمَّى بمثل ذلك متكلمًا عرفًا، بل قاريًا ومسبحًا، فإن المتكلم عرفًا من يخاطب الناس ويتكلم بها يخاطب به الناس الأصل في هذا الباب أن مبنى الأيمان عندنا على العرف ما لم ينو محتمل لفظه؛ لأن المتكلم إنما يتكلم بالكلام العرفي، وعلى هذا الأصل يتفرع فروع هذا الباب، ويؤيدنا الأحاديث التي ذكرت في «فتح القدير» وغيره، وعند الشافعي مبنى الأيمان على الحقيقة اللغوية، وعند مالك على استعمال القراني، هذا حاصل ما في «المراقبة» و«فتح القدير» و«عمد الرعاية» و«البنية».

٢٧٥٢ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَقْرَأُ أُمْتِكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ طَيِّبَةُ الثَّرْبَةِ عَذْبَةُ الْمَاءِ، وَأَنَّهَا قِيَعَانُ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٧٥٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَجَرَةٍ يَابِسَةٍ الْوَرَقِ فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاطَرَ الْوَرَقُ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لَتَسَاقُطَ مِنْ ذُنُوبِ الْعَبْدِ كَمَا تَسَاقُطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٥٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْكَلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَا اصْطَفَى اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ حَطَّتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٥٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٥٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٥٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٥٩ - وَعَنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ يُصْبِحُ الْعَبْدُ فِيهِ إِلَّا

وَمُنَادٍ يُنَادِي سُبْحَانَ^(١) الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٦٠ - وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ مِنْ عِنْدَهَا بُكْرَةً حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ وَهِيَ فِي مَسْجِدِهِ ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ أَضْحَى وَهِيَ جَالِسَةٌ، قَالَ: «مَا زِلْتِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي فَارَقْتُكِ عَلَيْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ قُلْتَ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَوْ وَرِثْتَ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَرِثْتَهُنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِينَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٦١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكْسِبَ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ حَسَنَةٍ؟» فَسَأَلَهُ سَائِلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: كَيْفَ يَكْسِبُ أَحَدُنَا أَلْفَ حَسَنَةٍ؟ قَالَ: «يُسَبِّحُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ فَيُكْتَبُ لَهُ أَلْفُ حَسَنَةٍ أَوْ يُحِطُّ عَنْهُ أَلْفُ خَطِيئَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي كِتَابِهِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ: أَوْ يُحِطُّ قَالَ أَبُو بَكْرِ الْبَرْقَانِيُّ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَأَبُو غَوَاثَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُوسَى فَقَالُوا: وَيُحِطُّ بغير ألف، هَكَذَا فِي كِتَابِ الْحُمَيْدِيِّ.

٢٧٦٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعِشِيِّ كَانَ كَمَنْ حَجَّ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَمَنْ حَمِدَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعِشِيِّ كَانَ كَمَنْ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ قَالَ غَزَا مِائَةَ غَزْوَةٍ، وَمَنْ هَلَّلَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعِشِيِّ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ مِائَةَ بِالْعَدَاةِ وَمِائَةَ بِالْعِشِيِّ لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَحَدٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَتَى بِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ، أَوْ زَادَ عَلَى مَا قَالَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: سبحان: أي سبحوا. قال الطيبي: أي قولوا: سبحان الملك القدوس، أو قولوا: سبحو قدوس رب

الملائكة والروح، أي ونحوهما من قول: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وبحمده. قاله في «المراقبة».

٢٧٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَلِكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عَدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَحُيِّتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٦٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يَا رَبِّ عَلَّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرْكَ بِهِ أَوْ أَذْغُوكَ، فَقَالَ: يَا مُوسَى، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَغَايِرَهُنَّ غَيْرِنِي وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ وَضَعْنَ فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ لَمَالَتْ^(١) بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٢٧٦٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُوهُ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ^(٢) لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَالَ عَبْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) قوله: لمالت هن إلخ: وهذا الحديث أصرح صريح على أن لا إله إلا الله أفضل الذكر لا ثواب أعظم من ثوابها. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: ليس لها حجاب إلخ: فيه دلالة ظاهرة على أن لا إله إلا الله أفضل من سبحان الله والحمد لله. قاله في «المرقاة».

مُخْلِصًا قَطُّ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ حَتَّى يُفْضِيَ إِلَى الْعَرْشِ مَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٧٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَحْمَدُونَ اللَّهَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٧٧٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ^(١) التَّكْبِيرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَهُوَ مَعَكُمْ، وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةٍ، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَأَنَا أَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي نَفْسِي، فَقَالَ لِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ! أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٧١ - وَعَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مِنْ قَوْلٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». قَالَ مَكْحُولٌ: فَمَنْ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا مَنْجَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، كَشَفَ عَنْهُ سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الصُّرِّ، أَدْنَاهُنَّ الْفَقْرُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٧٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتَ الْعَرْشِ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؟ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ عَبْدِي

(١) قوله: يجهرون إلخ: وتحقيق الجهر والسر في باب ذكر الله عز وجل.

وَاسْتَسْلَمَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٧٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ دَوَاءٌ مِنْ تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دَاءً، أَيْسَرُهَا اللَّهُمَّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٧٧٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ صَدَّقَهُ رَبُّهُ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لِي الْمُلْكُ وَلِي الْحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي، وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ قَالَهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَطْعَمُهُ النَّارُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ هِيَ صَلَاةُ الْخَلَائِقِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةُ الشُّكْرِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَمَلُّماً مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَسْلَمَ وَاسْتَسْلَمَ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

٢٧٧٦ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قَالَ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ»، فَقَالَ: فَهَؤُلَاءِ لِرَبِّي فَمَا لِي؟ قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي». شَكَ الرَّابِيُّ فِي عَافِيَنِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٧٧ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَبَيْنَ يَدَيْهَا نَوَى^(١) أَوْ حَصَى

(١) قوله: نوى أو حصى إلخ: وقال علي القارئ: هذا أصل صحيح لتجوز السبحة بتقريره ﷺ، فإنه في معناها؛ إذ لا فرق =

تُسَبِّحُ بِهِ، فَقَالَ: أَخْبِرْكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا أَوْ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا [خَلَقَ]. بَيْنَ ذَلِكَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٧٧٨ - وَعَنْ يُسَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّقْدِيسِ وَاعْقِدْنَ^(١) بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ وَلَا تَغْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

= بين المنظومة والمنثورة فيما يحد به، ولا يعتد بقول من عدّها بدعة، وقال المشايخ: إنها سوط الشيطان انتهى. وفي «الدر المختار»: لا بأس باتخاذ المسبحة لغير رياء، كما بسط في «البحر» انتهى. المسبحة بكسر الميم آله التسبيح، والذي في «البحر» و«الحلية» و«الخرائج» بدون ميم، قال في «المصباح»: السبحة خرزات منظومة، وهو يقتضي كونها عربية. وقال الأزهري: كلمة مولدة وجمعها سبوح، مثل: غرفة وغرف. ودليل الجواز هذا الحديث فلم ينهها عن ذلك، وإنما أرشدها إلى ما هو أيسر وأفضل، ولو كان مكروهاً لبين لها ذلك، ولا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث إلا بضم النوى في خيط، ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في منع، فلا جرم أن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الأخيار وغيرهم، اللهم إلا إذا ترتب عليه رياء وسمعة فلا كلام لنا فيه. «رد المحتار» ملقط منه.

(١) قوله: واعقدن بالأنامل إلخ: وفيه جواز عدّ الأذكار ومأخذ سبحة الأبرار، وقد كان لأبي هريرة خيط فيه عقد كثيرة يسبح بها. وزعم أنها بدعة غير صحيح؛ لوجود أصلها في السنة، ولقوله ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم، وإنما قيد العقد بالأنامل دلالة على الأفضل. كذا في «المرقاة».

بَابُ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٩٩)

وَقَوْلِهِ: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٣١)

وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ (التحریم: ٨)

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ (الشورى: ٢٥)

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾

(البقرة: ٢٢٢)

٢٧٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» مِائَةَ مَرَّةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٨١ - وَعَنِ الْأَعْرَابِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٨٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرَوِي عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنَّهُ قَالَ: يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعِمَكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالتَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ

جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ كَانُوا عَلَى أَنْتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ كَانُوا عَلَى أَنْتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيْكُمْ بِهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٨٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَسَلُونِي الْهُدَى أَهْدِيْكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ إِلَّا مَنْ أَغْنَيْتُ فَسَلُونِي الرِّزْقَ، وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَمْرًا دُونَ قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ فَاسْتَغْفِرْنِي عَفَرْتُ لَهُ وَلَا أُبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَحَيَّتْكُمْ وَمَيَّتْكُمْ وَرَطَبَكُمْ وَيَابَسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْتَقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بُعُوضَةٍ وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَحَيَّتْكُمْ وَمَيَّتْكُمْ وَرَطَبَكُمْ وَيَابَسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَشَقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي جَنَاحَ بُعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَحَيَّتْكُمْ وَمَيَّتْكُمْ وَرَطَبَكُمْ وَيَابَسَكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ فَأَعْطَيْتُ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ مَا سَأَلَ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالْبَحْرِ فَعَمَسَ فِيهِ إِبْرَةً ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَيْهِ ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ، عَطَايَ كَلَامٌ وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُهُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ

فَيَكُونُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٧٨٤ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وَلَا يُبَالِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ»: «يَقُولُ» بَدَلُ «يَقْرَأُ».

٢٧٨٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا﴾ الْآيَةِ»، فَقَالَ رَجُلٌ: فَمَنْ أَشْرَكَ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٨٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَىٰ مَا كَانَ فِيكَ، وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا لَا تَتَيْنُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي دَرٍّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٧٨٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعِزَّتِكَ يَا رَبِّ، لَا أَبْرَحُ أُغْوِي عِبَادَكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ، قَالَ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي! لَا أَزَالُ أَعْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ (المائدة: ٥٦) قَالَ: قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلُ أَنْ أَتَقَىٰ، فَمَنْ اتَّقَانِي فَلَمْ يَجْعَلْ مَعِيَ إِلَهًا، فَأَنَا أَهْلُ أَنْ أَعْفِرَ لَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٧٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٩٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدًا أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ فَاعْفِرْهُ، فَقَالَ رَبُّهُ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَقْرُتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ فَاعْفِرْهُ، فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَقْرُتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا آخَرَ فَاعْفِرْهُ لِي، فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ عَقْرُتُ لِعَبْدِي، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٩١ - وَعَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنِّي لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ فَإِنِّي قَدْ عَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ، أَوْ كَمَا قَالَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ [مُتَأَخِّينَ] أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ وَالْآخَرُ مُذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصِرْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ، فَيَقُولُ: خَلِّني وَرَبِّي حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّني وَرَبِّي، أَبْعَثْ عَلَيَّ رَقِيبًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ أَبَدًا، وَلَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ. فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْظَرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي؟ فَقَالَ: لَا، يَا رَبِّ، قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٩٣ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ

تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي، فَاعْفُرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمِيسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٧٩٤ - وَعَنْ بِلَالِ بْنِ يَسَارٍ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الرَّحْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

لَكِنَّهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «هَلَالُ بْنُ يَسَارٍ». وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ مُتَّصِلٌ فَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ: أَنَّ بِلَالَ سَمِعَ أَبَاهُ يَسَارًا، وَهُوَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ زَيْدٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٧٩٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٧٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَرْفَعُ الدَّرَجَةَ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَّى لِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِكَ لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٧٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ إِلَّا كَالْغَرِيقِ الْمَتَغَوِّثِ يَنْتَظِرُ دَعْوَةَ تَلْحَقُهُ مِنْ أَبِي أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ صَدِّيقٍ، فَإِذَا لَحِقَتْهُ كَانَ يُحِبُّ

إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ مِنْ دُعَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، وَإِنَّ هَدْيَةَ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْأَمْوَاتِ الْإِسْتِغْفَارُ لَهُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٧٩٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتِغْفَارًا كَثِيرًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ».

٢٧٩٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٠٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَشَرُوا وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٨٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى اللَّهِ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٠٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا. فَقَتَلَهُ، [فَجَعَلَ] يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: ائْتِ قَرِيْبَةً كَذَا وَكَذَا، فَأَذْرِكُهُ الْمَوْتَ فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَاخْتَصَصَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقْرَبِي، وَ[أَوْحَى اللَّهُ] إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعِدِي، [وَقَالَ:] قِيسُوا مَا بَيْنَهُمَا. فَوَجَدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبَ بِشِيرٍ، فَغَفِرَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٠٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ ثُمَّ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى مَغْفِرَةِ الذُّنُوبِ عَفَرْتُ لَهُ، وَلَا أَبَالِي مَا لَمْ يُشْرِكْ بِي شَيْئًا». رَوَاهُ الْبَعْوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٢٨٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ وَيَبْسُطَ يَدَهُ بِالنَّهَارِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٠٧ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَابًا عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا لِلتَّوْبَةِ، لَا يُغْلَقُ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٨٠٨ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ^(١) الْهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٨٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ^(٢)». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: لا تنقطع الهجرة إلخ: وقال في «التفسيرات الأحمدية»: إن في بدء الإسلام كانت الهجرة البتة واجبة، سواء قدر على إقامة دينه أو لا، ولا شك في نسخه، وفي هذا الزمان أن لم يتمكن من إقامة دينه بسبب أيدي الظلمة أو الكفرة يفرض عليه الهجرة، وهو الحق.

(٢) قوله: ما لم يغرق: قال في أواخر «البرازية»: قيل: توبة اليأس [قوله: توبة اليأس: بالياء المشاة التحتية ضد الرجاء =

٢٨١٠ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَفْعَ الْحِجَابُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْحِجَابُ؟ قَالَ: «أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبِيعِيُّ فِي «كِتَابِ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ».

٢٨١١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَعْدِلُ بِهِ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا،

= وقطع الأمل من الحياة، او بالموحدة التحتية، والمراد به الشد وأهوال الموت. كذا في «رد المحتار». قلت: يقال: مرة بالياء المثناة التحتية وأخرى بالموحدة التحتية. [مقبولة لا إيمان اليأس. وقيل: لا تقبل كإيمانه؛ لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة إلى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في قوله: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ﴾ (النساء: ١٨) الآية كما في الكشف والبيضاوي والقرطبي.

وفي «الكبير» للرازي: قال المحققون: قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بال المنافع منه مشاهدة الأهوال التي يحصل العلم عندها على سبيل الاضطراب، فهذا كرام الحنفية والهاكية والشافعية من المعتزلة والسنية والأشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس بجامع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة، وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب، وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إن أريد باليأس معاناة أسباب الموت بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة، كما أخبر تعالى عنه بقوله: ﴿قَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ (غافر: ٨٥). وقد ذكر في بعض الفتاوى: أن توبة اليأس مقبولة. فإن أريد باليأس ما ذكرنا يرد عليه ما قلنا، وإن أريد به القرب من الموت فلا كلام فيه، لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معاناة الهول، والمستطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة لا إيمانه؛ لأن الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبدأ أيماناً وعرفاناً، والفاقد عارف وحاله حال البقاء، والبقاء أسهل.

والدليل على قبولها منه مطلقاً إطلاق قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (الشورى: ٢٥)، ملخصاً. وظاهر آخر كلامه اختيار التفصيل. وعزاه إلى مذهب الهاتريدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده النقاني، وقال: وعند الأشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها، كما قال النووي. وانتصر للثاني الملا علي القارئ في شرحه على «بدء الأمالي» بإطلاق قوله ﷺ: إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر، أخرجه أبو داود؛ فإنه يشمل توبة المؤمن والكافر. واعتراض قول بعض الشراح أن التفصيل مختار أثمة بخاري من الحنفية، وجمع من الشافعية كالسبكي والبلقيني بأنه على تقدير صحته يحتاج إلى ظهور حجته. والحاصل: إن المسألة ظنية، وأما إيمان اليأس فلا يقبل اتفاقاً. قاله في «رد المحتار».

ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ جَبَالِ دُنُوبٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «كِتَابِ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ».

٢٨١٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَاثْقَلَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَجِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ»، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَجِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨١٣ - وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى دُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى دُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا، أَيْ بِيَدِهِ، فَذَبَّهُ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنْزِلًا وَبِهِ مَهْلِكَةٌ، وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ، فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، فَطَلَبَهَا حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، فَأَنَامَ حَتَّى أَمُوتَ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ وَعَلَيْهَا زَادُهُ وَطَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَاللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ وَزَادِهِ».

رَوَى مُسْلِمٌ الْمَرْفُوعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَحَسَبُ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْمَوْقُوفَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا.

٢٨١٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٨١٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفْتَنَ التَّوَّابَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٨١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَلَّيْمٌ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٨١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَتَرَعَ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، فَإِنْ زَادَ زَادَتْ فَذَلِكَ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٨١٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ».

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَحَسَنَةُ ابْنُ حَجَرٍ بِشَوَاهِدِهِ. وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ تَفَرَّدَ بِهِ التَّهَرَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَعَ هَذَا لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه رَوَاهُ الْقُشَيْرِيُّ فِي الرِّسَالَةِ وَابْنُ النَّجَّارِ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ. وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا. قَالَ: «النَّدَمُ» تَوْبَةٌ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ».

(١) قوله: الندم توبة إلخ: قال في «المرقاة»: أي ركن أعظمها الندامة؛ إذ يترتب عليها بقية الأركان من القلح والعزم على عدم العود وتدارك الحقوق ما أمكن.

٢٨١٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَنْتَ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «النَّدَمُ^(١) تَوْبَةٌ؟»، فَقَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

بَاب

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾
(الأنعام: ١٢)

٢٨٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي». وَفِي رِوَايَةٍ: «غَلَبَتْ غَضَبِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٢١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ، فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ سَلْمَانَ خَوْه، وَفِي آخِرِهِ: «قَالَ: فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».

٢٨٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا طَمِعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ مَا قَنَظَ مِنْ جَنَّتِهِ أَحَدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: الندم توبة إلخ: عن ابن أبي عمران يقول: يكره أن يقول الرجل: أستغفر الله وأتوب إليه، ولكن يقول: أستغفر الله وأسأله التوبة. قال الطحاوي: والصحيح جوازه. كذا في «الكنية». قاله في «العالمگیری». وفي «معاني الآثار»، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الندم توبة، فدل ذلك على أن من قال: أتوب إلى الله من ذنب كذا وكذا، وهو نادم على ما أصاب من ذلك الذنب، أنه محسن مأجور على قوله ذلك.

٢٨٢٣ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شَرَاكِ نَعْلِهِ وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٨٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ»، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ: إِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ، وَادْرُؤُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّه عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتِ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَعَفَّرَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٢٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُصُّ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ﴾ قُلْتُ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «الْثَّانِيَّةُ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ﴾»، فَقُلْتُ: الثَّانِيَّةُ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «الثَّالِثَةُ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ﴾»، فَقُلْتُ: الثَّالِثَةُ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٨٢٦ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبِيٌّ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبِيِّ قَدْ تَحْلُبُ نَدْيَهَا، تَسْقِي إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبِيِّ أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قُلْنَا: لَا، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلِدِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٢٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ فَمَرَّ بِقَوْمٍ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» فَقَالُوا: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ، وَامْرَأَةٌ تَحْصُبُ ثَنُورَهَا وَمَعَهَا ابْنٌ لَهَا، فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ الثَّنُورِ تَنَحَّحَتْ بِهِ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ:

«نعم»، قالت: يا بني أنت وأُمِّي، أليس الله بأرحم الراحمين؟ قال: «بلى» قالت: أو ليس الله بأرحم بعباده من الأم بولدها؟ قال: «بلى» قالت: فإنَّ الأمَّ لا تُلقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ، فَأَكَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيكِي، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الْمَارِدَ الْمُتَمَرِّدَ الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٢٨٢٨ - وَعَنْ عَامِرِ الرَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ - يَعْنِي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ - إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَيْهِ كِسَاءٌ وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ قَدْ التَفَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَرَرْتُ بِغَيْصَةِ شَجَرٍ، فَسَمِعْتُ فِيهَا أَصْوَاتَ فِرَاحٍ طَائِرٍ، فَأَخَذْتُهُنَّ فَوَضَعْتُهُنَّ فِي كِسَائِي، فَجَاءَتْ أُمُّهُنَّ، فَاسْتَدَارَتْ عَلَى رَأْسِي، فَكَشَفْتُ لَهَا عَنْهُنَّ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِنَّ مَعَهُنَّ، فَلَفَقْتُهُنَّ بِكِسَائِي، فَهُنَّ أَوْلَاءٌ مَعِي. قَالَ: «ضَعْنَهُنَّ عَنْكَ»، فَوَضَعْتُهُنَّ وَأَبَتْ أُمُّهُنَّ إِلَّا لُزُومَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَعْجَبُونَ لِرُحِمِ أُمِّ الْأَفْرَاحِ فِرَاحَهَا؟ فَوَالَّذِي بَعَنِي بِالْحَقِّ، لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ أُمِّ الْأَفْرَاحِ بِفِرَاحِهَا، ارْجِعْ بِهِنَّ حَتَّى تَضَعَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُنَّ وَأُمُّهُنَّ مَعَهُنَّ، فَرَجَعَ بِهِنَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُنَجِّي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدَّدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبَلُّغُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ، وَلَا أَنَا إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٣١ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ قَالَ: «كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ

في «كتاب البعث والنشور».

٢٨٣٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ يُكْفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ [ذَلِكَ] الْقِصَاصِ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٨٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، [ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ]، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٣٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ ضَيِّقَةٌ قَدْ خَنَقَتْهُ، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً فَاثْفَكَتْ حَلَقَةً، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً أُخْرَى، فَاثْفَكَتْ حَلَقَةً أُخْرَى، حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٢٨٣٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَلْتَمِسُ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِجَبْرِيلَ: إِنَّ فُلَانًا عَبْدِي يَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَنِي، أَلَا وَإِنَّ رَحْمَتِي عَلَيْهِ، فَيَقُولُ جَبْرِيلُ: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى فُلَانٍ، وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَيَقُولُهَا مَنْ حَوْلَهُمْ، حَتَّى يَقُولَهَا أَهْلُ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، ثُمَّ تَهْبِطُ لَهُ إِلَى الْأَرْضِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ وَالْمَنَامِ

٢٨٣٦ - وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُسْلِمٍ التَّمِيمِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَسْرَرُ إِلَيْهِ

فَقَالَ: «إِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ، سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ ثُمَّ مِتَّ فِي لَيْلَتِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا، وَإِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَقُلْ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ فِي يَوْمِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٣٧ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنِّي أَسْمَعُكَ تَقُولُ كُلَّ غَدَاةٍ: اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَدَنِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي سَمْعِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَصَرِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، تُكْرِّرُهَا ثَلَاثًا حِينَ تُصْبِحُ وَثَلَاثًا حِينَ تُمَسِي، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِنَّ فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَسْتَنِّي بِسُنَّتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٣٨ - وَعَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحِ كُلِّ يَوْمٍ وَمَسَاءِ كُلِّ لَيْلَةٍ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ». كَانَ أَبَانُ قَدْ أَصَابَهُ ظَرْفُ فَالِجٍ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ أَبَانُ: مَا تَنْظُرُ؟ أَمَا إِنَّ الْحَدِيثَ كَمَا حَدَّثْتُكَ، وَلَكِنِّي لَمْ أَقُلْهُ يَوْمَئِذٍ لِيُمِضِيَ اللَّهُ عَلَيَّ قَدْرَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَأَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمْ تُصِبْهُ فُجَاءَةٌ بَلَاءٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ لَمْ تُصِبْهُ فُجَاءَةٌ بَلَاءٍ حَتَّى يُمَسِيَ».

٢٨٣٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: ﴿قَسْبَحَنَّ اللَّهُ حِينَ تُمَسُّونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ❶ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ ❷ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ❸ أَذْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمَسِّي أَذْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ أَصْبَحْنَا،

نُشْهِدُكَ وَنُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ يَا نَعْلَكَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اللَّهُ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا أَصَابَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُمِسي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا أَصَابَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ ذَنْبٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنَامٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ، وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمِسي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمِسي وَحِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْأُرْ عَوْرَاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» يَعْنِي الْحُسْفَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٣ - وَعَنْ بَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهَا فَيَقُولُ: «قُولِي حِينَ تُصْبِحِينَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ حَفِظَ حَتَّى يُمِسي، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمِسي حَفِظَ حَتَّى يُصْبِحَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٤ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى وَإِذَا أَصْبَحَ ثَلَاثًا: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى

اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٨٤٥ - وَعَنْ أَبِي عَيَّاشٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَانَ لَهُ عِدْلُ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَحُطَّ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ فِي حِرْزٍ مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمِيسِيَ، وَإِنْ قَالَهَا إِذَا أَمْسَى كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ»، فَرَأَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا عَيَّاشٍ يُحَدِّثُ عَنْكَ بِكَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «صَدَقَ أَبُو عَيَّاشٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٨٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمْسَى قَالَ: «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَسُوءِ الْكِبَرِ وَفِتْنَةِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَإِذَا^(١) أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٤٧ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى: «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَمِنْ سُوءِ الْكِبَرِ وَالْكَفْرِ».

(١) قوله: وإذا أصبح إلخ: ويستيقظ ذاكرا لله تعالى، وعازما على التقوى عما حرم الله تعالى عليه، وناويا أن لا يظلم

أحدًا من عباد الله. كذا في الغرائب. قاله في «العالمگیری».

وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ سُوءِ الْكِبَرِ وَالْكِبَرِ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ. وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَفِي رِوَايَتِهِ لَمْ يَذْكُرْ «مِنْ سُوءِ الْكُفْرِ».

٢٨٤٨ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الْيَوْمِ وَفَتْحَهُ وَنَصْرَهُ وَنُورَهُ وَبَرَكَتَهُ وَهَدَاهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَمِنْ شَرِّ مَا بَعْدَهُ. ثُمَّ إِذَا أَمْسَى فَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٤٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْكَبْرِيَاءُ وَالْعِظَمَةُ لِلَّهِ، وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا سَكَنَ فِيهِمَا لِلَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَوَّلَ هَذَا النَّهَارِ صَلَاحًا وَأَوْسَطَهُ نَجَاحًا وَآخِرَهُ فَلَاحًا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ». ذَكَرَهُ التَّوَوِيُّ فِي «كِتَابِ الْأَذْكَارِ» بِرِوَايَةِ ابْنِ السَّنِيِّ.

٢٨٥٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرَى ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ وَعَلَى كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى مِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ صَاحِبُ «السَّلَاجِ»: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرُقٍ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

٢٨٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ وَإِذَا أَمْسَى قَالَ: اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ النُّشُورُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٨٥٢ - وَعَنْهُ ؓ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُرْنِي بِشَيْءٍ أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ

وَإِذَا أُمْسَيْتُ، قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرِّكَهِ». قَالَ: «قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أُمْسَيْتَ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٨٥٣ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا، فَلَا يَفْرُبُهُ شَيْءٌ يُؤْذِيهِ حَتَّى يَهَبَ مَتَى هَبَّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٥٤ - وَعَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ الْأَنْمَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ وَصَعْتُ جَنِّي لِلَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي وَاحْشَأْ شَيْطَانِي وَفَكَرْ رَهَانِي وَاجْعَلْنِي فِي النَّدِيِّ الْأَعْلَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانِي وَآوَانِي وَأَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَالَّذِي مَنَّ عَلَيَّ فَأَفْضَلَ، وَالَّذِي أَعْطَانِي فَأَجْزَلَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، اللَّهُمَّ رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ وَإِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٥٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ وَالْمَأْتَمَ، اللَّهُمَّ لَا يُهْزَمُ جُنْدُكَ وَلَا يُخْلَفُ وَعْدُكَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٥٧ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ

يَدُهُ تَحْتَ خَدِّهِ^(١) ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أُمُوتُ وَأَحْيَا»، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ الْبَرَاءِ.

٢٨٥٨ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَجْمَعُ عِبَادَكَ، أَوْ تَبْعُثُ عِبَادَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ الْبَرَاءِ.

٢٨٥٩ - وَعَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْقُدَ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعُثُ عِبَادَكَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٦٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ حِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ رَبْدِ الْبَحْرِ، وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ رَمْلِ عَالِجٍ أَوْ عَدَدَ وَرَقِ الشَّجَرِ أَوْ عَدَدَ أَيَّامِ الدُّنْيَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٦١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: شَكََا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَنَا مِنَ اللَّيْلِ مِنَ الْأَرْقِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْتُ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقْلَلْتُ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَلْتُ، كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جَمِيعًا أَنْ يَفْرُطَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَنْ يَبْغِيَ، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي «الْحِصْنِ»: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِلَّا أَنَّ فِيهَا: «وَتَبَارَكَ

(١) قوله: وضع يده تحت خده. وقال في «العالمگیری»: ويتوسد كفه اليمنى تحت خده، ويذكر أنه سيضطجع في اللحد كذا وحيدا ليس معه إلا الأعمال.

اسْمُكَ» بَدَلُ «جَلَّ ثَنَاءُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». قَالَ مِيرُكَ: وَرَوَاهُ فِي «الْكَبِيرِ» أَيْضًا وَفِيهِ: «عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ ثَنَاءُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

٢٨٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَتَفَضَّ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتَ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أُمِسَّكَتْ نَفْسِي فَأَرْحَمَهَا، وَإِنْ أُرْسَلَتْهَا فَأَحْفَظَهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ لِيَضْطَجِعْ» عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ لِيَقُلْ بِاسْمِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلْيَتَفَضَّ بِصَنْفَةِ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَإِنْ أُمِسَّكَتْ نَفْسِي فَأَغْفِرْ لَهَا».

٢٨٦٣ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَامَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسَلْتُ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَهُنَّ ثُمَّ مَاتَ تَحْتَ لَيْلَتِهِ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ: «يَا فُلَانُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَتَوَضَّأْ» وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ» إِلَى قَوْلِهِ: «أُرْسَلْتُ»، وَقَالَ: «فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ خَيْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١ قوله: ثم ليضطجع على شقه الأيمن: في «العالمگیری» ويستحب أن ينام الرجل طاهرًا، ويضطجع على شقه الأيمن مستقبل القبلة ساعة، ثم ينام على يساره. كذا في السراجية.

٢ قوله: فتوضأ الخ: قال ابن بطال: فيه أن الوضوء عند النوم مندوب إليه مرغوب فيه. قاله في «عمدة القارئ». وقال في «الدر المختار»: وسنة للنوم.

٢٨٦٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَكَفَانَا وَآوَانَا، فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤَيٍّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَفِضْ عَنِّي الدِّينَ وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٢٨٦٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ فَاطِمَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلَقَّى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى، وَبَلَغَهَا أَنَّهُ جَاءَهُ رَقِيقٌ فَلَمْ يُصَادِفْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ. قَالَ: فَجَاءَنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْنَا نَقُومُ فَقَالَ: «عَلَى مَكَائِكُمْ»، فَجَاءَ فَقَعَدَ^(١) بَيْنِي وَبَيْنَهَا، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى بَطْنِي، فَقَالَ: «أَلَا أَدْلُكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَقَالَ: «أَلَا أَدْلُكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ خَادِمٍ، تُسَبِّحِينَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُحَمِّدِينَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرِينَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ حِينَ كُلِّ صَلَاةٍ وَعِنْدَ مَنَامِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَلَّتَانِ

(١) قوله: فقعد بيني وبينها إلخ: يدل على أن فاطمة وعليًا كانا تحت لحاف واحد. قاله في «المرقاة».

لَا يُخْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، أَلَا وَهُمَا يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلْ بِهِمَا قَلِيلٌ، يُسَبِّحِ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا، وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا، قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْقِدُهَا بِيَدِهِ، قَالَ: «فَتِلْكَ خَمْسُونَ مِائَةً بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ تُسَبِّحُهُ وَتُكَبِّرُهُ وَتَحْمَدُهُ مِائَةً، فَتِلْكَ مِائَةٌ بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ فِي الْمِيزَانِ، فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَيْنِ وَخَمْسَ مِائَةٍ سَيِّئَةٍ؟». قَالُوا: فَكَيْفَ لَا يُخْصِيهِمَا؟ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا حَتَّى يَنْفَتِلَ، فَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ، وَيَأْتِيهِ فِي مَضْجَعِهِ، فَلَا يَزَالُ يُنَوِّمُهُ حَتَّى يَنَامَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ: وَقَالَ: «خَصَلَتَانِ أَوْ خَلَّتَانِ لَا يُحَافِظُ عَلَيْهِمَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ» وَكَذَا فِي رِوَايَتِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَأَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ»: قَالَ: وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ وَيَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ. وَفِي أَكْثَرِ نُسَخِ «الْمَصَابِيحِ»: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

بَابُ الدَّعَوَاتِ ^(١) الْمُتَفَرِّقَةِ فِي الْأَوْقَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾

(آل عمران: ١٩١)

٢٨٦٩ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: الدعوات المتفرقة في الأوقات: واعلم أن كل ما ورد من الشارع في زمن أو حال مخصوص يسر لكل أحد أن يأتي به لذلك، ولو مرةً لاتباع. قاله في «المرفاة».

٢٨٧٠ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: ^(١) «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٧١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَاؤُ الْمَكْرُوبِ: اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٧٢ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَرِبَهُ أَمْرٌ يَقُولُ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٧٣ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَثُرَ هَمُّهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، وَفِي قَبْضَتِكَ نَاصِيَّتِي بِيَدِكَ، مَا ضِيقَ حُكْمِكَ، عَذْلُ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي مَكْنُونِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيعَ قَلْبِي وَجِلَاءَ هَمِّي وَعَمِّي، مَا قَالَهَا عَبْدٌ قَطُّ إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ عَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ بِهِ فَرْجًا». رَوَاهُ رِزِينٌ.

(١) قوله: يقول عند الكرب إلخ: في هذا الذكر إشارة بأنه لا يقدر أحد على إزالة الغم إلا الله. قال الطيبي: هذا ذكر يترتب عليه رفع الكرب. قاله في «المرواة». وقال النووي: وهو حديث جليل ينبغي الاعتناء به، والإكثار عنه عند الكرب، والأمور العظيمة. قال الطبري: كان السلف يدعون به ويسمونهم دعاء الكرب انتهى. وقال ابن بطال: حدثني أبو بكر الرازي قال: كنت بأصبهان عند أبي نعيم أكتب الحديث عنه، وهناك شيخ يقال له: أبو بكر بن علي عليه مدار الفتيا، فسعى به عند السلطان، فسيجنه، فرأيت النبي ﷺ في المنام وجبريل عليه السلام عن يمينه يحرك شفثيه بالتسبيح لا يفتري، فقال لي النبي ﷺ قل: لأبي بكر بن علي يدعو بدعاء الكرب الذي في صحيح البخاري حتى يفرج الله عنه، فأصبحت فأخبرته، فدعا به فلم يكن إلا قليلا حتى أخرج من السجن. كذا في «عمدة القاري».

٢٨٧٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: هُمُومٌ لَزِمْتَنِي وَدُيُونٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا أَعَلَّمْتُكَ كَلَامًا، إِذَا قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّكَ وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «قُلْ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ». قَالَ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ هَمِّي، وَقَضَى عَنِّي دَيْنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٧٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ جَاءَهُ مُكَاتَبٌ، فَقَالَ: إِنِّي عَجَزْتُ عَنْ كِتَابَتِي فَأَعِنِّي، قَالَ: أَلَا أَعَلَّمْتُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّمْنِيهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلٍ كَبِيرٍ دَيْنًا، أَدَّاهُ اللَّهُ عَنْكَ، قُلْ: «اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٨٧٦ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ مُغَضَّبًا قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، فَقَالُوا لِلرَّجُلِ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ النَّبِيُّ صلوات الله عليه؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِمَجْنُونٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ فَاسْلُؤُوا اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ؛ فَإِنَّهَا ^(١) رَأَتْ مَلَكًا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهيقَ الْحِمَارِ فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا». ^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فإنها رأت ملكا: فيه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين؛ فإن عند ذكرهم تنزل الرحمة فضلا عن وجودهم وحضورهم، فيستحب عند ذلك طلب الرحمة والبركة من الله الكريم. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: فإنه رأى شيطانا: هذا يدلُّ على نزول الغضب والعذاب على أهل الكفر، فيستحب الاستعاذة عند مرورهم خوفا أن يصيبه من شرورهم. قاله في «المرقاة».

٢٨٧٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الْكَلَابِ وَنَهيقَ الْحَمِيرِ بِاللَّيْلِ فَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُمْ يَرَيْنَ مَا لَا تَرَوْنَ». رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٢٨٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا وَدَّعَ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ، فَلَا يَدَعُهَا حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ يَدْعُ يَدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَقُولُ: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَآخِرَ عَمَلِكَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَحَوَاتِيمَ عَمَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا لَمْ يَذْكُرْ «وَآخِرَ عَمَلِكَ».

٢٨٨٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخُطَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْدِعَ الْجَيْشَ قَالَ: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكُمْ وَحَوَاتِيمَ أَعْمَالِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ سَفَرًا فَرَوِّدْنِي، فَقَالَ: «رَوِّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى». قَالَ: رَوِّدْنِي، قَالَ: «وَعَفَرَ ذَنْبَكَ». قَالَ: رَوِّدْنِي بِأَيِّ أَنْتَ وَأَتْنِي. قَالَ: «وَيَسِّرْ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُمَا كُنْتُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٨٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسَافِرَ فَأَوْصِنِي، قَالَ: «عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى الرَّجُلُ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَظْهِرْ لَهُ الْبُعْدَ وَهَوِّنْ عَلَيْهِ السَّفَرَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٨٨٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴿١٤﴾» اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ لَنَا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ

وَالْأَهْلِ»، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: «آبُيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ أَتَى بِدَابَّةٍ لِيَرْكَبَهَا، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرِّكَابِ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ ^(١٣) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ^(١١) ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا، سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. ثُمَّ ضَحِكَ، فَقِيلَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ؟ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ، ثُمَّ ضَحِكَ، فَقُلْتُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ رَبَّكَ لَيَعَجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، يَقُولُ: يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّدُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَاتِبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ عليه السلام قَالَ: كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبْرَنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٢٨٨٧ - وَعَنْ حَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ عليها السلام قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَقِيتُ مِنْ عَقَرٍ لَدَعْتَنِي الْبَارِحَةَ، قَالَ: «أَمَا لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ

اللَّهُ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ تَضُرَّكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٨٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَأَقْبَلَ اللَّيْلُ قَالَ: «يَا أَرْضُ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدَ، وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، وَمِنْ شَرِّ سَاكِنِ الْبَلَدِ، وَمِنْ وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ وَأَسْحَرَ يَقُولُ: «سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلَائِهِ عَلَيْنَا رَبَّنَا صَاحِبِنَا وَأَفْضَلِ عَلَيْنَا عَائِدًا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٩١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيِبُونَ نَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبَّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْزَابُ وَحْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٨٩٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ سَرِيعِ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّزْلُهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ..

٢٨٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَصِيي وَنَصِيرِي، بِكَ أَحُولُ، وَبِكَ أَصُولُ، وَبِكَ أَقَاتِلُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ مِنْ شَيْءٍ نَقُولُهُ فَقَدْ بَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا»، قَالَ: فَضَرَبَ اللَّهُ وُجُوهَ أَعْدَائِهِ بِالرَّيْحِ، فَهَزَمَ اللَّهُ بِالرَّيْحِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٨٩٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا ^(١) خَافَ قَوْمًا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِمْ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رضي الله عنه قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى أَبِي، قَالَ: فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا وَوُطْبَةً فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ أَتَى بِتَمْرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي التَّوَى بَيْنَ إصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى. وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَعَلَ يُلْقِي التَّوَى عَلَى ظَهْرِ أَصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، ثُمَّ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، فَقَالَ أَبِي، وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ: ادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ وَاعْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٨٩٧ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَزَادَ: «وَالْتَوْفِيقَ لِمَا نَحِبُّ وَتَرْضَى».

٢٨٩٨ - وَعَنْ قَتَادَةَ رضي الله عنه بَلَّغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ قَالَ: «هِلَالَ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، هِلَالَ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، هِلَالَ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرِ كَذَا وَجَاءَ بِشَهْرِ كَذَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٨٩٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ رَجُلٍ رَأَى مُبْتَلًى، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَاقَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، إِلَّا لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ كَأَنَّمَا كَانَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: إذا خاف قوما: وفي «الحصن»: وإن خاف من عدو وغيره فقراءة «لإيلاف قريش» أمان من كل سوء مجرب.

٢٩٠٠ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: «مَنْ قَالَ فِي سُوقٍ جَامِعٍ يُبَاعُ فِيهِ» بَدَلَ «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ».

٢٩٠١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ السُّوقِ وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَصِيبَ فِيهَا صَفَقَةً خَاسِرَةً». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٠٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَمَامَ النِّعَمَةِ، فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ تَمَامُ النِّعَمَةِ؟» قَالَ: دَعْوَةٌ أَرْجُو بِهَا خَيْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ مِنْ تَمَامِ النِّعَمَةِ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالْفُورَ مِنَ النَّارِ». وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَقَالَ: «قَدْ اسْتُجِيبَ لَكَ فَسَلْ». وَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ، فَقَالَ: «سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ فَاسْأَلْهُ الْعَافِيَةَ»^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ نَقَلَهُ مِيزَك.

٢٩٠٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا فَكَثُرَ فِيهِ لَعَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

(١) قوله: فاسأله العافية: محل هذا إنها هو قبل وقوع البلاء، وما بعده فلا منع من سؤال الصبر، بل مستحب؛ لقوله تعالى: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ (البقرة: ٢٥٠). قاله في «المرقاة».

٢٩٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ مَجْلِسًا أَوْ صَلَّى تَكَلَّمَ بِكَلِمَاتٍ، فَسَأَلَتْهُ عَائِشَةُ عَنِ الْكَلِمَاتِ، فَقَالَ: «إِنْ تَكَلَّمْتَ بِخَيْرٍ كَانَ طَابِعًا عَلَيْهِنَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِشَرٍّ كَانَ كَفَّارَةً لَهُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٩٠٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَزِلَ أَوْ نُضِلَّ، أَوْ نُظْلِمَ أَوْ نُظْلَمَ، أَوْ نُجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيْنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ: مَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْتِي قَطُّ إِلَّا رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَضَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ».

٢٩٠٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يُقَالُ لَهُ حِينَئِذٍ: هُدِيتَ وَكُفِّيتَ وَوُقِّيتَ، فَيَتَنَحَّى لَهُ الشَّيْطَانُ، وَيَقُولُ شَيْطَانُ آخَرُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَكُفِّي وَوُقِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «لَهُ الشَّيْطَانُ».

٢٩٠٧ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا، وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ: وفي «فصول العلامي»: وإن دخل على أهله يُسَلِّم أولاً ثم يتكلم. قاله في «رد المحتار». وقال في «العالمگیری»: إذا دخل الرجل في بيته يُسَلِّم على أهل بيته، وإن لم يكن في البيت أحد يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. كذا في «المحيط».

٢٩٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٠٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي الْمَرْأَةِ وَالْخَادِمِ ثُمَّ لِيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

بَابُ الْإِسْتِعَاذَةِ

٢٩١٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ وَدَرَكِ الشَّقَاءِ وَسُوءِ الْقَضَاءِ وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩١١ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَعَوَّدُ مِنْ خَمْسٍ: مِنَ الْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَسُوءِ الْعُمُرِ وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٢ - وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى طَمَعٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، اسْتَعِيدِي بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْعَاسِقُ [إِذَا وَقَبَ]». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٤ - وَعَنِ الْقَعْقَاعِ أَنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ قَالَ: لَوْلَا كَلِمَاتُ أَقُولُهُنَّ لَجَعَلْتَنِي يَهُودَ حِمَارًا،^(١)

(١) قوله: لجعلتني يهود حمارا: أي بليدا ذليلا، والمعنى: أنهم سحرة، وقد أغضبهم إسلامي، فلولا استعاذتي بهذه =

فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَامَاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَأَ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٢٩١٥ - وَعَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، فَكُنْتُ أَقُولُهُنَّ، فَقَالَ أَبِي: أَيُّ بُنَيَّ، عَمَّنْ أَخَذْتَ هَذَا؟ قُلْتُ: عَنْكَ. قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُهُنَّ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ «فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ».

= الكلمات لتمكنوا مني، وغلبوا عليّ، وجعلوني بليداً، وأذلوني كالجماد؛ فإنه مثل في الذلة، لا أن اليهود سحرته، ولولا استعاذتي بهذه الكلمات لتمكنوا من أن يقلبوا حقيقتي؛ لأن قلب الحقائق ليس إلا الله، كما قال تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ (البقرة: ٦٥)، وقال: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ (طه: ٦٦). فهذا يدلُّ على غاية سحرهم الذي أجمع عليه كيد السحرة في زمان فرعون الطامعين على مال فرعون وجاهه، فلو كان في قدرتهم شيء أزيد من هذا لفعلوه في حق موسى ﷺ، فإذا لم يقدرُوا في حقه، فكيف يجوز أن يقدرُوا على سيد الخلق مظهر الحق أن يقلبوا حقيقته؛ ولذا قال البيضاوي: والمراد بالسحر ما يستعان في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان مما لا يستقل به الإنسان، فإذا كان ليس للشيطان أن يجعل نفسه هماراً حقيقة فضلاً عن غيره، فكيف للمتوسل إلى قربه أن يقلب الحقيقة.

وأما قول صاحب «المدارك»: «وللسحر حقيقة عند أهل السنة - كثرهم الله تعالى - وتخييل وتمويه عند المعتزلة - خذلهم الله -» فمعناه: قوله ﷺ: السحر حق أي ثابت واقع، لا أنه خيال فاسد، كروية الأحوال شيئاً واحداً شبيهاً، وكتخييل الأشياء عند خلل الدماغ، وحصول الأفكار الفاسدة؛ لما يدلُّ عليه الكتاب والسنة من قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (البقرة: ١٠٢) وقوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ (البقرة: ١٠٢) وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْ شَرِّ اللَّفْظَاتِ فِي الْعَقْدِ ①﴾ (العلق: ٤) كما هو مشهور في سحر اليهود له ﷺ، ومما يدلُّ على بطلان قلب الحقائق بعد إجماع أهل السنة، والمعتزلة على خلافه أنه لم يقع مثل هذا أبداً في الكون، ويدل على بطلانه النقل والعقل ودعوى المشاهدة باطلة؛ إذ هي مجرد حكاية فاسدة مما يستمرها الناس ويحكمونها في بيوت القهوة، وتجوز في عقول النساء وبعض الرجال ممن سخف عقله وسخف قلبه، والله المستعان، وعليه التكلان. «المرقاة» ملقط منه.

وَرَوَى أَحْمَدُ لَفْظَ الْحَدِيثِ وَعِنْدَهُ: «فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ».

٢٩١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنْتَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَالْحَيُّ وَالْجُنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩١٧ - وَعَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٢٩١٩ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ؛ فَإِنَّهُ يَنْسُ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ؛ فَإِنَّهَا يَنْسُ الْبِطَانَةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٢٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ وَالذَّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أَظْلَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٢٩٢١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجَذَامِ وَالْجُنُونِ وَمِنْ سَيِّئِ الْأَسْقَامِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٢٩٢٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٢٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالذَّنِّ» قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعِدُّ الدِّينَ بِالْكَفْرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ» قَالَ رَجُلٌ: وَيَعْدِلَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٩٢٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغَيِّ وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ. اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّ قَلْبِي كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٢٥ - وَعَنْ أَبِي الْيَسْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَدْمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّرَدِّي، وَمِنَ الْغَرَقِ وَالْحَرَقِ وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُذْبِرًا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «وَالْعَمَّ».

٢٩٢٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَالْهَرَمِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٢٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؓ وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُمَا.

٢٩٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٢٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا فَرَعَ أَحَدُكُمْ فِي النَّوْمِ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ^(١) الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَخْضُرُونَ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو يَعْلَمُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ، وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ كَتَبَهَا فِي صَكٍّ، ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ^(٢). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ.

٢٩٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٣١ - وَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ شُكْلٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي تَعَوُّذًا أَتَعَوَّذُ بِهِ، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي وَمِنْ شَرِّ بَصَرِي وَمِنْ شَرِّ

(١) قوله: من همزات الشياطين إلخ: فيه دليل على أن الفزع إنما هو من الشيطان. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: ثم علّقها في عنقه: هذا أصل في تعليق التعويذات التي فيها أسماء الله تعالى. كذا في «المرقاة»، وفي «المغرب»: وبعضهم يتوهم أن المعاذات هي التائم، فليس كذلك، إنما التيممة الخرزة، ولا بأس بالمعاذات إذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله تعالى. وقال الزيلعي: ثم الرتيمية قد تشبهه بالتيممة على بعض الناس، وهي خيط كان يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم، وهو منهي عنه، وذكر في حدود الإيمان أنه كفر. وفي «المجتبى»: اختلف في الاستشفاء بالقرآن، بأن يقرأ على المريض أو الملدوغ الفاتحة أو يكتب في ورق ويلصق عليه أو في طست ويغسل ويسقى. وعن النبي ﷺ أنه كان يُعوّذ نفسه، قال ﷺ: وعلى الجواز عمل الناس اليوم، وبه وردت الآثار، ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاويز على العضد إذا كانت ملفوفة. وفي «الخانبة»: امرأة أرادت أن تضع تعويذا ليُجِئها زوجها ذكر في «الجامع الصغير»: أن ذلك حرام لا يحل، وفيها: يكره كتابة الرقاع في أيام النبروز والزاقها بالأبواب؛ لأن فيه إهانة اسم الله تعالى واسم نبيه ﷺ، «رد المحتار» ملتحظ منه.

لِسَانِي وَمِنْ شَرِّ قَلْبِي وَمِنْ شَرِّ مَنِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٩٣٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِأَبِي: «يَا حُصَيْنُ، كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟» قَالَ أَبِي: سَبْعَةٌ سِتًّا فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟» قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «يَا حُصَيْنُ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلِمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ» قَالَ: فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمْنِي الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي، فَقَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتْ الْجَنَّةُ: اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ اسْتَجَارَ مِنَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتْ النَّارُ: اللَّهُمَّ أَجِرْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

بَابُ جَامِعِ الدُّعَاءِ

٢٩٣٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٣٥ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي

الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٣٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دُعَاءُ حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَدْعُهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَعْظَمَ شُكْرَكَ، وَأَكْثَرَ ذِكْرَكَ، وَأَتَّبِعْ نَصِيحَتَكَ، وَأَحْفَظْ وَصِيَّتَكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٣٨ - وَعَنْ أُمِّ مَعْبِدٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ وَعَمَلِي مِنَ الرِّبَاءِ، وَلِسَانِي مِنَ الْكَذِبِ، وَعَيْنِي مِنَ الْخِيَانَةِ؛ فَإِنَّكَ تَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٣٩ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: اذْعُ اللَّهُ أَنْ يُعَافِيَنِي، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قَالَ: فَادْعُهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوئَهُ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي لِيَقْضِيَ لِي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٩٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتُّقَى وَالْعَفَافَ وَالْغِنَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٤١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّحَّةَ وَالْعِفَّةَ وَالْأَمَانَةَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ وَالرِّضَا بِالْقَدَرِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

٢٩٤٢ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ صَلَاةً فَأَوْجَزَ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَقَدْ خَفَّفْتَ أَوْ أَوْجَزْتَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: أَمَّا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ دَعَوْتُ

٢٩٤٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا وَرِزْقًا طَيِّبًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى».

٢٩٤٤ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ سِرِّي خَيْرًا مِنْ عَلَانِيَتِي وَاجْعَلْ عَلَانِيَتِي صَالِحَةً، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ مِنَ الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلَا الْمُضِلِّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٤٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى، فَقَالَ: «سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ؛ فَإِنْ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٩٤٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَافِيَةَ وَالْمَعَاوَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي،

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِذَا أُعْطِيتِ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَأُعْطِيتَهَا فِي الْآخِرَةِ فَقَدْ أَفْلَحْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

٢٩٤٧ - وَعَنْ عَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي وَادْكُرْ بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ وَبِالسَّدَادِ سَدَادَ السَّهْمِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٤٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ خَفَتَ فَصَارَ مِثْلَ الْفَرْخِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ كُنْتَ تَدْعُو بِشَيْءٍ أَوْ تَسْأَلُهُ إِيَّاهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَقُولُ: اللَّهُمَّ مَا كُنْتُ مُعَافِيٍّ بِهِ فِي الْآخِرَةِ فَعَجِّلْهُ لِي فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا تُطِيقُهُ أَوْ لَا تَسْتَطِيعُهُ، أَفَلَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ؟» قَالَ: فَدَعَا اللَّهَ بِهِ لَهُ فَشَفَاهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٥٠ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ»، قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٩٥١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْحُطَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يَنْفَعُنِي حُبُّهُ عِنْدَكَ، اللَّهُمَّ مَا رَزَقْتَنِي مِمَّا أُحِبُّ فَاجْعَلْهُ قُوَّةً لِي فِيْمَا أُحِبُّ، اللَّهُمَّ وَمَا زَوَيْتَ عَنِّي مِمَّا أُحِبُّ، فَاجْعَلْهُ قَرَاعًا لِي فِيْمَا أُحِبُّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٢٩٥٢ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ مِنْ دُعَاءِ دَاوُدَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ، وَالْعَمَلَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَمَالِي وَأَهْلِي، وَمِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ». قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ يُحَدِّثُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٩٥٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ لِأَصْحَابِهِ: «اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتِكَ، وَمِنْ الْيَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمًّا،^(١) وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٩٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَزِدْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

٢٩٥٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيُ يُسْمَعُ عِنْدَ وَجْهِهِ دَوِيٌّ كَدَوِيٍّ التَّحْلِ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا فَمَكَّثْنَا سَاعَةً، فَسَرَّيْ

(١) قوله: أكبر همنا: وفيه أن قليلا من الهم فيما لا بد منه في أمر المعاش، مرتخص فيه، بل مستحب، بل واجب. قاله في

عَنْهُ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ زِدْنَا وَلَا تَنْقُصْنَا، وَأَكْرِمْنَا وَلَا تُهِنَّا، وَأَعْظِمْنَا وَلَا تَحْرِمْنَا، وَآثِرْنَا وَلَا تُؤْثِرْ عَلَيْنَا، وَارْضَ عَنَّا وَأَرْضِنَا»، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ عَشْرُ آيَاتٍ مَن أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١﴾ حَتَّى خَتَمَ عَشْرَ آيَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢٩٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو يَقُولُ: «رَبِّ أَعِنِّي وَلَا تُعِنِّ عَلَيَّ، وَأَنْصُرْنِي وَلَا تَنْصُرْ عَلَيَّ، وَامْكُرْ لِي وَلَا تَمْكُرْ عَلَيَّ، وَاهْدِنِي وَيَسِّرْ الْهُدَايَ لِي، وَأَنْصُرْنِي عَلَى مَنْ بَغَى عَلَيَّ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي لَكَ شَاكِرًا لَكَ ذَاكِرًا لَكَ رَاهِبًا لَكَ مَطْوَعًا لَكَ مُحِبًّا إِلَيْكَ أَوَْاهًا مُنِيبًا، رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي، وَاغْسِلْ حَوْبَتِي، وَأَجِبْ دَعْوَتِي، وَثَبِّتْ حُجَّتِي، وَسَدِّدْ لِسَانِي، وَاهْدِ قَلْبِي، وَاسْلُلْ سَخِيمَةَ صَدْرِي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ^(١) مَنِ اسْتَطَاعَ^(٢)

إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ^(٣)﴾
(آل عمران: ٩٧)

٢٩٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ^(٤)

فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا.

(١) قوله: والله على الناس إلخ: فيُفهم من هذه الآية أن الحج فرض لكن لا مطلقاً، بل على من استطاع إليه سبيلاً. قاله في «التفسيرات الأحمديّة». وقال في «الهداية»: وهو فريضة محكمة ثبتت فرضيته بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ^(١)﴾ (آل عمران: ٩٧) الآية.

(٢) قوله: حج البيت: قال في «الهداية»: ولا يجب في العمر إلا مرة واحدة انتهى. لأن سببه البيت وهو واحد، بدليل الإضافة في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ^(١)﴾ (آل عمران: ٩٧)، فإن الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها، كما تقرر في الأصول. ولا يتكرر الواجب إذا لم يتكرر سببه، والحديث مسلم: يا أيها الناس! قد فرض عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله، الحديث. «الدر المختار» و«رد المحتار» ملتقط منها.

(٣) قوله: من استطاع إلخ: الآية العامة لا تتناول النساء حال عدم الزوج والمحرم معها؛ لأن المرأة لا تستطيع النزول والركوب إلا مع من يركبها وينزلها، ولا يحل ذلك إلا للمحرم والزوج، فلم تكن مستطاعة في هذه الحالة، فلا يتناولها النص. وهذا هو الغالب، فلا يعتبر ثبوت القدرة على ذلك في بعضهن، ولو قدرت فالقدرة عليه مع أمن انكشاف شيء مما لا يحل لأجنبي النظر إليه، كعقبها ورجلها وطرف ساقها وطرف معصمها لا يتحقق إلا بالمحرم؛ ليباشرها في هذه الحالة ويسترها. قاله في «فتح القدير».

(٤) قوله: قد فرض عليكم الحج: أي فرضه الله تعالى بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ^(١)﴾ (آل عمران: ٩٧)، والمراد من الناس المؤمنون بقرينة ﴿وَمَنْ كَفَرَ^(٢)﴾ (آل عمران: ٩٧)، وهو فرض مرة لقوله ﷺ: كتب عليكم الحج، ف قيل: أي كل سنة؟ فقال: لو قلتها نعم لوجب، ولو وجبت لم تعملوها ولم تستطيعوا أن تعملوها الحج مرة، فمن زاد فهو تطوع، ولأن سببه البيت، وهو لا يتكرر. وعلى الفور، أي لا على التراخي عند أبي يوسف؛ لقوله ﷺ: من أراد الحج فلتعجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة، ولأن الموت في سنة واحدة، أي التي وجد فيها الاستطاعة غير نادر، وعن أبي حنيفة - وهو أصح الروايتين عنه - الوجوب على الفور.

فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجَبَتْ^(١) وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ»، فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجَبَتْ، وَلَوْ وَجَبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا وَلَمْ تَسْتَطِيعُوا، وَالْحَجُّ مَرَّةً فَمَنْ زَادَ فَتَطَوُّعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ.

قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَقَالَ: صَحِيحٌ

= وعند محمد أنه على التراخي؛ لأنه وظيفة العمر كالوقت للصلاة، ولهذا ينوي الأداء، فلا يتصور فواته، وهو قول الشافعي، إلا أنه يسعه التأخير بشرط أن لا يفوته بالموت، فعند الشافعي لا يأثم بالتأخير وإن مات، أما لو حج في آخر عمره لا يأثم بالإجماع. فإن قلت: لو كان الحج فرضاً على الفور كما عند أبي يوسف لما أخره عليه إلى السنة العاشرة بعد ما افترض في السنة التاسعة، فيحتمل أن يكون التأخير لعذر فوات الوقت أو للخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه.

والصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧)، وهي نزلت عام الوفود أو أواخر سنة تسع، وأنه عليه السلام لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً، وهذا هو الأليق بهديه وحاله عليه السلام، «شرح العيني» على «الكنز» و«فتح الله المعين» ملتحق منهما. وقال ابن الهمام: فرضية الحج كانت سنة تسع أو سنة خمس أو سنة ست وتأخيره عليه السلام ليس يتحقق فيه تعريض الفوات، وهو الموجب للفور؛ لأنه كان يعلم أنه يعيش حتى يحج، ويعلم الناس مناسكهم تكميلاً للتبليغ. قاله في «المراقبة».

(١) قوله: لو قلت نعم لوجب: فيه دليل للمذهب الصحيح أنه عليه السلام كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا يشترط في حكمه أن يكون بوحى، عليه أكثر أصحابنا الحنفية. وقيل: يشترط، وهو قول الأشعرية وأكثر المعتزلة، ذكره في «نور الأنوار» و«قمر الأفار» في بحث أفعال النبي ﷺ، وقال النووي: نحوه.

عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَقَالَ الشَّيْخَانِ: وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٩٥٩ - وَعَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيُعَجِّلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ

دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٢٩٦٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ

إِلَيْهِ سَبِيلًا^(١)﴾ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَتَابِعَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ

عَنْ أَنَسٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى صَحِيحَةٌ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَجَابِرٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ

الْعَاصِ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ مَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقٍ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، فَتَصْلُحُ لِلِاخْتِجَاجِ بِهَا،

وَلِذَا حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا، السَّبِيلُ الصَّحَّةُ.

٢٩٦١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا

(١) قوله: هذا يَدُلُّ على وجوبه على الفور. قاله في «بذل المجهود». قال في «المراقبة»: والأصح عندنا أن

الحج واجب على الفور، وهو قول أبي يوسف ومالك رحمهما الله، وعن أبي حنيفة رحمته الله ما يَدُلُّ عليه، وهو ما ورى ابن شجاع

عنه: أن الرجل يجد ما يحج به وقصد التزوج أنه يحج به. وقال محمد رحمته الله - وهو رواية عن أبي حنيفة وقول الشافعي -:

إنه على التراخي، إلا أن جواز تأخيره مشروط عند محمد بأن لا يفوت، يعني لو مات ولم يحج أثم. ولأبي يوسف أن

الحج في وقت معين من السنة، والموت فيها ليس بنادر، فيضيق عليه الاحتياط، لا لانتقطاع التوسع بالكلية، فلو حج

في العام الثاني كان مؤديا باتفاقهما، ولو مات قبل العام الثاني كان آثما باتفاقهما. وثمرة الخلاف بينهما إنما تظهر في حق

تفسيق المؤخر ورد شهادته عند من يقول بالفور، وعدم ذلك عند من يقول بالتراخي، كذا حقه الشمني.

يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٦٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(آل عمران: ٩٧)

وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَهَلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

(١) قوله: من استطاع إليه سبيلا: قال في «التفسيرات الأحمدية»: فيفهم من هذه الآية أن الحج فرض، لكن لا مطلقاً، بل على من استطاع إليه سبيلا. واختلفوا في استطاعة السبيل، فعند الشافعي هو الزاد والراحلة، وسئل النبي ﷺ عن استطاعة السبيل، ففسرها بالزاد والراحلة. وعند مالك هو صحة البدن والقدرة على المشي والكسب الذي يحصل منه الزاد والراحلة. وعند إمامنا الأعظم صحة البدن والقدرة على الزاد والراحلة مجموعها شرط، بل أمن الطريق أيضاً، هكذا قال قاضي خان الأجل وصاحب السحسني انتهى.

لأن كل أتى إلى الشيء فهو سبيل إليه. قاله في «المدارك». وقال في «التفسيرات الأحمدية»: وينبغي أن يعلم أن النبي ﷺ وإن فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة فقط، لكن يمكن أن يثبت كل من صحة البدن وأمن الطريق أيضاً من الآية، كما أشار إليه صاحب «الهداية» حيث قال أولاً: وكذا صحة الجوارح؛ لأن العجز دونها لازم، وقال آخرًا: ولا بُدَّ من أمن الطريق؛ لأن الاستطاعة لا يثبت دونه انتهى. وقال علي القاري: واقتصر النبي ﷺ من بين سائر الشروط على الزاد والراحلة؛ لأنه الأصل والأهم المقدم انتهى. وقال في «فتح الله المعين»: اعلم أن الشروط منها شروط وجوب وشروط أداء وشروط صحة، فشروط الوجوب: العقل والبلوغ والإسلام والحرية والوقت والاستطاعة والعلم بكون الحج فرضاً.

وشروط الأداء: صحة البدن وزوال الموانع الحسية وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم معها. وشروط الصحة الإحرام بالحج وأشهر الحج والمكان المخصوص. فلا يجب على العبد مطلقاً مدبراً كان أو مكاتباً أو مأذوناً؛ لعدم أهليته لملك الزاد والراحلة، ولا على الصبي، ولا على المعتوه انتهى. لأن النبي ﷺ قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ. قاله في «الجوهرة النيرة»، هذا نبذة مما ذكره في «المصطفى»، ومن شاء التفصيل فلينظر ثمة.

قَالَ الدَّهْيِيُّ: قَدْ جَاءَ بِإِسْنَادٍ أَصَحَّ مِنْهُ. وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: قَدْ أَخْطَأَ ابْنُ الْجُوزِيِّ بِالْوَضْعِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَهْلِ الرَّائِي وَضْعُ الْحَدِيثِ. وَقِيلَ: قَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، وَالْحَدِيثُ إِذَا رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا يَتَّقَى عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ ذَكَرَهُ الطَّبِيُّ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٩٦٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: مَا الْحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشَّعِثُ^(١) التَّفِلُ»، فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: أَيُّ الْحَجِّ^(٢) أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعَجُّ وَالثَّجُّ^(٣)» فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: مَا السَّيْبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ فِي سُنَنِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْفَضْلَ الْأَخِيرَ.

٢٩٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ فَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. (البقرة: ١٩٧)

(١) قوله: الشعث التفل: الشعث: انتشار الشعر وتغيره؛ لعدم تعاهده، فأفاد منع الادهان، ولذا قال في «الهداية»: وكذا لا يدهن لما رويناه. والتفل: ترك الطيب حتى توجد منه رائحة كريهة فيفيد منع التطيب. قاله في «فتح القدير».

(٢) قوله: أي الحج أفضل إلخ: أي أفضل أفراد الحج يشتمل حج على هذا، لا أفضل أفعاله؛ إذ الطواف والوقوف أفضل منها. كذا في «رد المحتار».

(٣) قوله: العج والثج: العج: رفع الصوت بالتلبية. والثج: إسالة الدم بالإراقة. قاله في «رد المحتار». وقال في «فتح القدير» العج: وهو سنة، فإن تركه كان مسيئاً ولا شيء عليه، ولا يبالغ فيه فيجهد نفسه كيلا يتضرر انتهى. وقال الشيخ أكمل الدين في «العناية»: المستحب عندنا في الدعاء والأذكار الإخفاء، إلا إذا تعلق بإعلانه مقصود كالأذان والخطبة وغيرهما، والتلبية للإعلام بالشروع فيها هو من إعلام الدين، فكان رفع الصوت بها مستحباً.

٢٩٦٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنَ الْحَجِّ حَاجَةً ظَاهِرَةً^(١) أَوْ سُلْطَانُ جَائِرٍ^(٢) أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ^(٣) فَمَاتَ وَلَمْ يَحْجَّ، فَلَيْمْتُتُ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا». رَوَاهُ الدَّارِيُّ.

٢٩٦٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرَّوْحَاءِ فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ^(٤) إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

- (١) قوله: حاجة ظاهرة: أي فقد زاد وراحلة، فإن الاستطاعة شرط الوجوب بلا خلاف. قاله في «المراقبة».
- (٢) قوله: أو سلطان جائر: وأيضاً من الموانع للوجوب إذا كان في الطريق سلطان جائر بالقتل وأخذ الأموال، فالسلامة منها من شروط الأداء على الأصح. نعم، إذا كان الأمن غالباً فيجب على الصحيح. كذا في «المراقبة».
- (٣) قوله: أو مرض حابس: فسلامة البدن من الأمراض والعِلَل شرط الوجوب فحسب، وهو الصحيح. وقيل: شرط الأداء. فعلى الأول لا يجب الحج، ولا الإحجاج ولا الإيصاء به على الأعمى والمقعّد والمفلوج والزمن والمقطوع الرجلين والمريض والشيخ الكبير الذي لا يثبت على الرحلة، ذكره في «المراقبة».
- (٤) قوله: رفعت إليه امرأة صبياً إلخ: حاصله: أنه إذا أحرم الصبي أو العبد بالحج وأدياه، يتأذى منها تطوعاً، ولا يجزئها عن الفرض؛ فإنها وإن لم تكن فيها أهلية الوجوب ففيها أهلية الأداء، فبعد البلوغ والعنق إن قدرا على الزاد وغيره وجب عليهما الحج. قال في «عمدة الرعاية»: كذا في «العالمگیری» و«الدر المختار». قال في «العرف الشذبي»: حج الصبي والرقيق صحيح عندنا بلا ريب، إلا أنه لا يكفي عن حجة الإسلام إذا وجب عليهما الحج، وسها النووي حين نسب عدم صحة حججهما إلى أبي حنيفة، والحال أنه يقول: إنه لا ينوب عن حجة الإسلام، كما قال غيره أيضاً.
- قال الفقهاء: إن الولي يأمر الصبي أن ينحسر عن ثيابه المخيطة ويحرم ويلبي عنه الولي ويكفه من الجنائيات انتهى. وقال في «عمدة القاري»: قال الطحاوي: وكان من الحجة على هؤلاء أنه ليس في الحديث إلا أن رسول الله ﷺ أخبر أن للصبي حجاً، وليس فيه ما يدل على أنه إذا حج يجزئ من حجة الإسلام. فإن قلت: ما الدليل على ذلك. قلت: قوله ﷺ: رفع القلم عن ثلاثة: عن الصغير حتى يكبر، فإذا ثبت أن القلم مرفوع عنه ثبت أن الحج ليس بمكتوب عليه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْثَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ حَجَّةً أُخْرَى». قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَحْرَجَاهُ.

٢٩٦٧ - وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ ابْنِي شَيْخًا^(١) كَبِيرًا لَا يَنْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ^(٢) عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: أي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة إلخ: فالحاصل: أن الصحة من شرائط الوجوب عنده، ومن شرائط وجوب الأداء عندهما. وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الإحجاج كما ذكرنا، وفي وجوب الإيصاء، ومحل الخلاف فيما إذا لم يقدر على الحج، وهو صحيح، أما إن قدر عليه وهو صحيح، ثم زالت الصحة قبل أن يخرج إلى الحج، فإنه يتقرر دينًا في ذمته، فيجب عليه الإحجاج اتفاقًا. قاله في «البحر الرائق». وقال في «رد المحتار»: وظاهر «التحفة» اختيار قولهما، وكذا الإسيبجي وقواه في «الفتح»، ومشى على أن الصحة من شرائط وجوب الأداء انتهى. من «البحر» و«النهر»، وحكى في الباب اختلاف التصحيح.

وفي شرحه أنه مشى على الأول في «النهاية»، وقال «البحر العميق»: إنه المذهب الصحيح، وإن الثاني صححه قاضي خان في شرح «الجامع»، واختاره كثير من المشايخ، ومنهم ابن الهمام انتهى. وقال في «العرف الشذي»: إن عجز الشيخ عن الحج يأمر الغير بحج عنه، ولو مات يوصي بالحج عنه، والشرائط المذكورة في الفقه. وأما استطاعة البدن شرط أم لا، ثم الشرط هل النفس لوجوب كما قال أبو حنيفة، أو لوجوب الأداء كما قال أصحابه، فمذكورة في الكتب. وأما الحديث فلا بُدَّ فيه من جانب أبي حنيفة تسليم أنه كان قادرا على الحج مثل ثباته على الدابة، ثم فقد القدرة.

(٢) قوله: أفأحج عنه؟ قال نعم: فيه ما يدلُّ على أنه يجوز للرجل أن يحج عن غيره، وإن لم يكن حج عن نفسه لإطلاق الحديث، ولم يسأله ﷺ أحججت عن نفسك أم لا؟ وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية. ويحكي كذلك عن الحسن وإبراهيم وأيوب وجعفر بن محمد، وقال الأوزاعي والشافعي وإسحاق: ليس لمن لم يحج حجة الإسلام أن يحج عن غيره، فإن فعل وقع إحرامه عن حجة الإسلام، وقال عبد العزيز: يقع الحج باطلاً، ولا يصح عنه ولا عن غيره، وروي ذلك عن ابن عباس.

٢٩٦٨ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قَافِضِ دَيْنَ

= واحتجوا بها رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول: لبيك عن شربة، فقال: من شربة؟ قال: أخ لي أو قريب لي، فقال: أحججت عن نفسك؟ قال: لا، قال: حج عن نفسك، ثم حُجَّ عن شربة. وروى أيضاً عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ضرورة في الإسلام. والجواب عنه ما قاله الطحاوي أن حديث شربة معلول، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس، والذي يصح في هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس: سئل عن رجل لم يحج الحج عن غيره، فقال: دين الله عز وجل أحق أن يقضيه، وليس فيه أنه لو أحرم عن غيره كان ذلك الإحرام عن نفسه. وقال بعضهم: يحمل على النذب؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: أبداً بنفسك، ثم بمن تعول. قاله في «عمدة القاري».

وقال في «المراقبة»: قال ابن الهمام: قال البيهقي رحمته الله: هذا إسناد ليس في الباب أصح منه، وعلى هذا لم يجوز الشافعي للضرورة. قلنا: هذا الحديث مضطرب في وقفه على ابن عباس ورفع، وقد بسط بسطاً وسيماً، ثم قال: ولأن ابن المفلس ذكر في كتابه أن بعض العلماء ضعف هذا الحديث بأن سعيد ابن أبي عروبة كان يحدث بالبصرة، فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس، ثم كان بالكوفة يسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد، وقد عنعنه قتادة، ونسب إليه تدليس، فلا تقبل عنعنته. ولو سلم فحاصله: أمره بأن يبدأ بالحج عن نفسه، وهو يحتمل النذب فيحمل عليه بدليل، وهو إطلاقه صلى الله عليه وسلم قوله للخنعية: «حجي عن أبيك» من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك، وحديث شبرمه يفيد استحباب تقديم حجه نفسه، وبذلك يحصل الجمع ويثبت أولوية تقدم الفرض على النفل مع جواز، ملخصاً.

لكن بقي فيه إشكال على مقتضى قواعدنا من أن الشخص إذا تلبس بإحرام عن غيره لم يقدر على الانتقال عنه إلى الإحرام عن نفسه للزوم الشرعي بالشروع وعدم تجوز الانقلاب بنفسه، فكيف في إطاعة الأمر سواء. قلنا: إنه للوجوب أو الاستحباب فلا مخلص عنه إلا بتضعيف الحديث أو نسخه؛ لأن حديث الخنعية في حجة الوداع أو بتخصيص المخاطب بذلك الأمر انتهى. وأما قوله: «لا ضرورة في الإسلام»، فقد قال الخطابي: إن الضرورة هو الذي أفلح عن النكاح بالكلية، وأعرض عنه كرهان النصارى، وله معنى آخر، وهو أنه الذي لم يحج فيكون معناه أن سنة الدين أن لا يبقى من الناس من يستطيع الحج إلا ويحج، وهذا ليس فيه دليل على أن من لم يحج عن نفسه لا يحج عن غيره. كذا في «عمدة القاري».

(١) قوله: إنها ماتت إلخ: مذهب أبي حنيفة أن من مات وعليه حجة الإسلام لم يلزم الورثة سواء أوصى بأن يحج عنه =

= أو لا، خلافاً للشافعي، فإن أوصى بأن يحج عنه مطلقاً يحج عنه من ثلث ماله، فإن بلغ من بلده يجب ذلك، وإن لم يبلغ أن يحج من بلده، فالقياس أن يبطل الوصية، وفي الاستحسان يحج عنه من حيث بلغ، وإن لم يمكن أن يحج عنه بثُلث ماله من مكان بطلت الوصية ويورث عنه. قاله في «عمدة القاري». وقال في «المرقاة»: هذا الإجمال لا ينافي التفصيل الفقهي عندنا؛ لأنه إنما يجب الإحجاج على الوارث إذا أوصى الميت، وإلا فيكون تبرعاً انتهى. لأن الحج عبادة، وكل ما هو عبادة لا بُدُّ فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء دون الوراثة؛ لأنها جبرية والشافعي يعتبره بديون العباد؛ إذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النيابة. قلنا: إن المقصود من حقوق الله تعالى إنما هي الأفعال؛ إذ بها تظهر الطاعة والامتثال، وما كان مالياً منها، فالمال متعلق بالمقصود أعني الفعل، وقد سقطت الأفعال كلها بالموت لتعذر ظهور طاعته بها في دار التكليف، فكان الإيصاء بالمال الذي هو متعلقها تبرعاً من الميت ابتداءً، فيعتبر من الثُلث بخلاف دين العباد؛ لأن المقصود فيها نفس المال لا الفعل، وهو موجود في التركة، فيؤخذ منها بلا إيصاء. «العناية» و«الهداية» و«فتح القدير» ملقط منها.

وقال في «عمدة القاري»: وفيه ما احتج به الشافعية على أن مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله، كما أن عليه قضاء ديونه، وقالوا: ألا ترى أنه ﷺ شبه الحج بالدين، وهو مقضي وإن لم يوص ولم يشترط في إجازته ذلك شيئاً، وكذلك تشبيهه له بالدين يدلُّ على أن ذلك عليه من جميع ماله، دون ثُلث ماله كسائر الديون، قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن الميت ليس له حق إلا في ثُلث ماله ودين العباد أقوى لأجل أن له مطالباً، بخلاف دين الله تعالى، فلا يعتبر إلا من الثُلث؛ لعدم المنازع فيه، انتهى.

وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: فقال قائل: ففي ذلك ما قد دلَّ أن الحج يقضى عمن هو عليه من حيث يقضى الدين الذي هو عليه، واستدل لذلك أن جعل يحج به عنه من المال ديناً عليه في حياته وديناً في تركته بعد وفاته حتى يقضى ذلك عنه فعارضناه نحن في ذلك، فقلنا: لا دليل لك في ذلك على أنه دين كما ذكرت، ولكنه حق في بدن من هو عليه حتى يخرج إلى الله منه، أو حتى يخرج إليه منه غيره عنه، ولو كان ديناً لكان محالاً أن يشبهه بالدين؛ لأن الأشياء إنما تشبه بغيرها، ولا تشبه بأنفسها، وإذا كان ذلك كذلك دلَّ تشبيه النبي ﷺ بإياه بالدين أنه غير دين، وكان طلب الوجه في حكمه بعد وفاته من هو عليه أن يقضى عليه من جميع ماله أو من ثلث ماله كما كان قبل ذلك، ولا دلالة من هذا الحديث، غير أن في هذا الحديث معنى يجب الوقوف عليه، وهو أن من قضى ديناً عن غيره بغير أمره إياه بذلك برئ منه من كان عليه بغير وجوب الدين الذي قضى عنه عليه، كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه والشافعي رحمته في ذلك، لا كما يقوله مالك، ومن تابعه عليه من أهل المدينة: أن ذلك الدين يرجع إلى الذي قضاه عن الذي كان عليه.

اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ فِي «الْمِرْقَاتِ»: مَعْنَى الْحَدِيثِ عِنْدَنَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْجَاجَ يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ إِذَا أَوْصَى الْمَيِّتُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَإِلَّا فَيَكُونُ تَبَرُّعًا.

٢٩٦٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا^(١) أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ دُوٌّ مُحَرَّمٌ مِنْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبَحَارِيِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَزَّازِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْجُ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحَرَّمٌ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي اكْتَنَبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا، وَامْرَأَتِي حَاجَّةٌ، قَالَ: «ارْجِعْ فَحْجِ مَعَهَا».

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَلَفْظُهُ: «لَا تَحْجَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا دُوٌّ مُحَرَّمٌ».

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَحْجَّ إِلَّا مَعَ زَوْجِهَا أَوْ مُحَرَّمٍ».

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا دُوٌّ مُحَرَّمٌ».

(١) قوله: ومعها أبوها إلخ: قال محب الدين الطبري: وافق أبو حنيفة في اشتراط المحرم أو الزوج أصحاب الحديث، وهو قول النخعي والحسن البصري وسفيان الثوري وأبي ثور وابن حنبل وإسحاق وابن راهويه وأحد قولي الشافعي. وقال البغوي من الشافعية: القول باشتراط المحرم أولى. كذا في «البنية». وقال في «رد المحتار»: أي اشتراط المحرم أو الزوج في سفر هو ثلاثة أيام وليالها، فيباح لها الخروج إلى ما دونه لحاجة بغير محرم، «بحر». وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد، وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان «شرح اللباب»، ويؤيده حديث الصحيحين: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم: «مسيرة ليلة»، وفي لفظ: «يوم»، لكن قال في «الفتح»: ثم إذا كان المذهب الأول فليس للزوج منعها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام.

٢٩٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ "مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٧١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «جِهَادُكُمْ الْحُجُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ^(١) وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٧٣ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْحَاجُّ وَالْعُمَّارُ وَفَدُ اللَّهِ إِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ، وَإِنْ اسْتَغْفَرُوهُ غَفَرَ لَهُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٢٩٧٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَفَدُ اللَّهِ ثَلَاثُ: الْغَازِي وَالْحَاجُّ وَالْمُعْتِمِرُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

(١) قوله: أي العمل أفضل إلخ: فيه الدلالة على أن الإيمان قول وعمل، قد ذكرنا تحقيقه في أول كتاب الإيمان، وإن شئت التفصيل فارجع إليه.

(٢) قوله: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور: قال الرحمتي: والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والنفعة فيه أشمل فهو الأفضل، كما ورد حجة أفضل من عشر غزوات، ورد عكسه فيحمل على ما كان أنفع، فإذا كان أشجع وأنفع في الحرب فجهاده أفضل من حجه، أو بالعكس فحجه أفضل، وكذا بناءً الرباط إن كان محتاجاً إليه كان أفضل من الصدقة وحج النفل، وإذا كان الفقير مضطراً أو من أهل الصلاح أو من آل بيت النبي ﷺ فقد يكون إكرامه أفضل من حجات وعمرٍ وبناء رباط. قاله «رد المحتار».

(٣) قوله: كيوم ولدته أمه: قال في «الدر المختار»: هل الحج يكفر الكبائر؟ قيل: نعم، كحربي أسلم، وقيل: غير المتعلقة بالآدمي كذمي أسلم. وقال عياض: أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، ولا قاتل بسقوط الدين، ولو حقاً لله تعالى كدين صلاة وزكاة، نعم، أثم المطل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به، وتفصيله في «رد المحتار».

٢٩٧٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا لَقِيتَ الْحَاجَّ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَصَافِحْهُ وَامْرُءٌ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَهُ فَإِنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٩٧٦ - وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ غَارِيًّا ثُمَّ مَاتَ فِي طَرِيقِهِ كَتَبَ^(١) اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الْغَارِي وَالْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٢٩٧٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَةُ^(٢) إِلَى الْعُمْرَةِ كَقَارَةِ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحُجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَلَّتِ^(٣) الْعُمْرَةُ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا إِلَّا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ

(١) قوله: كتب الله له أجر الغاري إلخ: هذا الحديث مطلق فيحمل على ما إذا خرج حاجا في أول ما وجب عليه، وخرج أهل بلده للحج، أو على ما إذا تأخر لحدوث عارض من مرض، أو حبس، أو عدم أمن في الطريق، ثم خرج فمات فإنه يموت مطيعا. وأما إذا تأخر من غير عذر حتى فاتته الحج فإنه يكون عاصيا بلا خلاف عندنا على اختلاف في أن وجوب الحج على الفور أو التراخي، والصحيح هو الأول، مع هذا يمكن أن نقول له أجر الحاج في الجملة، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا، ولا مانع من أن يكون عاصيا من وجه ومطيعا من وجه. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: العمرة إلى العمرة إلخ: وقال النووي: هذا ظاهر في فضيلة العمرة، واحتج بعضهم في نصرة مذهب الشافعي والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مرارا، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة. قال القاضي: وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة. واعلم أن جميع السنة وقت العمرة، فتصح في كل وقت منها إلا في حق من مرّ متلبس بالحج، فلا يصحّ اعتماده حتى يفرغ من الحج، ولا تكره العمرة عندنا لغير الحاج في يوم عرفة والأضحى والتشريق وسائر السنة انتهى. وفي «الدر المختار»: وجازت في كل السنة، ونذبت في رمضان، وكرهت تحریمها يوم عرفة وأربعة بعدها، أي كره إنشاؤها بالإحرام حتى يلزمه دم وإن رفضها، لا أداؤها فيها بالإحرام السابق كقارن فاتته الحج فاعتمر فيها لم يكره، «سراج» انتهى. لما روي البيهقي عن عائشة قالت: حلت العمرة الحديث. قاله في «فتح القدير».

(٣) قوله: حلت العمرة إلخ: وهو يشير إلى أن الكراهة كراهة تحریم. قاله في «فتح القدير».

يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ نَقِيُّ الدِّينِ فِي «الْإِمَامِ»: رَوَى نَافِعٌ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ الْحَبْرُ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ -: خَمْسَةُ أَيَّامٍ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ اعْتَمَرَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا شِئْتَ.

٢٩٧٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه عَنْ عُمَرَ إِلَى قَوْلِهِ: «حَبَثَ الْحَدِيدُ».

٢٩٧٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ ^(١) عُمَرٍ كُلَّهُنَّ ^(٢) فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ عُمْرَةً مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً ^(٣) مِنَ الْعَامِ

(١) قوله: أربع عمر: المراد بالأربعة إحرامه بهن، فأما ما تَمَّ له منها فثلاث، ولهذا قال البراء بن عازب: اعتمر النبي ﷺ عمرتين قبل أن يحج فلم يحتسب بعمره الحديبية. كذا في الصحيحين. قاله في «فتح القدير».

(٢) قوله: كلهن في ذي القعدة: والحاصل: أن جميع السنة وقتها إلا خمسة أيام يكره فعلها فيها، أي فعل العمرة في هذه الخمسة الأيام. وقال الشافعي رحمته الله: لا يكره في وقت من السنة. وقال مالك: تكره في الشهر الحج تعظيماً لأمر الحج، وقد اختلف السلف في العمرة في أشهر الحج، فكان عمر رضي الله عنه ينهى عنها، ويقول: الحج في الأشهر والعمرة في غيرها أكمل لحجكم وعمرتكم. والصحيح أن العمرة جائزة فيها بلا كراهة بدليل ما روى البخاري في الصحيح بإسناده أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر في ذي القعدة. قاله في «البنية».

(٣) قوله: عمرة من العام المقبل إلخ: أي هي عمرة القضاء في العام المقبل، وهي قضاء عن الحديبية، هذا مذهب أبي حنيفة، وذهب مالك إلى أنها مستأنفة لا قضاء عنها، وتسمية الصحابة وجميع السلف إياها بعمره القضاء ظاهر في خلافه، وتسمية بعضهم إياها عمرة القضية لا ينفية؛ فإنه اتفق في الأولى مقاضاة النبي ﷺ أهل مكة على أن يأتي من العام المقبل، فيدخل مكة بعمره وقيم بها ثلاثاً، وهذا الأمر قضية تصح إضافة هذه العمرة إليها؛ فإنها عمرة كانت من تلك القضية، فهي قضاء عن تلك القضية، فتصح إضافتها إلى كل منها، فلا تستلزم الإضافة إلى =

الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمْرَةً مِنَ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ^(٢) عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ^(٣) فَهُوَ أَفْضَلُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٤) صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالطَّبْرَائِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» عَنْهُ.

= القضية، ففي القضاء والإضافة إلى القضاء يقيد ثبوته، فثبت مفيد ثبوته بلا معارض، وأيضاً فالحكم الثابت فيمن شرع في إحرام بنسك، فلم يتمه لإحصار فحل أن يقضي، وهذه تحتل القضاء، فوجب حملها عليه وعدم النقل أنه عليه أمر الذين كانوا معه بالقضاء لا يفيد ذلك، بل المفيد له نقل العدم لا عدم النقل نعم، هو مما يؤنس به في عدم الوقوع؛ لأن الظاهر أنه لو كان لنقل، لكن ذلك إنما يعتبر لو لم يكن من الثابت ما يوجب القضاء في مثله على العموم، فيجب الحكم بعلمهم به وقضائهما من غير تعيين طريق علمهم. كذا في «فتح القدير».

(١) قوله: وعمره مع حجته: أي عمرته التي قرنها مع حجته على ما أسلفنا إثباته من أنه ﷺ قارناً له. قاله الشيخ ابن الهمام.

(٢) قوله: إن عمره في رمضان إلخ: وندبت في رمضان، أي إذا أفردتها كما مرَّ عن «الفتح»، ثم الندب باعتبار الزمان؛ لأنها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مرَّ، أي أنها فيه أفضل منها في غيره، واستدل في «الفتح» عن ابن عباس عمره: في رمضان تعدل حجة، وفي طريق لمسلم: تقتضي حجة أو حجة معي، قال: وكان السلف رضي الله عنهم بهم يسمونها الحج الأصغر. قاله في «رد المحتار».

(٣) قوله: أن تعتمر فهو أفضل: اعلم أن العمرة سنة عندنا لهذه الأحاديث، وهو قول مالك، وقال الشافعي في القول الجديد: إنها فرض لحديث أبي رزين. قلنا: الأمر في حديث رزين للاستحباب، كذا ذكره الشمني. قاله في «المراقبة».

(٤) قوله: حسن صحيح: قال الشيخ ابن الهمام هكذا وقع في رواية الكرخي، ووقع في رواية غيره: حديث حسن لا غير. قيل: هو الصحيح؛ فإن الحجاج بن أرطاة هذا فيه مقال، وقد ذكرنا في باب القرآن ما فيه، وأنه لا ينزل به عن كون حديثه حسناً، والحسن حجة اتفاقاً، واتفقت الرواة عن الترمذي على تحسين حديثه هذا انتهى.

٢٩٨٢ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٢٩٨٣ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: الْحَجُّ فَرِيضَةٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

٢٩٨٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَمَ. فَهِنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهُلُهُ فَمِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَا حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٨٥ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَبَهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مُهَلٌّ^(٢) أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ،

= وقال الشيخ زين الدين رحمته الله: لعل الترمذي إنما حكم عليه بالصحة لمجيئه من وجه آخر. قاله في «عمدة القاري». وقال في «فتح القدير»: فبعد إرخاء العنان في تحسين حديث الترمذي تعدد طرقه يرفعه إلى درجة الصحيح على ما حققناه، كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن لضعف الاحتمال بها، فحاصل التقرير حينئذٍ: تعارض مقتضيات الوجوب والنفل، فلا يثبت ويبقى مجرد فعله ﷺ وأصحابه والتابعين، وذلك يوجب السنية فقلنا بها.

(١) قوله: فهن هن إلخ: أي فهذه المواضع مواقيت لهذه البلدان، أي لأهلها المقيمين، سواء المقيمون والمسافرون، ولمن أتى عليهن، أي مرَّ على هذه المواقيت من غير أهل البلدان بأن لا يتجاوزا عنها وجوبًا من غير إحرام تعظيماً للحرم الذي يريدون داخله، وأما أهل المواقيت نفسها فحكمهم كمن داخلها من أرض الحل في أن ميقاتهم الحل، ولهم تجاوز ميقاتهم من غير إحرام إذا لم يريدوا النسك، فإن أرادوه فليس لهم ذلك إلا محرمين، ولم يذكر النبي ﷺ حكم أهل المواقيت نفسها، والجمهور على أن حكمها حكم داخل المواقيت خلافاً للطحاوي حيث جعل حكمها حكم الآفاقي. قاله في «المراقبة»، وذكر في «العالمگیری» قول الجمهور ناقلًا عن «المحيط».

(٢) قوله: حتى أهل مكة: يهلون منها، والمذهب أن المعتمر يخرج إلى الحل؛ لأنه ﷺ أمر عائشة رضي الله عنها بالخروج، فهذا الحديث مخصوص بالحج.

وَالطَّرِيقُ^(١) الْآخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ^(٢) أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: والطريق الآخر الجحفة: وقال في «التعليق الممجد»: لا يحل المجاوزة من هذه المواقيت لمن مرَّ بها إلا تحريماً إلا من كان بين يديه ميقات آخر؛ فإنه مخير بين أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة بخير لهم بين أن يحرموا من ذي الحليفة، وهو ميقاتهم الموقوت، وبين أن يحرموا من الجحفة أو من رابغ الذي هو قريب الجحفة لحديث مرفوع مرسل «من أحب أن يستمتع بثبابة إلى الجحفة فليفعل»، فلا يلزمهم من مجاوزة ذي الحليفة دم وإن كان الأفضل هو الإحرام منه، انتهى.

وفي المسألة خلاف الشافعي؛ إذ لا يجوز عنده المجاوزة إلى الميقات الآخر. قاله في «المراقبة». وقال في «فتح القدير»: فمن جاوز إلى الميقات الثاني صار من أهله، أي صار ميقاتاً له، وروي عن عائشة ؓ أنها كانت إذا أرادت أن تحج أحرمت من ذي الحليفة، وإذا أرادت أن تعتمر أحرمت من الجحفة، ومعلوم أن لا فرق في الميقات بين الحج والعمرة، فلو لم تكن الجحفة ميقاتاً لهما لما أحرمت بالعمرة منها، فبفعلها يعلم أن المنع من التأخير مقيد بالميقات الأخير، ويحمل حديث: «لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً» على أن المراد لا يجاوز المواقيت.

(٢) قوله: ومهل أهل العراق من ذات عرق: اختلف الأئمة في هذه المسألة: هل ذات عرق بتوقيت النبي ﷺ أو بتوقيت عمر أي باجتهاده، وبالأخير قال الشافعي، وأخرجه من هذا الوجه عن عطاء مرسلًا، قال النووي: وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي أصحهما - وهو نص الشافعي في «الأم» - أنه بتوقيت عمر ؓ، وذلك صريح من حديث ابن عمر في البخاري، وإليه ذهب المالكية، وإلى الأول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأكثر الشافعية على ما نص عليه الولي العراقي، ودليلهم حديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر الذي تقدم ذكره.

قال النووي في «شرح المذهب»: إسناده صحيح لكنه لم يجوز برفعه إلى النبي ﷺ، فلا يثبت رفعه بمجرد هذا، وفي «شرح التقريب» للولي العراقي ما نصه: قلت: في قول النووي هذا نظراً؛ فإن قوله: «أحسبه» معناه أظنه، والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين، وليس ذلك قادحاً في رفعه، فهو منزل منزلة المرفوع؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأي، وإنما يؤخذ توقفاً من الشارع، لا سيما وقد ضمه جابر إلى المواقيت المنصوص عليها يقيناً باتفاق، فالأرجح عندي أنه منصوص أيضاً، قال ابن قدامة: ويجوز أن يكون عمر لم يعلم توقيت النبي ﷺ ذات عرق، فقال: ذلك برأيه، فأصاب ووافق قول النبي ﷺ، فقد كان كثير الإصابة ؓ انتهى.

وأما قول الدارقطني في حديث جابر الذي عند مسلم: إنه ضعيف، وعلمه بقوله: «لأن العراق لم تكن فتحت في زمنه ﷺ» ففاسد؛ لأنه لا مانع أن يخبر به النبي ﷺ لعلمه بأنه سيفتح، وقد ثبت الأخبار الصحيحة -

وَجَزَمَ^(١) بِرَفْعِهِ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ^(٢) أَنْ يَسْتَمِيعَ بَيْنَابِهِ إِلَى الْجُحْفَةِ فَلْيَفْعَلْ.

٢٩٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ^(٣) لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ^(٤) عِرْقٍ. رَوَاهُ^(٥) أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ^(٦) صَحِيحٍ، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ.

وَصَحَّحَهُ الْفُرْطِيُّ، وَقَالَ الدَّهْيِيُّ: هُوَ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ: وَالَّذِي إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَنْ هُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَقَالَ صَاحِبُ «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمُنِيفَةِ»: قُلْتُ: لَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ غَيْرِهِ.

= بأنه ﷺ رُوِيَ لَهُ مَشَارِقُ الْأَرْضِ وَمَغَارِبُهَا، وَأَنَّهُمْ سَيَفْتَحُونَ مِصْرَ وَالشَّامَ وَالْعِرَاقَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»: هَذِهِ غَفْلَةٌ مِنْ قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ هُوَ الَّذِي وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ وَالْعَقِيقَ، كَمَا وَقَّتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَالشَّامَ كُلَّهَا يَوْمَئِذٍ دَارُ كُفْرٍ كَالْعِرَاقِ، فَوْقَ الْمَوَاقِيتِ لِأَهْلِ النُّوَاحِي؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيَفْتَحُ عَلَى أُمَّتِهِ الشَّامَ وَالْعِرَاقَ. قَالَ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ الْمُنِيفَةِ».

(١) قوله: وجزم برفعه إلخ: كذا في «نيل الأوطار» و«فتح العلام».

(٢) قوله: منكم: خطاب لأهل المدينة. قاله في «التعليق الممجّد».

(٣) قوله: وقت إلخ: قال الحنفية: إن خمسة مواقيت مرفوعات مع ذات عرق للعراقيين، وهي خامسة، وكانت خملت في عهده عليه السلام، ثم أعلن بها عمر عليه السلام، وقال الشافعية: إن ابتدائها من عمر عليه السلام لا منه عليه السلام. قاله في «العرف الشذي».

(٤) قوله: ذات عرق: قد ورد ما يعارض حديث الباب عند أبي داود والترمذي وحسنه عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق، ورفع هذا التعارض بأن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن، ثم حولت وقربت إلى مكة، فعلى هذا ذات عرق والعقيق شيء واحد، حكاه صاحب «الفتح». وقال بعض العلماء: حديث ابن عباس منسوخ؛ لأن توقيت ذات عرق كان في حجة الوداع، كما رواه أبو داود والدارقطني. قاله في «نيل الأوطار» و«فتح العلام».

(٥) قوله: رواه أبو داود إلخ: للحديث طرق عند ابن ماجه وغيره، لكن الحديث بمجموع الطرق يقوي. كذا في «فتح العلام».

(٦) قوله: بإسناد صحيح إلخ: كذا في «عقود الجواهر المنيفة».

وَقَدْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا، وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ صَالِحٌ لِلإِحتِجَاجِ بِهِ، كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صَالِحٌ لِلإِحتِجَاجِ بِهِ. وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ. وَرَوَى إِمَامُنَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْبَرَّاءُ مِثْلَهُ.

٢٩٨٧ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَظَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَمَ وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ لِلْأُفُقِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَقْبِلْ بِقُلُوبِهِمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بغير تَرَدُّدٍ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجَاوِزُ^(١) الْوَقْتُ إِلَّا بِأَحْرَامٍ». وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَرُدُّ مَنْ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا.

وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا جَاوَزَ الْوَقْتَ فَلَمْ يُحْرَمْ حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ فَأَحْرَمَ، وَإِنْ خَشِيَ أَنْ رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ وَيُهْرِيْقُ لِذَلِكَ دَمًا. ٢٩٨٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَحْلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِئَى قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ»: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْطَلِقُونَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

(١) قوله: لا يجاوز إلخ: فهذه المنطوقات أولى من المفهوم المخالف في قوله: ممن أراد الحج والعمرة، إن ثبت أنه من كلامه ﷺ دون كلام الراوي. قاله في «فتح القدير».

٢٩٨٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى^(١) إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ «الْمُسْتَدْرِكِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ الْمُرَادِيِّ قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾، فَقَالَ: تُحْرَمُ مِنْ دُونِهَا، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

بَابُ الْإِحْرَامِ^(٢) وَأَلْفَاظِ التَّلْبِيَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَذِّنْ^(٣) فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى

كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ^(٤)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا^(٥)

الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^(٦)﴾
(البقرة: ١٩٦)

(١) قوله: من المسجد الأقصى إلخ: فيه إشارة إلى أن موضع الإحرام حتى كان أبعد كان الثواب أكثر، واعلم أن تقديم الإحرام على المواقيت ومن ديرة أهله أفضل عندنا والشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أحد قوليه الذي صححه الرافعي وغيره، وهذا إذا كان يملك نفسه بأن لا يقع في محذور، وإلا فالتأخير إلى الميقات أفضل، بخلاف تقديم الإحرام على أشهر الحج؛ فإنه مكروه عندنا، وبه قال مالك وأحمد خلافاً للشافعي. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: الإحرام: أن الإحرام لا يتحقق بثبوته إلا بالنية والتلبية عندنا، أي لا يكون محرماً إلا بهما، فإذا أتى بهما فقد دخل في حرمان مخصوصة، فهما عين الإحرام شرعاً، ولا يصير محرماً بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية، «العيني على الكثر» و«البحر الرائق» ملتقط منها.

(٣) قوله: وأذن في الناس: نقل أنه أمر إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام بدعوة الحج قام على المقام أو جبل أبو قُبَيْس بعد ما فرغ من بناء البيت، ونادى: يا أيها الناس! إن ربكم بنى بيتاً وأمركم أن تحجوا، ألا فحجوه. فأسمع الله صوته من بين المشرق والمغرب من علم أن يحج، وأجابوه في الأصلاب والأرحام: «ليك اللهم لييك» إليه أشار صاحب «الهداية» حيث قال في «باب الإحرام بعد بيان التلبية»: وهو إجابة لدعاء الخليل عَلَيْهِ السَّلَام. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٤) قوله: أتموا إلخ: قال في «الهداية»: وَلِلْقُرْآنِ ذِكْرُ الْقُرْآنِ؛ لأن المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ -

- ٢٩٩٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطِّيبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٢٩٩١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ ^(٢) مُلَبِّدًا ^(٣) يَقُولُ:

= (البقرة: ١٩٦) أن يحرم بهما من ديرة أهله، على ما روينا من قبل، ثم فيه تعجيل الإحرام واستدامة إحرامها من الميقات إلى أن يفرغ منهما، ولا كذلك التمتع، فكان القرآن أولى منه.

(١) قوله: كنت أطيب الخ: وفي «الدر المختار»: وطيب بدنه إن كان عنده لا ثوبه بما تبقى عينه، هو الأصح.

(٢) قوله: يهل: أي يرفع صوته بالتلبية. كذا في «الهداية»، وقال في «العناية»: المستحب عندنا في الدعاء والأذكار الإخفاء، إلا إذا تعلق بإعلانه مقصود، كالأذان والخطبة وغيرهما، والتلبية للإعلام بالشروع فيها هو من أعلام الدين، فكان رفع الصوت بها مستحبًا.

(٣) قوله: ملبدًا: قال ابن الملك: التليد هو إصاق شعر الرأس بالصمغ أو الخطمي أو غير ذلك كيلا يتخلله الغبار، ولا يصيبه شيء من الهوام ويقيها من حر الشمس، وهذا جائز عند الشافعي رحمته الله، وعندنا يلزمه دم إن لبد بها ليس فيه طيب؛ لأنه كتغطية الرأس، ودمان إن كان فيه طيب. كذا في «المرقاة». وقال في «منحة الخالق على البحر الرائق»: قال في «الشرنبلالية»: يشكل بقولهم: إن التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئًا، قال في «حاشية مسكين»: المراد بما يغطي به عادة ما للفاعل في فعله غرض صحيح، كما لو كانت التغطية بالحناء أو الوسمة للتداوي من نحو صداع بدليل التمثيل لما لا تكون التغطية موجبة للدم بالجوانق والإجانة، فلا إشكال. ويقال: إن تليد الشعر معتاد عند أهل البوادي ونحوهم، فيدخل في التغطية المعتادة، انتهى.

وفي «البحر الرائق» وما ذكره رشيد الدين في مناسكه: «وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام» مشكل؛ لأنه لا يجوز استصحابه التغطية الكائنة قبل الإحرام، بخلاف الطيب. كذا في «فتح القدير». ويشكل عليه ما في الصحيحين عن ابن عمر أن حفصة زوج النبي ﷺ قالت: يا رسول الله! ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال: إني بدت رأسي وقدلت هديي، فلا أحل حتى أنحر، فلا فرق بين التليد والطيب؛ فإن كلاً منها محظور بعد الإحرام، وجاز استصحاب الطيب الكائن قبل الإحرام بالسنة، فكذلك التليد قبله بالسنة، وقال في «منحة الخالق»: أجاب عنه العلامة المقدسي في شرحه بقوله: أقول لا ريب في وجوب حمل فعله ﷺ، على ما هو سائغ، بل ما هو أكمل، فالتليد الذي فعله يسير لا يحصل به تغطية، ولا يمنع ابتداء فعله في الإحرام ولا بقاءه، والموجب =

«لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» لَا يَزِيدُ^(١) عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩٩٢ - وَعَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ بِالتَّلْبِيَةِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطِيِّ عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخُطْمِيٍّ وَأَشْنَانٍ وَدَهْنَهُ بِزَيْتٍ.

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؓ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَبَّيْكَ

= للدم يحمل على المبالغة فيه بحيث تحصل منه تغطية. ويمكن حمل ما ذكره رشيد الدين على هذا، وقال علي القاري: ويمكن حمله مع الحديث على التلييد اللغوي من جمع الشعر ولفه وعدم تخليته متفرقا، ولعله كان به ﷺ عذر.

(١) قوله: لَا يَزِيدُ إلخ: وهو محمول على الغالب، على ما سيأتي بعد. قاله في «المراقبة». وقال في «العالمگیری»: وصفة التلبية أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لَا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لَا شريك لك. وقوله: «إن النعمة لك» يروى بفتح الألف وبكسرهما، وبالكسر أصح، قال الكرخي: يأتي بها ولا ينقص منها. كذا في «المحيط»، وهو مكروه اتفاقا. كذا في «البحر الرائق»، وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول: لبيك إله الخلق، لبيك غفار الذنوب، لبيك وسعديك، والخير كله بيدك، والرغبة إليك. كذا في «محيط السرخسي» انتهى. وقال في «النهر»: إن الزيادة إنما تكون بعد الإتيان بها لَا في خلافتها، كما في «السراج». فما مرَّ من لبيك وسعديك إلخ، ونقله في «النهر» عن ابن عمر يأتي بها بعد التلبية لَا في أثنائها. كذا في «رد المحتار».

(٢) قوله: إذا أراد إلخ: ويستحب إزالة الشعث والوسخ عنه بغسله بالخطمي والأشنان ونحوهما، وَيَدَّهْنُ بِأَيِّ دهن شاء، مطبياً كان أو غير مطب، وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الإحرام بها لَا يبقى عينه بعد الإحرام، وإن بقيت رائحته، وكذا التطيب بها يبقى عينه بعد الإحرام كالمسك والغالية عندنا لَا يكره في الروايات الظاهرة. كذا في فتاوى قاضي خان، وهو الصحيح هكذا في «المحيط»، وَلَا يجوز التطيب في الثوب بها يبقى عينه على قول الكل على إحدى الروايتين عنهما، قالوا: وبه نأخذ. كذا في «البحر الرائق». قاله في «العالمگیری».

اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ. وَقَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٩٩٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ التَّلِيَةَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ ذَا الْمَعَارِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢٩٩٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكُمْ، قَدْ قَدْ»، فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٩٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ ^(١) وَيَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَفْظُهُ لِمُسْلِمٍ.

٢٩٩٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُوجِبَ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ ^(٢) النَّاسَ بِذَلِكَ، [إِنِّهَا] إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةً وَاحِدَةً، فَمِنْ

(١) قوله: بهؤلاء الكلمات: يعني التلبية المشهورة. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: ويقول إلخ: أي النبي ﷺ زيادة على التلبية المشهورة. قاله في «المروقة».

(٣) قوله: فقال: إني لأعلم الناس إلخ: وقال الطحاوي فيمن عبد الله بن عباس الوجه الذي منه جاء اختلافهم، وإن إهلال النبي ﷺ الذي ابتدأ الحج ودخل به فيه كان في مصلاه، فهذا نأخذ، ينبغي للرجل إذا أراد الإحرام أن =

هُنَاكَ اخْتَلَفُوا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْهِ أَوْجَبَ فِي مَجْلِسِهِ، فَأَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، فَحَفِظْتُهُ عَنْهُ ثُمَّ رَكِبَ، فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلَ، وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا، فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ أَهْلَ، وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مُصَلَّاهُ، وَأَهْلَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَأَهْلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ. فَمَنْ أَحَدٌ^(١) يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَهْلَ فِي مُصَلَّاهُ إِذَا فَرَغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ. قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ.

٢٩٩٧ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٢٩٩٨ - وَعَنْ عُمَارَةَ بْنِ حُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا^(٢) فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ سَأَلَ اللَّهُ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعْفَاهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

= يصلي ركعتين، ثم يحرم في دبرهما، كما فعل رسول الله ﷺ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى. وقال في «المراقبة»: وقد جمع ابن القيم في زاد المعاد بقوله: أهل في مصلاه، ثم ركب ناقته فأهل أيضًا، ثم أهل لها استقبلت به البيداء، ولذا قالوا: يستحب تكرار التلبية عند تغير الأحوال والأزمنة والأمكنة.

(١) قوله: فمن أخذ إلخ: وقال في «مراقبة الصعود»: وأصحابنا الحنفية أخذوا به.

(٢) قوله: إذا فرغ إلخ: قال في «العالمگیری»: ثم إذا لبى يصلي على النبي المعلم للخيرات، ودعا بها شاء إلا أنه يخفض صوته إذا صلى عليه. كذا في «فتح القدير».

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطِيِّ وَالبَيْهَقِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ تَلْبِيَّتِهِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّلْبِيَةِ.

٢٩٩٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ وَإِنَّهُمْ لَيَصْرُخُونَ^(١) بِهِمَا جَمِيعًا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ^(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: لَيَصْرُخُونَ بهما جميعا إلخ: قال ابن الملك: وهذا يدلُّ على أن القرآن أفضل، وبه قلنا؛ لأنه يبعد مخالفة الصحابة رضي الله عنهم للنبي ﷺ وهم معه في أول الوهلة. قاله في «المراقبة». وقال في «عمدة القاري»: وفيه دليل على أن النبي ﷺ كان قارئاً، وأنه أفضل من التمتع والإفراد، وقال المهلب: إنما سمع أنس من قرن خاصة، وليس في حديثه أنه سمع رسول الله ﷺ يصرخ بهما، وإنما أخبر بذلك عن قوم، وقد يمكن أن يسمع قوما يصرخون بحج وقوما يصرخون بعمره. قلت: هذا تحكُّمٌ وخروج عما يقتضيه الكلام؛ فإن الضمير في «يصرخون» يرجع إلى النبي ﷺ ومن معه من أصحابه، والباء في «بهما» يتعلَّق بـ«يصرخون»، فكيف يفرق مرجع الضمير إلى بعضهم بشيء وإلى الآخرين بشيء غير ذلك، ولو لم يكن الصراخ بهما عن الكل لكان أنس فرقه وبين من يصرخ الحج، ومن يصرخ بعمره، ومن يصرخ بهما؛ لأنه في صدد الإخبار بصورته التي وقعت، وكل هذا التعسف منه أن لا يكون الحديث حجة عليه، ومع هذا هو حجة عليه وعلى كل من كان في مذهبه، ولا يوجد في الرد عليهم أقوى من قوله ﷺ: «ليكن بحجة وعمره معا».

والكلام في هذا المبحث طويل لا يتحمّله هذا التعليق، بل المتكفل له «شرح معاني الآثار»، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه؛ فإنه موضع بسطه وإنه نفيس في باب. وقال الشمني: وقد وضع ابن حزم كتاباً في أنه ﷺ كان قارئاً في حجة الوداع، وتأول باقي الأحاديث، والقرآن أفضل مطلقاً عندنا، وقال مالك والشافعي: الإفراد أفضل مطلقاً، وقال أحمد: التمتع أفضل مطلقاً. كذا في «المراقبة». وقال في «البنية»: أفضلية القرآن اختيار المزي وأبي إسحاق المروزي وابن المنذر من أصحاب الشافعي، وبه قال الثوري وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري وكثير من أهل الحديث، واختيار الظاهرية، روي ذلك عن عمر وعلي وعائشة وأبي طلحة وعمران بن الحصين وسراقة بن مالك وابن عمر وابن عباس والبراء بن عازب والمهرماس بن زياد الباهلي وسبرة وحفصة أم المؤمنين رضي الله عنهن.

(٢) قوله: الحج والعمره: قال في «عقود الجواهر»: المحرمون أربعة: مفرد بالحج، ومفرد بالعمره، وقارن أي جامع بينهما في عام واحد بإحرام واحد، و متمتع أي جامع بينهما في عام بإحرامين، والقرآن أفضل من التمتع، والإفراد والتمتع أفضل من الإفراد، والإفراد بالحج أفضل من الإفراد بالعمره، وهذا ظاهر الرواية، وروى الحسن بن =

- ٣٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَحُمَيْدٍ وَيَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَهَلَ بِهِمَا جَمِيعًا لَبَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ ^(١) بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُلَبِّي بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا يَقُولُ: «لَبَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا لَبَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا».
- وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ مِثْلَهُ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَهَلَ بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ. وَرَوَى الْبَزَّارُ مِنْهُ مِثْلَهُ.
- ٣٠١ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه حِينَ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

= زياد عن أبي حنيفة أفضلية الأفراد على التمتع، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل، ثم التمتع، ثم القران، وقال أحمد: التمتع أفضل، ثم الأفراد. ومنشأ هذا الخلاف اختلاف روايات الصحابة في صفة حجه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، هل كان قارنًا أو مفردًا أو متمتعًا؟ ورجح أئمتنا أنه كان قارنًا؛ إذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات، فجمعوا بينها بأمور، منها: أن هذا الاختلاف مبني على اختلاف السماع، فمن سمع أنه يلبي بالحج وحده قال: كان مفردًا به، ومن سمع أنه يلبي بالعمرة وحدها قال: كان متمتعًا، ومن سمع أنه يلبي بهما جميعًا قال: كان قارنًا. ونظيره ما سبق من الاختلاف في تلييته صلى الله عليه وسلم من أين كانت، انتهى.

وقال في «العرف الشذي»: وأما أتباع الشافعي فقالوا: إنه صلى الله عليه وسلم كان قارنًا مآلاً أي أفرد بالحج أولاً، ثم قارن؛ لردّ زعم الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، وإنما قال الشافعية بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارنًا؛ لأنه لا يمكن لهم إنكاره بسبب وفور الروايات، وإنما قالوا بالتداخل أي إدخاله صلى الله عليه وسلم العمرة على الحج، والحال أن الروايات الدالة على قرانه صلى الله عليه وسلم آية عن هذا أشدّ إباء، والعجب من الحافظ أنه قال بإدخاله صلى الله عليه وسلم على الحج وقرانه في المال، لا من بدء الإحرام، وأغمض عن كثير من الروايات، ومثل هذا عن مثل هذا الجبال بعيد، وذهل الحافظ في إدراك مراد الطحاوي في «معاني الآثار»؛ فإنه نسب إلى الطحاوي بأنه قاتل بإدخاله صلى الله عليه وسلم العمرة على الحج كما تقول الشافعية، وأقول: إن هذه النسبة خلاف الواقع وخلاف تصريح الطحاوي بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارنًا من أول الأمر. نعم، لكلام الطحاوي قطعتين، الأولى: في الجمع بين روايات الصحابة في حجه صلى الله عليه وسلم، وقال فيه بإدخال، والقطعة الثانية: في تحقيق إحرامه صلى الله عليه وسلم في الواقع، وصرح في هذه القطعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارنًا من أول الإحرام وبدء الأمر.

(١) قوله: عن أنس: فإن قلت: قال ابن الجوزي رحمته الله في التحقيق مجيباً عنه: إن أنساً حيثئذ كان صبياً لم يفهم الحال. قلت: ردّ عليه صاحب «التنقيح»، فقال: بل كان بالغاً بالإجماع، بل كان له نحو من عشرين سنة. قاله في «البنية».

عَلَى الْيَمَنِ، الْحَدِيثُ، إِلَى أَنْ قَالَ فِيهِ: قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَعْنِي عَلِيًّا، فَقَالَ لِي: كَيْفَ صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَإِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ. الْحَدِيثُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ الثَّقِيِّ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاسِكُمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَفِي سَنَدِهِ دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، وَهُوَ ثِقَةٌ لَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَبَقِيَّةِ الْكُتُبِ السَّنَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سُراقَةَ بِإِسْنَادٍ كُلُّهُ ثِقَاتٌ، قَالَ: وَقَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٠٠٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِمُطَرِّفٍ: أَعَدْتُكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنْفَعَكَ بِهِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَنْزَلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٠٣ - وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَمِعَ عَلِيًّا يُلَبِّي بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، فَقَالَ: أَلَمْ تَكُنْ تَنْهَى عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: بَلَى وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمْ أَدْعُ^(١) فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِكَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ نَحْوُهُ.

(١) قوله: فلم أَدْعُ فعل رسول الله ﷺ بقولك: قال الشيخ ابن الهمام: ومما يمكن الجمع به بين روايات الإفراء والتمتع أن يكون سبب روايات الإفراء سماع من رُواة تلبيته ﷺ بالحج وحده، وأنت تعلم أنه لا مانع من إفراء ذكر نسك في التلبية وعدم ذكر شيء أصلاً، وجمعه أخرى مع نية القِران، فهو نظير سبب الاختلاف في تلبيته ﷺ، أكانت دبر الصلاة أو استواء ناقته أو حين علا على البيداء، على ما قدَّمناه في أوائل «باب الإحرام» هذا، انتهى. ومهَّده المحب الطبري تمهيداً بالغاً بطول ذكره، ومحصله: أن كل من روي عنه الإفراء حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روي عنه القِران أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجح رواية من روى القِران بأمور، وذكر منها: أنه لم يقل ﷺ في شيء من الروايات «أفردت ولا تمتعت»، وقال: «قرنت»، وأيضاً فإن من روى القِران لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روي عنه الإفراء؛

٣٠٠٤ - وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا، قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعُدُّونَا إِلَّا صَبِيَانًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٠٥ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ سُرَّابِلُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ: مَرَّتَيْنِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اعْتَمَرَ ثَلَاثًا سِوَى الَّتِي قَرَنَهَا بِحَجَّتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى ^(١) الْبُخَارِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ»: إِسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ صَحِيحٌ جَلِيلٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

٣٠٠٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «أَهْلُوا يَا آلَ مُحَمَّدٍ بِعُمْرَةٍ فِي حَجٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّحَاوِيُّ.

٣٠٠٧ - وَعَنِ الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ التَّغْلِبِيِّ قَالَ: أَهْلَلْتُ بِهِمَا مَعًا فَقَالَ عُمَرُ هُدَيْتَ لِسَنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى مِنْ طَرَفٍ أُخْرَى، وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، قَالَ: وَأَصَحُّهُ إِسْنَادًا حَدِيثُ مَنْصُورٍ

- فإنه محمول على أول الحال، ومن روي عنه التمتع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد النسكين، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت من بضعة عشر صحابياً بأسانيد جياد، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية المزني وابن منذر وأبو إسحاق المروزي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي. قاله في «التعليق الممجد».

١٠ قوله: روى البخاري وعبد الرزاق نحوه: قال الشيخ ابن الهمام: فهؤلاء جماعة من ذكرنا فلم تبقى شبهة من جهة النظر في تقديم القرآن.

وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الصُّبَيْ عَنِ عُمَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَلْتُ بِهِمَا جَمِيعًا فَمَرَرْتُ بِسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ فَعَابَا ذَلِكَ عَلَيَّ، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَمْ يَقُولَا^(١) شَيْئًا هُدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ ﷺ.

٣٠٠٨ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ^(٢) لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

بَابُ قِصَّةِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

وَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا^(٣) رَجَعْتُمْ

٣٠٠٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ^(٤) تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ،

(١) قوله: إنها لم يقولوا شيئاً إلخ: قال الطحاوي فدل قوله: «هديت لسنة نبيك» بعد قوله: «إنهما لم يقولوا شيئاً» أن ذلك كان منه على التصويب منه لا على الدعاء.

(٢) قوله: تجرد: أي عن المخيط. كذا في «العالمگیری».

(٣) قوله: وسبعة إذا رجعت: المراد بالرجوع في الآية الفراغ من أعمال الحج مجازاً إذ الفراغ سبب الرجوع إلى أهله، فذكر المسبب وأريد السبب مجازاً، فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه، وقد عمل الشافعي بالحقيقة فلم يجوز صومها بمكة، وإنما عدل أئمتنا عن الحقيقة إلى المجاز لفرع مجمع عليه، وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً ليرجع إليه، بل مستمر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص، ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الأعمال، حاصله: أن تفسير الشافعي لا يطرد فتعين المجاز، «البحر الرائق» و«رد المحتار» ملخصاً. وفي «بذل المجهود»: وقال في الباب المناسك: وأما صوم السبعة فشرط صحتها تبيين التنية وتقدم الثلاثة، وأن يصوم السبعة بعد أيام التشريق، ويجوز صيام السبعة بعد الفراغ من الحج بمكة، والأفضل أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله خروجا عن خلاف الشافعية.

(٤) قوله: مكث بالمدينة تسع سنين لم يحج: لأن مكة كانت إذ ذاك في أيدي الكفار. قاله في «بذل المجهود». =

ثُمَّ أَدْنَى^(١) فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ، كُلُّهُمْ^(٢) يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَعْمَلَ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا دَا الْخُلَيْفَةَ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «اغْتَسِلِي^(٣) وَاسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي»، فَصَلَّى^(٤) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ^(٥) نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ^(٦) مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ.

= وقال في «المراقبة»: والأظهر أنه ﷺ أخره عن سنة خمس أو ست؛ لعدم فتح مكة، وأما تأخيره عن سنة ثمان فلأجل النسى، وأما تأخيره عن سنة تسع. فلما ذكرنا في رسالة مسماة بـ«التحقيق في موقف الصديق»، وقد مرَّ الكلام فيه في «كتاب المناسك».

(١) قوله: ثم أذن إلخ: قال النووي: فيه أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمر المهمة ليتأهبوا لها.
(٢) قوله: كلهم يلمس أن يأتم برسول الله ﷺ ويعمل مثل عمله: هذا مما يدلُّ على أنهم كلهم أحرَموا بالقرآن؛ لأنه ﷺ أحرَم بالقرآن وهم لا يخالفونه، ولهذا قال أنس: كنت رديف أبي طلحة، وأنهم ليصرخون بهما جميعاً الحج والعمرة، رواه البخاري، وقال علي: سمعت رسول الله ﷺ يلي بهما جميعاً، فلم أدعُ فعل رسول الله ﷺ، رواه النسائي. وتفصيله مضى عن قريب في «باب الإحرام».

(٣) قوله: اغتسلي: فيه استحباب غسل الإحرام للنفساء إلا أنه للتنظيف. كذا في «فتح القدير».
(٤) قوله: صلى رسول الله ﷺ ركعتين: فيه استحباب ركعتي الإحرام. كذا في «فتح القدير».
(٥) قوله: إذا استوت به ناقته: إلخ: وقال في «الهداية». ثم يلي عقيب صلاته لما روي أن النبي ﷺ لبى في دُبُر صلاته، وإن لبى بعد ما استوت به راحلته جاز، ولكن الأول أفضل لما روينا انتهى. وقد مرَّ تحقيقه.

(٦) قوله: بين يديه من راكب: قال النووي: فيه جواز الحج راكباً وماشياً، وهو مجمع عليه، واختلف العلماء في الأفضل منها، فقال مالك والشافعي وجهور العلماء: الركوب أفضل اقتداءً بالنبي ﷺ، ولأنه أعون له على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة، وقال داود: ماشياً أفضل لمشقته، وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة، انتهى. وفي «السراجية»: الحج راكب أفضل منه ماشياً، به يفتى. قاله في «الدر المختار».

فَأَهْلَ بِالتَّوْحِيدِ^(١) لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعَمَّةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَهْلَ النَّاسُ^(٢) بِهِذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ، قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَنْوِي^(٣) إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّهُ يَفْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ قُلْ هُوَ^(٤) اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا

(١) قوله: فأهل بالتوحيد: أي بالتلبية التي اشتملت على التوحيد ونفي الشرك. قاله في «بذل المجهود»، وقال في «المرقاة»: وفيه دلالة لأبي حنيفة رحمه الله في اشتراطه صحة نية الإحرام بانضمام التلبية إليها، فالتلبية بمنزلة تكبير التحريمة المقارن بالنية في أداء الصلاة.

(٢) قوله: أهل الناس إلخ: والمراد به زيادة الناس في التلبية من الذكر والثناء، كما روي عن ابن عمر أنه قال: لبىك وسعديك والرغبة إليك والعمل. قاله في «بذل المجهود». وقال في «الهداية»: ولا ينبغي أن يخل بشيء من هذه الكلمات، ولو زاد فيها جاز.

(٣) قوله: لسنا ننوي إلا الحج لسنا نعرف العمرة: فيه دليل لمن قال بترجيح القرآن؛ لأن التوربشتي قال: معناه لسنا نعرف العمرة مقرونة بالحجة أو العمرة المفردة في أشهر الحج، وكان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، وإنما شرعت عام حج رسول الله ﷺ، وقد روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن الصحابة خرجوا معه لا يعرفون إلا الحج، فبين ﷺ لهم وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتار في أشهر الحج، فقال: من أحب أن يهل بعمرة فليهل، ومن أحب أن يهل بحج فليهل، هذا حاصل ما في «اللمعات» و«المرقاة».

(٤) قوله: قل هو الله أحد إلخ: أي بعد الفاتحة «قل هو الله أحد»، أي إلى آخرها في إحداها، و«قل يا أيها الكافرون» أي بتناميها في الأخرى، والواو لمطلق الجمع فلا إشكال. قال الطيبي رحمه الله: كذا في «صحيح مسلم» و«شرح السنة» في إحدى الروايتين، وكان من الظاهر تقديم سورة الكافرون، كما في رواية «المصايب» والبيهقي. كذا في «المرقاة».

وَالْمَرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ^(البقرة: ١٥٨) أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأُ بِالصَّفَا فَرَقِي عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرَّةِ حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي. ثُمَّ سَعَى حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرَّةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرَّةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا حَتَّى ^(١) إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرَّةِ نَادَى وَهُوَ عَلَى الْمَرَّةِ النَّاسَ تَحْتَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ» ^(٢) مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ ^(٣)

(١) قوله: حتى إذا كان آخر طواف إلخ: والتحقيق أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي ﷺ من أنه أحرم من ذي الحليفة، وطاف أول ما قَدِمَ وسعى بين الصفا والمروة، ثم خرج يوم التروية إلى منى، ثم وقف بعرفات، ثم بات بمزدلفة ووقف بالمشرع الحرام، ثم رجع إلى منى ورمى ونحر وحلق، ثم طاف طواف الزيارة، ثم رمى الجمار في الأيام الثلاثة، وإنما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتهادهم وآرائهم، فقال بعضهم: كان ذلك حجا مفردا، وكان الطواف الأول للقدوم والسعي لأجل الحج، وكان بقاءه على الإحرام؛ لأنه قصد الحج، وقال بعضهم: كان ذلك متمعا بسوق الهدي، وكان الطواف الأول للعمرة كأنهم سمو طواف القدوم والسعي بعده عمرة وإن كان للحج، وكان بقاءه على الإحرام؛ لأنه كان متمعا بسوق الهدي، وقال بعضهم: كان ذلك قِرَانًا. قاله في «المسوى»، وقال في «رد المحتار»: وعلى القارن أن يطوف طوافًا آخر للقدوم، أي استحبابًا بعد فراغه عن سعي العمرة، وسيأتي إن شاء الله تعالى تحقيقه بعد عن قريب.

(٢) قوله: لو أني استقبلت إلخ: أي لو علمت أولا ما علمت آخرها لما سقت الهدي، وقصة ذلك أن النبي ﷺ أمر أصحابه بأن يفسخوا إحرام الحج ويحرموا بالعمرة لما بلغوا مكة تحقيقا لمخالفة الكفرة، وكانوا لا يفسخون، ولا يخلقون ينتظرون رسول الله ﷺ هل يخلق أو لا، فاعتذر النبي ﷺ، وقال: لو استقبلت إلخ، وبين فيه أن سوق الهدي يمنعه عن التحلل، ولولا ذلك لتحلل. قاله في «العناية».

(٣) قوله: فليحل وليجعلها عمرة: قال البغوي: اختلفوا في أمره لهم بالإحلال، فمنهم من قال: كان إحرامهم مبهما موقوفًا على انتظار القضاء، فأمرهم أن يجعلوه عمرة ويحرموا بالحج بعد التحلل منها، ومنهم من قال: كان =

وَلْيَجْعَلْهَا^(١) عُمْرَةً. فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِغَامِنَا هَذَا أَمْ لَأَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: «دَخَلَتْ^(٢) الْعُمْرَةُ فِي الْحُجِّ مَرَّتَيْنِ لَا بَلَّ لَأَبَدٍ أَبَدٍ». وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ يَبْدُنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا قُلْتَ حِينَ

= إحرامهم بالحج، فأمرهم النبي ﷺ بفسخه إلى العمرة، وكان ذلك خاصا بهم، وسببه أن أهل الجاهلية كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، فأمرهم النبي ﷺ بذلك صرفا لهم عن سنة الجاهلية، «المسوى»، ملخصا. قال النووي: اختلف العلماء في هذا الفسخ هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم باقٍ لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصا، بل هو باقٍ إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج، وليس معه هدي أن يقبل إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، انتهى. وقال في «المراقبة»: وبهذا الحديث أخذ أبو حنيفة وأحمد مع الرواية الأخرى «من أحرم لعمرة وأهدى، فلا يحل حتى ينحر هديه»: أن المتمتع إذا كان معه الهدي لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، وقال مالك والشافعي رحمهما: يحل من عمرته بمجرد فراغ أعمالها وإن ساق الهدي.

(١) قوله: وليجعلها عمرة: وفي «الدر المختار» لا يجوز فسخ الحج بالعمرة عندنا، وقال في «المراقبة»: اختلف في جواز فسخ الحج إلى العمرة، والأكثرون على منعه، وأجيب بأن ذلك كان من خاصة تلك السنة؛ لأن المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم، ويشهد له ما روي عن بلال بن الحارث أنه قال: قلت: يا رسول الله! فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا؟ قال: لكم خاصة.

(٢) قوله: دخلت العمرة في الحج إلخ: وقال الشافعي: ﷺ يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدًا لقوله ﷺ: دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، ولأن مبنى القرآن على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد، فكذلك في الأركان وإتيان القارن بأفعال العمرة وأعمال الحج جميعا، هو مذهبنا؛ لأنه لما طاف صُبيُّ بن معبد طوافين وسعى سعيين قال له عمر رضي الله عنه: هُذِيتَ لسنة نبيك، ولأن القرآن ضم عبادة إلى عبادة، وذلك إنما يتحقق بأداء عمل كل واحد على الكمال، ولأنه لا تداخل في العبادات، والسفر للتوسل، والتلبية للتحريم والحلق للتحلل، فليست هذه الأشياء بمقاصد بخلاف الأركان. ألا ترى أن شفعي التطوع لا يتداخلان، وبتحريمه واحدة يؤديان، ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة في وقت الحج، «العناية» و«الهداية» ملخصا.

فَرَضْتُ الْحَجَّ؟ قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ^(١) إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ. قَالَ: «فَإِنَّ مَعِيَ الْهُدَى»^(٢) فَلَا نَحْلٌ».

(١) قوله: اللهم إني أهل بما أهل به رسولك إلخ: وفي هذا دليل لمذهب الشافعي ومن وافقه في أنه يصح الإحرام معلقاً بأن ينوي إحراماً كإحرام زيد، فيصير هذا المعلق كإحرام زيد، فإن كان زيد أحرم بحج كان هذا بحج أيضاً، وإن كان بعمره فبعمره، وإن كان بهما فبهما، فإن كان زيد أحرم مطلقاً، صار هذا محرماً إحراماً مطلقاً، فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمره، ولا يلزمه موافقة زيد في الصرف. قاله النووي. وحكى الرافعي وجهاً أنه يلزمه موافقته في الصرف، والصواب الأول، ولا يجوز عند سائر العلماء والأئمة عليهم السلام الإحرام بالنية المبهمه لقوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» (البقرة: ١٩٦) ولقوله: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» (٣٦) (محمد: ٣٣)، ولأن هذا كان بعلي عليه السلام خصوصاً وكذا لأبي موسى الأشعري. قاله في «عمدة القاري».

وقال في «الدر المختار»: ثم لبي دُبر صلاته ناوياً بها أي بالتلبية الحج بيان للأكمل، وإلا فيصح الحج بمطلق النية، انتهى. أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج بأن نوى النسك من غير تعيين حج أو عمره، ثم إن عين قبل الطواف فيها وإلا صرف للعمرة. قال في «اللباب»: وتعين النسك ليس بشرط، فصح مبهماً وبما أحرم به الغير. ثم قال في موضع آخر: ولو أحرم بما أحرم به غيره فهو مبهم، فيلزمه حجة أو عمره. وقيده شارحه بما إذا لم يعلم بما أحرم به غيره، وكذا لو أطلق نية الحج صرف للفرض. قاله في «رد المحتار». كذا في «العالمگیری». وقال في «فتح القدير»: إذا أبهم الإحرام بأن لم يعين ما أحرم به جاز، وعليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال، والأصل حديث علي عليه السلام حين قدم من اليمن، فقال: أهلت بما أهل به رسول الله، انتهى. ونسب النووي إلى أبي حنيفة بطلان الإحرام المبهم، والحال أنه خلاف ما في كتبنا. نعم، يجب عليه التعيين قبل الشروع في أفعال الحج، كما قال في «العرف الشدي» وكذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فإن معي الهدي فلا تحل: أي أنت بالخروج من الإحرام كما لا أحل حتى نفرغ من العمرة والحج جميعاً، هذا يقتضي القرآن. قال في «الجواهر النقي»: وقد أيدته ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث النزال بن سبرة: حدثنا علي بن أبي طالب أن رسول الله خرج من المدينة حاجاً، وخرجت أنا من اليمن. قلت: لبيك إهلاً كإهلال النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: إني أهلت بالعمرة والحج جميعاً، ويؤيده أيضاً حديث قدوم علي من طريق البراء، وفيه: قد سقت الهدي وقرنت، انتهى. وقال الخطابي: فيه دلالة على أن سيدنا رسول الله كان قارئاً؛ لأن الهدي لا يجب على غير القارئ أو المتمتع، ولو كان علي عليه السلام متمتعاً لحل من إحرامه للعمرة، ثم استأنف إحراماً للحج، انتهى. وهو أيضاً ينفي الأفراد. قال في «الجواهر النقي»: لأن الهدي لا يمتنع المفرد من الإحلال، فانتهى كونه عليه السلام مفرداً.

قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهُدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. فَلَمَّا^(١) كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِئَى فَأَهْلُوا^(٢) بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ^(٣) قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَنَزَلَ^(٤) بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ فَأَتَى بَطْنَ^(٥) الْوَادِي،

(١) قوله: فأما كان يوم التروية إلخ: قال في «الهداية»: ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم أهل مكة، وإن قدم الأحرار قبله جاز.
(٢) قوله: فأهلوا بالحج: أي فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والمسجد ليس بلازم، بل هو أفضل، ومكة أفضل من غيرها من الحرم، والشرط الحرم، هذا حاصل ما في «الهداية» و«فتح القدير»، ويؤيده ما أخرجه مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر، وفيه قال: فأهللنا من الأبطح، وهو خارج مكة لكنه في الحرم. قاله النووي.
(٣) قوله: فوجد القبة قد ضربت له بنمرة: قال النووي: وفي هذا الحديث جواز التظلال للمحرم بقبة وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنازل، واختلفوا في جوازه للراكب، فمذهبنا جوازه، وبه قال كثيرون، انتهى. قلت: منهم أصحابنا الحنفية، كما قال في «الهداية» و«الدر المختار». وقال في «فتح القدير»: فالأحسن الاستدلال بها في الصحيحين من حديث جابر الطويل حيث قال فيه: فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة، فسار رسول الله، إلى أن قال: فوجد القبة قد ضربت له بنمرة، فنزلها، الحديث.

(٤) قوله: فنزل بها: قال في «المعراج»: وينزل بعرفات في أي موضع شاء إلا الطريق، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في نمرة أفضل؛ لنزوله ﷺ فيه. قلنا: نمرة من عرفة، ونزوله ﷺ فيه لم يكن عن قصد، وهذا مخالف لها في «الفتح» من أن السنة أن ينزل الإمام بنمرة، ولما نقله عن الإمام رشيد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بنمرة قريباً من المسجد إلى زوال الشمس ووفق في «شرح اللباب» بأن هذا بالنسبة إلى الإمام لا غيره، أو بأن النزول أولاً بنمرة، ثم بقرب جبل الرحمة. قاله في «رد المحتار» و«البنية».

(٥) قوله: بطن الوادي: هو موضع بعرفات يُسمى عُرنة، وليست من عرفات. كذا في «المراقبة». وقال في «البنية»: نمرة بعرفة، وقد قال ﷺ: ارتفعوا عن بطن عُرنة، ونزوله ﷺ فيه لم يكن عند قصد.

فَخَطَبَ^(١) النَّاسَ وَقَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ كَانَ مُسْتَرَضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هَذِيلًا. وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانَا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْنَى ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ^(٢) وَلَمْ يُصَلِّ^(٣) بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ^(٤) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَظَنَ نَاقَتِهِ الْقُصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ

(١) قوله: فخطب: أي خطب الإمام في المسجد، أي مسجد نمرة، كما في «الدر المختار» و«رد المحتار».

(٢) قوله: فصلى العصر: أي جمع بينهما في وقت الظهر، وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع تُسَلِّكُ عندنا وجمعُ سَفَرٍ عند الشافعي خلافاً لبعض أصحابه. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: ولم يصل بينهما شيئاً: أي من السُّنَنِ والنوافل كيلا يبطل الجمع؛ لأن الموالاة بين الصلاتين واجبة. كذا في «المراقبة» و«الدر المختار».

(٤) قوله: ثم ركب: في «الحانية»: والأفضل للإمام أن يقف راكباً، ولغيره: أن يقف عنده، وظاهر أن الركوب للإمام فقط، وهو مفهوم كلام المصنف كـ«الهداية» و«البدائع» وغيرها، ويؤيده قول السراج؛ لأنه يدعو ويدعو الناس بدعائه، فإن كان على راحته فهو أبلغ في مشاهدتهم له. قاله في «رد المحتار».

قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَقْضَيْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ^(١) وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ. وَرَوَى^(٢) التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠١٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ: مَا هَذِهِ^(٣) الصَّلَاةُ؟ قَالَ: صَلَّيْتُهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ^(٤). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠١١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

(١) قوله: بإقامة واحدة: أما توحيد الأذان فظاهر؛ لأنه لإعلام دخول الوقت فيكفي الواحد، كما في الجمع بعرفة، وأما توحيد الإقامة، وهي في الأولى فلأن العشاء في وقته، فلا يحتاج إلى الإعلام بوقته، بخلاف الصلاة الثانية في عرفة؛ فإنها مقدمة على وقتها، فالها في «عمدة الرعاية»، وقال في «العرف الشذي»: فيمكن لنا أن نتأول في حديث جابر الطويل الثابت في صحيح مسلم وغيره أنه صلاهما بأذان وإقامتين: بأن تعدد الإقامة إنما هو عند الفصل بين المغرب والعشاء بالأكل ونحوه، كما هو مذكور في فقهاء من تعدد الإقامتين عند الفصل. كذا في «الهداية».

(٢) قوله: وروى الترمذي: وقال: العمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يصلي صلاة المغرب دون جمع، فإذا أتى جمعا وهو المزدلفة جمع بين الصلاتين بإقامة واحدة ولم يتطوع فيها بينهما، وهو الذي اختاره بعض أهل العلم وذهبوا إليه، وهو قول سفيان الثوري.

(٣) قوله: ما هذه الصلاة: غرضه بهذا السؤال أن صلاته كانت بالجمع بإقامة واحدة على خلاف المعتاد. قاله في «بذل المجهود».

(٤) قوله: بإقامة واحدة: وهذا الحديث يرد تأويل المخالفين بأنهم يقولون: بإقامة واحدة لكل واحدة؛ فإن الجمع بين الصلاتين في السفر كان شائعا، فلا وجه للسؤال، بل منشأ السؤال أن الصلاتين لما كانتا بإقامة واحدة تعجب من ذلك وسأل، وقال: صليتهما مع رسول الله ﷺ بإقامة واحدة، هكذا في «بذل المجهود».

وَفِي رِوَايَةٍ^(١) لِأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٣٠١٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ.

وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: ثُمَّ اضْطَجَعَ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْحَذَفِ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

(١) قوله: وفي رواية: هكذا رواه ابن عبد الباقي في مسنده وأخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق والطبراني هكذا إلا أنهم قالوا: بالمزدلفة، وقالوا: بإقامة، زاد ابن أبي شيبة وحده ولم يسبح بينهما، وأصله في الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ الإقامة والطبراني أيضًا من وجه آخر بلفظ بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة، وأخرج أبو داود من وجه آخر عن ابن عمر أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام، أو أمر إنسانًا فأذن وأقام، فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات، ثم التفت إلينا، فقال: الصلاة، فصلى بنا العشاء ركعتين، كذا ذكره موقوفًا، وأورده مرفوعًا من وجه آخر عن ابن عمر، وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر، ومن طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث كلاهما عن ابن عمر، ومن طريق مجاهد قال: حدثني أربعة كلهم ثقة، منهم سعيد بن جبير وعلي الأزدي عن ابن عمر مثله، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه وقول سفيان الثوري وعامة أهل الكوفة. قاله في «عقود الجواهر المنيفة».

(٢) قوله: ثم اضطجع: أي إذا فرغ من العشاء يبيت ثمة. كذا في «المحيط»، وينبغي أن يحیی هذه الليلة بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء والتضرع. كذا في «التبيين». قاله في «العالمگیری». وقال في «بذل المجهود»: وما في الحديث =

ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَنَحَرَ^(١) ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبُضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ فَطِيخَتْ فَأَكَلَا^(٢) مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاصَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى^(٣) بِمَكَّةَ الظُّهْرَ، فَأَتَى^(٤) عَلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: «انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،

= أنه اضطلع حتى طلع الفجر مبني على علم الراوي، انتهى. فَيُحْيِيهَا يعني ليلة العيد؛ فإنه أشرف من ليلة القدر، كما أفنى به صاحب «النهر» وغيره، وجزم شراح البخاري سيما القسطلاني أن عشر ذي الحجة أفضل من العشر الأخير من رمضان، أي في حد ذاتها، لا في حق من كان بمزدلفة، «الدر المختار» و«رد المحتار» ملخصاً.

(١) قوله: فنحر: قلت: لم يذكر في هذا الحديث الحلق. قاله في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فأكلا: وفي «الدر المختار»: وهو دم شكر، فيأكل منه.

(٣) قوله: فصلى بمكة الظهر: وقد ذكر مسلم بعد هذا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال، ثم صلى الظهر بمنى. ووجه الجمع بينهما أنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر، ورجع إلى منى فصلى الظهر بأصحابه، أو يقال: الروايتان حيث تعارضتا فقد تساقطتا، فترجح صلاته بمكة وكونها فيها أفضل لثبوت مضاعفة الفرائض فيه، ويؤيده ضيق الوقت؛ لأنه ﷺ رجع قبيل طلوع الشمس من المشعر ورمى بمنى، ونحر مائة من الإبل، وطبخ لحمها، وأكل منها. ثم ذهب إلى مكة وطاف وسعى، فلا شك أنه أدركه الوقت بمكة وما كان يؤخرها عن الوقت المختار لغير ضرورة، ومال إليه في «الفتح»، وقال في «شرح اللباب»: إنه أظهر نقلاً وعقلاً، ولو تجشمتنا أجمع حملنا فعله بمنى على الإعادة بسبب اطلاع عليه يوجب نقصان المؤدى أولاً، «بذل المجهود» و«فتح القدير» و«رد المحتار» ملتقط منها.

(٤) قوله: فأتى إلخ: وقال في «الهداية»: ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها؛ لما روي أن النبي ﷺ استقى دلوا بنفسه فشرب منه، ثم أفرغ باقي الدلو في البئر، وقال في «فتح القدير» تحت هذا القول الذي في حديث جابر الطويل: يفيد أنهم نزعوا له. كذا في «مسند أحمد» ومعجم الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء النبي ﷺ إلى زمزم، فنزعنا له دلوا فشرب، ثم مج فيها، ثم أفرغناها في زمزم، ثم قال: لولا أن تغلبوا عليها لنزعت بيدي، وما رواه المصنف من أنه ﷺ استقى بنفسه دلوا، رواه في كتاب الطبقات مرسلًا: أخبرنا عبد الوهاب عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ لما أفاض نزع بالدلو، يعني من زمزم لم ينزع معه أحد فشرب، ثم أفرغ باقي الدلو في البئر، وقال: لولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لم ينزع منها أحد غيري قال: فنزع هو بنفسه الدلو، فشرب منها لم يُعْنَهُ على نزعه أحد، وقد يجمع =

فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ». فَنَاوَلُوهُ دَلْوًا، فَشَرِبَ مِنْهُ.
 ٣٠١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «مَنْ^(١) أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَ بِحَجٍّ فَلْيُهَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلْ»، قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيُحِلِّ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلْيُهَلْ بِالْحَجِّ^(٢) مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ مِنْهُمَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ^(٣) بِنَحْرِ هَدْيِهِ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ». قَالَتْ: فَحِصْتُ

= بَأَن مَا فِي هَذَا كَانَ بِعَقَبِ طَوَافِ الْوَدَاعِ، وَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه وَمَا مَعَهُ كَانَ عَقِيبَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَلَفْظُهُ ظَاهِرٌ فِيهِ حَيْثُ قَالَ: فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةِ الظُّهْرِ، فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: انْزِعُوا، الْحَدِيثُ. وَطَوَافُهُ لِلْوَدَاعِ كَانَ لَيْلًا، كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى بِمَكَّةِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ.

(١) قوله: مَنْ أَرَادَ إلخ: فِيهِ دَلِيلٌ بِجَوَازِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي أَفْضَلِهَا كَمَا سَبَقَ. قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

(٢) قوله: بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ: فِيهِ الْحُجَّةُ لِمَنْ يَقُولُ بِأَفْضَلِيَةِ الْقِرَانِ لقوله: فَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهَلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَهَذَا هُوَ الْقِرَانُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّسَكَيْنِ فِي سَفَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرٌ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُمُ بِالْقِرَانِ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ لَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، هَذَا هُوَ حُكْمُ الْقِرَانِ بِلَا نِزَاعٍ. كَذَا فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي».

(٣) قوله: حَتَّى يُحِلَّ بِنَحْرِ هَدْيِهِ حُجَّةً: هَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي الدَّلَالَةِ لِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَمُوافِقِيهِمَا فِي أَنَّ الْمُعْتَمِرَ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمَرَتِهِ حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيُهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِمَا أَنَّهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى وَحَلَقَ حُلَّ مِنْ عُمَرَتِهِ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْحَالِ، سِوَاكَ كَانَ سَاقٍ هَدْيًا أَمْ لَا، وَاحْتَجُّوا بِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ، وَبِأَنَّهُ تَحَلَّلَ مِنْ نَسَكِهِ، فَوُجِبَ أَنْ يُحِلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، كَمَا لَوْ تَحَلَّلَ الْمُحْرَمُ بِالْحَجِّ. قَالَهُ النَّوَوِيُّ. كَذَا فِي «الْبَيِّنَاتِ» وَ«الْمَرْقَاةِ».

وَلَمْ أَطْفُ^(١) بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ^(٢) الصَّفا وَالْمَرْوة، فَلَمْ أَرْزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَأَمْتَشِطَ وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ وَأَتْرِكَ^(٣) الْعُمْرَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَدَعَيْتُ الْعُمْرَةَ»، فَقَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي، فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠١٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ طَوَافَيْنِ وَسَعَى سَعْيَيْنِ. رَوَاهُ^(٤) الدَّارَقُطْنِيُّ.

(١) قوله: ولم أطف: والحاصل: أن حرمة الطواف من وجهين، دخولها المسجد وترك واجب الطواف، فإن الطهارة واجبة في الطواف، فلا يحل لها أن تطوف حتى تطهر، فإن طافت كانت عاصية مستحقة لعقاب الله تعالى ولزمها الإعادة، فإن لم تعده كان عليها بدنة وتم حجها، كما حققه في «فتح القدير»، وقد بسط الكلام فيه في «بذل المجهود».

(٢) قوله: ولا بين الصفا والمروة: أي ولم أسع بينهما؛ إذ لا يصح السعي إلا بعد الطواف، وإلا فالحيض لا يمنع السعي. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: واترك العمره إلخ: قد تقدم بيان الاختلاف بين الحنفية والشافعية في عمرة عائشة أن عندهم كانت عائشة قارئة، فدخل أفعال العمره في أفعال الحج، فعندهم معنى قوله: انقضي رأسك أي حل شعر رأسك وامتشطي بحيث لا ينتف شعر الرأس، وأحرمي بالحج ودعي العمره أي اتركي أفعال الحمرة، وعند الحنفية لا تدخل أفعال العمره في أفعال الحج، بل يجب أن يأتي بأفعال العمره من الطواف والسعي أولاً، ثم يأتي أفعال الحج، فعلى هذا في هذا الكلام دليل صريح لمذهب الحنفية، فإن قولها: «لم أطف بين الصفا والمروة» وشكاية ذلك إلى رسول الله ﷺ لا يصح إلا أن يكون عندها علم بأن أفعال العمره لا تدخل في أفعال الحج، وكذلك أمرها بالامتشاط رفض والعمره كالصريح في ذلك؛ فإنها إذا كانت قارئة لم تترك شيئاً من أعمال العمره، وكذلك لا يصح قولها: أرجع بحجة، وكذلك قوله ﷺ: هذه مكان عمرتك، ثبت بهذا أنها كانت معتمرة، ثم لما أصابتها الحيض رفضت العمره وأهلت بالحج، فصارت مفردة بالحج ولم تحب عليها الهدي، بل وجبت عليها دم لرفض العمره. قاله في «بذل المجهود».

(٤) قوله: رواه الدارقطني: فيه محمد بن يحيى، ذكره ابن حبان في «كتاب الثقات»، وقال الدارقطني: هو ثقة، غير أنه نسب إليه في خصوص هذا الحديث الوهم. قال الشيخ ابن الهمام: زيادة على غيره، والزيادة من الثقة مقبولة، وما أسند =

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَلِيًّا^(١) وَابْنَ مَسْعُودٍ^(٢) قَالَا: فِي الْقَارِنِ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعَيْنَيْنِ. قَالَ فِي «الْجَوْهَرِ الثَّقِيِّ»: وَرِجَالُ هَذَا السَّنَدِ ثِقَاتٌ، وَزِيَادُ بْنُ مَالِكٍ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

= فيه غاية ما فيه أنه اقتصر مرةً على بعض الحديث، وهذا لا يستلزم رجوعه واعترافه بالخطأ، فكثيراً يقع مثل هذا وثبت عن ابن مسعود^(٣) مثل ذلك أيضاً، انتهى. وقال في «العرف الشذي»: والله در مذهبنا! أن القارن يطوف طوافين وسعينين خلافاً للشافعية، فإنهم قالوا بالتداخل، وللقارن عندنا أربعة أطوفة: طواف العمرة، وطواف القدوم وهو سنة، وطواف الزيارة وهو فرض، وطواف الوداع وهو واجب، واتفقوا على أن أطوفته^(٤) في حجة الوداع كانت ثلاثة، وتتابع الروايات على هذا، والخلاف في التخريج، وأول أطوفته يوم دخل مكة لربع من ذي الحجة، والثاني لعاشر ذي الحجة، والثالث للرباع عشر من ذي الحجة، ولم يثبت طواف نقل بين الرابع والعاشر.

نعم، ثبتت بعد العاشر إلى الرابع عشر برواية قوية عندي، وكان ظاهر حديث الباب يخالف المذهبين، فإنه يدلُّ على طوافه^(٥) في حجة الوداع طوافاً واحداً، والحال أن ثلاثة أطوفة ثابتة، فيحتاج أهل المذهبين إلى الشرح، فشرح الشافعية في أطوفته^(٦) بما يوافقهم في مسألة تداخل أفعال العمرة في الحج، فقالوا: إن الأول طواف القدوم، والثاني طواف واحد عن الحج والعمرة، والثالث طواف الوداع. فمراد حديث الباب أنه طاف طوافاً الذي يجزئ عن النُسُكَيْنِ الحج والعمرة.

وأما على مذهبنا، فنقول: إن الأول للعمرة ودخل فيه طواف القدوم، والثاني للزيارة، والثالث للوداع، ولكني ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدوم في طواف العمرة، إلا أنهم قالوا: إنه لو ترك طواف القدوم لا شيء عليه؛ لأنه ترك سنة، وفي عبارة في «معاني الآثار»: أنه^(٧) لم يطف طواف القدوم، انتهى. وقال في «بذل المجهود»: والسبب في اختلاف هؤلاء في هذه الأمور ما رأوا من أفعال النبي^(ﷺ)، فمن لم ير طوافيه وسعيه، بل لحقه بعد ما طاف وسعى مرةً جزم بأنه إنما فعلها مرةً، فجزم بأنه فعلها مرةً واحدة، والآخرين لما رأوا طوافيه وسعيه اختاروا ذلك، وقد تقدم أن المثبت أولى من النافي، وأوله بعض الأذكياء من العلماء من أهل الدرس أن معناه: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا للإحلال طوافاً واحداً، فإنهم لم يحلوا بعد طواف العمرة، وإنما حلوا بعد طواف الزيارة، فليس طوافهم للحل إلا طواف واحد.

(١) قوله: إن علياً وابن مسعود: فهؤلاء أكابر الصحابة عمر وابن مسعود وعمران بن الحصين^(٨)، فإن عارض ما ذهبوا إليه روايةً ومذهباً برواية غيرهم ومذهبه كان قولهم وروايتهم مقدمة مع ما يساعد قولهم، وروايتهم مما استقر في الشرع من ضم عبادة إلى أخرى أنه بفعل أركان كل منها. كذا في «فتح القدير».

٣٠١٥ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ: طُفْتُ مَعَ أَبِي وَقَدْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَسَعَى لَهُمَا سَعَيْنَيْنِ. وَحَدَّثَنِي أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَعَلَ ذَلِكَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١) فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى.

٣٠١٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: إِذَا أَهْلَلْتَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَطُفْ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَاسْعَ لَهُمَا سَعَيْنَيْنِ بِالصَّافَا وَالْمَرَوَةِ. قَالَ مَنْصُورٌ: فَلَقِيتُ مُجَاهِدًا وَهُوَ يُفَنِّي بِطَوَافٍ وَاحِدٍ لِمَنْ قَرَنَ، فَحَدَّثْتُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ لَمْ أَفْتِ إِلَّا بِطَوَافَيْنِ، وَأَمَّا بَعْدُهُ فَلَا أُفَنِّي إِلَّا بِهِمَا. رَوَاهُ ^(٢) مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ»، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ.

وَذَكَرَ أَبُو ^(٣) عُمَرَ فِي «التَّمْهِيدِ» حَدِيثَ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَلِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى الْأَعْمَشُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا فَذَكَرَهُ، وَهَذَا أَيْضًا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

٣٠١٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَسَعَى لَهُمَا سَعَيْنَيْنِ. وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي.

٣٠١٨ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهُذَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: رواه النسائي: فيه حماد بن عبد الرحمن الأنصاري إن ضعفه الأزدي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، فلا ينزل حديثه عن الحسن. قاله في «فتح القدير».

(٢) قوله: رواه محمد: قال الشيخ ابن الهمام: لا شبهة في هذا السند، مع أنه روي عن علي عليه السلام بطرق كثيرة مضعفة ترتقي إلى الحسن، غير أنا تركناها واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم.

(٣) قوله: وذكر إلخ: كذا في «الجواهر النقي».

(٤) قوله: أيام التشريق إلخ: وقال في «فتح القدير»: فيتقيد به أي بالنهي المشهور عن صوم هذه الأيام للنص، وهو قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦)؛ لأن المشهور يتقيد إطلاق الكتاب به، فيتقيد وقت الحج المطلق بما لم ينه عنه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَادِيَ أَيَّامَ مَنَى: إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ فَلَا^(١) صَوْمَ فِيهَا، يَعْنِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

٣٠١٩ - وَعَنْ أَبِي^(٢) ذَرٍّ عليه السلام كَانَ يَقُولُ فِي مَنْ حَجَّ ثُمَّ فَسَخَهَا بِعُمْرَةٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلرَّكْبِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ نَحْوُهُ.

٣٠٢٠ - وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ فَسَخَ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ لَنَا خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ لَنَا خَاصَّةٌ»^(٣). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٠٢١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَأَلَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ الْمُذَلِّجِيُّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا عَنْ عُمْرَتِنَا هَذِهِ، أَلِغَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لِلْأَبَدِ». رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «كِتَابِ الْأَنْبَاءِ» فِي بَابِ التَّصَدِيقِ بِالْقَدْرِ.

(١) قوله: فلا صوم فيها: وفي رواية: قال ﷺ: ألا لا تصوموا في هذه الأيام. كذا في «العناية».

(٢) قوله: وعن أبي ذر: وقال في «فتح القدير»: صحَّ عن أبي ذر عليه السلام أنه قال: لم يكن لأحد بعدنا أن يصير حجته عمره إنها كانت رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ.

(٣) قوله: بل لنا خاصة: ولا يعارضه حديث سراقه، حيث قال: أَلِغَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فقال له: «للأبد»؛ لأن المراد «الغمان» فعل العمرة في أشهر الحج أم للأبد، لا أن المراد فسخ الحج إلى العمرة، وذلك أن سبب الأمر بالفسخ ما كان إلا تقرير الشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع سوق الهدي. وذلك أنه كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من أفجر الفجور، فكسر سورة ما استحکم في نفوسهم من الجاهلية من إنكارها بحملهم على فعله بأنفسهم. كذا في «فتح القدير».

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَالطَّوَافِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٢٩) وَقَوْلِهِ:

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥) وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الصَّفَا

وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾

(البقرة: ١٥٨)

٣٠٢٢ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ ^(١) بِذِي طَوًى

حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ ^(٢) وَيُصَلِّيَ،

١ قوله: واتخذوا: وقال في «فتح القدير»: إنه عليه السلام لما انتهى إلى مقام إبراهيم عليه السلام قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥). نبه بالتلاوة قبل الصلاة على أن صلاته هذه امتثالاً لهذا الأمر، والأمر للوجوب، إلا أن استفادة ذلك من التنبيه، وهو ظني، فكان الثابت الوجوب أي بالمعنى المصطلح ويلزمه حكمنا بمواظبته من غير ترك؛ إذ لا يجوز عليه ترك الواجب، انتهى. وفي «البنية»: عن عمر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم نسي ركعتي الطواف، فقضاها بذي طوى. فدل الأمر والقضاء على الوجوب.

٢ قوله: إن الصفا والمروة إلخ: قلنا: بأول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٥٨)، فإن الشعائر جمع شعيرة، وهي العلامة، وذلك يكون فرضاً، فأول الآية يَدُلُّ على الفرضية، وآخرها على الإباحة، فعملنا بهما، وقلنا بالوجوب؛ لأنه ليس بفرض علمي، وهو فرض عملي، فكان فيه نوع من كل واحد من الفرض والاستحباب. كذا في «البنية» و«العناية».

٣ قوله: بات بذي طوى: وفي «التلويح»: لا خلاف أن المبيت بذي طوى ودخول مكة نهار ليس من المناسك، لكن أن فعله اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم وتبعاً لأثاره، كان ثوابه في ذلك جزيلاً. كذا في «عمدة القاري». وقال في «فتح القدير»: ولا يضره ليلا دخلها أو نهاراً؛ لما روي النسائي أنه صلى الله عليه وسلم دخلها ليلاً ونهاراً، دخلها في حجه نهاراً وليلاً في عمرته. وهما سواء في حق الدخول؛ لأداء ما به الإحرام، أو ولأنه دخول بلد. وما روي عن ابن عمر رضي الله عنه: أنه كان ينهي عن الدخول ليلاً، فليس تقريراً للسنّة، بل شفقة على الحاج من السراق.

٤ قوله: ويغتسل: وقال في «البحر الرائق»: إن من الاغتسلات المستونة الاغتسال لدخولها، وهو للتنظافة فيستحب للحائض والنفساء.

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا^(١) وَإِذَا نَفَرَ^(٢) مِنْهَا مَرَّ بِذِي طُوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٢٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا^(٣) مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٢٤ - وَعَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا الْيَهُودَ، وَقَدْ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ^(٤). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٢٥ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ^(٥).

(١) قوله: نهاراً: وفي «اللباب المناسك»: ولا بأس بدخوله ليلاً ونهاراً، ولكن دخوله نهاراً أفضل، في «فتاوى قاضي خان»: المستحب أن يدخلها نهاراً، لما كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يقدم مكة الحديث. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: وإذا نفر إلخ: قلت: هو حسن، وليس بسنة لازمة عند الجمهور. قاله في «المسوى».

(٣) قوله: دخلها إلخ: وقال في «البحر الرائق»: ويستحب أن يدخل مكة من باب المعلى؛ ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت تعظيماً، وإذا خرج فممن السفلى.

(٤) قوله: فلم يكن يفعله: قال في «اللباب»: ولا يرفع يديه عند رؤية البيت. وقيل: يرفع. قال القاري في شرحه: أي لا يرفع، ولو حال دعائه؛ لأنه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا، بل قال السروجي: المذهب تركه، وصرح الطحاوي بأنه يكره عند أئمتنا الثلاثة. كذا في «رد المحتار».

(٥) قوله: إنه توضع: لأن الطهارة في الطواف من النجاسة الحكمية على المذهب واجبة، وهو الصحيح، فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرطاً لصحة الطواف؛ لأن مشروعيتهما مجمع عليها، وإنما الخلاف في صحة الطواف بدونها، فعندنا أنها واجبة، والجمهور على أنها شرط. وأما الاستدلال بقوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه النطق» فمدفوع؛ لأن الحديث ضعيف مع أن المشبه بالشيء لا يستدعي المشاركة معه في كل شيء، ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب في الطواف بالإجماع مع عدم جوازهما في الصلاة من غير نزاع «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المراقبة» ملتقط منها.

ثُمَّ طَافَ^(١) بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ^(٢) عُمْرَةً. ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه، ثُمَّ عُثْمَانُ رضي الله عنه مِثْلُ ذَلِكَ^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الطَّوْفُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ^(٤) إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِحَيْرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ جَمَاعَةً وَقَفَّوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣٠٢٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠٢٨ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْحَجَرِ: «وَاللَّهِ لَيَبْعَثَنَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ

(١) قوله: ثم طاف: أي طواف العمرة لكونه قارئاً دلت عليه أحاديث كثيرة، وقد ذكرناها في «باب الإحرام»، «المراقبة» و«عمدة القاري» ملخصاً.

(٢) قوله: ثم لم تكن عمرة: أي ثم لم يوجد منه بعد ذلك عمرة؛ فإنه اكتفى بالعمرة المقرونة بالحج. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: مثل ذلك: والحاصل: إن ما وقع منهم جميعهم عمرة مفردة بعد حجهم. قاله في «المراقبة».

(٤) قوله: مثل الصلاة: المراد به مثلها في حصول الثواب لا في جميع الأحكام؛ إذ لا يبطله المشي والانحراف عن القبلة وتعتمد الحديث، بخلاف الصلاة، ولو سبقه الحدث فَبَتَّى جاز على الأصح من مذهب الشافعي، وفي الصلاة يستقبل، ولو نذر أن يصلي فطاف لم يجزه، ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب في الطواف بالإجماع مع عدم جوازهما في الصلاة من غير نزاع. ولهذا لا ركوع فيه ولا سجود، ولو كان حقيقة لكان احتاج إلى تحليل وتسليم ويعلم من فعله صلى الله عليه وسلم عدم شرطية الاستقبال، وليس لأصل الطواف وقت مشروط، وبقي بقية شروط الصلاة من الطهارة الحكيمة والحقيقة وستر العورة. فهي معتبرة عند الشافعي كالصلاة وواجبات عندنا؛ لأنه لا يلزم من مثل الشيء أن يكون مشاركاً له في كل شيء على الحقيقة مع أن الحديث من الأحاد، وهو ظني لا تثبت به الفرضية، «الجواهر النقي» و«عمدة القاري» و«المراقبة» مختصراً.

مَا جِهَ وَالْدَّارِيَّ وَالْبَيْهَقِيَّ يَأْسَنَادُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٣٠٢٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْقُوتَانِ مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمِسْ نُورَهُمَا لَأَضَاءَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٣٠ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُزَاحِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ زِحَامًا^(١) مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُزَاحِمُ عَلَيْهِ، قَالَ: إِنْ أَفْعَلْتُ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَسْبُوعًا فَأَحْصَاهُ كَانَ كَعِتْقِ رَقَبَةٍ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَضَعُ قَدَمًا وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطِيئَةً وَكَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ لَا تُزَاحِمُ عَلَى الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلَلْ». ٣٠٣١ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَخْضَرُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِيُّ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٣٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَائِهِمْ قَدْ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: ﴿رَبَّنَا^(٢) آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ^(٣)﴾. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
(البقرة: ٢٠١)

(١) قوله: زحاما: أي غير مؤذ. قاله في «المعرفة».

(٢) قوله: ربنا آتنا إلخ: وفي «المتقي» عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه، ولا بأس بذكر الله،

وصرح المصنف في «التجنيس» بأن الذكر أفضل من القراءة في الطواف. قاله في «فتح القدير». =

٣٠٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وُكِّلَ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا يَعْينِي الرُّكْنَ الْيَمَانِي فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، قَالُوا آمِينَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٠٣٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، حُحِثَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ. وَمَنْ طَافَ فَتَكَلَّمَ^(١) وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ خَاصٌّ فِي الرَّحْمَةِ بِرَجْلَيْهِ كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرَجْلَيْهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٠٣٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا طَافَ فِي الْحُجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا وَمَشَى

= وقال في «رد المحتار»: ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً» (البقرة: ٢٠١)، ولا ينافي ما مر؛ لأن الظاهر أن المراد المنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر، أو قاله على قصد الذكر أو لبيان الجواز، تأمل.
(١) قوله: ومن طاف فتكلم: أي بتلك الكلمات، وهو في حالة الطواف، وإنما كرر من طاف ليناط به غير ما نيط به أو لا وليبرز المعنى المعقول في صورة المشاهد المحسوس، كذا قال الطيبي: ويمكن أن يكون معناه تكلم بكلام الناس دون ما ذكر من التسبيح وغيره مقابلاً لقوله: «ولا يتكلم إلا بـ» سبحان الله» أي لا يتكلم بغير ذكر الله، فيكون مقابله أي يتكلم بغير ذكره، ومع ذلك يكون له ثواب لكنه يكون كالحائض في الرحمة برجله وأسفل بدنه؛ لكونه عاملاً وعابداً، ولا يبلغ الرحمة إلى أعلاه؛ لكونه بغير ذكر الله، وإذا لم يتكلم إلا بذكر الله يستغرق في بحر الرحمة من قدمه إلى رأسه، ومن أسفله إلى أعلاه. هكذا يختلج في القلب معنى الحديث، والله أعلم. كذا في «اللمعات». وقال في «المراقبة»: اعلم أن الظاهر المتبادر في معناه من غير تكلف في مبناه أن يقال: ومن طاف فتكلم أي بغير هذه الكلمات كسائر الأذكار من أخبار العلماء الأبرار وأسرار المشايخ الأخيار، فيفيد التقييد حيثئذ زيادة مثنوبات هذه الكلمات؛ فإنهن الباقيات الصالحات.

أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بِيْظَنِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَدَخَلَ مَكَّةَ، فَأَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ أَتَى الصَّفَا فَعَلَاهُ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، ^(١) فَجَعَلَ يَذْكُرُ اللَّهَ مَا شَاءَ وَيَدْعُو. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٣٩ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى، وَإِنَّ مِثْرَهُ لَيَدُورُ ^(٢) مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اسْعَوْا» ^(٣) فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»، وَرَوَى أَحْمَدُ مَعَ اخْتِلَافٍ.

٣٠٤٠ - وَعَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرٍ ^(٤) لَا ضَرْبَ وَلَا طَرْدَ وَلَا إِلَيْكَ إِلَّايَكَ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

(١) قوله: فرفع يديه: أي للدعاء على الصفاء لا لرؤية البيت لما سبق، وأما ما يفعله العوام من رفع اليدين مع التكبير على هيئة رفعهما في الصلاة فلا أصل له. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: ليدور من شدة السعي: يدلُّ على أنه كان ماشياً، وجاء ذلك صريحاً في حديث حسن. قاله في «المراقبة»، ولذلك قال في «الدر المختار»: والمشي في السعي لمن ليس له عذر واجب.

(٣) قوله: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي: أي السعي بين الصفا والمروة واجب، وليس بركن. وقال الشافعي رحمه الله: إنه ركن لهذا الحديث، وإنا قد قلنا أيضاً بموجبه؛ إذ مثله لا يزيد على إفادة الوجوب؛ لأن الحديث آحاد، فلا يثبت به الفرضية، وإنما يثبت به الوجوب، وقد قلنا به، أما الركن فإنما يثبت عندنا بدليل مقطوع به، فإثباته بهذا الحديث إثبات بغير دليل، فحقيقة الخلاف في أن مفاد هذا الدليل ماذا؟ والحق فيه ما قلنا؛ لأن نفس الشيء ليس إلا ركنه وحده أو مع شيء آخر، فإذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعياً لزم في ثبوت أركانه القطع؛ لأن ثبوتها هو ثبوتها، فإذا فرض القطع به كان ذلك للقطع بها، وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة، «الهداية» و«فتح القدير» و«شرح النقاية» ملخصاً.

(٤) قوله: على بعير: وقال في «العرف الشذي»: المشي المقابل للركوب واجب عند أبي حنيفة، ولو ركب، وترك =

- ٣٠٤١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٣٠٤٢ - وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرِيٍّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ٣٠٤٣ - وَعَنْ عَائِشِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ مَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٠٤٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا ^(١) الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٠٤٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا تَرَكْنَا اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: قَالَ نَافِعٌ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْنَاهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.
- ٣٠٤٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى ^(٢) بَعِيرٍ

= الواجب؛ لعذر فلا دم عليه، كما أن ستة واجبات لا دم على تركها بعذر، كما في هذا الشعر:

سعى وحلق ومشى عند طوفها

صدر وجمع وزور قبل المساء

(١) قوله: إلا الركنين اليمانيين: وفي «الدر المختار» واستلم الركن اليماني وهو مندوب، لكن بلا تقبيل، ويكره استلام غيرها، انتهى. وهو الركن العراقي والشامي؛ لأنها ليسا ركنين حقيقة، بل من وسط البيت؛ لأن بعض الخطيم من البيت، والكراهة تمييزية، كما في «البحر». قاله في «رد المحتار».

(٢) قوله: على بعير: اختلفت الروايات في سبب ركوبه في الطواف، ففي رواية ابن عباس عند أبي داود: «أن رسول الله ﷺ قدم مكة، وهو يشتكي فطاف على راحلته، ووقع في حديث جابر عند مسلم أن النبي ﷺ طاف راكباً؛ ليراه الناس، =

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي، فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ،
كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَنَاخَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

٣٠٤٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، قَالَ:
«طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»، فَطَفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ
يَقْرَأُ بِ﴿الطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٤٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى
رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحَجِّنِهِ؛ لِأَنَّ^(١) يَرَاهُ النَّاسُ وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى
عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٥٠ - وَعَنْ أَبِي الطَّفِيلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ
الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمَحَجِّنَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= وليسألوهُ»، فيحتمل أن يكون فعل ذلك لأمرين وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف راكبا بغير عذر. قاله في
«بذل المجهود». ولذلك قال في «فتح القدير»: ومن طاف راكبا أو محمولا أو سعى بين الصفا والمروة، كذلك إن
كان بعذر جاز، فلا شيء عليه، وإن كان بغير عذر فما دام بمكة بعيد، فإن رجع إلى أهله بلا إعادة فعلية دم؛ لأن المشي
واجب عندنا على هذا نص المشايخ، وهو كلام محمد.

(١) قوله: لأن يراه الناس إلخ: هذا بيان لعله ركوبه ﷺ، وجاء في سنن أبي داود أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضا،
وإلى هذا المعنى أشار البخاري، وترجم عليه «باب المريض يطوف راكبا» فيحتمل أنه ﷺ طاف راكبا لهذا كله.
قاله النووي.

٣٠٥١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ^(١)، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرَفٍ طِمِثْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟» قَالَ: «لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا قَبْلَ قَبْلِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ أَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ فِي النَّاسِ: أَلَا لَا يَحْجُّ^(٢) بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفَنَّ^(٣) بِالْبَيْتِ غُرْيَانًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

بَابُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾
(البقرة: ١٩٩)

٣٠٥٣ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يُهْلُ^(٤) مِنَّا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمُكَبِّرُ^(٥) فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١. قوله: إلا الحج: يعني إلا قصد الحج؛ لأنهم كانوا يظنون امتناع العمرة في أشهر الحج، فأخبرت عن اعتقادها. كذا في «عمدة القاري».

٢. قوله: فافعلي الخ: وفي «الهداية»: وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت، وأحرمت، وصنعت كما يصنعها الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر.

٣. قوله: لا يحج بعد العام مشرك: أي فلا يحجوا، ولا يعتمروا كما كانوا يفعلون في الجاهلية. كذا في «المدارك»، وفي المقام تفصيل موضع بسطه هو «التفسير الأحدي».

٤. قوله: ولا يطوفن بالبيت غريان: ولذلك ستر العورة في الطواف عندنا من واجبات الطواف التي تجبر بالدم، فلو طاف كاشفاً رُبِعَ عضو من العورة يجب الدم. كذا في «الدر المختار».

٥. قوله: ويكبر المكبر: فلا ينكر عليه، علم من هذا أن المقصود للحاج ذكر الله في ذلك اليوم بعد أن لبَّى بعد الإحرام =

٣٠٥٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ^(١) هَهُنَا، وَمِنِّي كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَأَنَحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَهُنَا، وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٥٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مِنًى مَنَحَرٌ، وَكُلُّ الْمُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ^(٢) فَجَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ^(٣) وَمَنَحَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٥٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ خَالٍ لَهُ، يُقَالُ لَهُ: يَزِيدُ بْنُ شَيْبَانَ، قَالَ: كُنَّا فِي مَوْقِفٍ لَنَا بِعَرَفَةَ يُبَاعِدُهُ مِنْ مَوْقِفِ الْإِمَامِ جِدًّا، فَأَتَانَا ابْنُ مِرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَمَّا إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، يَقُولُ لَكُمْ: «قِفُوا^(٤) عَلَى مَشَاعِرِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

= مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. نعم، التلبية أولى وأفضل وأقرب إلى السنة. كذا في «اللمعات». وقال النووي: وفيه ردٌّ على من قال بقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة، انتهى. لأن المروي عن الشارع أنه لم يقطع التلبية حتى رمى جمره العقبة، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي. قاله في «عمدة القاري».

(١) قوله: نحرت إلخ: والأوامر في الحديث للرخصة، وإلا فالأفضل متابعة السنة. قاله في «المروقة».

(٢) قوله: كل فجاج مكة طريق: أي يجوز دخول مكة من جميع طُرُقها، وإن كان الدخول من ثنية كداء أفضل. قاله في «المروقة».

(٣) قوله: وطريق ومنحر: أي ويجوز النحر في جميع نواحيها؛ لأنها من الحرم، والمقصود نفى الحرج، ذكره الطيبي رحمته الله، ويجوز ذبح جميع الهدايا في أرض الحرم بالاتفاق، إلا أن منى أفضل لدماء الحج، ومكة لا سيما المروة لدماء العمرة. كذا في «المروقة». وقال في «فتح القدير»: ويجوز الذبح في أي موضع شاء من الحرم، ولا يختص بمنى، ومن الناس من قال: لا يجوز إلا بمنى، والصحيح ما قلنا، ويؤيده هذا الحديث.

(٤) قوله: قفوا على مشاعركم: أي مواضع نسككم ومواقفكم القديمة؛ فإنها جائتكم من إرث أبيكم إبراهيم، ولا تحقروا شأن مواقفكم بسبب بعده عن موقف الإمام. كذا في «اللمعات».

٣٠٥٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَفْقُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، فَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَفْقُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَمَنْ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ (البقرة: ١٩٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٥٨ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ ^(١) قَائِمًا فِي الرِّكَابَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٥٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا شَرِيكَ لَهُ».

٣٠٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٦١ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كُرَيْزٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا رُبِّي الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَذْهَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ ^(٢) الْعِظَامِ إِلَّا مَا أَرَى يَوْمَ بَدْرِ» قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ». رَوَاهُ

(١) قوله: على بعير: ولذلك قال في «الهداية»: وينبغي للإمام أن يقف بعرفة على راحلته.

(٢) قوله: خير الدعاء إلخ: وعليه أهل العلم أنه يستحب يومئذ الاجتهاد في الذكر والتهليل والدعاء. كذا في «المسوى».

(٣) قوله: عن الذنوب العظام: وفيه إيهاء إلى غفران الكبائر. قاله في «المرقاة».

مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» يَلْفِظُ «الْمَصَائِيحَ».

٣٠٦٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي، أَتَوْنِي شُعْنًا غُبْرًا ضَاحِحِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ^(١) لَهُمْ، فَيَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، فُلَانٌ كَانَ يَرْهُقُ وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ؟ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَقَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ». قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرُ عَتِيقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٠٦٣ - وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ، فَأُجِيبَ إِيَّيْ قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ مَا خَلَا الظَّالِمَ، فَإِنِّي آخِذٌ لِلْمَظْلُومِ مِنْهُ. قَالَ: «أَيُّ رَبِّ، إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتَ الْمَظْلُومُ مِنَ الْجَنَّةِ وَغَفَرْتَ لِلظَّالِمِ»، فَلَمْ يُجِبْ عَشِيَّتَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالْمُزْدَلِفَةِ أَعَادَ الدُّعَاءَ، فَأُجِيبَ إِلَى مَا سَأَلَ. قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: بِأَيِّ أَنتَ وَأُمِّي، إِنَّ هَذِهِ لَسَاعَةٌ مَا كُنْتَ تَضْحَكُ فِيهَا، فَمَا الَّذِي أَضْحَكُكَ؟ - أَضْحَكَكَ اللَّهُ سِتَّكَ - قَالَ: «إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ اسْتَجَابَ دُعَائِي وَغَفَرَ^(٢) لِأُمَّتِي أَخَذَ التُّرَابَ، فَجَعَلَ يَخْتُوهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالتُّبُورِ، فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «كِتَابِ الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ» نَحْوَهُ.

(١) قوله: قد غفرت لهم: فإن الحج يهدم ما كان قبله. كذا في «المراقبة»، وسنذكر تحقيقه في حديث ابن ماجه.

(٢) قوله: وغفر لأمتي إلخ: هل الحج يكفر الكبائر؟ قيل: نعم، كحربي أسلم لهذا الحديث، وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة، ذكرناها في «كتاب الشعب»، فإن صحَّ بشواهد فيه الحجة، وإلا فقد قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨) وظلم بعضهم بعضاً دون الشرك، روى ابن المبارك أنه ﷺ قال: إن الله عزَّ وجلَّ قد غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات، فقام عمر، فقال: يا رسول الله، هذا لنا خاصة؟ قال: هذا لكم، ولمن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة، فقال عمر رضي الله عنه: كثر خير ربنا وطاب. وتماه في «الفتح»، وساق فيه أحاديث أخر. =

بَابُ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾^(١)
عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ

لِمَنِ الصَّلَاتَيْنِ ﴿١٩٨﴾
(البقرة: ١٩٨)

٣٠٦٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ عليه السَّكِينَةُ،
وَرَدِيْفُهُ أُسَامَةُ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْيَرَّ لَيْسَ بِإِيْجَافِ الْخَيْلِ
وَالْإِبِلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= والحاصل: أن حديث ابن ماجه وإن ضعف فله شواهد تصححه، والآية أيضًا تؤيده، ومما يشهد له أيضًا حديث البخاري مرفوعًا: من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وحديث مسلم مرفوعًا: إن الإسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإن الحج يهدم ما كان قبله. وظاهر كلام «الفتح» الميل إلى تكفير المظالم أيضًا، وعليه مشى الإمام السرخسي في شرح «السير الكبير» وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب، وعزاه أيضًا المناوي إلى القرطبي.

وقيل: غير المتعلقة بالآدمي كذمي أسلم، وقال عياض: أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، ولا قاتل بسقوط الدين، ولو حقا لله تعالى كدين صلاة وزكاة. نعم، أثم المطل. وتأخير الصلاة ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به. والحاصل كما في «البحر»: أن المسألة ظنية، فلا يقطع بتكفير الحج للكبائر من حقوقه تعالى، فضلًا عن حقوق العباد، ولذا قال البيهقي: فلا ينبغي لمسلم أن يغر نفسه بأن الحج يكفر التبعات؛ فإن المعصية شؤم وخلاف الجبار في أوامره ونواهيه عظيم، انتهى. نعم، يغلب على الظن رجاء المغفرة لمن حج حجاجًا مبرورًا وسعيًا مشكورًا، وأين من يجزم بذلك في نفسه أو غيره، وإن كان عالما أو صالحا في علو مقامه هنالك، فمن المعلوم أن غير المعصوم يجب أن يكون بين الخوف والرجاء، «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المراقبة» ملتبس منها.

(١) قوله: فاذكروا الله: بالتلبية والتهليل والتكبير والثناء والدعوات أو بصلاة المغرب والعشاء. كذا في «المدارك».
(٢) قوله: وعليه السكينة: أي أفاض الإمام والناس، وعليهم سكينة والوقار، فإذا وجد فرجة أسرع المشي بلا إيذاء، وقيل: لا يسن الإيضاع، أي لا يسن في زماننا للكثرة الإيذاء، «اللباب» وشرحه. كذا في «رد المحتار» و«فتح القدير» مما في الصحيحين أنه ﷺ كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نصّ، وفسر بأن العنق خطأ فسيحة محمول على خطأ الناقه؛ لأنها فسيحة في نفسها، إذا لم تكن مثقلة جدًا.

٣٠٦٥ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَرَأَاهُ رَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيْضَاعِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٦٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَفَاضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ جَمْعٍ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ، وَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، وَقَالَ: «لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا». قَالَ صَاحِبُ «الْمِشْكَاةِ»: لَمْ أَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الصَّحِيحَيْنِ إِلَّا فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» مَعَ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ.

٣٠٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ^(١) مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجُمُرَةَ» وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجُمُرَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنِ الْفَضْلِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي^(٢) حَتَّى بَلَغَ الْجُمُرَةَ.

١. قوله: حتى دخل محسرا: وهو من منى، قال: عليكم بحصى الخذف، والحديث صريح في الرد على الشافعية، حيث قالوا: السنة التقاط هذه السبع قبل الفجر، وعللوه بها لا طائل تحته. قاله في «المرفأة».

٢. قوله: لم يزل يلبّي حتى بلغ الجمرة: فيه دليل على أنه يستديم التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم. وقال الحسن البصري: يلبّي حتى يصلي الصبح يوم عرفة ثم يقطع. وحكي عن علي وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلبّي حتى تزول الشمس يوم عرفة ولم يلب بعد الشروع في الوقوف. وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلبّي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة، ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده، ولا حجة للآخرين في مخالفتها، فيتعين اتباع السنة، وأما قوله في الرواية الأخرى: لم يزل يلبّي حتى رمى جمرة العقبة فقد يحتاج به أحمد وإسحاق لمذهبهما، ويجب المجهور عنه بأن المراد حتى شرع في الرمي ليجمع بين الروایتين، قاله النووي، ولذلك قال في «الهداية»: ويقطع التلبية مع أول حصاة.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ.

٣٠٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٦٩ - وَعَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ يَرْفَعُ الْحَدِيثُ: إِنَّهُ كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ الثَّلَاثَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣٠٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رُكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٧١ - وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ وَصَلَّى الْعِشَاءَ رُكْعَتَيْنِ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: مَا رَأَيْتُ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: قَبْلَ وَقْتِهَا بَغْلَسٍ، وَأَخْرَجَا أَنَّهُ صَلَّى بِجَمْعٍ الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا،

(١) قوله: ما رأيت إلخ: قال النووي: أخذ أبو حنيفة ﷺ بقول ابن مسعود: «وما رأيته ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلخ» على منع الجمع بين الصلاتين في السفر؛ لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ، وقد أخبر أنه ما رآه يجمع إلا في هذه الليلة.

(٢) قوله: قبل ميقاتها: فيه حجة لأبي حنيفة في استحباب صلاة الفجر في آخر الوقت في غير هذا اليوم. قاله النووي.

وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ.

٣٠٧٣ - وَعَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ الْحَجَّاجَ ابْنَ يُوسُفَ عَامَ نَزَلَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ: كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ^(١) بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السُّنَّةِ، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ تَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَنَا "مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٧٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ وَثَقْلَهُ صَبِيحَةَ جَمْعٍ أَنْ يُفِيضُوا مَعَ أَوَّلِ الْفَجْرِ بِسَوَادٍ، وَلَا يَزُمُوا الْجُمْرَةَ إِلَّا مُصْبِحِينَ^(٢). رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: فهجر بالصلاة يوم عرفة: في «النهاية»: التهجير التكبير في كل شيء، فالمعنى صلى الظهر والعصر: جمعا أول وقت الظهر، والظاهر أن الحجَّاج وابن عمر وولده كانوا مقيمين، فيفيد أن هذا الجمع جمع نسك لا جمع سفر. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: أن ممن قدم إلخ: حجة هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة في أن الوقوف بالمزدلفة واجب عنده، وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم؛ لأنه ﷺ قدم ضعفه أهله بالليل، ولو كان ركنا لما فعل ذلك؛ لأن الركن لا يسقط للعذر، بل إن كان عذر يمنع أصل العبادة سقطت كلها أو أجزأت، أما أن شرع فيها، فلا تتم إلا بأركانها وكيف، وليست هي سوى أركانها، فعند عدم الأركان لم يتحقق مسمى تلك العبادة أصلاً، هذا حاصل ما في «فتح القدير».

٣ - قوله: مصبحين: فأثبتنا الجواز بهذا الحديث، والفضيلة بما بعده، وفي «النهاية» نقلاً من مبسوط شيخ الإسلام: أن ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وقت الجواز مع الإساءة، وما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وقت مسنون وما بعد الزوال إلى الغروب وقت الجواز بلا إساءة، والليل وقت الجواز مع الإساءة. فإن قلت: ما وجه الدليل من هذه الأحاديث؟ قلت: الإصباح يوجد بعد الفجر، فيقول: ثبت أول الوقت برواية الطحاوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ووقت الأفضل بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فإن قلت: احتج الخصم أيضاً بما رواه أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من حديث هشام بن عروة عن أبيه =

٣٠٧٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَدَمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ أُغِيلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمَرَاتٍ^(١) فَجَعَلَ يَلْطُخُ أَفْخَاذَنَا، وَيَقُولُ: «أُبَيِّنِي»^(٢) لَا تَرْمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ^(٣) الشَّمْسُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٠٧٧ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ ضُعَفَاءَ أَهْلِهِ بِعَالِسٍ وَيَأْمُرُهُمْ، يَغْنِي لَا يَزُمُونَ الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ.

٣٠٧٨ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ عليه السلام قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا بِالْمُزْدَلِفَةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلَاتَنَا هَذِهِ هَهُنَا، ثُمَّ أَقَامَ مَعَنَا، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا

= عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أرسل رسول الله ﷺ أم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت ففاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ يعني عندها». وروى أبو داود رضي الله عنه أيضًا من حديث ابن جريج قال: أخبرنا عطاء رضي الله عنه قال: أخبرني مخبر عن أسماء أنها رمت الجمرة. قلت: إنا رمينا الجمرة في ليلة، قال: إنما كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ. قلت: حديث أم سلمة زوِّي من طُرُق، وليس فيها أنه ﷺ أنه أمرها أن تربي ليلاً، ولأن بين مكة وبين جمرة العقبة ميلين، فيجوز أن تكون رمت أول الفجر، ثم صلت الصبح بمكة، وأما حديث أسماء رضي الله عنها فمقطوع برواية جريج عن عطاء قال: أخبرني مخبر عن أسماء فهو منقطع مجهول، ثم أنه لم يذكر أن رسول الله ﷺ علم بذلك، فلم يكره «فتح القدير» و«البناءة» ملتقط منهما.

(١) قوله: على حمرات: وفي «البحر الرائق»: وركوب الجمل أفضل، ويكره الحج على الحمال، والظاهر أنها تنزيهية بدليل أفضل ما قابله، انتهى. وقال في «المراقبة»: وهذا يدل على أن الحج غير مكروه في السفر القريب.

(٢) قوله: أبين: صحح بضم الهمزة وفتح الباء وكسر النون وفتح الياء المددة في الآخر، قيل: إنه تصغير أبني كأعمى وهو اسم يدل على الجمع، وقيل: إن الابن يجمع على أبناء مقصوراً وممدوداً.

(٣) قوله: تطلع الشمس: قال في «العالمگیری»: ووقت الرمي فيه ثلاثة أنواع: مكروه ومسنون ومباح فما بعد طلوع الفجر إلى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس إلى زوالها وقت مسنون وبعد زوال الشمس إلى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه. كذا في «محيط السرخسي».

أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ^(١) حَجُّهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى شَرْطِ كَافَّةِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

٣٠٧٩ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُبَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنْ عَرَفَةَ حِينَ تَكُونُ الشَّمْسُ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ، وَمِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حِينَ تَكُونُ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّا لَا نَدْفَعُ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَنَدْفَعُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، هَذَيْنَا مُحَالِفٌ لِهَدْيِ عَبْدِةِ الْأَوْثَانِ وَالشِّرْكِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

٣٠٨٠ - وَعَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّرِيدَ يَقُولُ: أَفْضَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقاتٍ، قَالَ: فَمَا مَسَّتْ^(٢) قَدَمَاهُ الْأَرْضَ حَتَّى أَتَى جَمْعًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فقد تم حجه: علق بالوقوف تمام الحج، وهو يصلح؛ لإفادة الوجوب؛ لعدم القطعية، فكيف مع حديث البخاري عن ابن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله، فعلم من هذا الحديث أن المراد من تعليق تمام الحج في قوله ﷺ: «من وقف معنا هذا الموقف إلخ» من حيث الكمال، وهو الإتيان بالواجب، لا من حيث الجواز، «فتح القدير» و«العناية» ملتقط منها.

(٢) قوله: مما مسّت قدماه: حاصله: أنه بالغ في ركوب النبي ﷺ في السير من عرفات إلى مزدلفة، بأنه ﷺ قطع تلك المسافة راكبا، ولم يمش على الأرجل في تلك المسافة شيئا يسيرا، وليس معناه أنه ﷺ لم ينزل عن الناقة، فلا يعارض ما في حديث أسامة من إنه ﷺ نزل في الشعب، فبال وتوضأ. كذا في «بذل المجهود».

بَابُ رَمَى الْجِمَارِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ

تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾
(البقرة: ٢٠٣)

٣٠٨١ - عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَرْمِي^(١) عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: لَتَأْخُذُوا مِنَّا سَكْمًا؛ فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٨٢ - وَعَنْ قُدَامَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَرْمِي الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى نَاقَةٍ صَهْبَاءَ لَيْسَ صَرَبٌ وَلَا طَرْدٌ وَلَيْسَ قَيْلٌ: إِلَيْكَ إِلَيْكَ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٨٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَمَى الْجُمُرَةَ بِمِثْلِ حَصَى الْحَذَفِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٨٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه إِذَا انْتَفَحَ^(٢) النَّهَارُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ حَلَّ الرَّيُّ وَالصَّدْرُ.

(١) قوله: يرمي على راحلته: وفي «فتاوى قاضي خان»: قال أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما: الرمي كله راكبا أفضل؛ لأنه روي ركوبه صلى الله عليه وسلم فيه كله، وكان أبو يوسف يحمل ما روي من ركوبه صلى الله عليه وسلم في رمي الجمار كلها على أنه ليظهر فعله، فيقتدى به، ويسئل ويحفظ عنه المناسك، كما ذكر في طوافه راكبا، في «الظهيرية» أطلق استحباب المشي، قال: يستحب المشي إلى الجمار، وإن ركب إليها فلا بأس به، والمشي أفضل، وتظهر أولويته؛ لأننا إذا حملنا ركوبه صلى الله عليه وسلم، على ما قلنا: يبقى كونه مؤديا عبادة، وأداؤها ماشيا أقرب إلى التواضع والخشوع، وخصوصا في هذا الزمان؛ فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي، فلا يأمن الأذى بالركوب بينهم بالزحمة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: إذا انتفخ النهار إلخ: لذلك قال في «الهداية»: وأما اليوم الرابع، فيجوز الرمي قبل الزوال عند أبي حنيفة =

٣٠٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ^(١) الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ^(٢) مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الِاسْتِجْمَارُ^(٣) تَوٌّ، وَرَمَى الْجِمَارِ تَوٌّ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَوٌّ، وَالطَّوَافُ تَوٌّ، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ بِتَوٍّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٨٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا^(٤) جُعِلَ رَمَى الْجِمَارِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠٨٨ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجُمُرَتَيْنِ^(٥) الْأُولَيَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا

= خلافاً لها. كذا في «المروقة».

(١) قوله: فجعل البيت إلخ: ويستقبل في الرمي جمرة العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصاته. كذا في «فتاوى قاضيخان». قاله في «العالمگیری».

(٢) قوله: يكبر مع كل حصاة: كذا في «العالمگیری».

(٣) قوله: الاستجمار تَوٌّ: وليس العدد ثلاثاً بمسنون فيه، بل مستحب. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار» أشار أي أن المراد نفى السنة المؤكدة لا أصلها؛ لما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار، ولم ينقل أن الأمر للوجوب كما قال الإمام الشافعي؛ لأن قوله ﷺ: من استجمر فليوتر، فمن فعل فحسن، ومن لا فلا حرج، دليل على عدم الوجوب، فحمل الأمر على الاستحباب توقفاً.

(٤) قوله: إنما جعل رمي الجمار إلخ: يعني التكبير سنة مع كل حجر والدعوات المذكورة في السعي سنة. كذا في «المروقة».

(٥) قوله: عند الجمرتين الأولين إلخ: الأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يستحب فيه الوقوف والدعاء؛ لأنه في وسط العبادة، فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه؛ لأن العبادة قد انتهت. كذا في «الهداية». قاله في «التعليق الممجد».

يُكَبِّرُ اللَّهُ وَيُسَبِّحُهُ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُو اللَّهَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ^(١) مَالِكٌ، وَرَوَى
الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ مَرْفُوعًا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِثْيَ، فَمَكَثَ بِهَا
لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجُمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ
كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ، وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ، وَلَا
يَقِفُ عِنْدَهَا.

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَبْنِي لَكَ بَيْتًا يُظَلُّكَ بِمِثْيَ؟ قَالَ: «لَا،^(٢) مِثْيَ
مُنَاحٌ مَنْ سَبَقَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: رواه مالك: وقال محمد: بهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قوله: قال لا: لأن منى ليس مختصا بأحد، إنما هو موضع العبادة من الرمي وذبح الهدى والحلق ونحوها، فلو أجز
البناء فيها لأدّى إلى كثرة الأبنية تأسيساً به، فتضييق على الناس كذلك حكم الشوارع ومقاعد الأسواق، وعند أبي حنيفة
أرض الحرم موقوفة، فلا يجوز أن يملكها أحد. قاله الطيبي. كذا في «المرفأة».

بَابُ الْهَدْيِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا
الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ^(١)﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا
لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ^(٢) فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا
صَوَافٍ^(٣) فَإِذَا وَجَبَتْ^(٤) جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ
كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ^(٥) لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا
وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ
لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ^(٦)﴾
(الحج: ٣٦-٣٧)

٣٠٨٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَىٰ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي هَدَايَا رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي رَأْسِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِصَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: بُرَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ، يَغِیْظُ
بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: ولا القلائد: فيثبت شرعية التقليد بالكتاب والسنة. كذا في «الجوهرة النيرة».

(٢) قوله: لكم فيها خير: موضع الاستدلال في جواز ركوب البدن في قوله: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ (الحج: ٣٦) يعني من
الركوب والحلب. كذا في «عمدة القاري».

(٣) قوله: صواف: استدلال النحر قياما بقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ (الحج: ٣٦) أظهر، وقد فسر
ابن عباس بقوله: قياما على ثلاث قوائم، وهو إنما يكون بعقل الركبة والأولى كونها اليسرى للاتباع، رواه أبو داود
بإسناد صحيح على شرط مسلم. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: فإذا وجبت: وإنما سن النبي ﷺ النحر قياما عملا بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦)
والوجوب السقوط، وتحققه في حال القيام أظهر. قاله في «فتح القدير».

٣٠٩٠ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظَّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ ^(١) فَأَشْعَرَهَا ^(٢) فِي صَفْحَةِ سِنَامِهَا ^(٣) الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَ وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ ^(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: دعا بناقته: نبه بقوله: «ناقته» على أن الغنم لا تقلد؛ لعدم التعارف بتقليدها، وقال الشافعي: يُقلد الغنم أيضًا بقول عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ أهدى إلى البيت غنماً فقلدها، متفق عليه. قلنا: فعله رسول ﷺ، ثم تركه وترك الناس بعده، ولو كانت سنة معروفة لما تركوه، والحديث انفرد به أسود بن يزيد ولم يذكره غيره، وادعى صاحب «المبسوط» أنه أثر شاذ. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: فأشعرها: وعليه الشافعي، وهو مكروه عند أبي حنيفة حسن عندهما، والفتوى على قولهما. وقال الطحاوي: إنها كره أبو حنيفة الإشعار المحدث الذي يفعله عوام زمانه، والأعراب على وجه المبالغة، ويخاف منه السراية إلى الموت لا مطلق الإشعار، واختاره في «غاية البيان» وصححه. وفي «فتح القدير»: أنه الأولى هذا حاصل ما في «الهداية» و«البحر الرائق».

(٣) قوله: سنامها الأيمن: وقد وقع في هذا الحديث أن إشعاره ﷺ بدنته كان في صفحة سنامها الأيمن. وقال في «الهداية»: وصفته أن يشق سنامها بأن يطعن في أسفل السنام من الجانب الأيمن أو الأيسر، قالوا: والأشبه هو الأيسر؛ لأن النبي ﷺ طعن في جانب اليسار مقصوداً، وفي الجانب الأيمن اتفاقاً، ووقع في «مسلم» عن أبي حسان عن ابن عباس: أنه ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بيدنه، فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن. وروى البخاري «الإشعار»، فلم يذكر قيد الأيمن، ولا الأيسر، لكن قد أسند أبو يعلى إلى أبي حسان عن ابن عباس بطريق آخر أنه ﷺ أشعر بدنه في شقها الأيسر، ثم سلت الدم بإصبعه الحديث. وفي «موطأ» مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا أهدى هدياً من المدينة يقلده بنعلين، ويشعره في الشق الأيسر، فهذا يعارض ما في «مسلم» من حديث ابن عباس؛ إذ لم يكن أحد أشد اقتفاءً لظواهر فعل رسول الله ﷺ من ابن عمر، فلولا علمه وقوع ذلك من فعله ﷺ لم يستمر عليه فوجه التوفيق حينئذ هو ما صرنا إليه من الإشعار فيها حملاً للروايتين على رؤية كل راء الإشعار من جانبه، وهو واجب ما أمكن، «بذل المجهود» و«فتح القدير» مختصراً.

(٤) قوله: أهل بالحج: وكذا بالعمرة لما في الصحيحين عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يلبي بالحج والعمرة، يقول: لبيك عمرة وحجاً، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ مع أنه يمكن أن الراوي اقتصر على ذكر الحج؛ لأنه الأصل أو لأن مقصوده بيان وقت الإحرام والتلبية أو لعدم ساعه أولاً أو لنسيانه آخرًا. كذا في «المروقة».

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يَقُولُ: «لَبَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا».

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي يَعْلَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَشْعَرَ بَدَنَهُ فِي شِقِّهَا الْأَيْسَرِ^(١) ثُمَّ سَلَّتِ الدَّمَ بِإِصْبَعِهِ.

٣٠٩١ - وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدْيًا مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يُقَلِّدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُوجَّهٌ لِلْقِبْلَةِ، يُقَلِّدُهُ بِنَعْلَيْنِ وَيُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يَسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ يَدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا، فَإِذَا قَدِمَ مِئَى غَدَاةِ النَّحْرِ نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ، يَصْفُفُهُنَّ قِيَامًا وَيُوجِّهُهُنَّ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٠٩٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُشْعِرُ بَدَنَتَهُ فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَعَابًا مَقْرَنَةً، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهَا أَشْعَرَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُشْعِرَهَا وَجَّهَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، قَالَ: فَإِذَا أَشْعَرَهَا قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَكَانَ يُشْعِرُهَا بِيَدِهِ وَيَنْحَرُهَا بِيَدِهِ قِيَامًا. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي مُوَطَّئِهِ.

٣٠٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ^(٢) عَائِشَةَ بَقْرَةً يَوْمَ النَّحْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: في الشق الأيسر: قال محمد: وبهذا نأخذ، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن والإشعار من الجانب الأيسر إلا أن تكون صعباً مقترنة لا يستطيع أن يدخل بينهما فليشعرها من الجانب الأيسر والأيمن.

(٢) قوله: عن عائشة بقرة: اختلف المشايخ أن البدنة أفضل أم الشاة الواحدة، قال بعضهم: إن كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل؛ لأن الشاة كلها فرض، والبدنة مباحها فرض والباقي يكون فضلاً، قال الشيخ الإمام =

٣٠٩٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ الْحَدِيثِ الْبَدَنَةَ ^(١) عَنْ سَبْعَةِ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٩٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: فَتَلْتُ فَلَايِدَ بُذْنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَدَهَا وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا، فَمَا ^(٢) حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٦ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: فَتَلْتُ فَلَايِدَهَا مِنْ عَيْنٍ كَانَ عِنْدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٧ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «ارْكَبُهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْجِئْتُ ^(٣) إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٩٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سِتَّةَ عَشَرَ بَدَنَةً مَعَ ^(٤) رَجُلٍ

= أبو بكر محمد بن الفضل: البدنة أفضل؛ لأنها أكثر لحماً من الشاة، وما قالوا: إن البدنة يكون بعضها نفلاً، فليس كذلك، بل إذا نحرنا عن واحد، كان كلها فرضاً، وشبهه بالقراءة في الصلاة لو اقتصر، على ما تجوز به الصلاة جاز، ولو زاد عليه يكون الكل فرضاً. كذا في «العالمگیری».

(١) قوله: البدنة عن سبعة: وفيه دليل لمذهبنا كأكثر أهل العلم أنه يجوز الاشترا السبعة في البدنة أو البقرة إذا كان كلهم متقربين سواء يكون قرابة متحدة كالأضحية والهدي أو مختلفة كأن أراد بعضهم الهدي وبعضهم الأضحية، وعند الشافعي: ولو أراد بعضهم اللحم، وبعضهم القرية جاز، وعند مالك: لا يجوز الاشتراك في الواجب مطلقاً، وأما الاشتراك في الغنم فلا يجوز إجماعاً. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فما حرم عليه إلخ: أما مذهب الحنفية في ذلك، ففي «الهداية» قال: فإن قلدها وبعث بها ولم يسقها لم يصح محرماً.

(٣) قوله: إذا أُلْجِئْتُ إليها إلخ: ولذا قال في «الهداية»: ومن ساق بدنة فاضطراً إلى ركوبها ركبها، وإن استغني عن ذلك لم يركبها، انتهى. فيجوز الركوب عند أبي حنيفة عند الاضطرار، وعند الشافعي عند الحاجة، والاضطرار أشد من الحاجة، ثم الاضطرار والحاجة موكلان إلى رأي من ابتلي بهما، وهذا الحديث لنا. قاله في «العرف الشذي».

(٤) قوله: مع رجل: أي ناجية الأسلمي. كذا في «المراقبة».

وَأَمَرَهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبَدِّعُ عَلَيَّ مِنْهَا؟ قَالَ: «انْحَرُهَا، ثُمَّ اصْبُغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ»^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٩٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا، قَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً^(٢) سُنَّةَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ^(٣) أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتَيْهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا. قَالَ: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «كُلُوا»^(٤) وَتَزَوَّدُوا، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ

(١) قوله: من أهل رفقتك: أي من الأغنياء؛ لأن ناجية ومن ذكرئها عن الأكل؛ لأنهم كانوا أغنياء. قاله في «فتح القدير» لذلك في «الهداية»: وإذا عطبت البدنة في الطريق، فإن كان تطوعاً، نحرها وصبغ نعلها بدمها، وضرب بها صفحة سنامها، ولا يأكل هو ولا غيره من الأغنياء، فإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها، وصنع بها ما شاء.

(٢) قوله: قيامة مقيدة: وقال في «العالمگیری»: الأفضل في الجزور النحر، وفي البقر والغنم الذبح، وينحر الإبل قياماً، وله أن يضجعها، والأول أفضل، ولا يذبح البقر والغنم قائماً ويضجعها.

(٣) قوله: أن أقوم على بدنه: فيه جواز التوكيل في القيام على مصالح الهدي من ذبحه وقسمه لحمه وغير ذلك. قاله في «عمدة القاري». وقال في «الهداية»: والأولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يحسن ذلك؛ لما روي: أن النبي وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ساق مائة بدنة في حجة الوداع، فنحر نيفاً وستين بنفسه، وولى الباقي علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولأنه قرابة والتولي في القربات أولى؛ لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك، ولا يحسنه فجوزنا توليته غيره.

(٤) قوله: كلوا إلخ: لذلك قال في «الهداية»: ويأكل من لحم الأضحية، ويطعم الأغنياء والفقراء، ويدخر.

بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٣ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا كُنَّا نَهَيِّنَاكُمْ عَنْ لُحُومِهَا أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَّيْ تَسَعَكُمْ، فَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَانْحَرُوا، أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ». قَالَ ثَوْرٌ: وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي وَقَالَ: وَقُرْبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدَنَاتُ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ، فَطُفِقَ يَزْدَلِفَنَّ إِلَيْهِ بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ. قَالَ: فَلَمَّا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا، قَالَ: فَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ: مَا قَالَ؟ قَالَ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْحَلْقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا^(١)

(الفتح: ٢٧)

تَفْتَهُمْ﴾

(الحج: ٢٩)

٣١٠٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَقَ^(٢) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَاسَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ثم ليَقْضُوا تَفْتَهُمْ: المراد منه الخروج عن الإحرام بالحلق إلخ. كذا في «الخازن».

(٢) قوله: حلق رأسه في حجة الوداع: قال ابن المهام: وأما ما استدلل به القائلون بأنه ﷺ كان متمتعاً، وأنه أحل من =

٣١٠٦ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اللَّهُمَّ ارْحِمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحِمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٧ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً وَاحِدَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى مَنَى فَأَتَى الْجُمُرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنَزِلَهُ بَيْمَى وَنَحَرَ نُسْكُهُ، ثُمَّ دَعَا بِالْحَلَّاقِ وَنَاوَلَ الْحَلَّاقَ شِقَّهُ^(١) الْأَيْمَنَ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ

= حديث معاوية قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص. قالوا: ومعاوية أسلم بعد الفتح، والنبي ﷺ لم يكن محرماً في الفتح، فلزم كونه في حجة الوداع وكونه عن إحرام العمرة؛ لما رواه أبو داود في رواية من قوله عند المروة، والتقصير في الحج إنها يكون في منى، فدفعه أن الأحاديث الدالة على عدم إحلاله جاءت مجيئاً متظافراً يقرب القدر المشترك من الشهرة التي هي قريبة من التواتر كحديث ابن عمر السابق، وما تقدم في «الفتح» من الأحاديث وحديث جابر الطويل الثابت في «مسلم» وغيره، ولو انفرد حديث ابن عمر كان مقدماً على حديث معاوية، فكيف والحال ما أعلمناك، فلزم في حديث معاوية الشذوذ عن الجمل الغفير، فإما هو خطأ أو محمول على عمرة الجعرانة؛ فإنه قد كان أسلم إذ ذاك، وهي عمرة خفيت على بعض الناس؛ لأنها كانت ليلاً على ما في «الترمذي» و«النسائي»: أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى الجعرانة ليلاً معتمراً فدخل مكة ليلاً فضلى عمرته، ثم خرج من ليلته، الحديث. قال: فمن أدل ذلك خفيت على الناس، وعلى هذا فيجب الحكم على الزيادة التي في «سنن النسائي»، وهو قوله: في أيام العشر بالخطأ ولو كانت بسند صحيح، إما للنسيان من معاوية أو من بعض الرواة عنه، انتهى. وقال في «المروقة»: وقد صحَّ أن النبي ﷺ لم يقصر في حجته، بل حلق، فيكون التقصير الذي رواه معاوية في عمرته والذي يدلُّ عليه أنه قال: «عند المروة»، فلو كان ﷺ حاجاً لقال بمنى.

(١) قوله: شقه الأيمن: دلَّ على أن المستحب الابتداء بالأيمن، وذهب بعضهم إلى أن المستحب الأيسر؛ ليكون أيمن الخالق ونسب إلى أبي حنيفة إلا أنه رجع عن هذا، وسبب ذلك أنه قاس أولاً يمين الفاعل، كما هو المتبادر من التيامن، ولما بلغه أنه ﷺ اعتبر يمين المفعول رجع عن ذلك القول المبني على المعقول إلى صريح المنقول؛ إذ الحق بالاتباع أحق. قاله في «المروقة» كذا في «رد المحتار». قال في «اللباب»: هو المختار، قال شارحه: كما في =

الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحْلِقْ» فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ فَقَالَ: «أَقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَوْمَ التَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ». وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ.

٣١١٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَاضَ يَوْمَ التَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= منسك ابن العجمي و«البحر»، وقال «النخبة»: وهو الصحيح، انتهى. وفي «المراقبة»: ولو وقف الحالق خلف المخلوق أمكن الجمع بين الأيمنين.

(١) قوله: أقسمه بين الناس: دل على طهارة شعر الأدمي وأن يتبرك بأشعاره ﷺ وباقي آثاره. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فصلى الظهر بمنى: ذكر في «اللباب» أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع إلى منى، وهو مروي في «صحيح مسلم»، لكن في الكُتُب الستة: أنه ﷺ صلى الظهر بمكة، ومال إليه في «الفتح». وقال في شرح «اللباب»: إنه أظهر نقلاً وعقلاً وتمامه فيه. قاله في «رد المحتار»، وقال في «المراقبة»: قال ابن الهمام: والذي في حديث جابر الطويل الثابت في «صحيح مسلم» وغيره من كتب السُنَنِ خلاف ذلك حيث قال: ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت، فصلى الظهر بمكة، ولا شك أن أحد الخبرين وهم، وإذا تعارضا ولا بُدَّ من صلاة الظهر في أحد المكانين، ففي مكة بالمسجد الحرام ثبوت مضاعفة الفرائض فيه أولى.

والحمل على أنه أعاد الظهر بمنى مقتدياً على مذهبننا، أو إماماً على مذهب الشافعي، وأمر أصحابه بالظهر حين انتظروه أولى من الحمل على الوهم، كما لا يخفى على أنه روى أنه كان يزور البيت في كل يوم من أيام النحر، فليحمل على يوم آخر، وأما خبر الترمذي الذي حسنه: أنه ﷺ أخر طوافه إلى الليل، فمؤول بأنه أخر طواف نسائه إلى الليل أو جوز تأخير طواف الزيارة إلى الليل أو المعنى أخر طوافه الكائن مع نسائه إلى الليل؛ لرواية أنه ﷺ زار مع نسائه ليلاً، وفيه في موضع آخر: وأما خبر أبي داود: «أنه ﷺ أفاض من آخر يومه حين صلى الظهر ففيه دلالة على أنه =

٣١١١ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَعَائِشَةَ قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١١٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

بَابُ جَوَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي بَعْضِ أُمُورِ الْحَجِّ

٣١١٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ^(٢)

= صلى الظهر بمنى ثم أفاض، وهو خلاف ما ثبت في الأحاديث؛ لاتفاقها على أنه صلى الظهر بعد الطواف مع اختلافها أنه صلاها بمكة أو منى. نعم، لا يُبْعَدُ أن يحمل على يوم آخر من أيام النحر بأن صلى الظهر بمنى ونزل في آخر يومه مع نسائه لطواف زيارتهن.

(١) قوله: إنها على النساء التقصير: أي إنها الواجب عليهن التقصير خلاف الرجال، فإنه يجب عليهم أحدهما، والحلق أفضل، وهو مسنون، وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة؛ لأنه مثله في حقها كحلق الرجل لحيته، ثم عندنا التقصير هو أن يأخذ من رؤوس شعر رأسه مقدار النملة، رجلاً كان أو امرأة، ولو اقتصر على حلق الربع جاز، كما في التقصير، لكن مع الكراهة لتركه السنة؛ فإن السنة حلق جميع الرأس أو لتقصير جميعه، كما في شرح «اللباب» و«الفهستاني». «المراقبة» و«رد المحتار» ملتقط منها.

(٢) قوله: لم أشعر إلخ: أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، فقيل: هذا الترتيب سنة، وبه قال الشافعي، وأحمد وإسحاق لهذا الحديث، فلا يتعلق بتركه دم، وقال ابن جبر: إنه واجب، وإليه ذهب جماعة من العلماء، وبه قال أبو حنيفة ومالك، وأولوا قوله: «ولا حرج» على دفع الإثم لجهله دون الفدية، ويدل على هذا ابن عباس روى مثل هذا الحديث وأوجب الدم، فلو لا أنه فهم ذلك وعلم أنه المراد لما أمر بخلافه. وحجة أخرى وهي أن السائل لرسول الله ﷺ لم يعلم هل كان قارئاً أو مفرداً أو متمتعاً؟ فإن كان مفرداً فأبو حنيفة وزفر لا ينكران أن يكون لا يجب عليه في ذلك دم؛ لأن ذلك الذبح الذي قدّم عليه الحلق ذبح غير واجب، ولكن كان أفضل له أن يقدم الذبح قبل الحلق، ولكنه إذا قدّم الحلق أجزاء، ولا شيء عليه.

فَحَلَقْتُ^(١) قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ، فَقَالَ: «اذْبِحْ وَلَا حَرَجَ^(٢)»، فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ^(٣) قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سِئَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». وَأَتَاهُ آخَرُ، فَقَالَ: أَفْضْتُ^(٤) إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ».

= وإن كان قارئاً أو متمتعاً، فكان جواب النبي ﷺ في ذلك على ما ذكرنا، فقد ذكرنا عن ابن عباس في التقديم في الحج والتأخير أن فيه دما، وإن قول النبي ﷺ: «لا حرج» لا يدفع ذلك. فلما كان قول النبي ﷺ في ذلك «لا حرج» لا ينفي عند ابن عباس ؑ وجوب الدم، كان كذلك أيضاً لا ينفيه عند أبي حنيفة، فيجب في يوم النحر أربعة أشياء: الرمي، ثم الذبح لغير المفرد، ثم الحلق، ثم الطواف، لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق. نعم بكره، والحاصل: أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي، ثم الذبح، ثم الحلق، لكن المفرد لا ذبح عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط، فيجب تقديم الرمي على الحلق المفرد وغيره، وتقديم الرمي على الذبح، والذبح على الحلق لغير المفرد. ولو طاف المفرد وغيره قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، وكذا لو طاف قبل الذبح. «رد المحتار» و«شرح معاني الآثار» و«المرقاة» ملتقط منها.

(١) قوله: فحلقت: وقال في «بذل المجهود»، وأما الحلق فيختص بالزمان والمكان، فزمانه أيام النحر، ومكانه بالحرم، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لا يختص بالزمان ولا بالمكان، وقال محمد: يختص بالمكان لا بالزمان، وقال زفر: يختص بالزمان لا بالمكان.

(٢) قوله: ولا حرج: وأولوا قوله: «ولا حرج» على رفع الإثم؛ لجهله دون الفدية؛ لأن السائلين كانوا أناساً أعراباً لا علم لهم بالمناسك، فأجابهم رسول الله ﷺ بقوله: «لا حرج» يعني فيما فعلتم بالجهل، لا أنه أباح لهم ذلك فيما بعد، ونفي الحرج لا يستلزم نفي وجوب القضاء أو الفدية، كما لو حلق رأسه لأذى، فيه أنه لا يأتهم وعليه الدم، كذا ههنا، فإذا كان كذلك، فمن فعل ذلك فعليه دم، «عمدة القاري» ملخصاً.

(٣) قوله: فنحرت: وقال في «بذل المجهود»: وأما الذبح، فلا يجب على المفرد، بل هو مختص بالقارن والمتمتع، وهو موقت بالمكان والزمان، فأما بمكان فالحرم لا يجوز في غيره، وأما زمانه فأيام النحر، حتى لو ذبح قبلها لم يجز؛ لأنه دم نسك عندنا فيتوقت بأيام النحر كالأضحية.

(٤) قوله: أفضت: وطواف الإفاضة موقت بأيام النحر، فأول وقته حين يطلع الفجر الثاني من يوم النحر بلا خلاف =

٣١١٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجِّهِ أَوْ آخَرَهُ فَلْيُهْرِقْ ^(١) لِذَلِكَ دَمًا. رَوَاهُ ^(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَمُحَمَّدٌ عَنْ مَالِكٍ.

وَفِي السَّنَدِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي «الْكَمَالِ»: رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ. وَرَوَى عَنْهُ مِثْلُ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ بْنُ الْحَجَّاجِ وَالْأَعْمَشِ وَآخَرُونَ، فَلَا اغْتِبَارَ لِذِكْرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ إِيَّاهُ فِي الضُّعْفَاءِ، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ لَيْسَ فِيهِ كَلَامٌ.

٣١١٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمِئَى، فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ» فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: [حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»]. وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ، ^(٣) فَقَالَ: «لَا حَرَجَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= بين أصحابنا حتى لا يجوز قبله، وقال الشافعي: أول وقته منتصف ليلة النحر، وهذا غير سديد؛ لأن ليلة النحر وقت ركن آخر، وهو الوقوف بعرفة، فلا يكون وقتاً للطواف؛ لأن الوقت الواحد لا يكون وقتاً لركنين ليس لآخره زمان معين موقت به فرضاً، بل جميع الأيام والليالي وقته فرضاً بلا خلاف بين أصحابنا، لكنه موقت بأيام النحر وجوباً في قول أبي حنيفة، حتى لو أخره عنها فعليه دم عنده. وفي قول أبي يوسف ومحمد غير موقت أصلاً، ولو أخره عن أيام النحر لا شيء عليه، وبه أخذ الشافعي. كذا في «بذل المجهود».

(١) قوله: فليهرق لذلك دماً: فهذا ابن عباس يوجب على من قدّم شيئاً من نسكه أو أخره، وهو أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما سئل يومئذ عن شيء قدّم ولا أخر من أمر الحج، إلا قال: «لا حرج» فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة في تقديم ما قدموا ولا في تأخير ما أخروا مما ذكرنا؛ إذ كان يوجب في ذلك دماً، ولكن كان معنى ذلك عنده على أن الذين فعلوه في حجة النبي كان على الجهل منهم بالحكم فيه، كيف هو فعذرهم بجهلهم، وأمرهم في المستأنف أن يتعلموا مناسكهم. قاله الطحاوي.

(٢) قوله: رواه: وقال في «التعليق الممجد»: هذا موقوف على ابن عباس له حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد نحو ذلك.

(٣) قوله: رميت بعد ما أمسيت: أما وقت الرمي فأيام الرمي أربعة: يوم النحر وثلاثة أيام التشريق، أما يوم النحر فأول وقت الرمي ما بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر، فلا يجوز قبل طلوعه، وأول وقته المستحب ما بعد طلوع الشمس قبل الزوال، وهذا عندنا. وقال الشافعي: إذا انتصف ليلة النحر دخل وقت رمي الجمار، كما قال في الوقوف =

٣١١٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَقْضْتُ قَبْلَ أَنْ أَحْلِقَ. قَالَ: «أَحْلِقْ»^(١) أَوْ قَصِّرْ وَلَا حَرَجَ. وَجَاءَهُ آخَرُ [فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي] ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ. قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»^(٢). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١١٧ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رضي الله عنه قَالَ خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ فَمَنْ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَيْتُ^(٣) قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ أَوْ أَخَرْتُ شَيْئًا أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا، فَكَانَ يَقُولُ: «لَا حَرَجَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= بعرفة ومزدلفة، فإذا طلعت الشمس وجب، وقال سفيان الثوري: لا يجوز قبل طلوع الشمس. وأما آخره فأخر النهار، كذا قال أبو حنيفة: إن وقت الرمي يوم النحر يمتد إلى غروب الشمس، وقال أبو يوسف: يمتد إلى وقت الزوال، فإذا زالت الشمس يفوت الوقت. ولأبي حنيفة الاعتبار بسائر الأيام، وهو أن في سائر الأيام ما بعد الزوال إلى غروب الشمس وقت الرمي، فكذا في هذا اليوم، فإن لم يرم حتى غربت الشمس فيرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني أجزأه، ولا شيء عليه في قول أصحابنا. وللشافعي فيه قولان، في قول: إذا غربت الشمس فقد فات الوقت، وعليه الفدية، وفي قول: لا يفوت إلا في آخر أيام التشريق، فإن أخر الرمي حتى طلع الفجر من اليوم الثاني رمى، وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة. وفي قول أبي يوسف ومحمد لا شيء عليه، والكلام فيه يرجع إلى أن الرمي موقت عنده، وعندهما ليس بموقت، وهو قول الشافعي. كذا في «بذل المجهود».

(١) قوله: أحلق أو قصر ولا حرج: أي لا إثم، ولا فدية. قاله في «المرقاة».

(٢) قوله: ارم ولا حرج: أي لا إثم، ولا فدية على المفرد، وأما القارن والمتمتع فليس عليهما الإثم إذا لم يكن عن عمد، لكن عليهما الكفارة. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: سعت قبل أن أطوف: ومن الواجبات كون السعي بعد طواف معتد به، فمن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجة تام. ومن سعى قبل أن طاف، فإذا أعاده لا شيء عليه؛ لأن السعي غير موقت، بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف، وقد وجد هذا حاصل ما في الد المختار و«رد المحتار» و«العالمية».

بَابُ خُطْبَةِ^(١) يَوْمِ الرُّؤُوسِ وَرَمِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالتَّوْدِيعِ
 وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ
 تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾^(البقرة: ٢٠٣)

٣١١٨ - عَنْ سَرَاءِ بِنْتِ نَبْهَانَ قَالَتْ: خَطَبَنَا^(٢) النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ، فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ

(١) قوله: خطبة إلخ: يوم التروية هو يوم الثامن واليوم التاسع هو يوم عرفة، واليوم العاشر يوم النحر، والحادي عشر يوم القَرِّ بفتح القاف وتشديد الراء؛ لأنهم يقرّون فيه بمنى، وهو يوم الرؤوس هو ثاني يوم النحر، سمي بذلك لا كلهم، فيه رؤس الهدى، وهو أول أيام التشريق والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر النفر الثاني، «منحة الخالق» و«عمدة القاري» ملتقط منهما. وقال في «تاج العروس»: وأهل مكة يسمون يوم القَرِّ يوم الرؤوس لأكلهم فيه رؤوس الأضاحي.

(٢) قوله: خطبنا النبي ﷺ يوم الرؤوس: الخطبة عند أصحابنا في الحج في ثلاثة أيام: الأولى: في اليوم السابع من ذي الحجة، والثانية: بعرفات يوم عرفة، والثالثة: بمنى في اليوم الحادي عشر. ووافقهم الشافعي إلا أنه قال: بدل ثاني النحر ثالثه؛ لأنه أول النفر، وزاد خطبة رابعة، وهي يوم النحر. وقال: إن بالناس حاجة إليها؛ ليتعلم أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والخلق والطواف. وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج؛ لأنه لم يذكر فيها شيء من أمور الحج، وإنما ذكر فيها وصايا عامة، ولم ينقل أحد أنه علّمهم فيها شيئاً من الذي يتعلّق بيوم النحر، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج، وقال ابن القصار: إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع التي اجتمع من أقاصي الدنيا، فظن الذي رآه أنه خطب. وقال: وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة، فليس بمتعين؛ لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم يوم عرفة، انتهى.

والخطبة الحقيقية في حديث ابن عباس ما رواه جابر بن زيد عنه قال: سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات. فهذه الخطبة الحقيقية؛ لأن فيها تعليم الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة والإفاضة منها ورمي جمرة العقبة يوم النحر والذبح والخلق وطواف الزيارة، وليس في خطبة يوم النحر شيء من ذلك، وإنما هي سؤالات وأجوبة، وكذلك في حديث =

هَذَا؟^(١) قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَلَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟»^(٢). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٣١١٩ - وَعَنْ وَبَرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ مَتَى أُرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ قَارِمَهُ، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَيْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما إِذَا انْتَفَخَ^(٣) النَّهَارُ مِنْ يَوْمِ النَّفْرِ فَقَدْ حَلَّ الرَّيُّ وَالصَّدْرُ.

٣١٢٠ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى إِنْزَالِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسَهِّلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ، فَيَسْتَهِّلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جُمُرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، وَلَا يَقِفُ

= الهرماس بن زياد وأبي أمامة عند أبي داود. وحديث جابر بن عبد الله عند أحمد: خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر، فقال: أيُّ يومٍ أعظمُ حرمةً؟ الحديث، وحديث أبي بكرة عند البخاري ومسلم: خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال: إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، الحديث. وإطلاق الخطبة في كل ذلك ليس على حقيقته «عمدة القاري» ملخصاً. وقال في «الجواهر النقي»: قلت: ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء أن خطبته ﷺ في يوم النحر لم تكن؛ لأجل الحج، بل ذكر فيها أحكاماً أخر. ثم إن خطبته ﷺ كانت وقت الضحى، كما ذكر البيهقي من طريق أبي داود، وكذا ذكر ابن حزم وغيره. ومذهب الشافعي على ما حكاه البيهقي أن الخطبة بعد الظهر.

(١) قوله: أوسط أيام التشريق: أي أفضلها وخيارها، كذا يفهم من «تاج العروس».

(٢) قوله: إذا انتفخ: الانتفاخ الارتفاع. وفعل النبي ﷺ محمول على الأفضل بدلالة جواز النفر لحكم الآية، وقياسها على اليوم الثاني والثالث ضعيف؛ لأنه لا يجوز ترك الرمي فيها أصلاً، فجاز التقديم أيضاً على الزوال. كذا في «البنية».

عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٢١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا مِّنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ. ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنَامَ أَحَدٌ أَيَّامَ مَنَى بِمَكَّةَ.

٣١٢٢ - وَعَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا ^(٢) رَمِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَرْمُونَهُ

(١) قوله: فأذن له: واختلف الفقهاء فيمن بات ليلة منى بمكة من غير من رخص له، فقال مالك: عليه دم، وقال الشافعي: إن بات ليلة أطعم عنها مسكيناً، وإن بات ليلتي منى كلها أحببت أن يهريق دماً. وجعل أبو حنيفة وأصحابه لا شيء عليه إن كان يأتي منى ويرمي الجمار، وهو قول الحسن البصري؛ إذ هو سنة عندنا، يلزم بتركه الإساءة، على ما يفيد لفظ «الكافي» حيث استدلل بأن العباس ﷺ استأذن النبي ﷺ في أن يبيت بمكة ليلتي منى من أجل سقايته، فأذن له، ثم قال: ولو كان واجباً لما رخص في تركها لأجل السقاية. فعلم أنه سنة، وتبعه صاحب «النهاية»، «عمدة القاري» و«فتح القدير» ملخصاً. لذلك قال في «رد المحتار»: ثم أتى منى فبييت بها للرمي، أي ليلتي أيام الرمي هو السنة، فلو بات غيرها كرهه، ولا يلزمه شيء. «اللباب».

(٢) قوله: ثم يجمعون رمي يومين: قال محمد: من جمع رمي يومين في يوم من علّة وغير علّة فلا كفارة عليه، إلا أنه يكره له أن يدفع ذلك من غير علّة حتى الغد؛ لأنه خلاف السنة. وقال أبو حنيفة: إذا ترك ذلك حتى الغد فعليه دم؛ لأن رمي كل يوم في ذلك اليوم واجب عنده، خلافاً لهما. كذا في «موطأ» محمد و«التعليق الممجّد». وقال في «العرف الشذّي»: الرّعاة مرخصون في رمي الجمار جمعاً في يوم واحد رمي يومين، ولا جناية عند مالك وأحمد والشافعي ومحمد وأبي يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقال أبو حنيفة: إن التأخير عن الوقت الذي ذكرنا أولاً يوجب الجزاء والجناية، وأما الجمهور فيجوزون جمع رمي يومين في يوم واحد، ثم الجمع جمع تقديم وتأخير، ولم يذهب أحد من الأئمة إلى جمع التقديم إلا ما توهّم إليه رواية مالك.

وأما كُتِبَ الموالك ففيها نفي الجمع تقديمياً. وأما جواب حديث الباب من جانب أبي حنيفة فأقول: إن الرعاة مرخصون في جمع رمي يومين، ولكنه عند العذر، وأما ما نقل محمد في موطئه عن أبي حنيفة، فمراده أن الرخصة للرعاة ليست بناءً على رمي الإبل بهذا القدر فقط، بل مقدار الرخصة هو ضياع المال، فالعذر هو ضياع المال، ولا دم في هذا =

فِي أَحَدِهِمَا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣١٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ: «اسْقِنِي» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ: «اسْقِنِي» فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ»، ثُمَّ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَصْعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ»، يَعْنِي عَاتِقَهُ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٢٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى ^(١) الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمِنَى: «نَحْنُ ^(٢) نَازِلُونَ

= العذر لا رمي الإبل فقط، فإنه إذا كانوا كثيرا فالعذر يسير، فإنه يمكن لهم أن يرعي بعضهم ويرمي بعضهم، فيقال: إن الحديث يرخص لعذر ضياع المال لا لعذر رمي الإبل، فيصدق أن أبا حنيفة لا يجعل الرعي عذرا، ويجعله عذرا غيره من الأئمة، أو يقال: إن التأخير عنده أن يؤخر رمي الحادي عشر مثلاً إلى طلوع الفجر الثاني عشر، ويرمي له بعد طلوع الفجر؛ لأنه وقت جواز على ما روى حسن بن زياد رواية عن أبي حنيفة، والشرعية تعتبر الأيام اللاحقة مع الليالي الماضية إلا في أيام الرمي.

(١) قوله: صلى الظهر إلخ: وفي «المبسوط»: يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى، ويقوم بها إلى صبيحة عرفة، انتهى. ثم إذا نفر إلى مكة نزل استئناً - ولو ساعة - بالمحصب يقف فيه على راحلته يدعو، فيحصل بذلك أصل النسبة، وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويهجع هجعة، ثم يدخل مكة، «الدر المختار» و«رد المحتار» ملتقط منها.

(٢) قوله: نحن نازلون غدا إلخ: فثبت بهذا أنه نزله قصداً، ليرى لطيف صنع الله به، وليتذكر فيه نعمته سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الآن إلى حاله قبل ذلك، أعني حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى، وهذا أمر يرجع إلى معنى العبادة، ثم هذه النعمة التي شملته ﷺ من النصر والاعتدار على إقامة التوحيد، وتقرير قواعد الوضع الإلهي الذي دعا الله تعالى إليه عباد، وليستفوعوا به في دنياهم ومآبهم، لا شك في أنها النعمة العظمى على أمته؛ لأنهم مظاهر =

غَدًا يَخِيفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايَعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٦ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّفْرِ بِالْحَضْبَةِ. قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٢٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْفِرَنَّ^(١) أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَنَّ^(٢) آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ» إِلَّا^(٣) أَنَّهُ خَفَفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= المقصود من ذلك المؤزر، فكل واحد منهم جدير بتفكرها، والشكر التام عليها؛ لأنها عليه أيضًا، فصار سنة كالرمل في الطواف في حقهم؛ لأن معنى العبادة في ذلك بتحقيق في حقهم أيضًا. كذا في «فتح القدير».

(١) قوله: لا ينفرون إلخ: طواف الوداع واجب عندنا خلافاً للشافعي؛ لقوله ﷺ: من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف مما يفيد أن الأمر على حقيقته من الوجوب ما وقع في هذا الحديث لا ينفرون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت، فهذا النهي وقع مؤكداً بالنون الثقيلة، وهو يؤكد موضوع اللفظ، هذا حاصل ما في «فتح القدير».

(٢) قوله: حتى يكون آخر عهده بالبيت: وقال في «العناية»: المكي والآفاقي في واجبات الحج سواء فيما إذا كانت العلة مشتركة وههنا ليست كذلك؛ لأن علة هذا الطواف التوديع، وليس بموجود في المكي، انتهى. لذلك قال في «الهداية»: طواف الوداع واجب عندنا إلا على أهل مكة.

(٣) قوله: إلا أنه خفف عن الحائض: ذلك أيضًا دليل الوجوب، وإلا لم يكن لتخصيص الرخصة بالحائض فائدة. كذا في «العناية». وقال في «رد المحتار»: أفاد وجوبه على كل حاج آفاقي مفرد أو متمتع أو قارن بشرط كونه مدرّكاً مكلفاً غير معذور، فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطلقاً وفائت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء، كما في «اللباب» وغيره.

٣١٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ التَّفْرِ فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَفَرَى حَلَقَى أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنْفِرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ^(١) فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاصَ فِيهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ^(٢) وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالْقِيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ.

(١) قوله: لم يرمل: ونقول: إن واقعة إظهار الجلادة كانت واقعة عمرة القضاء، وقد رمل النبي ﷺ في حجة الوداع بعد فتح مكة، فعلم أن الرمل سنة، والرمل سنة في كل طواف بعده سعي، وللقارن عندنا طوافان والرمل مرتين. وصفة القران: أن يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات، فإذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت سبعة أشواط، يرمل في الثلاث الأول منها، ويسعى بعدها بين الصفا والمرة، وهذه أفعال العمرة، ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف للقدوم، ويسعى بعده إن شاء، وإن شاء يسعى بعد طواف الإفاضة، والأول أفضل للقارن أو يسن، أفاد أنه يضطبع ويرمل في طواف القدوم إن تقدّم السعي، كما صرح به في «اللباب».

قال شارحه القاري: وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده سعي، فالرمل فيه سنة، وقد نصّ عليه الكرمانى حيث قال في «باب القران»: يطوف طواف القدوم، ويرمل فيه أيضاً؛ لأنه طواف بعده سعي، وكذا في «خزانة الأكمل». وإنما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفرداً كان أو قارناً. وأما ما نقله الزيلعي عن «العناية» للسروجي من أنه إذا كان قارناً لم يرمل في طواف القدوم، إن كان رمل في طواف العمرة فخلافاً ما عليه الأكثر، «الدر المختار» و«رد المحتار» و«فتح القدير» ملقط منها. وقال في «بذل المجهود»: أما النبي ﷺ فلم يرمل في طواف الإفاضة. قال القاري: لتقدم السعي عليه. قلت: والذي عندي أنه ﷺ لم يرمل فيه؛ لأنه كان راكباً، والرمل لا يتحقق إلا في المشي.

(٢) قوله: إذا رميتم وحلقتم: وأفاد أنه لا يحل له بالرمي قبل الحلق شيء، وهو المذهب عندنا، كما في شرح «اللباب» للقاري عن الفارسي، وفي شرحه على «النقاية»: والرمي غير محلل من الإحرام عندنا في المشهور، ومحلل عند مالك والشافعي، كما في «رد المحتار».

بَابُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ

رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
(البقرة: ١٩٦)

٣١٣٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ

الْمُحْرِمُ مِنَ الْقِيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا [يَلْبَسُ] الْقُمُصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبَرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ^(١) لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ،.....

(١) قوله: لا تلبسوا القمص إلخ: أي الحرام من لبس المخيط هو اللبس المعتاد حتى لو أترز بالقميص والسراويل أو وضع القباء على كتفه وأدخل منكبیه ولا يدخل يديه لا بأس به. كذا في «فتاوى قاضي خان». قاله في «العالمگیری». وقال في «البحر الرائق»: فيدخل في لبس القميص لبس الزردة والبرنس وخرج باللبس الارتداء بالقميص ونحوه؛ لأنه لبس بليس، انتهى. وأما حديث القر فلعل ابن عمر رضي الله عنه كره ذلك للتشبه بالمخيط، وأطلق اللبس على الطرح مجازاً، ويمكن أنه ألقى عليه على وجه غطى رأسه ووجهه، فأنكر عليه، فعلى هذا معنى كلامه أتلقى هذا الإلقاء، والحال أنه ﷺ نهى المحرم عن ستر الرأس وتغطيته. كذا في «المرقاة». وقال في «بذل المجهود»: وهذا الذي قاله ابن عمر رضي الله عنه لنافع في البرنس كان على سبيل التورع، وإلا فالإلقاء البرنس على الرجل لدفع البرد ليس بلبس وليس بمنهيه عنه، فإنها المنهيه عنه لبس المخيط لا إلقاء عليه، ولأجل ذلك لم يدفعه عن نفسه، انتهى. ولذلك قال في «رد المحتار»: من المكروهات إلقاء القباء والعباء ونحوهما على منكبیه من غير إدخال يديه في كمّیه. كذا في «اللباب».

(٢) قوله: إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس الكفين وليقطعهما أسفل من الكعبين إلخ: وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: من لم يجد نعلين فليلبس خفين. ولم يذكر قطعهما، واختلف العلماء في هذين الحديثين، فقال أحمد: يجوز لبس الخفين بحالهما، ولا يجب قطعهما لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصرح بقطعهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال. وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء: لا يجوز لبسها إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين؛ لحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان، فيجب حملهما على المقطوعين لحديث ابن عمر؛ فإن المطلق يحمل على المقيّد، والزيادة من الثقة مقبولة، وقولهم: «إنه إضاعة مال» =

فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَلْيَقُطْعَهُمَا^(١) أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ^(٢) وَلَا تَلْبَسُوا^(٣) مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ^(٤)».

= ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهي عنه، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة، بل حق يجب الإذعان له. ثم اختلف العلماء في لباس الخفين لعدم التعلين، هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه؛ لأنه لو وجبت فدية لبيئها ﷺ. وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية، كما احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدي. قاله النووي. وقد صرح الطحاوي رحمه الله في «الأنار» بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة، فقال بعد ما روى هذا الحديث ونحوه: ذهب إلى هذه الآثار قوم فقالوا: من لم يجدهما لبسهما، ولا شيء عليه. وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراري على حال الضرورة فنحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به، ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة، وليس فيما رأيتموه نفي لوجوب الكفارة، ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك؛ لأننا لم نقل: لا يلبس الخفين إذا لم يجد التعلين ولا السراويل إذا لم يجد الإزار، ولو قلنا ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث، ولكن قد أبحننا له اللباس كما أباح النبي ﷺ، ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك، ثم قال: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله.

(١) قوله: وليقطعهما: أما لو لبسهما قبل القطع يوما فعليه دم، وفي أقل صدقة، «لباب». قاله في «رد المحتار».

(٢) قوله: من الكعبين عند معقد الشراك: وهو المفصل الذي في وسط القدم، كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فإنه العظم النائي، أي المرتفع، ولم يعين في الحديث أحدهما، لكن لما كان الكعب يطلق عليهما حمل على الأول احتياطاً؛ لأن الأحوط فيما كان أكثر كشفاً، «بحر». كذا في «رد المحتار».

(٣) قوله: ولا تلبسو من الثياب شيئاً مسه زعفران ولا ورس: أما الزيت فقال في «الهداية»: فإن ادهن بزيت فعليه دم عند أبي حنيفة، وقال: عليه الصدقة. وقال الشافعي رحمه الله: إذا استعمله في الشعر فعليه دم لإزالة الشعث، وإن استعمله في غيره فلا شيء عليه؛ لانعدامه. ذكر البيهقي في تأييده: أنه عليه السلام كان يدهن بالزيت، وهو محرم إلخ. قال صاحب «الجواهر النقي» في رده: إنه في سنده فرقد السبخي، فسكت عنه، وضعفه النسائي والدارقطني، وقال أيوب: ليس بشيء. كذا في «الضعفاء» لابن الجوزي. ومع ذلك قد اختلف فيه علي سعيد بن جبير، كما بيَّنه البيهقي بعدد، ثم على تقدير صحة الحديث هو مطلق ليس فيه استثناء الرأس واللحية.

(٤) قوله: ولا تلبس القفازين: أما لبس القفازين، فلا يكره عندنا، وهو قول علي وعائشة. وقال الشافعي: لا يجوز، =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلشَّافِعِيِّ^(١) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بَنَاتِهِ يَلْبَسْنَ
الْقُقَازِينَ فِي الْإِحْرَامِ. قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما.

٣١٣٣ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوعًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ:
مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوعُ^(٢) يَا طَلْحَةُ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ مَدْرٌ، فَقَالَ

= واحتج بحديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا، ولأن العادة في بدن الستر، فيجب مخالفتها بالكشف كوجهها، ولنا ما روي أن
سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كان يلبس بناته - وهن محرمات - الققازين، ولأن لبس الققازين ليس إلا تغطية يديها
بالمخيط، وإنها غير ممنوعة عن ذلك، فإن لها أن تغطيها عن قميصها وإن كان مخيطاً، فكذا بمخيط آخر، بخلاف
وجهها. وقوله: «لا تلبس الققازين» نبي ندب حملناه عليه جمعاً على الدلائل بقدر الإمكان، «بدائع». وأما الرجل
المحرم فلا يلبس الققازين؛ لما نقل عز الدين بن جماعة من أنه يحرم عليه لبس الققازين في يديه عند الأئمة الأربعة؛
لأنها في حكم المخيط. كذا في «بذل المجهود».

(١) قوله: للشافعي: قال المحلبي: رواه الشافعي في «الأُمِّ». كذا في «المسوى».

(٢) قوله: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة: قال في «البدائع»: ولا يلبس المعصفر، وهو المصبوغ بالعصفر عندنا.
وقال الشافعي: يجوز. لنا ما روي أن عمر رضي الله عنه أنكر على طلحة لبس المعصفر في الإحرام، فقال طلحة رضي الله عنه: إنما هو
ممشق بمغرة. فقال عمر رضي الله عنه: إنكم أئمة يقتدى بكم، فدل إنكار عمر واعتذار طلحة على أن المحرم ممنوع من ذلك،
ولأن المعصفر طيب؛ لأن له رائحة طيبة، فكان كالورس والزعفران. وحديث الورس دليل في العصفر بالأولوية؛
لأنه فوق الورس في طيب الرائحة، وهو مذهب عائشة، ولكن في حديث أبي داود قوله رضي الله عنه: «ولتلبس بعد ذلك ما
شاءت من ألوان الثياب من معصفر».

فالجواب أولاً: أن عمر رضي الله عنه رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوعاً وهو مُحْرِمٌ، فقال: ما هذا الثوب يا طلحة؟
إلخ، فإن صحَّ كونه بمحض من الصحابة أفاد منع المتنازع فيه وغيره. والجواب المحقق إن شاء الله سبحانه: أن
تقول: ولتلبس بعد ذلك إلخ مدرج، كان المرفوع صريحاً هو قوله: «سمعته ينهى عن كذا»، وقوله: «ولتلبس بعد
ذلك» ليس من متعلقاته، ولا يصح جعله عطفاً على ينهى؛ لكمال الانفصال بين الخبر والإنشاء، فكان الظاهر أنه
مستأنف من كلام ابن عمر رضي الله عنهما فتخلو تلك الدلالة عن المعارض الصريح، أعني منطوق لمورس ومفهومة
الموافق، فيجب العمل به، ويؤيد ذلك ما رواه عبدة ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق بأنها لم يذكرها هذا الكلام، =

عُمَرُ: إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصْبَغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣١٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَا تَلْبَسُوا ثَوْبًا مَسْتُهُ وَرُسٌ وَزَعْفَرَانٌ، يَغْنِي فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٣١٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا ^(١) أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبَيْضَ الدَّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَزَوَّجَ ^(٢) مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= فدل اقتصارهما على قوله: «من الثياب» وعدم ذكرهما ما بعده من الكلام على كونه مدرجاً، «فتح القدير» و«بذل المجهود» و«العناية» ملتحق منها.

(١) قوله: إذا أراد أن يحرم يتطيب إلخ: أي يستحب لمريد الإحرام طيب بدنه إن كان عنده، لا ثوبه بما تبقى عينه هو الأصح. وعن محمد رضي الله عنه: أنه يكره إذا تطيب بما تبقى عينه بعد الإحرام، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله؛ لأنه متفنع بالطيب بعد الإحرام، ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم، والممنوع عنه التطيب بعد الإحرام، والباقي كالتابع له لاتصاله به، بخلاف الثوب؛ لأنه مباين عنه. وللآخرين ما أخرج البخاري ومسلم عن يعلى بن أمية قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل متضمخ بطيب، وعليه جبة، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما تضمخ بطيب، فقال له صلى الله عليه وسلم: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك. وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبتت في هذا الحديث، وهي في سنة ثمان بلا خلاف، وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديها عند إحرامه، وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ من الآخر فالآخر من الأمر، فعلم أن حديث يعلى منسوخ بحديث عائشة رضي الله عنها، «فتح القدير» و«بذل المجهود» و«الهداية» ملتحق منها.

(٢) قوله: تزوج ميمونة وهو محرم: اختلف العلماء في نكاح المحرم هل يجوز أولاً يجوز؟ فقال سعيد بن المسيب وسالم والقاسم وسليمان بن يسار والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يجوز للمحرم أن ينكح ولا ينكح غيره، فإن فعل ذلك فالنكاح باطل، هو قول عمر وعلي رضي الله عنهما، واعتمدوا على حديثي يزيد بن الأصم وأبان =

= بن عثمان بن عفان، وقال إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد قالوا: لا بأس بالمحرم أن ينكح، ولكنه لا يدخل بها حتى يحل، وهو قول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما استدلوا بحديث ابن عباس.

وتحقيق هذه المسألة موقوف على نكاح ميمونة رضي الله عنها نكحها رسول الله ﷺ وهو حلال، أو نكحها وهو محرم، فرجح الفريقان ما يوافقهما. وأما وجوه ترجيح حديث ابن عباس على حديثي يزيد بن الأصم وأبان بن عثمان بن عفان فكثيرة، منها: أن ما عن يزيد بن الأصم: أنه تزوجها وهو حلال، لم يقو قوة حديث ابن عباس؛ فإنه مما اتفق عليه الستة، وحديث يزيد لم يخرج البخاري ولا النسائي، وأيضاً لا يقاوم بابن عباس حفظاً وإتقاناً، وحديث ابن عباس أقوى منها سنداً، فإن رجحنا باعتباره كان الترجيح معنا، ويعضده ما قال الطحاوي روى أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه وهو محرم، قال: ونقله هذا الحديث كلهم ثقات محتج بروايتهم.

وهذا الحديث أخرجه أيضاً البزار، قال السهيلي: إنها أرادت نكاح ميمونة، ولكنها لم تسمها، ويقوة ضبط الرواة وفقههم، فإن الرواة عن عثمان وغيره ليسوا كمن روى عن ابن عباس ذلك فقهاً وضبطاً كسعيد بن جبير وطاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد، وإن تركناها تتساقط للتعارض، وصرنا إلى القياس فهو معنا؛ لأنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسري وغيره، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام، ولو حرم لكان غايته أن ينزل منزلة نفس الوطء وأثره في إفساد الحج لا في بطلان العقد نفسه، وأيضاً لو لم يصح لبطل عقد المنكحة سابقاً لطرؤ الإحرام؛ لأن المنافي للعقد يستوي في الابتداء والبقاء كالطرائ على العقد، وإن رجحنا من حيث المتن كان معنا؛ لأن رواية ابن عباس رضي الله عنه نافية ورواية يزيد مثبتة لما عُرِف أن المثبت هو الذي يثبت أمراً عارضاً على الحالة الأصلية، والحل الطارئ على الإحرام كذلك.

والنافي هو المبيها؛ لأنه ينفي طرؤ طارئ، ولا شك أن الإحرام أصل بالنسبة إلى الحل الطارئ عليه، ثم إن له كفيات خاصة من التجرد ورفع الصوت بالتلبية، فكان نفيًا من جنس ما يعرف بدليله، فيعارض الإثبات فيرجح بخارج، وهو زيادة قوة السند وفقه الراوي، على ما تقدّم هذا بالنسبة إلى الحل اللاحق، وأما على إرادة الحل السابق على الإحرام، كما في بعض الروايات أنه ﷺ بعث أبا رافع موله ورجلا من الأنصار، فزوجه ميمونة بنت الحارث، ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يحرم. كذا في «معركة الصحابة» للمستغفري، فابن عباس مثبتٌ وزيد نافي، فيرجح حديث ابن عباس بذات المتن؛ لترجح المثبت على النافي، ولو عارضه بأن كان نفي يزيد مما يعرف بدليله؛ لأن حالة الحل تعرف أيضاً بالدليل، وهي هيئة الحل.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنْهُ: قَالَ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةً وَهُوَ^(١) مُحْرِمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ. وَقُلْنَا: بِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، جَمْعًا بَيْنَ الدَّلَائِلِ.

٣١٣٧ - وَعَنْ أَبِي أُيُوبَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ^(٢) رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: احْتَجَمَ^(٣) النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بُحَيْنَةَ ؓ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، يَلْبَسِي جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ فِي وَسْطِ^(٤) رَأْسِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= فالترجيح بما قلنا من قوة السند وفقه الراوي لا بذات المتن، ثم عارض الأحناف الشافعية بأننا نقول بعكس ما قلتم، أي نكح وهو محرم، وظهر أمر تزوجه وهو حلال، «فتح القدير» و«بذل المجهود» ملقط منها. ولذا قال في «الهداية»: ويجوز للمحرم والمحرم أن يتزوجا في حالة الإحرام، وقال الشافعي ؓ: لا يجوز له قوله ﷺ: لا ينكح المحرم ولا ينكح، ولنا ما روي أنه ﷺ تزوج بميمونة وهو محرم، وما رواه محمود على الوطئ، انتهى. وقال في «فتح القدير»: ويحمل قوله ﷺ: لا ينكح المحرم، إما على التحريم والنكاح الوطئ، والمراد بالجملة الثانية أي «ولا ينكح» بضم الياء وكسر الكاف التمكين من الوطئ والتذكير باعتبار الشخص أي لا تمكن المحرمة من الوطئ زوجها، أو على نهي الكراهة جمعاً بين الدلائل؛ وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الأنكحة؛ لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن الإحسان في العبادة؛ لما فيه من خطبة ومرادات ودعوة واجتماعات، ويتضمن تنبيه النفس لطلب الجماع، وهذا يحمل قوله ﷺ: ولا يخطب.

(١) قوله: وهو محرم: أما ما أولوا في حديث ابن عباس بأن معنى قوله: وهو محرم داخل في الحرم، فيبطله لفظ هذا الحديث: أنه عليه السلام تزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال، فالتقابل الذي وقع بين قوله: «تزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال» يدفع هذا التأويل، كما في «بذل المجهود».

(٢) قوله: كان يغسل إلخ: يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا يتنف شعرا بلا خلاف، أما لو غسل رأسه بالخطمي فعليه دم عند أبي حنيفة ؓ، وبه قال مالك، وقالوا: صدقة. كذا في «قاضيخان».

(٣) قوله: احتجم إلخ: وفي «العالمگیری»: ولا بأس للمحرم أن يحتجم، انتهى. أي بلا إزالة شعر، «الباب» وإلا فعليه دم. قاله في «رد المحتار».

(٤) قوله: في وسط رأسه: وهذا الاحتجام لا يتصور بدون إزالة الشعر، فيحمل على حال الضرورة، حجة أن بعض -

٣١٤٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَى ^(١) ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَجْعٍ كَانَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣١٤١ - وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ضَمَدَهَا ^(٢) بِالصَّبْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٤٢ - وَعَنْ أُمِّ الْخَصَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالًا أَحَدَهُمَا آخِذٌ بِخِطَامِ نَاقَةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ ^(٣) يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى بَجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٤٣ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قِدْرِ، وَالْقَمَلُ يَتَهَاوَتْ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ» ^(٤)

= الرُّوَاةُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ لضرر كان به. كذا في «المراقبة» مع زيادة. ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له حلق شيء من شعر رأسه حتى يرمي جمرة العقبة يوم النحر إلا من ضرورة، وإنه إن حلقه من ضرورة فعليه الفدية التي قضى بها رسول الله ﷺ على كعب بن عجرة. قاله في «عمدة القاري».

(١) قوله: على ظهر القدم إلخ: وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها عدم كراهة الحجامة للمحرم مطلقاً، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطاوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وأخذوا بظاهر الأحاديث، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، وعن ابن عمر ومالك كراهة الحجامة حال الإحرام، وإن لم يتضمّن قطع شعر، وعن الحسن البصري فيها الفدية، وهذا الحديث يرد إطلاق ابن عمر ومالك كراهتهم، وكذا إطلاق الحسن البصري أن فيها الفدية، «عمدة القاري» و«المراقبة» ملقط منها.

(٢) قوله: ضمدها بالصبر: اعلم أنه إن اكتحل المحرم بكحل فيه طيب فعليه صدقة إلا أن يكون كثيراً فعليه دم، ولو اكتحل بكحل ليس فيه طيب فلا بأس به، ولا شيء عليه. قاله في «المراقبة»، وقال في «رد المحتار»: والمراد بالصدقة عند إطلاقهم نصف صاع.

(٣) قوله: يستره من الحر: ولذلك قال في «العالمگیری»: ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمحمل. كذا في «الكافي»، ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط. كذا في «فتاوى قاضیخان».

(٤) قوله: أنؤذيك إلخ: ولذا قال في «الهداية»: وإن تطيب أو لبس خيطاً أو حلق من عذر، فهو خير إن شاء ذبح شاة، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصبوع من الطعام، وإن شاء صام ثلاثة أيام؛ لقوله تعالى: ﴿فَقِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ =

هَوَامُّكَ هَذِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلِقْ رَأْسَكَ وَأَطْعِمْ»^(١) فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعَ - أَوْ صُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُخْرِمَاتٌ، فَإِذَا حَادَظُوا بِنَا سَدَلَتْ^(٢) إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَا بِنِ مَاجِهِ مَعْنَاهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَلَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ».

= أَوْ صَدَقَةَ أَوْ نُسُكًا (البقرة: ١٩٦)، وكلمة «أو» للتخيير، وقد فسرها رسول الله ﷺ بما ذكرنا، والآية نزلت في المعذور.

(١) قوله: وأطعم فرقا بين ستة مساكين: وأما مذهب الحنفية، فإن عندهم تجب ثلاثة أصع لسته مساكين مختصاً بالقمح، وأما التمر فتجب عندهم ستة أصع لسته مساكين، لكل مسكين منهم صاع، والدليل عليه أنه في رواية أحمد عن هب عن شعبة: نصف صاع طعام، وأصرح منه ما رواه بشر بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة، فهذا يدل على صحة الفرق بين القمح وغيره. قاله في «عمدة القاري». وقال في «المراقبة»: ولأنه مطلق فيحمل على الفرد الأكمل، وهو البر.

(٢) قوله: سدلأ أحدانا: قال في «اللباب» وشرحه: وتغطي رأسها أي لا وجهه إلا إن غطت وجهها بشيء متجاف جاز، وفي «الفتح»: قالوا: والمستحب أن تسدل على وجهها شيئاً وتجافيه. قلت: قول الشوكاني: فلو كان التجافي شرطاً لبينه ﷺ وقع منه من غير رؤية وتدبر، فإنه ﷺ نهى المرأة عن الانتقاب، وقال: ولا تنتقب المرأة المحرمة. فلما تعارضت الروايتان جمعنا بينهما بأنها لا تنتقب متصلاً بوجهها، وتسدل متجافياً عنها، فتكون كالرجل المستظل بالبيت وبالشمسية، وأما قوله أي الشوكاني: «لأن الثوب المذكور لا يكاد يسلم من أصابة البشرة» كلام سخي؛ فإنه ليس بمحال، ولا مشكل خصوصاً في قليل من الزمان عند مرور الرجال، وروى البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: أن إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها، فلو جاز لها أن تغطي وجهها لكفنا حديث النهي عن الانتقاب أو هذا الحديث، فجمعنا بينهما وعملنا بهما. قاله في «بذل المجهود».

بَابُ الْمُحْرِمِ يَجْتَنِبُ الصَّيْدَ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَلَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ^(١) عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا^(٢)﴾
 (المائدة: ٩٦)
 وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ^(٣)﴾
 (المائدة: ٩٥)

٣١٤٥ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَخَلَّفَ أَبُو قَتَادَةَ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُحْرَمُونَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ،^(١) فَرَأَوْا حِمَارًا وَخَشِيًّا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ

(١) قوله: وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما: وينبغي أن يعلم أن حرمة صيد البر عام في قول عمر رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما، وخصوص عند غيرهما، فعند أبي حنيفة جاز للمحرم ما صاده الحلال وإن صاد لأجله ما لم يذُلَّ أو لم يُبَشِّرْ، وكذلك ما ذبحه قبل إحرامه، وهو قول أبي هريرة وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير رضي الله عنهم، وعند مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم لا يباح له ما صيد لأجله. كذا في «التفسيرات الأحمدية»، ويأتي تمامه في هذا الباب.

(٢) قوله: وهو غير محرم: وفي «بذل المجهود»: ولم يحرم هو؛ لأنه إما لم يجاوز الميقات، وإما لم يقصد العمرة، وبهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم، قال: كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث، فيقولون: كيف جاز لأبي قتادة أن يجاوز الميقات، وهو غير محرم، ولا يدرون ما وجهه؟ قال: حتى وجدته في رواية من حديث أبي سعيد فيها: وكان النبي ﷺ يبعثه في وجه الحديث قال: فإذا أبو قتادة، إنها جاز له ذلك؛ لأنه لم يخرج يريد مكة، وهذه الراوية تتضمن أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة، وليس كذلك، ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبخاري قال: بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة، وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بفسفان، فهذا سبب آخر، ويحتمل جميعها، والذي يظهر أن أبا قتادة إنما أخر الإحرام؛ لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساغ له التأخير، وقيل: كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي ﷺ المواقيت.

تَرْكُوهُ حَتَّى رَأَاهُ أَبُو قَتَادَةَ، فَرَكِبَ فَرَسًا لَهُ [يُقَالُ لَهُ الْجَرَادَةُ]، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يُنَاولُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبَوْا فَتَنَاولُوهُ، فَحَمَلَ فَعَقَرَهُ، ثُمَّ أَكَلَ فَأَكَلُوا فَتَدِمُوا، فَلَمَّا أَدْرَكُوهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» قَالُوا: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا ^(١) النَّبِيُّ ﷺ فَأَكَلَهَا ^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمِنْكُمْ» ^(٣) أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(٤) وَالنَّسَائِيِّ: «هَلْ أَشْرْتُمْ؟» ^(٥) هَلْ أَعْنَتُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا» ^(٦).

(١) قوله: فأخذها: أما حديث صعب بن جثامة فردّه ﷺ حمار وحش؛ لأنه كان حيا، كما أشار إليه البخاري بعقد الباب إذا أهدي للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل، ويحتمل أنه ﷺ علم أنه أعان في قتله محرم آخر من الإشارة والدلالة، وروى يحيى بن سعيد عن جعفر عن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه عن الصعب: أهدي للنبي ﷺ عجز حمار وحشي، وهو بالجحفة، فأكل منه وأكل القوم، قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح، فإن كان فكأنه ردّ الحي وقبل اللحم. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فأكلها: وقال الطحاوي: قد علمنا أن أبا قتادة لم يصدّه في وقت ما صاده إرادة منه أن يكون له خاصة، وإنها أراد أن يكون له، ولأصحابه الذين كانوا معه.

(٣) قوله: أمّنكم أحد أمره إلخ: وقال في «فتح القدير»: وليس فيه هل دللتهم، بل قال ﷺ: أمّنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها. وجه الاستدلال به على الدلالة أنه علّق الحل على عدم الإشارة، وهي تحصيل الدلالة بغير اللسان، فأحرى أن لا يحل إذا دلّه باللفظ، فقال: هناك صيد ونحوه.

(٤) قوله: في روايه إلخ: كذا في «البنية» و«فتح القدير».

(٥) قوله: هل أشرت هل أعتّم إلخ: فدل ذلك أنه إنما يحرم عليهم إذا فعلوا شيئا من هذا، ولا يحرم عليهم بما سوى ذلك، في ذلك دليل أن معنى قول رسول الله ﷺ في حديث عمرو مولى المطلب: أو يصاد لكم أنه على ما صيد لهم بأمرهم. قاله الطحاوي. وقال في «العرف الشذي»: أو يحمل على الكراهة، ويقال: إن النهي لسد الذرائع، مسألة سد الذرائع من أهم مسائل أصول الفقه، وسد الذرائع أن لا يكون الشيء منهيا عنه في الشريعة إلا أن المكلف ينهى عنه؛ كيلا يكون مؤديا إلى ما هو منهى عنه.

(٦) قوله: فكلوا: اعلم أن صيد الحرم ودلالته عليه وإشارته إليه وإعانة فيه حرام، وإذا فعل شيئا من ذلك لزمه الجزاء، وأما أكل لحمه ففيه تفصيل، إن اصطاد بنفسه أو اصطاد محرم غيره فهو حرام بالاتفاق، وإن اصطاده غير محرم =

٣١٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأَهْدِي لَهُ طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَافَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ^(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٤٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ^(٢) عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْقَارَةُ وَالْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعُقْرُبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= لنفسه أو للمحرم بإذنه ففيه مذاهب، فذهب بعض الصحابة والتابعين إلى أنه يحرم على المحرم أكل لحم الصيد مطلقاً، بدليل حديث صعب ابن جنادة، وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المحرم إن اصطاد بنفسه أو اصطاده الغير لأجله بإذنه أو بغير إذنه فهو حرام، وإن اصطاد غير محرم لنفسه وأهدى منه شيئاً للمحرم فهو حلال. ومذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه حل أكل لحم الصيد ما لم يصد، ولم يأمر به ولم يَدُلْ، ولم يعن عليه هو أو محرم آخر وإن صيد له، ويظهر هذا المعنى من هذا الحديث؛ لأنه ﷺ سألهم: «هل منكم أحد أمره؟» أن يحمل عليه الحديث، ولم يسأل: هل اصطاد لنفسه أو لكم؟. كذا في «اللمعات».

(١) قوله: فأكلناه مع رسول الله ﷺ: وقال في رواية وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية الصيد الذي اصطاده الحلال لا يحرم على المحرم، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث كذا في عمدة القاري.

(٢) قوله: لا جناح على من قتلهن: وتفضيل مذهب الحنفية ما في «البدائع» وملخصه: صيد البر نوعان: مأكول وغير مأكول. وأما المأكول فلا يحل للمحرم اصطاده، نحو: الطيبي والأرنب وحمار الوحش وبقرة الوحش والطيور التي يؤكل لحمها، بريّة كانت أو بحرية؛ لأن الطيور كلها بريّة؛ لأن توأدها في البر، وإنما يدخل بعضها في «البحر» لطلب الرزق، وأما غير المأكول فنوعان: نوع يكون مؤذياً طبعاً مبتدئاً بالأذى غالباً، ونوع لا يبتدئ بالأذى غالباً. أما الذي يبتدئ بالأذى غالباً فللمحرم أن يقتله، ولا شيء عليه، وذلك نحو: الذئب والأسد والفهد والنمر وغير ذلك؛ لأن دفع الأذى من غير سبب موجب للأذى واجب، فضلاً عن الإباحة، ولهذا أباح رسول الله ﷺ قتل الخمس الفواسق للمحرم في الحل والحرم.

وهذا المعنى موجود في الأسد والذئب والفهد والنمر، فكان ورود النص في تلك الأشياء وروداً في هذه دلالة، ولا يوجد ذلك في الضبع والثعلب، بل من عادتهما الهرب من بني آدم، ولا يؤذيان أحداً حتى يبتدئهما بالأذى، وعلى هذا الضب واليربوع والسَّمُور والدِّلْف والقرود والخنزير؛ لأنها صيد؛ لوجود معنى الصيد، وهو الاقتناء والتوحش، ولا يبتدئ بالأذى غالباً، فتدخل تحت ما تلونا من الآية الكريمة. كذا في «بذل المجهود».

٣١٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ وَالْغُرَابُ^(١) الْأَبْقَعُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحَدْيَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٤٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَطْعِمُ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.^(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣١٥٠ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَاتٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: إِنَّكَ لَتَجِدُ [الدَّرَاهِمَ] لَتَمْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

٣١٥١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُقْتَلُ^(٣) الْمُحْرِمُ السَّبْعَ الْعَادِيَّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: الغراب الأبقع: والغراب عندنا المراد به الأبقع لصراحته في هذا الحديث، والغراب في كُتُبنا أنه على ثلاثة أقسام، أحدها: الذي يأكل الحبوب فقط، وهو حلال اتفاقاً. والثاني: الذي يأكل الجيف فقط، وهو حرام اتفاقاً. والثالث: هو الذي يخلط بين أكلهما، وهو مكروه عند أبي يوسف وحلال عندهما. كذا في «العرف الشذي».

(٢) قوله: أطعم قبضة من طعام: قال في «الهداية»: ومن قتل جرادة تصدق بها شاء، ولأن الجراد من صيد البر؛ فإن الصيد ما لا يمكن أخذه إلا بحيلة ويقصده الآخذ، انتهى. وهو قول عمر وابن عباس وعطاء بن أبي رباح، وبه قال أبو حنيفة، وأما حديث أبي المهزم: إنها هو أي الجراد من صيد البحر، فضعيف وهم لشدة ضعف أبي المهزم، وأما حديث ميمون بن جابان عن أبي رافع عن كعب فإنه قوله ليس بمرفوع، ثم إنه مخالف للروايات الصحيحة في أنه أوجب فيه درهما واحداً، وأما حديث ميمون بن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة فاختلف في رفعه ووقفه، وليس بمخالف لما حكم فيه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمحضر من الصحابة، فإنه يحتمل أن يقال: الجراد في حكم صيد البحر من حيث إنه يحل بلا ذكاة. قاله في «بذل المجهود».

(٣) قوله: يقتل المحرم إلخ: قال في «الدر المختار»: ولا شيء يقتل سبع أي حيوان صائل لا يمكن دفعه إلا بالقتل، فلو أمكن بغيره فقتله لزمه الجزاء.

- ٣١٥٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، قَالَ: «هُوَ صَيْدٌ» ^(١) وَيَجْعَلُ فِيهِ كَبْشًا إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.
- ٣١٥٣ - وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبُعِ قَالَ: «أَوْ يَأْكُلُ ^(٢) الضَّبُعَ أَحَدٌ؟»، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الذَّنْبِ، فَقَالَ: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّنْبَ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

(١) قوله: هو صيد: وهو حلال عند الشافعي وأحمد، وكرهه مالك، والمكروه عنده ما يأنم أكله، ولا يقطع بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو حرام، وبه قال سعيد بن المسيب والثوري محتجين بأنه ذو ناب من السباع، وقد نهى رسول الله ﷺ عن أكل ذي ناب من السباع، كذا ذكر العلامة القاري في شرح «الموطأ»، وقد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجه الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم، كما بسطه شيخ الإسلام العيني في «البنية» مع الجواب عما استدلل به المخالفون، وقال في «العرف الشذي»: ويتمسك الشافعي بحديث ابن أبي عمار، وبهذا الحديث بلفظ الصيد، والصيد يطلق على ما يؤكل لحمه، ولا نسلم هذا فإنه يطلق الصيد على صيد الأسد أيضاً، ولنا استشهاد من الشعر

وإذا ركبت فصيدي الابطال

صيد الملوك ثعالب وأرانب

فليس هذه الأحاديث حجة علينا إذ لا تنافي بين كونه حراماً أكله وبين كونه صيداً ويلزم اللكبيش في قتله ولأن للضبع ناباً يقاتل به لا يؤكل له كالذئب فيكون حديث كل ذي ناب حجة على الشافعي في إباحته فإن قيل: يعارضه حديث جابر رضي الله عنه أنه سئل عن الضبع أصيد هو فقال: نعم، فقيل: أيؤكل لحمه فقال: نعم فقيل: أشيء سمعته من رسول ﷺ فقال: نعم فلا يكون حجة أوجب بأن حديثنا مشهور لا يعارضه حديث جابر أن صح وقد قيل: إنه كان في الابتداء ثم نسخ بقوله تعالى: ويحرم عليهم الخبائث. أو ما روي مما يدل على إباحته فمحمول، على ما قبل تحريره؛ فإن الأصل متى تعارض نصان غلب المحرم على المبيح، وقيل حديث جابر انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمار، وليس بمشهور بنقل العلم، ولا هو حجة إذا انفرد، فكيف إذا خالف من هو أثبت منه، «العناية» و«رد المحتار» «عمدة القاري» الملتقط منها.

(٢) قوله: أو يأكل الضبع أحد: دل على حرمة أكله، كما قال أبو حنيفة ومالك، خلافاً للشافعي وأحمد. كذا في «المرقاة».

وَيَقْوِيهِ رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَهَ، وَلَفْظُهُ: «مَنْ يَأْكُلِ الضَّبْعَ؟» وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَمِنَ الْأَدِلَّةِ مَا رَوَاهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَفِيهِ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايخِ أَفْتَى بِحُرْمَةِ الضَّبْعِ بَيْنَ يَدَيِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ.

* * * *

بَابُ الْإِحْصَارِ^(١) وَقَوْتِ الْحَجِّ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُّوا^(٢) الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ^(٣) فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ^(٤).....

(١) قوله: الإحصار: أي المنع عن الوقوف والطواف معاً في الحج، وعن الطواف لا غير في العمرة، فإن قدر على أحدهما في الحج، فليس بمحصر يعني منعه عن الطواف أو عن الوقوف لا يكون إحصاراً، أما منعه عن الوقوف وحده فلائنه ينتحلل بالطواف كفائت الحج، ولا حاجة إلى تحلله بالهدي، وأما منعه الوقوف وحده فلائنه ينتحلل بالطواف كفائت الحج، ولا حاجة إلى تحلله بالهدي، وأما منعه عن الطواف وحده فلائن الحج يتم بالوقوف، وهو باق على إحرامه إلى أن يطوف، فإن قيل: يشكل هذا عليكم بالمعتمر فإنه آمن من الفوات؛ لأن العمرة لا تفوت لعدم توقيتها بزمان دون زمان قلنا المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الإحرام فوق ما التزمه فيكون له الفسخ كالمشتري إذا وجد بالمبيع عيباً ثبت له خيار الفسخ لأنه يلزمه ضرر بالمضي.

فإن قيل: امتداد الإحرام موجود هنا أيضاً لأنه يبقى محرماً إلى أن يحلق قلنا يمكنه أن يتحلل بالحلق في يوم النحر في غير النساء وإن لزمه دم لكونه حلقاً في غير الحرم فلا حاجة إلى أن يبعث دم الإحصار ليتحلل به من غير عذر ثم إن دام الإحصار حتى مضت أيام التشريق فعليه لترك الوقوف بالمزدلفة دم ولترك رمي الجمار دم ولتأخير الحلق وطواف الزيارات دم عند أبي حنيفة، فإن أحصر المحرم بعد أو مرضي بعث المفرد بالحج والعمرة دماً أو قيمته يشتري به ويذبح، وأدنى ما يجزئ فيه شاة كالأضحية والقارن دمين لأنه محرم بالحج والعمرة فلا يتحلل إلا بعد الذبح عنهما وعين يوماً يذبح فيه لأن التحل موقوف على الذبح فلا بد من علم زمانه حتى يقع التحل بعده حتى لو ظن المحصر أن الهدي قد ذُبح في الوقت الذي عينه، ففعل شيئاً من محظورات الإحرام، ثم ظهر عدم الذبح إذ ذاك، لزمه موجب الجنائية، وكذا لو ذبح في الحل على ظن أنه الحرم، أخذته من «شرح النفاية» وهامشه.

(٢) قوله: وأتموا الحج والعمرة لله: ولا تمسك للشافعي رحمه الله بالآية على لزوم العمرة؛ لأنه أمر بإتمامها، وقد يؤمر بإتمام الواجب والتطوع أو بإتمامها أن تحرم بهما من دويره أهلك أو أن تفرد لكل واحد منهما سفراً أو أن تنفق فيهما حلالاً أو أن لا تتجرد معها. قاله في «المدارك».

(٣) قوله: فإن أحصرتم: يقال: أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز، وحُصر إذا حبسه عدو عن المضي، وعندنا الإحصار ثبت بكل منع من عدو أو مرض أو غيرهما؛ لظاهر النص، وقد جاء في الحديث: من كُبر أو عَرَجَ فقد حلَّ، أي جاز له أن يحل، وعليه الحج من قابل، وعند الشافعي رحمه الله الإحصار بالعدو وحده، وظاهر النص يدل على أن الإحصار يتحقق في العمرة أيضاً؛ لأنه ذكر عقبها. كذا في «المدارك».

وَلَا تَحْلِقُوا^(١) رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ^(٢) ﴿١٩٦﴾
(البقرة: ١٩٦)

٣١٥٤ - عَنِ الْمُسَوِّرِ رحمته الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ^(٣) أَنْ يَحْلُقَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُحَمَّدٍ وَالطَّحَاوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ جَعَلَ الْمُحْصَرَّ بِالْوَجْعِ كَالْمُحْصَرِّ بِالْعُدُوِّ فَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اعْتَمَرَ فَتَهَشَّتْهُ حَيَّةٌ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمُضِيَّ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: يَبْعَثُ بِهِدْيٍ وَيُوَاعِدُ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أَمَارٍ، فَإِذَا^(٤) نَحَرَ عَنْهُ الْهَدْيُ حَلًّا، وَكَانَتْ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِهِ.

(١) قوله: ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله: الخطاب للمحصرين، أي لا تحلوا بحلق الرأس حتى تعلموا أن الهدي الذي بعثتموه إلى الحرم بلغ محله، أي مكانه الذي يجب نحره فيه، وهو الحرم، وهو حجة لنا في أن دم الإحصار لا يذبح إلا في الحرم على الشافعي رحمته الله؛ إذ عنده يجوز في غير الحرم. كذا في «المدارك».

(٢) قوله: نحر قبل أن يحلق: وقال في «رد المحتار»: وبذبحه يحل ولو بلا حلق وتقصير، لكن لو فعله كان حسنا، وهو عندهما، وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما، وإن لم يفعل فعليه دم، وفي رواية ينبغي أن يفعل وإلا فلا شيء عليه، وهو ظاهر الرواية، وهذا الخلاف إذا أحصر في الحرم، فالحق واجب، انتهى. وجه ما قال أبو يوسف: أن النبي ﷺ وأصحابه أحصروا بالحديبية، وأمرهم بأن يحلقوا، وحلق ﷺ بعد بلوغ الهدايا محلها، ولها أن الحلق لم يعرف نسكا إلا بعد أداء الأفعال وقبلة جناية، فلا يؤمر به، ولأن الحلق موقت بالحرم، فعلى هذا كان ﷺ حلق؛ لكونه في الحرم؛ لأن بعض الحديبية منه، أو لأنه حلق وأمرهم بالحلق ليعرف استحكام عزمته على الانصراف، ويأمن المشركون منهم، فلا يشتغلوا بمكيدة أخرى بعد الصلح، وقال الشافعي: يجوز الذبح في مكان الإحصار؛ لأنه شرع على وجه الرخصة للتخفيف، فلو لم يجز الذبح في مكانه لعاد إلى موضوعه بالنقض، وبه قال مالك وأحمد، ولنا قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ^(٢)﴾ (البقرة: ١٩٦) وهو الحرم، والمراد أصل التخفيف لا نهايته أيضا عنده محل بالصوم بأن يقوم شاة وسطا بالطعام، فيصوم بكل مد يوما اعتبارا بصوم المتعة، ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٦) الآية أنهى الحرمة إلى غاية، فلا يثبت الحل قبلها. كذا في «فتح المعين على شرح ملا مسكين».

(٣) قوله: فإذا نحر عنه الهدي حل: إشارة إلى أنه ليس عليه الحلق أو التقصير، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله. كذا في «الهداية».

٣١٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْتَمِرِينَ،^(١) فَحَالَ كُفَّارُ فُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُدْنَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ^(٢) أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي نَحَرُوا عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٥٧ - وَعَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كُسِرَ^(٣) أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ». قَالَ عِكْرَمَةُ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: صَدَقَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: معتمرين: قال مالك والشافعي: لا يتحقق الإحصار في العمرة؛ لأنها لا تتوقت، ولنا أنه ﷺ وأصحابه أحصروا بالحديبية وكانوا معتمرين، فكانت تسمى عمرة القضاء، ولأن التحلل ثبت لدفع ضرر امتداد الإحرام، والحج والعمرة في ذلك سواء. كذا في «فتح المعين».

(٢) قوله: أمر أصحابه: أي بعض أصحابه، والمراد بهم الذين ذبحوا هداياهم خارج الحرم، يعني أمرهم بأن ينحروا بدل ما نحروا في السنة المتقدمة؛ لعدم إجزاء الأول بعدم وقوعه في الحرم. قال الطيبي: يستدل بهذا الحديث من يوجب القضاء على الحصر إذا حل حيث أحصر، ومن يذهب إلى أن دم الإحصار لا يذبح إلا في الحرم، فإنهم أمرهم بالإبدال؛ لأنهم نحروا هداياهم في الحديبية خارج الحرم، انتهى. وفيه دلالة على أنه ﷺ، ومن تبعه ذبحوا دم إحصارهم في أرض الحرم، وهو مذهب أبي حنيفة. كذا في «المروقة».

(٣) قوله: من كسر إلخ: اختلفوا في الإحصار، قال العراقيون: إنه عام من كونه بالعدو أو المرض أو انقطاع النفقة، وعند الحجازيين يختص بالعدو، ثم حكم الإحصار عندنا أن يرسل هديا ليذبح في الحرم، وليس وقت ذبحه موقتا إلا أنه يوقت بمن أرسل معه ليحل في ذلك الوقت المقدر بينهما، ويقضي عاما مقبلا وإن لم يهد، فلا يمكن له الخروج وإن كثرت الجنایات، وحكم الإحصار عند الحجازيين أن يذبح الدم، وأما الحصر بالمرض أو انقطاع النفقة عندهم، فحكمه أنه لا يجوز له التحلل إلا إن كان اشترط عند الإحرام ووافقنا البخاري في أن الإحصار عام، وهذا الحديث لنا. كذا في «العرف الشذي».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَوْ مَرَضَ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: صَحِيحٌ. وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ»: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. وَفِي «المَصَابِيحِ»: ضَعِيفٌ يَحْمِلُ عَلَى سَنَدِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ضَعْفِ سَنَدِهِ ضَعْفُ سَنَدِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى. وَعَلَى تَقْدِيرِ التَّعَارُضِ يُرَجَّحُ تَحْسِينُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى تَضْعِيفِ الْبَغَوِيِّ.

٣١٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ بَلِيلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ، وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتُ بَلِيلٍ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ، فَلْيَحِلَّ^(١) بِعُمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُحَمَّدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ الَّذِي يَفُوتُهُ حَجٌّ قَالَ: يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَمْ^(٢) يَذْكُرْ هَدْيًا، ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْدَ بْنَ حَارِثٍ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ عُمَرُ.

(١) قوله: فليحل بعمره بعمره إلخ: ولم يذكر النبي ﷺ الهدي، ولو كان واجباً لذكره، وقال مالك والشافعي: عليه هدي؛ لها في «الموطأ» عن سليمان بن يسار: أن ابن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه، فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال عمر: اذهب إلى مكة فطُف أنت ومن معك، وانحروا هدياً إن كان معكم، ثم احلقوا وقصروا، وارجعوا إن شئتم، فإن جاء عام قابل - أي قضاء - فحجوا وأهدوا - قياساً على المحصر - فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم. وقال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا إلا خصلة واحدة لهدى عليهم في قابل ولا صوم، ولنا حديث الدارقطني ومحمد، وما استدلل الشافعي بمحمول عندنا على الاستحباب، «شرح النقاية» و«موطأ محمد» ملقط منها.

(٢) قوله: ولم يذكر هدياً: قال محمد: وبهذا نأخذ، وكيف يكون عليه هدي، فإن لم يجد فالصيام، وهو لم يتمتع في أشهر الحج، ولذلك قال في «الهداية»: ومن أحرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج، وعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي بحج من قابل، ولا دم عليه، انتهى. وقال في «التعليق الممجد»: ليس الهدي بواجب عليهم، وأما الاستحباب فلا ينكر، وعليه يحمل ما ورد بأمرة.

٣١٥٩ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُ: أَمَّا حَسْبُكُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ إِنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ^(١) فَإِنْ حَبَسَ أَحَدَكُمْ حَابِسٌ فَلْيَأْتِ الْبَيْتَ، فَلْيُطْفِئْ بِهِ وَيَبْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ لِيَخْلُقْ أَوْ لِيَقْصِرْ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالِدَارُقُطْنِيُّ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ.

٣١٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّيْلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الْحَجُّ يَوْمَ عَرَفَةَ مَنْ أَدْرَكَ^(٢) لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ^(٣) الْحَجَّ، أَيَّامٌ مِثْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» (البقرة: ٢٠٣). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: إنه لم يشترط: اختلفوا في مشروعية الاشتراط، فقيل: واجب لظاهر الأمر، وهو قول الظاهرية، وقيل: مستحب، وهو قول أحمد، وغلط من حكى الإنكار عنه، وقيل: جائز، وهو المشهور عند الشافعية، وقطع به الشيخ أبو حامد، ولما روى الترمذي حديث ضباعة بنت الزبير، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، يرون الاشتراط في الحج، ويقولون: إن اشترط لغرض له كمرض أو عذر فله أن يحمل ويخرج من إحرامه، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وذهب بعض التابعين ومالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يصح الاشتراط.

وقال الترمذي: ولم ير بعض أهل العلم الاشتراط في الحج، وقالوا: إن اشترط فليس له أن يخرج من إحرامه، فيرويه كمن لم يشترط، فمن لم ير الإحصار بالمرض يستدل بحديث ضباعة بنت الزبير بأن يقول: لو كان المرض يُنتِج التحلل لم يأمرها بالاشتراط؛ لعدم الإفادة، ومن يرى الإحصار بالمرض، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه يستدل بحديث الحجاج بن عمرو الأنصاري، وحملوا حديث ضباعة بنت الزبير على أنه قضية عين، وإن ذلك مخصوص بها، كما أذن النبي ﷺ لأصحابه في رفض الحج، وليس يضرهم ذلك، أو أنه رضي الله عنه قال لها لتسليه نفسها، ولا أثر للاشتراط إلا هذا، «عمدة القاري» و«المرقاة» ملقط منها.

(٢) قوله: من أدرك الخ: كذا في «الهداية».

(٣) قوله: فقد أدرك الحج: أي أدرك أعظم أركانه، وهو الوقوف بعرفة. كذا في «التعليق الممجد».

بَابُ حَرَمِ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾

(آل عمران: ٩٧)

٣١٦١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» ^(١) وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا» ^(٢) وَقَالَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُهُ» ^(٣) اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ^(٤) وَإِنَّهُ

(١) قوله: ومن دخله كان آمناً: استدلل بعضهم بحديث ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة، قلنا: قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: ٩٧)، ومتى تعرض إلى من التجأ به يكون سلب الأمن عنه، وهذا لا يجوز، وكان قتل ابن خطل في الساعة التي أحلت للنبي ﷺ، وحينئذ مكة كغيرها، بخلافها بعدها. قاله في «عمدة القاري».

(٢) قوله: لا هجرة ولكن جهاد ونية: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، مختلفة في المتأخرين، وليست المسألة في كُتُب الأحناف. نعم، تعرض ههنا الشافعية، وقال الشاه عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب الهجرة، وهو المختار. وقال بعض العلماء بالوجوب، وتدل الأحاديث والآيات على الاستحباب، منها: ما أخرجه الترمذي عن بريدة: لما فيه أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم الخ، وقالوا: كانت واجبة على أهل مكة، وقد تجب في بعض الأحوال. كذا في «العرف الشذي». وقال في «اللمعات» كانت الهجرة من مكة إلى المدينة مفروضة على من يستطيع بعد أن هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة. فلما فتح مكة انقطعت تلك الهجرة المفروضة، وبقي الهجرة من ديار الكفر إلى ديار الإسلام؛ صونا للدين، وهي داخلة في قوله: «ولكن جهاد ونية» أي بقي الجهاد يحرز بها من الثواب والفضيلة ما فات من الهجرة، وبقي إحسان النية في كل عمل، وهذا أيضاً في معنى الهجرة بترك هوى النفس والخروج عن موطن الطبيعة بهجران ما نهى الله عنه.

(٣) قوله: وإذا استنفرتم فانفروا: الجهاد فرض على الكفاية، فإذا حصل المقصود بالبعض سقط عن الباقي كصلاة الجنائزة ورد السلام، فإن لم يقم به أحد أنتم جميع الناس بتركه، هذا إذا لم يكن النفير عاماً، فإن كان فيصير من فروض الأعيان، سواء كان المستنفر عدلاً أو فاسقاً، فيجب على جميع أهل تلك البلدة النفر. كذا في «فتح القدير».

(٤) قوله: حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض: أي تحريمه شريعة سالفة مستمرة. قاله في «المراقبة».

(٥) قوله: إلى يوم القيامة: إبقاء إلى عدم نسخه. كذا في «المراقبة».

لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ^(١) مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ مُحْرَمَةٌ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ^(٢) شَوْكُهُ وَلَا يُنْفَرُ^(٣) صَيْدُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ^(٤) ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ^(٥) حُكْمَ

(١) قوله: إلا ساعة من نهار: دل على أن فتح مكة كان عنوة وقهرا كما هو عندنا كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: لا يعضد شوكه: أي لا يقطع شوكه فضلا من أشجارها قال في العناية: اعلم أن حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر أنبته الإنسان وشجر ينبت بنفسه وكل واحد منهما على نوعين؛ لأنه إما أن يكون من جنس ما ينبت الناس أو لا يكون، والأول بنوعيه لا يوجب الجزاء، والأول من الثاني كذلك، وإنما يجب الجزاء في الثاني منه، وهو ما نبت بنفسه، وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوي فيه يكون مملوكًا للإنسان بأن ينبت في ملكه، أو لم يكن حتى قالوا في رجل بنت في ملكه أم غيلان فقطعها إنسان، فعليه قيمتها لملكها، وعليه قيمة أخرى لحق الشرع، انتهى.

وفي «الهداية»: فإن قطع حشيش الحرم أو شجره وهو ليس بمملوك، وهو ما لا ينبت الناس فعليه قيمة، إلا ما جفّ من شجر الحرم لا ضمان فيه؛ لأنه ليس بنام، ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا الإذخر، وعند الشافعي ومن وافقه يجوز رعي البهائم في كل الحرم، ومذهب أحمد كمنهنا، فإن قيل: النص في القطع لا في الرعي؟ أجيب عنه بأن القطع بالمشافر كالقطع بالمنجل والعضد قطع الشجر من حد ضرب، فقد منع النص القطع مطلقاً، أعم من كونه بالمنجل أو المشافر، فلا يحل الرمي، والضرورة تندفع بحمل الحشيش من الحل. كذا في «العناية» و«فتح القدير».

(٣) قوله: ولا ينفر صيده: فبعد الإحرام يتقي قتل صيد البر، والإشارة إليه والدلالة عليه، وفي حكم الدلالة إلا عانة عليه كإعارة سكين، ومناولة رمح وسوط وكذا تنفيره. قاله في «رد المحتار».

(٤) قوله: قال ابن المنذر إلخ: كذا في «عمدة القاري».

(٥) قوله: أن حكم: لقطة مكة كحكم سائر البلدان: أي لقطة الحل والحرم سواء، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول، وفي قول يعرفها أبداً من تصدق، ولا تملك لقوله ﷺ: في الحرم، ولا يحل لقطتها إلا لمنشد، ولنا قوله ﷺ: «أعرف عقاصها ووكائنها، ثم عرفها سنة» من غير فصل، ولأنها لقطة في التصديق بعد مدة التعريف ببقاء ملك الهالك من وجهه فيملكه، كما في سائرهما وتأويل ما روي أنه لا يحل الالتقاط إلا للتعريف والتخصيص بالحرم بيان أنه لا يسقط التعريف فيه لمكان أنه للغرباء ظاهراً، وبيانه أن مكة - شرفها الله تعالى - مكان الغرباء؛ لأن الناس يأتون إليها من كل فج عميق، ثم يتفرقون بحيث ينذر الرجوع إليها، فالظاهر أنها للغرباء لا بظن عودهم في سنة وأكثر، فينغي أن يسقط =

لُقْطَةُ مَكَّةَ كَحُكْمِ سَائِرِ الْبُلْدَانِ.

٣١٦٢ - وَعَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ أَنَّ امْرَأَةً قَدْ سَأَلَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَصَبْتُ ضَالَّةً فِي الْحَرَمِ، فَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اسْتَنْفِقِي بِهَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: وَلَا يُحْتَلَى خَلَاهَا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخَرَ فَإِنَّهُ لَقَيْنُهُمْ لِبُيُوتِهِمْ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «لَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا».

٣١٦٣ - وَعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ -: ائْذَنْ لِي أَتِيهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أُذْنًا، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، حَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ»^(٢) لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يُعْصَدَ بِهَا شَجَرَةٌ، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ^(٣) لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ»^(٤)، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ

= التعريف؛ لعدم الفائدة، فأزال رسول الله ﷺ ذلك الوهم بقوله: «لا يحل رفع لقطتها إلا لمعرفة»، كما هو الحكم في غيرها من البلاد، «فتح القدير» و«الهداية» و«العناية» ملقط منها.

(١) قوله: فقال: إلا الإذخر: وتأويله أنه ﷺ كان من قصده أن يستثنى إلا أن العباس سبقه بذلك أو كان أوحى الله إليه أن يرخص فيما يستثنى العباس. كذا في «العناية».

(٢) قوله: لا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر إلخ: استدل أبو حنيفة بقوله: لا يحل إلخ على أن الملتجئ إلى الحرم لا يقتل؛ لأنه عام يدخل فيه هذه الصورة. قاله في «عمدة القاري».

(٣) قوله: فإن ترخص أحد لقتال رسول الله ﷺ: دليل على أن مكة فتحت عنوة، وهو مذهب الأكثرين، قال القاضي عياض: وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والأوزاعي رضي الله عنه. كذا في «عمدة القاري».

(٤) قوله: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم: فيه اختصاص الرسول ﷺ بخصائص. قاله في «عمدة القاري». وقال =

عَادَتْ حُرْمَتَهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْمَدَارِكِ»: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ^(١) لَوْ ظَفَرْتُ فِيهِ بِقَاتِلِ الْخَطَّابِ مَا مَسِسْتُهُ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ.

= في «العرف الشذي»: لا يتمسك بقول عمرو بن سعيد إن الحرم لا يعيد عاصياً إلخ فإنه عامل يزيد، ويزيد فاسق بلا ريب، وفي «شرح الفقه الأكبر» لملا علي القاري روى عن أحمد بن حنبل أن يزيد كافر، وكان عمرو بن سعيد جمع العساكر ليكر على ابن الزبير، مُعَاوَنًا ليزيد على عبد الله بن الزبير، وفي «تذكرة ابن سعيد»: هذا أن رجلاً اشتراه النبي ﷺ من جده وأعتقه، وكان لهذا المعتق حفيد، فدعاه عمرو بن سعيد، وسأله لمن أنت المولى؟ قال: أنا مولى رسول الله ﷺ، فقام عليه عمرو بسوطه وضربه، ثم دعاه بعد مدة، وسأله كما كان سأل، فأجاب بها كان أجاب، فقام عليه بالسوط، فإذا كان حال هذا الرجل هذا، فكيف يستدل بقوله: كما في «عمدة القاري».

(١) قوله: لو ظفرت إلخ: أي من جنى في غير الحرم، ثم التجئ إلى الحرم لم يقتل فيه، بل يكون آمناً من القتل عندنا، وعند الشافعي يقتل فيه، وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر بيننا وبينه، ذكره أهل الأصول، وهو أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: ٩٧) عام باقٍ على عمومه عندنا، فكان قطعياً، وعند الشافعي عام مخصوص عنه بعض أفراد، وبيانه أن من عليه قصاص في الطرف مثل قطع اليد وغير ذلك إذا دخل في الحرم والتجئ إليه يؤخذ منه ذلك في البيت بالاتفاق، وكذا من جنى في الحرم واستحق له القتل يقتل فيه بالاتفاق، فالشافعي رحمته الله زعم أن هاتين الصورتين مخصوصتان من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: ٩٧)، ثم قاس عليهما من جنى في غير الحرم واستحق به القتل، فالتجئ إليه حيث قال: يقتل فيه أيضاً، وتمسك بخبر الواحد أيضاً، وهو ما روي أنه قيل لرسول الله ﷺ يوم فتح مكة: إن ابن خطل تعلق بأستار الكعبة بعد الارتداد، فقال: «اقتلوه».

ونحن نقول: إن كلتا الصورتين ليستا بمخصوصتين؛ لأن النص لم يتناولهما، والمخصوص ما كان متناولاً أولاً، ثم عنه؛ لأن مفهوم النص هو أن من جنى في غير الحرم، ثم التجئ إلى الحرم، ودخل فيه بعد الجناية كان آمناً الذات، ولم يتناول لمن جنى في عين الحرم، ولا لكونه آمناً الطرف، ففي الصورة الأولى، وإن كان ذلك الرجل داخلاً في الحرم بعد الجناية، لكنه آمن الذات، وإنما القصاص في الطرف، والطرف في حكم الأموال، والنص لم يتناول؛ لكونه آمناً الطرف، وفي الصورة الثانية إنما يقتل؛ لأنه ليس بداخل في الحرم بعد الجناية، وإنما الجناية وقعت بعد الدخول. فلما كان هاتان الصورتان غير مخصوصتين فبالحري أن تكون الصورة المقيسة للشافعي =

٣١٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ^(١) لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ: قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلَ مَكَّةَ، حَتَّى قَاصَّاهُمْ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ.

٣١٦٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يُجَاوِزُ الْوَقْتُ إِلَّا بِإِحْرَامٍ. رَوَاهُ^(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ.

٣١٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْنَدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحْرَبُ^(٣) الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ

= باقية، على ما اقتضاه النص فمباح الدم بردة أو زنا أو قطع الطريق أو قصاص إذا التجئ لا يقتل، ولا يؤذى ولكن لا يطعم، ولا يسقى حتى يضطر إلى الخروج، ويؤيده قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو ظفرت إلخ. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(١) قوله: لا يحل لأحدكم أن يحمل السلاح بمكة: قال النووي: هذا النهي إذا لم تكن حاجة، فإن كانت جاز هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء بها شرطه من السلاح في القرباب، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهباً للقتال. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: رواه ابن أبي شيبة والطبراني: وروى إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، وإن خشي أن يرجع إلى الوقت فاته يحرم ويهريق لذلك دماً، وما في مسلم والنسائي أنه ﷺ دخل يوم الفتح مكة، وعليه عمامة سوداء، وفي رواية مغفر بغير إحرام، كان مختصاً بتلك الساعة، بدليل قوله ﷺ في ذلك اليوم: مكة حرام لم تحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي، وإنما حلت لي ساعة من نهار، ثم عادت حراماً يعني الدخول بغير إحرام لإجماع المسلمين على حل الدخول بعده للقتال. كذا في «فتح القدير».

(٣) قوله: يخرب الكعبة إلخ: لا يعارض هذا قوله تعالى: وَمَنْ دَخَلُهَا كَانَ إِيمَانًا ﴿حَرَمًا إِيمَانًا﴾ (الفصل: ٥٧)؛ لأن معناه أماناً إلى قرب القيامة وخراب الدنيا. قاله النووي والعيني.

مِنَ الْحَبَشَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٦٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدٌ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٦٩ - وَعَنْ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا عَظُمُوا هَذِهِ الْحُرْمَةَ حَقَّ تَعْظِيمِهَا، فَإِذَا ضَيَعُوا ذَلِكَ هَلَكُوا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٧٠ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اِحْتِكَارُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِحَادٌ فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٧١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: «مَا أَطْيَبَكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبَّكَ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ»^(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

(١) قوله: ما سكنت غيرك: وفي آخر الباب وشرحه: أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة - زادهما الله تعالى شرفاً وتعظيماً - واختلفوا أيها أفضل؟ فقيل: مكة، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، والمروي عن بعض الصحابة، (وهذا الحديث دليل لهم)، وقيل: المدينة، وهو قول بعض المالكية والشافعية. قيل: وهو المروي عن بعض الصحابة، ولعل هذا مخصوص بحياته ﷺ أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة. كذا في «رد المحتار»، وقال ابن الهمام: اختلف العلماء في كراهة المجاورة بمكة وعدمها، فذكر بعض الشافعية أن المختار استحبابها إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذور، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنه، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى كراهتها، انتهى.

وفي «الدر المختار»: ولا تكره المجاورة بالمدينة، وكذا بمكة لمن يثق بنفسه، وقال في «رد المحتار»: وقيل: تكره كمكة، وقيل: إنها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، فإن تضاعف السيئات أو تعاضمتها إن فقد فيها فمخافة السامة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بواجب التوقير، والإجلال قائم، وقال في موضع آخر: ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع، انتهى.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَدُورُ عَلَى الْحَاجِّ بَعْدَ قَضَاءِ
النُّسْكِ بِالذَّرَّةِ، وَيَقُولُ: يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، يَمْنُكُمْ. وَيَا أَهْلَ الشَّامِ، شَامُكُمْ. وَيَا أَهْلَ الْعِرَاقِ
عِرَاقُكُمْ، فَإِنَّهُ أَبْقَى لِحُرْمَةِ بَيْتِ رَبِّكُمْ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
يُحْجُونَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ وَيَعْتَمِرُونَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ وَلَا يُجَاوِرُونَ.

٣١٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ حَمْرَاءَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا
عَلَى الْحُزُورَةِ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَحَيْرٌ^(١)» أَرْضُ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي
أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

بَابُ فَضَائِلِ الْمَدِينَةِ زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا وَتَعْظِيمًا

٣١٧٣ - عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِأَبِي طَلْحَةَ ابْنٍ مِنْ أُمَّ سُلَيْمٍ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عُمَيْرٍ،
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضَاحِكُهُ إِذَا دَخَلَ، وَكَانَ لَهُ ظَيْرٌ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبَا
عُمَيْرٍ حَزِينًا، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ أَبِي عُمَيْرٍ؟» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاتَ نَعِيرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ: «أَبَا عُمَيْرٍ^(٢) مَا فَعَلَ النَّعِيرُ؟». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ
أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

= وقال الحموي في «شرح الأشباه والنظائر»: وتكره المجاورة به أي بالحرم، والمراد به حرم مكة؛ إذ المدينة
لا حرم لها، وإن كان تكره المجاورة بها وعلّة الكراهة خوف سقوط حرمة البيت في نظره القاصر كسائر البيوت
والعياذ بالله تعالى أو تنقص الهيبة والحرمة الأولى في نظره كما هو شأن كثير والقول بالكراهة مذهب الإمام الأعظم
وجميع من المحتاطين في الدين، ووقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالمجاورة، وهو الأفضل، وعليه عمل الناس.
كذا في «الملقطات» ونقل الفارسي أن الفتوى على قولها.

(١) قوله: لخير أرض الله إلخ: فيه تصريح بأن مكة أفضل من المدينة، كما عليه الجمهور إلا البقعة التي ضمت أعضائه رضي الله عنه
فإنها أفضل من مكة، بل من الكعبة، بل من العرش إجماعاً. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: يا أبا عمير ما فعل النعير: قال الطحاوي: فهذا كان في المدينة، ولو كان حكم صيدها حكم صيد مكة لما =

٣١٧٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ أَمَرَ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي»، قَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَأَمَرَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ، ثُمَّ بِالْحَرْبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّخْلِ^(١) فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٧٥ - وَعَنْ مسلة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيَّنَ كُنْتُ؟» قُلْتُ: فِي الصَّيْدِ قَالَ: «أَيَّنَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِالتَّاحِيَةِ الَّتِي كُنْتُ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ كَرِهَ تِلْكَ التَّاحِيَةَ، وَقَالَ: «لَوْ كُنْتُ^(٢) تَذْهَبُ إِلَى الْعَقِيقِ لَسَيِّعْتُكَ إِذَا ذَهَبْتَ، وَتَلَقَّيْتُكَ إِذَا جِئْتَ، فَإِنِّي أَحِبُّ الْعَقِيقَ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا بِسَنَدٍ حَسَنٍ الْمُنْذِرِيُّ.

= أطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النغير ولا اللعب به، كما لا يطلق ذلك بمكة، وقال التوربشتي: لو كان حراماً لم يسكت عنه في موضع الحاجة، ومذهبا مروي عن ابن مسعود وابن عمر وعائشة عليهن السلام، وكفى بهم قدوة، وتقليدهم أولى من القياس باتفاق الناس. كذا في «المراقبة». وأما الجواب عن حديث سعد بن أبي وقاص في أمر السلب فهو أنه كان في وقت كانت العقوبات التي تجب بالمعاصي في الأموال، فمن ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة أنه قال: من أداها طائعا فله أجرها، ومن لا أخذناها منه وشطر ماله، ثم نسخ ذلك في وقت نسخ الربا، وقال ابن بطلان: حديث سعد بن أبي وقاص في السيب لم يصح عند مالك، ولا أرى العمل عليه بالمدينة. قاله في «عمدة القاري».

وقال في «المراقبة»: وإن أخذ السلب ينافي كون تحريمها كتحريم مكة، فإنه ليس في حرم مكة سلب الثياب في جزاء العقاب إجماعاً، مع أنه في ذلك مخالف لجمهور الصحابة، ولذلك قال في «رد المحتار»: ولا حرم للمدينة عندنا، أي خلافاً للأئمة الثلاثة. قال في «الكافي»: لأننا عرفنا حل الاصطياد بالنص القاطع، فلا يحرم إلا بدليل قطعي، ولم يوجد، انتهى. وقال في «شرح الأشباه والنظائر»: أقول: وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: «حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا تقطع أغصانها ولا يصاد صيدها» كما في صحيح مسلم، فأجاب عنه في «المحيط»: أنه من الأخبار الأحاد فيها نعم به البلوى، فلا تقبل؛ إذ لو كان صحيحاً لاشتهر نقله.

(١) قوله: وبالنخل فقطع: فعندهم لا يجوز قطع نخل الحرم، فلو كان حراماً لما أمر بالقطع على أصلهم. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: لو كنت تذهب إلى العقيق إلخ: قال في «النخبة»: وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على جواز صيد المدينة، فإن الأئمة اتفقوا على أن العقيق من المدينة، ولم يخالف فيه مخالف، وزيادة ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها، والله تعالى أعلم؛ لكون لحمها تربي من نبات المدينة، فكان للحمها مزية على لحوم الصيد الذي ليس عنها، كما أن لشرها مزية على بقية الأثار. كذا في «المراقبة».

٣١٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، فَإِذَا جِئْتُمُوهُ فَكُلُوا» ^(١) مِنْ شَجَرِهِ وَلَوْ مِنْ عَصَاهِهِ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ».

وَفِيهِ كَثِيرٌ بَنُ زَيْدٍ، وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِثْلَهُ.

٣١٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَصْبِرُ» ^(٢) عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ

(١) قوله: فكلوا من شجره: والأكل منها لا يصح إلا بقطع أو قلع، وقد اتفقنا على عدم جواز ذلك في الحرم المكي؛ فعلم أن المراد من المنع في غير أحد منع استحباب لا تحريم أو كان ينهي عن ذلك للبيع لا للأكل؛ لثلا يضيق عليهم، ولتوفر الصبورة بها، فنهاهم على وجه التشديد إرادة للتوسعة عليهم في الاصطياد والانتفاع به، كما قال المنازعون في تأويل حديث صيد «وج» وأشجاره، وهو ما قاله في «شرح السنة»: حماه أي وادى وج رسول الله ﷺ نظراً لعامة المسلمين لإبل الصدقة ونعم الجزية، فيجوز الاصطياد فيه؛ لأن المقصود منع الكلاء من العامة، وقال الخطابي في «معالم السنن»: ولا أعلم لتحريمه ﷺ وجاً معنى إلا أن يكون على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين، إلى أن قال ما حاصله: وقد يحتمل أنه كان ذلك للتحريم، ثم فسح فكما أولوا ذلك الحديث، لنا أن نؤول هذا.

ثم إن صحَّ مراد التحريم، فقال الطحاوي: يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة إليها واجبة، فكان يفعله بقاء لزيتها ليستطيبوها ويألفوها؛ لأن بقاء ذلك مما يزيد في زيتها ويدعوا إليها، كما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن هضم أطام المدينة، فإنها من زيتها. فلما انقطعت الهجرة زال ذلك، فكذا هذا. فإن قيل: فصار الأمر محتملاً أجيب فعاد على ما كان هو عدم التحريم؛ لأنه الأصل، وإنما أطنبنا الكلام مع أنه خلاف المراد رداً للجاهل بعلم الإمام الأعظم والمجتهد الأعلام الذي صار عياله في الفقه جميع الفقهاء، وقد انفرد بكونه تابعياً من بين المجتهدين عن العلماء حيث قال في حقه: لم يبلغه حديث المنع، أو بلغه فخالفه بالرأي والدفع، والله سبحانه وتعالى أعلم، هذا كله من «المراقبة».

(٢) قوله: لا يصبر على لاواء المدينة إلخ: قال النووي: وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى للمدينة، والصبر على شوائدها، وضيق العيش فيها، وإن هذا الفضل باقٍ مستمر إلى يوم القيامة، وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة: تكره المجاورة بمكة، وقال أحمد بن حنبل وطائفة: لا تكره المجاورة بمكة، بل تستحب، وإنما كرهها من كرهها لأمر، منها: خوف الملل وقلة الحرمة للأنس وخوف ملابسة الذنوب، فإن الذنب فيها أقبح منه في غيرها، كما أن الحسنه فيها أعظم منها في غيرها، واحتج من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك، =

وَشِدَّتْهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجْهَهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٣١٧٨ - وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ ^(١) خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّأْمُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلَيْمَتْ فَإِنِّي أَشْفَعُ ^(٢) لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا.

= والمختار أن المجاورة بها جميعاً مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها، وقد جاورتها خلأ لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى به، وينبغي للمجاور الاحتراز من المحذورات وأسبابها، وقد مر الكلام فيه في آخر باب حرم مكة. وقال في «رد المحتار»: ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع، قال في «الفتح»: وعلى هذا، فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك، يعني مكروهاً عنده، فإن تضاعف السيئات أو تعاضلها إن فقد فيها مخافة السامة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بوجوب التوقير والإجلال قائم.

(١) قوله: والمدينة خير لهم: فلا دلالة فيه على أفضلية المدينة على مكة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فإنني أشفع الخ: وليس هذا صريحاً في أفضلية المدينة على مكة مطلقاً؛ إذ قد يكون في المفضل مزية على الفاضل من حيثة، وتلك بسبب تفضيل بقعة البقيع على الحجون، إما لكونه تربة أكثر الصحابة الكرام أو لقرب ضجيجه عليه الصلاة والسلام، ولا يبعد أن يراد به المهاجرين فإنه ذم لهم الموت بمكة، كما قرر في محله. كذا في «المراقبة».

٣١٨٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعُكَّ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ^(١) حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْحُجْفَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْيَعَةٍ، فَتَأَوَّلْتُهَا أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَى مَهْيَعَةٍ وَهِيَ الْحُجْفَةُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ^(٢) بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا،

(١) قوله: اللهم حبب إلينا المدينة: لا ينافي هذا ما سبق أنه ﷺ قال لمكة: إنك أحب البلاد إلي، وإنك أحب أرض الله إلى الله، وفي رواية: لقد عرفت إنك أحب البلاد إلى الله وأكرمها على الله، فإن المراد به المبالغة، أو لأنه لما أوجب الله على المهاجرين مجاورة المدينة، وترك التوطن والسكون بمكة، السكينة: طلب من الله أن يزيد حبة المدينة في قلوب أصحابه؛ لئلا يميلوا بأدنى الميل غرضاً به، إذ المراد بالمحبة الزائدة الملازمة لملاذ النفس ونفي مشاقها، لا المحبة المرتبة على كثرة المثوبة، فالحيثية مختلفة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: اللهم بارك لنا إلخ: ثم علماؤنا والشافعي فضلوا مكة على المدينة، ومالك عكس القضية لهذا الحديث، ولنا حديث عبد الله بن عدي بن حمراء، قال: رأيت رسول الله ﷺ على الخزوة، فقال: والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت، رواه الترمذي وابن ماجه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمكة: ما أطيبك من بلد وأحبك إلي، ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك، رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح غريب إسناداً، وأما دعاء النبي ﷺ بمثل دعاء إبراهيم عليه السلام فإنها كان في الرزق من الثمرات، ولا ريب في أكثرية ثمرة المدينة، وليس هذا بسبب لأفضليتها. كذا في «شرح النقاية»،

وقال في «عمدة القاري»: فإن قلت: الاستدلال به على تفصيل المدينة على مكة ظاهر. قلت: نعم، ظاهر من هذه الجهة، ولكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية على الإطلاق. فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر: اللهم بارك لنا في شامنا، وأعادها ثلاثاً. قلت: التأكيد لا يستلزم التكثر المصريح به في حديث الباب، وقال ابن حزم: لا حجة في حديث الباب لهم؛ لأن تكثر البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة.

وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَمِثْلِهِ مَعَهُ. قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيِّهِ لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَر. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٨٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي^(١) مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَمِرتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي النَّاسَ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْتَ الْحَدِيدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «آخِرُ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الْإِسْلَامِ خَرَابًا الْمَدِينَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣١٨٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةُ شِرَارَهَا كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْتَ الْحَدِيدِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَيْسَ نَفْبٌ مِنْ أَنْقَابِهَا إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِّينَ يَحْرُسُونَهَا، فَيَنْزِلُ بِالسَّبْحَةِ، فَتَرْجُفُ الْمَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ يَخْرُجُ إِلَيْهِ مِنْهَا كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ضعفي ما جعلت بمكة من البركة: أي مثليه في الأقوات هو لا ينافي كون مكة أفضل منها باعتبار مضاعفة الحسنات، فإن الأول ارتفاع حسي دنيوي والثاني أخروي معنوي. كذا في «المروقة».

٣١٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاغُوتُ وَلَا الدَّجَالُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٠ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٩١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٩٣ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدْرَانِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَاحِلَتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٩٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحَدِّثُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٩٥ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَيُّ هَؤُلَاءِ^(١) الثَّلَاثَةِ نَزَلَتْ فِيهِ دَارُ هِجْرَتِكَ الْمَدِينَةُ أَوْ الْبَحْرَيْنِ أَوْ قَنْسَرَيْنِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٩٦ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ الْحَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ^(٢) زَارَنِي مُتَعَمِّدًا كَانَ

(١) قوله: أي هؤلاء الثلاثة إلخ: وهو مشكل، فإن التي رآها - وهو بمكة - أنها دار هجرته وأمر بالهجرة إليها هي المدينة، كما في الأحاديث التي أصح من هذا، وقد يجمع بأنه أوحى إليه بالتخير بين تلك الثلاثة، ثم عين له إحداها، وهي أفضلها. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: من زارني إلخ: في «فتح القدير» قال مشايخنا رحمهم الله: زيارة قبر النبي ﷺ من أفضل المندوبات، وفي «مناسك الفارسي شرح المختار»: أنها قرية من الوجوب لمن له سعة.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بَعَثَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَمْنَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٩٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مَرْفُوعًا: «مَنْ حَجَّ فَزَارَ» قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي كَانَ كَمَنْ زَارَنِي فِي حَيَاتِي». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٩٨ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جَالِسًا وَقَبْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِئْسَ مَا قُلْتَ». قَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَرِ هَذَا [يَا رَسُولَ اللَّهِ]، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا مِثْلَ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ بُقْعَةٌ» هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ [يَعْنِي الْمَدِينَةَ]. رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا.

٣١٩٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ،

(١) قوله: فزار قبري: الفاء التعقيبية دالة على أن الأنسب أن تكون الزيادة بعد الحج كما هو مقتضى القواعد الشرعية من تقديم الفرض على السنة، وقد روى الحسن عن أبي حنيفة تفصيلاً حسناً، وهو أنه إن كان الحج فرضاً، فالأحسن للحاج أن يبدأ بالحج، ثم يشي بالزيارة، وإن بدأ بالزيارة جاز، وإن كان الحج نفلاً فهو بالخيار، فيبدأ بأيهما شاء، والأظهر أن الابتداء بالحج أولى، لإطلاق الحديث، ولتقديم حق الله على حقه ﷺ، ولذا تقدم تحية المسجد النبوي على زيارة المشهد المصطفوي. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: ما على الأرض بقعة أحب إلي: وقد أجمع العلماء على أن الموت بالمدينة أفضل بعد اختلافهم أن المجاورة بمكة أفضل أو بالمدينة أكمل، ولهذا كان من دعاء عمر رضي الله عنه: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي ببلد رسولك، وليس فيه دلالة على أفضلية المدينة، بل لأفضلية البقعة المكيّة، وقد قام الإجماع على أنها أفضل من مكة، بل من الكعبة، بل من العرش الأعظم. كذا في «المرقاة».

وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: وقُلْ: عمره في حجة: فالصواب في معناه أن ثواب الصلاة فيه يعدل ثواب عمرة في ضمن حجة، وفيه إشارة إلى أن العمرة إذا كانت مقرونة في الحجة بأن يكون سفرها واحد أخير من العمرة المفردة، ثم لما كان هذا الوادي بقرب المدينة وما حولها يدخل في فضلها. كذا في «المراقبة».

* * * *

كِتَابُ الْبُيُوعِ

بَابُ الْكَسْبِ وَطَلَبِ الْحَلَالِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾
(المؤمنون: ٥١)

٣٢٠٠ - وَعَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِيهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عليه السلام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ». ^(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٠١ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٢٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ ^(٢) سُئِلَ عَنْ أُجْرَةِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا هُمْ مُصَوِّرُونَ، وَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ مِنْ عَمَلِ أَيْدِيهِمْ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

(١) قوله: من عمل يديه: وأفضل أسباب الكسب الجهاد، ثم التجارة، ثم الزراعة، ثم الصناعة. كذا في «الاختيار شرح المختار»، والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض، والأكثر على أن الزراعة أفضل. كذا في «الوجيز» للكردي. قاله في «العالمگیری». وقال النووي: وحديث البخاري صريح في ترجيح الزراعة والصناعة؛ لكونها عمل يده، لكن الزراعة أفضلها؛ لعموم النفع بها للأدعي وغيره عموم الحاجة إليها، كما صرح به في «عمدة القاري».

(٢) قوله: سئل عن أجره كتابة المصحف الخ: والأصل أن كل ما لا يتعين على الأجير؛ لأنه استئجار على عمل معلوم غير متعين عليه، فيجوز، ولنا قوله ﷺ: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، في آخر ما عهد رسول الله ﷺ إلى عثمان ابن أبي العاص رضي الله عنه، وإن اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان أجرا، ولأن القرية متى حصلت وقعت عن العامل، ولهذا تعتبر أهليته، فلا يجوز له أخذ الأجر من غيره، كما في الصوم والصلاة، وبعض مشايخنا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن؛ لأنه ظهر التواني في الأمور الدينية، ففي الامتناع تضييع حفظ القرآن، وعليه الفتوى. قاله في «الهداية»، ولذلك قال في «العالمگیری»: ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو شعراً بين الخط جاز، وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده: أنه لا يكره ذلك. كذا في «فتاوى قاضي خان».

٣٢٠٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: كَانَتْ لِمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ جَارِيَةٌ تَبِيعُ اللَّبَنَ وَيَقْبِضُ الْمُقْدَامُ الشَّمْنَ، فَقِيلَ لَهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَتَبِيعُ اللَّبَنَ وَتَقْبِضُ الشَّمْنَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَا بَأْسُ بِذَلِكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٢٠٤ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ وَإِلَى مِصْرَ، فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كُنْتُ أَجْهَرُ إِلَى الشَّامِ فَجَهَّزْتُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَتْ: لَا تَفْعَلْ، مَا لَكَ وَلِمَتَجَرِكَ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَبَبَ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ رِزْقًا مِنْ وَجْهِ فَلَا يَدْعُهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ أَوْ يَتَنَكَّرَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: «يَتَأَيَّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا» وَقَالَ تَعَالَى: «يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ» ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبَّ، يَا رَبَّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٠٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَتَصَدَّقُ مِنْهُ فَيُقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يُنْفِقَ مِنْهُ فَيُبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتْرُكُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْحَبِيثَ لَا يَمْحُو الْحَبِيثَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَكَذَا فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٢٠٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلْ ^(١) اللَّهُ تَعَالَى لَهُ صَلَاةٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَقَالَ: صُمْنَا إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

٣٢٠٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنَ السُّحْتِ، وَكُلُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنَ السُّحْتِ كَانَتْ النَّارُ أَوْلَى بِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢٠٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِيَ بِالْحَرَامِ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢١٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَبُ كَسْبِ الْحَلَالِ فَرِيضَةٌ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢١٢ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا ^(٢) مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشْتَبِهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

(١) قوله: لم يقبل الله تعالى له صلاة: المعنى لم يكتب الله له صلاة مقبولة مع كونها مجزئة مسقطه للقضاء كالصلاة في الدار المغصوبة، وهو الأظهر؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٢٧) (المائدة: ٢٧) والثواب إنما يترتب على القبول، كما أن الصحة مترتبة على حصول الشرائط والأركان، والتقوى ليست بشرط لصحة الطاعة عند أهل السنة والجماعة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: وبينهما مشتبهات: اعلم أن هذا الحكم بناءً على الأخذ بالتقوى والأحوط، وإلا فقد ثبت بالأدلة الشرعية أن =

وَعَرَضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحْرَمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتِ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢١٣ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ؛ فَإِنَّ الصَّدَقَ طَمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ، وَرَوَى الدَّارِيُّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى فَقَطْ.

٣٢١٤ - وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعْبِدٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا وَابِصَةُ، جِئْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْبِرِّ وَالْإِيمِ»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ فَضَرَبَ بِهَا صَدْرَهُ، وَقَالَ: «اسْتَفْتِ نَفْسَكَ اسْتَفْتِ قَلْبَكَ» ثَلَاثًا، «الْبِرُّ مَا اِظْمَأَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِيمُ مَا حَالَكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِيُّ.

٣٢١٥ - وَعَنْ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٢١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ

= الأصل في الأشياء الإباحة، وهو مذهب جمهور الحنفية والشافعية، كما في مسلم الثبوت وقد استدل عليه في التوضيح، وتمسك بها في «التوضيح» و«التلويح» في عدة مواضع، نقل القسطلاني عن «فتح الباري»، واختلف في حكم المشتبهات، فقليل: التحريم وهو مردود، وقيل: الوقف، وهو كالخلاف فيما قبل الشرع، انتهى. وقد أثبت أصل الإباحة الشيخ عبد الحق وعلي القاري في «شرح المشكاة» وجمهور الأصوليين والفقهاء وشرح الحديث من النصوص القرآنية والأخبار والآثار الكثيرة، وحقق الإباحة العلامة الشامي في «رد المحتار» شرح «الدر المختار». كذا في «تنسيق النظام في مسند الإمام».

يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْعُلَامُ: أَتَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكَهَّنتُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أَحْسِنُ الْكِهَانَةَ إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقَيْتَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ. فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَاءَ^(١) كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ،

وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ شُرْبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لَبَنًا فِي «كِتَابِ الزَّكَاةِ».

٣٢١٧- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى^(٢) عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ^(٣) إِلَّا كَلْبَ^(٤) صَيْدٍ.

(١) قوله: فقأ كل شيء في بطنه: قال ابن الملك: أخذ منه الشافعي رحمته الله أن من أكل الحرام، وهو عالم به أو جاهل، ثم علم لزمه أن يتقياً جميع ما أكله فوراً، وقد جعله علي القاري من باب الورع، «المراقبة» ملتقط منه.

(٢) قوله: نهى عن ثمن السنور: النهي عن ثمن السنور تنزيهياً، والجمهور على جواز بيعه. قاله في «اللمعات»، وقال في «المراقبة» عن ابن ملك: وكره بعض بيع السنور الأهلي والوحشي بظاهر الحديث، وحمله الأكثرون على الوحشي منها للعجز عن تسليمه، فإنه لو ربط لا ينتفع به؛ لأن نفعه صيد الفارة، ولو لم يربط لربما ينفر فيضيع المال المصروف في ثمنه.

(٣) قوله: والكلب: والحديث يؤيد مذهب أبي حنيفة وأصحابه في تجويزهم بيع الكلب؛ لأن المناسبة بين المتعاطفين في النهي توجب ذلك فهو مكروه لا حرام، وإطلاق الحديث عليه باعتبار حصوله بأدنى المكاسب. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: إلا كلب صيد: فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح، والاستثناء زيادة على أحاديث النهي عن ثمن الكلب، وزيادة الثقة مقبولة، فوجب قبولها. كذا في «الجواهر النقي»، واعترض بأن الدليل أخص من المدعى، فإن المدعى جواز بيع الكلاب مطلقاً، والدليل يَدُلُّ على جواز بيع كلب الصيد والمأشية لا غير، وأجيب بأن ذكره لإبطال شمول العدم الذي هو مدعى الخصم، وأما إثبات المدعى فثبت بحديث ذكره في «الأسرار» برواية عبد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنه أنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلب بأربعين درهماً من غير تخصيصه بنوع. قاله في «العناية»، ولكن في «البحر» عن «المبسوط» أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحيح من المذهب، كما في «رد المحتار» وما روي من النهي عن ثمن الكلب في الروايات الصحاح فهو محمول على النسخ، كان ذلك في الابتداء حين أمر بقتل الكلاب، أو محمول على التنزيه، أو على إرادة الكلب العقور وغير المعلم، أو يخص العام بهذا المخصص. كذا في «تنسيق النظام في مسند الإمام».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَهَذَا ^(١) سَنَدٌ جَيِّدٌ.

٣٢١٨ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا الْكَلْبَ الْمُعَلَّمَّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٢١٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: رَخَّصَ ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ لِلصَّيْدِ. رَوَاهُ إِمَامُنَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَهَذَا سَنَدٌ ^(٣) جَيِّدٌ، لَيْسَ فِي طَرِيقِهِ الْكِنْدِيُّ.

٣٢٢٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي كَلْبٍ صَيْدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَقَضَى فِي كَلْبٍ مَاشِيَةٍ بِكَبْشٍ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢١ - وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا بَأْسَ بِثَمَنِ الْكَلْبِ السُّلُوقِيِّ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢٢ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قُتِلَ الْكَلْبُ الْمُعَلَّمُ فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ قِيَمَتَهُ فَيَغْرَمُهُ الَّذِي قَتَلَهُ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢٣ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا بَأْسَ بِثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٢٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي كَلْبِ الصَّيْدِ أَرْبَعِينَ

(١) قوله: هذا سند جيد: كذا في «الجواهر النقي».

(٢) قوله: رخص إلخ: فللفظ الرخصة دال على الاستباحة. كذا في «عقود الجواهر المنيفة» وتحقيقه: أن الكلاب قد كان حكمها أن تقتل كلها، ولا يحل لأحد إمساك شيء منها، فلم يكن يبيعها حيثنذ بجائز، ولا ثمنها بحلال فما كان الانتفاع به حراما وإمساكه حراما، فثمنه حرام، فبعد ذلك قد نسخ، فأبيح الانتفاع بالكلاب. فلما ثبتت الإباحة بعد النهي، وأباح الله عز وجل في كتابه ما أباح بقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ (المائدة: ٤) اعتبرنا حكم ما يتفع به، هل يجوز بيعه ويحل ثمنه أم لا؟ فرأينا الحمار الأهلي قد نهى عن أكله وأبيع كسبه والانتفاع به، فكان بيعه إذ كان هذا حكمه حلالا وثمرته حلالا. قاله في «شرح معاني الآثار».

(٣) قوله: هذا سند جيد إلخ: كذا في «فتح القدير» و«عقود الجواهر المنيفة».

دِرْهَمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، وَفِيهِ إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَسْتَّاسٍ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى^(١) عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ^(٢) الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ ثَمَنِ^(٣) الدَّمِ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ^(٤). وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ كَسْبِ الزَّمَارَةِ.

٣٢٢٥ - وَعَنْ مُحْيِصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ، فَنَهَا^(٥) عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ: «اغْلِفْهُ نَاصِحَكَ وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: نهى عن ثمن الكلب: النهي عنه تنزيهي فهو مكروه لا حرام عندنا لدناءته، أخذته من «المرقاة».

(٢) قوله: مهر البغي وحلوان الكاهن: أي ما خبث من المكاسب، فلزم منه العار ما يأخذه كاهن وواشمة والمغنية على الغناء، ومهر البغي وأجر الحجام بشرط، «الدر المختار» و«رد المحتار» ملتحق منها.

(٣) قوله: نهى عن ثمن الدم: في «شرح السنة»: بيع الدم لا يجوز؛ لأنه نجس، وحمل بعضهم نهي عن ثمن الدم على أجر الحجام، وجعله نهي تنزيه. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: المصور: أراد به الذي يصور صورة الحيوان دون من يصور صورة الأشجار والنبات؛ لأن الأصنام التي كانت تعبد كانت على صور الحيوانات. كذا في «المرقاة».

(٥) قوله: فنهاه: هذا نهي تنزيه للارتفاع عن دنى الإكساب وللحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للسيد أن يطعم عبده ما لا يحل. كذا في «المرقاة». وقال في «رد المحتار»: وحديث النهي وهو ما ذكره صاحب «السُّنَنِ» بإسناده إلى رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: كسب الحجام خبيث، وثمر الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، منسوخ، أي بما روي أنه ﷺ قال له رجل: إن لي عيالا وغلاماً حجماً أفأطعم عيالي من كسبه؟ قال: «نعم»، زيلعي، وأجاب الإيتاني بحمل حديث الخبث على الكراهة طبعاً من طريق المروءة؛ لما فيه من الخسة والدناءة. قال علي: إنا نقول: رواية رافع ليس كابن عباس في الضبط والإتقان والفقہ، فيعمل بحديث ابن عباس دونه. وفي «الجوهرة»: وإن شرط الحجام شيئاً على الحجامة كره.

٣٢٢٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ^(١) لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَقِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٢٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ وَالْمَيْتَةِ^(٢) وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيَذْهَبُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ^(٣) حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَيْتَةِ لَحْمَهَا، وَأَمَّا الْجِلْدُ وَالشَّعْرُ وَالصُّوفُ فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٤)، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُسْلِمٍ فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، فَلَا يَنْزِلُ الْحَدِيثُ عَنِ الْحُسَيْنِ.

(١) قوله: فأمر له بصاع فيه: دليل على جواز الحجامة، وجواز أخذ الأجرة عليها. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: الميته: أي يحرم منها أكلها فقط لا الانتفاع بجلدها بعد الدبغ، خلافاً لما لك ﷺ في ذلك، ولا الانتفاع بشعرها وقرنها وعظمها وعصبها وحافرها؛ لأن الآية في بيان حرمة الأكل، كما يدلُّ عليه سياقها، وأن ينسب الحرمة إلى الأعيان مجازاً، خلافاً للشافعي رحمته الله في جميع ذاك، أخذته من «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: هو حرام: وقال في «عمدة القاري»: واستدل بالحديث من ذهب إلى نجاسة سائر أجزاء الميته من اللحم والشعر والظفر والجلد والسن، وهو قول الشافعي وأحمد، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن ما لا تحلُّ الحياة لا ينجس بالموت، كالشعر والظفر والقرن والحافر والعظم؛ لأن النبي ﷺ كان له مشط من عاج، وهو عظم الفيل، وهو غير مأكول، فدل على طهارة عظمه وما أشبهه، انتهى. فالضمير في «هو حرام» يعود إلى البيع لا الانتفاع، وآية إنها حرم عليكم الميته في بيان حرمة الأكل، كما يدلُّ عليه سياقها، التقطته من «المراقبة» و«التفسيرات الأحمدية».

(٤) قوله: فلا بأس به: وفي الصحيحين: قوله ﷺ في شاة ميمونة رضي الله عنها: إنها حرم أكلها، وفي رواية: لحمها، فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم، فدخلت الأجزاء المذكورة، وفيها أحاديث أخر صريحة في «البحر» وغيره. قاله في «رد المحتار».

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا بَأْسَ بِمَسْكِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ، وَلَا بَأْسَ بِصُوفِهَا وَشَعْرِهَا وَقُرُونِهَا إِذَا غُسِلَ بِالْمَاءِ» وَفِي إِسْنَادِهِ يُوسُفُ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَهُوَ كَانَ كَاتِبَ الْأَوْزَاعِيِّ.

٣٢٢٨ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاغُوهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالدَّارِمِيِّ: «إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ زَادَ فِيهِ: «إِذَا احْتَجَمَ» انْتَهَى. فَمِثْلُ^(٢) هَذِهِ الزِّيَادَةِ الْغَيْرِ الْمُنَافِيَةِ لِرِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقِلِّ الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ الثَّقَّةُ.

٣٢٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا^(٣) وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكَلَ ثَمَنِهَا وَالْمُشْتَرِي

(١) قوله: إن أولادكم من كسبكم: أي من جملة؛ لأنهم حصلوا بواسطة تزوجكم، فيجوز لكم أن تأكلوا من كسب أولادكم إذا كنتم محتاجين، وإلا فلا، إلا أن طابت به أنفسهم، هكذا قرره علماءنا. قاله في «المراقبة» وكذا قال في «الهداية».

(٢) قوله: فمثل هذه الزيادة إلخ: هكذا قال الحافظ في «شرح النخبة». قاله في «بذل المجهود».

(٣) قوله: وحاملها: قال أبو حنيفة: إن الأجرة على نقل الخمر وحمله طيبة خلاف صاحبيه، وأشار في «الهداية» ص

(١٢٣) إلى الجواب من جانب أبي حنيفة، والحديث محمول على المقرون بالقصد إلخ، أي قصد الشرب. كذا في

«العرف الشذي».

لَهَا [وَالْمُشْتَرَاءُ] لَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٣١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْحُمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا^(١) الْقَيْنَاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ وَلَا تُعَلِّمُوهُنَّ [وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ]، وَثَمَنُهُنَّ^(٢) حَرَامٌ، وَفِي مِثْلِ هَذَا أَنْزِلَتْ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الرَّائِي يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَه عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْمُغْنِيَاتِ.

بَابُ الْمُسَاهَلَةِ فِي الْمُعَامَلَةِ

٣٢٣٣ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٣٤ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ قَالَ: مَا أَعْلَمُ، قِيلَ لَهُ:

(١) قوله: لا تبيعوا القينات إلخ: قال القاضي: النهي مقصور على البيع والشراء لأجل التنغي، وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها، والجمهور صححوا بيعها، والحديث مع ما فيه من الضعف للطعن في روايته مؤول بأن أخذنا الثمن عليهن حرام، كأخذ ثمن العنب من النباذ؛ لأنه إعانة وتوسل إلى حصول محرم، لا لأن البيع غير صحيح. قاله في «المروقة».

(٢) قوله: ثمنهن حرام: أي ما كان منه على غنائها، فإن المأخذ منه منظور إليه في الحكم على المشتق، ولا يحرم الثمن إذا باعها من غير نظر إلى وصف غنائها. كذا في «الكوكب الدرّي».

انْظُرْ، قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَبَايُحُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا وَأَجَارِيهِمْ، فَأَنْظُرُ الْمُوسِرَ وَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ اللَّهُ: «أَنَا أَحَقُّ بِدَا عَنكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي».

٣٢٣٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةُ الْخَلِيفِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمَحُوقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْخَلِيفُ مُنْفَقَةٌ لِلْسَّلْعَةِ مُنْحِقَةٌ لِلْبَرْكََةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٣٧ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». قَالَ أَبُو ذَرٍّ: خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمُسْبِلُ^(١) وَالْمَنَّانُ وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْخَلِيفِ الْكَاذِبِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٢٣٩ - وَعَنْ قَيْسِ ابْنِ أَبِي غَرَزَةَ قَالَ: كُنَّا نُسَمِّي فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّمَايِرَةَ^(٢) فَمَرَّ بَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمَّانَا بِاسْمِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ،

(١) قوله: المسبِل: قال الشافعية: من أسبل بدون التبخر، ليس له وعيد، وأما الأحناف فيذكر المسألة بلا قيد، فإذا ن لا يتبدل الحكم وإن اختاره للمصلحة. كذا في «العرف الشذي».

(٢) قوله: السماسرة: دل الحديث على جواز الدلالة والسمسة، وفي كُتُبنا: أن الدلال يجوز له أن يأخذ الأجرة من المشتري أو البائع أو من كليهما، إن كان العرف كذلك، واختلف في المفاضلة بين التجارة والزراعة، ومختارنا أن التجارة أفضل. كذا في «العرف الشذي».

إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضَرُهُ الْخَلِيفُ وَاللَّغْوُ، فَشَوْبُوهُ بِالْصَّدَقَةِ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٤٠ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ التَّجَارَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَارًا إِلَّا مَنْ اتَّقَى وَبَرَّ وَصَدَقَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ.
وَرَوَى التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنِ الْبَرَاءِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

بَابُ الْخِيَارِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا^(٢) أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ^(٣)﴾
وَقَوْلِهِ: ﴿أَوْفُوا^(٤) بِالْعُقُودِ^(٥)﴾
(النساء: ٢٩)
(المائدة: ١)

٣٢٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمُتَبَايعَانِ^(٦) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) قوله: فشوبوه بالصدقة: قال الخطابي: وقد احتج بهذا الحديث بعض أهل الظاهر ممن لا يرى الزكاة من أموال التجارة، وزعم أنه لو كان يجب فيها صدقة كما يجب في سائر الأموال الظاهرة لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها، ولم يقتصر على قوله: «فشوبوه بالصدقة». قال الشيخ رحمته الله: وليس فيما ذكره دليل، على ما ادعوه؛ لأنه إنما أمرهم في هذا الحديث بشيء من الصدقة غير معلوم المقدار في تضاعيف الأيام من الأوقات؛ لتكون كفارة عن اللغو والحلف، وأما الصدقة المقدرة التي هي رُبع العشر الواجبة عند تمام الحول فقد وقع البيان فيها من غير هذه الجهة، ثم هو عمل الأمة وإجماع أهل العلم، فلا يعد قول هؤلاء معهم خلافاً. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: لا تأكلوا إلخ: قال صاحب «المدارك»: والآية تدل على نفي خيار المجلس؛ لأن فيها إباحة الأكل بالتجارة عن تراض من غير تقييد بالتفريق عن مكان العقد، والتقييد به زيادة على النص. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: أوفوا بالعقود: والبيع عقد يلزم الوفاء بظاهر الآية، وفي إثبات خيار المجلس نفي لزوم الوفاء به، أخذته من «عمدة القاري».

(٤) قوله: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه إلخ: ويبانه أنه إذا أوجب أحد المتعاقدين بالبيع، فالآخر =

بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ^(١) يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعٌ^(٢) الْخِيَارِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَرَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَقَالَ: وَبِهَذَا^(٣) نَأْخُذُ. وَتَفْسِيرُهُ عِنْدَنَا^(٤) عَلَى مَا بَلَّغْنَا عَنْ

= بالخيار، فإن شاء قَبِلَ وإن شاء لم يَقْبَلْ، وللموجب خيار الرجوع عما قال قبل قول صاحبه: قبلت، وهذا خيار القبول ثابت. قاله في «المرقاة». وقال في «الهداية»: قال الشافعي رحمته الله: يثبت لكل واحد منها خيار المجلس، فقلوه رحمته الله: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، ولنا أن في الفسخ إبطال حق الآخر، فلا يجوز، والحديث محمول على خيار القبول، وفيه إشارة إليه، فإنها متبايعان حالة المباشرة لا بعدها أو يحتمله فيحمل عليه.

(١) قوله: ما لم يتفرقا: اختلفوا في تأويله على أقوال، الأول: أن معناه التفريق بالأقوال، وهو قول إبراهيم النخعي وسفيان الثوري في رواية، ومالك وأبي حنيفة ومحمد رحمته الله، فقالوا: المراد به أنه إذا قال البائع: «بعت» وقال المشتري: «اشتريت» فقد تفرقا بالأقوال، ولا شيء لهما بعد ذلك خيار، ويتم البيع، ولا يقدر المشتري ردَّ البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار الشرط. الثاني: أن المراد التفريق بالأبدان، فلا يتم البيع بدونها، وبه يلزم البيع، وهو قول الشافعي وأحمد وأهل الظاهر. والقول الثالث: أن معناه التفريق بالأبدان، لكن لا على ما فهمه أصحاب القول الثاني. قال عيسى بن أبان: معناه أن الرجل إذا قال لرجل: «قد بعثك عبيدي هذا بألف درهم» فللمخاطب بذلك القول أن يقبل ما لم يفارق صاحبه، فإذا افترقا لم يكن له بعد ذلك أن يقبل، قال: ولولا أن هذا الحديث جاء ما علمنا ما يقطع للمخاطب من القبول. فلما جاء هذا الحديث علمنا أن افترقا أبدانها بعد المخاطبة بالبيع يقطع القبول، وهذا التفسير مروى أيضا عن أبي يوسف رحمته الله وعيسى بن أبان، هذا من أصحاب محمد بن الحسن، هذا ملخص ما في «التعليق الممجد». (٢) قوله: إلا بيع الخيار: أي إلا بيع شرط فيه الخيار إلى ثلاثة أيام، فإنه يبقى فيه الخيار بعد تفريق الأقوال أيضا، وكذا بعد تفريق الأبدان، وهو مشترك بين القائلين بالتفريق قولاً وبين القائلين بالتفريق بدنًا، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفريق، «التعليق الممجد» مختصراً.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ: فيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله تصريح بأنها لم يتركها هذا الحديث بالقياس، ولم يدع العمل به، كما هو المشهور على الأئسته، بل إنها حملا الحديث على ما حمل عليه النخعي وأخذوا به. كذا في «التعليق الممجد».

(٤) قوله: وتفسيره عندنا: لما ورد على قوله: وبهذا نأخذ أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس، والحنفية ليسوا بقائلين به، فكيف يصحَّ قوله: «وبهذا نأخذ»؟ أشار إلى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفريق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفريق القولي، ومُثْبِتِي خيار المجلس نقضاً ودفعاً، أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفريق القولي بوجوه، الأول: أنه تفسير مخالف للمتبادر، والجواب عنه على ما في «شرح معاني الآثار» =

= و«فتح القدير» وغيرهما: أن التفرق كثير مَّا استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ۚ﴾ (البينة: ٤)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِّنْ سَعَتِهِ﴾ (النساء: ١٣٠)، والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج: «طلقتك» والمرأة: «قبلت»، وقوله ﷺ: افرقت بنو إسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة

الثاني: أن الخبر ورد بلفظ المتبايعين والبيعين، وهذا اللفظ لا يطلق إلا بعد حصول التفرق القولي وتمام العقد، فلا يكون الخيار إلا بعده، وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بُدُّ أن يحمل التفرق على التفرق البدني. والجواب عنه ما في «الهداية» وشروحها: أن هذا إغفال منهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساومين أيضا قد يُسمَّى متبايعين لمناسبة القرب، وقد قال ﷺ: لا يبيع الرجل على بيع أخيه، فقد سمي قرب البيع بيعا، فيمكن أن يكون سمي الغير المتفرقين قولاً في هذا الحديث بالمتبايعين لقربهما منه، وأيضا المتبايع بالحقيقة إنما يكون من يباشر العقد لا قبله، ولا بعده، فإن كلا منهما بعد الفراغ، وقبل المباشرة متبايع مجازا باعتبار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إنما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإيجاب وقصد الآخر تلفظ القبول ولم يتفرغ بعد.

الثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر وعمل على وفقه، فلا يعتبر به، وأجاب عنه الزيلعي وغيره بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي المحتمل التأويل، واختياره لأحد التأويلين ليس بحجة ملزمة على غيره، ولا يمنعه عن اختيار تأويل يغايره، وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: قد يجوز أن يكون ابن عمر رضي الله عنهما أشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النبي ﷺ ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالأبدان على ما ذهب إليه عيسى بن أبان، واحتملت عنده الفرقة بالأقوال على ما ذهبنا إليه، ولم يحضره دليل يَدُلُّ أنه بأحدهما أولى منه بها سواء، ففارق بائعه ببذنه احتياطاً، ويحتمل أيضا أن يكون فعل ذلك؛ لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم إلا بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بغيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يَدُلُّ على أن رأيه في الفرقة كان بخلاف ما ذهب إليه أن البيع يتم بها، وذلك أن سليمان بن شعيب قد حدثنا قال: حدثنا بشر بن بكر قال: حدثني الأوزاعي قال: حدثني الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ما أدركت الصفقة حيا فهو من مال المبتاع، فهذا ابن عمر قد كان يذهب فيما أدركت الصفقة حيا فهلك بعدها أنه من مال المشتري، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الصفقة تتم بالأقوال قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك، وإن المبيع يتنقل بذلك من ملك البائع إلى المشتري، حتى يهلك من ماله إذا هلك.

الرابع: أن هذا التفسير يخالف ما قضى به أبو برزة، ونسبه إلى النبي ﷺ، كما أخرج الطحاوي والبيهقي أنهم اقتصموا إليه في رجل بائع جارية، فنام معها البائع. فلما أصبح قال: لا أرضى، فقال أبو برزة: إن النبي ﷺ =

إِبْرَاهِيمَ التَّخَيُّيُّ أَنَّهُ قَالَ: الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، قَالَ: مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَنْطِقِ الْبَيْعِ إِذَا قَالَ الْبَائِعُ: قَدْ بَعَثْتُكَ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ^(١) يَقُلِ الْآخَرُ: قَدْ اشْتَرَيْتُ.

= قال: البيعان ما لم يتفرقا، وكان في خباء شعر، وأخرجنا أيضًا عن أبي الوضئ نزلنا منزلا، فباع صاحب لنا من رجل فرسا فأقمنا في منزلنا يومنا وليلتنا. فلما كان الغد قام الرجل يسرج فرسه فقال صاحبه: إنك قد بعثني فاختصما إلى أبي برزة فقال: إن شئتما قضيت بينكما بقضاء رسول الله ﷺ سمعته يقول: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وما أراكما تفرقتما. وأجاب عنه الطحاوي بقوله: في هذا الحديث ما يدل على أنها كانا تفرقا بأبدانها؛ لأن فيه أن الرجل قام يسرج فرسه فقد تنحى بذلك من موضع إلى موضع، فلم يراع أبو برزة ذلك، وقال: ما أراكما تفرقتما أي لما كنتما متشاجرين أحدهما يدعي البيع، والآخر ينكره لم تكونا تفرقتما الفرقة التي يتم بها البيع، وأما أصحاب التفرق القولي فأوردوا لتأييد تفسيرهم وإبطال ما ذهب إليه مخالفهم وجوهاً عديدة.

منها: أن إثبات خيار المجلس وحمل التفرق على التفرق البدني يخالف قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْبُيُوتُ أَثَرِ مُنْتَفِئَةٍ أَوْقُوا بِأَعْقُودِهَا﴾ (المائدة: ١)، وهذا عقد قبل التخيير، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِجَرَءٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٩) وبعد الإيجاب والقبول يصدق تجارة عن تراض من غير توقف التخيير، فقد أباح الله الأكل قبله، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) فإنه أمر بالتوثيق بالشهادة كيلا يقع التجاحد للبيع، والبيع يصدق قبل الخيار وبعد الإيجاب والقبول، فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم بعده لزم إبطال هذه النصوص، ومنها: أن إثبات خيار المجلس يعارضه حديث النهي عن بيع الغرر، فإن كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أم المثلث، ومنها: أنه خيار مجهول العاقبة فيبطل، كخيار الشرط إذا كان كذلك،

ومنها: ما ذكره الطحاوي أن حديث من ابتاع طعاما، فلا يبيعه حتى يقبضه يدل على أنه إذا قبضه حل له بيعه، وقد يكون قابضا له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه. وفي المقام كلام مبسوط مظانه الكتب المسبوبة، وفيها ذكرناه كفاية لأولي الفطنة، وقد شبه الطحاوي أركان المسألة بالنظر والقياس، وقال: إنا قد رأينا الأموال تملك بعقود في أبدان وفي أموال ومنافع وأبضاع، فكان ما يملك من الأبضاع هو النكاح، فكان ذلك يتم بالعقد لا بفرقة بعده، وكان ما يملك به المنافع هو الإجازات، فكان ذلك أيضًا مملوكا بالعقد، لا بالفرقة بعد العقد، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها يكون مملوكة بالأقوال لا بالفرقة، هذا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، «التعليق الممجّد» ملخصًا.

(١) قوله: ما لم يقل الآخر إلخ: قال في «الهداية»: إذا أوجب أحد المتعاقدين البيع، فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده، وهذا خيار القبول؛ لأنه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رضاه. وإذا لم يفد الحكم بدون قبول الآخر فللموجب أن يرجع لخلوه عن إبطال حق الغير، وإنما يمتد إلى آخر المجلس؛ لأن المجلس جامع للمتفرقات، فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعًا للعسر وتحقيقًا لليسر. كذا في «التعليق الممجّد».

فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: قَدْ اشْتَرَيْتُ هَكَذَا أَوْ كَذَا، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ: قَدْ بَعْتُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا انْتَهَى. وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ النَّحْجِيِّ الْأَحَادِيثُ الْآتِيَّةُ بَعْدُ.

٣٢٤٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» ^(١) إِلَّا ^(٢) أَنْ يَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً ^(٣) أَنْ يَسْتَقِيلَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ [سُفْيَانَ] الثَّوْرِيِّ، وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٣٢٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْتَرِقَنَّ اثْنَانِ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ» ^(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٤٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ ^(٥) أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ،

(١) قوله: ما لم يتفرقا: لعل المراد بالتفرق تفرق الأيدي، فإنه لا يكون إلا بعد تمام العقد، وبه يتقوى مذهبنا. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: إلا أن يكون صفقة خيار: يعني إذا تفرقا بطل خيارهما إلا أن يكون العقد بيع خيار أي بيعاً شرط فيه الخيار. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: أن يفارق صاحبه: أي بالبدن بأن يقوم من المجلس ويخرج، كما في «المراقبة».

(٤) قوله: خشية أن يستقيله: أي يطلب منه الإقالة، وهو دليل صريح لمذهبنا؛ لأن الإقالة لا تكون إلا بعد تمام العقد، ولو كان له خيار المجلس لما طلب من صاحبه الإقالة. كذا في «المراقبة».

(٥) قوله: إلا عن تراض: أي بعد الإيجاب والقبول يصدق تجارة عن تراض غير متوقف على التخيير فقد أباح تعالى أكل المشتري قبل التخيير، فالمراد بالحديث أنها لا يتفارقان إلا عن تراض بينهما فيما يتعلق بإعطاء الثمن وقبض المبيع، وإلا فقد يحصل الضرر والضرار، وهو منهي في الشرع، أو المراد منه أن يشاور مريد الفراق صاحبه: ألك رغبة في المبيع؟ فإن أريد الإقالة أقاله، فيوافق الحديث الأول معنى، وهذا نهى تنزيه للإجماع على حل المفارقة من غير إذن الآخر، ولا علمه. كذا في «المراقبة».

(٦) قوله: خير إلخ: قال الطيبي رحمته الله ظاهره يدل على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه؛ لأنه لو كان خيار المجلس ثابتاً بالعقد =

وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٣٢٤٥ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(١)، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنِّي أَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ». فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: نَرَى أَنَّ هَذَا كَانَ لِدَلِكِ الرَّجُلِ خَاصَّةً.

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ، وَكَانَ يَبَايِعُ، وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحْجِرْ^(٢) عَلَيْهِ، فَدَعَاهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَتَهَاةً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَصِيرُ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ هَاءَ وَلَا خِلَابَةَ». وَرَوَاهُ بَقِيَّةُ أَصْحَابِ السُّنَنِ.

= كان التخيير عبثًا. كذا في «المراقبة».

(١) قوله: ما لم يتفرقا: وقد فرق بينهما ببعض أهل اللغة عن ثعلب أنه سئل هل يتفرقان ويفترقان واحد أم غيران، فقال: أخبرنا ابن الأعرابي عن المفضل قال: يفترقان بالكلام، ويتفرقان بالأبدان، انتهى. وقال شيخنا زين الدين: هذا يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن المراد هنا التفرق بالأبدان، وقال ابن العربي: والذي نقله المفضل أو نقل عنه من الفرق بين الفعل والافتعال لا يشهد له القرآن، ولا يصدده الاشتقاق، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (البينة: ٤)، فذكر التفرق فيما ذكر فيه النبي ﷺ الافتعال في قوله: افترقت اليهود والنصارى على شتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: نرى: أي نظن أن هذا الحكم خاص به، وللنبي ﷺ أن يخص من شاء بما شاء. قال النووي: اختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصًا به وإنه لا خيار بغبن، وهو الصحيح، وعليه الشافعي وأبو حنيفة رحمهما، وقيل: للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة. كذا في «التعليق الممجّد».

(٣) قوله: أحجر عليه إلخ: استدل به الشافعي وأحمد وإسحاق رحمهم على حجر السفه الذي لا يحسن التصرف، ووجه =

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَشْكُو إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ يُغَبُّ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتِغَتْهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ»^(١) وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ.

٣٢٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا رَأَاهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ مُرْسَلًا.

٣٢٤٨ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ وَقَّاصِ اللَّيْثِيِّ قَالَ: اشْتَرَى طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مَالًا، فَقِيلَ لِعُثْمَانَ: إِنَّكَ قَدْ غُبِنْتَ، وَكَانَ الْمَالُ بِالْكُوفَةِ، وَهُوَ مَالُ آلِ طَلْحَةَ الْآنَ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ: لِي الْخِيَارُ؛ لِأَنِّي بَعْتُ مَا لَمْ أَرَهُ. فَقَالَ طَلْحَةُ: لِي الْخِيَارُ؛ لِأَنِّي اشْتَرَيْتُ مَا لَمْ أَرَهُ. فَحَكَمَا بَيْنَهُمَا جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، فَقَضَى^(٢) أَنَّ الْخِيَارَ لِطَلْحَةَ، وَلَا خِيَارَ لِعُثْمَانَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ.

= ذلك أنه لما طلب أهله إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحجر عليه دعاه، فنهاه عن البيع، وهذا هو الحجر، وهو المنع. قلنا: هذا نهي خاص به لضعف عقله، ولا يسري هذا في الحجر على الحر العاقل البالغ؛ لأن في حقه إهدار الأدمية، وبه استدل أبو حنيفة رضي الله عنه إلى أن ضعيف العقل لا يحجر عليه؛ لأنه لما قال له: إنه لا يصبر على البيع أذن له فيه بالصفة التي ذكرها، فهذا دال على عدم الحجر، «عمدة القاري» ملقط منه.

(١) قوله: ثلاث ليال: قال أبو حنيفة والشافعي وزفر رضي الله عنهم: الخيار في البيع ثلاثة أيام، ولا يجوز الزيادة عليها، فإن زاد فسد البيع، واستدلوا به عليه لأنه حكم ورد على خلاف الأصل، فيقتصر على أقصى ما ورد فيه، ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام، واعتبار الثلاث في غير موضع، «عمدة القاري» ملقط منه.

(٢) قوله: ف قضى إلخ: وكان حكم جبير بن مطعم بين عثمان وطلحة رضي الله عنهما بمحضر من الصحابة ولم ينكره أحد، فكان إجماعا سكوتيا، «فتح القدير» ملخصا.

(٣) قوله: إن الخيار لطلحة ولا خيار لعثمان: لذلك قال في «الهداية»: ومن اشترى شيئا لم يره، فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه، إن شاء أخذه وإن شاء رده، ومن باع ما لم يره فلا خيار له.

بَابُ الرِّبَا

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾

(البقرة: ٢٧٥)

٣٢٤٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٥٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَمَانِعَ

(١) قوله: وأحل الله البيع وحرم الربا: وتحقيق هذا المقام أن البيع مبادلة مال بهال، والربا في اللغة هو الزيادة، والبيع إنما شرع لأجل الربح والزيادة، فكان مجعلا ازدحمت فيه المعاني، واشتبهه أنه أي زيادة حرمت فلحقه الحديث بيانا له، وهو قوله ﷺ: الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح والذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا، فالرسول ﷺ نصّ على هذه الأشياء، فوقع الاشتباه فيها وراءها، فتأملنا في علة حرمة هذه الأشياء، فوجدنا أنه إذا كان الجنس متحدا كما يعلم بالمقابلة كان القدر كيلا أو وزنا كما يعلم بالمماثلة، ويكون يدا بيد يكون الفضل في هذه الحالة ربا، يعني إذا بيع بالحنطة أو الذهب، ويكون أحدهما زائدا في الكيل أو الوزن يكون ذلك ربا حراما له، فوجدنا الأرز وأمثاله مثلا متساوية في هذا المعنى.

فيكون الفضل فيها أيضا حراما، وكذلك حكمنا بحرمة التفاضل في الجص والنورة؛ لأجل تلك العلة أي القدر مع الجنس، والشافعي رحمته الله قال: إن العلة في هذه الحرمة هو الطعم كما في الأربعة، والتمنية كما في الثمين، فيكون التفاضل في الجص والنورة حلالا؛ لأن هذه العلة مفقودة فيها، ومالك رحمته الله قال: إن العلة في هذه الحرمة هو الاقتيات كما في الأربعة، والادخار في الأخيرين، فالتفاضل في اللحم الفاسد والسمنك الفاسد يكون حلالا؛ لأنها ليسا مما يقتات ويدخر، كما في «التفسيرات الأحمدية».

الصَّدَقَةِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ التَّوَجُّحِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٢٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ بُخَارِهِ». وَيُرْوَى: «مِنْ غُبَارِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٥٢ - وَعَنْ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ رضي الله عنه غَسِيلِ الْمَلَائِكَةِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «دِرْهَمٌ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ، أَشَدُّ مِنْ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ زَنْيَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ. وَرَوَى التَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَزَادَ وَقَالَ: «مَنْ نَبَتَ لَحْمُهُ مِنْ السُّحْتِ فَالتَّارُ أَوْلَى بِهِ».

٣٢٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الرَّبَا سَبْعُونَ حُوبًا أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ».

٣٢٥٤ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الرَّبَا وَإِنْ كَثُرَ عَاقِبَتُهُ تَصِيرُ إِلَى قُلٍّ». رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَه وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». وَرَوَى أَحْمَدُ الْأَخِيرَ.

٣٢٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَتَيْتُ لَيْلَةً أُسْرِي بِي عَلَى قَوْمٍ بَطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ، فِيهَا الْحَيَّاتُ، ثَرَى مِنْ خَارِجِ بَطُونِهِمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرَائِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٥٦ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِنَّ آخِرَ مَا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّبَا، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قُبِضَ وَلَمْ يُفَسَّرْهَا لَنَا، فَدَعَا الرَّبَا وَالرَّيْبَةَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٥٧ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الدَّهَبُ ' ' ' بِالذَّهَبِ،

وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا^(١) بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، عَيْنًا^(٢)، بَعَيْنٍ، يَدًا بِيَدٍ، وَلَكِنْ يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ، وَالْوَرِقَ بِالذَّهَبِ، وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ، وَالتَّمْرَ بِالْمِلْحِ، وَالْمِلْحَ بِالتَّمْرِ، يَدًا بِيَدٍ، كَيْفَ شِئْتُمْ. وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ: أَنَّهُ شَهِدَ خُطْبَةَ عُبَادَةَ أَنَّهُ حَدَّثَ

= وظن بعض العلماء أنه متواتر، وقال الجصاص: هذا الحديث يقرب من التواتر لكثرة روايته، والنص معلول بإجماع القائسين خلافاً للظاهرية، فإنهم يقصرون الحكم، على ما ورد به النص نفياً للقياس، وهو مردود ببراهين حجة القياس، ثم اختلف الأئمة في علة حرمة الربا، فمذهب أبي حنيفة رحمه الله القدر والجنس، أي كون العوضين مما يكال أو يوزن، ومتأثرين في الجنس لا في النوع والصفة، فاستبدال قليل الجيد بكثير الردي ربا، والجيد والردي سواء، ومذهب الشافعي رحمه الله الطعام في الأربعة والثمنية في الحجرين، ومذهب مالك رحمه الله الاقنيات والادخار، ومذهب عبد الملك بن الهاشمي رحمه الله الانتفاع، والأرجح الأقيس الأقرط إلى معنى النص بظاهره مذهب أبي حنيفة رحمه الله، كما بسطوه في الفقه، كيف وقد نقل عن الدارقطني والبخاري أنها أخرجا عن عبادة وأنس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: كل ما يوزن مثل بمثل إلخ. كذا في «تنسيق النظام».

(١) قوله: مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد: المراد بالأول المماثلة بالوزن والكيل، وبالثاني اتحاد مجلس تقابض العوضين بشرط عدم افتراق الأبدان، وبالثالث الحلول لا النسبة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: عينا بعين: عقد الصرف ما وقع على جنس الإثمان يعتبر فيه قبض عوضيه في المجلس، وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين، ولا يعتبر فيه التقابض، خلافاً للشافعي رحمه الله في بيع الطعام بالطعام، ولنا قوله رحمه الله: «عينا بعين»، فإن قيل: بعين هذا اللفظ أريد القبض في الصرف حتى لو افترقا قبل القبض بطل الصرف، فكيف يجوز أن يراد به التعيين في بيع الطعام؟ قلنا: بل أريد التعيين فيها إلا أن التعيين في الصرف لا يكون إلا بالقبض، فاشتراط القبض للتعين لا لعينه، فلم يختلف المراد، «الهداية» و«الكفاية» ملتقط منها.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ يُوزَنُ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا يَوْزَنُ^(١)»، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ كَيْلًا بِكَيْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّعِيرِ بِالثَّمْرِ، وَالثَّمَرُ أَكْثَرُهُمَا يَدًا بِيَدٍ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي حَنِيفَةَ نَحْوُهُ.

وَفِي^(٢) رِوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ وَالْبَزَارِ عَنْ عُبَادَةَ وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَا يُوزَنُ^(٣) مِثْلٌ بِمِثْلٍ إِذَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ، وَمَا يُكَالُ مِثْلُهُ، وَإِذَا اخْتَلَفَ التَّوْعَانِ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

٣٢٥٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٥٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الدَّهَبَ بِالدَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَبِيعُوا الدَّهَبَ بِالدَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا يَوْزَنُ».

٣٢٦٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدَّهَبُ بِالدَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وزنا يوزن إلخ: في قوله: «وزنا يوزن» وقوله: «كيلا بكيلا» وقوله: «مثلا بمثل» دلالة ظاهرة لتعليل أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لحرمة الربا بالمماثلة مع الكيل أو الوزن ويعبر عنه بالقدر والجنس، كما حقق في الفقه. كذا في «تنسيق النظام».

(٢) قوله: وفي رواية الدارقطني والبخاري: وفي سندهما ربيع بن صبيح فقد وثقه أبو زرعة، وقال الرامهزي: هو أولى من صنف الكتب بالبصرة، فهو من المرتبة الخامسة، وأحاديث السادسة مقبولة لا تُترك. قاله في «تنسيق النظام».

(٣) قوله: كل ما يوزن إلخ: هذا أصرح وأنص وأدل ما علّل به أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كذا في «تنسيق النظام».

٣٢٦١ - وَعَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ: تَنْهَى عَنِ الصَّرْفِ وَابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِهِ، فَقَالَ: قَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقُلْتُ: مَا هَذَا الَّذِي تُفْتِي بِهِ فِي الصَّرْفِ أَشْيَاءَ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَنْتُمْ أَقْدَمُ صُحْبَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَمَا أَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا تَقْرَأُونَ، وَلَكِنَّ أَسَامَةَ^(١) بْنَ زَيْدٍ حَدَّثَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي الدِّينِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ». وَفِي رِوَايَةِ لِلطَّحَاوِيِّ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَنَزَعَ^(٢) عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ.

٣٢٦٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنِيبٍ فَقَالَ: أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بَعْ^(٤) الْجُمُعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا». وَقَالَ فِي «الْمِيزَانِ»^(٥) مِثْلَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١ قوله: أسامة بن زيد حدثني: قال الخطابي: حديث أسامة محمول على أن أسامة سمع كلمة من آخر الحديث فحفظها ولم يدرك أوله كأن النبي ﷺ نهى عن بيع الجنسين متفاضلاً، فقال ﷺ: إنما الربا في النسئة يعني إذا اختلف الأجناس جاز فيها التفاضل إذا كانت يداً بيد، وإنما يدخلها الربا إذا كانت نسئة. كذا في «تنسيق النظام».

٢ قوله: ونزع عنها ابن عباس: أي رجع عن قوله في الصرف: إنه لا ربا إلا في النسئة. كذا في هامش الطحاوي.

٣ قوله: بع الجمع إلخ: قال النووي رحمه الله: احتج أصحابنا بهذا الحديث أن الحيلة التي يعملها بعض الناس توسلاً إلى مقصود الربا ليس بحرام، وذلك أن من أراد أن يعطي صاحبه مائة درهم بياثين فيبيعه ثوباً بياثين، ثم يشتريه منه بمائة؛ لأنه ﷺ قال: بع هذا واشتر بثمانه من هذا، وهو ليس بحرام عند الشافعي، وقال مالك وأحمد رحمه الله: هو حرام، انتهى. والأول هو مذهب الإمام الأقدم الأعظم، وتبعه من تبعه من علماء الأمم، والله تعالى أعلم. قاله في «المراقبة».

٤ قوله: وقال في الميزان مثل ذلك: قال النووي رحمه الله: وهذا الحديث مما يستدل به الحنفية على مذهبهم؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والوزن قال الطيبي رحمه الله: وتوجيه استدلالهم أن علة الربا في الأصناف المذكورة في حديث عبادة الكيل والوزن لا الطعم والتفقد؛ لأن النبي ﷺ لما بين حكم التمر وهو المكيل ألحق به حكم الميزان، ولو كانت العلة النقدية والمطعمية لقال: «وفي النقد مثل ذلك». كذا في «المراقبة».

٣٢٦٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ [لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوْهَ! أَوْهَ عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعْ» ^(١) التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «بِعْنِيهِ» فَاشْتَرَاهُ ^(٢) بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدُ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدُ هُوَ حُرٌّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فباع التمر ببيع آخر إلخ: وهذا الحديث كالذي قبله صريح في جواز الحيلة في الربا الذي قاله به أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنه. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: فاشتراه بعبدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ: أي نقد لا نسيئة؛ لأنه لم يكن البيع ثمة نسيئة، بل البيع إنما تحقق بعد مجيء مولاه، ثم اعلم أن المحرم في الربا عندنا القدر والجنس، فوجود مجموعهما محرم في ربا الفضل، ووجود أحدهما كافٍ في ربا النسيئة، فيجوز عندنا بيع العبد بالعبد نقدًا، ولا يجوز ذلك نسيئة، خلافًا للشافعي رضي الله عنه وغيره، وبقولنا: قال عطاء بن أبي رباح، وقال الترمذي: باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، ثم روى حديث سمرة رضي الله عنه، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو قول سفيان الثوري رضي الله عنه وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد رضي الله عنه، وقال الترمذي: وسماع الحسن من سمرة رضي الله عنه صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره.

وفي «الاستذكار»: قال الترمذي: قلت للبخاري في قولهم: لم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة قال: سمع منه أحاديث كثيرة، وجعل روايته عنه سماعًا، وصححها، انتهى. وقال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر رضي الله عنهم، انتهى. وحديث ابن عباس عند البزار رواه الطحاوي ورجاله ثقات، وحديث ابن عمر عند الطحاوي والطبراني وحديث جابر عند الترمذي، وما رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه =

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْبَابِ أَجَلٌ إِسْنَادًا مِنْهُ.

- وفيه: «فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة»، وقال التوربشتي: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ضعيف وحديث سمرة رضي الله عنه أثبت وأقوى أو كان ذلك قبل النهي عن الربا، فهو منسوخ. ثم فيه ضعف آخر من جهة المتن، وهو أن البيع إلى أجل مجهول لا يجوز، فيكون قد رواه في الابتداء، ثم نسخ على أن القول مقدم على الفعل، ويمكن فيه الاختصاص بحضرة الرسالة، «تنسيق النظام» «عمدة القاري»، «الجواهر النقي» ملتقط منها.

(١) قوله: وقد روى الترمذي إلخ: وما رواه في «شرح السنة» عن سعيد بن السيب وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان، قال في «المنهاج»: ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه، وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره، في «شرح السنة»: اختلف أهل العلم في بيع اللحم بالحيوان، فذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى تحريمه، وإليه ذهب الشافعي، وحديث ابن المسيب وإن كان مرسلًا، لكنه يتقوى بعمل الصحابة، واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب، وذهب جماعة إلى إباحته، واختارها أبو حنيفة وأبو يوسف والمزني تلميذ الشافعي رضي الله عنه؛ إذ لم يثبت، والحديث. وكان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف، ولأن الحيوان ليس بهال الربا بدليل أنه يجوز بيع حيوان بحيوانين، فبيع اللحم بالحيوان بيع مال الربا بها لا ربا فيه، فيجوز ذلك في القياس إلا أن يثبت الحديث، فنأخذ به ونُدع القياس.

وفي «الوقاية»: جاز بيع اللحم بالحيوان، وقال محمد في «الموطأ»: وبهذا نأخذ من باع لحماً من لحم الغنم بشاة حية لا يدري اللحم أكثر أو ما في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه، ولا ينبغي، وهذا مثل المزبنة والمحاكلة، وكذا بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم، وتفسيره على ما في «شرح الوقاية» إذا بيع الحيوان بلحم الحيوان من جنسه لا يجوز البيع إلا إذا كان اللحم أكثر من لحم ذلك الحيوان؛ ليكون الزائد في مقابلة السقط أقول: والأحسن عندي أن معنى الحديث أن يقول للقصاب: كم يخرج من هذه الشاة؟ فيقول القصاب: عشرون رطلاً، فيقول: خذ هذه الشاة بعشرين رطلاً من اللحم إن خرج أكثر فلك أو أقل فعليك، فهذا نوع من القمار، ورجع الحديث إلى القياس. قاله في «المسوى»، وقال في «العالمگیری»: وإن اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز، إلا أن يعلم أن اللحم أكثر من لحم الشاة، وهو قول محمد صلى الله عليه وسلم، وفي الاستحسان يجوز على كل حال، وهو قولها. كذا في «فتاوى قاضيخان»، انتهى.

وقال في «المرقاة»: والمراد بالنهي في الحديث ما إذا كان أحدهما نسيئة؛ لأن المتأخر حينئذ لا يمكن ضبطه.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْحَيَوَانِ وَاحِدًا بِاِثْنَيْنِ يَدًا بِيَدٍ». وَكَرِهَهُ نَسِيتُهُ. فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، قَالَ ^(١) ابْنُ حَبَّانَ: هُوَ صَدُوقٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَيَوَانُ اِثْنَيْنِ يَوْاحِدَةٍ لَا يَصْلُحُ نَسِيئًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ». وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ مُرْسَلًا عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُصَدِّقًا لَهُ، فَجَاءَ بِظَهْرِ مُسْنَتٍ، فَلَمَّا نَظَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَبِيعُ الْبَكْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ الْمُسْنِ، يَدًا ^(٢) بِيَدٍ، وَعَلِمْتُ مِنْ حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَذَاكَ إِذَا».

وَعِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً. وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ، فَكَرِهَهُ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْبَعِيرِ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ وَالشَّاةِ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَنفِدتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قِلَاصِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ

(١) قوله: قال ابن حبان الخ: وقال الذهبي في «الميزان»: هو أحد الأعلام على لين فيه، وحديثه روى له مسلم مقرونا بغيره، وروى له الأربعة. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: بدا بيد الخ: قال ابن الأثير في شرحه: يُدَلُّ على صحة قول من منع النسيئة في الحيوان بالحيوان؛ لأنه لما قال له: «بدا بيد» أقره على فعله. قاله في «الجمهر النقي».

إِلَى أَيْلِ الصَّدَقَةِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ.

٣٢٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ الثَّمْرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٦٦ - وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى ^(٢) بَأْسًا أَنْ يُبَاعَ السَّيْفُ الْمُفَضَّضُ بِالذَّرَاهِمِ

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة إلخ: ولذلك قال في «المهذبة» وشروحا: إنه يجوز بيع الذهب بالفضة مجازفةً، وكذا سائر الأموال الربوية، بخلاف جنسها كالحنطة والشعير؛ لأن المساواة غير مشرطة فيه؛ لاختلاف الجنس، بخلاف بيعها بجنسها مجازفةً؛ فإنه لا يجوز لما فيه من احتمال الربا.

(٢) قوله: لا يرى بأساً أن يباع السيف إلخ: أخرجه مسلم في صحيحه عن فضالة قال: اشتريت يوم خيبر قلادة فيها ذهب وخرز باثني عشر ديناراً ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: لا تباع حتى تفصل، ورواه أبو داود، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير بطرُق كثيرة، ويروى حتى تميز فذهب الشافعي وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم وآخرون إلى العمل بظاهره أنه لا ينفذ البيع حتى يفصل، وقال أبو حنيفة: والثوري والحسن: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله، ولا بدونه، فالحنفية دققوا النظر وبلغوا كنه الحديث كما هو شأنهم في العمل بالنصوص أنه منع ذلك لاحتمال الربا وشبهته، فإن الخرز والتخمين من غير علم وجزم، لا يفي للصحة كما يحرم الربا بالشبهة في المجازفة، وهو المحمل الصحيح، كما يشهد به مورد الحديث، والدلالة قد تفوق العبارة عند وضوح المقصود، فلا يرد أن ظاهره الإطلاق في المنع، ثم ليس فقه الحديث إلا ما ذكرنا. قاله مولانا محمد حسن السنبل.

وقال في «الكوكب الدرّي»: لا تباع أي ما فيه شبهة الربا من أمثال هذه حتى تفصل، وليس الفصل بمعنى تفريق الأجزاء وتحزيتها، وإنما معناه التمييز التام بحيث لا يبقى فيه احتمال الربا حتى يميز، ويفصل هؤلاء حملوا التفصيل على المعنى المنفي هنا، فوقعوا في ضيق عظيم مع أن علة النهي، وهي حرمة الربا وشبهه لم تكن محوجة إلى فصل في أجزائها، والذين رخصوا فيه هم الأحناف، انتهى. وقال الطحاوي: فقد اضطرب هذا الحديث فلم يوقف على ما أريد منه، فليس لأحد أن يحتج بمعنى من المعاني التي روي عليها إلا احتج مخالفه عليه بالمعنى الآخر، وقد قدمنا في هذا الباب كيف وجه النظر في ذلك، وأنه على ما ذهب إليه الذين جعلوا حكم الذهب المبيع مع غيره بالذهب لا على قسم الثمن على القيم، ولكن على أن الذهب مبيع بوزنه من الذهب الثمن، وما بقي مبيع بما بقي من الثمن، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم، انتهى. والكلام فيه طويل الذيل، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى «شرح معاني الآثار».

بِأَكْثَرِ مِمَّا فِيهِ، تَكُونُ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالسَّيْفُ بِالْفُضْلِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.
 ٣٢٦٧ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ فِي بَيْعِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى إِذَا كَانَتِ الْفِضَّةُ الَّتِي فِيهِ أَقَلَّ
 مِنَ الْقَمَنِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٦٨ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ
 بِالْثَمْرِ نَسِيئَةً^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِي وَالحَاكِمُ وَالتَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ».
 ٣٢٦٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا
 فَأُهْدِيَ^(٢) إِلَيْهِ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّائِتَةِ وَلَا يَقْبَلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ».
 رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

(١) قوله: نسيئة: وقال الشافعي: لا يجوز بيع التمر بالرطب، لا متفاضلاً ولا متماثلاً، يدا بيد كان أو نسيئة، وأما التمر
 بالتمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متماثلاً لا متفاضلاً، يدا بيد لا نسيئة، وممن ذهب إلى ذلك أبو يوسف ومحمد بن
 الحسن رضي الله عنه، وفيه خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه حيث جوز بيع التمر بالرطب متماثلاً إذا كان يدا بيد، وحمل حديث الترمذي
 وغيره على البيع النسيئة لهذا الحديث، فيكون هذا النهي الذي جاء في حديث الترمذي وغيره إنما هو لعل النسيئة لا
 لغير ذلك، أخذته من «التعليق الممجد» و«شرح معاني الآثار».

(٢) قوله: فأهدى إليه إلخ: قال محمد رضي الله عنه: لا بأس بأن يجيب دعوة رجل له عليه دين. قال شيخ الإسلام: هذا جواب
 الحكم، فأما الأفضل أن يتورع عن الإجابة إذا علم أنه لأجل الدين أو أشكل عليه الحلال. قال شمس الأئمة الحلواني
رحمته الله: حالة الإشكال إنما يتورع إذا كان يدعو قبل الإقراض في كل عشرين يوماً، وبعد الإقراض جعل يدعو في كل
 عشرة أيام، أو زاد في الباجات، أما إذا كان يدعو بعد الإقراض في كل عشرين، ولا يزيد في الباجات، فلا يتورع إلا
 إذا نص أنه أضافه لأجل الدين. كذا في «المحيط». قاله في «العالمگیری»، وقال في «المرقاة»: ولقد بالغ إمام
 المتبوعين في زمنه أبو حنيفة رضي الله عنه حيث جاء إلى دار مدينته ليتقاضاه دينه، وكان وقت شدة الحر، ولجدار تلك الدار
 ظل، فوقف في الشمس إلى أن خرج المدين، بعد أن طال الإبطاء في الخروج إليه، وهو واقف في الشمس صابر على
 حرها غير مرتفق بذلك الظل؛ لئلا يكون له رفق من جهة مدينه.

٣٢٧٠ - وَعَنْهُ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أَقْرَضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلَا يَأْخُذْ هَدِيَّتَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، هَكَذَا فِي «الْمُنْتَقَى».

٣٢٧١ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، فَقَالَ: إِنَّكَ بِأَرْضٍ فِيهَا الرَّبَا فَاشْ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَيْنٍ أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ أَوْ حِمْلَ قَتٍّ، فَلَا تَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّهُ رَبَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

بَابُ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا مِنَ الْبُيُوعِ

٣٢٧٢ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمَزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ، إِنْ كَانَ تَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ. قَالَ: وَالْمَزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُءُوسِ التَّخْلِ يَتَمَرُ بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ قَلِيًّا، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلِيًّا.

٣٢٧٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ. أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الزَّرْعَ بِمِائَةِ فَرْقٍ حِنْطَةٍ. وَالْمَزَابَنَةُ: أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ فِي رُءُوسِ التَّخْلِ بِمِائَةِ فَرْقٍ. وَالْمُخَابَرَةُ: ^(١) كَرَاءُ الْأَرْضِ بِالثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: أن يبيع الثمر حائطه إلخ: أي يبيع المزبنة، وهو بيع الثمر على النخل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصًا. قاله في «الهداية»، وقال في «عمدة القاري»: قال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر؛ لأنه مزبنة، وقد نهي عنه، وأما رطب ذلك مع يابسه؛ إذ كان مقطوعًا وأمكن فيه المماثلة، فجمهور العلماء لا يبيحون بيع شيء من ذلك بجنسه، لا متماثلًا ولا متفاضلاً، وبه قال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز بيع الحنطة الرطبة باليابسة، والتمر بالرطب مثلاً بمثل، ولا يبيحه متفاضلاً. قال ابن المنذر: وأظن أن أبا ثور وافقه.

(٢) قوله: والمخابرة: ولا تصح هذه المزارعة عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فيكون الحديث دليلاً له، وصحت عند صاحبيه، وبه يفتى لاحتياج الناس إليها، ولما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع، أخذته من «المرفأة» و«الهداية».

وَرَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

٣٢٧٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ ^(١) وَعَنِ الثُّنْيَا ^(٢) وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا. ^(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: والمعاومة: وقال النووي: وأما النهي عن بيع المعاومة وهو بيع السنين، فمعناه أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذه الأحاديث، ولأنه يبيع غرر؛ لأنه يبيع معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعائد.

(٢) قوله: عن الثنيا: الثنيا: الاستثناء. قال العلماء: وإن استثناء الأشجار من الأشجار المبيعة جائز، وأما استثناء بعض الثمار، فإما أن يستثنى الأبطال المعلوم أو المجهولة، فإن كانت معلومة أو استثناء الجزء الشائع مثل النصف أو الربع ففيه لنا روايتان، وإن كانت مجهولة فالبيع غير جائز، وأما في استثناء الأبطال المعلوم فاختار صاحب «الهداية» عدم الجواز، و«در المختار» الجواز، واختاره الطحاوي؛ فإنه يؤيده الحديث الصريح، وقد اختاره محمد في موطنه. كذا في «العرف الشذي».

(٣) قوله: ورخص في العرايا: اختلفوا في تفسير العرية المرخص بها على أقوال، جميع الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور، ومنع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العرية على الهبة، وهي أن يعري الرجل رجلاً ثمر نخل من نخيله ولا يُسلمه، ثم يظهر له ارتجاع تلك الهبة، فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب بخرصه تمراً، وحمله على ذلك أخذاً لعموم النهي عن المزابنة، وعن بيع التمر بالتمر. قال ابن نجيم رحمته الله في «البحر الرائق»: أصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه، منها: إطلاق البيع على الهبة إلخ، ووقع في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري: أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا فيها دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق، فاعتبر من قال بجواز العرايا بمفهوم العدد، ومنعوا ما زاد عليه، وأما عند أصحابنا الحنفية.

فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقاً، والكلام في هاتين المسألتين طويل الذيل، من شاء الاطلاع عليه فليراجع إلى «شرح معاني الآثار» و«التعليق الممجّد» و«العرف الشذي» فإنها نفيسة في بابها. وقال في «العالمگیری»: العرية التي فيها الرخصة هي العطية دون البيع، وتفسير العرية: أن يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لرجل، ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم؛ لكون أهله في البستان، ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك تمراً مجذوذاً به بالخرص؛ ليندفع ضرره عن نفسه، ولا يكون مخالفاً للوعد، وهي جائزة عندنا. كذا في «المبسوط».

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِي النَّخْلَةِ وَالتَّخْلَتَيْنِ تُوْهَبَانِ لِلرَّجُلِ، فَيَبِيعُهُمَا بِخُرْصِهِمَا. فَهَذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَهُوَ أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الرُّخْصَةَ فِي الْعَرِيَّةِ، فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهَا الْهَبَةُ، انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطِئِهِ»: ذَكَرَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّ الْعَرِيَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ أَنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ لَهُ النَّخْلُ فَيُطْعِمُ الرَّجُلَ مِنْهَا ثَمَرَةَ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَتَيْنِ يَلْقُطُهَا لِعِيَالِهِ، ثُمَّ يَنْقُلُ عَلَيْهِ دُخُولَهُ حَائِطُهُ، فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ لَهُ عَنْهَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ بِمَكِيلَتَيْهَا ثَمَرًا عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ كُلَّهُ كَانَ لِلأَوَّلِ، وَهُوَ يُعْطِي مِنْهُ مَا شَاءَ، فَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ لَهُ ثَمَرَ النَّخْلِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا بِمَكِيلَتَيْهَا مِنَ الثَّمَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُجْعَلُ بَيْعًا، وَلَوْ جُعِلَ بَيْعًا مَا حَلَّ تَمَرٌ بِتَمَرٍ إِلَى أَجَلٍ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ.

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ بَيْعِ السَّنِينِ.

٣٢٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ

أُبْرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع: لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك، ولا في جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما يتنفع به، ولا في الجواز بعد بدو الصلاح، لكن بدو الصلاح عندنا أن تؤمن العاهة والفساد، وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة، إنها الخلاف في البيع قبل بدو الصلاح مطلقاً من غير اشتراط قطع ولا ببقية، فعند الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله لا يجوز، وعندنا إن كان بحال لا يتنفع به في الأكل ولا في علف الدواب، فيه خلاف بين المشايخ، قيل: لا يجوز، ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا، والصحيح أنه يجوز؛ لأنه مال متنفع به في ثاني الحال إن لم يكن متنفعاً به في الحال، وإن كان بحيث يتنفع به ولو علفاً للدواب، فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب، إذا باع بشرط القطع أو مطلقاً، وحجتنا فيه هذا الحديث =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَّبَاعُونَ الثَّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ، قَالَ الْمُبْتَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرِ الدِّمَانُ أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ غَاهَاتٌ يَحْتَجُونَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: «فِيمَا لَا فَلَا تَتَّبَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الثَّمَرِ» كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ.

٣٢٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا» عَلَيْهِ فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُغْمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= وجه التمسك به: أنه ﷺ جعل فيه ثمر النخل لبايعها إلا أن يشترط المبتاع، فيكون له باشرط إياها، ويكون ذلك مبتاعاً لها، وفي هذا إباحة بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها؛ لأن كل ما لا يدخل في بيع غيره إلا بالاشترط، وهو الذي يكون مبيعاً وحده، وما لا يدخل في بيع غيره عن غير اشتراط هو الذي لا يجوز أن يكون مبيعاً وحده، ولا يصلح لأصحاب الشافعي الاستدلال بأحاديث النهي، فإنهم تركوا ظاهرها في إجازة البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع، ولم يفهم ذلك منها مع أن لها معارضات أخر.

وحديث التأبير لا معارض له، فتعين العمل به، وعامة مشايخنا يحملون أحاديث النهي على التنزيه، وترك الأولى أو على معنى إرادة عدم الظهور من قوله قبل أن يبدو صلاحها، فإنه باطل بالاتفاق، أو على معنى البيع بشرط الترك، وهو الظاهر من البيع قبل بدو الصلاح أو على أن النهي الذي كان من رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لم يكن منه على تحريم ذلك، ولكنه كان على المشورة عليهم بذلك؛ لكثرة ما كانوا يختصمون إليه فيه، بدليل ما في صحيح البخاري عن زيد بن ثابت قال: كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبعون الثمار، فإذا خذ الناس وحضر تقاضيهما قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض، أصابه قشام، يحتجون بها، فقال رسول الله ﷺ لما كثرت الخصومات عنه: لا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر كالمشورة، «رد المحتار» و«التعليق الممجد» و«عمدة القاري» و«تنسيق النظام» ملتحظ منها.

١٠ قوله: تصدقوا عليه إلخ: وقال النووي: اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح، وسمها البائع إلى =

٣٢٧٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

= المشتري بالتخلية بينه وبينها، ثم تلفت قبل أو أن الجذاذ بأفة مساوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قوليه، وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي من ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة، لكن يستحب، وقال الشافعي في القديم وطائفة: هي من ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة، واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وبقوله ﷺ: فلا يحل لك أن تأخذ شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟، واحتج القائلون بأن لا يجب وضعها بقوله في هذه الرواية في ثمار ابتاعها، فكثر دينه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه، ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما يبيع قبل بدو الصلاح، انتهى.

وقال الطحاوي: إن ما في هذه الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ التي ذكرها أهل المقالة الثانية، فمقبول صحيح على ما جاء، ولسنا ندفع من ذلك شيئاً لصحة مخرجه، ولكننا نخالف التأويل الذي تأولوها عليه، ونقول: إن معنى الجوائح المذكورة فيها هي الجوائح التي يصاب الناس بها، ويحتاجهم في الأرضين الخراجية التي خراجها للمسلمين، فيوضع ذلك الخراج عنهم واجب لازم؛ لأن في ذلك صلاحاً للمسلمين وقوية لهم في عمارة أرضيهم فأما في الأشياء المبيعات فلا، فهذا تأويل حديث جابر رضي الله عنه الذي فيه أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح.

وأما حديث جابر الثاني الذي فيه أن رسول الله ﷺ قال: إن بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق، فمعناه غير هذا المعنى، وذلك أنه ذكر فيه البيع ولم يذكر فيه القبض، فذلك عندنا على البياعات التي تصاب في أيدي بائعها قبل قبض المشتري لها، فلا يحل للبايع أخذ أثمانها؛ لأنهم يأخذونها بغير حق، فأما ما قبضه المشترون وصار في أيديهم، فذلك كسائر البياعات التي يقبضها المشترون لها، فيحدث بها الآفات في أيديهم، فكما كان غير الثمار يذهب من أموال المشتري لها، لا من أموال بائعها، فكذلك الثمار. (١) قوله: فلا يبيعه حتى يستوفيه: ولما كان الأصل في النصوص كونها معلولة، والظاهر في تعليل النهي احتمال التلف قبل التسليم، فيكون فيه غرر انفساخ العقد، وهذه العلة إنما توجد في المنقول المحول لا في العقار، خص الشيخان هذا النهي بخصوص العلة بالمتقولات، وأجاز البيع في العقار. قلت: لعل هذا بناءً على أن دلالة النص قد تفوق عبارة النص عند وضوح المقصود، ومن ثم قال أبو زيد الدبوسي في «أسراره»: إنه لو اصطلاح قوم في كلمة آف على كونها للتمدح والتحسين لم يحرم التأفيف في حق الوالدين عندهم، وهكذا له نظائر كثيرة في النصوص والمحاورات. وحققناه مختصراً في «حصول الخواشي على أصول الشاشي»، وذهب محمد إلى المنع الكلي مطلقاً في المنقول وغيره، =

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَتَّى يَكْتَالَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةِ لَهْمَا: «حَتَّى يَقْبِضَ».
وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَقْبِضَهُ»، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ.

= واختاره الطحاوي معللا بامتناع ربح ما لم يضمن والدخول في الضمان عنده بالقبض. قاله المولوي محمد حسن السنبلي، وقال في «تنسيق النظام»: ثم اعلم أن مالكًا قصر الحكم على مورد النص، وهو الطعام، وأحمد عده إلى كل موزون ومكيل، والشافعي عده إلى كل شيء مبيع، وأبا حنيفة عده إلى كل منقول، ويصح في العقار، وتمسكه بقوله ﷺ: حتى يستوفيه، فإن الاستيفاء إنما يتعلق بالمنقول، وإن القبض والاستيفاء إنما يشترط مخافة الهلاك قبل القبض، وهو نادر، بل غير متصور في العقار، وقياس ابن عباس ﷺ ليس حجة علينا في الأمور الاجتهادية من غير سماع، وقوله: واحسب كل شيء مثله يشير إلى أن المفهوم غير معتبر عنده؛ إذ لو كان المفهوم معتبرًا لم يقل: واحسب كل شيء مثله، بل نفى الحرمة عن غير الطعام.

وقال في «العرف الشذي»: قال الحجازيون: لا يجوز بيع الطعام قبل القبض، والطعام عندهم الأشياء الربوية، وقال الشيخان: لا يجوز التصرف قبل القبض في المبيع إلا العقار وقال محمد: لا يجوز التصرف في مبيع ما قبل القبض، وأما القبض في الطعام عند أبي حنيفة ﷺ، فيكون بمحض التخلية، وأما تعريف التخلية فمتعذر، ومحصله ما ذكره المصنف: أن يرفع البائع ملكه عن المبيع بحيث يتمكن المشتري من القبض، ولا يجب القبض بالبراجم، وأما ما في الأجناس للناطقين من أن يقول: قد خلعت فغير ضروري، وقال الشافعي: إن القبض بالنقل، وأما الحديث ففيه ذكر الطعام، فنفع فيه الشيخان المناط، وقرر المناط أن يكون الشيء منقولًا، وقصر الحجازيون الحكم على الطعام، وقال محمد وابن عباس: إن قيد الطعام اتفاقي، والحكم حكم كل مبيع، وأما ألفاظ الأحاديث الثلاثة حتى يستوفيه حتى ينقله حتى يقبضه، فزعم الشافعية أن الأصل حتى ينقله، والآخران يحملان عليه، وقال الأحناف: إن الكل صور القبض أو كناية عن القبض.

قوله: حتى يكتأله: ليس هذا من باب الطعام الحاضر، ولكنه من باب السلف، ومعنى الحديث أن يشتري من إنسان طعاما بدينار إلى أجل، ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدينارين مثلا، فلا يجوز؛ لأنه في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام غائب، فكأنه باعه ديناره الذي اشتري به الطعام بدينارين فهو ربا، ولأنه بيع غائب بناجز، فلا يصح. هذا حاصل ما في «بذل المجهود». وقال السندي في هامش النسائي: «حتى يكتأله» كناية عن القبض؛ إذ القبض عادة يكون بالكيل.

٣٢٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى ^(١) عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٣٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا ^(٢) الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ ^(٣) بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَنَاجَشُوا» ^(٤)، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ^(٥). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: نهى عن بيع الكالي بالكالي: المراد بيع النسبته بالنسبته، وفسروه بأن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا جاء الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول: بعنيه إلى أجل آخر، فيبيعه منه بلا تقابض، وأصله النهي عن بيع ما لم يقبض؛ لأنه لم يدخل في ضمانه، والغنم إنما هو بالغرم، وقيل: صورته أن يكون لزيد على عمرو ثوب موصوف ولبكر على عمرو عشرة دراهم، فقال زيد لبكر: بعث منك ثوبي الذي على عمرو بدرهمك العشرة التي على عمرو، فقال بكر: قبلت، فهذا البيع لم يجز لهذا المعنى. قاله في «اللمعات»: وقال في «رحمة الأمة»: وانفقوا على أنه لا يجوز بيع الكالي بالكالي، وهو الدين بالدين.

(٢) قوله: لا تلقوا الركبان لبيع: أي يكره تلقي الجلب للضرر والغرر، أي إذا كان يضر بأهل البلد أو يلبس السعر، أما إذا انتفيا فلا يكره. قاله في «الدر المختار»، وقال في «فتح القدير»: وللتلقي صورتان، إحداهما: أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد بزيادة. وثانيتهما: أن يشتري منهم بأرخص من سعر البلد، وهم لا يعلمون بالسعر. ولا خلاف عند الشافعية أنه إذا خرج إليهم لذلك أنه يعصي أما لو لم يقصد ذلك، بل اتفق أن يخرج فراهم فاشترى، ففي معصيته قولان: أظهرهما عندهم يعصي، والوجه لا يعصي إذا لم يلبس، وعندنا محل النهي إذا كان يضر بأهل البلد أو يلبس، أما إذا لم يضر ولم يلبس فلا بأس.

(٣) قوله: ولا يبيع بعضكم على بيع بعض: أي يكره السوم على سوم غيره، ولو ذمياً أو مستأثماً، وذكر الأخ في الحديث ليس قيذاً، بل لزيادة التنفير، وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن، وإلا لا يكره؛ لأنه بيع من يزيد. كذا في «الدر المختار».

(٤) قوله: ولا تناجشوا: أي كره التجش أن يزيد ولا يريد الشراء أو يمدحه بما ليس فيه ليروجه، ويجري في النكاح وغيره، ثم النهي محمول على ما إذا كانت السلعة بلغت قيمتها، أما إذا لم تبلغ لا يكره لاتقاء الخداع. كذا في «الدر المختار».

(٥) قوله: ولا يبيع حاضر لباد: أي لبدي، كما إذا جاء البدوي بطعام إلى بلد لبيعه بسعر يومه ويرجع فيتوكل البلدي عنه لبيعه بالسعر الغالي على التدريج، وهو حرام عند الشافعي رحمته ومكره عند أبي حنيفة رحمته، وإنما نهى عنه؛ لأن فيه سد باب المرافق على ذوي البياعات. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: كره بيع الحاضر للبادي، =

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ: كَانَ مَا رُويَ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحُكْمِ فِي الْمَصْرَةِ بِمَا فِي الْأَثَارِ فِي وَقْتِ مَا كَانَتِ الْعُقُوبَاتُ فِي الذُّنُوبِ يُؤْخَذُ بِهَا الْأَمْوَالُ.

= وهذا في حالة قحط وعوز، وإلا لا؛ لانعدام الضرر. قيل: الحاضر المالك والباقي المشتري، والأصح كما في «المجتبى» أنها السمسار والبائع لموافقته آخر الحديث دعوا الناس يرزق بعضهم بعضاً، ولذا عدى باللام لا بـ«من»، انتهى. وقال في «عمدة القاري»: فإن قلت: يعارض هذا ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: إنما نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد؛ لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم، فأما اليوم فلا بأس، فقال عطاء: لا يصلح اليوم. قلت: أجاب بعضهم بأن الجمع بين الروايتين أن يحمل قول عطاء هذا على كراهة التنزيه. قلت: الأوجه أن يحمل ترخيصه فيما إذا كان بلا أجر، ومنعه فيما إذا كان بأجر، وقال بعضهم: أخذ بقول مجاهد أبو حنيفة، وتمسكوا بعموم قوله ﷺ: «الدين النصيحة»، وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي.

(١) قوله: ما روى عن رسول الله ﷺ من الحكم في المصرة إلخ: اعلم أن ثبوت الخيار في المصرة ورد صاع من تمر أو طعام هو مذهب الشافعي، ومالك وأحمد وأبي يوسف ؓ مع خلاف في مذهب أحمد أنه يجب على الفور أو بعد ثلاثة أيام، وأما مذهب أبي حنيفة وطائفة من الكوفيين ومالك في رواية أخرى أنه إنما يثبت بالشرط لا بدونه، ولا يجب ردُّ صاع؛ لأنه يخالف القياس الصحيح من كل وجه؛ لأن الشيء إنما يضمن بالمثل أو بالقيمة أو بالثمن، والثمر ليس بقيمة اللبن قطعاً، ولا ثمنه، فلا مماثلة بينها صورة ولا معنى، فأبو حنيفة غير منفرد بترك العمل بحديث المصرة، بل مذهب الكوفيين وابن أبي ليلى ومالك ؓ في رواية مثل مذهب أبي حنيفة، ولذلك قالوا: ليس للمشتري ردُّها بالعيب، ولكنه يرجع إلى البائع بنقصان العيب، ومن قال ذلك محمد بن الحسن وذهبوا إلى أن ما روى عن رسول الله ﷺ في المصرة منسوخ.

وفي المقام تفصيلٌ موضعٌ بسطه هو «عقود الجواهر المنيفة»، ولأن حديث المصرة خبر واحد لا يفيد إلا الظن، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به، فلا يلزم العمل به. وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه قوله: باب من اشترى شاة مصرة إلخ الروايات المذكورة فيه مخصوصة عندنا بمواردها في ذلك لمخالفتها النصوص الأخر والقواعد الكلية وكلمة «من» ليس نصّاً في العموم الجنسي أو النوعي، فكثيراً ما يستعمل في الشخصية، فقد ثبت في موضعه أن الموصول كثيراً ما يستعمل للعبد، وإن كان استعماله للعموم أيضاً، واستعمال ألفاظ الشرط في الموصولات شائع، والشافعي ؓ إن كان مقرّاً بأنها مخالف للكلية إلا أنه ذهب إلى أن العموم =

٣٢٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نَتَلَقَّى ^(١) الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالطَّحَاوِيُّ.
وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا ^(٢) النَّاسَ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

= فيها نوعي، فلا يختص بها ورد فيه، بل يعدى الحكم في مثله من الجزئيات الواردة بعده ﷺ، ونحن لما قلنا بشخصيتها قصرناها على تلك الجزئيات الواقعة في وقته فقط، «اللمعات» و«عقود الجواهر المنيقة» و«بذل المجهود» ملتقط منها. وقال في «رحمة الأمة»: التصرية في الإبل والبقر والغنم تدليسا للبيع على المشتري حرام بالاتفاق، واختلفوا هل يثبت الخيار؟ قال الثلاثة: نعم، وقال أبو حنيفة: لا.

(١) قوله: كنا نتلقى الركبان إلخ: قال الشافعي: من تلقاها فقد أساء، وصاحب السلعة بالخيار. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان التلقي في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به، وإن كان يضرهم فهو مكروه، واحتجوا بهذا الحديث. وقال الطحاوي: فيه إباحة التلقي، وفي أحاديث غيره النهي عنه وأولى بنا أن نجعل ذلك على غير التضاد، فيكون ما نهى عنه من التلقي لما في ذلك من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق، وما أبيح من التلقي هو ما لا ضرر فيه عليهم. وقال الطحاوي أيضًا: والحجة في إجازة الشراء مع التلقي المنهي عنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فهو بالخيار إذا أتى السوق فيه جعل الخيار مع النهي، وهو دال على الصحة؛ إذ لا يكون الخيار إلا فيها؛ إذ لو كان فاسداً لأجبر بائعه ومشتريه على فسخه. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض: قال الطحاوي: فنظرنا في العلة التي لها نهى الحاضر أن يبيع للبادي ما هي؟ فإذا جابر يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» فعلمنا بذلك أن رسول الله ﷺ إنما نهى الحاضر أن يبيع للبادي؛ لأن الحاضر يعلم أسعار الأسواق فيستقصي على الحاضرين، فلا يكون لهم في ذلك ربح، وإذا باعهم الأعرابي على غرته وجهله بأسعار الأسواق ربح عليه الحاضرون، فأمر النبي ﷺ أن يخلو بين الحاضرين وبين الأعراب في البيوع ومنع الحاضرين أن يدخلوا عليهم في ذلك، فإذا كان ما وصفنا كذلك، وثبت إباحة التلقي الذي لا ضرر فيه بما وصفنا من الآثار التي ذكرنا، صار شراء المتلقي منهم شراء حاضر من باد، فهو داخل في قول النبي ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»، وبطل أن يكون في ذلك خيار للبايع؛ لأنه لو كان له فيه خيار، إذ لمَّا كان للمشتري في ذلك ربح، ولا أمر النبي ﷺ حاضرا أن يعترض عليه، ولا أن يتولى البيع للبادي منه؛ لأنه يكون بالخيار في فسخ ذلك البيع، أو يرد له ثمنه إلى الأثمان التي تكون في يبيعات أهل الحضر بعضهم من بعض.

٣٢٨١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ^(١) الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ، نَهَى^(٢) عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ. وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُقْلَبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِثَوْبِهِ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ. وَاللَّبْسَتَيْنِ: اِشْتِمَالُ الصَّمَاءِ، وَالصَّمَاءُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ، فَيَبْدُو أَحَدُ شِقَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ. وَاللَّبْسَةُ الْآخَرَى: اخْتِبَاؤُهُ بِثَوْبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ^(٣) الْحِصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: لا يبيع الرجل على بيع أخيه: وقال النووي: أجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشرى على شراء والسوم على سومه، فلو خالف وعقد فهو عاص وينعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين.

(٢) قوله: نهى عن الملامسة والمناذة: أما الملامسة: فإن يلمس كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، فيلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية، وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون مطوياً مرثياً، متفقان على أنه إذا لمسه فقد باعه، وفساده لتعليق التمليك على أنه متى لمسه وجب البيع، وسقط خيار المجلس. والمناذة: أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه على جعل النبد بيعاً، وهذه كانت يبيعوناً يتعارفونها في الجاهلية. كذا في «فتح القدير».

(٣) قوله: بيع الحصة: أي إلقاء الحجر هو أن يلقي حصة وثمة أثواب، فأَيُّ ثوب وقع عليه كان المبيع بلا تأمل ورؤية، ولا خيار بعد ذلك، ولا بُدَّ أَنْ يسبق تراوضهما على الثمن. كذا في «فتح القدير».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ ^(١) الْمُضْطَرِّ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرِّ.

٣٢٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ: إِذَا وَلَدْتَ مَا فِي بَطْنِهَا وَلَدًا فَقَدْ بَاعَهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ.

٣٢٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ عَسْبِ ^(٣) الْفَحْلِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: بيع المضطر: قال في «النهاية»: هذا يكون من وجهين، أحدهما: أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه، وهذا بيع فاسد لا يتعقد. والثاني: أن يضطر إلى البيع لدين ركه أو مؤونة ترهقه فيبيع ما في يديه بالوكس لا ضرورة، وهذا سبيله في حق الدين والمروءة أن لا يبايع على هذا الوجه، ولكن يعار ويقرض إلى الميسر أو يشتري إلى الميسرة أو يشتري السلعة بقيمتها، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه صحَّ مع كراهة أهل العلم له، ومعنى البيع ههنا الشراء أو المبايعة أو قبول البيع. قال ابن الملك رحمته الله: والمراد بالمكره المكروه بالباطل، وأما المكروه بحق فلا، كمن أكره عليه القاضي بوفاء دين ونحوه يبيع شيء من ماله. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: وفي «التنف»: بيع المضطر وشراءه فاسد، قال الشامي: هو أن يضطر الرجل إلى طعام أو شراب أو غيرها، ولا يبيعه البائع إلا بأكثر من ثمنها بكثير، وكذلك في الشراء منه. كذا في «المنح»، وفيه لف نشر غير مرتب؛ لأن قوله: «وكذا في الشراء منه» مثال لبيع المضطر، أي بأن اضطر إلى بيع شيء ماله ولم يرض المشتري إلا بشرائه بدون ثمن المثل بغبن فاحش.

(٢) قوله: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع حبل الحبل: وقد فسره الراوي بأنه كان يبيعا يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل يتباع الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها معناها تأجيل الثمن إلى أن يحبل ما في بطن الناقة، واختاره الشافعي رحمته الله بناءً على أن ابن عمر رضي الله عنهما الراوي فسره بذلك، وقال أبو عبيدة: معناه إذا ولدت ما في بطنه ما ولد أفقد باعه ذلك الولد الذي هو بيع ولد نتاج الدابة فهو بيع معدوم، والأول تأجيل إلى مدة مجهولة، والبيع فاسد على كلا المعنيين. ثم اعلم أن قوله: وكان يبيعا يتبايعه إلى آخره، هكذا وقع في «الموطأ» تفسيراً متصلاً بالحديث، وقال الإسماعيلي: هو مدرج يعني أن التفسير من كلام نافع، وقال الخطيب: تفسير حبل الحبل ليس من كلام عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، إنما هو من كلام نافع، أدرج في الحديث. هذا حاصل ما في «المراقبة» و«عمدة القاري».

(٣) قوله: عسب الفحل: قال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استتجاره لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجرة، ولا أجرة مثل، ولا شيء من الأموال. قالوا: لأنه غرر =

٣٢٨٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ وَعَنْ بَيْعِ «الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِشَحْرَتٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ فَنَهَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُطْرِقُ الْفَحْلَ فَنُكْرِمُ، فَرَحَّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ. ^(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٨٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ^(٢) فَضْلِ الْمَاءِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= ومجهول وغير مقدور على تسليمه. قاله النووي. وفي «الهداية»: لا يجوز أخذ أجرة عسب التيس، وهو أن يوجر فحلا لينزو على إناث؛ لقوله ﷺ: إن من السحت عسب التيس، والمراد أخذ الأجرة، وفي هامشه عن «الكفاية» فإنه أخذ الهال بمقابلة ماء مهين لا قيمة له، والعقد عليه باطل؛ لأنه يلتزم ما لا يقدر على الوفاء به، وهو الإحبال فإن ذلك ليس في وسعه، وهو يبتني على نشاط الفحل أيضًا. قال الشوكاني: أحاديث الباب تدل على أن بيع ماء الفحل وإجارته حرام؛ لأنه غير متقوم، ولا معلوم، ولا مقدور على تسليمه، وإليه ذهب الجمهور، انتهى. وقال في «اللمعات»: وأما الإعارة فمندوب إليها.

(١) قوله: عن بيع الماء والأرض لتحرت: أي لتزرع بأن يعطي الرجل أرضه، والهاء لتلك الأرض أحدًا ليكون منه الأرض والهاء، ومن الآخر البذر والحراثة؛ ليأخذ رب الأرض بعض الخارج من الحبوب، وهي المخابرة، وقد تقدمت. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: فرخص له في الكرامة: وهذا جائز ما لم يكن معروفًا، وإذا صار معروفًا عند قوم، فالمعروف كالمشروط. كذا في «الكوكب الدرّي».

(٣) قوله: بيع فضل الماء: اختلفوا فيما يفضل عن حاجة الإنسان وبهائمه وزرعه من الماء في نهر أو بئر، فقال مالك: إن كان البئر أو النهر في البرية فمالها أحق بمقدار حاجة منها، ويجب عليه بذل ما فضل عن ذلك، وإن كانت في حائطه فلا يلزمه بذل الفاضل، إلا أن يكون جاره زرع على بئر فأنهدمت أو عين فغارت، فإنه يجب عليه بذل الفاضل له إلى أن يصلح جاره بئر نفسه أو عينه، فإن تهاون بإصلاحها لم يلزمه أن يبذل له بعد البذل شيئًا، وهل يستحق عوضه؟ فيه روايتان، وقال أبو حنيفة وأصحاب الشافعي: يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض، ولا يلزمه للمزارع، وله أخذ العوض، والمستحب تركه، وعن أحمد رضي الله عنه روايتان أظهرهما أنه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسقيا معًا، =

٣٢٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ؛ لِبَيْعِ بِهِ الْكَلَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٩١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَي يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي». ^(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٩٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ^(٢) الْعُرْبَانِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

= ولا يحل له البيع. قاله في «رحمة الأمة». وقال محمد رضي الله عنه في «مؤطته»: وبهذا نأخذ، أيما رجل كانت له بئر فليس له أن يمنع ذلك، انتهى. وقال في «التعليق الممجّد»: وقوله: فله أن يمنع ذلك أي لصاحب الماء أن يمنع من ذلك سواء أضر به أو لم يضر؛ لأنه حق خاص، ولا ضرورة في ذلك، ولو أبيع ذلك لانقطعت منعة الشرب، وهذا بخلاف مياه البحار والأنهار الكبار، والأدوية الغير المملوكة لأحد، فإن للناس فيها حق الشرب وسقي الدواب والأشجار وغير ذلك لحديث: الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار، أخرجه ابن ماجه والطبراني، وأما إذا كان الماء محرزاً في الأواني، وصار مملوكاً له بالإحراز، ففيه حق المنع والمسألة بتفاريحها مبسوطه في «الهداية» وشروحها.

(١) قوله: من غش فليس مني: أحاديث الباب تدل على تحريم الغش، وهو مجمع على ذلك، قوله: «فليس مني»، وفي بعض الروايات: «فليس منا»، وفيه زجر بليغ. كذا في «نيل الأوطار وسبل السلام».

(٢) قوله: بيع العريان: تفسيره أن يشتري الرجل العبد والوليدة أو يتكاري الدابة، ثم يقول للذي اشترى منه أو تكاري منه: أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على أني إن أخذت السلعة أو ركبت، فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة، وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة، فما أعطيتك لك بغير شيء، وقال الخطابي: قد اختلف الناس في جواز هذا البيع، فأبطله مالك والشافعي رضي الله عنهما للخبر، ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر، ويدخل ذلك في أكل المال بالباطل، وأبطله أصحاب الرأي أيضاً، وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز هذا البيع، وروي ذلك أيضاً عن عمر رضي الله عنه، ومال أحمد بن حنبل إلى القول بإجازته. قاله في «بذل المجهود»، وقال في «رحمة الأمة»: ويحرم بيع العربون، وهو أن يشتري السلعة ويدفع إليه درهماً ليكون من الثمن إن رضي السلعة وإلا فهو هبة، وقال أحمد: لا بأس بذلك.

٣٢٩٣ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَانِي ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلَا يُبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ: قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ وَلَيْسَ عِنْدِي، أَفَأُبْتَاعُهُ ^(٢) لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أَضْحِيَّةً أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ. وَأَخْرَجَا عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ نَحْوَهُ.

٣٢٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ ^(٣) فِي بَيْعَةٍ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(١) قوله: نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي: كعبد أبى ولم يدر محله وطير في الهواء، وسمك في الماء، وفي معنى ما ليس عنده في الفساد بيع المبيع قبل القبض، وفي معناه بيع مال غيره بغير إذنه؛ لأنه لا يدرى هل يجزى مالكة أم لا، وبه قال الشافعي رحمته الله، قال جماعة: يكون العقد موقوفاً على إجازة المالك، وهو قول مالك وأصحاب أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله. قاله في «المراقبة». وقال السندي: والجمهور على جواز بيع مال الغير موقوفاً، وهو مقتضى حديث البارقي وغيره، ومنعه الشافعي الظاهر هذا الحديث. قال الخطابي: يريد العين دون بيع الصفة، يعني أن المراد بيع العين دون الدين كما في السلم، فإن مداره على الصفة، وهذا جائز فيما ليس عند الإنسان بالإجماع.

(٢) قوله: فابتاع له من السوق: هذا يحتمل أمرين، أحدهما: أن يشتري له من أحد متاعاً، فيكون دلالاً، وهذا يصح. والثاني: أن يبيع منه متاعاً لا يملكه، ثم يشتريه من مالكة ويدفعه إليه، وهذا باطل؛ لأنه باع ما ليس في ملكه وقت البيع. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: بيعتين في بيعَةٍ: قال المظهر: وكذا في «شرح السنة» فسروا البيعتين في بيعَةٍ على وجهين، أحدهما: أن يقول: بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة إلى شهر، فهو فاسد عند أكثر أهل العلم؛ لأنه لا يدرى أيهما جعل الثمن. وثانيهما: أن يقول: بعتك هذا العبد بعشرة دنائير على أن تبيعني جاريك بكذا، فهذا أيضاً فاسد؛ لأنه بيع وشرط، ولأنه يؤدي إلى جهالة الثمن؛ لأن الوفاء ببيع الجارية لا يجب، وقد جعله من الثمن، وليس له قيمة فهو =

٣٢٩٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٢٩٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَحِلُّ ^(١) سَلْفٌ ^(٢) وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ ^(٣) فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ ^(٤) مَا لَمْ تَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

= شرط لا يلزم، وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن، فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الثاني مجهولاً، أما إذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بأن باع داراً وعبداً بثمن واحد فهو جائز، وليس من باب البيعتين، إنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين. هذا حاصل ما في «المراقبة» و«المسوى»، وهذا التفسير الثاني ذكره الترمذي عن الشافعي، وهو المختار، وهو تفسير أبي حنيفة رحمهما الله في «كتاب الآثار»، أخذته من «العرف الشذي».

(١) قوله: لا يحل سلف وبيع: قال في «الهداية»: وكذلك يفسد لو باع عبداً على أن يستخدمه البائع شهراً أو داراً على أن يسكنها أو على أن يقرضه المشتري درهماً أو على أن يهدي له هدية؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، ولأنه عليه السلام نهى عن بيع وسلف، ولأنه لو كان الخدمة والسكنى يقابلها شيء من الثمن يكون إجارة في بيع، ولو كان لا يقابلها يكون إعارة في بيع، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة.

(٢) قوله: سلف: والمراد بالسلف القرض أي لا يحل أن يقرضه قرصاً، ويبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته؛ لأن كل قرض جرّ نفعا فهو حرام. كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: ولا شرطان في بيع: قال في «الهداية»: ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري أو يدبره أو يكتبه أو أمة على أن يستولدها، فالبيع فاسد؛ لأن هذا بيع وشرط، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط، انتهى. وقال في «اللمعات»: والتقيد بشرطين وقع اتفاقاً وعادةً، وبالشرط الواحد أيضاً لا يجوز؛ لأنه قد ورد النهي عن بيع وشرط.

(٤) قوله: ولا ربح ما لم يضمن: معناه أن الربح في كل شيء إنما يحل أن لو كان الخسران عليه، فإن لم يكن الخسران عليه كالبيع قبل القبض إذا تلف، فإن ضمانه على البائع، ولا يحل للمشتري أن يسترد منافعه التي انتفع بها البائع قبل القبض؛ لأن المبيع لم يدخل بالقبض في ضمان المشتري، فلا يحل له ربح المبيع قبل القبض. قاله في «المراقبة». وقال السيوطي في «زهر الربى»: ذلك بأن يشتري عبداً فيستغله زماناً، ثم يعثر منه على عيب كان فيه عند البائع، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغله؛ لأن المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه، ولم يكن له على البائع شيء، وكذا قال بعض علمائنا في شرح الترمذي.

٣٢٩٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أبيعُ الإِبِلَ بِالبَقِيعِ فَأبيعُ بالدَّنَانِيرِ فَأأْخُذُ مَكَانَهَا الْوَرِقَ وَأبيعُ بِالْوَرِقِ، فَأأْخُذُ مَكَانَهَا^(١) الدَّنَانِيرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ،

١. قوله: فأخذ مكانها الدراهم إلخ: ذلك قال في «الدر المختار»: وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه، سواء تعين بالتعين كتمكيل أو لا كتقود، فلو باع إبلًا بدراهم أو بكرًا برجز أخذ بدلها شيئًا آخر، وقال في «الكوكب الدرّي» لا بأس بالقيمة أي لا يضر المعاوضة إذا كان المبدل مساويًا للمبدل منه قيمة، والعبرة في القيمة وقت الأخذ، لا وقت العقد، انتهى. وقال في هامشه: ظاهر كلام الشيخ أن التساوي بين المبدل والمبدل منه باعتبار القيمة شرط لصحة التبادل، وهو بظاهر ألفاظ الحديث؛ إذ لفظ الترمذي: «لا بأس بالقيمة» ولفظ أبي داود: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها» ونحو ذلك لفظ النسائي، لكن كلام عامة الشراح مخالف لكلام الشيخ، ففي «البدل»: قال الخطابي: اشترط أن لا يفترقا وبينهما شيء؛ لأن اقتضاء الدراهم من الدنانير صرف، وعقد الصرف لا يصح إلا بالتقايض، وقد اختلف الناس في اقتضاء الدراهم من الدنانير، فذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه، ومنع من ذلك أبو سلمة وأبو شبرمة، وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه، ولا يعتبر غيره السعر، ولم يبالوا كان ذلك بأغلى أو أرخص من سعر اليوم.

قلت: ما قال الخطابي: «لا يعتبر غيره السعر» يخالفه ما قال الشوكاني؛ إذ حكى عن أحمد التقييد بسعر اليوم، وعن أبي حنيفة والشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عدمه، وفي هامش أبي داود عن «فتح الودود» أن التقييد بسعر اليوم على طريق الاستحباب، والظاهر عندي: - كما يخطر في البال، إن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان - أن يحمل الحديث عند الشراح غير ما حمله عليه الشيخ، فإن محمله عندهم هو عقد الصرف كما صرحوا به في كلامهم، وفي عقد الصرف لا بُدَّ من التقايض في المجلس، لكن لا يشترط التساوي لاختلاف الجنس، وحينئذٍ فلا بُدَّ من القول بأن التقييد استحباب، وعلى هذا، ففي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بيع الإبل بعشرة دراهم، والثانية: بيعة الدراهم بالدنانير، ومحمل الحديث عند الشيخ الاستبدال من ثمن المبيع، فإنهم صرحوا بأن النقود لو استوت ماليةً ورواجًا يخير المشتري بين أن يؤدي أيها شاء.

قال ابن عابدين بعد البحث في ذلك: ومنه يعلم حكم ما تعورف في زماننا من الشراء القروش، فإن القرش في الأصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية، ثم إن أنواع العملة المضروبة تقوم بالقروش، فمنها ما يساوي عشرة قروش، ومنها أقل، ومنها أكثر فغذاً اشترى بمائة قرش، فالعادة أنه يدفع ما أراد إما من القرش أو مما يساويها من بقية أنواع العملة من ريال أو ذهب، ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً، بل هي أو ما يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في الهالية. فمؤدى الحديث على هذا استبدال نقد الثمن بنقد آخر إذا كانا متساويين في الهالية والرواج، وإلى هذا المحمل أشار القاري؛ إذ حكى عن ابن الهيثم أنه قال: الدراهم والدنانير لا تتعين حتى لو أراد درهماً، ثم حبسه وأعطى درهماً آخر جاز إذا كانا متحدي الهالية. فهذا وإن كان في متحدي الجنس، لكن ذكره هذا الكلام تحت حديث الباب إشارة إلى ما اختاره الشيخ من الاستبدال =

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٩٨ - وَعَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ أَخْرَجَ لِي كِتَابًا: هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبْثَةَ بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٢٩٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدَحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذُهُمَا بِدِرْهِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهِمٍ؟» فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٣٠٠ - وَعَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ، وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

بَابُ

٣٣٠١ - رَوَى مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَفْعَةِ الْأَصْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا نَخْلٌ، فَالْتَمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

= في مختلفي الجنس بشرط تسوية الهالية والرواج، فتأمل، انتهى. وفي «المرقاة»: يشترط قبض ما يستبدل في المجلس، ولو استبدل عن الدين شيئاً مؤجلاً لا يجوز؛ لأنه بيع كالي بكالي، وقد نهى عنه.

(١) قوله: هذا ما اشترى إنخ: المراد به كتابة المحاضر والسجلات ومثلها، ويسمى كاتبها شروطياً وأسايب كاتبته مذكورة في الهندية (عالمگیریة) وللطحاوي في هذا كتاب أركان شروطها ظاهر حديث الباب أنه: كان بائعاً وظاهر حديث البخاري أن النبي ﷺ كان مشترياً والعداء بائعاً والأوفق بالمراد والألفاظ عندي أنه كان بائعاً فإن الكتابة تكون من البائع. قاله في «العرف الشذبي».

٢ قوله: من يزيد على درهم: قال في «الهداية»: ولا بأس ببيع من يزيد، وقد صح أن النبي ﷺ باع قدحاً وحلساً ببيع من يزيد.

٣ قوله: فالتمر للبايع: إلا أن يشترط المبتاع من غير فصل بين المؤبر وغير المؤبر، وقال الشافعي: إن التمرة قبل =

٣٠٠٢ - وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ وَالْبُخَارِيُّ^(١) فِي كِتَابِ الشَّرْبِ مَرْفُوعًا: «وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ^(٢) مَالٌ، فَمَالُهُ^(٣) لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

٣٠٠٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٤) قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي آخِرِ النَّاسِ؟ قُلْتُ: أَعَيْنَا بَعِيرِي، فَأَخَذَ بَدَنِيهِ فَرَجَرَهُ، إِنَّمَا أَنَا

= التأبير للمشتري وبعده للبائع، فعمل بالمفهوم والمنطوق، وقال أبو حنيفة: إن الثمرة للبائع في الحالين إلا إذا صرح المشتري بأنها لي اتباعاً لهذا الحديث الذي استدل به الإمام محمد على أنه لا فرق بين كون الثمر مؤبراً أولاً، وأما حديث الكتُب الستة: من باع نخلاً مؤبراً فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع، فلا يعارضه؛ لأن مفهوم الصفة غير معتبر عندنا، وما قيل من أن حديث محمد غريب، ففيه أن المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له، كما في «التحرير» وغيره. نعم، يرد ما في «الفتح» أن حمل المطلق على المفيد هنا واجب؛ لأنه في حادثة واحدة في حكم واحد، ثم أجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع، كما قال في «الهداية» أنه متصل للقطع لا للبقاء، وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم إذا تعارضاً.

واعترض في «البحر» قوله: إن حمل المطلق على المقيد واجب إلخ بأنه ضعيف؛ لما في «النهاية» من أن الأصح أنه لا يجوز لا في حادثة، ولا في حادثتين حتى جوز أبو حنيفة التيمم بجميع أجزاء الأرض بحديث: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، ولم يحمل هذا المطلق على المقيد، وهو حديث: التراب طهوراً. قاله في «رد المحتار»، وقال في «العرف الشذي»: وتصدى العيني إلى المعارضة، أقول: إن معارضه الخاص بالعام لا يقبله الذوق السليم، والصحيح في الجواب من جانب أبي حنيفة^(٥) ما ذكر الطيبي وأبو عمر في «التمهيد» بأن التأبير كناية عن ظهور الثمرة، فمفهومه أن يكون الثمرة قبل الظهور للمشتري أي في عام البيع وبعد هذا العام، فلا يذهب الوهم إلى نزاع، وهكذا مذهب أبي حنيفة^(٦)، فصار الحديث لطيفاً على مذهبنا أيضاً، انتهى. وقال في «التعليق الممجد»: وعندنا قيد التأبير اتفاقي والحكم غير مختلف.

(١) قوله: والبخاري: في كتاب الشرب. كذا في «أشعة اللمعات».

(٢) قوله: وله مال: استدل به المالكية على أن العبد يملك، وقال أحمد والشافعي^(٧) في القديم: يملك إذا ملكه سيده مالا، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلاً، واللام للاختصاص والانتفاع. كذا في «شرح المسند». قاله في «التعليق الممجد».

(٣) قوله: فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع: أي بالاتفاق. كذا في «رحمة الأمة».

فِي أَوَّلِ النَّاسِ يُهْمُنِي رَأْسُهُ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ قَالَ: «مَا فَعَلَ الْجَمَلُ؟ بِعْنِيهِ» قُلْتُ: لَا بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا بَلْ بِعْنِيهِ» قُلْتُ: لَا بَلْ هُوَ لَكَ. قَالَ: «لَا بَلْ بِعْنِيهِ قَدْ أَخَذْتُهُ»^(١) بِوَقِيَّةٍ، أَرْكَبُهُ، فَإِذَا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتِنَا بِهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ جِئْتُهُ بِهِ، فَقَالَ لِبَلَالٍ: «يَا بَلَالُ: زِنْ لَهُ أَوْقِيَّةً وَزِدْهُ قَيْرَاطًا» قُلْتُ: هَذَا شَيْءٌ زَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُفَارِقْنِي فَجَعَلْتُهُ فِي كَيْسٍ فَلَمْ يَزَلْ عِنْدِي حَتَّى جَاءَ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَأَخَذُوا مِنَّا مَا أَخَذُوا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُهُ بِكَذَا وَكَذَا، وَقَدْ أَعْرَتُكَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ».

٣٠٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً، فَأَعِينِينِي وَلَمْ تَكُنْ قَصْتُ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أُعْطِيَهُمْ ذَلِكَ جَمِيعًا وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِهَا فَعَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونُ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) قوله: أخذته بوقية أركبه: وفي رواية لها، قال: فبعته فاستنبت حملانه إلى أهلي، أي شرطت أن أحمله رحلي ومتاعي إلى أهلي، فرضي ﷺ بهذا الشرط، احتج أحمد رحمه الله بهذا على جواز بيع دابة واستثنائه ظهرها لنفسه مدة مع لزوم الشروط، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت المسافة قريبة، وكذلك كان في قصة جابر رحمه الله، وقال أبو حنيفة والشافعي جزم وآخرون: لا يجوز ذلك، سواء بُعِدَتِ المسافة أو قربت، واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثنياه، وبالحديث في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث مسلم والبخاري أنه خاص بجابر رحمه الله ولا يجوز لغيره، أو أنه كان الاستثناء بعد وجود البيع ولم يكن الشرط في صلب العقد، فوعده ﷺ. ويؤيده ما وقع في حديث النسائي: أخذته بوقية أركبه، وفي رواية أخرى له: قد أخذته بكذا وكذا، وقد أعرتك ظهره إلى المدينة، أو أنه لم يجر بينهما حقيقة بيع؛ إذ لا قبض، ولا تسليم، وإنما أراد ﷺ أن ينفعه بشيء، فاتخذ يبعه الجملة ذريعة إلى ذلك بدليل قوله ﷺ عند إعطاء الوقية: ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك، «المراقبة» و«اللمعات» ملقط منها.

فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ^(١) ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتِاعِي^(٢) وَأَعْتِقِي،

(١) قوله: لا يمنحك ذلك منها: وفحوى الحديث يُدُلُّ على جواز بيع الرقبة بشرط العتق؛ لأنه يُدَلُّ على أنهم شرطوا الولاء لأنفسهم، وشرط الولاء لا يتصور إلا بشرط العتق، وأن الرسول ﷺ أذن لعائشة رضي الله عنها في إجابتهم بالشرط، ولو كان العقد فاسدا لم يأذن فيه ولم يقرر العقد، وإليه ذهب النخعي والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور رضي الله عنهم وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى فسادهم، والقائلون بصحة العقد اختلفوا في الشرط، فمنهم من صححه، وبه قال الشافعي في الجديد لأنه ﷺ أذن فيه، ومنهم من الغاء كابن أبي ليلى وأبي ثور، ويدل أيضا على صحة البيع بشرط الولاء وفساد الشرط أنه ﷺ قرر العقد وأنفذه وحكم ببطلان الشرط.

وقال: «إنما الولاء لمن أعتق»، وبه قال الشافعي في القديم، والأكثر على فساد هذا البيع لأن البيع يبطل، إذا اشترط فيه ما ليس منه لما سبق من أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمة الله عليهم أجمعين، ولأن الذي في حديث الطحاوي مما كان من أهل بريرة من اشتراط الولاء ليس في بيع ولكن في أداء عائشة رضي الله عنها إليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا عقد تلك الكتابة ولم يكن تقدم ذلك الأداء من عائشة رضي الله عنها فذكرت ذلك عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ فقال: لا يمنحك ذلك منها أي لا ترجعين لهذا المعنى عما كنت نويت في عتاقها من الثواب اشتريها فاعتقها فإنها الولاء لمن أعتق فكان ذكر ذلك الشراء ههنا ابتداء من النبي ﷺ ليس مما كان قبل ذلك بين عائشة رضي الله عنها وبين أهل بريرة في شيء.

ثم كان قام النبي ﷺ فخطب فقال ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وإن كان مائة شرط إنكار منه على عائشة رضي الله عنها في طلبها ولاء من تولى غيرها كتابتها بحق ملكه عليها ثم نبهها وعلمها بقوله فإنها الولاء لمن أعتق أي إن المكاتب إذا أعتق بإداء الكتابة فمكاتبته هو الذي أعتقه فولاء له وليس في هذا الحديث دليل على اشتراط الولاء في البيع كيف حكمه هل يجب به فساد البيع أم لا محصله إن الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع بل في أداء عائشة إليهم فكان ذكر الشراء ههنا ابتداء من رسول الله ﷺ ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة. أخذته من «المرقاة» و«شرح معاني الآثار».

(٢) قوله: ابتاعي: ظاهره يدل على جواز بيع المكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وابن جرير وابن المنذر ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستعانتها بعائشة رضي الله عنها يدل على ذلك قاله في التعليق الممجّد وقال في المرقاة ظاهره جواز بيع رقبة المكاتب وبه قال مالك وأحمد وجوابه أن بريرة بيعت برضاها وذلك فسخ الكتابة ذكره ابن الملك أو أنها عجزت نفسها عن أداء الكتابة فوقع العقد على الرقبة دون المكاتب ويؤيده قولها فأعنيني واختلف أيضا في جوازه مع نجو الكتابة فجوزه مالك ومنعه أبو حنيفة والشافعي ويؤيدهما قوله ولم تكن قضت من كتابتها شيئا.

فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ^(١). وَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَتَانِسَ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ^(٢). رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ نَحْوُهُ.

٣٠٠٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٠٦ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُفَافٍ قَالَ: ابْتِغَتْ غُلَامًا فَاسْتَعْلَلَتْهُ ثُمَّ ظَهَرَتْ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ، فَخَاصَمْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَضَى لِي بِرَدِّهِ، وَقَضَى عَلَيَّ بِرَدِّ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُ عُروَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَرُوحُ إِلَيْهِ الْعِشْيَةَ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ، فَرَأَحَ إِلَيْهِ عُروَةُ، فَقَضَى^(٤) لِي أَنْ أَخَذَ

(١) قوله: «الولاء لمن أعتق»: قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وداود وجماهير العلماء: إذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال، وقال ربيعة والليث وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأؤه له، وقال إسحاق بن راهويه: يثبت للملتقط الولاء على اللقيط، وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالخلف ويتوارثان به. دليل الجمهور حديث: إنما الولاء لمن أعتق. قاله النووي، وقال في «المراقبة»: واللام فيه للعهد لا للجنس، فاندفع ما قال الشافعي وغيره من بطلان ولأء الموالاة وغيره بإرادة اللام للجنس.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ إلخ: قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا. كذا في موطأه، وقال في «المراقبة»: وعليه جمهور العلماء من السلف والخلف.

(٣) قوله: فقضى لي أن أخذ الخراج إلخ: اختلف أهل العلم في هذا، فقال الشافعي: ما حدث في ملك المشتري من غلة ونتاج ماشية وولد أمة، فكل ذلك سواء لا يرد منه شيء، ويرد المبيع إذا لم يكن ناقصا عما أخذه، وقال الأحناف: حديث الخراج بالضمان محمول على الزيادة المنفصلة غير المتولدة فإذا لا يعارض حديث الباب حديث المصرة، كما قال الطحاوي في المعارضة، «بذل المجهود» و«العرف الشذبي» ملتقط منها. وقال في «المراقبة»: والمراد بالخراج ما يحصل من غلة العين المبتاعة عبداً كان أو أمة أو ملكاً، وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً، ثم يعثر عنه على عيب قديم =

الْحَرَجَ مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيْهِ لَهُ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٠٠٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ»^(١)

= لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه، فله رد العين المعيبة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغله؛ لأن المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه، ولم يكن له على البائع شيء. في «شرح السنة»: قال الشافعي رحمته الله: فيها يحدث في يد المشتري من نتاج الدابة وولد الأمة ولبن الماشية وصفوها وثمر الشجرة: إن الكل يبقى للمشتري، وله رد الأصل بالعيب، وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمته الله أن حدوث الولد والثمرة في يد المشتري يمنع رد الأصل بالعيب، بل يرجع بالأرض.

١- قوله: إذا اختلف المتبايعان: أي إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن أو في شرط الخيار أو غيرها من الشرائط، فمذهب الشافعي أن يحلف البائع أنه ما باعه بكذا بل باعه بكذا، ثم المشتري مخير إن شاء رضي بما حلف عليه البائع أو إن شاء حلف أنه ما اشتراه إلا بكذا، فإذا تحالفا فإن رضي أحدهما بقول الآخر فذاك، وإن لم يرضيا فسخ القاضي العقد بينهما، سواء كان المبيع باقياً أو لا، وعندنا إن كان الاختلاف في الثمن، وكان المبيع باقياً يتحالفان لما جاء في هذا الحديث؛ لأن كلا منهما مدعٍ ومنكر، وهذا إن لم يكن لأحدهما بينة بعد أن يقال لكل واحد: إن ترضى بقول صاحبك وإلا فسخنا البيع، فإن لم يرضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر، فإن كان لأحدهما بينة فذاك، وإن أقام كل منهما بينة كانت البينة المثبتة للزيادة أولى، ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً فبينة البائع أولى في الثمن، وبينة المشتري أولى في المبيع نظراً إلى زيادة الإثبات. ولا تحالف عندنا في الأجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن. قاله في «اللمعات».

محصله: أنه قال الشافعي: القول قول البائع وإلا فتحالفا وتراذأ، وقال أبو حنيفة: إن العبرة للتحالف والتراد عند كون المبيع قائماً. كذا في «العرف الشدي». وقال في «الكوكب الدرّي»: ظاهر حديث الترمذي مخالف لما ذهب إليه الإمام من أنهما يتحالفان عند اختلافهما ويتراذآن، وقال الشافعي: القول قول البائع في قدر الثمن إذا اختلفا فيه ويحلف، فإذا حلف خيّر المشتري في أخذه بذلك الثمن الذي ادّعاء أو فسخه، والجواب: أن ابن مسعود لم يذكر في حديث الترمذي الحديث بتمامه، وفي لفظ الحديث: أنهما يتحالفان ويتراذآن، إلا أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يذكره لعدم الافتقار إليه، ووجه ذلك أنه كان باع عبداً من أحد فاختلفا في الثمن، فحلف عبد الله بن مسعود وبين الرواية، فقال المشتري: إني لا أشتريه، فسكت عن ذكر سائرته، ولو أصر المشتري على الشراء بذلك الثمن الذي ادّعاء عبد الله لوصلت النوبة إلى الحاكم وبينة ابن مسعود، وهذا هو المذهب عندنا إن المشتري لو رضي بقول البائع لأدى ذلك الثمن، ولو ردّ البيع ردّه، أما إذا أصرّ على أخذه بغير الثمن الذي يدعيه البائع تحالفا وتراذأ، وذلك لأن كلا منهما منكر، فالمشتري ينكر زيادة الثمن والمدعي للزيادة ينكر استحقاق المشتري بذلك الثمن.

الْمُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَعَيْنِهَا، وَلَا بَيِّنَةٌ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ تَحَالَفًا وَتَرَادًا. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَحْمَدَ فِي «زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ».

٣٠٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه. وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» بِلَفْظِ «الْمَصَابِيحِ» عَنْ شُرَيْحِ الشَّامِيِّ مُرْسَلًا.

٣٠٠٩ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَرَى رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ عَقَارًا مِنْ رَجُلٍ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ^(١) ذَهَبَكَ مِنِّي؛ إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ، فَقَالَ بَائِعُ الْأَرْضِ: إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا. فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ قَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ. قَالَ: أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ، وَأَنْفِقُوا عَلَيْهِمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: خذ ذهبك مني إلخ: الأصل أن مسائل ما يدخل في البيع تبعًا، وما لا يدخل مبنية على قاعدتين، إحداهما: ما أفاده بقوله: كل ما كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفًا يدخل بلا ذكر، وذكر الثانية بقوله: أو متصلا به تبعًا لها دخل في بيعها، يعني أن كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار، وهو ما وضع، لا لأن يفصله البشر دخل تبعًا، وما لا فلا، وما لم يكن من القسمين، فإن من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها وإلا لا، فيدخل الحجاره المخلوقة والمثبتة في الأرض والدار لا المدفونة، يَدُلُّ عليه قولهم: لو اشتري أرضًا بحقوقها، وانهدم حائط منها، فإذا فيه رصاص أو ساج أو خشب من جملة البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل، وإن شيئًا مودعًا فيه فهو للبائع، وإن قال البائع ليس لي فحكمه حكم اللقطة، فقولهم: «شيئًا مودعًا» يدخل فيه الأحجار المدفونة، ويقع كثيرًا في بلادنا أنه يشتري الأرض أو الدار، فيرى المشتري فيها بعد حفرها أحجار المرمر والكدان والبلاط، والحكم فيه إن كان منبيا فللمشتري وإن موضوعا لا على وجه البناء للبائع، وهي كثيرة الوقوع، فاغتنم ذلك. بقي لو ادعى البائع أنها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري أنها مبنية، فقد يقال: يتحالفان؛ لأنه يرجع إلى الاختلاف في قدر المبيع، وقد يقال: يصدق البائع؛ لأن اختلافها في تابع لم يرد عليه العقد، والتحالف على خلاف القياس فيها ورد عليه العقد، فلا يقاس عليه غيره، والبائع ينكر خروجه عن ملكه، والأصل بقاء ملكه، فتأمل. كذا في «الدر المختار» و«رد المحتار».

بَابُ السَّلَمِ وَالرَّهْنِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا^(١) تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى

أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ الْخُ وَقَوْلِهِ: ﴿فَرِهْنُ^(٢) مَقْبُوضَةً﴾

(البقرة: ٢٨٣)

(البقرة: ٢٨٢)

٣٠١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ^(٣) يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ فَقَالَ: «أُسْلِفُوا فِي الثَّمَارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ^(٤) وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». ^(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: إذا تداينتم بدين إلخ: وهذه الآية وإن كانت ظاهرة في كل دين سواء كان مبيعاً أو ثمناً، إلا أنه نقل عن ابن عباس رضي الله عنه أن المراد به السلم، وبهذا المعنى قال في «الهداية»: السلم عقد مشروع بالكتاب، وهو آية المدينة، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه: أشهد أن الله تعالى أحل السلم المضمون إلى أجل معلوم في كتابه، وأنزل فيها أطول آية في كتابه، وتلا قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) الآية. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: فرهان مقبوضة: قال في «العناية»: وأما مشروعية الرهن فبقوله تعالى: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ (البقرة: ٢٨٣)، وهو جمع رهن كعباد في جمع عبد، وبما روي أنه رضي الله عنه اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه، وبالإجماع؛ فإن الأمة اجتمعت على جوازه من غير تكير وبالمعقول وهو أنه عقد وثيقة لجانب الاستيفاء، فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب، وتقديره: أن للدين طرفين طرف الوجوب وطرف الاستيفاء؛ لأنه يجب أولاً في الذمة، ثم يستوفى المال بعد ذلك، ثم الوثيقة لطرف الوجوب الذي يختص بالذمة، وهو الكفالة جائرة، فكذا الوثيقة التي تختص بالمال، بل بطريق الأولى؛ لأن الاستيفاء هو المقصود والوجوب وسيلة إليه.

(٣) قوله: وهم يسلفون في الثمار: أي يعطون الثمن في الحال ويأخذون السلعة في المآل. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: في كيل معلوم إلخ: وجملة ما يشترط في السلم عند أبي حنيفة رضي الله عنه سبع شرائط: جنس معلوم مثل أن يقول: حنطة أو شعير، ونوع معلوم مثل أن يقول: سقية أو بخسية، وصفة معلوم مثل أن يقول: جيد أو ردي، ومقدار معلوم مثل أن يقول: عشرين كيلاً أو اثنين ذراعاً، وأجل معلوم، وفيه خلاف الشافعي رضي الله عنه، ومعرفة مقدار رأس المال، وتسمية المكان الذي يوفيه فيه، وفيها خلاف أبي يوسف ومحمد رضي الله عنه. فهذه سبع شرائط مذكورة في «الهداية» وغيرها مفصلاً، وقال في «فتح القدير»: هذا الحديث نصّ على شرطي القدر المعلوم والأجل المعلوم، وثبت باقي الخمسة بالدلالة؛ لظهور إرادة الضبط المتنافي للمنازعة.

(٥) قوله: أجل معلوم: اختلف الأئمة في السلم الحال، فأجازاه الإمام الشافعي، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، =

٣٠١١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٠١٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى ^(٢) عَنِ السَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَالذَّارِقُطْنِي، وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادٍ وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ.

٣٠١٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمِكْيَالُ ^(٣) مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ،

= وقال المجوزون: ليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً، وعندنا لا بُدَّ أن يكون السلم مؤجلاً، وحججتنا هذا الحديث، فإن ﷺ أوجب مراعاة الأجل في السلم، كما أوجب مراعاة القدر فيه، فيدل على كونه شرطاً فيه كالقدر، ولأنه عقد لم يشرع إلا رخصة؛ لكونه بيع ما ليس عند الإنسان، والرخصة في عرف الشرع اسم لما يغير عن الأمر الأصلي لعارض عذر إلى تخفيف ويسر، فالترخيص في السلم هو تغيير الحكم الأصلي، وهو حرمة بيع ما ليس عند الإنسان إلى الحل بعارض عذر العدم ضرورة الإفلاس، فحالة الوجود والقدرة لا يلحقها إسم قدرة الرخصة، فيبقى الحكم فيها على العزيمة الأصلية، ملخص من «البدائع».

(١) قوله: فلا يصرفه إلى غيره: ولذلك قال في «الهداية»: ولا يجوز التصرف في رأس مال السلم والمسلم فيه قبل القبض، انتهى. وقال في «بذل المجهود»: قال الخطابي: إذا كان أسلفه ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر، فحل الأجل فأعوزته البر، فإن أبا حنيفة ذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عوضاً بالدينار، ولكن يرجع برأس المال إليه قولاً بعموم الخبر وظاهره، وعند الشافعي يجوز له أن يشتري منه صاعاً بالدينار إذا تقايلا وقبضه قبل التفريق؛ لثلا يكون ديناً بدين، فأما قبل الإقالة فلا يجوز، وهو معنى النهي عن صرف السلف إلى غيره.

(٢) قوله: نهى إلخ: لذلك قال في الهداية: ولا يجوز السلم في الحيوان، وقال الشافعي رحمته: يجوز.

(٣) قوله: المكيال مكيال أهل المدينة إلخ: قال الطحاوي في «مشكل الآثار»: فتأملنا هذا الحديث فوجدنا مكة لم يكن بها ثمرة لا زرع حيثئذ، وكذلك كانت قبل ذلك الزمان، ألا ترى إلى قول إبراهيم عليه السلام: «رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ» (إبراهيم: ٣٧)، وإنما كانت بلد متجر يوافي الحاج إليها بتجارات، فيبيعونها هناك بالأثمان التي تباع بها التجارات، وكانت المدينة بخلاف ذلك؛ لأنها دار النخل، ومن ثمارها حياتهم، وكانت الصدقات تدخلها، فيكون الواجب فيها من صدقة تؤخذ كيلاً، فجعل النبي ﷺ الأمصار كلها لهذه المصيرين أتباعاً، وكان الناس يحتاجون إلى الوزن في أثمان ما يبتاعون وفيها سواها ما يتصرفون فيه من العروض، ومن أداء الزكوات وما سوى ذلك مما يستعملونه فيما يسلّمونه فيه من غيره من الأشياء التي يكايلونها، وكانت الستة قد منعت من إسلام =

وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

٣٠١٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ: «إِنَّكُمْ قَدْ وَلَّيْتُمْ أَمْرَيْنِ، هَلَكَتْ فِيهِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: اشْتَرَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ ^(٢) إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠١٦ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: تُوِّفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= موزون في موزون، ومن إسلام مكيل في مكيل، وأجازت إسلام المكيل في الموزون والموزون في المكيل، ومنعت من بيع الموزون بالموزون إلا مثلاً بمثل، ومن بيع المكيل بالمكيل إلا مثلاً بمثل، وكان الوزن في ذلك أصله ما كان عليه بمكة، والمكيال مكيال أهل المدينة لا يتغير عن ذلك، وإن غيره الناس عن ما كان عليه إلى ما سواه من ضده، ف يرجعون بذلك إلى معرفة الأشياء المكيلات التي لها حكم المكيال إلى ما كان عليه أهل المكيال فيها يومئذ، وفي الأشياء الموزونات إلى ما كان عليه أهل الميزان يومئذ، وإن أحكامها لا تتغير عن ذلك، ولا تنقلب عنها إلى أضدادها، ومن هذا أخذ الإمام أبو حنيفة وأصحابه أن ما لزمه اسم مختوم أو اسم قفيز أو اسم مكوك أو اسم مد أو اسم صاع فهو كيل، يجري فيه أحكام المكيل في جميع ما وصفنا، وما لزمه اسم الرطل والوقية فهو وزني كذلك، حدثنا بذلك من قولهم محمد بن العباس بن الربيع اللؤلؤي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه، ولا يحكى فيه خلاف بينهم.

(١) قوله: اشترى رسول الله ﷺ إلخ: في «شرح السنة»: فيه دليل على جواز الشراء بالنسيئة، وعلى جواز الرهن بالدين، وعلى جواز الرهن في الحضر، وإن كان الكتاب قيده بالسفر، وعلى جواز المعاملة مع أهل الذمة، وإن كان ما لهم لا يخلو عن الربا وضمن الخمر. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: من يهودي: فيه جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحریم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكفار ما لم يكن حربياً. قاله في «عمدة القاري».

٣٠١٧ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ^(١) قَالَ: لَا ^(٢) يُنْتَفَعُ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: عن الشعبي إلخ: فهذا الشعبي يقول هذا، وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، فيجوز عليه أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه يحدثه عن النبي ﷺ بذلك، ثم يقول هو بخلافه ولم يثبت النسخ عنده، فلئن كان ذلك كذلك فلقد صار متهماً في رأيه، وإذا كان متهماً في رأيه كان متهماً في روايته، وإذا ثبتت له العدالة في روايته ثبتت له العدالة في ترك خلافها، وإن وجب سقوط أحد الأمرين وجب سقوط الآخر، والمحتج علينا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا بقول من روى حديثاً عن النبي ﷺ فهو أعلم بتأويله، فكان يجيء على أصله، ويلزمه في قوله أن يقول: لما قال الشعبي ما ذكرنا مما يخالف ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ كان ذلك دليلاً على نسخه. قاله في «شرح معاني الآثار».

(٢) قوله: لا ينتفع من الرهن بشيء: قال إبراهيم النخعي والشافعي وجماعة الظاهرية: إن الراهن يركب المرهون بحق نفقته عليه ويشرب لبنه كذلك، واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك وأحمد في رواية: ليس للراهن ذلك؛ لأنه ينافي حكم الرهن، وهو الحبس الدائم، فلا يملكه، فإذا كان كذلك، فليس له أن ينتفع بالمرهون استخداماً وركوباً ولبناً وسكنى وغير ذلك، وليس له أن يبيعه من غير المرتهن بغير إذنه، ولو باعه فوقف على إجازته، فإن أجازته جاز، ويكون الثمن رهناً، سواء شرط المرتهن عند الإجازة أن يكون مرهوناً عنده أو لا، وعن أبي يوسف لا يكون رهناً إلا بالشرط، وكذا ليس للمرتهن أن ينتفع بالمرهون حتى لو كان عبداً لا يستخدمه أو دابة لا يركبها أو ثوباً لا يلبسه أو داراً لا يسكنها أو مصحفاً ليس له أن يقرأ فيه، وليس له أن يبيعه إلا بإذن الراهن، ولذلك قال الشعبي: لا ينتفع من الرهن بشيء، أي لا ينتفع المرتهن وكذا الراهن، أما كون حكم المرتهن ذلك فمذكور في عامة المتون.

وأما كون حكم الراهن ذلك فمأخوذ من «المجمع»، ونسبه في «غاية البيان» إلى «الأقطع» حيث قال: قال أصحابنا: لا يجوز للراهن استيفاء منافع الرهن إلا بإذن المرتهن، وكذلك التصرف فيه خلافاً للشافعي إلا في وطء الجارية ولبس الثوب، وقال الطحاوي في الاحتجاج لأصحابنا: أجمع العلماء على أن نفقة الرهن على الراهن لا على المرتهن، وأنه ليس على المرتهن استعمال الرهن، قال: وحديث أبي هريرة الذي احتج به الشافعي ومن معه مجمل فيه، لم يبين فيه الذي يركب ويشرب، فمن أين جاز للمخالف أن يجعله للراهن دون المرتهن، ولا يجوز حمله على أحدهما إلا بدليل، قال: وقد روى هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة ذكر أن النبي ﷺ قال: إذا كانت الدابة مرهونة، فعلى المرتهن علفها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب، فدل هذا الحديث أن المعنى =

٣٠١٨ - وَعَنْ عَطَاءٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّهْنُ^(١) بِمَا فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ.
 قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: مُرْسَلٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْنَدًا.
 وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِيلِهِ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ فَرَسًا فَتَنَقَّقَ فِي يَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ لِلْمُرْتَهِنِ: «ذَهَبَ حَقُّكَ».

= بالركوب وشرب اللبن في الحديث الأول هو المرتهن لا الراهن، فجعل له، وجعلت النفقة بدلا مما يتعوض منه، وكان هذا عندنا - والله أعلم - في وقت ما كان الربا مباحا، ولم ينفذ عن القرض الذي يجزى منفعة، ولا عن أخذ الشيء بشيء، وإن كانا غير متساويين، ثم حرم الربا بعد ذلك، وحرم كل قرض جر منفعة، أخذته من «عمدة القاري» و«فتح الله المعين». وقال أبو حنيفة: إن منافع المرهون وزوائدها مرهونة، وأما أجرة حفظه وبيته فما كان له دخل في إبقاء المرهون فهو على الراهن، وأما غيره من الذي ليس بدخيل في بقاءه فعلى المرتهن. قاله في «العرف الشذي».

وقال في «الدر المختار»: لا يجوز الانتفاع به مطلقا لا باستخدام ولا سكنى، سواء كان من مرتهن أو راهن، إلا بإذن كل للآخر، وقيل: لا يحل للمرتهن؛ لأنه ربا، وقيل: إن شرطه كان ربا، وإلا لا، قال ابن عابدين بعد حكاية عن عبد الله بن محمد من كبار علماء سمرقند: إنه لا يحل له الانتفاع وإن أذن له الراهن؛ لأنه أذن في الربا. قال ابن عابدين: هذا مخالف لعامة المعتمرات من أنه يحل بالإذن، إلا أن يحمل على الديانة، وما في المعتمرات على الحكم، انتهى. ثم رأيت في «الكوكب الدرّي»: وهذا إذا لم يكن الانتفاع مشروطا في الرهن، ولا يكون العرف جاريًا بانتفاع المرتهن به؛ فإن المعروف كالمشروط، ويلزم فيه الصفقتان في صفقة، وهو منهى عنه مع أن كل قرض جر نفعًا حرام أيضًا.

(١) قوله: الرهن بما فيه: الباء للمقابلة والمعاوضة. كذا في حاشية سعدي شلبي على «العناية»، أي الرهن مضمون، يعني إذا قبض المرتهن الرهن دخل في ضمانه، فإذا هلك المرهون في يده بعد قبضه بضمن الأقل من قيمة الرهن ومن الدين، هذا عندنا، وقال الشافعي رحمه الله: الرهن كله أمانة في يد المرتهن لا يسقط من الدين شيء لهلاكه لقوله عليه السلام: لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه، هذا حديث منقطع، رواه الشافعي وغيره مراسلا؛ فإن الصحيح فيه أنه من مراسيل سعيد بن المسيب، وعلى هذا رواه أبو داود في كتابه ولم يوصله غير ابن أبي أنيسة، وقال مالك: إن هلك بأمر ظاهر فهو في ضمان الراهن، وإن هلك بأمر خفي فهو في ضمان المرتهن، ولنا مروي أن رجلا رهن فرسا فنفق، فاخصمنا إلى النبي ﷺ، فقال: ذهب حقك، وفي رواية: الرهن بما فيه وإجماع الصحابة على أن الره =

بَابُ الْإِحْتِكَارِ

٣٠١٩ - عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ^(١) احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ». رواه مُسْلِمٌ.

= مضمون، «الهداية» و«المراقبة» ملتقط منها. وقال في «التعليق الممجد»: قوله: «لا يغلق الرهن» قال صاحب «النهاية»: كان هذا من قول أهل الجاهلية: إن الراهن إذا لم يرد ما عليه في الوقت المعين ملكه المرتهن، فأبطله الإسلام، واستدل بهذا الحديث الشافعي وجمع من العلماء على أن الرهن إذا هلك في يد المرتهن لا يضيع الدين، بل يجب على الراهن أداء غرمه وهو الدين، ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه قال أهل العلم في تأويله غير ما ذكرت، ثم أخرج عن مغيرة عن إبراهيم في رجل دفع إلى أجل رهنا وأخذ منه دراهم، وقال: إن جئتك بحقك إلى كذا وإلا فالرهن لك بحقك.

وأخرج عن طاوس وسعيد بن المسيب ومالك مثل ذلك، فعلم أن الغلق المذكور في الحديث هو الغلق بالبيع لا بالضيق، انتهى. ولذلك قال محمد في موطنه: وتفسير قوله: «لا يغلق الرهن»: أن الرجل كان يرهن الرهن عند الرجل فيقول له: إن جئتك بمالك إلى كذا وكذا وإلا فالرهن لك بمالك. قال رسول الله ﷺ: لا يغلق الرهن، ولا يكون للمرتهن بهالة، وكذلك نقول، وهو قول أبي حنيفة، وكذلك فسره مالك بن أنس، وكذلك قال في «الهداية»: والمراد بقوله ﷺ: «لا يغلق الرهن» على ما قالوا: الاحتباس الكلي بأن يصير مملوكاً له، كذا ذكر الكرخي عن السلف، والكلام في هذه المسألة طويل الذيل، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى «شرح معاني الآثار».

(١) قوله: من احتكر فهو خاطي: وفي الباب أحاديث يشد بعضها بعضاً، وظاهر أحاديث الباب أن الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الآدمي والدواب، وفي «النهاية» على قوله ﷺ: «من احتكر طعاماً»: أي اشتراه وحبسه ليقبل فيغلو، والأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب، فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق مطلقاً، ولا يقيد بالقوتين، لكن الجمهور على أن الاحتكار الممنوع في قوت الناس وقوت البهائم، «نيل الأوطار وسبل السلام» مختصراً. ولذلك قال في «الدر المختار»: وكره احتكار قوت البشر كتين وعنب ولوز، والبهائم كتين وقت في بلد يضر بأهله لحديث: الجالب مرزوق والمحتكر ملعون، فإن لم يضر لم يكره، وقال في «رد المحتار»: والتقيد بقت البشر قول أبي حنيفة ومحمد، وعليه الفتوى. كذا في «الكافي»، وعن أبي يوسف كل ما أضرب بالعامية حبسه فهو احتكار، وعن محمد الاحتكار في الثياب، انتهى. فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر؛ إذ هو المؤثر في الكراهة، وأبو حنيفة اعتبر الضرر المعهود المتعارف. قاله في «الهداية»، وقال في «رحمة الأمة»: والاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق، وهو أن يبتاع طعاماً في الغلاء ويمسكه ليزداد ثمنه.

(٢) قوله: رواه مسلم: وروى أبو داود نحوه، وقال: قال محمد بن عمرو الراوي: فقلت لسعيد بن المسيب: فإنك =

٣٠٢٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٢١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامًا ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَرَزِينٌ فِي كِتَابِهِ.

٣٠٢٢ - وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُبْسَ الْعَبْدُ الْمُحْتَكِرُ إِنْ أَرْخَصَ اللَّهُ الْأَسْعَارَ حَزَنًا، وَإِنْ أَغْلَاهَا اللَّهُ فَرَحًا». رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَرَزِينٌ فِي كِتَابِهِ.

٣٠٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ^(١) احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ

= محتكر قال سعيد لمحمد بن عمرو: ومعم - أي شيخي في هذا الحديث - كان يحتكر وهما كانا يحتكران النوى والخبط، حاصله: أن الحكرة المطلقة في الحديث المراد به الخاص منه، وهو حكرة الطعام، قال أبو داود: وسألت أحمد: ما الحكرة؟ قال: ما فيه عيش الناس، وهو الطعام والقوت. قال أبو داود: قال الأوزاعي: المحتكر من يعترض السوق يريد أن يشتري الطعام والقوت منه ليحبسه، ويريد أن يبيعه وقت الغلاء، فأما إذا جلب من بلدة أخرى وحبسه، فليس بمحتكر. قال الخطابي: قوله: «ومعمر كان يحتكر» يَدُلُّ على أن المحذور منه نوع دون نوع، ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه أن يروي عن النبي ﷺ حديثًا، ثم يخالفه كفاحا، وهو علي الصحابي أَقَلَّ جَوَازًا وأبعد مكانًا. كذا في «بذل المجهود». وقال في «الدر المختار»: ولا يكون محتكرًا بحبس غلة أرضه بلا خلاف.

(١) قوله: من احتكر طعامًا أربعين يومًا إلخ: ثم المدة إذا قصرت لا يكون احتكارًا لعدم الضرر، وإذا طالَّت يكون احتكارًا مكروهًا لتحقيق الضرر، ثم قيل: هي ممتدة بأربعين يومًا لهذا الحديث، وقال بعض مشايخنا: هي مقدرة بشهر، ولم يجعل التقدير في الحديث لازماً؛ لأن المعنى في المنع عن الاحتكار هو الضرر، والضرر يلحق في كثير المدة دون قليلها، وما دون الشهر قليل، ويقع التفاوت في المأثم بين أن يتربص العزة وبين أن يتربص القحط، أراد أن إثم من يتربص القحط أعظم من إثم من يتربص عزة الطعام، وهي الغلاء، ثم هذا التقدير للمعاملة في الدنيا بنحو البيع والتعزير لا للإثم لحصوله وإن قَلَّتْ المدة، «الهداية» و«غاية البيان» و«رد المحتار» ملتقط منها.

يَوْمًا يُرِيدُ بِهِ الْغَلَاءَ فَقَدْ بَرَّئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرَّئَ اللَّهُ مِنْهُ. رَوَاهُ رَزِينٌ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ.
 ٣٠٢٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ
 يَوْمًا ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفَّارَةٌ». رَوَاهُ رَزِينٌ.

٣٠٢٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ
 اللَّهِ، سَعَّرَ لَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ^(١) هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى
 رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ
 مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

بَابُ الْإِفْلَاسِ وَالْإِنْظَارِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
 (البقرة: ٢٨٠)

٣٠٢٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَذْرَكَ
 سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا عِنْدَ رَجُلٍ، وَقَدْ أَفْلَسَ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْضٌ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا، فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ
 قَبْضٌ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا فَهُوَ أُسْوَةٌ لِلْغُرَمَاءِ». ^(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: إن الله هو المسعر إلخ: أي لا يسعر حاكم، يعني يكره ذلك، كما في «الملتقى» وغيره. كذا في «رد المحتار».
 (٢) قوله: أسوة الغرماء: ولذلك قال في «تكملة البحر الرائق»: يعني لو اشترى متاعا فأفلس والمبتاع في يده، فالذي
 باعه المتاع أسوة الغرماء فيه، مراده بعد قبض المشتري المتاع بإذن البائع، وإن كان قبل القبض فللبائع أن يحبس
 المتاع حتى يقبض الثمن، وكذا إذا قبضه بغير إذن البائع كان له أن يسترده ويحبسه بالثمن، انتهى. وقال في «عمدة
 القاري»: ذهب إبراهيم النخعي والحسن البصري والشعبي في رواية ووكيع بن الجراح وعبد الله بن شبرمة - قاضي
 الكوفة - وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر إلى أن بائع السلعة أسوة للغرماء، وصح عن عمر بن عبد العزيز أن من
 اقتضى من ثمن سلعة شيئا، ثم أفلس فهو والغرماء فيه سواء، وهو قول الزهري، وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نحو ما
 ذهب إليه هؤلاء، واحتج الشافعي ومالك وأحمد بما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال ﷺ: =

وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ عَيَّاشٍ قَدْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَالْمُرْسَلُ عِنْدَنَا حُجَّةٌ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مُسْنَدًا.

٣٠٢٧ - وَعَنْ أَبِي^(١) سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ^(٢) ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»^(٣). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= أيها رجل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر هذا الحديث، وقالوا: إذا أفلس الرجل، وعنده متاع قد اشتراه، وهو قائم بعينه، فإن صاحبه أحق به من غيره من الغرماء، وأجاب الطحاوي عن هذا الحديث أن المذكور فيه: فأدرك رجل ماله بعينه، والمبيع ليس هو عين ماله، وإنما هو عين مال قد كان له، وإنما ماله بعينه يقع على الغصوب والعواري والودائع وما أشبه ذلك، فذلك ماله بعينه فهو أحق به من سائر الغرماء، وفي ذلك جاء هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، والذي يُدَلُّ عليه ما روي عن رسول الله ﷺ في حديث سمرة رضي الله عنه فإنه قال: قال رسول الله ﷺ من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجد عند رجل بعينه فهو أحق به، ويرجع المشتري على البائع بالثمن.

وأخرجه الطبراني أيضًا، فهذا يبين أن المراد من حديث أبي هريرة أنه على الودائع والعواري والغصوب ونحوها، وإن صاحب المتاع أحق به إذا وجده في يد رجل بعينه، وليس للغرماء فيه، نصيب؛ لأنه باقٍ على ملكه؛ لأن يد الغاصب يد التعدي والظلم، وكذلك السارق، بخلاف ما إذا باعه وسلمه إلى المشتري، فإنه يخرج عن ملكه، وإن لم يقبض الثمن، والبائع هنا خرج عن كونه صاحب المتاع؛ لأن المتاع خرج من ملكه، وتبدل الصفة هنا كتبدل الذات، فصار المبيع غير ماله، وقد كان عين ماله أولًا.

(١) قوله: عن أبي سعيد: هذا الحديث مضى عن قريب في باب المنهي عنها من البيوع.

(٢) قوله: في ثمار ابتاعها: هذا يُدَلُّ على أن الثمار إذا أصيبت مضمونة على المشتري، وقد بسطت الكلام فيه في باب المنهي عنها من البيوع، فليرجع إليه.

(٣) قوله: وليس لكم إلا ذلك: أي ما وجدتم، والمعنى ليس لكم إلا أخذ ما وجدتم والإمهال بمطالبة الباقي إلى الميسرة، وليس معناه أنه ليس لكم إلا ما وجدتم، ويطل ما بقي من ديونكم لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لِيَّ مَنَسْرَةً﴾ (البقرة: ٢٨٠). قاله في «المراقبة».

٣٠٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًّا سَخِيًّا، وَكَانَ وَلَمْ يَكُنْ يُمْسِكُ شَيْئًا، فَلَمْ يَزَلْ يَدَانِ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ كُلَّهُ فِي الدِّينِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَهُ لِيُكَلِّمَ غُرَمَاءَهُ، فَلَوْ تَرَكَوْا لِأَحَدٍ لَتَرَكَوْا لِمُعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مَالَهُ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ مُرْسَلًا.

وَرَوَى أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يَدَانِ، فَأَتَى غُرَمَاءَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَبَاعَ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ كُلَّهُ فِي دِينِهِ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. مُرْسَلٌ، هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ» وَلَمْ يُوجَدْ فِي الْأُصُولِ إِلَّا فِي «الْمُنْتَقَى».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِيَ الْوَاجِدُ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ». قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يُحِلُّ عِرْضَهُ يُعْلِظُ لَهُ وَعُقُوبَتُهُ يُحْبَسُ لَهُ.

(١) قوله: فباع النبي ﷺ ماله كله: يعني إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه، حجب عليه القاضي وباع ماله، إن امتنع من بيعه وقسم ماله بين الغرماء ومنعه من تصرف يضر بالغرماء، كالإقرار وبيعه بأقل من قيمته، مما روي في هذا الحديث أن معاذًا ركبه دين، فباع رسول الله ﷺ ماله، وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص، ولأن في الحجر عليه نظرًا للغرماء؛ لئلا يلحقهم الضرر بالإقرار، هذا عندهما، وقال أبو حنيفة: لا يحجر عليه بسبب دين وإن طلب غرماء الحجر عليه؛ لأن في الحجر عليه إهدار أهليته وإحاقته بالبهائم، وذلك ضرر عظيم، فلا يجوز، ولكن إن طلب غرماء المديون حبسه القاضي لبيع ماله في دينه؛ لأن قضاء الدين واجب عليه، والمماطلة ظلم، فيحبسه الحاكم دفعًا لظلمه وإيضالًا لا للحق إلى مستحقه، ولا يكون ذلك إكراهًا على البيع؛ لأن المقصود من الحبس الحمل على قضاء الدين بأي طريق كان، التفتته من «تكملة البحر الرائق».

(٢) قوله: لي الواجد يحل عرضه وعقوبته: استدلل بهذا الحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه إذا كان قادرًا على القضاء تأديبًا له وتشديدًا عليه، لا إذا لم يكن قادرًا لقوله: «الواجد»؛ فإنه يدل على أن المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته، وإلى جواز الحبس للواجد ذهب الحنفية وزيد بن علي، وقال الجمهور: يبيع عليه الحاكم لما مضى من حديث معاذ، وأما غير الواجد، فقال الجمهور: لا يحبس، لكن قال أبو حنيفة: يلزمه من له الدين لقوله ﷺ: «لصاحب الحق اليد واللسان»، أراد باليد الملازمة وباللسان التقاضي، «نيل الأوطار» و«الهداية» متلقت منها.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ وَابْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدَ وَاللِّسَانَ». ٣٠٢٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَمَنْ أَخْرَهُ كَانَ لَهُ^(١) بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٠٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ يَدَايْنِ النَّاسِ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، قَالَ: فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلْيُنْفِسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَنْجَاءَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٣ - وَعَنْ أَبِي الْيُسْرِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٣٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَاضَى^(٢) ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي

(١) قوله: كان له بكل يوم صدقة: وفي فضيلة القرض أحاديث وعمومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له، ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيتها. كذا في «نيل الأوطار».

(٢) قوله: تقاضى ابن أبي حذرد إلخ: فيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الوضعية والمطل؛ لأن صاحب الدين يتفرر كما والمطالبة بالديون. قاله ابن بطال، وفيه دليل على إباحة رفع الصوت في المسجد ما لم يتفاحش لعدم الإنكار منه ﷺ وفيه جواز الاعتدال على الإشارة وإنها بمنزلة الكلام إذا فهمت لدلائنها عليه فيصح على هذا يمين الأخرس وشهادته ولعانه وعقوده إذا فهم عنه ذلك، وفيه إشارة الحاكم إلى الصلح على جهة الإرشاد، وههنا وقع الصلح على الإقرار المتفق عليه؛ لأن نزاعهما لم يكن في الدين، وإنما كان في التقاضي، وأما الصلح على الإنكار فأجازه أبو حنيفة =

عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «يَا كَعْبُ!» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا» وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَمُ قَاقُضِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْكِبْرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٣٦ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: اسْتَسْلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ، ثُمَّ قَضَى خَيْرًا مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: هَذِهِ خَيْرٌ مِنْ دَرَاهِمِ الَّتِي أَسْلَفْتُكَ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ عَلِمْتُ وَلَكِنْ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي مُوَطَّئِهِ.

= ومالك، وهو قول الحسن، وقال الشافعي: هو باطل، وبه قال ابن أبي ليلى، وفيه الملازمة للاقتضاء، وفيه الشفاعة إلى صاحب الحق والإصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم، وفيه قبول الشفاعة في غير معصية، وفيه إرسال الستور عند الحجرة. كذا في «عمدة القاري».

(١) قوله: ثم قضى خيرا منها: وفي حديث أبي رافع أيضًا دليل على من استقرض شيئاً فرد أحسن أو أكثر منه من غير شرط كان محسناً، ويجعل ذلك للمقرض، وفيه جواز إقراض الحيوانات كلها، وهو مذهب مالك والشافعي، ومذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز، والدلائل لأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو ما رواه الأئمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وعن جابر أن رسول الله ﷺ لم يكن يرى بأساً ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد، ويكره نسيئةً، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وكذا عن سمرة عن النبي ﷺ مثله، رواها الطحاوي في «معاني الآثار». قال أبو جعفر: فكان هذا ناسخاً لما رويناه عن رسول الله ﷺ من إجازة بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، فدخل في ذلك أيضاً استقراض الحيوان، التقطته من «بذل المجهود». وقال في «العرف الشذبي»: قال أبو حنيفة: لا يجوز القرض إلا في المثلي، أي المكيل أو الموزون، وقال الشافعي: يجوز استقراض الحيوان كالسلم، ويعين كل تعيين كيلاً يقع النزاع بعد، وللشافعي حديث أبي رافع، ولنا ما مر من التشريع العام نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وحديث أبي رافع واقعة حال، وإن قيل: إن حديث الهار في البيع لا القرض، أقول: أن مناطهما واحد، ومحمل واقعة حديث أبي رافع عندي أنه اشترى البعير بثمن مؤجل، ثم أعطى إيلاً بدل ذا الثمن، فبهر الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة تكون في عصرنا كثيرة.

وَقَالَ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ: نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ^(١) بِذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣٠٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ؛ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، وَقَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٣٨ - وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَخُرْفَةُ الْعَبْدِيِّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، فَسَاوَمَنَا^(٢) بِسَرَاوِيلَ فَبِعْنَاهُ، وَثَمَّ رَجُلٌ يَزُنُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زِنْ وَأَرْجِحْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَرَادَنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٠٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَفْرَضَ مِنِّي النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ أَلْفًا فَجَاءَهُ مَالٌ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْحَمْدُ وَالْأَدَاءُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٠٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَالٍ فَلْيَتَّبِعْ»^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: لا بأس بذلك: أي بقضاء دينه أفضل مما أخذه. كذا في «التعليق الممجّد».

(٢) قوله: فساوَمنا بسرَاوِيل فَبِعْنَاهُ: اختلفوا في لبسه ﷺ السراويل، فجزم بعضهم بعدمه، واستأنس بأن عثمان لم يلبسه لا يوم قتل، لكن صحَّ شراؤه، وقال ابن القيم: الظاهر أنه لبسه، وكانوا يلبسونه في زمانه. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: فليَتَّبِع: قال النووي: ومذهب أصحابنا والجمهور أن الأمر للتدب، وقيل: للإباحة، وقيل: للوجوب. قاله في «المرقاة» وكذا في «عمدة القاري».

٣٠٤٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَيَّ دَيْنُهُ^(١)، فَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: وعي دينه: فيه الكفالة من الميت، وقال ابن بطال: اختلف العلماء فيمن تكفل عن ميت بدين، فقال ابن أبي ليلى ومحمد وأبو يوسف والشافعي: الكفالة جائزة عنه وإن لم يترك وفاءً لهذا الحديث، وقال أبو حنيفة: إن لم يترك الميت شيئاً فلا تجوز الكفالة، وإن ترك جازت بقدر ما ترك، والجواب عن الحديث أنه يحتمل الإقرار عن كفالة سابقة؛ فإن لفظ الإقرار والإنشاء في الكفالة سواء، ولا عموم لحكاية الفعل، ويحتمل أنه منسوخ، وظهر عنده نسخه، وحديث أبي هريرة التي يأتي بعد يدلُّ على النسخ، وهو قوله: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعليّ قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته.

وفي رواية أبي حازم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ترك كلاً فإليّ، ومن ترك مالا فللوارث، قال أبو بشر يونس بن حبيب: سمعت أبا الوليد يقول: هذا نسخ تلك الأحاديث التي جاءت في ترك الصلاة على من عليه الدين، وقال ابن عباس رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على من مات وعليه دين، فهات رجل من الأنصار، فقال: عليه دين؟ قالوا: نعم، فقال: صلوا على صاحبكم، فنزل جبريل عليه السلام، فقال: إن الله عزَّ وجلَّ يقول: إنما الظالم عندي في الديون التي حملت في البغي والإمراف والمعضية، فأما المتعفف ذو العيال، فأنا ضامن أن أؤدِّي عنه، فصلى عليه صلى الله عليه وسلم، وقال بعد ذلك: من ترك ضياعاً أو ديناً فإليّ أو عليّ، ومن ترك ميراثاً فلاهله، فصلى عليهم، ويمكن أن يقال: إنه لم يكن ضامناً، بل وعد بأن أؤدي دينه، ولما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق وعده صلى لارتفاع المانع، «عمدة القاري» «اللمعات»، «البحر الرائق» ملتقط منها، وقال في «الدر المختار»: ولا تصح الكفالة بدين عن ميت مفلس، هذا عنده وصحاحها مطلقاً، وبه قالت الثلاثة، ولو تبرع به أحد صحَّ إجماعاً.

٣٠٤٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ دَيْنٌ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ تَرَكَ لَهُ مِنْ وَفَاء؟^(١) قَالُوا: لَا، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ مَعْنَاهُ، وَقَالَ: «فَكَ اللَّهُ رِهَانَكَ مِنَ النَّارِ كَمَا فَكَكَتَ رِهَانَ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَقْضِي عَنْ أَخِيهِ دَيْنَهُ إِلَّا فَكَ اللَّهُ رِهَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٠٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ قِضَاءً؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِّي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا^(٢) فَعَلَيَّ قِضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٤٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِثْلَاقَهَا أَثْلَفَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٤٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ أَيُكَفِّرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ نَادَاهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ، إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

^(١) قوله: فترك ديناً فعي قضاؤه: قال في «عمدة القاري»: قال ابن بطلان: هذا ناسخ لتركه الصلاة على من مات وعليه دين. قلت: وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي عليه قبل فتح الفتوحات. فلما فتح الله منها ما فتح صار صلى الله عليه وسلم يصلي عليه، فصار فعله هذا ناسخاً لفعله الأول، كما قال ابن بطلان، وأشار البخاري بالترجمة إلى ذلك.

٣٠٤٧ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَحْشٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ ^(١) يُوضَعُ الْجَنَائِزُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَيْنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ قِبَلَ السَّمَاءِ فَنَظَرَ، ثُمَّ طَاطَأَ بَصَرَهُ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا نَزَلَ مِنَ التَّشْدِيدِ» قَالَ: فَسَكَنَّا يَوْمَنَا وَلَيْلَتَنَا، فَلَمْ نَرَهَا خَيْرًا حَتَّى أَصْبَحْنَا، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا التَّشْدِيدُ الَّذِي نَزَلَ؟ قَالَ: «فِي الدِّينِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ عَاشَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» نَحْوُهُ.

٣٠٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٠٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٥٠ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَاحِبُ الدِّينِ مَأْسُورٌ بِدَيْنِهِ يَشْكُو إِلَى رَبِّهِ الْوَحْدَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٠٥١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْأُطُولِ رضي الله عنه قَالَ: مَاتَ ^(٢) أَخِي وَتَرَكَ ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ وَتَرَكَ وَلَدًا صِغَارًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَاكَ مَحْبُوسٌ بِدَيْنِهِ، فَاقْضِ عَنْهُ»، قَالَ: فَذَهَبْتُ فَقَضَيْتُ عَنْهُ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَدْ قَضَيْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَبْقَ

(١) قوله: حيث يوضع الجنائز: فيه دليل على أنهم لم يكونوا يصلون على الجنائز داخل المسجد الشريف. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: مات أخي وترك ثلاث مائة دينار وترك ولدا صغارا فأردت أن أنفق عليهم، فقال لي رسول الله ﷺ: إن أخاك محبوس بدينه فاقض عنه إلخ: لذلك قال علماءنا الحنفية: إن الدين يقدم على الميراث. كذا في «السراجي».

إِلَّا امْرَأَةً تَدْعِي دَيْنَارَيْنِ، وَلَيْسَتْ لَهَا بَيِّنَةٌ، قَالَ: «أَعْطَاهَا؛ فَإِنَّهَا مُحِقَّةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٠٥٢ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الْكِبَائِرِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَمُوتَ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَدْعُ لَهُ قَضَاءً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٠٥٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ^(١) بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَ حَرَامًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَبُو دَاوُدَ وَانْتَهَتْ رِوَايَتُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «شُرُوطِهِمْ».

(١) قوله: الصلح جائز إلخ: كتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه رحمته، فقال الشافعي: لا يجوز الصلح بالأموال مع الإنكار، وذلك لأن من صالح من ماله على شيء منه يبقى الباقي الذي أسقطه صاحب الحق في يد الآخر، وهو حرام عليه، والجواب: أنه لم يبق حراماً بعد إسقاط صاحب الحق حقه، والمراد بالحرام والحلال ما كانت حرمة أو حلته مؤيدة بالشرع، أو كان الحرام حراماً ولو بعد الصلح، أو كان الحلال حلالاً بعده ولزم بالصلح تحريمه، وههنا ليس كذلك؛ لأن الحرمة ليست إلا لإتلاف حق أخيه. فلما أذنه فيه لم تبق حراماً.

قال الشوكاني: ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى، ومن ادعى عدم جواز الصلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث، فعليه الدليل، وإلى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور، وحكى في «البحر» عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصلح الصلح من الإنكار، والصلح الذي يحرم الحلال كمصالحة الزوجة للزوج على أن لا يطلقها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضررتها، والذي يحرم الحرام كأن يصالحه على وطء أمتة لا يحل له وطؤها، أو أكل مال لا يحل له أو نحو ذلك. قاله في «بذل المجهود». وقال في «اللمعات»: مناسبة هذا الحديث للعنوان خفية إلا أن يكون باعتبار أن الصلح في غالب الأحوال إنما يكون عند الإفلاس.

بَابُ الشَّرْكَةِ^(١) وَالْوَكَالَةِ وَالْمُضَارَبَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَابْعَثُوا﴾ أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾
(الكهف: ١٩)

(١) قوله: باب الشركة: وشرعيتها بالكتاب، فقد قال الله تعالى في آية المواريث: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ﴾ (النساء: ١٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾ (ص: ٢٤) وبالسنة كحديث السائب: كان رسول الله ﷺ شريكاً في الجاهلية، أخرج ابن ماجه وأبو داود والحاكم، والأحاديث التي تذكر في هذا الباب، وبالتعامل من زمان رسول الله ﷺ وأصحابه ومجتهدي أمته إلى عصرنا هذا من غير نكير. الشركة ضربان، شركة ملك: وهي أن يملك متعدّد عيناً، يعني يرثونها أو يشترونها، وكل كاجنبي في مال صاحبه، فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر، والضرب الثاني: شركة عقد. وركنها - أي ماهيتها - الإيجاب والقبول، وشرطها كون المعقود عليه قابلاً للوكالة، فلا تصح في مباح كاحتطاب وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من الربح لأحدهما؛ لأنه قد لا يربح غير المسمى، وحكمها الشركة في الربح. ثم هي أربعة أوجه: مفاوضة، وعنان، وشركة الصنائع، وشركة الوجوه.

فأما شركة المفاوضة فهي شركة متساويين مالاً وتصرفاً ودينياً، المراد المساواة في المال الذي يصح فيه الشركة، ولا بأس بزيادة مال لا يجري فيه الشركة، فلا يجوز بين الحر والمملوك، ولا بين الصبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر، وهذه الشركة جائزة عندنا استحساناً، وفي القياس لا يجوز، وهو قول الشافعي، وجه الاستحسان: ما رواه ابن ماجه عن صهيب مرفوعاً: ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل والمفاوضة واختلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع، وأما شركة العنان فهي شركة في كل تجارة أو في نوع، ولا تتضمن الكفالة، وتصح ببعض ماله، ومع فضل مال أحدهما وتساوي ماليهما لا الربح، أي يصح بأن يشترط أن يكون المال مساوياً، ولا يكون الربح مساوياً خلافاً للشافعي، فإن عنده يشترط التساوي في الربح عند تساوي المال. وأما شركة الصنائع وتسمى شركة التقبل والأعمال والأبدان، فهي أن يشترك صانعان، كخياطين أو خياط وصباغ ويتقبلا العمل لأجر بينهما صحت، وإن شرط العمل نصفين والأجرة أثلاثاً بينهما، هذا عندنا، وعند الشافعي لا يجوز هذه الشركة، وحديث أبي عبيدة الذي يأتي في هذا الباب حجة لنا في شركة الأبدان. وأما شركة الوجوه، فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا بوجوههما، ويبيعانهما فما حصل من الثمن يدفعان منه الثمن إلى بائعهما، فإن فضل شيء يكون مشتركاً بينهما، هذه الشركة جائزة عندنا، خلافاً للشافعي فإنها لا تجوز عنده، أخذته من «الهداية» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية».

(٢) قوله: فابعثوا أحداكم إلخ: فيه أن أصحاب الكهف وكلوا بشراء الطعام أحداً منهم، وقد قص الله تعالى ذلك من غير إنكار، فدل على أن الوكالة ثابتة مشروعة، هكذا أفاده شراح الهداية. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

٣٠٥٤ - وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرِكْنَا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ فَيُشْرِكُهُمْ^(١) قَرَبًا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ ذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفِئْمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ، قَالَ: لَا، فَقَالُوا: تَكْفُونَا الْمُنُونَةَ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا^(٢) وَأَطَعْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٥٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ رِزِينُ: وَجَاءَ الشَّيْطَانُ.

٣٠٥٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». ^(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: فيشركهم: وفيه جواز الشركة في العقود. قاله في «المراقبة».

(٢) قوله: سمعنا وأطعنا: في الحديث ندب معاونة الإخوان ودفع المشقة عنهم وبيان صحة الشركة. قاله في «المراقبة».

(٣) قوله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه إلخ: وفي الحديث الحث على التشارك مع عدم الخيانة والتحذير منه معها. كذا في «نيل الأوطار».

(٤) قوله: ولا تخن من خانك: قال القاضي: أي لا تعامل الخائن بمعاملت، ولا تقابل خيانتة بالخيانة فتكون مثله، ولا يدخل فيه أن يأخذ الرجل مثل حقه من مال الجاحد فإنه استيفاء، وليس بعدوان الخيانة عدوان. كذا في «المراقبة».

وقال في «الكوكب الدرر»: ظاهره مفيد لمن قال: لا يأخذ حقه ممن عليه متى ظفر به، لكن النظر الغائر يشبث مذهب الإمام بما لا شبهة فيه، وبيانه أن من أخذ منك مائة، فأنت بأخذ المائة غير جان عليه، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠)، وأجمعوا على أن تسمية الجزاء سيئة اعتباراً للمشكلة، فكان المراد بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا: أن لا تأخذ فوق حقه فإنه يكون خائنة، وأما إذا أخذت مثل حقه فهو ليس في شيء من الخيانة، ويؤيده =

٣٠٥٨ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْتُ^(١) أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَذْرِ، قَالَ: فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِءْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي شِرْكََةِ الْأَبْدَانِ.

٣٠٥٩ - وَعَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَأَخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِهِ: «الْمُقَارَضَةُ» بَذَلُ «الْمُقَارَضَةُ».

٣٠٦٠ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْحُجْدِ الْبَارِقِيِّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ^(٢) بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثُرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= قوله لامرأة أبي سفيان حين شكت إليه بخل زوجها: خذي ما يكفيك وبنيك بالمعروف، بقي الاختلاف في أنه هل يأخذ حقه من عين جنسه أم له أن يأخذ من غيره؟ قال الإمام: ليس له إلا الأخذ من عين جنس حقه؛ لأن الأخذ من غيره لا يتصور إلا بعد اقتضاء البيع، أي تقدير البيع اقتضاء، وليس إليه ذلك لعدم ولايته، وقال أصحابه: له الأخذ من الثمنين؛ لأنها في الحكم كواحد، وقال الشافعي: له الأخذ من غير جنسه حتى العقار، واستحسن متأخرو فقهاءنا هذه الرواية لفساد القضاة وأخذهم الرشى في الحكم.

(١) قوله: اشتركت: استدلل بهذا الحديث على جواز شركة الأبدان كما ذكر، وهي أن يشترك العاملان فيما يعملانه فيوكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استؤجر عليه ويعينان الصنعة، وقد ذهب إلى صحتها مالك بشرط اتحاد الصنعة، وإلى صحتها ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه، وقال الشافعي: شركة الأبدان كلها باطلة. كذا في «نيل الأوطار».

(٢) قوله: يشتري له شاة إلخ: قال ابن الملك: فيه جواز التوكيل في المعاملات وكل تجري فيه النيابة، وإن من باع مال غيره بلا إذنه انعقد البيع موقوف الصحة على إذن المالك، وبه قلنا، وقال الشافعي في قول: لا يجوز ذلك وإن رضي مالكة بعد ذلك. قاله في «المراقبة»، وقد مر الكلام فيه في باب المنهي عنها من البيوع.

٣٠٦١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارٍ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِ أُضْحِيَّةً، فَاشْتَرَى كَبْشًا بَدِينَارٍ وَبَاعَهُ بَدِينَارَيْنِ، فَرَجَعَ فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً بَدِينَارٍ فَجَاءَ بِهَا، وَبِالدِّينَارِ الَّذِي اسْتَفْضَلَ مِنَ الْأُخْرَى فَتَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدِّينَارِ فَدَعَا لَهُ أَنْ يُبَارَكَ لَهُ فِي تِجَارَتِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٠٦٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسُقًا، فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْفُوتِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْغَصْبِ وَالْعَارِيَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا^(١) أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾

(البقرة: ١٨٨)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ^(٢) أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا

أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾

(البقرة: ١٩٤)

٣٠٦٣ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ^(٣) شَيْئًا مِنْ

(١) قوله: ولا تأكلوا إلخ: أكل المال بالباطل على وجوه، الأول: أن يأكله بطريق التعدي والنهب والغصب، الثاني: أن يأكله بطريق اللهو كالتقهار وأجرة المغني وثمن الخمر والملاهي ونحو ذلك، الثالث: أن يأكله بطريق الرشوة في الحكم وشهادة الزور، الرابع: الخيانة، وذلك في الوديعة والأمانة ونحو ذلك. كذا في «الخازن».

(٢) قوله: فمن اعتدى إلخ: لهذه الآية يجب رد عينه في مكان غصبه أو مثله إن هلك، وهو مثلي وإن انصرم المثل فقيمه يوم الخصومة، وما لا مثل له فقيمه يوم غصبه، وهذا بالإجماع، وهو المذروح والحيوان والمعدودات المتفاوتة والوزني الذي يضره التبعض؛ لأنه تعذر اعتبار المثل صورةً ومعنى، وهو الكامل فوجب اعتبار المثل معنى، وهو القيمة؛ لأنها تقوم مقامه، ويحصل بها مثله، واسمها ينبي عنه، وقال الإمام مالك: يضمن مثله صورة لها روي عن أنس رضي الله عنه قال: كنت في حجرة عائشة رضي الله عنها قبل أن يضرب الحجاب، فأُتي بقصعة من ثريد بعض أزواجه رضي الله عنها، فضربت عائشة القصعة بيدها فكسرتها، وجاءت بقصعة مثل تلك القصعة في يدها، فاستحسن رسول الله ﷺ ذلك منها، الحديث. ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في عبد بين رجلين يعتق أحدهما نصيبه، فإن كان موسراً ضمن نصيب الآخر، وإن كان معسراً سعى العبد في قيمة نصيب شريكه، وهذا نص صريح في اعتبار القيمة فيما لا مثل له، وهذه الآية شاهدة لنا؛ لأنه هو المثل المتعارف بين الناس وفعل عائشة رضي الله عنها كان على طريق المروءة ومكارم الأخلاق لا على طريق الواجب؛ إذ كانت القصعتان للنبي ﷺ. كذا في «البحر الرائق».

(٣) قوله: من أخذ شياً من الأرض ظلماً إلخ: وهو أي الغصب إزالة يد محقة بإثبات يد مبطله، واعتبر الشافعي إثبات اليد فقط، والثمرة في الزوائد، فثمرة بستان مغصوب لا تضمن عندنا، خلافاً له، واعتبر محمد إزالة اليد المحقة في غصب المنقول، وفي غيره يقيم الاستيلاء مقام الإزالة، كما حققه في «النهاية»، ولذا ضمن العقار، وإن لم تتحقق فيه الإزالة، التقطته من «الدر المختار» و«رد المحتار». وقال الكرمانى: وفيه غصب الأرض خلافاً للحنفية. قلت: رمى الكرمانى كلامه جزافاً من غير وقوف على كيفية مذهب الحنفية؛ فإن مذهبهم فيه خلاف، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف =

الأَرْضَ ظُلْمًا فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٦٤ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا يَغْيِرُ حَقَّهُ خُسْفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٦٥ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا يَغْيِرُ حَقَّهَا كَلَّفَ أَنْ يَحْمِلَ ثَرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٠٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ كَلَّفَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَحْفَرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يُطَوَّقُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

= الغصب لا يتحقق إلا فيما ينقل ويحول؛ لأن إزالة اليد بالنقل، ولا نقل في العقار، فإذا غصب عقار فهلكت في يده لا يضمن، وقال محمد: يضمن، وهو قول أبي يوسف الأول، وبه قال زفر والشافعي ومالك وأحمد؛ لأن الغصب عندهم يتحقق في العقار والخلاف في الغصب لا في الإتلاف، وبعض مشايخنا قالوا: يتحقق الغصب في العقار أيضًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لكن لا على وجه يوجب الضمان، والأكثر على أنه لا يتحقق في العقار أصلاً، والاستدلال بهذا الحديث على ما ذهبوا إليه غير مستقيم؛ لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل جزاء غصب الأرض التطويق يوم القيامة، ولو كان الضمان واجباً لبينه؛ لأن الضمان من أحكام الدنيا، فالحاجة إليه أمس، والمذكور جميع جزائه، فمن زاد عليه كان نسخاً، وذا لا يجوز بالقياس.

وإطلاق لفظ الغصب عليه لا يدلُّ على تحقق الغصب الموجب للضمان، كما أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أطلق لفظ البيع على الحر بقوله: من باع حراً، ولا يدلُّ ذلك على البيع الموجب للحكم على أنه جاء في هذا الحديث بلفظ «أخذ»، فقال: من أخذ شبراً في الأرض ظلماً فإنه يطوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين، فعلم أن المراد من الغصب الأخذ ظلماً لا غصباً موجباً للضمان. فإن قلت: قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «على اليد ما أخذت حتى ترد» يدلُّ على ذلك بإطلاقة والتقييد بالمنقول خلافاً. قلت: هذا مجاز؛ لأن الأخذ حقيقة لا يتصور في العقار؛ لأن حد الأخذ أن يصير المأخوذ تبعاً ليد، فافهم. كذا في «عمدة القاري». وقال في «الدر المختار»: إنما لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم الضمان، أما فيما وراء ذلك فيتحقق. ألا ترى أنه يتحقق في الرد، فكذا في استحقاق الأجرة، فليحفظ.

٣٠٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْتَلِبَنَّ» ^(١) أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْرِيَّ بَعِيرٍ إِذْنِهِ أَيجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرُبَتَهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ وَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ» ^(٢) وَلْيَشْرَبْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيُصَوِّتْ ثَلَاثًا فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ» ^(٣) وَلَا يَتَّخِذْ حُبْنَةً»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا كُنْتُ أُرِي نَحْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي فَأَتَانِي فِي النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، لِمَ تَرْمِي

(١) قوله: لا يحتلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه إلخ: فيه تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه والأكل والتصرف فيه، وإنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره إلا المضطر الذي لا يجد مية ويجد طعاما لغيره، فليأكل الطعام للضرورة ويلزمه بدله لما لكة عندنا وعند الجمهور. قاله النووي.

(٢) قوله: فليحتلب وليشرب إلخ: هذا مبني على عرف الأنصار، فإنهم كانوا لا يمنعون المسافرين ولا الجائع عنه إلا أن لفظ الحديث يشير إلى أن استعمال ملك الغير لا يجوز من غير إذنه، غير أن الأمر والإذن قد يكون صراحةً، وقد يكون دلالة، والأول هو الأول والأولى، فعليه أن يجهد لتحصيل صريح الإذن لأصالته، وإذا علم أن ليس هناك أحد يستأذنه يكتفي بدلالة إذن العرف، ولا يجوز الإقدام عليه فيمن ليس لهم عرف في الإذن، إلا أن المضطر يشرب منه ويضمن. قاله في «الكوكب الدرّي»، وقال في «المرقاة» عن ابن الملك رحمته الله: هذا إنما يجوز للضرورة بأن يخاف الموت من الجوع أو انقطاعه من السبيل ويرد قيمته لما لكة عند القدرة.

(٣) قوله: فليأكل إلخ: قال العلماء: إن هذا الحديث وحديث حلب اللبن للهار بها دائر على عرف الناس، فما كان وقيعاً وعزيراً عند المالك لا يجوز أكله بلا إجازة. قاله في «العرف الشذّي».

النَّخْلُ؟ قَالَ قُلْتُ: آكُلُ، قَالَ: «لَا تَرْمِ وَكُلْ مِمَّا سَقَطَ^(١) فِي أَسْفَلِهَا»، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَشْبِعْ بَطْنَهُ».

٣٠٦٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ^(٢)» وَلَيْسَ^(٣) لِعِرْقِي ظَالِمٍ حَقٌّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عُرْوَةَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ». ٣٠٦٩ - وَعَنْ أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاضِيِّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا يَحِلُّ^(٤) مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى».

(١) قوله: كل مما سقط في أسفلها: أي لأن العادة جارية غالبًا بمساحة الساقط للاقط لا سيما للصغار المائلين إلى الشمار، وإلا لم يجر له أن يأكل مما سقط أيضًا؛ لأنه مال الغير كالرطب على رأس النخل. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: فهي له: أي صار تلك الأرض مملوكة له، لكن إذن الإمام شرط له عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وخالفه أصحابه والشافعي وأحمد محتجين بإطلاق الحديث، وفيه أن قوله صلى الله عليه وسلم: ليس للمرء إلا ما طابت نفس إمامه يدل على اشتراط الإذن، فيحمل المطلق عليه؛ لأنها في حادثة واحدة. قاله في «المرقاة». وقال في «رد المحتار»: وقول الإمام هو المختار، ولذا قدمه في «الخانبة» و«الملتقى» كعادتهما، وبه أخذ الطحاوي، وعليه المتون، انتهى. وقال في «الدر المختار»: هذا لو مسلمًا، فلو ذميًا شرط الإذن اتفاقًا، ولو مستأمنًا لم يملكها أصلًا اتفاقًا.

(٣) قوله: وليس لعرق ظالم حق: معناه من غرس أو زرع في أرض غيره بلا إذنه، فليس لغرسه وزرعه حق إبقاء، بل لملكها قلعه بلا ضمان. كذا في «المرقاة»، وقال في «الهداية»: ومن غصب أرضًا فغرس فيها أو بنى، قيل: اقلع البناء والغرس وردها لقوله صلى الله عليه وسلم: ليس لعرق ظالم حق، فإن كانت الأرض تنقص بقلع ذلك، فللمالك أن يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعًا، ويكونان له؛ لأن فيه نظرًا لهما ودفع الضرر عنهما.

(٤) قوله: لا يحل إلخ: إذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعها، زال ملك المغصوب منه عنها، وملكها الغاصب وضمنها، ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها، كمن غصب شاة وذبحها =

٣٠٧٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ^(١) الَّتِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ، فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَأَنْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقَّ الصَّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ، وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُكُمْ»، ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ^(٢) الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الَّتِي كَسَرَتْ صَحْفَتُهَا وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= وشواها أو طبخها أو حنطة فطحنها أو حديدًا فاتخذها سيفًا أو صفرًا فعمله آيذة، وهذا كل عندنا، وقال الشافعي: لا ينقطع حق المالك، وعموم هذا الحديث حجة له، ولكن حجة هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة؛ لأن الغاصب أحدث صنعه متقومة فصير حق المالك هالكًا من وجهه، ألا ترى أنه تبدل الاسم وفات معظم للقاصد، وحقه في الصنعة قائم من كل وجه، فيترجح على الأصل الذي هو فائت من وجهه، ولا نجعله سببًا للملك من حيث إنه محظور، بل من حيث إنه إحداث الصنعة، فما هو متعلق هذا الحديث لم نثبتته، وما أثبتناه لم يتعلّق به هذا الحديث، التقطته من «نيل الأوطار» و«الهداية».

(١) قوله: فضربت التي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيتها يد الخادم إلخ: قال التوربشتي رحمته الله: هذا الحديث لا تعلّق له بالغصب ولا بالعارية، وإنما كان من حقه أن يورد في باب ضمان المتلفات، قال القاضي: وجه إيراد هذا الحديث في هذا الباب أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غرم الضاربة ببذل الصحفة؛ لأنها انكسرت بسبب ضربها يد الخادم عدوانًا، ومن أنواع الغصب إتلاف مال الغير مباشرة أو بسبب على وجه العدوان. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فدفع الصحفة الصحيحة إلخ: مذهب أبي حنيفة أن كل ما كان مثليًا إذا استهلكه شخص يجب عليه مثله، وإن كان من ذوات القيم يجب عليه قيمته، فإن قيل: الصحفة مضمونة بالقيمة، وليست من ذوات الأمثال، فما وجه دفعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صحفة مكانها؟ أجيب بأنه فعل ذلك على سبيل المروءة لا على طريق الضمان؛ لأن الصحتين كانتا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل: فعل ذلك بتراضيهما فلم يبقَ يدعي القيمة، وقيل: كانت الصحفتان متقاربة في ذلك الوقت، وكانت كالعديديات المتقاربة، فجاز أن يدفع إحداها بدل الأخرى. كذا في «المراقبة» مع زيادة، ولذلك قال الطحاوي في «المشكل»: إن الإناء من ذوات القيم لا من المثليات، فكيف يكون الإناء بإناء؟ أقول: إن بعض الأواني يكون مثليًا، بل في زماننا أكثر الأواني مثلية، وكذلك بعض الثياب، كما نقل في «الهداية» عن العتايي: =

٣٠٧١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّهْبَةِ ^(١) وَالْمُثْلَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالنَّهْبِ فِي الْعُرْسَاتِ وَالْوَلَاةِ، وَكَذَلِكَ الشَّعْبِيُّ.

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَقَدْ وَجَدْنَا مِثْلَ ذَلِكَ قَدْ أَبَاحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرَيْطٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَيَّامِ إِلَى اللَّهِ يَوْمُ التَّحْرِثِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَرِبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُدْنَاتٍ خَمْسًا أَوْ سِتًّا فَطَفِقَنَ يَزْدَلِفَنَ إِلَيْهِ، بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ، فَلَمَّا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا قَالَ كَلِمَةً خَفِيفَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِلَّذِي كَانَ إِلَى جَنْبِي مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: قَالَ: «مَنْ شَاءَ افْتَتَحَ».

= أن الكرباس مثلي، ويمكن أن يقال: إنه ليس بفصل الأمر على الضوابط، بل هو صلح لا قضاء. كذا في «العرف الشاذي». وقال في هامش «الكوكب الدري»: مسلك الحنفية في ذلك ما في الفروع من «الهداية» وغيره: من غصب شيئاً له مثل، كالمكيل والموزون، فهلك في يده، فعليه مثله، وما لا مثل له فعليه قيمته يوم غصبه، معناه العدييات المتفاوتة، أما العددي المتقارب، كالجوز والبيض، فهو كالمكيل حتى يجب مثله، ثم بعد ذلك اختلفوا في الحديث، فعامتهم على أنه يخالف الحنفية؛ لأن الإناء عندهم ليس بمثلي، ولذا أولوا الحديث بأن الضمان كان صورياً والإناء أن كانا في ملكه ﷺ، وقال بعضهم: إن الحديث حجة للحنفية كما قاله ابن التين وغيره، وإليه ميل الشيخ، وهو الوجه، والمدار على كون الإناء مثلياً أو قيمياً، وكلاهما محتملان، فإن الأواني قد يتماثل بعضهم بحيث لا تتمايز فيها بينهما وقد تفاوتت، وعليه مدار الاختلاف.

(١) قوله: النهبة: قال ابن بطال: الانتهاب المحرم هو ما كانت العرب عليه من الغارات، وعليه وقعت البيعة في حديث عبادة، وقال ابن المنذر: النهبة المحرمة أن ينهب مال الرجل بغير إذنه، وهو له كاره، انتهى. وقد يؤول النهي في هذا الحديث على الجماعة يتهبون من الغنيمة، ولا يدخلونها في القسمة، واختلف العلماء فيها ينثر على رؤوس الصبيان وفي الأعراس، فيكون فيه النهبة، فكرهه مالك والشافعي، وأجازاه الحنفية، «عمدة القاري» و«المراقبة» ملنقط منها.

فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ» ذَلِكَ دَلٌّ هَذَا أَنَّ مَا أَبَاحَهُ رَبُّهُ لِلنَّاسِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا خِلَافُ التُّهْبَةِ الَّتِي نُهِيَ عَنْهَا فِي الْأَثَرِ الْأَوَّلِ، فَتَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ التُّهْبَةَ الَّتِي فِي الْأَثَرِ الْأَوَّلِ هِيَ تُّهْبَةٌ مَا لَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ، وَإِنَّ مَا أُبِيحَ مِنْ ذَلِكَ وَأُذِنَ فِيهِ فَعَلَى مَا فِي هَذَا الْأَثَرِ الثَّانِي.

٣٠٧٢ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا جَلَبٌ^(١) وَلَا جَنْبٌ وَلَا شِغَارٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ^(٢) تُّهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٧٣ - وَعَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ^(٣) وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ

(١) قوله: لا جلب إلخ: قال القاضي: الجلب في السباق أن يتبع فرسه رجلاً يجلب عليه ويزجره، والجلب أن يجنب إلى فرسه فرساً عرياناً، فإذا افتر المركوب تحوّل إليه، والجلب والجنب في الصدقة قد مرّ تفسيرهما في كتاب الزكاة، والشغار أن تشاغر الرجل، وهو أن تزوجه أختك على أن يزوجك أخته ولا مهر إلا هذا، من شغل البلد إذا خلا من الناس؛ لأنه عقدٌ خالٍ عن المهر، والحديث يدلُّ على فساد هذا العقد؛ لأنه لو صحَّ لكان في الإسلام، وهو قول أكثر أهل العلم، والمقتضى لإفساده الاشتراك في البضع بجعله صداقاً، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه والثوري: يصحّ العقد ولكل منهما مهر المثل.

قال ابن الهمام: اعلم أن متعلّق النفی مسمّى الشغار، ومأخوذ من مفهومه خلو الصداق وكون البضع صداقاً، ونحن قائلون بنفي هذه الهامية وما يصدق عليه شرعاً، فلا يثبت النكاح كذلك، بل بطله، فنقي نكاحاً سمي فيه مالاً يصلح مهرًا، فينقذ موجباً لمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر، فما هو متعلّق النفی لم نثبتته، وما أثبتناه لم يتعلّق به النفی. قاله في «المرقاة». وقال في «التعليق الممجّد» قال عياض: لا خلاف في النهي عن الشغار ابتداءً، فإن وقع أمضاه الكوفيون والليث والزهري وعطاء بصداق المثل، وأبطله مالك والشافعي. كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري»: لا يفسد النكاح ويفسد الشرط عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد وروايتان.

(٢) قوله: من انتهب إلخ: لا يخفى مناسبتة بالجملة الثلاث السابقة، فإن أخذ المال بغير الوجوب، كما في الجلب والجنب في الخيل طرف من النهب، وكذلك شق النفوس، كما في جلب الزكاة وجنبها مع ما فيه من احتمال أن لا يذهب المصدق هناك، فيُسَلِّمَ له ماله قسم منه، وفي الشغار يبقى حق المرأة على الزوجين أو على أولياء المرأتين، إذا رضوا بتركه ونفوه، فكان نهباً. كذا في «الكوكب الدرّي».

(٣) قوله: من وجد عين ماله: قال التوربشتي: المراد منه ما غصب أو سرق أو ضاع من الأموال. كذا في «المرقاة»، هذا نبذة مما ذكرناه في باب الإفلاس والإنظار، ومن شاء التفصيل فلينظر ثمة.

فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَتَّبِعُ الْبَيْعَ مَنْ بَاعَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي. وَرَوَى الطَّبْرَائِيُّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَرَقَ لَهُ مَتَاعٌ أَوْ ضَاعَ لَهُ مَتَاعٌ، فَوَجَدَهُ فِي يَدِ رَجُلٍ يَبِيعُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ».

٣٠٧٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ^(١) جُبَارٌ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَرَوَى الْأَيْمَةُ السَّيِّئَةُ نَحْوَهُ.

٣٠٧٥ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ^(٢) جُبَارٌ»، وَقَالَ: «النَّارُ^(٣) جُبَارٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: العجماء جبار: احتج به أبو حنيفة ؓ على أن ما أفسدت الهاشمية من مال الغير إن لم يكن معها مالها فلا ضمان عليه، ليلاً كان أو نهاراً، وما كان معها مالها، فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلفت بفمها أو يدها، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها إلا أن يحملها الذي معها على الإلتاف أو يقصده، فحيث يضمن لوجود التعدي منه، وقال الشافعي: إن ما أفسدت الهاشمية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على ربه؛ لحديث ابن محبصة، هذا إذا لم يكن معها مالها، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته، سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة عنده، سواء أتلفت بيدها أو رجلها أو فمها، وأجاب أصحاب أبي حنيفة بأن «العجماء جبار» مطلق عام، فوجب العمل بعمومه.

وأما التعدي فخارج عنه، «عمدة القاري» و«المسوى» ملقط منها. وقال في «التعليق الممجد»: وذكر أصحابنا أن ما رويناه مطلق ومتفق عليه مشهور وحديث ابن محبصة مرسل، وهو ليس بحجة عند الشافعي، انتهى. وقال الطحاوي: فجعل رسول الله ﷺ ما أصابت العجماء جباراً، والجبار هو الهدر، فنسخ ذلك ما تقدم مما في حديث ابن محبصة، وإن كان منقطعاً لا يكون بمثله عند المحتج به علينا حجة، وإن كان الأوزاعي قد وصله، فإن مالكا والأئبات من أصحاب الزهري قد قطعوه، ومع ذلك فإن الحكم المذكور فيه مأخوذ من حكم سليمان النبي ﷺ في الحرث إذا نفشت فيه الغنم، فحكم النبي ﷺ بمثل ذلك إلحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة، فنسخت ما قبلها.

(٢) قوله: الرجل جبار: عليه أبو حنيفة، يعني أن راكب دابة إذا رحمت، أي طعنت دابته إنساناً برجلها، فهو هدر، وإن ضربته بيدها فهو ضمان؛ وذلك لأن الراكب يملك تصرفها من قدامها دون خلفها، وقال الشافعي: اليد والرجل سواء في كونها مضمونتين. كذا في «المروقة».

(٣) قوله: النار جبار: يعني ما أحرقت النار التي يوقدها الرجل في ملكه فيطير بها الريح إلى ملك غيره من حيث =

٣٠٧٦ - وَعَنْ قُبَيْصَةَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى^(١) كَمَا تُصَلُّونَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَقَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ تُوعِدُونَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي صَلَاتِي هَذِهِ، لَقَدْ جِئَ بِالنَّارِ، وَذَلِكَ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ مَخَافَةَ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْ لَفْحِهَا، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمِحْجَنِ يَجُرُّ قُضْبَهُ فِي النَّارِ، كَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمِحْجَنِهِ، فَإِنْ فُطِنَ لَهُ قَالَ: إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمِحْجَنِي، وَإِنْ غُفِلَ عَنْهُ ذَهَبَ بِهِ، وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَةَ الْهَرَّةِ الَّتِي رَبَطْتُهَا فَلَمْ تُطْعِمْنَاهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَائِشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، ثُمَّ جِئَ بِالْجَنَّةِ، وَذَلِكَ حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَقْدَمْتُ حَتَّى قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَقَدْ مَدَدْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاوَلَ مِنْ ثَمَرِهَا لِتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَفْعَلَ».

٣٠٧٧ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لَاعِبًا أَوْ جَادًّا»، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا إِلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ رِوَايَتَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «جَادًّا».

٣٠٧٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ^(٢) مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّي».

= لا يمكنه ردُّها فهو هدر، وهذا إذا أوقد في وقت سكون الريح، ثم هبت الريح، كذا في «اللمعات».

(١) قوله: فصلَّى كما تصلون: وقد مضى تحقيقه في «باب الخسوف».

(٢) قوله: لاعبا أو جادا: أي لاعبا ظاهرا جادا باطنا أي يأخذ على سبيل الملاعبة، وقصده في ذلك إمساكه لنفسه؛ لئلا يلزم اللعب والجد في زمن واحد. وإنما ضرب المثل بالعصا؛ لأنه من الأشياء التافهة التي لا يكون لها كبير خطر عند صاحبها؛ ليعلم أن ما كان فوقه فهو بهذا المعنى وأحق أجدر. قاله في «المرقاة». وقال في «نبيل الأوطار»، فيه دليل على عدم جواز أخذ متاع الإنسان على جهة المزاح والهزل.

(٣) قوله: على اليد ما أخذت إلخ: اختلف العلماء في العارية. فقال أصحابنا الحنفية: العارية أمانة، إن هلك من غير تعدُّ لم تضمن، وهو قول علي وابن مسعود والحسن والنخعي والشعبي والثوري وعمر بن عبد العزيز وشريح والأوزاعي وابن شبرمة وإبراهيم، وقضى شريح بذلك ثمانين سنة بالكوفة. وقال الشافعي: تضمن وبه قال أحمد، وهو =

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَيْسَ وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرُ الْمُغْلِّ ضَمَانٌ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغْلِّ ضَمَانٌ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَه فِي سُنَنِهِ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ». وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: الْعَارِيَةُ بِمَنْزِلَةِ الْوَدِيعَةِ لَا ضَمَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ.

٣٠٧٩ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ فَرْعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ.....

= قول ابن عباس وأبي هريرة وعطاء وإسحاق، واحتج الشافعي ومن معه بأحاديث منها هذا الحديث، ومنها حديث صفوان ابن أمية، ومنها حديث أبي أمامة. ولنا الأحاديث التي ذكرت بعد، وحجة هذا الحديث أيضًا ظاهر في الدلالة لمذهبنا؛ لأن الأداء فيه فرض ولا يلزم منه الضمان، ولو لزم من اللفظ الضمان للزم الخصم أن يضمن المرهون والودائع؛ لأنها مما قبضته اليد. كذا في «عمدة القاري»، ولذلك قال في «الهداية» وعلى الغاصب رد العين المغصوبة، معناه ما دام قائمًا؛ لقوله رضي الله عنه: على اليد ما أخذت حتى ترد، وقال رضي الله عنه: لا يحل لأحد أن يأخذ متاع أخيه لاعبا ولا جادا، فإن أخذه فليرده عليه، انتهى.

وأما حديث صفوان بن أمية فهو مضطرب سندًا ومتنًا، وجميع وجوهه لا يخلو عن نظر، ولهذا قال صاحب «التمهيد»: الاضطراب فيه كثير، ولا حجة فيه عندي في تضمين العارية، انتهى. ثم على تقدير صحته قوله: «مضمونة» أي مضمونة الرد عليك بدليل قوله: «حتى يؤديها إليك»، ويحتمل أن يريد اشتراط الضمان والعارية بشرط الضمان مضمونة في رواية للحنفية، والجواب عن حديث أبي أمامة: أنه ليس فيه دلالة على التضمنين؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَرْ أَلَهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء: ٥٨)، فإذا تلفت الأمانة لم يلزمه ردّها. قاله في «عمدة القاري».

قوله: فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا: وفيه جواز العارية، وهي تمليك المنفعة بلا عوض، وهو اختيار أبي بكر الرازي. وقال الكرخي والشافعي: هي إباحة المنافع لا تمليك المنفعة حتى لا يملك المستعير إجارة ما استعاره لو ملك المنافع لملك إيجارها، والأول أصح؛ لأن المستعير له أن يعير، ولو كانت إباحة لما ملك ذلك، وإنما لم يجوز =

النَّبِيِّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: الْمُنْدُوبُ، فَركَّبَ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

بَابُ الشُّفْعَةِ

٣٠٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضِي لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكَةٌ وَلَا قِسْمَةٌ إِلَّا الْجَوَارُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ» أَحَقُّ بِسَقْيِهِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

- الإجارة؛ لأنها أقوى وألزم من العارة والشيء لا يستتبع مثله، فبالأحرى أن لا يستتبع الأقوى. كذا في «عمدة القاري».

(١) قوله: الجار أحق بسقبه: أجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار ما لم يقسم، والحكمة في ثبوتها إزالة الضرر عن الشريك، وخصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً، واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقول. أما المقسوم فلا خلاف في ثبوتها للشريك في النفس المبيع، وكذلك للشريك في حق المبيع كالشرب والطريق. إنها الخلاف في ثبوتها لجار ليس له شركة في شيء منها، فمذهب الأوزاعي والليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثوران: لا شفعة إلا للشريك لم يقاسم، ولا تجب الشفعة بالجار، وقال النخعي وشريح القاضي والثوري وعمرو بن حريث والحسن بن حي وقتادة والحسن البصري وحماد بن سليمان وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: تجب الشفعة في الأراضي والرباع والحوائط للشريك الذي لم يقاسم، ثم للشريك الذي قاسم، وقد بقي حق طريقه أو مشربه، ثم من بعدهما للجار الملاصق، ويؤيدنا أحاديث الباب، وقال الرُّبَيَّانِي الشافعي: بعض أصحابنا يفتي به، وهو الاختيار.

وفي «الاستذكار» لابن عبد البر روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر عن ابن عمر من سعد ابن أبي وقاص: أن عمر كتب إلى شريح أن اقض بالشفعة للجار، فكان يقضي بها، وسفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز إذا حُدَّت الحدود فلا شفعة. قال إبراهيم: فذكرت ذلك لطاوس، فقال: لا الجار أحق، فهذا حديث النسائي وابن ماجه صريح؛ لوجوبها لجار لا شركة فيه، فيدخل على سقوط تأويلهم: الجار بالشريك، وما رواه البخاري عن جابر، وفيه قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطريق فلا شفعة. قال الخطابي: هذا أبين في الدلالة على نفي الشفعة لغير الشريك.

وَرَوَى^(١) الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَزَّارِ وَالْدَّارِقُطِيِّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضِي لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكَةٌ وَلَا [قِسْمَةٌ] إِلَّا الْجَوَارُ، فَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةٍ مَا كَانَ».

٣٠٨١ - وَعَنْ عَلِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالََا: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَوَارِ. رَوَاهُ

ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ أَوْ الْأَرْضِ»، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ نَحْوَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ لِلطَّبْرَانِيِّ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَحْمَدَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ الدَّارِ».

= وحجة للشافعي، فإنهم قالوا: إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فليس فيه حق شفعة لأحد. قلت: وقالت الحنفية: معنى قوله: فلا شفعة: أي لا شفعة للشركة؛ فإن الشفعة عندهم يشبث بثلاثة أمور، أحدها: الشركة في نفس المبيع، والثاني: الشركة في حق المبيع، والثالث: الشركة للجوار. فأما إذا قُسمت وحُدَّت وصرفت الطرق فلم يبقَ الشركة في نفس المبيع، ولا شركة في حق المبيع، فلم يبقَ حق الشفعة بالأمر الأول، ولا بالثاني، وأما حق الشفعة بالأمر الثالث فبقي، وهو ثابت بحديث النسائي وابن ماجه، فعلى هذا معنى قوله: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»: أي للشركة، يعني ضاع حق الشفعة باعتبار الشركة في نفس المبيع. وفي حقه، وقوله: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» هذا مدرج من قول جابر، لا من رسول الله ﷺ. قال الكرماني: قال التيمي: قال الشافعي: الشفعة إنها هي للشريك، وأبو حنيفة للجار، وهذا الحديث حجة عليه. قلت: سبحانه الله! هذا كلام عجيب؛ لأن أبا حنيفة لم يقل: الشفعة للجار على الخصوص، بل قال: الشفعة للشريك في نفس المبيع، ثم في حق المبيع، ثم من بعدهما للجار، وكيف يقول، وهو حجة عليه، وإنما يكون حجة عليه إذا ترك العمل به، وهو عمل به أولاً، ثم عمل بحديث الجار، ولم يحمل واحداً منهما، ووهم عملوا بأحدهما، وأهملوا الآخر بتأويلات بعيدة فاسدة، كذا التقطناه من «البنية» و«عمدة القاري» و«بذل المجاهد».

(١) قوله: روى البخاري أخوه: وقال في هامش «الكوكب الدرّي»: ومال البخاري في هذه المسألة إلى قول الحنفية، وخرج في صحيحه حديث «شفعة الجار»، فارجع إليه.

- ٣٠٨٢ - وَعَنِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ وَالشَّرِيكُ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ مَا كَانَ يَأْخُذُهَا أَوْ يَتْرُكُ». رَوَاهُ ^(١) النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالطَّحَاوِيُّ.
- ٣٠٨٣ - وَعَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: الْخَلِيطُ ^(٢) أَحَقُّ مِنَ الشَّفِيعِ، وَالشَّفِيعُ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ، وَالْجَارُ أَحَقُّ مِمَّنْ سِوَاهُ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالطَّحَاوِيُّ نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ: الشُّفْعَةُ شُفْعَتَانِ: شُفْعَةٌ لِلْجَارِ وَشُفْعَةٌ لِلشَّرِيكِ.
- ٣٠٨٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ يُنْتَظَرُ بِهِ - وَإِنْ كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». ^(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.
- ٣٠٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّرِيكُ ^(٤) شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ ^(٥) فِي كُلِّ شَيْءٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: والشريك: العطف دليل المغايرة على ظاهره. قاله في «تنسيق النظام».

(٢) قوله: رواه النسائي إلخ: كذا في «تنسيق النظام».

(٣) قوله: الخليط إلخ: لذلك قال في «الهداية»: الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع، ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق، ثم للجار، وثبت شفعة الجار مضى عن قريب في هذا الباب.

(٤) قوله: وإن كان غائباً: يعني للغائب حق الشفعة، وعليه ثلاث طلبات طلب الموائبة وطلب الإشهاد وطلب الخصومة. قاله في «العرف الشذبي». وقال في «العناية»: قوله: ينتظر له وإن كان غائباً: يعني يكون على شفيعته مدة غيبته؛ إذ لا تأثير للغيبة في إبطال حق تقرر سببه.

(٥) قوله: إذا كان طريقهما واحداً: فيه بيان ثبوت الشفعة للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق. كذا في «الهداية»، وقال في «المراقبة»: احتج من يثبت الشفعة في المقسوم إذا كان الطريق مشتركاً بهذا الحديث.

(٦) قوله: الشريك شفيع: فيه دلالة على أن الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع، ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق، كذا يفهم من «شرح معاني الآثار».

(٧) قوله: والشفعة في كل شيء: هذا بعمومه ينتظم القسمين، ما يقسم وما لا يقسم لكن الأربعة خصوصاً الحديث =

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا، وَهُوَ أَصَحُّ. وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا شُفْعَةَ فِي الْحَيَوَانِ.

٣٠٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا شُفْعَةَ^(١) إِلَّا فِي رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَأْمَرَ صَاحِبَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». رَوَاهُ الْبُزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ^(٢) مَا لَمْ يُقَسِّمْ.

٣٠٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَمْنَعُ^(٣) جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٨٨ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ^(٤)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= بغير المنقولات بالاتفاق، والدليل على ذلك ما قد روى ابن عباس رضي الله عنه. أخذته من «الهداية» والطحاوي.

(١) قوله: لا شفعة إلا في ربع أو حائط: في الحديث دلالة على أن الشفعة لا تثبت إلا فيما لا يمكن نقله كالأراضي والدور والبساتين دون ما يمكن كالأمثلة والدواب، وهو قول عامة أهل العلم، هم اتفقوا على أن لا شفعة في غير العقار من الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقولات. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: في كل ما لم يقسم: فيه بيان ثبوت الشفعة للشريك فيما لم يقسم أعم من أن يكون يحتل القسمة كالدور والأراضي أولاً، وعند الشافعي رضي الله عنه لا شفعة فيما لا يحتل القسمة، وهذا الحديث بعمومه حجة عليه، كذا ذكره ابن الملك، وفيه أيضاً أن تخصيص ما لم يقسم بالذكر لا يدلُّ على نفى الحكم عما عداه. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لا يمنع إلخ: أي مروءة وندباً. قال النووي رحمته الله: اختلفوا في معنى هذا الحديث هل هو على الندب إلى تمكين الجار ووضع الخشب على جدار داره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي، ولأصحاب مالك أصحهما الندب، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأصحاب الحديث. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: سبعة أذرع: قال الأحناف: إن طول الطريق وعرضه كطول الباب وعرضه، والمراد بهذا الطول هو =

٣٠٨٩ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَمِنْ^(١) أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٠٩٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ^(٢) سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ، يَعْنِي مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ عَبَثًا وَظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ يَكُونُ لَهُ فِيهَا صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ.

بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ

٣٠٩١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا

= الارتفاع، والمراد بالارتفاع أنه لا يجوز لأحد أن يكشف غرفة في حد الارتفاع، ولا يخالفنا حديث الباب، وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن الحديث في الطريق الجديد، وأما القديم فيترك على ما عليه سابقاً، وأشار البخاري إلى هذا، ولا خلاف في الحديث، ومسألتنا زيادة. قاله في «العرف الشذي». وقال في «اللمعات»: إذا كان طريق بين أرض القوم أرادوا عمارتها، فإن اتفقوا على شيء فذلك، وإن اختلفوا في قدره جعل سبعة أذرع، هذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكتاً، وهو أكثر من سبعة أذرع، فلا يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه، انتهى. وقال في «الثواب الحلي»: سبعة أذرع ليس حداً شرعياً، بل المدار على الحاجة.

(١) قوله: فمن أن لا يبارك له إلخ: يعني بيع الأراضي والدور وصرف ثمنها إلى المنقولات غير مستحب؛ لأنها كثيرة المنافع قليلة الآفة لا يسرقها سارق، ولا يلحقها غارة، بخلاف المنقولات، فالأولى أن لا تباع، وإن باعها فالأولى صرف ثمنها إلى أرض أو دار. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: من قطع سدرته إلخ: لعل وجه تخصيصها أن ظلها أبعد من ظل غيرها، وإلا فالحكم غير مختص بها، بل عام في كل شجر يستظل به الناس والبهائم بالجلوس تحته. قاله في «المرقاة». وقال في «اللمعات» والحديث مضطرب فإن رايه عروة كان يقطعه ويتخذ منه أبرأاً، وأجمعوا على إباحة قطعه.

(٣) قوله: إن رسول الله ﷺ عامل إلخ: اعلم أن كراء الأرض يختلف فيه فلم يجوز طائوس والحسن مطلقاً، وجوزه أبو حنيفة والشافعي بالذهب والفضة وبالطعام والثياب وسائر الأشياء، لكن لا يجوز عندهما بجزء ما يخرج منها، وهي المخابرة، وأما الشافعي وموافقه فذهبوا إلى جواز المزارعة إذا كانت للمساقاة، ولا تجوز إذا كانت منفردة =

مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنَ الزَّرْعِ.
 ٣٠٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ، قَالَ: «لَا»، فَقَالُوا: فَتَكْفُونَا^(١) الْمُثُونَةَ وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٠٩٣ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ بَعَثَ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الْأَرْضَ الْبَيْضَاءَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْبَقَرُ وَالْبَذَرُ وَالْحَدِيدُ مِنْ عُمَرَ فَلَهُ الثُّلَثَانِ وَلَهُمُ الثُّلُثُ، وَإِنْ كَانَ الْبَقَرُ وَالْبَذَرُ وَالْحَدِيدُ مِنْهُمْ فَلِعُمَرَ الشَّطْرُ وَلَهُمُ الشَّطْرُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمُ النَّخْلَ وَالْكَرْمَ عَلَى أَنَّ لِعُمَرَ ثُلُثَيْنِ وَلَهُمُ الثُّلُثُ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

= كما جرى في خيبر، وقال مالك: لا تجوز المزارعة منفردة ولا تبعاً، إلا ما كان من الأرض بين الشجر، وذهب أبو حنيفة وزفر عثماً إلى أن المزارعة منفردة ولا تبعاً، إلا ما كان من الأرض بين الشجر، وذهب أبو حنيفة وزفر رحمهما لله إلى أن المزارعة والمساقاة فاسدتان مطلقاً، وذهب أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وابن شريح وابن خزيمة والخطابي من الشافعية إلى جواز المساقاة والمزارعة مجتمعتين ومنفردتين، وتمسك هؤلاء المجوزين معاملته ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، وأجيب عن ذلك بحمله على الجزية أو الخراج بالمقاسمة، كما ذكره في «الهداية».

لكن الفتوى عند الحنفية على قول الصحابين لكثرة الاحتياج إليه، وكذا هو المعتمد عند الشافعية كما رجَّحه النووي. كذا في «البنية» و«المراقبة» ذكر القدوري في «التجريد» ما ملخصه: أن خير كانت كسائر البلاد فيها الأرض البيضاء والتي فيها النخل، ويمكن أفراد سقي النخل من سقي الأرض، والنبي ﷺ عامل على الجميع، ولم يستثن شيئاً، فيلزم الشافعي تجويز المزارعة على الجميع، كما قال أبو يوسف ومحمد، أو إبطائها في الجميع كما قاله أبو حنيفة. وقال في «النيل» و«السبل»: وقد جمع بين أحاديث النهي عن المزارعة وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه أحسنها أن النهي كان في أول الأمر، ثم أبيح، ويدل على هذا الجمع حديث جابر وحديث رافع بن خديج، ويؤيده ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ، وفي عهد الخلفاء.

(١) قوله: فتكفوننا المثونة ونشرككم في الثمرة إلخ: وقال المهلب: فيه حجة على جواز المساقاة. كذا في «عمدة القاري».

٣٠٩٤ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَا بِالْمَدِينَةِ ^(١) أَهْلٌ بَنَتْ هَجْرَةَ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ. وَزَارَعَ عَلِيُّ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سِيرِينَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ: كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ فِي الزَّرْعِ. وَعَامَلَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى إِنْ ^(٢) جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشَّطْرُ، وَإِنْ جَاءُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا.

٣٠٩٥ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمَّاي أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَنْبُت ^(٣) عَلَى الْأَرْبَعَاءِ، أَوْ شَيْءٍ يَسْتَنْبِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، فَتَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَقُلْتُ لِرَافِعٍ: فَكَيْفَ هِيَ بِالذَّرَاهِمِ وَاللِّدَانِيرِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، وَكَانَ الَّذِي يُهَيَّ عَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذَوُو الْفَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُجِزُوهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ما بالمدينة: واعلم أن الأحاديث في هذا الباب جاءت مختلفة، وحديث النهي عن رافع بن خديج أيضًا جاءت مختلفة، تارة قال: سمعت رسول الله ﷺ، وتارة قال: حدثني عمومي، وتارة: أخبرني عمي، لهذا اختلف العلماء في حكمه، ذهب أبو حنيفة إلى فسادها مطلقًا، وإلى فساد المساقاة أيضًا، وذهب صاحباه وأحمد وإسحاق وكثير من الصحابة والتابعين إلى جوازها مطلقًا، وذهب الشافعي إلى جوازها تبعًا للمساقاة، إذا كان البياض خلال النخيل بحيث لا يمكن أو يعسر إفرادها بالعمل، كما في خبير، ولا يجوز إفرادها. وأبو حنيفة يأول معاملته ﷺ مع خبير بأنه استعملهم بدل الجزية، وأن الشطر الذي دفع إليهم كان منحة منه ﷺ ومعونة لهم على ما كلفهم له من العمل، وبالجملية باب التأويل من الجانبين مفتوح، والفتوى عند الحنفية أيضًا على الجواز دفعًا للحاجة. كذا في «الطبي» و«اللمعات».

(٢) قوله: إن جاء عمر بالبذر إلخ: لذلك قال في «الدر المختار» وصحت المزارعة لو كان الأرض والبذر لزيد والبقرة والعمل للآخر، أو الأرض له والباقي للآخر، أو العمل له والباقي للآخر، فهذه الثلاثة جائزة.

(٣) قوله: بما ينبت على الأربعاء: والمعنى: أنهم كانوا يكرون الأرض على أن يزرعه العامل ببذره، ويكون ما ينبت على أطراف الجداول السواقي للمكري أجرًا لأرضه، وما عدا ذلك للمكثري، أو ما كان ينبت في هذه القطعة بعينها فهو للمكثري، وما ينبت بغيرها فهو للمكثري، فنهاهم عن ذلك لما فيه من الخطر، وهذه الصورة محمل النهي عند المجوزين. كذا في «اللمعات».

٣٠٩٦ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرَبَّمَا^(١) أَخْرَجَتْ ذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ، فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٧ - وَعَنْ عَمْرِو قَالَ: قُلْتُ لِطَاوُسٍ: لَوْ تَرَكْتَ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْهُ، قَالَ: أَيُّ عَمْرُو، إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأُغْنِيهِمْ، وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي، يَعْنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ^(٢) لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٩٨ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه وَرَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنَ إِلَةِ الْحَرْثِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَذْخَلَهُ اللَّهُ الدُّلَّ»^(٣). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: فربما أخرجت ذه. ولم تخرج ذه إلخ: هذا قول رافع بيان لعدم الجواز؛ لحصول المخاطرة المنهي عنها، يعني فربما تخرج هذه القطعة المستثناة، ولم تخرج سواها، أو بالعكس، فيفوز صاحب هذه بكل ما حصل، ويضيع الآخر بالكلية. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: خير له من أن يأخذ عليه خرجا معلوما: لاحتمال أن تمسك السماء مطرها أو الأرض ريعها، فيذهب ماله بغير شيء. قاله في «المروقة». وقال في «عمدة القاري»: وقد بين الطحاوي علة النهي في حديث رافع عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث، إنها جاء رجلان من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اقتتلا، فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع، فسمع قوله: لا تكروا المزارع. قال الطحاوي: فهذا زيد بن ثابت يخبر أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تكروا المزارع النهي الذي قد سمعه رافع لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التحريم، وإنما كان لكرهية وقوع الشر بينهم. وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضًا، وبين ابن عباس رضي الله عنه أن ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لم يكن للنهي، وإنما أراد الرفق بهم.

(٣) قوله: أدخله الدل: قال بعض علمائنا من الشراح: ظاهر هذا الحديث أن الزراعة تورث المذلة، وليس كذلك؛ لأن الزراعة مستحبة؛ لأن فيها نفعًا للناس، ولخبر «اطلبوا الأرض من جثاياها»، إنها قال ذلك؛ لئلا يشتغل الصحابة بالعمارات ويترك الجهاد، فيغلب عليهم الكفار، وأي ذل أشد من ذلك. وقيل: هذا في حق من بقرب العدو؛ لأنه لو اشتغل بالحرث وترك الجهاد لأدّى إلى الإذلال بغلبة العدو عليه. كذا في «المروقة».

٣٠٩٩ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَرْبَعَةَ نَفَرٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: عَلَيَّ الْبَذْرُ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَلَيَّ الْعَمَلُ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَلَيَّ الْأَرْضُ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَلَيَّ الْفَدَانُ، فَزَرَعُوا، ثُمَّ حَصَدُوا، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ^(١) الزَّرْعَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ، وَجَعَلَ لِصَاحِبِ الْعَمَلِ أَجْرًا مَعْلُومًا، وَجَعَلَ لِصَاحِبِ الْفَدَانِ دِرْهَمًا فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَأَلْعَى الْأَرْضَ فِي ذَلِكَ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، أَرْسَلَهُ مُجَاهِدٌ، وَمَرَّاسِيْلُهُ تُقْبَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

بَابُ الْإِجَارَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ^(٢) أَجُورَهُنَّ﴾
(الطلاق: ٦)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ^(٣) أَنْ

أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجًا﴾
(القصص: ٢٧)

٣١٠٠ - عَنْ مَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَعِمَ ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) قوله: فجعل الزرع لصاحب البذر: عليه أبو حنيفة وغيره، أفلا ترى أن رسول الله ﷺ لما أفسد هذه المزارعة لم يجعل الزرع لصاحب الأرض، بل قد جعله لصاحب البذر. وذهب أحمد إلى ما حصل من الزرع يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البذر إلا بذره، واحتج في ذلك بحديث رافع بن خديج، وأما غيره فقال: ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر، وعليه أجرة الأرض من يوم غضبها إلى يوم التفريغ. قاله الطيبي. وقال في «بذل المجهود»: قال الخطابي: حديث رافع بن خديج لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث. وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن بن هارون الخُمَالِ أَنَّهُ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَيُضَعِّفُهُ وَيَقُولُ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ غَيْرَ شَرِيكَ، وَلَا رَوَاهُ عَنْ عَطَاءَ غَيْرَ أَبِي إِسْحَاقَ، وَعَطَاءٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ شَيْئًا، وَضَعْفُهُ الْبَخَارِيُّ، وَقَالَ: تَقَرَّدَ بِذَلِكَ شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَشَرِيكَ يَهُودِيٌّ كَثِيرًا وَأَحْيَانًا، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: لَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ لَوْ صَحَّ وَثَبَتَ عَلَى الْعُقُوبَةِ وَالْحَرَمَانِ لِلْغَاصِبِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ بِطَرِيقِ غَضَبِ الْأَرْضِ.

(٢) قوله: فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ: فيه دليل على شرعية الإجارة. كذا في «تكملة فتح القدير».

(٣) قوله: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجًا: سِيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْبَابِ تَحْتَ حَدِيثِ عَتَبَةَ بْنِ النَّدْرِ.

نَهَى ^(١) عَنِ الْمُزْرَاعَةِ وَأَمَرَ ^(٢) بِالْمُؤَاجَرَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
 ٣١٠١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اخْتَجَمَ فَأَعْطَى الْحُجَّامَ ^(٣) أَجْرَهُ وَاسْتَعَطَّ.
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٠٢ - وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ». فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ ^(٤) أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيضَ لِأَهْلِ مَكَّةَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
 ٣١٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ أَنْ نَفَرَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَرُّوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدِيْعٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنْ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيْعًا أَوْ سَلِيمًا، فَاَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: نهى عن المزارعة: وقد مرَّ الكلام فيه في باب المساقاة والمزارعة مستوفى.
 (٢) قوله: وأمر بالمؤاجرة: دل على إباحة الإجارة، وفيه أمر بإباحة، ولهذا أكده بقوله: لا بأس بها، أخذته من «اللمعات».
 (٣) قوله: فأعطى الحجام أجره واستعط: فيه إباحة إجارة الحجامه وصحة الاستئجار وجواز المداواة. كذا في «المراقبة».
 (٤) قوله: كنت أرعى على قراريط لأهل مكة: وفي الحديث دليل على جواز الإجارة على رعي الغنم، ويلحق بها في الجواز غيرها من الحيوانات. قاله في «نبيل الأوطار». وقال في «المراقبة»: وفيه استئجار الأحرار.
 (٥) قوله: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله: قال القاضي: فيه دليل على جواز الاستئجار بقراءة القرآن والرقبة به، وجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن. وذهب قوم إلى تحريمه، وهو قول الزهري وأبي حنيفة وإسحاق رضي الله عنه، واحتجوا بالحديث الآتي عن عبادة بن الصامت. وفي «شرح السنة»: في الحديث دليل على جواز الرقية بالقرآن وبذكر الله وأخذ الأجرة عليه؛ لأن القراءة من الأفعال المباحة، وبه تمسك من رخص بيع المصاحف وشرائها، وأخذ الأجرة على كتابتها، وبه قال الحسن والشعبي وعكرمة، وإليه ذهب سفيان ومالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه. قاله في «المراقبة».

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَصْبَبْتُمْ، إِقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مِمَّنْ كُنْتُ^(١) أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ وَلَيْسَتْ يَمَالٍ، [وَأَرْبِي عَنْهَا]

= وقال في «بذل المجهود»: وفي الحديث أعظم دليل على أن يجوز الأجرة على الرقي والطب، كما قاله الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد، وأما الأجرة على تعليم القرآن فأجازها الجمهور بهذا الحديث وبرواية البخاري أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله، وحرمة أبو حنيفة. قاله ابن رسلان. قلت: ولكن أجازته متأخروا الحنفية للضرورة، انتهى. وفي «رد المحتار»: قال في «الهداية»: وبعض مشايخنا رحمهم الله استحسنا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الأمور الدينية، ففي الامتناع تضييع حفظ القرآن، وعليه الفتوى. وقال تاج الشريعة في شرح «الهداية»: إن القرآن بالأجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ. وقال العيني في شرح «الهداية»: ويمنع القارئ للدين، والأخذ والمعطي آثم.

فالحاصل: أن ما شاع في زماننا من قراءة الأجزاء بالأجرة لا يجوز؛ لأن فيه الأمر بالقراءة وإعطاء الثواب للأمر والقراءة لأجل المال، فإذا لم يكن للقارئ ثواب؛ لعدم النية الصحيحة فأين يصل الثواب إلى المستأجر، ولولا الأجرة ما قرأ أحد لأحد في هذا الزمان، بل جعلوا القرآن العظيم مكسباً ووسيلة إلى جمع الدنيا، إنا لله وإنا إليه راجعون. وقد اغتر بها في «الجوهر» صاحب «البحر» في كتاب الوقف، وتبعه الشارح في كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستئجار على كل الطاعات. ومنها: القراءة، وقد ردّه الشيخ خير الدين الرملي في حاشية «البحر» في كتاب الوقف حيث قال: أقول: المفتى به جواز الأخذ استحساناً على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة، كما صرح به في «التاتارخانية»، حيث قال: لا معنى لهذه الوصية ولصلة القارئ بقراءته؛ لأن هذا بمنزلة الأجرة، والإجارة في ذلك باطلة، وهي بدعة، ولم يفعلها أحد من الخلفاء، وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسان، يعني للضرورة، ولا ضرورة في الاستئجار على القراءة على القبر.

وفي «الزيلعي» وكثير من الكتب: لو لم يفتح باب التعليم بالأجر لذهب القرآن، فأفتوا بجوازه ورأوه حسناً، فتنبّه اهـ. وما استدلل به بعض المحشين على الجواز بحديث البخاري في اللدنيغ فهو خطأ؛ لأن المتقدمين المانعين الاستئجار مطلقاً جوزوا الرقية بالأجرة، ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوي؛ لأنها ليست عبادة محضة، بل من التداوي، ثم كلام «رد المحتار» مختصراً.

(١) قوله: ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن إلخ: هذا دليل واضح لأبي حنيفة رضي الله عنه. كذا في «المرفأة».

فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّامِتِ عَنْ عَمِّهِ ﷺ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْنَا عَلَى حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالُوا إِنَّا أَنْبِئُكَ أَنَّكُمْ قَدْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُقِيَّةٍ؟ فَإِنَّ عِنْدَنَا مَعْتُوها فِي الْقِيُودِ. [قَالَ: فَقُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ:] فَجَاءُوا بِمَعْتُوهِ فِي الْقِيُودِ، قَالَ: فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً، أَجْمَعُ بُزَاقِي، ثُمَّ أَتَقُلُّ، قَالَ: فَكَأَنَّمَا نَشَطَ مِنْ عِقَالٍ، [قَالَ:] فَأَعْطَوْنِي جُعْلًا، فَقُلْتُ: لَا حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كُلُّ، فَلَعَمْرِي لِمَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ، لَقَدْ أَكَلْتَ بِرُقِيَّةٍ حَقٍّ».

٣١٠٤ - وَعَنْ عُثْبَةَ بِنِ الْمُنْذِرِ ﷺ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ طَسَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى، قَالَ: «إِنَّ مُوسَى^(١) أَجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي سِنِينَ أَوْ عَشْرًا عَلَى عِقَّةٍ فَرَجِهِ وَطَعَامِ بَطْنِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: إن موسى ﷺ أجر نفسه إلخ: والمال أن شعيب ﷺ جعل المهر هو رعي الغنم على المشهور، وقد ذكر الله تعالى ذلك لنا من غير إنكار علينا، فينبغي أن يجوز في شريعتنا أيضًا لما تقرر في علم الأصول أن شرائع مَنْ قبلنا يلزمنا إذا قصَّ الله أو رسوله من غير إنكار علينا، وإن كان المهر هو الخدمة سوى رعي الغنم، فلا يجوز عندنا إن كان المقصود خدمة المنكوحة، ولعله يجوز إن كان خدمة شخص آخر، وهنا كذلك؛ إذ الخدمة خدمة شعيب ﷺ، وتفصيل هذا المقام على وجه يليق أنه ذكر صاحب «الهداية» في «باب المهر»: إن تزوج حرَّ امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القرآن يجوز النكاح، ولكن لا يصلح ما يذكر مهرًا، وإنما يكون لها مهر المثل عندهما، وقيمة خدمته عند محمد. وإن تزوج عبد حرَّ بإذن مولاه على خدمته، أو تزوج حرَّ حرَّةً على خدمة حر آخر، أو على رعي الزوج غنمًا يكون ما يذكر مهرًا، والشافعي يقول بأن ما يذكر يصلح مهرًا في جميع الصور فقد قاس الصورتين أوليين على البواقي، ونحن نقول: إن المشروع إنما هو الابتغاء بالمال، حيث قال: «أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ» (النساء: ٢٤) وتعليم القرآن ليس بهال، وكذا المنافع على أصلنا، فلا يصلح مهرًا، بخلاف خدمة الزوج العبد؛ فإنه ابتغاء بالمال؛ لتضمَّن تسليم الرقبة، وفي الحر يلزم قلب الموضوع.

٣١٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٧ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلسَّائِلِ^(١) حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

= وبخلاف خدمة الزوج الحر حرًا آخر برضاه؛ لأنه لا يلزم فيه ذلك فلا مناقضة، وبخلاف رعي الأغنام؛ فإنه من باب القيام بأمر الزوجية، فلا يلزم المناقضة على أنه لا يجوز في رواية، هذا حاصل كلامه. فعلم منه أن رعي الغنم يصلح مهرًا في رواية، بخلاف منافع آخر؛ فإنها لا تصلح ذلك. ثم إن قصة شعيب رضي الله عنه كما يَدُلُّ على جواز كون رعي الغنم مهرًا كذلك يَدُلُّ على جواز أخذ المهر للأباء، وكون النكاح بلفظ المستقبل، وكون المنكحة والمهر مجهولة، وكون التخيير بين القليل والكثير جائزًا، والأول جاء في رواية كما علمت، والبواقي كل منها لم يوافق شريعتنا، فلهذا قالوا: إنه يمكن اختلاف الشرائع في ذلك، ويمكن أن يكون المهر هو القليل والكثير فضلًا منه، وإن قول شعيب رضي الله عنه: أنكحك عدلًا للنكاح، لا أنه نكاح، فلا يكون بلفظ المستقبل، ولا المنكحة مجهولة.

وجواز أخذ المهر للأباء قد نسخ الآن، ومصادق كله أنه قد ذكر في «الحسيني» أن قول شعيب رضي الله عنه: «على أن تأجرني» - بالإضافة إلى ياء المتكلم - يَدُلُّ على أنه كان مهر البنات في الشرائع السابقة للأباء، وقد نُسخ ذلك في شريعتنا؛ لقوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَأَتَوْنَا أَلْيَسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (النساء: ٤) أي أتوا النساء مهرهن لا لأبائهن، فهذه الآية منسوخة في هذا المقدار، وقد نص بأن ما سوى رعي الغنم من المنافع لا يصلح مهرًا عندنا، ويصلح عند الشافعي، وذكر صاحب «المدارك» تحت قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ (الفصل: ٢٧): إن هذا القول موعدة من شعيب رضي الله عنه، لا أنه عين نكاح؛ لأنه لو كان عين نكاح، لعبَّرَ بصيغة الماضي، وهو قوله: «قد أنكحتك» هذا حاصل كلامه، فلم يحمل كلام شعيب رضي الله عنه على المناكحة؛ لأن النكاح لا يكون إلا بالماضي وعلى المعينة. وقال أيضًا: إن التزوج على رعي الغنم جائز بالإجماع؛ لأنه من باب القيام بأمر الزوجية فلا مناقضة، بخلاف التزوج على الخدمة، ملخص من «التفسيرات الأحمديّة».

(١) قوله: للسائل حق الخ: بسبب سؤاله فكأنه أجره له، وبهذا الوجه يناسب إيراد في هذا الباب. قاله في «اللمعات». وقلت: الأجير أيضًا سائل الأجرة فله حق، وإن جاء على فرس.

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ وَالشَّرْبِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ^(١) قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرْبٍ

مُحْتَضَرٌ^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا^(٣) شَرْبٌ وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ^(٤)﴾
 (القمر: ٢٨) (الشعراء: ١٥٥)

٣١٠٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ^(٥) أَحَقُّ

(١) قوله: إن الماء قسمة إلخ: وفي «البرزدي»: واحتج محمد في تصحيح المهايأة والقسمة بقوله تعالى: ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ (القمر: ٢٨)، وقال الله تعالى: ﴿لَهَا شَرْبٌ وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ (الشعراء: ١٥٥). كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لها شرب ولكم شرب يوم معلوم: هذا دليل على جواز المهايأة. قاله في «المدارك».

(٣) قوله: فهو أحق: أي صار تلك الأرض مملوكة له، لكن إذن الإمام شرط له عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وخالفه أصحابه والشافعي وأحمد محتجين بإطلاق الحديث، وفيه أن قوله ﷺ: ليس للمرأة إلا ما طابت به نفس إمامه» يدل على اشتراط الإذن، فيحمل المطلق عليه؛ لأنها في حادثة واحدة، واحتج أيضًا أبو حنيفة بقوله ﷺ: لا حي إلا لله ورسوله، في الصحيحين، والحمي: ما حي من الأرض، فدل أن حكم الأرضين إلى الأئمة لا إلى غيرهم. ويؤيد هذا ما رواه أحمد عن سمرة بن جندب، والطحاوي عن محمد بن عبيد الله بن سعيد أبي عون الثقفي الأعور الكوفي التابعي قال: خرج رجل من أهل البصرة يقال له: أبو عبد الله إلى عمر رضي الله عنه، فقال: إن بأرض البصرة أرضا لا تضر بأحد من المسلمين، وليست بأرض خراج، فإن شئت أن تقطعنيها أتخذها قضباً وزيتونا، فكتب عمر إلى أبي موسى أن كانت حي فأقطعها إياه، أفلا ترى أن عمر رضي الله عنه لم يجعل له أخذها، ولا جعل له ملكها إلا بإقطاع خليفة ذلك الرجل إياها، ولو ذلك لكان يقول له: وما حاجتك إلى إقطاعي إياك تحميها وتعمرها فتمكّلها، فدل ذلك أن الإحياء عند عمر رضي الله عنه وهو ما أذن الإمام فيه للذي يتولاه ويمكّله إياه.

وأيضاً استدل له بحديث: الأرض لله ورسوله ثم لكم من بعدي، فمن أحيا شيئاً من موتات الأرض فله رقبته، أخرجه أبو يوسف في «كتاب الخراج»؛ فإنه إضافه إلى الله ورسوله، وكل ما أضيف إلى الله ورسوله لا يجوز أن يختص به إلا بإذن الإمام، «المرقاة» و«عمدة القاري» و«البنية» ملتقط منها. وقال في «رد المحتار»: وقول الإمام هو المختار، ولذا قدّمه في «الختانية» و«الملتقى» كعادتها، وبه أخذ الطحاوي، وعليه المتون، انتهى. وقال في «الدر المختار»: هذا لو مسلماً، فلو ذمياً شرط الإذن اتفاقاً، ولو مستأماً لم يملكها أصلاً اتفاقاً.

بِهَا». قَالَ عُرْوَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وَالْوُسْطِ عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا حِمَى ^(١) إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

٣١٠٩ - وَعَنْ طَاوُوسٍ مُرْسَلًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ لَهُ وَعَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ ^(٢) لَكُمْ مَتًى». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَ ^(٣) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الدُّورَ بِالْمَدِينَةِ، وَهِيَ بَيْنَ ظَهْرَانِي عِمَارَةَ الْأَنْصَارِ مِنَ النَّازِلِ وَالْتَّخْلِ، فَقَالَ بَنُو عَبْدِ بْنِ زُهْرَةَ: نَكَبَ

(١) قوله: لا حمى إلا لله ورسوله: أي لا حمى لأحد يخص نفسه يرمى فيه ماشيته دون سائر الناس؛ لأن فيه منع الكلال وهو ممنوع، وإنما هو لله ورسوله ولمن ورد ذلك عنه من الخلفاء بعده إذا احتاج إلى ذلك لمصلحة المسلمين، كما فعل الصديق والفراروق وعثمان لما احتاجوا إلى ذلك، «عمدة القاري» ملخصاً. وقال في «نيل الأوطار»: لا حمى إلا لله ورسوله قال الشافعي: يتضمن معنى الحديث شيئين، أحدهما: ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والآخر: معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الخليفة خاصة. قال في «الفتح»: وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسألة قولين، والراجح عندهم الثاني، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ. ومن أصحاب الشافعي من ألحق بالخليفة ولاة الأقاليم. قال الحافظ: ومحل الجواز مطلقاً أن لا يضرب بكافة المسلمين أهـ. ولا يجوز للإمام على فرض إلحاقه بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن يحمي لنفسه، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية، قالوا: بل يحمي لخیل المسلمين وسائر أنعامهم، ولا سيما أنعام من ضعف منهم، كما فعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قوله: ثم هي لكم متى: قلت: فيه دليل على شرط إذن الإمام لإحياء الموات.

(٣) قوله: أقطع لعبد الله بن مسعود الدور بالمدينة، وهي بين ظهر إلى عمارة الأنصار إلخ: إذا أحيا مسلم أو ذمي من الأراضي عادياً لا مالك له، وهو بعيد من القرية بحيث إذا وقف إنسان من أقصى العامر فصاح لا يسمع الصوت فيه، ملكه عند أبي يوسف هو المختار، كما في «المختار» وغيره، واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية به حتى لا يجوز =

عَنَّا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلِمَ ابْتَعْتَنِي اللَّهُ إِذَا، إِنَّ اللَّهَ لَا يُقَدِّسُ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ».

٣١٠ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= إحياء ما ينتفع به أهل القرية، وإن كان بعيداً، ويجوز إحياء ما لا ينتفعون به، وإن كان قريباً من العامر، وبه قالت الثلاثة. فمدار الحكم على البعد عند أبي يوسف وانقطاع الارتفاق عند محمد، وبه يفتى، كما في زكاة الكبرى، وهو ظاهر الرواية، كما في «شرح الطحاوي» وكذا في «البرجندي» عن «المنصورية» عن «قاضي خان» أن الفتوى على قول محمد، وهذا الحديث يؤيده، ويدل على إقطاع الموات في العمارات. ملخص من «الدر المختار» و«الهداية» والعيني.

(١) قوله: فهي له: أي ملك له. قال في الحاشية: ظاهر الحديث يدل على أن الإحاطة كافية للتملك، وإليه ذهب أحمد في أشهر الروايات عنه، لكن يشترط أن يكون الحائط منيعاً مما يجري العادة بمثله. وأكثر العلماء على أن التملك إنما هو بالإحياء، والتحجير ليس من الإحياء في شيء، والحديث محمول على كون الإحياء للسكون. قال القاري: قال النووي رحمه الله: إذا أراد زريبة للدواب أو حظيرة يجفف فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب والحشيش اشترط التحويط، ولا يكفي نصب سفح وأحجار من غير بناء، انتهى.

قلت: قال في «البدائع»: ولو حجر الأرض الموات لا يملكها بالإجماع؛ لأن الموات يملك بالإحياء؛ لأنه عبارة عن وضع أحجار أو خط حولها يريد أن يحجر غيره عن الاستيلاء عليها، وشيء من ذلك ليس بإحياء، فلا يملكها، لكن صار أحق بها من غيره حتى لم يكن لغيره أن يزعمه، ولأنه سبقت يده إليه، والسبق من أسباب الترجيح في الجملة. قال النبي ﷺ: منى مناخ من سبق. كذا في «بذل المجهود». وقال في «رحمة الأمة»: وبأي شيء تملك الأرض، ويكون إحياءها به؟ قال أبو حنيفة وأحمد بتحجيرها، وأن يتخذ لها ماء، وفي الدار بتحويطها وإن لم يسقفها. وقال مالك: بما يعلم بالعادة أنه إحياء لمثلها من بناء وغراس وحفر بئر وغير ذلك. وقال الشافعي: إن كانت للزرع فبزرعها واستخراج مائها، وإن كانت للسكنى فبتقطيعها بيوتاً وتسقيفها. قلت: وقال في «الهداية»: إن التحجير ليس بإحياء ليملكه به؛ لأن الإحياء إنما هو العمارة، والتحجير للإعلام، سمي به؛ لأنهم كانوا يعلمونه بوضوح الأحجار حوله أو يعلمونه لحجر غيرهم عن إحيائه، فبقي غير مملوك كما كان، هو الصحيح.

٣١١١ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عَصُودٌ مِنْ تَخْلٍ فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: وَمَعَ الرَّجُلِ أَهْلُهُ، فَكَانَ سَمُرَةُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَيَتَأَذَى بِهِ [وَيَشُقُّ عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، قَالَ: «فَهَبْهُ لَهُ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا» أَمْرًا رَغْبَهُ فِيهِ فَأَبَى، فَقَالَ: «أَنْتَ مُضَارٌّ»، فَقَالَ لِلْأَنْصَارِيِّ: «اذْهَبْ [فَاقْلَعْ] نَخْلَهُ» ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١١٢ - وَعَنْ أَبِيصَ بْنِ حَمَالٍ الْمَارِيَّ رضي الله عنه أَنَّهُ وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاسْتَقَطَعَهُ الْمِلْحَ الَّذِي بِمَارِبَ [فَقَطَعَهُ لَهُ ^(٢)]، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ، قَالَ: فَرَجَعَهُ ^(٣) مِنْهُ، قَالَ: وَسَأَلَهُ عَمَّا يُحْمَى مِنَ الْأَرَاكِ، قَالَ: «مَا لَمْ تَنْلَهُ» ^(٤) أَخْفَافُ

(١) قوله: فاقلع نخله: وإنما أمر الأنصاري بقلع النخل لما تبين له أن سمرة يضارّه لما علم أن غرسها كان بالعارية. قاله في «المراقبة». وقال في «الهداية»: وإذا استعار أرضاً ليني فيها أو ليغرس جاز، وللمعير أن يرجع فيها وكلفه قلع البناء والغرس.

(٢) قوله: فقطع له: أحاديث الباب تدل على أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وسلم ولمن بعده من الأئمة إقطاع للمعادين. والمراد بالإقطاع جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص، سواء كان ذلك معدناً أو أرضاً، فيصير ذلك البعض أولى به من غيره، ولكن بشرط أن يكون من الموات التي لا يختص بها أحد، وهذا أمر متفق عليه. قاله في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: فرجعه منه: ولهذا قالوا: لا يملك الإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه كالملح، والآبار يستسقى منها الناس. كذا في «تكملة البحر الرائق». وقال في «المراقبة»: ومن ذلك عُلِمَ أن إقطاع المعادن إنما يجوز إذا كانت باطنة لا ينال منها شيء إلا بتعب ومؤنة، كالملح والنفط والفيروزج والكبريت ونحوها. وما كانت ظاهرةً يحصل المقصود منها من غير كد وصناعة لا يجوز إقطاعها، بل الناس فيها شريك كالكلأ ومياه الأودية. وإن الحاكم إذا حكم ثم ظهر أن الحق في خلافه ينقض حكمه، ويرجع عنه.

(٤) قوله: ما لم تنله أخفاف الإبل: قلت: دل على أن الاستقطاع والإحياء مخصوص بهما لم يتعلق به المصالح العامة. =

الإبل». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِيُّ.

٣١١٣ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ ^(١) لِلزُّبَيْرِ نَخِيلًا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى ^(٢) الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْحُمْسِ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ

= ودل الحديث على أن الإحياء لا يجوز إلا بإذن الإمام، وإلا لم ينتزع منه، فافهم. كذا في «الثوب الحلي».

(١) قوله: أقطع للزبير إلخ: اختلفوا في الإقطاع، أما مذهب الشافعية والهاكية فهو ما قال النووي رحمته الله: جاز إقطاع الإمام الأرض المملوكة لبيت المال لا يملكها أحد إلا بإقطاع الإمام، ثم تارة يقطع رقبته ويملكها الإنسان بما يرى فيه مصلحة، فيجوز تملكها كما يملك ما يعطيه من الدراهم والدنانير وغيرها، وتارة يقطعه منفعتها، فيستحق بها الانتفاع مدة الإقطاع. وأما الموات فيجوز لكل أحد إحياءه، ولا يفترق إلى إذن الإمام، انتهى. وأما مذهب الحنفية في الإقطاع فهو ما قال في «البدائع»: الأراضي في الأصل نوعان: أرض مملوكة، وأرض مباحة غير مملوكة.

والمملوكة نوعان: عامرة وخراب، والمباحة نوعان أيضًا: نوع هو من مرافق البلدة محتطبا لهم ومرعى لمواشيهم، ونوع ليس من مرافقها، وهو المسمى بالموات. وأما الأراضي المملوكة العامرة، فليس لأحد أن يتصرف فيها من غير إذن صاحبها؛ لأن عصمة الملك تمنع من ذلك. وأما أرض الموات وهي أرض خارج البلد لم تكن ملكًا لأحد ولا حقًا له خاصًا، فلا يكون داخل البلد موات أصلًا، وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطبا بها لأهلها أو مرعى لهم لا يكون مواتا حتى لا يملك الإمام إقطاعها، فالإمام يملك إقطاع الموات من مصالح المسلمين لما يرجع ذلك إلى عمارة البلاد، والتصرف فيما يتعلق بمصالح المسلمين للإمام ككاري الأنهار العظام وإصلاح قناتها ونحوه. ولو أقطع الإمام الموات إنسانًا فتركه ولم يعمره لا يتعرض له إلى ثلاث، فإذا مضى ثلاث سنين فقد عاد مواتًا كما كان، وله أن يقطعه غيره؛ لقوله ﷺ: ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق أه. ففي إقطاع الزبير دليل لأبي حنيفة رحمته الله؛ لأن هذا الإقطاع يكون من الخمس الذي سهمه، أو أن يكون من الموات الذي لم يملكه أحد فيتملك بالإحياء. قاله في «المراقبة»، ويؤيده ما وقع في رواية البخاري بعد ذلك.

(٢) قوله: روى البخاري إلخ: فيه تعيين الأرض المذكورة وأنها كانت مما أفاء الله تعالى على رسوله ﷺ من أموال بني النضير، فأقطع الزبير عنها، وهذا إيجاب عن إشكال الخطابي حيث قال: لا أدري كيف أقطع النبي ﷺ أرض المدينة وأهلها قد أسلموا راغبين في الدين، إلا أن يكون المراد ما وقع من الأنصار أنهم جعلوا للنبي ﷺ ما لا يبلغه الماء من أرضهم، فأقطع النبي ﷺ لمن شاء منه. كذا في «عمدة القاري».

لِلزُّبَيْرِ أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ.

٣١١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَ لِلزُّبَيْرِ حَضَرَ قَرَسِيهَ، فَأَجْرَى قَرَسَهُ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ» ^(١) مِنْ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١١٥ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضَرَ مَوْتٍ، قَالَ: فَأَرْسَلَ مَعِيَ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: «أَعْطِهَا إِيَّاهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣١١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَمْنَعُوا» ^(٢) فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: أعطوه من حيث بلغ السوط: قال المظهر: إن إقطاع الزبير إنما يحمل على الموات أو على الخمس الذي سهمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو دليل لأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والأحاديث المطلقة محمولة عليه، «المرقاة» ملخصاً.

(٢) قوله: لا تمنعوا فضل الماء لمنعوا به فضل الكلاء: واختلفوا في أن هذا النهي للتحريم أو التنزيه، قال في «التوضيح»: النهي فيه عليه للتحريم عند مالك والأوزاعي، ونقله الخطابي وابن التين عن الشافعي، واستحبه بعضهم وحمله على الندب، والأصح عندنا أنه يجب بذله للماشية لا للزرع، ذكره العيني، وقال: كذلك مذهب الحنفية الاختصاص بالماشية، انتهى. وقال في «الهداية»: لا يجوز بيع المراعي ولا إجارتها، والمراد الكلاء؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الناس شركاء في الثلاث النار والكلاء والماء، قال الطحاوي وغيره: يعني إذا أوقد ناراً فلكل أحد أن يصطلي بها وأن يجفف ثيابه، وليس له أن يأخذ الجمر إلا بإذن، هذا معنى الشركة في النار، ومعناها في الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة، ومعناه في الكلاء: أن له احتشاشه، وإن كان في أرض مملوكة، ومحل ما ذكر أن لم يحرز الماء بالاستقاء في آنية، ولم يحرز الكلاء بقطعه أما إذا أحرزاً جاز بيعهما؛ لأنه بالإحرار ملكهما، ومحل أيضاً فيما إذا نبت بنفسه، فأما إذا كان سقى الأرض وأعدّها للإنبات فنبت، فإنه يحرز بيعه؛ لأنه ملكه، كما في «الذخيرة» و«المحيط» و«النوازل»، وهو مختار الصدر الشهيد، وعليه الأكثر ومنع القدوري بيعه، انتهى. كذا في «فتح القدير»، وقال فيه: قال القدوري: لا يجوز بيع الكلاء في أرضه، وإن ساق الماء إلى أرضه، ولحقّت مؤنة؛ لأن الشركة فيه ثابتة، وإنما ينقطع بالحيازة وسوق الماء إلى أرضه ليس بحيازة، والأكثر على الأول، ثم الكلاء ذكر الحلواني عن محمد أنه ما ليس له ساق، وما له ساق ليس كلاءً، وكان الفضلي يقول: هو أيضاً كلاءً، وفي «المغرب»: هو كل ما رعته الدواب. وغامه مضى باب المنهي عنه من البيوع.

٣١١٧ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سَلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١١٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ^(١)، وَالْكَلَاءِ، وَالتَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١١٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالتَّارُ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا بَالُ الْمِلْحِ وَالتَّارِ؟ قَالَ: «يَا حُمَيْرَاءُ، مَنْ أُعْطِيَ نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْضَجَتْ تِلْكَ النَّارُ، وَمَنْ أُعْطِيَ مِلْحًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا طَيَّبَ ذَلِكَ الْمِلْحُ، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ، حَيْثُ يُوجَدُ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً، وَمَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ، حَيْثُ لَا يُوجَدُ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: في الماء والكلاء والتار: والمراد بالماء الذي في الأنهار والآبار أما إذا أخذه وجعله في وعاء فقد أحرزه، فجاز بيعه. وبالكلاء ما نبت في أرض غير مملوكة، وما نبت في أرض مملوكة بغير إنبات رب الأرض؛ لأن رب الأرض لا يكون محرراً له بكونه في أرضه. وإذا أنبتة صاحب الأرض بالسقي والتشربة في أرضه اختلف الروايات فيه، فإنه ذكر في «الذخيرة» و«المحيط»: ولو باع حشيشاً في أرضه أن كان صاحب الأرض هو الذي أنبت بأن سقاها لأجل الحشيش، فنبت بتكلفه جاز؛ لأنه ملكه. ألا ترى أنه ليس لأحد أن يأخذه بغير إذنه، وإن نبت بنفسه لا يجوز؛ لأنه ليس بمملوك له، بل هو مباح الأصل. ألا ترى أن لكل أحد أن يأخذه.

وفي «القدوري»: ولا يجوز بيع الكلاء في أرضه، ولو ساق الماء إلى أرضه ولحقته مؤنة حتى خرج الكلاء لم يجر بيعه؛ لأن الشركة في الكلاء ثابتة بالنفس، وإنما ينقطع الشركة بالحيازة، وسوق الماء إلى أرضه ليس بحيازة للكلاء، فبقي الكلاء على الشركة فلا يجوز. وذكر الحلواني عن محمد ﷺ الكلاء ما ليس له ساق، وما قام على الساق فليس بكلاء، وكان الفضلي يقول: هو كلاء. ومعنى إثبات الشركة في النار الانتفاع بضوءها، والاصطلاء بها وتخفيف الثياب بها. أما إذا أراد أن يأخذ الجمر فليس له ذلك إلا بإذن صاحبها. كذا في «الكفاية».

٣١٢٠ - وَعَنْ أَسْمَرَ بْنِ مُضَرَّسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَايَعْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ» ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٢١ - وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شَرِيحٍ مِنَ الْحَرَّةِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ» ^(٢) يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَاسْتَوْعَى النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِ لَهْمَا فِيهِ سَعَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ أَنْ يُمَسَّكَ ^(٣) حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهِ نَأْخُذُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ الصَّلْحُ بَيْنَهُمْ لِكُلِّ قَوْمٍ مَا اضْطَلَحُوا وَأَسْلَمُوا عَلَيْهِ مِنْ عُيُونِهِمْ وَسُيُولِهِمْ وَأَنْهَارِهِمْ وَشُرَيْهِمْ.

(١) قوله: فهو له: يَدُلُّ على أن الماء يصير ملكاً بالإحراز.

(٢) قوله: اسقِ يا زُبَيْرُ ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ثم أرسل الماء إلى جارك: يعني ليس لأحدهم أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب حصته؛ لأن في السكر إحداث شيء لم يكن في وسط النهر، ورقبة النهر مشترك بينهم، فلا يجوز لأحدهم أن يفعل ذلك بغير إذن الشركاء، فإن تراضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بخصته، واضطلحوا أن يسكر كل واحد في نوبته جاز؛ لأن المانع حقهم، وقد زال ذلك بتراضيهم، ولكن إن أمكنهم أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر ذلك بالطين والتراب؛ لأن به ضرراً بالشركاء. ولو كان الماء في «النهر» بحيث لا يجري إلى أرض كل واحد منهم إلا بالسكر، فإنه يبدأ بالأعلى حتى يروي، ثم بالذي بعده كذلك، وليس لأهل الأعلى أن يمنعوه من أهل الأسفل. كذا في «تكملة البحر الرائق».

(٣) قوله: إن يمسه حتى يبلغ الكعبين إلخ: وعليه الشافعي، في «المنهاج»: والمياه المباحة من الأودية والعيون والسيول والأمطار يستوي الناس فيها، فإن أراد الناس سقي أرضهم منها فضايق، سقى الأعلى فالأعلى. وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين. قاله في «المسوى». وقال في «التعليق الممجّد»: وعند الحنفية ليس فيه حد معين شرعاً، بل الأمر مفوض إلى آراء الشركاء، انتهى. هذا حاصل ما قال محمد ﷺ.

بَابُ الْعَطَايَا

٣١٢٣ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ أَرْضًا بِحَيِّزٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِحَيِّزٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاغُ^(١) وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ. وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ»^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١ - قوله: لا يباع ولا يوهب ولا يورث إلخ: احتج به الجمهور وأبو يوسف ومحمد على جواز الوقف، ولا خلاف بينهم في جواز الوقف في حق وجوب التصديق بما يحصل من الوقف ما دام الواقف حيًّا حتى إن من وقف داره أو أرضه يلزمه التصديق بغلة الدار والأرض، ويكون ذلك بمنزلة النذر بالغلة. ولا خلاف أيضًا في جوازه في حق زوال ملك الرقبة إذا اتصل به قضاء القاضي أو أضافه إلى ما بعد الموت بأن قال: إذا مت فقد جعلت داري أو أرضي وقفًا على كذا، أو قال: هو وقفٌ في حياتي صدقةٌ بعد وفاتي. واختلفوا في جوازه مزيلا لملك الرقبة إذا لم يوجد الإضافة إلى ما بعد الموت، ولا اتصل به حكم حاكم، فقال أبو حنيفة: لا يجوز حتى كان للواقف بيع الموقوف وهبته، وإذا مات يصير ميراثًا لورثته، وقال أبو يوسف ومحمد والجمهور: يجوز حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث.

واختلفوا هل يدخل في ملك الموقوف عليه أم لا؟ فقال أصحابنا: لا يدخل، لكنه ينتفع بغلته بالتصدق عليه؛ لأن الوقف حبس الأصل وتصدق بالفرع، والحبس لا يوجب ملك المحبوس. وعن الشافعي ومالك وأحمد: ينتقل إلى ملك الموقوف عليه لو كان أهلاً له، وعن الشافعي في قول: ينتقل إلى الله، وهو رواية عن أصحابنا. قاله في «عمدة القاري». وقال في «الدر المختار»: الوقف هو حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة، والأصح أنه عنده جائز غير لازم كالعارية. وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب، ولو غنيا فيلزم، فلا يجوز له إبطاله، ولا يورث عنه، والفتوى على قولهما بلزومه.

٢ - قوله: العمرى حائزة: قال في «الدر المختار»: جاز العمرى للمعمر له، ولورثته بعده لبطلان الشرط، انتهى. وفي «المرقاة»: قال النووي: قال أصحابنا: للعمرى ثلاثة أحوال، إحداها: أن يقول: أعمرتك هذه الدار، فإذا مت -

٣١٢٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
 ٣١٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٢٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكُوا»^(٢) عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
 ٣١٢٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُرْقِبُوا»^(٣) وَلَا تُعْمِرُوا، فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ

= فهي لورثتك أو لعقبك، فيصح بلا خلاف، ويملك رقبة الدار، وهي هبة، فإذا مات فالدار لورثته، وإلا فليبت المال، ولا يتعود إلى الواهب بحال. وثانيتها: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحته قولان للشافعي، أصحهما - وهو الجديد - صحته، وله حكم الحال الأولى. وثالثتها: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مِتَّ عادت إليَّ أو إلى ورثتي، ففي صحته خلاف، والأصح عندنا صحته، فيكون له حكم الأولى، واعتمدوا على الأحاديث المطلقة، وعدلوا به عن قياس الشروط. قال أحمد: تصح العمرى المطلقة دون الموقفة، وقال مالك: العمرى في جميع الأحوال تمليك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبتها بحال ومذهب أبي حنيفة كمدھبنا. كذا في «عمدة القاري».

(١) قوله: وقعت فيه المواريث: والمعنى أنها صارت ملكاً للمدفوع إليه، فيكون بعد موته لوارثه، كسائر أملاكه، ولا ترجع إلى الدافع كما لا يجوز الرجوع في الموهوب، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي، سواء ذكر العقب أو لم يذكره. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: أمسكوا إلخ: يعني أعلمهم أن العمرى هبة صحيحة ماضية يملكها الموهوب له ملكاً تاماً لا تعود إلى الواهب أبداً، وإذا عملوا ذلك، فمن شاء أعمار، ودخل فيها على بصيرة ومن شاء تركها؛ لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية يرجع فيها. وهذا دليل لأبي حنيفة والشافعي ومن تبعهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: لا ترقبوا ولا تعمروا إلخ: قال بعض الشراح من علمائنا: هذا نهي إرشاد، يعني لا تبهوا أموالكم مدة، ثم تأخذونها، بل إذا وهبتم شيئاً زال عنكم ولا يرجع إليكم، سواء كان بلفظ الهبة أو العمرى أو الرقبة، يعني لا ترقبوا ولا تعمروا ظناً منكم واغتراراً أن كلا منها ليس بتمليك للمعمر له، فيرجع إليكم بعد موته، وليس كذلك، فإن من =

أُعْمِرَهُ فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٢٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ^(٢) لِأَهْلِهَا، وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

= أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ فَهُوَ لَوْرَثَةِ الْمُعْمَرِ لَهُ، فَكَانَ النَّهْيُ قَبْلَ تَجْوِيزٍ، أَوِ الْمَعْنَى لَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِالْمُصْلَحَةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ مَا فَعَلْتُمْ يَكُونُ صَحِيحًا، وَيَكُونُ لَوْرَثَةِ الْمُعْمَرِ لَهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِالنَّسْخِ، فَافْهَمُ.

وَفِي «الْنَهَايَةِ»: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فَأَبْطَلَهُ الشَّارِعُ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ مِنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَهُ فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، «الْمَرْقَاةُ» وَ«الْلَمْعَاتُ» مَلْتَقِطٌ مِنْهُمَا.

(١) قَوْلُهُ: فَهُوَ لَوْرَثَتُهُ: قَالَ الطَّبْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الضَّمِيرُ لِلْمُعْمَرِ لَهُ، وَكَذَا الْمُرَادُ بِأَهْلِهَا، وَالْفَاءُ فِي «فَمَنْ أَرْقَبَ» تَسْبِيبٌ لِلنَّهْيِ وَتَعْلِيلٌ لَهُ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ».

(٢) قَوْلُهُ: وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ إلخ: وَقَالَ فِي «الْهُدَايَةِ»: وَالرَّقْبَى بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَائِزَةٌ. حَاصِلُ الْإِخْتِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى تَفْسِيرِ الرَّقْبَى مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْمَرْاقِبَةِ، فَحَمَلَ أَبُو يُوسُفَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَى أَنَّهُ تَمْلِيكٌ لِلْحَالِ مَعَ انْتِظَارِ الْوَاهِبِ فِي الرَّجُوعِ، فَالْتَمْلِيكُ جَائِزٌ، وَانْتِظَارُ الرَّجُوعِ بَاطِلٌ، كَمَا فِي الْعُمَرَى. وَقَالَا: الْمَرْاقِبَةُ فِي نَفْسِ التَّمْلِيكِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرَّقْبَى: هَذِهِ الدَّارُ لآخِرُنَا مَوْتًا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَرَأَيْتَ مَوْتَكَ وَتَرَأَيْتَ مَوْتِي، فَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهِيَ لِي. فَكَانَ هَذَا تَعْلِيلُ التَّمْلِيكِ ابْتِدَاءً بِالْخَطَرِ، وَهُوَ مَوْتُ الْهَالِكِ قَبْلَهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ. قَالَ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ».

وَقَالَ فِي «الْكَوْكَبِ الدَّرِيِّ»: أَعْلَمُ أَنَّ الرَّقْبَى مَفْسُورَةٌ بِتَفْسِيرَيْنِ: أَنْ يَهْبَ لَهُ، ثُمَّ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ لِي لَوْ مِتُّ قَبْلِي، وَهَذِهِ جَائِزَةٌ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اشْتَرِطَ فِي الْهَبَةِ شَرْطًا فَاسِدًا، وَالْهَبَةُ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ. وَأَنْ لَا يَهْبَ لَهُ، بَلْ يَقُولُ: إِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهَذَا الشَّيْءُ لَكَ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهُوَ لِي، أَوْ يَقُولُ: اسْكُنْ هَذِهِ الدَّارَ، وَاسْتَعْمَلْ هَذَا الشَّيْءَ عَلَى أَنَّكَ لَوْ إِنْ مِتُّ قَبْلِي، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهُوَ لِي. وَهَذِهِ الرَّقْبَى بَاطِلَةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِلْكًا لَهُ، وَلَا لَوْرَثَتِهِ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَارِيَةٌ حَالًا أَوْ وَصِيَّةٌ مَشْرُوطَةٌ مَآلًا. وَوَجْهُ الْبَطْلَانِ مَا فِيهِ مِنَ الْقَهَرِ مِنْ تَعْلِيلِ الْمَلِكِ بِشَرْطٍ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ. فَارْتَفَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ حَدِيثِي الرَّقْبَى بَاطِلَةٍ وَالرَّقْبَى جَائِزَةٍ، فَإِنَّ الْجَائِزَ بِمَعْنَى آخَرٍ، وَالْفَاسِدَ بِمَعْنَى آخَرٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ.

بَابُ

٣١٣٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ؛ فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمِلِ طَيِّبُ الرَّيْحِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٣١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيْبَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٣٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ: الْوَسَائِدُ، وَالذَّهْنُ، وَاللَّبَنُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، قِيلَ: أَرَادَ بِالذَّهْنِ الطَّيْبَ.

٣١٣٣ - وَعَنْ أَبِي عَثْمَانَ التَّهْدِي رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانَ فَلَا يَرُدُّهُ؛ فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا.

٣١٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّجُلُ ^(١) أَحَقُّ بِهَبَّتِهِ مَا لَمْ يَثْبُ مِنْهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَرَوَاهُ الظَّهْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَى الْحَاكِمُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» مِثْلَهُ. وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «الْأَحْكَامِ»: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ صَحِيحٌ مَرْفُوعًا، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزَمٍ أَيْضًا. وَفِي رِوَايَةِ اللَّبُّخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوْءِ».

٣١٣٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ ^(٢) الْهَبَةُ لِذِي رَحِمٍ مُحْرِمٍ

(١) قوله: الرجل أحق إلخ: إذا وهب هبة لأجنبي، فعندنا له الرجوع فيها بعد القبض. أما قبله فلم تتم الهبة مع انتفاء مانعه، وإن كره الرجوع تحريمًا، وقيل: تنزيها، «النهاية». وقال الشافعي رحمته الله: لا رجوع فيها، وهذا الحديث يؤيدنا، أخذته من «الهداية» و«الدر المختار».

(٢) قوله: إذا كانت الهبة إلخ: تفصيله بحيث تظهر فوائد قيوده، على ما في «الهداية» وشروحه: أن الهبة لا تخلو إما أن =

لَمْ يَرْجِعْ فِيهَا». رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» فِي الْبُيُوعِ.

وَالدَّارَقُطْنِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا. وَقَالَ الْحَاكِمُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

٣١٣٦ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِذِي رَحِمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِغَيْرِ ذِي رَحِمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُثَابَ مِنْهَا. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٣١٣٧ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ التُّعْمَانَ عَلَى مِنْبَرِنَا هَذَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا^(١) بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ، كَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يُسَوُّوا بَيْنَكُمْ فِي الْبِرِّ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

= تكون مقبوضة أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها ويعمل برجوعه؛ لأن الهبة الغير المقبوضة لا تفيد ملكاً، كما قال النخعي: لا تجوز الهبة حتى تقبض، والصدقة تجوز قبل أن تقبض. ويدل على اشتراط القبض حديث نحلة أبي بكر الصديق.

وإن كانت مقبوضة، فلا يخلو إما أن يكون لذي رحم محرم، أي الذي قرابة المحرمة كالأصول والفروع، وإما أن يكون لغيره، سواء كان أجنبياً محضاً أو كان ذا قرابة ولم يكن محرماً كبني الأعمام، أو كان محرماً ولم يكن ذا رحم كالأخ الرضاعي، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه؛ لأن المقصود صلة الرحم، وقد حصل، وكذلك في هبة أحد الزوجين للآخر، ويدل عليه حديث سمرة مرفوعاً له: إذا كانت ائمة لذي رحم محرم إلخ. وإن كان الثاني، فإن كان على سبيل الصدقة على الفقير يقصد بها وجه الله فحسب، فلا رجوع أيضاً، وإلا فله الرجوع، إلا أن يمنع مانع، نحو: أن يعوض عنها الموهوب له، فحينئذ تنقلب الهبة لازمة، كذا إذا زاد الموهوب له في الموهوب خيراً كالغرس والبناء، وكذا إذا خرج من ملكه بالبيع أو الهبة، وكذا إذا هلك الموهوب أو مات أحدهما. كذا في «التعليق الممجّد». وقال في «رحمة الأمة»: وإذا وهب الوالد لابنه هبة، قال أبو حنيفة: ليس له الرجوع فيها بحال، وقال الشافعي: له الرجوع بكل حال.

، قوله: سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ إلخ: قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: اختلف أصحابنا في التسوية، فقال أبو يوسف: يسوي فيها الأنثى والذكر. وقال محمد بن الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ (النساء: ١١)، انتهى. ثم رجح قول أبي يوسف بأن قوله ﷺ: سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ كَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يسووا لكم في البر دليل على أنه أراد التسوية بين الإناث والذكور. قاله في «التعليق الممجّد».

=

٣١٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَجَاءَ ابْنُ لَهُ فَقَبَّلَهُ وَأَجْلَسَهُ عَلَى فَخِذِهِ، ثُمَّ جَاءَتْ بِنْتُ لَهُ فَأَجْلَسَهَا إِلَى جَنْبِهِ، قَالَ: «فَهَلَا عَدَلْتُ بَيْنَهُمَا؟» رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣١٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَتْ امْرَأَةٌ بَشِيرٍ: انْخُلْ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْخُلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «فَأَشْهَدْ^(١) عَلَى هَذَا غَيْرِي».

٣١٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا^(٢).

= وقال في «رحمة الأمة»: وتخصيص بعض الأولاد بالهبة مكروه بالاتفاق، وكذا تفضيل بعضهم على بعض. وإذا فضل فهل يلزمه الرجوع؟ الثلاثة على أنه لا يلزمه، وقال أحمد: يلزمه الرجوع، انتهى. هذا أمر وجوب عند طاوس والثوري وأحمد في رواية وإسحاق والبخاري، فإنهم قالوا: يجب التسوية في الهبة بين الأولاد، وقالوا: لو وهب من غير تسوية فهي باطلة، وعند الجمهور هو أمر ندب، والتفاضل مكروه، ولا يبطل الهبة، فدل على استحباب التسوية بين الذكور والإناث في العطية، كذا التقطناه من «التعليق الممجد» و«المراقبة».

(١) قوله: فهلا عدلت بينهما: قال الطحاوي: أفلا يرى أن رسول الله ﷺ قد أراد منه التعديل بين الابنة والابن، وأن لا يفضل أحدهما على الآخر، فذلك دليل على ما ذكرنا في العطية أيضًا.

(٢) قوله: فأشهد على هذا غيري: وقال النووي: وفيه أنه ينبغي أن يسوي بين أولاده في الهبة، فلو فضل بعضهم أو وهب لبعضهم دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه، وليس بحرام، والهبة صحيحة. وقال طاوس وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداود: هو حرام. واحتجوا برواية لا أشهد على جور وبغيرها من ألفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقه بقوله ﷺ: فأشهد على هذا غيري، قالوا: ولو كان حراما أو باطلا لما قال هذا الكلام.

(٣) قوله: ويثيب عليها: أي يكافئ عليها بأن يعطي صاحبها العوض والمكافأة على الهدية المطلوبة تطوعاً عندنا اقتداءً =

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٤١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُتِنِ بِهِ، فَمَنْ أَتَى بِهِ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَهُ كَانَ كَلَابِيسَ ثَوْبَيْنِ زُورٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣١٤٢ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أْبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣١٤٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَتَاهُ الْمُهَاجِرُونَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَأَيْنَا قَوْمًا أَبْدَلَ مِنْ كَثِيرٍ، وَلَا أَحْسَنَ مُوَاسَاةً مِنْ قَلِيلٍ مِنْ قَوْمٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، لَقَدْ كَفَوْنَا الْمُؤَنَةَ وَأَشْرَكُونَا فِي الْمَهْنَةِ حَتَّى لَقَدْ خِفْنَا أَنْ يَذْهَبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا مَا دَعَوْتُمْ اللَّهَ لَهُمْ وَأَنْتِئْتُمْ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٣١٤٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ الضَّغَائِنَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= بالشارع. قال صاحب «التوضيح»: وعندنا لا يجب فيها ثواب مطلقاً، سواء وهب الأعلى للأدنى أو عكسه أو للمساوي. واختلفوا فيمن وهب هبة، ثم طلب ثوابها، وقال: إنها أردت الثواب، فقال مالك: ينظر فيه، فإن كان مثله ممن يطلب الثواب من الموهوب له، فله ذلك مثل هبة الفقير للغني، وبه قال الشافعي في القديم. وقال أبو حنيفة: لا يكون له ذلك إذا لم يشترطه - وهو قول الشافعي الثاني الجديد - لأن موضوع الهبة التبرع، وفي وجوب المكافاة خلاف الموضوع. واستدل مالك بحديث الأعرابي على وجوب المكافاة على الهداية، وقال: ولو لم يكن واجباً لم يشبه ولم يزد، ولو أتاب تطوعاً لم تلزمه الزيادة، وكان ينكر على الأعرابي طلبها. قلت: طمع في مكارم أخلاقه وعادته في الإثابة. كذا في «عمدة القاري».

٣١٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِمَجَارَتِهَا وَلَوْ شِقَّ فَرَسَيْنِ شَاةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٤٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أُتِيَ بِبَاكُورَةِ الْفَاكِهَةِ وَضَعَهَا عَلَى عَيْنَيْهِ وَعَلَى شَفَتَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كَمَا أَرَيْتَنَا أَوَّلَهُ فَأَرِنَا آخِرَهُ»، ثُمَّ يُعْطِيهَا مَنْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبْيَانِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

بَابُ اللَّقْطَةِ

٣١٤٨ - عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ وَجَدَ لَقْطَةً فَلْيُشْهَدْ

، قوله: فليشهد: ظاهر الأمر يُدُلُّ على وجوب الإشهاد، وهو أحد قول الشافعي، وبه قال أبو حنيفة. وفي كيفية الإشهاد قولان، أحدهما: يشهد أنه وجد لقطة، ولا يعلم بالعقاص ولا غيره؛ لئلا يتوسل بذلك الكاذب إلى أخذها. والثاني: يشهد على صفاتها كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث. وأشار بعض الشافعية إلى التوسط بين الوجهين، فقال: لا يستوعب الصفات، ولكن يذكر بعضها. قال النووي: وهو الأصح والثاني من قول الشافعي: أنه لا يجب الإشهاد، وبه قال مالك وأحمد، وغيرهما قالوا: وإنما يستحب احتياطاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر به في حديث زيد بن خالد، ولو كان واجباً لبيته. قلت: إن الإشهاد عند الحنفية ليعين جهة الأمانة ورفع الضمان فقط.

واختلف فيه، فعند أبي حنيفة إذا أشهد ل ضمان عليه. وإذا لم يشهد وصدقه المالك بأن الملتقط أخذه ليرده على مالكة فتصديقه يرفع الضمان. وأما إذا كذبه وكان الملتقط لم يشهد عليه فعليه الضمان حينئذٍ أيضاً، وأما عندهما فتحقق الأمانة بوجهين: إما بالتصديق من المالك بأن يصدق في الأخذ له أو باليمين. قال في «البدائع»: وأما حالة الضمان فهي أن يأخذها لنفسه؛ لأن المأخوذ لنفسه مقصوب، وهذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في شيء آخر، وهو أن جهة الأمانة إنما تعرف من جهة الضمان، إما بالتصديق أو بالإشهاد عند أبي حنيفة، وعنهما بالتصديق أو باليمين، حتى لو هلك فجاء صاحبها وصدقه في الأخذ له لا يجب عليه الضمان بالإجماع، وإن لم يشهد؛ لأن جهة الأمانة قد ثبتت بتصديقه، وإن كذبه في ذلك فكذا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما، أشهد أو لم يشهد، ويكون القول قول الملتقط مع يمينه.

وأما عند أبي حنيفة، فإن أشهد فلا ضمان عليه؛ لأنه بالإشهاد ظهر كان الأخذ أن لصاحبه، فظهر أن يده يد أمانة، وإن لم يشهد يجب عليه الضمان، انتهى. قال الشوكاني: قوله: «يؤتية من يشاء» استدلال به من قال: إن الملتقط =

ذَا عَدَلٍ أَوْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرِدَّهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: «فَلْيُشْهِدْ عَلَيْهَا ذَوِي عَدْلٍ» مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

٣١٤٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ يَبْكِيَانِ فَقَالَ مَا يُبْكِيهِمَا؟ قَالَتْ: الْجُوعُ، فَخَرَجَ عَلَيَّ فَوَجَدَ دِينَارًا بِالسُّوقِ، فَجَاءَ إِلَى فَاطِمَةَ وَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: اذْهَبِي إِلَى فُلَانٍ الْيَهُودِيِّ فَخُذِي لَنَا دَقِيقًا، فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ فَاشْتَرَى بِهِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَنْتِ خَتَنُ هَذَا الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَخُذِي دِينَارَكَ وَلَكَ الدَّقِيقُ، فَخَرَجَ عَلَيَّ حَتَّى جَاءَ بِهِ فَاطِمَةَ فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: اذْهَبِي إِلَى فُلَانِ الْجَزَارِ فَخُذِي لَنَا بِدِرْهَمٍ لَحْمًا. فَذَهَبَ فَرَهَنَ الدِّينَارَ بِدِرْهَمٍ لَحْمٍ، فَجَاءَ بِهِ، فَعَجَنَتْ وَنَصَبَتْ وَخَبَزَتْ، وَأَرْسَلَتْ إِلَى أَبِيهَا عليه السلام فَجَاءَهُمْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذْكُرُ لَكَ فَإِنْ رَأَيْتَهُ لَنَا حَلَالًا أَكَلْنَاهُ، وَأَكَلْتُ مَعَنَا مِنْ شَأْنِهِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «كُلُوا بِاسْمِ اللَّهِ». فَأَكَلُوا^(١)

= يملك اللقطة بعد أن يعرف بها حولاً وهو أبو حنيفة، لكن بشرط أن يكون فقيراً. واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث: «فهو مال الله»، قالوا: وما يضاف إلى الله إنما يملكه من يستحق الصدقة. قلت: لم يقل الحنفية بتملكها بعد التعريف حولاً، بل قالوا: إن اللقطة تبقى على ملك مالکها، وإن أكلها الملتقط حال كونه فقيراً، فإن الأكل لم يقع على ملكه، بل وقع على ملك مالکها بالإباحة الشرعية، والمباح له لا يكون مالکاً، بل يكون آكلًا على ملك المبيع. كذا في «بذل المجهود».

(١) قوله: فأكلوا: وليس فيه ما يدل على عدم التعريف، ولا على عدم التوقف قدر ما يغلب على الظن أن صاحبه لا يطلبه، فإن الفاء قد تأتي لمجرد البعدية، فتفقيد الترتيب، وعلى تقدير أن تكون للتعقيب فهو في كل شيء بحسبه. ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينها إلا مدة الحمل، وإن كانت مدة متطاولة، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (الحج: ٦٣). قاله في «المرقاة». وقال في «نصب الراية»: ولعل تأويله أن التعريف ليس له صيغة يعتد بها، فمراجعته لرسول الله صلوات الله عليه على ملا الخلق إعلان به، فهذا يؤيد الاكتفاء بالتعريف =

فَبَيْنَمَا هُمْ مَكَانَهُمْ إِذَا غُلَامٌ يَنْشُدُ اللَّهَ وَالْإِسْلَامَ الدِّينَارَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
 قَدْعِي لَهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: سَقَطَ مِنِّي فِي السُّوقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَلِيٌّ اذْهَبْ إِلَى الْجَزَارِ،
 فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَكَ: أَرْسِلْ إِلَيَّ بِالدِّينَارِ وَدِرْهَمِكَ عَلَيَّ»، فَأَرْسَلَ بِهِ
 فَدَفَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ، وَفِيهِ: «أَنَّهُ
 عَرَفَهُ^(١) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «عَرَفَهَا^(٢) فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدِيدِهَا وَوِعَائِهَا وَوِكَائِهَا فَأَعْطِهَا
 إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: قَالَ أَبِي ابْنُ كَعْبٍ: وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
 فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا^(٣) حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا ثُمَّ
 أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ:

= مَرَّةً واحدة، انتهى. ثم اختلفوا في مدة التعريف، قدرها محمد ومالك والشافعي بحول من غير فصل بين القليل
 وبين الكثير بظاهر بعض الأحاديث. والصحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف أنها غير مقدرة بمدة معلومة، بل هي
 مفوضة بهذه الأحاديث إلى رأي الملتقط، فيعرفها إلى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، هذا هو الذي
 اختاره الشمس الأئمة السرخسي. وفي «جامع المضمورات» و«الجوهرة»: عليه الفتوى. وذكر السنن في الحديث وقع
 اتفاقاً باعتبار الغالب، «شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«اللمعات» ملقط منها.

(١) قوله: عَرَفَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: فيه دليل لمختار شمس الأئمة من أن التقدير بحول وغيره ليس بلازم، بل إلى أن تسكن
 نفسه إلى أن طالبه قطع نظره عنه. كذا في «فتح القدير».

(٢) قوله: عَرَفَهَا إلخ: والصحيح أن شيئاً من تقدير التعريف ليس بلازم، وإن تفويض التقدير إلى رأي الملتقط
 لإطلاق هذا الحديث. والتقيد بالسنة لعله لكون اللقطة المسئول عنها كانت تقتضي ذلك، كذلك في «المرواة».

(٣) قوله: فعرفتُها حولاً إلخ: واستدل على ما اختاره شمس الأئمة بهذا الحديث أن ليس السنة بتقدير لازم، بل ما يقع عند
 الملتقط أن صاحبه يتركه أولاً، وهذا يختلف باختلاف خطر المال. ألا ترى أن المال لما كان ذا خطر كبير أمره ﷺ أن
 يعرفه ثلاث سنين. قاله في «فتح القدير».

«أَحْفَظَ عَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعَ بِهَا»^(١).
 وَرَوَى الْبَزَّازُ وَالذَّارِقُطِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ،
 فَقَالَ: «لَا يُحِلُّ اللَّقْطَةُ شَيْئًا، فَلْيَعْرِفْهُ سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلْيُرِدْهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ
 فَلْيَتَصَدَّقْ^(٢) بِهِ، فَإِنْ جَاءَ فَيُخَيِّرُهُ بَيْنَ الْأَجْرِ وَبَيْنَ الَّذِي لَهُ».
 وَرَوَى^(٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِهَا الْغَنِيُّ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا وَلَا يَتَمَلَّكُهَا».

(١) قوله: فاستمتع بها: هذا الحديث بظاهره يخالف ما ذهب إليه الأحناف من أنه إذا كان الملتقط غنياً لا يجوز له الانتفاع بها. وهذا الحديث يدل على أن الملتقط إذا كان غنياً يجوز له الانتفاع بها؛ لأن أبي بن كعب كان من مياسير أصحاب النبي ﷺ وأغنيائهم، ومع هذا فأباح رسول الله ﷺ الانتفاع بها. فالجواب عنه ما في الصحيحين عن أبي طلحة. قلت: يا رسول الله، إن الله تعالى يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢) وإن أحب أموالي إليّ بريحاء، فما ترى يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: اجعلها في فقراء قرابتك، فجعلها أبو طلحة في أبي وحسان، انتهى. فهذا صريح في أن أياً كان فقيراً، لكن يحتمل أنه أيسر بعد ذلك، وقضايا الأحوال متى تطرق إليها الاحتمال سقط منها الاستدلال، «بذل المجهود» و«نصب الرأية» ملخصاً.

وقال في «الهداية»: وانتفاع أبي رضي الله عنه كان بإذن الإمام، وهو جائز بإذنه، انتهى. وقال الترمذي عقيب حديث أبي: والعمل عليه عند أهل العلم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. قالوا لصاحب اللقطة: إن ينتفع بها إذا كان غنياً. ولو كانت اللقطة لا تحل إلا لمن حل له الصدقة، لم تحل لعل بن أبي طالب، وقد أمره ﷺ بأكل الدينار حين وجده ولم يجد من يعرفه، انتهى. وغرض الترمذي أنه انتفاع به لا تصدق. وقد أجاب عنه الإمام السرخسي في مبسوطه، فقال: وأما حديث عليّ فنقول: إن الصدقة الواجبة كانت لا تحل، وهذا لم تكن من تلك الجملة، بل أنه صدقة نافلة، وهي جائزة لأهل البيت عند أكثرنا، ولذا قلنا بجواز اللقطة على الفروع والأصول، فافتقر الزكاة والتصدق باللقطة، «بذل المجهود» و«العرف الشذي» ملقط منها.

(٢) قوله: فليصدق به إلخ: قال القاضي: إن من التقط لقطة وعرفها سنة ولم يظهر صاحبها، كان له تملكها، سواء كان غنياً أو فقيراً، وإليه ذهب الشافعي وأحمد. وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: يتصدق بها الغني، ولا ينتفع بها، ولا يملكها، وبه قال أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه، ويؤيدنا هذا الحديث، أخذته من «المرقاة».

(٣) قوله: روي عن ابن عباس إلخ: كذا في «المرقاة».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «عَرَّفَهَا سَنَةً»، فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ كُلَّهَا^(١) فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ^(٢).

وَفِي الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ؓ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ، فَقَالَ: اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا^(٣) وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الذَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ.

٣١٥٠ - وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسَّوِطِ وَالْحَبْلِ

(١) قوله: ثم كلها فإن جاء باغيها فأدّها إليه: قال الحافظ: واختلف العلماء فيما إذا تصرف في اللقطة بعد تعريفها سنة، ثم جاء صاحبها هل يضمها له أم لا؟ فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البذل إن كانت استهلك. وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي، ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة. ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الآتية: «ولتكن ودیعة عندك»، وقوله أيضًا عند مسلم: «فأعرف عفاصها ووكتائها، ثم كلها، فإن جاء صاحبها فأدّها إليه» وأصرح من ذلك رواية أبي داود بلفظ: «فإن جاء باغيها فأدّها إليه وإلا فأعرف عفاصها ووكتائها، ثم كلها، فإن جاء باغيها فأدّها إليه» فأمر بأدائها إليه قبل الإذن في أكلها وبعده، وهي أقوى حجة الجمهور. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: فأدّها إليه: يعني فإن بين مدعيها علامتها حل الدفع، ولا يجب بلا حجة، هذا عندنا. وعند الشافعي يجب الدفع إن بين العلامة، أي لا يجب عندنا الدفع قضاء بلا بينة، وأما ديانة فيردها. «شرح الوقاية» و«العرف الشذي» ملتقط منهما، وقال في «العناية»: ونحن نقول: الأمر في هذا الحديث وجب حمله للإباحة لأجل العمل بالحديث المشهور، وهو قوله ﷺ: «البينة على المدعي» الحديث. فإنه لو لم يحمل على الإباحة وحل الوجوب لزم التعارض المستلزم للترك.

(٣) قوله: فاستنفقها إلخ: وفي هذه الجملة دلالة ظاهرة على أن اللقطة ودیعة عند الملتقط، فالأمر بالاستنفاق على نفسه ما كانت على سبيل التملك، بل لأنها كانت سبيلها التصديق، فإذا كان الملتقط محلاً للصدقة فقيرًا إذا حاجة أباح له التصديق على نفسه؛ لأن رسول الله ﷺ أمر بعد الإنفاق على نفسه إن جاء صاحبها بعد الإنفاق فأدّها إليه أي إن كان موجودًا، وبالبذل إن كان مستهلكًا. كذا في «بذل المجهود».

وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ. ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٥١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ قَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَنَّ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِيهِ إِبَاحَةُ الْمُحَقَّرَاتِ فِي الْحَالِ. ^(٢)
وَأَيْضًا فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ» قَالَ:
فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ ^(٣) قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ،
حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

وَلِمَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ: كَانَتْ ضَوَالُ الْإِبِلِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

^(١) قوله: ينتفع به: قال الإمام السرخسي في مبسوطه: ثم ما يجده نوعان، أحدهما: ما يعلم أن مالكة لا يطلبه كقشور الرمان والنوى. والثاني: ما يعلم أن مالكة يطلبه، فالنوع الأول له أن يأخذه ويتنفع به إلا أن صاحبه إذا وجده في يده بعد ما جمعه كان له أن يأخذ منه؛ لأن إلقاء ذلك من صاحبه كان إباحة الانتفاع به للواجد ولم يكن تمليكاً من غيره، فإن التمليك من المجهول لا يصح، وملك المبيع لا يزول بالإباحة، ولكن للمباح له أن ينتفع به مع بقاء ملك المبيع فإذا وجده في يده فقد وجد عين ملكه، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من وجد عين ماله فهو أحق به»، وأما النوع الثاني فهو ما يعلم أن صاحبه يطلبه، فمن يرفعه فعليه أن يحفظه ويعرفه ليوصله إلى صاحبه ملخصاً. قلت: فالعصا والسوط والحبل إن كان بحيث تدخل في الأشياء التافهة التي لا تطلبه المالك، فحكمها أنه لا يجب تعريفها، ويجوز الانتفاع بها للملتقط. وإن كان من النوع الثاني فلا يجوز الانتفاع بها، ويجب تعريفها على حسب قيمتها. كذا في «بذل المجهود».

^(٢) قوله: في الحال: وقال في «الهداية»: وإن كانت شيئاً يعلم أن صاحبه لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان يكون إلقائه إباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف، ولكنه مبقى على ملك مالكة؛ لأن التمليك من المجهول لا يصح.

^(٣) قوله: فضالة الإبل إلخ: فظاهره أن ضالة الإبل لا ينبغي أخذها؛ لعدم خوف ضياعها، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في البقر والإبل والفرس أن الترك أفضل. وقال أصحابنا وغيرهم: كان ذلك إذ ذاك لغلبة أهل الصلاح. وفي زماننا لا يأمن وصول يد خائنة، ففي أخذها أحيائها، فهو أولى. وقد بسط الكلام فيه ابن الهمام. ويؤيد ما قال أصحابنا ما ثبت في زمان عثمان لانقلاب الزمان حيث أمر بتعريفها بعد التقطها خوفاً من الخيانة، ثم بيعها وإمساك ثمنها في بيت المال لأربابها. كذا في «التعليق الممجّد».

إِبِلًا مُؤَبَّلَةً [تَنَاتُجُ، لَا يَمْسُهَا] أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ زَمَانُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَمَرَ بِتَعْرِيفِهَا، ثُمَّ تَبَاعُ، فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنَهَا. وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي مُوطَّئِهِ نَحْوَهُ، وَقَالَ «مُرْسَلَةٌ» بَدَلُ «مُؤَبَّلَةٍ».

٣١٥٢ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ»^(١) ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه نَحْوَهُ، وَقَالَ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَإِنَّمَا يَعْني بِذَلِكَ مَنْ أَخَذَهَا لِيَذْهَبَ بِهَا، فَأَمَّا مَنْ أَخَذَهَا لِيَرُدَّهَا أَوْ لِيُعْرِفَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣١٥٣ - وَعَنِ الْحَارُودِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣١٥٤ - وَعَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصَبْتُ ضَالَّةً فِي الْحَرَمِ، وَإِنِّي عَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اسْتَغْفِرِي^(٢) بِهَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَرَدَ مِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ.

(١) قوله: فهو ضال ما لم يعرفها: فقيد الضلال بمن لم يعرفها فلا حجة لمن كره اللقطة مطلقاً في أثر عمر، ولا في قوله ﷺ: ضالة المسلم حرق النار؛ لأننا حملناه على ما إذا أخذه من غير تعريف. كذا في «التعليق الممجد».

(٢) قوله: استغفري بها: اختلف العلماء في لقطة مكة، فقالت طائفة: لا يحل لأحد تملكها بعد التعريف، بل يجب على الملتقط أن يحفظها أبداً لئلا يهلكها، وليس لواحد إلا إنشادها، ويجب التعريف فيها إلى أن يجيء صاحبها؛ لقوله ﷺ في الحرم: ولا يحل لقطتها إلا لمنشدها، وبه قال الشافعي. وقالت طائفة: لا فرق بين لقطة الحرم وغيره، حكمها كحكم سائر البلدان فلقطة الحل والحرم سواء، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد. وقال ابن المنذر: وروينا هذا القول عن عمر وابن عباس وعائشة وابن المسيب. ولنا هذه الآثار، وإطلاق قوله ﷺ: اعرف عفاصها أي وعائنها، ووكانها أي رباطها، وعرفها سنة من غير فصل بين الحل والحرم، ولأنها لقطة، وفي التصديق بعد مدة التعريف إبقاء ملك الهالك من وجه؛ لتحصيل الثواب فيملكه، كما في سائرهما. وأما قوله ﷺ في مكة:

= ولا تحل لقطتها إلا لمنشدها، فقال في «الفتح»: لا يعارضه؛ لأن معناه لا يحل إلا لمن يعرف، ولا يحل لنفسه. وتخصيص مكة حيثئذٍ لدفع وهم سقوط التعريف بها بسبب أن الظاهر أن مكة مكان الغريب؛ لأن الناس يأتون إليه من كل فجٍّ عميق ثم يفرقون، فالغالب أن اللقطة للغريب، لا يدري عوده، فلا فائدة إذاً في التعريف، فينبغي أن يسقط التعريف؛ لعدم الفائدة، فأزال رسول الله ﷺ ذلك الوهم بقوله: لا تحل لقطتها إلا لمنشدها. وأما قوله ﷺ: نهى عن لقطة الحاج، فقال في «الفتح»: قال ابن وهب: يعني يتركها حتى يجيء صاحبها. ولا عمل على هذا في هذا الزمان لفشو السرقة بمكة من حوالى الكعبة فضلاً عن المتروك، فالأحكام إذا علم شرعيتها باعتبار شرط، ثم علم ثبوت ضده متضمنًا مفسدة بتقدير شرعيته معه علم انقطاعها، بخلاف العلم بشرعيتها لسبب إذا علم انتفاؤه، ولا مفسدة في البقاء فإنه لا يلزم ذلك كالرمل والاضطباع في الطواف لإظهار الجلالة، «عمدة القاري» و«المرفأة» و«البنية» و«فتح القدير» ملتقط منها.

* * * *

بَابُ الْفَرَائِضِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ١٢﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُدْ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ

فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ^(١) يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ^(٣) عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ^(٤)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ^(٥) يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا^(٦)﴾
(النساء: ١٧٦)
(الأنفال: ٧٥)
(النساء: ٣٣)
(النساء: ١٤١)

٣١٥٥ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَزَادَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَالطَّلَاقَ وَالْحَجَّ، قَالَا: فَإِنَّهُ مِنْ دِينِكُمْ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣١٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ صَيَاغًا فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٥٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا،

(١) قوله: في كتاب الله: أي في أحكامه وفرائضه، والكتاب كثيرًا ما يجيء بمعنى الفريضة، واستدل به أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه على توريث ذوي الأرحام، وينصره حديث المقدم: والحال وارث من لا وارث له. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: والذين عقدت أيمانكم إلخ: وقال صاحب «المدارك»: والمراد به عقد الموالاة، وهي مشروعة، والوراثه بها ثابتة عند عامة الصحابة، وهو قولنا. وقال الشافعي: الموالاة ليس بشيء؛ لأن فيه إبطال حق بيت المال. ولنا هذه الآية، وهي في الموالاة. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا: وقال في «عمدة القاري»: إن الكافر لا يرث المسلم بالإجماع وبالحدِيث وبهذه الآية، وفي الميراث إثبات السبيل للكافر على المسلم.

فَمَا بَقِيَ^(١) فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَضَى بِالَّذِينَ^(٢) قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنَّ أَعْيَانَ^(٣) بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ.

(١) قوله: فما بقي فهو لأولي رجل ذكر: قد أجمعوا على أن ما بقي بعد الفرائض فهو للعصبات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب، واستدلوا بهذا لحديث، ثم بعد الترجيح بقرب الدرجة يرجحون بقوة القرابة، أعني به أن ذا القربتين أولى من ذي قرابة واحدة، ذكرنا كان أو أنثى؛ لقوله عليه السلام: إن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلامات، أي بنو الأعيان أولى بالميراث من بني العلامات. والمقصود من ذكر الأم ههنا إظهار ما يرجح به بنو الأعيان على بني العلامات، كالأخ لأب وأم، أو الأخت لأب وأم إذا صارت عصبة مع البنت أولى من الأخ لأب. فإن قلت: قوله: «ذكرنا كان أو أنثى» زائدة؛ لأن البحث في العصبة بنفسه، وهي لا تكون أنثى البتة. قلت: سلمنا ذلك، لكن لما أراد أن يبين ههنا أن الأخت لأب وأم إذا صارت عصبة مع البنات أيضاً أولى من الأخ لأب تعرض هذا الفيد، أخذته من «المرقاة» و«السراجي» و«الشريفية» و«البيهقي».

(٢) قوله: قضى بالدين قبل الوصية: لهذا قال علماءهم عليهم السلام: تتعلق بركة الميت حقوق أربعة مرتبة: الأول يبدأ بتكفينه وتجهيزه من غير تبذير، ولا تقتير، ثم تقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله، ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين، ثم يقسم الباقي بين ورثته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. كذا في «السراجي». فإن قلت: إذا كان الدين مقدماً على الوصية فلم قدمت عليه في التنزيل. قلت: اهتماماً بشأنها لما كانت الوصية مشبهة بالميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق عى الورثة ويتعاضم، ولا تطيب أنفسهم بها كان أداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين، فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فلذلك قدمت على الدين بعثاً على وجوبها والمسارة إلى إخراجها مع الدين. قاله في «المرقاة».

(٣) قوله: إن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلامات: وقال بعض المحققين من أصحابنا: أعيان القوم أشرفهم، والأعيان الإخوة من أب وأم، وهذه الإخوة تسمى المعاينة، وذكر الأم هنا لبيان ما يرجح به بنو الأعيان على بني العلات، والمعنى أن بني الأعيان إذا اجتمعوا مع العلات، فالميراث لبني الأعيان لقوة القرابة وزدواج الوصلة. قاله في «المرقاة». وقال في «ضوء السراج»: فإن قيل: في الحديث ذكر بلفظ «بني» فيتناول الذكر دون الأنثى، قلنا: لا كذلك، بل يتناول الأنثى كما يتناول الذكر، قال الله تعالى في آية القرآن: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ﴾ (الأعراف: ٢٦) والخطاب كما يتناول للرجال يتناول للنساء.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّرَائِمِيِّ: قَالَ: الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ «إِلَخ».
 ٣١٥٨ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ^(١) الْمُسْلِمُ
 الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ الْمُسْتَوْدِ
 لَوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْحَسَنَ قَالَ: مِيرَاثُهُ لَوَارِثِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا ارْتَدَّ عَنِ
 الْإِسْلَامِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَرَوَيْنَا مِثْلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.
 ٣١٥٩ - وَعَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: الْمُشْرِكُونَ^(٢) بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، لَا نَرِثُهُمْ
 وَلَا يَرِثُونَا. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ.

(١) قوله: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم: أما الكافر فإنه لا يرث المسلم بالإجماع وبالحديث ويقول تعالى: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» (النساء: ١٤١)، وفي الميراث إثبات السبيل للكافر على المسلم، وأما المسلم فهل يرث من الكافر أم لا، فقالت عامة الصحابة رضي الله عنهم: لا يرث، وبه أخذ علماؤنا والشافعي، وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسلم من المرتد ففيه أيضا الخلاف، فعند مالك والشافعي وأحمد أن المسلم لا يرث منه، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: ما اكتسبه في ردة فهو لبيت المال، وما اكتسبه في الإسلام فهو لورثته المسلمين، وقال أبو يوسف ومحمد: كلا الكسبان جميعا لورثته، وقال الشافعي: كلاهما فيء؛ لأنه مات كافرا، والمسلم لا يرث الكافر، ثم هو مال حربي لا أمان له، فيكون فيئا، ولنا أن ملكه بعد الردة باق، فينتقل بموته إلى ورثته مستندا إلى ما قبيل ردة؛ إذ الردة سبب للموت، فيكون توريث المسلم من المسلم، والاستناد لازم له على قول الأئمة الثلاثة أيضا؛ لأن أخذ المسلمين له إذا لم يكن له وارث بطريق الورثة، وهو يوجب الحكم باستناده شرعا إلى ما قبيل ردة، وإلا كان توريثا للكافر من المسلم، وحمل الحديث الكافر الأصلي الذي لم يسبق له إسلام، واستدل في «البدائع» بأن عليا رضي الله عنه لما قتل المستورد العجلي بالردة قسم ماله بين ورثته المسلمين، وكان بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير إنكار، فكان إجماعا.

(٢) قوله: المشركون بعضهم أولياء بعض إلخ: واختلفوا في توريث أهل الملل من الكفار، فمذهب مالك وأحمد لا يرث بعضهم بعضا إذا كانوا أهل ملتين كاليهودي والنصراني، وكذا من عداهما من الكفار إن اختلفت ملتهم، =

وَقَالَ: بِهِ نَأْخُذُ، الْكُفْرُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، يَتَوَارَثُونَ بِهِ وَإِنْ اِخْتَلَفَ يَرِثُ الْيَهُودِيُّ النَّصْرَانِيَّ، وَالنَّصْرَانِيُّ الْيَهُودِيَّ، وَلَا يَرِثُهُمُ الْمُسْلِمُونَ وَلَا يَرِثُونَهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٣١٦٠ - وَعَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْأَةُ^(١) تَحْزُرُ ثَلَاثَ مَوَارِيثَ عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا^(٢) وَوَلَدَهَا^(٣) الَّذِي لَا عَنْتَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٦١ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوْلَى^(٤) الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= وقال أبو حنيفة والشافعي: إنهم أهل ملة واحدة، فكلهم كفار يرث بعضهم بعضًا. كذا في «رحمة الأمة»، والمراد في حديث عبد الله بن عمر، ولا يتوارث أهل ملتين شتى الإسلام والكفر؛ فإن الكفرة كلهم ملة واحدة عند مقابلتهم بالمسلمين، وإن كانوا أهل ملل فيما يعتقدون. قاله في «المرقاة».

(١) قوله: تحوز المرأة: ويظهر من «الإرشاد الرضي» نكتة في تخصيص ذكر المرأة ههنا، وهو أنها تأخذ من هذه الثلاثة كل المال، بخلاف عامة الموارث.

(٢) قوله: لقيطها: وعامة العلماء على أنه لا ولاء للملتقط، فإطلاق الوراثة عليه مجاز؛ لأن ميراث اللقيط لبيت المال إلا أن يكون الملتقط فقيرًا، فيترك له الإمام تصدقًا عليه ومجازاة له على ما تحمل في حفظه وتربيته، «المرقاة»، وبذل المجهود ملتقط منها.

(٣) قوله: ولدها الذي لا عنت عنه: فالذي نفاه الرجل باللعان فلا خلاف أن أحدهما لا يرث الآخر؛ لأن التوارث بسبب النسب، وقد انتفى النسب، وأما نسبه من جهة الأم ثابت، ويتوارثان. كذا في «المرقاة».

(٤) قوله: مولى القوم من أنفسهم: وفسر العلماء المولى هنا بالمعتق، أي يرث من العتيق إذا لم يكن له أحد من عصباته النسبية، ولا يرث العتيق المعتق عند الجمهور، وما رواه الترمذي وأبو داود عن ابن عباس، وفيه أن رجلا مات ولم يدع وارثًا إلا غلامًا كان أعتقه، فقال النبي ﷺ: هل له أحد؟ قالوا: لا إلا غلام له كان أعتقه، فجعل النبي ﷺ ميراثه له، قال علي القاري: هذا الجعل مثل ما سبق في حديث عائشة رضي الله عنها أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته بطريق التبرع؛ لأنه صار ماله لبيت المال. قاله في «المرقاة». وقال في «السراجي»: فيبدأ بأصحاب الفرائض، وهم الذين لهم سهم مقدرة في كتاب الله تعالى، ثم بالعصبات من جهة النسب. والعصبة كل من يأخذ ما أبقتة أصحاب

٣١٦٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَرِثُ الْوَلَاءُ مَنْ^(١) يَرِثُ الْمَالُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «ابْنُ^(٢) أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٦٤ - وَعَنِ الْمِقْدَامِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيعَةً فَلِإِنِّنَا، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ وَأَنَا مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ أَرِثُ مَالَهُ وَأُفْكُ عَانَهُ، وَالْحَالُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ يَرِثُ مَالَهُ وَيَفْكُ عَانَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ لَهُ وَارِثُهُ وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ

= الفرائض، وعند الانفراد يحرز جميع المال، ثم بالعصبة من جهة السبب، وهو مولى العتاقة، ثم عصبته على الترتيب، ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم، ثم ذوي الأرحام، ثم مولى الموالاة، ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه بإقراره من ذلك الغير، إذا مات المقر على إقراره، ثم الموصى له بجميع المال، ثم بيت المال.

(١) قوله: من يرث المال: أي من العصابات الذكور، والمراد العصبة بنفسه. قال المظهر: هذا مخصوص أي يرث الولاء كل عصبة يرث مال الميت كل عصبة يرث مال الميت، والمرأة وإن كانت ترث إلا أنها ليست بعصبة، بل العصبة الذكور دون الإناث، فلو ترك العتيق ابن سيده وبنته فالإرث للابن فقط، ولو ترك بنت سيده وأخته فلا حق لهما فيه، ولا ينقل الولاء إلى بيت المال، ولا يرث النساء بالولاء إلا إذا اعتقن أو أعتق عتيقهن أحدا، «المرفأة»، و«رد المحتار» ملتقط منها.

(٢) قوله: ابن أخت القوم منهم: احتج به من قال بتوريث ذوي الأرحام، وإنما يرث ذوو الأرحام إذا لم يكن للميت عصبة ولا ذو فرض، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد، وهو قول عامة الصحابة، منهم علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس في أشهر الروايتين عنه ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو عبيدة بن الجراح والخلفاء الأربعة، على ما قاله القاضي أبو حازم، وذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه إلى أن لا ميراث لذوي الأرحام، فمن مات ولم يخلف وارثًا ذا فرض أو عصبة فماله لبيت المال، وبه أخذ مالك والشافعي، إلا أن أصحاب الشافعي يفتنون اليوم بتوريث ذوي الأرحام على قول أهل التنزيل لفساد بيت المال، وعن أبي بكر الصديق روايتان فيه. كذا في «عمدة القاري».

يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٦٥ - وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَحَلِيفُ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.
وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ يُسْلِمُ عَلَى يَدَيِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ».

٣١٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ ^(١) لَا يَرِثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: وحليف القوم منهم: أي عهدهم، وأريد به مولى الموالاة؛ فإنه يرث عندنا إذا لم يكن للميت وارث سواء، وكان الشعبي يقول: لا ولاء إلا ولاء العتاقة، وبه أخذ الشافعي رحمته الله، وهو مذهب زيد بن ثابت، وما ذهبنا إليه مذهب عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم. قاله في «المرقاة». وقال الطحطاوي: الموالاة في اللغة: بمعنى المصادقة ضد المجادلة، وفي الاصطلاح: أن يقول شخص لآخر: أنت مولاي ترثني إذا متُّ وتعقل عني إذا جنيت، وقال الآخر: قبلت، فحينئذ صحَّ عقد الولاء ويكون القاتل مولى له، يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى، وإن شرطاً من الجانيين فعلى ما شرطاً، وإلا فهال الساکت لبيت المال، ويصح الرجوع عنه قبل ما عقل عنه لا بعده، وقال صدر الشريعة: شرطه أن يكون مجهول النسب، وقال ابن كمال: هذا ليس بشرط.

(٢) قوله: هو أولى الناس بمحياه ومماته: فيه دليل على أن من أسلم على يد رجل من المسلمين، ومات ولا وارث له غيره، كان له ميراثه، والشافعي ومالك لا يرث له، بل يصرف الميراث إلى بيت المال دونه، وقالت الحنفية والقاسمية: إنه يرث إلا أن الحنفية يشترطون في يرثه المحالفة، يعني قالت الحنفية: عدم الإرث إذا كان إسلام الرجل على يدي مسلم فقط، وأما إذا اقترن معه المعاقلة والمحالفة، فعند ذلك يكون المولى أولى بالميراث عند عدم الأقارب. كذا في «نيل الأوطار». وقال في هامش «الكوكب الدرّي»: ومستدل الحنفية حديث تميم الداري المذكور في الباب، وبسط العيني في كونه صالحاً للاستدلال.

(٣) قوله: القاتل لا يرث: اعلم أن عندنا القتل الذي يمنع الإرث هو الذي يتعلّق به وجوب القصاص أو الكفارة، وما لا يتعلّق به واحد منها كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان؛ لأن حرمان الإرث عقوبة، فيتعلّق به ما =

وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَرِثُ قَاتِلُ مِمَّنْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، وَلَكِنْ يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ بَعْدَهُ. وَكَذَا رَوَاهُ^(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «الْأَثَارِ» عَنْهُ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالذَّارِقُطْنِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

٣١٦٧ - وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ سَفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنْ أُورِثَ^(٢) امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَّائِيَّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٦٨ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣١٦٩ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ

= تتعلق به العقوبة، وهو القصاص أو الكفارة، والشافعي رحمه الله يعلقه بمطلق القتل حتى لا يرث عنده إذا قتله بقصاص أو رجم أو كان القريب قاضياً فحكم بذلك، أو شاهداً فشهد به، أو باغياً فقتله، أو شهر عليه سيفاً فقتله دفعا، كل ذلك يمنع الإرث عنده، وهذا لا معنى له؛ لأن الشارع أوجب عليه قتله، أو أجاز له قتله في هذه الصور، فكيف يوجب عليه العقوبة به بعد ذلك؟ ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا الحرمان. كذا في «عقود الجواهر المنيفة». قلت: ويؤيدنا الآثار الآتية بعد.

(١) قوله: رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه: وقال: وبه نأخذ، لا يرث قاتل ممن قتل خطأ أو عمداً، لا من الدية ولا غيرها. قاله في «عقود الجواهر المنيفة».

(٢) قوله: ورث امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها: قال محمد في موطئه: وبهذا نأخذ لكل وارث في الدية والدم نصيب المرأة كان الوارث أو زوجاً أو غير ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، انتهى. وقال السيد في «شرح الفرائض»: واعلم أن دية المقتول خطأ كسائر أمواله حتى تُقضى منها ديونه، وتُنقذ وصاياه، ويرثها كل من يرث سائر أمواله، وقال مالك: لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية بالموت، ولا وجوب للدية إلا بعده، ولنا هذا الحديث قال الزهري: كان قتل أشيم خطأ.

لَهَا: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ، فَأَرْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ عَنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْقَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣١٧٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا^(١) اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَوُورَتْ^(٢)». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَى الْعَطَّاسَ اسْتِهْلًا لَا.

٣١٧١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ حِجْرَةً أَوْ أَمَةً فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَنَّا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: أعطاه السدس إلخ: ولذلك قال في «شرح الفرائض» للسيد: للجدّة السدس لأم كانت أو لأب، واحدة كانت أو أكثر، إذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة، ويسقطن كلهن بالأم، والأبويات أيضًا بالأب، وأما تأويل ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أعطى أم الأب السدس مع وجود الأب، فهو أنه يحتمل أن يكون أبو ذلك الميت رقيقًا أو كافرًا.

(٢) قوله: إذا استهل إلخ: وقيد الاستهلال باعتبار أنه الغالب في القرينة على الحياة، وإلا فأي أمانة على الحياة وجدت يورث ذلك المولود من مورثه الذي مات قبله. كذا في «بذل المجهود».

(٣) قوله: وورث: وفي «شرح السنة»: لو مات إنسان، وورثه حمل في البطن، يوقف له الميراث، فإن خرج حيا كان له، وإن خرج ميتًا فلا يورث منه، بل لسائر ورثة الأول، فإن خرج حيا ثم مات يورث منه، سواء استهل أو لم يستهل بعد أن وجدت فيه إمانة الحياة من عطاس أو تنفس أو حركة دالة على الحياة سوى اختلاج الخارج عن المضيق، وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه، وذهب قوم إلى أنه لا يورث منه ما لم يستهل، واحتجوا بهذا الحديث. والاستهلال رفع الصوت، والمراد منه عند الآخرين وجود أمانة الحياة، وعبر عنها بالاستهلال؛ لأنه يستهل حالة الانفصال في الأغلب، وبه يعرف حياته. كذا في «المراقبة».

٣١٧٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ. قَالَ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ»، فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا، فَقَالَ: أَعْطِ ابْنَتَي سَعْدِ الثَّلَاثِينَ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثُّمْنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣١٧٣ - وَعَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرَحْبِيلَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأَتِ ابْنُ مَسْعُودٍ فَسَيِّئَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُخِيرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ، لِلْابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنَةِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ. فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحُبْرُ فِيكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣١٧٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ» فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ» فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ

(١) قوله: ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية إلخ: يستفاد منه أن القانون ينفذ على المقدمات التي وجدت بعد وضعه، وأما المقدمات التي فصلت قبل فلا تعلق لها بهذا القانون، أخذته من بعض الحواشي.

قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ أَذْرَكَهُ الْإِسْلَامُ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْإِسْلَامِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

بَابُ الْوَصَايَا

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾
(النساء: ١٢)

٣١٧٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَقَّ^(١) امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ما حق امرئ مسلم إلخ: فيه حث على الوصية، واحتج به الظاهرية أنها واجبة، وقال أصحابنا الحنفية: الوصية مستحبة؛ لأنها إثبات حق في ماله فلم تكن واجبة، كالهبة والعارية، وبه قال الشارفعي رحمته الله، معناه ما الحزم والاحتياط لمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، والجمهور أيضًا على ندبها؛ لأنه ﷺ جعلها حقًا للمسلم لا عليه، ولو وجبت لكانت عليه، وهو خلاف ما يدلُّ عليه اللفظ، ومما يؤيد أن هذا في الوصية المتبرع بها.

قوله: «له شيء يوصي فيه» حيث لم يقل: عليه شيء، قيل: هذا في الوصية المتبرع بها، وأما الوصية بأداء الدين وردَّ الأمانات الواجبة عليه، فواجبة عليه، ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي، يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوص به، كوديعة ودين لله أو لأدمي، وليس الاستدلال على وجوب الوصية عمومًا بحديث الباب بصحيح؛ لأن ابن عمر راوي الحديث لم يوص، ومحال أن يخالف ما رواه، هذا حاصل ما في «عمدة القاري» و«المراقبة»، لذلك قال في «الهداية»: الوصية غير واجبة، وهي مستحبة، انتهى.

قوله: وهي مستحبة بعد قوله: «غير واجبة» لنفي قول بعض الناس: الوصية للوالدين والأقربين - إذا كانوا ممن لا يرثون - فرض، وعند بعضهم الوصية واجبة على كل واحد ممن له ثروة ويسار، واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ١٨٠) والمكتوب علينا يكون فرضًا، وقال ﷺ: لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر، إذا كان له مال يريد الوصية فيه أن يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عند رأسه. ولنا أنها مشروعية لنا لا علينا، وما شرع لنا يكون مندوبًا، وهي تبرع بعد الوفاة، فيعتبر بالتبرع في حال الحياة، وما تلوه منسوخ بآية للموارث، وما رويوا فهو شاذ فيها يعم به البلوى، والوجوب لا يثبت بمثله. قاله في «الكفاية».

وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: أَلَا تُوصِي؟ قَالَ: أَمَّا مَالِي فَأَلَّهُ يَعْلَمَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِيهِ، وَأَمَّا فَلَا أَحِبُّ أَنْ يُشَارِكَ وَلَدِي فِيهَا أَحَدٌ.

٣١٧٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ مَاتَ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ، وَمَاتَ عَلَى ثَقَى وَشَهَادَةٍ، وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَخْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ، ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكَ الْقُورُ الْعَظِيمُ﴾ (النساء: ١٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣١٧٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ مِيرَاثَ وَارِثِهِ قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

٣١٨٠ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضًا أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ ^(١) يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَتُلَّتِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْتُّلْتُ؟

(١) قوله: وليس يرثني إلا ابنتي: وفيه استدلال من يرى بالرد بقوله: ولا يرثني إلا ابنتي لي للحصر، واعتراض عليه بعضهم بأن المراد من ذوي الفروض، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره؛ لأنهم يعطونها فرضها، ثم يردون عليه الباقي، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء وانتهى. قلت: هذا عند ظنه أنها ترث الجميع، والبنت الواحدة ليس لها إلا النصف، والباقي يكون بالرد بنص آخر، وهو قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ (الأحزاب: ٦) يعني بعضهم أولى بالميراث بسبب الرحم. قاله في «عمدة القاري».

قَالَ: «الثُّلُثُ^(١) وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» قَالَ: «إِنَّكَ أَنْ^(٢) تَذَرِ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ فِيهَا، حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ: «أَوْصَيْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكَمْ؟» قُلْتُ: بِمَالِي كُلِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَا تَرَكْتَ لَوْلَدِكَ؟» قُلْتُ: هُمْ أَغْنِيَاءُ بِخَيْرٍ، قَالَ: «أَوْصِ بِالْعَشْرِ» فَمَا زِلْتُ أَنْاقِصُهُ حَتَّى قَالَ: «أَوْصِ بِالثُّلُثِ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٨٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ». وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ^(٣) وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ».

(١) قوله: الثلث، والثلث كثير: فيه بيان أن الإيصاء بالثلث جائز له وإن النقص منه أولى. كذا في «المرواة» و«الهداية»، وقال في «رحمة الأمة»: والوصية لغير وارث بالثلث جائزة بالإجماع، ولا تفتقر إلى إجازة، وللوارث جائزة موقوفة على إجازة الورثة، وإذا أوصى بأكثر من ثلثه، وأجاز الورثة ذلك، فمذهب مالك أنهم إذا أجازوا في مرضه لم يكن لهم يرجعوا بعد موته، أو في صحته فلهم الرجوع بعد موته، وقال أبو حنيفة والشافعي: لهم الرجوع، سواء كان في صحته أو في مرضه.

(٢) قوله: إن تذر وورثتك أغنياء إلخ: وفيه أن من لا وارث له يجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله ﷺ: إن تذر وورثتك أغنياء، فمفهومه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد على الثلث. كذا في «عمدة القاري».

(٣) قوله: لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة: لذلك قال في «الهداية»: ولا تجوز لوارثه إلا أن يبيحها الورثة.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةُ».

٣١٨٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْعَاصَ بْنَ وَائِلٍ أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، فَأَعْتَقَ ابْنُهُ هِشَامٌ خَمْسِينَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابْنُهُ عَمْرُو أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَّةَ، فَقَالَ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، وَإِنَّ هِشَامًا أَعْتَقَ عَنْهُ خَمْسِينَ، وَبَقِيَتْ عَلَيْهِ خَمْسُونَ رَقَبَةً، أَفَأَعْتِقُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَوْ كَانَ^(١) مُسْلِمًا، فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتُمْ عَنْهُ أَوْ حَجَّجْتُمْ عَنْهُ بَلَغَهُ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: لو كان مسلماً إلخ: والحديث يدلُّ على أن الكافر إذا أوصى بقربة من القرب لم يلحقه ذلك؛ لأن الكفر مانع، وهكذا لا يلحقه ما فعله قرابته المسلمون من القرب، كالصدقة والحج والعتق من غير وصية منه، ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولذا أو غيره، وليس في هذا الحديث ما يدلُّ على عدم صحة وصية الكافر؛ إذ لا ملازمة بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقاً. نعم، فيه دليل أنه لا يجب على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب. كذا في «نيل الأوطار».

كِتَابُ النِّكَاحِ

٣١٨٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛^(١) فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الدِّينِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٨٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ تَرِ لِمُتَحَابِّينِ مِثْلَ النِّكَاحِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

٣١٨٧ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ رَدَّ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبَتُّلَ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فليتزوج إلخ: أي النكاح على ثلاثة أنواع، الأول: أنه سنة مؤكدة في الأصح، فيأثم بتركه، ويثاب إن نوى تحصيلًا وولدًا حال الاعتدال، أي مؤكدة عند القدرة على المهر والنفقة والوطي لقوله ﷺ: النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني. والنوع الثاني: أنه يكون واجبًا عند التوقان، والتوقان بالفتحات شدة فمدة اشتياق النساء؛ لقوله ﷺ: تناكحوا توالدوا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة، وهذا الحديث أمر بالنكاح والأمر للوجوب؛ لأنه محمول على حالة التوقان بإشارة قوله: يا معشر الشباب! فإنهم ذوو التوقان على الجبلية السليمة، والنوع الثالث مكروه، وهو إذا خاف الجور وترك الفرائض والسُنَنَ؛ لأنه إنما شرع لمصالح كثيرة، فإذا خاف الجور لم تظهر لك المصالح فيكره، فالخاصل: أنه لا خلاف أن النكاح فرض حالة التوقان، حتى أن من تأقت نفسه إلى النساء بحيث لا يمكنه الصبر عنهن، وهو قادر على المهر والنفقة، ولم يتزوج يأثم، واختلف فيما إذا لم تتق نفسه إلى النساء، قال الشافعي: إنه مباح كالبيع والشراء، واختلف أصحابنا فيه، قال بعضهم: إنه سنة مؤكدة في الأصح. «الدر المختار» و«البدائع» ملتقط منها.

(٢) قوله: رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مطعون التبتل إلخ: قال في «المرقاة»: النكاح عندنا أقرب إلى العبادات حتى أن الاشتغال به أفضل من التخلي عنه لمحض العبادة، ونقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه مباح، وإن التجرد للعبادة =

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم سَأَلُوا أَرْوَاجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ؟» قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، «لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفِطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

= أفضل منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ (آل عمران: ٣٩) يمدح بحمى صلى الله عليه وسلم بعدم إتيان النساء مع القدرة عليه؛ لأن هذا معنى الحصور. ولنا ما في الحديث الآتي بعد أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا إله، فرد هذا الحال ودا مؤكدا حتى تبرأ منه وبالجمل، فالأفضلية في الاتباع لا فيما تحيل النفس أنه أفضل نظرا إلى ظاهر عبادة وتوجه، ولم يكن الله عز وجل يرضى لأشرف أنبياءه إلا بأشرف الأحوال، وكان حاله إلى الرفاة النكاح، فيستحيل أن يقره على (كذا في كنز العمال) ترك الأفضل مدة حياته، وحال يحى بن زكريا عليهما السلام كان أفضل في تلك الشريعة، وقد نسخت الرهبانية في ملتنا، ولو تعارضا قدم التمسك بحال النبي صلى الله عليه وسلم.

وعن ابن عباس رضي الله عنه: تزوجوا فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء، ومن تأمل ما يشتمل عليه النكاح من تهذيب الأخلاق وتوسعة الباطن بالتحمل في معاشره أبناء النوع وتربية الولد، والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها، والنفقة على الأقارب والمستضعفين، واعفاف الحرم ونفسه ودفع الفتنة عنه وعنهن، ودفع التعبير عنهن بحبسهن لكفائتهن مؤنة سبب الخروج، ثم الاشتغال بتأديب النفس وتأهيله للعبودية، ولتكون هي أيضا سببا لتأهل غيرها وأمرها بالصلاة، فإن هذه فرائض كثيرة لم يكذب يقف على الجزم بأنه أفضل من التخلي، بخلاف ما إذا عارضه خوف الجور؛ إذ الكلام ليس فيه، بل في الاعتدال مع إداء الفرائض والسُنن، وحقيقة الفضل تنفي كونه مباحا؛ إذ لا فضل في المباح، والحق أنه إن اقترن بنية كان ذا فضل، وذكرنا أنه إذا لم يقترن به نية كان مباحا عندا الشافعي؛ لأن المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة.

ومبنى العبادة على خلافه وأقول، بل فيه فضل من جهة أنه كان متمكنا من قضائها بغير الطريق المشروع، فالعدول إليه مع ما يعلمه من أنه يستلزم أثقالا فيه قصد ترك المعصية، وعليه يثاب ووعد العون من الله تعالى لاستحسان حاله، انتهى ملخصا. وقال العلامة العيني: لنا أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: من كان على ديني ودين داود وسليمان وإبراهيم عليهم السلام فليتزوج إله، فجعل النكاح من الدين، وقدمه على الجهاد، واختار لنفسه الاشتغال به، فثبت أنه أفضل.

وَرَوَى عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى دِينِي وَدِينِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَإِبْرَاهِيمَ فَلْيَتَزَوَّجْ، إِنْ وَجَدَ إِلَى النِّكَاحِ سَبِيلًا، وَإِلَّا فَلْيُجَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِنْ اسْتُشْهِدَ يُزَوِّجُهُ اللَّهُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسْعَى عَلَى وَدَيْهِ أَوْ فِي أَمَانَةٍ لِلنَّاسِ عَلَيْهِ».

٣١٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٨٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ^(١) إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُوجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣١٩٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٩١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَقُولُ: «مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

٣١٩٢ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَافِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: تنكح المرأة إلخ: وقال القرطبي: معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي ترغب في نكاح المرأة، لا أنه وقع الأمر بذلك، بل ظاهره إباحة النكاح لقصد كل من ذلك، لكن قصد الدين أولى، قال: ولا يظن أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاءة، أي ينحصر فيها، فإن ذلك لم يقل به أحد، وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلخ: لم يذكر النسب والبال، كأنها شيان لا ينبغي أن تعتدوا بهما، ولأن الناس يطلبونهما من غير ذكر، فلم يحتج إلى ذكرهما. كذا في «الكوكب الدرري».

٣١٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا مَظْهَرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَائِرَ» ^(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣١٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ، أَخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٥ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣١٩٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣١٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالذَّارِ وَالْفَرَسِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ وَالذَّابَّةِ».

٣١٩٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّكَاحِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُ مُؤْنَةً». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣١٩٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا قَفَلْنَا كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، قَالَ: «أَتَزَوَّجَتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ: «فَهَلَا ^(٢) بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» فَلَمَّا قَدِمْنَا دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ

(١) قوله: فليتزوج الحرائر: قال في «رد المحتار» عن «البحر»: ولا يتزوج الأمة مع طول الحرة.

(٢) قوله: فهلا بكرا إلخ: قال في «رد المحتار» عن «البحر»: نكاح البكر أحسن للحدِيث.

وَتَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ عُويمِ ابْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ؛ فَإِنَّهُمْ أَعَذَّبَ أَفْوَاهًا، وَأَنْتَقَى أَرْحَامًا، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ مُرْسَلًا وَابْنُ هَبَّاقٍ مُتَّصِلًا.

٣٢٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ: الْمُكَاتَبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ ^(١) الَّذِي يُرِيدُ الْعِفَافَ، وَالْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ وَبَيَانِ الْعَوْرَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
(النساء: ٣)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ

يُذِينَ عَلَيْهِنَ مِنْ جُلُوسِيهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ﴾
(الأحزاب: ٥٩)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾

(النور: ٣١)

٣٢٠٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا» ^(٢) فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: والنكاح الذي يريد العفاف: لذلك قال في «الدر المختار»: ويندب الاستدانة له.

(٢) قوله: فانظر إليها إلخ: وللعلماء خلاف في جواز النظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها، فجوزها الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم مطلقاً، أذنت المرأة أم لم تأذن لحدِيثِي جابر واللمغيرة، وجوزها مالك بإذنها، وروى عنه المنع مطلقاً، ولو بعث امرأة نصفها له لكان أدخل في الخروج عن الخلاف. «المرقاة» و«اللمعات» ملتقط منها، وقال في «الدر المختار»: ويندب النظر إليها قبله.

٣٢٠٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٠٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٠٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعَهَا» لِزَوْجِهَا، كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٠٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا لَا يَبَيِّنَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِيْبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مُحْرَمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٠٨ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

قوله: فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها: في «شرح الأكمل»: قد استدلل الفقهاء بهذا الحديث على جواز السلم في الحيوان؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن وصف الشيء يجعله كالمعاينة، فكان مما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره كالمحسوس المشاهد حال البيع، وما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه بالاتفاق. وأقول: إن أخبار النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن وصف الشيء يجعله كالمعاينة فيما هو منظور بدليل قوله: كأنه ينظر إليها، وعدم جواز السلم في الحيوان عند أبي حنيفة ليس من تلك الجهة، بل من حيث إن الحيوان يشتمل على أوصاف باطنية، لا يطلع عليها بالنظر إليه، فكان مما لا يمكن ضبط صفته، وما لا يمكن ضبط صفته لا يجوز السلم فيه. قاله في «المرقاة».

٣٢٠٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغِيبَاتِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ»، قُلْنَا: وَمِنْكَ؟ قَالَ: «وَمِنِّْي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ، فَأَسْلَمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢١٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْحُمُومَ؟ قَالَ: «الْحُمُومُ الْمَوْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢١١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ أَبُو طَيْبَةَ أَنْ يَحْجُمَهَا، قَالَ: حَسِبْتُ^(١) أَنَّهُ كَانَ أَحَاها مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢١٢ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ نَظَرِ الْفُجَاءَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢١٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِعَلِيٍّ: «لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢١٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَنْظُرُ إِلَى مُحَاسِنِ امْرَأَةٍ أَوْ لَمْ يَعْصُ بَصَرَهُ إِلَّا أَحَدَّثَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةً يَجِدُ حَلَاوَتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٢١٥ - وَعَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ النَّاطِرَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ التَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

(١) قوله: فأمر أنا طيبة أن يحجمها: لذلك قال في «الهداية»: ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها للضرورة، وينبغي أن يعلم امرأة مداواتها، فإن لم يقدرُوا يستر كل عضو منها سوى موضع المرض.

(٢) قوله: حسب الخ: هذا قول جابر يدلُّ على أن الحاجة لم تكن ضرورية، وإلا يجوز للأجنبي أن ينظر إلى جميع بدنها للعلاج. قاله الطيبي.

٣٢١٦ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢١٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُوَاقِعْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢١٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ، فَأَتَى سَوْدَةَ وَهِيَ تَصْنَعُ طَبِيبًا وَعِنْدَهَا نِسَاءٌ فَأَخْلَيْنَهُ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ رَأَى امْرَأَةً تُعْجِبُهُ فَلْيَقُمْ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٢١٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا زَوْجٌ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَمَتَهُ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى عَوْرَتِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطَنِيِّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَإِذَا زَوْجٌ أَحَدُكُمْ أَمَتَهُ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ؛ فَإِنَّ مَا تَحْتَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ مِنَ الْعَوْرَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ»، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه ضَرَبَ أَمَةً لِأَلِ أَنَسٍ رضي الله عنه رَأَاهَا مُتَقَنَّةً، فَقَالَ: اكْشِفِي رَأْسَكَ، لَا تَتَشَبَّهِي بِالْحَرَائِرِ.

قوله: اكشفي رأسك إلخ: ولهذه الأحاديث قال في «الهداية»: أن السرة عندنا ليست من العورة، خلافاً لما يقوله الشافعي: - والركبة من العورة خلافاً له أيضاً، وذكر في «كتاب الرحمة في اختلاف الأمة»: اتفقوا على أن السرة من الرجل ليست بعورة، وأما الركبة فقال مالك والشافعي وأحمد: ليست من العورة، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه وبعض أصحاب الشافعي: إنها منها. وأما عورة الأمة فقال مالك والشافعي: هي كعورة الرجل، زاد أبو حنيفة بطنها وظهرها، انتهى. لهذا الأثر.

٣٢٢٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَيِّمُونُهُ إِذْ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَحْتَجِبَا مِنْهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَمِيَاوَانِ» ^(١) أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِي؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عِيدِ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْحِرَابِ، فَأَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظِيرِينَ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ، وَيَقُولُ: «دُونَكُمْ بَنِي أَرْفَدَةَ» حَتَّى إِذَا مَلِئْتُ، قَالَ: «حَسْبُكِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبِي».

٣٢٢١ - وَعَنْ جَرَهْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ؟» ^(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: أفعميوان أنتما؟ ألستما تبصرانه: قيل: فيه تحريم نظر المرأة إلى الأجنبي مطلقاً، وبعض خصّه بحال خوف الفتنة عليها؛ جمعاً بينه وبين قول عائشة: كنت أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون بحراهم في المسجد، والأصح أنه يجوز نظر المرأة إلى الرجل فيما فوق السرة وتحت الركبة بلا شهوة، بدليل قول عائشة: كنت أنظر إلى الحبشة، وبدليل أنهم كن يحضرن الصلاة مع رسول الله ﷺ في المسجد، ولا بُدَّ أن يقع نظرهن إلى الرجال، فلو لم يجوز لم يؤمّن بحضور المسجد والمصلّي، ولأنه أمرت النساء بالحجاب عن الرجال، ولم يؤمر الرجال بالحجاب، وهذا الحديث محمول على الورع والتقوى. قاله في «المراقبة»، وقال في «الهداية»: ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه إذا أمنت الشهوة، فإن كان في قلبها شهوة، أو أكبر رأيها أنها تشتهي، أو شكّت في ذلك، يستحب لها أن تغض بصرها.

(٢) قوله: الفخذ عورة: وقال في «الدر المختار»: العورة للرجل ما تحت سترته إلى ما تحت ركبته وشرط أحمد ستر أحد منكبيه أيضاً، وعن مالك هي القبل والدبر فقط، انتهى. وقال في «شرح النقاية»: وقصر مالك العورة على السواتين، وهما القبل والدبر، ودليله مذكور فيه مما يؤيد الجمهور قوله ﷺ: الفخذ عورة، وقوله ﷺ: ولا تبرز فخذك إلخ.

٣٢٢٢ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَّشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَعْمَرٍ وَفَخَذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ قَالَ: «يَا مَعْمَرُ، غَطِّ فَخِذَيْكَ؛ فَإِنَّ الْفَخِذَيْنِ عَوْرَةٌ». رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٢٢٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، لَا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٢٢٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ^(١) وَالتَّعْرِيَّ؛ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٢٥ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا^(٢) مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ

قوله: إِيَّاكُمْ والتعري إِنْ: قال ابن الملك: فيه أنه لا يجوز كشف العورة إلا عند الضرورة كقضاء الحاجة والمجامة وغير ذلك. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: والرابع: ستر عورته، ووجوبه عام أي في الصلاة وخارجها، ولو في الخلوة على الصحيح إلا لغرض صحيح كتغوط واستنجاء ومجامة.

١ - قوله: إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ: هذا يُدُلُّ على أن الملك والنكاح يبيحان النظر إلى السواتين من الجانبين. قاله في «المراقبة»، وقال في «الدر المختار»: وينظر الرجل من عرسه وأمه - الحلال له وطؤها - إلى فرجها بشهوة وغيرها، والأولى تركه؛ لأنه يورث النسيان، انتهى. وقال في «رد المحتار»: قال في «الهداية»: الأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه، لقوله ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَرْ مَا اسْتَطَاعَ، وَلَا يَتَجَرَّدَانِ تَحَرُّدَ الْعَيْرِ، ولأن ذلك يورث النسيان لورود ليكون، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: الأولى أن ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة، لكن في شرحها للعيني أن هذا لم يثبت عن ابن عمر، لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف، وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته، وهي تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترى بذلك بأساً؟ قال: لا، وأرجو أن يعظم الأجر، «ذخيرة».

٢ - قوله: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ خَالِيًا إِنْ: هذا يُدُلُّ على وجوب الستر في الخلوة إلا عند الضرورة. كذا في «المراقبة».

خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ مَاجَه عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا نَظَرْتُ أَوْ مَا رَأَيْتُ فَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطُّ.

٣٢٢٦ - وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: حَمَلْتُ حَجَرًا ثَقِيلًا فَبَيْنَا أُمَشِي فَسَقَطَ عَنِّي نَوْبِي فَلَمْ أَسْتَطِعْ أَخْذَهُ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: «خُذْ عَلَيْكَ نَوْبَكَ وَلَا تَمَشُوا عُرَاءً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٢٧ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: لَا يَغُرَّنْكُمْ الْآيَةُ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ إِنَّمَا عَنَى بِهِ الْإِمَاءَ وَلَمْ يَعْنِ بِهِ الْعَبِيدَ. رَوَاهُ ابْنُ شَيْبَةَ.

وَحَمَلُ الشَّيْخِ أَبُو حَامِدٍ حَدِيثَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ كَانَ صَغِيرًا، لِإِطْلَاقِ لَفْظِ الْعُلَامِ، وَلِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ.

٣٢٢٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُحَنَّثًا، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ عَدَا الطَّائِفَ فَإِنِّي أَدُلُّكَ عَلَى بِنْتِ عَيْلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُذْبِرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكَ». (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: إنما عنى به الإمام الخ: يعني عبدها كالأجنبي معها؛ لأن خوف الفتنة منه كالأجنبي بل أكثر؛ لكثرة الاجتماع، والنصوص المحرمة مطلقة، والمراد من قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ (النور: ٣١) الإمام دون العبيد. قاله الحسن وابن جبير فينظر لوجهها وكفيها فقط. نعم، يدخل عليها بلا إذن إجماعاً، ولا يسافر بها إجماعاً، «خلاصة»، وعند الشافعي ومالك كحرمه، «الدر المختار» و«رد المختار» ملتقط منهما. وفي فتاوى «قاضيخان»: والعبد في النظر إلى مولاته الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي الحر، ينظر إلى وجهها وكفيها، ولا ينظر إلى ما ينظر الأجنبي الحر من الأجنبية الحرة، سواء كان العبد خصياً أو فحلاً إذا بلغ مبلغ الرجال.

(٢) قوله: وحمل الشيخ الخ: كذا في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: لا يدخلن هؤلاء عليكم: لذلك قال في «الدر المختار»: والخصي والمحبوب والمحنث في النظر إلى الأجنبية كالفحل.

بَابُ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ وَاسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عز وجل: ﴿حَتَّىٰ ۖ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ أَرْوَاحَهُنَّ﴾^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا

(البقرة: ٢٣٢)

فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾

(البقرة: ٢٣٤)

٣٢٢٩ - عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ^(٣) الْأَيِّمُ حَتَّىٰ تُسْتَأْمَرَ...

(١) قوله: حتى تنكح إلخ: أضاف العقد في هذه الآيات إليهن، فدل على أنها تملك المباشرة بالنكاح مع أن النكاح تصرف في خالص حقها، وهي من أهلها؛ لكونها عاقلة بالغة، ولهذا أجاز له التصرف في الأموال، واختيار الأزواج اتفاقاً فلا معنى؛ لعدم انعقاده بعبارتها، ولا اشتراط الولي لصحته غاية ما في الباب أن يكون للولي حق الاعتراض إذا قصرت في أمر بأن تزوجت بغير كفؤ أو بأقل من مهر المثل، وأحاديث الخصوم عندنا محمولة على النكاح الغير المكلف، ومن لا يملك التصرف جمعاً بين الأدلة أو على نفى الكمال ونفى اللزوم، ويؤيده أن عائشة رضي الله عنها، وهي أحد رواة حديث اشتراط الولي، زوجت حفصة بنت أخيها عبد الرحمن، وهو غائب بالشام، كما أخرجه مالك في الموطأ. كذا في «عمدة الرعاية».

(٢) قوله: لا تنكح الأيم حتى تستأمر: اعلم أن الخلاف بيننا وبين الشافعية وغيرهم ههنا في موضعين، الأول: أن النكاح هل ينعقد بعبارة النساء، وهل يجوز أن تستولاه بنفسها بلا ولي، إذا كانت بالغة، أو لا يجوز، ولا ينعقد، فالشافعي وأحمد ذهباً إلى عدم الانعقاد والجواز؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَرْوَاحَهُنَّ﴾^(٤) (البقرة: ٢٣٢) بناءً على أن الخطاب للأولياء، على ما روي عن معقل بن يسار أنه منع أخته عن نكاح زوجها، فنزلت، فلو لم يكن للولي مدخل لم يكن للنهي عن العضل معنى، فعلم أن النكاح بيد الولي وأنه يتولاه، وبالأحاديث الواردة في هذا الباب كحديث عائشة مرفوعاً: أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فقالها ثلاثاً، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، وحسنه.

وحديث أبي موسى مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي، أخرجه الترمذي وغيره، وحديث ابن مسعود رواه رواه الدارقطني في سننه، وابن عمر رواه فيها لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وحديث أنس: لا نكاح إلا بولي، رواه الحاكم، وحديث عمران بن حصين: لا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل، رواه البيهقي، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها، رواه ابن ماجه.

= وحديث معاذ بن جبل مرفوعاً: أيا امرأة تزوجت بغير ولي فهي زانية، رواه ابن عدي، وحديث جابر مرفوعاً: لا نكح إلا بولي، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له، رواه الطبراني في الأوسط، وحديث علي مرفوعاً: أيا امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، الحديث، رواه ابن عدي في «الكامل». وفي الباب أيضاً عن ابن عمر وأبي ذر والمقداد والمصور بن خزيمة وأم سلمة وزينب بنت جحش.

وبالمعقول وهو أن النكاح يراد لمقاصده، والتفويض إليهن بها؛ لأنهن ناقصات عقل ودين، سريعات الاغترار، سيئات الاختيار، وأبو حنيفة وصحابه آخرًا ذهبوا إلى الانعقاد والجواز مطلقاً في ظاهر الرواية، لكن للولي الاعتراض في غير الكفو، واستدلّت الحنفية بالأحاديث الآتية في الكتاب بعد، وبما أخرجه مسلم وغيره الأيم أحق بنفسها من وليها. وليبكر استئذان في نفسها، والأيم: من لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيباً، مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهذا هو معناه اللغوي، وهو المراد هنا، وغير البالغة مستثناة بالإجماع، فيراد المعنى الحقيقي ما أمكن، ويسقط المجاز لإمكان الحقيقة وقرينة المجاز، وهو مقابلة البكر، إنها تعتبر بعد تعذر الحقيقة، فلا يراد به الثيب.

ثم على كلاً التقديرين حقيقة مطلقة، فتتناول الإذن والاختيار والتولي ومباشرة العقد، كما في سائر العقود، فينافي مذهب الشافعي بأقواله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) و﴿أَنْ يَنْكِحَ أَحْزَوْجَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٢)، و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٤)، وبما أخرجه عبد الرزاق من حديث خنساء: الكحي من شئت، والأصل في النسبة أن تكون إلى الفاعل حقيقة، ولا يصار إلى المجاز العقلي أو المجاز بالحذف إلا بضرورة، وليست ههنا، وبما روينا من الأحاديث، وفيها أنه ليس للأولياء أو الآباء أمر في حق الأيم أو الثيب البالغة.

والجواب عن وجوه الشافعي أما عن الآية: فلأن الخطاب إنما هو للأزواج كما يفصح عنه قوله قبله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ نِسَاءً فَلْتَقِنْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣١)، وجعل الخطاب إلى الأولياء خلاف نص القرآن، وصريحه في سياقه، وحققه الفخر الرازي في تفسيره، واختاره بعض مشاهير الدهلي في «المصنفى شرح الموطأ»، وأما الجواب عن الأحاديث: فهو أنها ضعاف فيها مجاهيل وضعفاء، علا أنه قال السيوطي الشافعي في «قوت المغتدي شرح الترمذي» في قوله: لا نكح إلا بولي، حمله الجمهور على نفي الصحة، وأبو حنيفة على نفي الكمال، فيستح عندنا أن يكون زواج المرأة على يد الولي، ومن لم يكن له قوله القاضي. وأما الجواب من المعقول: فلا من الاختار في التصرفات يحصل بالبلوغ. نعم، في نكاح غير الكفو شبهة سوى لاختيار، فلذا كان فلان للولي الاعتراض فيه، هذا تفصيل الوجوه السمعية والعقلية من الطرفين، وتحقيق المسألة على وجه الصواب، يطلب من «البنية» و«فتح القدير» وشروح البخاري ومسلم.

وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزَفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَعَبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ.

٣٢٣٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْأَيِّمُ ^(١) أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا،

= والمقام الثاني: أن البكر البالغة هل يمكن إجبار الولي عليها في النكاح، كما في البكر الغير البالغة أو لا، فذهب الشافعية إلى الأول، والحنفية إلى الثاني، والأصل أن علة الولاية المجبرة عندنا الصغر، وعنده البكارة، والمسألة مفصلة في الكتب المذكورة سمعاً وعقلاً فليطلب منها، والأحاديث المروية في الكتاب تؤيد مذهب الحنفية بوجوه عديدة تظهر بعد التأمل، ثم نكاح أم سلمة بغير ولي ما رواه أصحاب السنن يؤيد الحنفية في المقام الأول، وأما ابنها فكان صغيراً بالاتفاق، وإذا بينت العذر أن ليس لها ولي دفعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن ليس من الأولياء حاضر ولا غائب، ولا يرضى بهذا الأمر، فعلم أن ليس الولي من أركان العقد، بل من تمامه وكماله، كما قاله الزهري وغيره، فافهم، أخذته من «تنسيق النظام».

(١) قوله: لا تنكح البكر حتى تستأذن: لذلك قال في «شرح الوقاية»: إن ولاية الإيجاب ثابتة على الصغيرة دون البالغة عندنا، وعند الشافعي ثابتة على البكر دون الثيب، فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقاً لا الثيب البالغة اتفاقاً، والبكر البالغة لا تجبر عندنا، وتجبر عنده، والثيب الصغيرة تجبر عندنا لا عنده، ثم عندنا كل ولي فله ولاية الإيجاب، وعند الشافعي الولي المجبر ليس إلا الأب والجد.

(٢) قوله: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تزوجها وهي بنت سبعين سنين إلخ: الحديث، وأورده للاستدلال به على أنه يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بغير استئذانها، فحديث لا تنكح الأييم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن على عموميه، رخص منه الصغيرة لقصة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وللولي إنكاح الصغير والصغيرة جبراً لحديث: لا نكاح إلا بولي أيضاً، فإنه عندنا محمول على هذه الولاية الجبرية جمعاً بين الأدلة، ملقط من «نيل الأوطار» و«عمدة الرعاية».

(٣) قوله: الأييم أحق بنفسها إلخ: يراد به من وليها في كل شيء من العقد وغيره، كما قال أبو حنيفة. كذا في «المراقبة».

وقال الشيخ ابن الهمام: الحديث المذكورة معارض بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا نكاح إلا بولي، والأييم: من لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً، ووجه الاستدلال: أنه أثبت لكل منها، ومن الولي حقاً في ضمن قوله: أحق ومعلوم أنه ليس للولي سوى مباشرة العقد إذا رضيت، وقد جعلها أحق منه به، وبعد هذا إما أن يجري بين هذا الحديث، وما رويوا حكم المعارضة =

وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالْبِكْرُ» يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٢٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَتِيمَةُ» تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ صَمَتَتْ فَهِيَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى.

٢٢٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ فَتَاةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

= والترجيح أو طريقة الجمع، فعلى الأول يترجح هذا بقوة السند وعدم الاختلاف في صحته، بخلاف حديث: لا نكح إلا برئ؛ فإنه ضعيف مضطرب في إسناده، وفي وصله وانقطاعه وإرساله، وكذا حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها امرأة نكحت بغير إذن ربها فنكاحها باطل فنكاحها باطل، وقد أنكره الزهري، قال الطحاوي: وذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه، وعلي الثاني وهو إعمال طريقه الجمع فبأن يحمل عمومها على الخصوص، وذلك شائع، وهذا يخص حديث أبي موسى لا نكاح إلا برئ، بعد جواز كون النفي للكمال والسنة، وهو يحمل قولها: فإن النساء لا تلي ولا ينكحن في رواية البيهقي بأن يراد بالولي من يتوقف على إذنه، أي لا نكاح إلا ممن له ولاية؛ لينفي نكاح الكافر المسلمة والمعتوه والأمة والعبد أيضًا؛ لأن النكاح في الحديث عام غير مقيد، ويخص حديث عائشة بمن نكحت غير الكفو، انتهى. وفي «شرح جمع الجوامع» حمله الحنفية على الصغيرة والأمة والمكاتب.

قوله: وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ ظاهر أحاديث الباب أن البكر البالغة إذا زوجت بغير إذنها لم يصح العقد، وإليه ذهب الأوزاعي والثوري والعترة والحنفية، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم، وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للأب أن يزوجه بغير استئذان ويرد عليهم ما في أحاديث الباب من قوله: والبكر يستأمرها أبوها ويرد عليهم أيضًا حديث عبد الله بن بريدة. كذا في «نيل الأوطار».

قوله: سَيِّدَةُ الرَّجُلِ: هي صغيرة لا أب لها، والمراد هنا البكر البالغة سماها باعتبار ما كانت كقوله تعالى: «وَرَوْحَ نَفْسٍ مُّسَوِّمَةٍ» (النساء: ٢) وفائدة التسمية مراعاة حقها والشفقة عليها في تحري الكفاية والصلاح، فإن اليتيم مظنة الرأفة والرحمة، ثم هي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ولا لأبائها، فكانه ﷺ شرط بلوغها، فمعناه: لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر أي تستأذن. كذا في «المرفقة».

فَقَالَتْ إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي خَسِيْسَتَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنَّ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بَرِيْدَةَ.

٣٢٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا زَوَّجَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَمِثْلِي يُصْنَعُ بِهِ هَذَا؟ وَيَقْتَاتُ عَلَيْهِ، فَكَلَّمْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمُنْذِرِ، فَقَالَ الْمُنْذِرُ: إِنَّ ذَلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا كُنْتُ أَرُدُّ أَمْرًا قَضَيْتِيهِ فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» مِثْلَهُ.

قوله: فجعل الأمر إليها إلخ: فيه دليل لأبي حنيفة - على تزويج البالغة بنفسها وعدم الإيجاب عليها كذا في «تنسيق النظام».

• قوله: قد أجزت ما صنع أبي إلخ: الفضولي في عرف الفقهاء من ليس بوكيل ولا رسول، فإنه إذا زوج رجلاً بغير إذنه، أو امرأة بغير إذنها، ينعقد عندنا موقوفاً، فإن أجازها جاز وإلا بطل، وقال الشافعي: نكاح الفضولي باطل؛ لعدم الولاية؛ لأن المباشرة لا يقدر على إثبات الحكم وهو الملك فيلغو؛ لعدم الفائدة. ولنا ما روي أنه - جعل أمر المرأة التي زوجها أبوها بغير إذنها إليها فقالت: قد أجزت ما صنع أبي، إنما أردت لا أعلم هل للنساء من الأمر شيء، ولأن العقد صدر من أهله مضافاً إلى محله، ولا ضرر في انعقاده، فوجب القول بانعقاده حتى إن رأى المصلحة أجازها، وقد يتراخى حكم العقد عنه كالبيع بشرط الخيار، فيتم صوتاً لكلام المتعاقدين، ويتوقف حكمه دفعاً للضرر عنه، وبه قال أحمد في رواية. كذا في «العيني» و«فتح المعين».

• قوله: أنها زوجت حفصة إلخ: وقال في «العرف الشذي»: وأما أدلتنا فمنها ما في الطحاوي أن عائشة أنكحت حفصة بنت أخيها بآبِنِ أختها، وكان أبو حفصة عبد الرحمن بالشام، وما كانت عائشة وليتها، انتهى. وقال الطحاوي: فلما كانت عائشة - قد رأت أن تزويجها بنت عبد الرحمن بغيره جائز، ورأت ذلك العقد مستقيماً حتى أجازت فيه التملك الذي لا يكون إلا عن صحة النكاح وثبوته استحالة عندنا أن يكون ترى ذلك، وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: لا نكاح إلا بولي، فثبت بذلك فساد ما روي عن الزهري في ذلك.

٣٢٣٤ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي سَلَمَةَ فَخَطَبَنِي إِلَى نَفْسِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدًا، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ قَالَتْ: قُمْ يَا عُمَرُ، فَزَوِّجِ النَّبِيَّ ﷺ فَتَزَوَّجَهَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٢٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدَتْ فَقَدْ حَلَّتْ. فَدَخَلَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَلَدَتْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنِصْفِ شَهْرٍ، فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا شَابٌّ، وَالْآخَرُ كَهْلٌ، فَحَطَّتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ

قوله: فخطبني إلى نفسي إلخ: قال الطحاوي: فكان في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ خطبها إلى نفسها، ففي ذلك دليل على أن الأمر في التزويج إليها دون أوليائها، فإنما قالت له: إنه ليس أحد من أوليائي شاهداً قال: إنه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك، فقالت: قم يا عمر! فزوج النبي ﷺ وعمر هذا ابنها، وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ؛ لأنها قد قالت للنبي ﷺ في هذا الحديث: إني امرأة ذات أيتام، يعني عمر ابنها وزينب بنتها، والطفل لا ولاية له، فولته هي أن يعقد النكاح عليها، ففعل، فراه النبي ﷺ جاتراً، وكان عمر بتلك الوكالة قام مقام من وكله، فصارت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كأنها هي عقدت النكاح على نفسها للنبي ﷺ، ولما لم ينتظر النبي ﷺ حضور أوليائها دل ذلك أن بضعها إليها دونهم، ولو كان لهم في ذلك حق أو أمر لما أقدم النبي ﷺ على حق هو لهم قبل إباحتهم ذلك له.

وأما النظر في ذلك فإننا قد رأينا المرأة قبل بلوغها يجوز أمر والدها عليها في بضعها ومالها، فيكون العقد في ذلك كله إليه لا إليها، وحكمه في ذلك كله حكم واحد غير مختلف، فإذا بلغت فكل قد أجمع أن ولايتها على مالها قد ارتفعت، وإن ما كان إليه من العقد عليها في مالها في صغرها قد عاد إليها، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك العقد على بضعها يخرج ذلك من يد أبيها ببلوغها، فيكون ما كان إليه من ذلك قبل بلوغها، فدعاء إليها، ويستوي حكمها في مالها وفي بضعها بعد بلوغها، فيكون ذلك إليها دون أبيها، ويكون حكمها مستوياً بعد بلوغها، كما كان مستوياً قبل بلوغها.

الْكَهْلُ: لَمْ تَحْيَ بَعْدُ. وَكَانَ أَهْلُهَا غُيْبًا، وَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْثِرُوهُ بِهَا، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «قَدْ حَلَلْتَ»^(١) فَانْكَحِي مَنْ شِئْتَ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ».

٣٢٣٦ - وَعَنْ^(٢) خَنْسَاءَ قَالَتْ: أَنْكَحَنِي أَبِي وَأَنَا كَارِهَةٌ وَأَنَا بِكْرٌ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُنكِحْهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ نِكَاحَ بَكْرٍ وَثَيِّبٍ أَنْكَحَهُمَا أَبُوهُمَا وَهُمَا كَارِهَتَانِ، فَزَدَ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهُمَا.

٣٢٣٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ جَارِيَةً بِكْرًا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا^(٣) النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ

(١) قوله: قد حللت فانكحي من شئت: وقال في «العرف الشذبي»: وما يدلُّ على عدم الضرورة العبارة من الأولياء ما في «موطأ مالك»: وكان أهلها غيبا إلخ، وفيه قال لها ﷺ: قد حللت فانكحي من شئت إلخ، الحديث مرفوع، ويجوز لها للنبي ﷺ النكاح بدون حضور الأولياء.

(٢) قوله: عن خنساء إلخ: أخرج محمد في «الموطأ» وأبو داود والنسائي وابن ماجه حديث خنساء بنت خدام، وفي أكثرها: وهي ثيب، وروي عن عبد الله بن يزيد بن وداعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكرا، فيتعارض ههنا نقل مالك عن عبد الرحمن ومجمع في كونها ثيبا، ونقل ابن المبارك عن عبد الله أنها كانت بكرا. قلت: لا معارضة بينهما حتى يحتاج إلى الترجيح، فيحتمل أن يكون وقع لها هذه القصة مرتين، مرَّةً وقعت لها حال كونها بكرا، ثم وقعت لها حال كونها ثيبا، وهذا أهون من أن يرد الحديث الصحيح بهذا العذر الواهي، مع أن القائل بكونها ثيبا، وهو عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد والقائلة بكونها بكرا هي خنساء نفسها، فلا يرجح قولها بمقابلة قولها، أخذته من «بذل المجهود».

(٣) قوله: فخيرها النبي ﷺ: وفي الحديث دليل على أن الولي لا إيجاب لها على البالغة، ولو كان بكرا، وبه قال أبو حنيفة، وخالفه الشافعي وأحمد، ولأصحابنا هذا الحديث، ملقط من «المرقاة».

فَلْيُحْسِنِ اسْمَهُ وَأَدَبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَلْيُزَوِّجْهُ، فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يُزَوِّجْهُ فَأَصَابَ إِثْمًا فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى أَبِيهِ».

٣٢٣٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبٌ: مَنْ بَلَغَتْ ابْنَتُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ يُزَوِّجْهَا فَأَصَابَتْ إِثْمًا فَإِثْمٌ^(١) ذَلِكَ عَلَيْهِ». رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٢٤٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا^(٢) اللَّاتِي يُنْكِحُنَ أَنْفُسَهُنَّ بَغَيْرِ بَيِّنَةٍ». وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: فإثم ذلك عليه لتقصيره: وهو محمول على الزجر والتهديد للمبالغة، وفيه ولاية ندب جمعاً بين الأحاديث، والولاية في النكاح نوعان، ولاية ندب واستحباب، وهو الولاية على العاقلة البالغة، بكرًا كانت أو ثيبًا، وولاية إجبار، وهو الولاية على الصغيرة، بكرًا كانت أو ثيبًا، وكذا الكبيرة السعتهوة والمارقة، أخذته من «المارقة» و«الدر المختار».

(٢) قوله: البغايا إلخ: المراد بالبينة الشاهد، فبدونه زنا عند الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما. قاله في «المارقة». وقال في «عمدة الرعاية»: أما اشتراط حضور الشاهدين فلحديث: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، أخرجه ابن حبان في صحيحه، وأخرج الترمذي مرفوعًا: البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة، وأخرجه عبد الرزاق موقوفًا على ابن عباس، وفي الباب أحاديث أخرجهما الدارقطني وغيره، وسند بعضها وإن كان ضعيفًا، إلا أن الضعف انجبر بكثرة الطُّرُق، وفي «الموطأ»: أن عمر أتى برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر رضي الله عنه: هذا نكاح السر، ولا نجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت، وبهذا فارق النكاح سائر العقود، فإنها تنفذ بغير إشهاد، ولكن الإشهاد فيها مستحب أو سنة.

وأما النكاح فلا ينقصد بدون حضور شاهدين، لا قضاء ولا ديانة، وأما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست شرطًا لصحته، وإنما فائدتها الإثبات عند جحود التوكيل. كذا في البحر انتهى. وقال في المبسوط: ولو تزوج امرأة بغير شهود أو بشاهد واحد، ثم أشهد بعد ذلك، لم يجز النكاح؛ لأن الشرط هو الإشهاد على العقد ولم يوجد، وإنما وجد الإشهاد على الإقرار بالعقد الفاسد، والإقرار بالعقد الفاسد ليس بعقد، وبالإشهاد عليه لا يتقلب الفاسد صحيحًا.

٣٢٤١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَهُوَ عَاهِرٌ» ^(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَنِكَاحُهُ فَاسِدٌ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ فَنِكَاحُهُ ثَابِتٌ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ».

وَقَالَ: وَبِهِ نَأْخُذُ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «إِنْ أَذِنَ لَهُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ» يَقُولُ: إِنْ أَجَازَ مَا صُنِعَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ وَالْخُطْبَةِ وَالشَّرْطِ

٣٢٤٢ - عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى ^(٢) النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الدَّفِّ وَلَعِبِ الصُّنْجِ وَضَرْبِ الزَّمَارَةِ. رَوَاهُ الْخَطِيبُ.

^(١) قوله: فهو عاهر: أي لا يجوز نكاح العبد بغير إذن السيد، وبه قال الشافعي وأحمد، ولا يصير العقد صحيحاً عندهما بالإجازة بعده، وقال أبو حنيفة ومالك: إن أجاز بعد العقد صح؛ لأن نكاح القن والمكاتب والمدبر والأمة وأم الولد بلا إذن السيد موقوف عندنا، إن أجاز له نفذ، وإن رد بطل لهذا الحديث، وتفسيره الذي ذكره محمد في الآثار عن إبراهيم.

^(٢) قوله: نهى النبي ﷺ عن ضرب الدف: لذلك صرحت الحنفية بأن الدف أيضاً حرام، وهو ظاهر الرواية وقال في «رد المحتار»: استماع ضرب الدف والمزمار وغير ذلك حرام، وفي «شرح النقاية»: أما الاستماع فكاستماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك حرام، وقال أبو المكارم: كره (تحريماً) هو كضرب الدف والمزمار، وفي فتاوى البيهقي: التغني واستماعه وضرب الدف وجميع أنواع الملاهي حرام. كذا في «الفتاوى العزيرية»، وفي «النهاية»: التغني والطنبور والبربط والدف وما يشبه ذلك حرام، كما قال في «ما لا بد منه»، وقال ابن الحجر المكي الشافعي في كتابه «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسعاع»: القسم الرابع في الدف المعتمد من مذهبنا أنه حلال بلا كراهة في عرس وختان، وتركه أفضل، وهكذا حكمه في غيرهما، فيكون مباحاً أيضاً على الأصح، وفي «المنهاج» وغيره: وقال جمع من أصحابنا: إنه في غيرهما حرام، وقال الشيخ السهروردي الشافعي في «عوارف المعارف»: فأما الدف والشبابة وإن كان فيهما في مذهب الشافعي فسحة، الأولى تركها، والأخذ بالأحوط والخروج من الخلاف =

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تَلْعَبَانِ بِدُفٍّ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَيْمَزُومُ الشَّيْطَانَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَنَقَلَ الشَّيْخُ الْأَجَلُ السَّهْرُورِيُّ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ الدُّفُّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ شَيْئًا: إِنَّ الدُّفَّ حَرَامٌ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ضَرْبِ الدُّفِّ فِي الْعُرْسِ كِنَايَةٌ عَنِ الْإِعْلَانِ لَا حَقِيقَتُهُ، أَوْ يُسْتَدَلُّ بِحَدِيثٍ عَلَيَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَارَهُمْ ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ مَنْعَهُمْ؛ لِأَنَّ ضَرْبَ الدُّفِّ مَا ثَبَتَ فِي نِكَاحِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا فِي نِكَاحِ أَصْحَابِهِ عُمُومًا، وَلَوْ ثَبَتَ سُنَّةً جَارِيَةً مَا تَرَكُوهُ قَطُّ؛ لِشَغْفِهِمْ عَلَى اتِّبَاعِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ» فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفُوفِ.

٣٢٤٣ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَالٍ، وَبَنَى لِي فِي شَوَالٍ،

= والتفصيل المذكور في «إمداد الفتاوى» الحصة الخامسة، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه، فإنه نفيس في بابه، وفي «البحر» عن «الذخيرة»: ضرب الدف في العرس مختلف فيه. قاله في «رد المحتار»، وقال في «التفسيرات الأحمديّة» تحت قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَلْيَاسٍ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ (لقمان: ٦) الآية ذكر في «فتاوى الحمادية» و«العوارف»: أنه قال مجاهد: إن قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ (الإسراء: ٦٤) تدل على حرمة التغني؛ وذلك لأن قوله: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ﴾ خطاب لإبليس عليه اللعنة، ومعناه وحرك من استطعت من بني آدم بصوتك، وهو صوت التغني والمزامير والدف وغير ذلك. وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب البيان والشعر، فارجع إليه، فإنه أيضًا نفيس في بابه، وما رأيت أحسن منه.

(١) قوله: واجعلوه في المساجد: قال ابن الهمام: يستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد؛ لكونه عبادة وكونه في يوم الجمعة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: تزوجني رسول الله ﷺ إلخ: قال في «البرازية»: والبنى والنكاح بين العيدين جاز، وكره الزفاف، والمختار أنه لا يكره؛ لأنه ﷺ تزوج بالصديقة في شوال وبني بها فيه، وتأويل قوله ﷺ: لا نكاح بين العيدين، إن صحَّ أنه ﷺ كان رجع عن صلاة العيد في أقصر أيام الشتاء يوم الجمعة، فقال له: حتى لا يفوته الرواح في الوقت الأفضل إلى الجمعة. كذا في «رد المحتار».

فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٤٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَقُّ^(١) الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ^(٢) الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: لَمَّا حَلَلْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»، قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ ثُمَّ قَالَ: «انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا، وَاعْتَبَطْتُ بِهِ.

(١) قوله: أحق الشروط إلخ: والمراد بالشروط ههنا المهر؛ لأنه المشروط في مقابلة البضع، وقيل: جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة، فإن الزوج التزمها بالعقد، فكأنها شرطت فيه، وقيل: كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً قاله في «المراقبة»، وقال في «عمدة القاري»: واختلف العلماء في الرجل يتزوج المرأة، ويشترط لها أن لا يخرجها من دارها، أو لا يتزوج عليها، أو لا يتسرى أو نحو ذلك من الشروط المباحة على قولين أحدهما: أنه يلزمه الوفاء بذلك، وهو قول الأوزاعي وأحمد. والثاني: أن يؤمر الزوج بتقوى الله، والوفاء بالشرط، ولا يحكم عليه بذلك حكماً، فإن أبى إلا الخروج لها كان أحق الناس بأهله إليه، ذهب عطاء والشعبي وسعيد بن المسيب والنخعي والحسن وابن سيرين وربيعه وأبو الزناد وقتادة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، انتهى. حاصله: أن الشروط التي لا تنافي النكاح جائزة ويوفى ديانة، ولا تلزمه قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله.

(٢) قوله: لا يخطب الرجل على خطبة أخيه إلخ: المنع عند الحنفية إنها هو بعد الركون، وإلا فلا، لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وعند غيرهم المنع مطلقاً، هذا حاصل ما قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار».

٣٢٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا؛ لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، وَلَتَنْكِحَ؛ فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ وَالشَّغَارِ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: الشغار أن يزوج الرجل الخ: قال في النهر: وهو أن يشاغر الرجل، أي يزوجه حريمته على أن يزوجه الآخر حريمته، ولا مهر إلا هذا. كذا في المغرب، أي على أن يكون بضع كل صدًا عن الآخر، وهذا القيد لا بُدَّ فيه في مسمى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه، بل قال: زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك، فقبل، أو على أن يكون بضع بنتي صدًا لبنتك، فلم يقبل الآخر، بل زوجه بنته، ولم يجعلها صدًا لم يكن شغارًا، بل نكاحًا صحيحًا اتفاقًا، وإن وجب مهر المثل في الكل؛ لما أنه سمي ما لا يصلح صدًا. حاصله: أن مجرد ترك الصداق ليس المقتضى للبطلان عندهم؛ لأن النكاح يصح بدون تسمية، بل المقتضى لذلك جعل البضع صدًا، والشغار منهى عنه لخلوه عن المهر، فأوجبنا فيه مهر المثل، فلم يبق شغارًا.

هذا جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعًا من النهي عن نكاح الشغار، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه، والجواب: أن متعلّق النهي مسمى الشغار المأخوذ في مفهومه خلوه عن المهر، وكون البضع صدًا، ونحن قائلون بنفي هذه الباهية، وما يصدق عليها شرعًا، فلا ثبت النكاح كذلك، بل نبطله فيبقى نكاحًا سمي فيه ما لا يصلح مهرًا، فينعقد موجبًا لمهر المثل، كالمسمى فيه خمر أو خنزير فيما هو متعلّق النهي لم نثبتته، وما أثبتناه لم يتعلّق به، بل اقتضت العمومات صحته، تمامه في الفتح، زاد الزيعلي: أو هو، أي النهي محمول على الكراهة. أي والكراهة لا توجب الفساد، وحاصله: أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغارًا حقيقة، وإن سلم فالنهي على معنى الكراهة، فيكون الشرع أوجب فيه أمرين: الكراهة، ومهر المثل، فالأول مأخوذ من النهي، والثاني من الأدلة الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهرًا ينعقد موجبًا لمهر المثل، وهذا الثاني دليل على حمل النهي على الكراهة دون الفساد.

وبهذا التقرير اندفع ما أورده من أن حمله على الكراهة يقتضي أن الشغار الآن غير منهى عنه لا يجابنا فيه مهر المثل، ووجه الدفع أنه إذا حمل النهي على معنى الفساد فكونه غير منهى الآن، أي بعد إيجاب مهر المثل مسلم، وإن حمل على معنى الكراهة فالنهي باق، فافهم الدر المختار ورد المختار منها. قال عياض: لا خلاف في النهي عن الشغار ابتداء، فإن وقع الكوفيون والليث والزهري وعطا بصدّاق المثل، وأبطله مالك والشافعي. كذا في شرح الزرقاني.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «قَالَ: لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

وَقَالَ عَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَالزُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ وَالثَّوْرِيُّ: عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى الشِّغَارِ جَائِزٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا.

٣٢٤٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ^(١) عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٤٩ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْلِلْ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ الْمُتْعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يَفْقَدُ الْبَلَدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يُقِيمُ، فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعُهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْءٌ ^(٢) حَتَّى إِذَا نَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (المؤمنون: ٦) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَى هَذَيْنِ فَهُوَ حَرَامٌ.

٣٢٥٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: عَلَّمَنَا ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي

(١) قوله: نهى عن متعة النساء إلخ: اعلم أن المتعة حرام باتفاق العلماء والأئمة الأربعة، ونسبة جوازها إلى مالك كما وقع من صاحب «الهداية» سهو، ومن أو المصنف كما صرح به شراحها كيف وقد اتفق عليه البالكية، وليس في كتاب من كتبهم جوازها، بل مشحونة بتحريمها، وقد أورد في موطنه من الأحاديث ما يفيد تحريمها قطعاً وأبداً، ولا يورد فيه إلا ما يعمل به، كما في «تنسيق النظام» و«فتح القدير».

(٢) قوله: شيء: أي طبعه، في «القاموس» شوى اللحم شيئاً فاشتوى.

(٣) قوله: علمنا رسول الله ﷺ إلخ: وقد استدلل بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح، =

الصَّلَاةُ وَالتَّشَهُدُ فِي الْحَاجَةِ، قَالَ: التَّشَهُدُ فِي الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَالتَّشَهُدُ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٢﴾﴾
(البقرة: ١٠٢)
(النساء: ١)
(الأحزاب: ٧١-٧٢)

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» فَسَّرَ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَهَ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ: نَحْمَدُهُ، وَبَعْدَ قَوْلِهِ: مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَالدَّارِمِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَظِيمًا ثُمَّ يَتَكَمَّلُ بِحَاجَتِهِ، وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ مِنَ النَّكَاحِ وَغَيْرِهِ.

٣٢٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

= وعند كل حاجة، قال الترمذي في سننه: وقد قال أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة، وهو قول سفیان الثوري وغيره من أهل العلم، انتهى. ويدل على الجواز حديث إسماعيل بن إبراهيم الآتي، فيكون على هذا الخطبة في النكاح مندوبة. كذا في «نيل الأوطار» و«الدر المختار».

٣٢٥٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ: خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَنْكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَشَهَّدَ.

٣٢٥٣ - وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا»^(١) وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: فهي للأول منهما: قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث: هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافًا، إذا زوج أحد الوليين قبل الآخر، فنكاح الأول جائز، ونكاح الآخر مفسد، وإذا زَوَّجَا جميعًا فنكاحهما جميعًا مفسوخ، وهو قول الثوري وأحمد وإسحاق. قلت: وهكذا مذهب الحنفية في هذه المسألة. قال في «البدائع»: فأما إذا كان في الدرجة سواء كالأخوين وعمين، ونحو ذلك، فلكل واحد منهما على حياله أن يزوج رضي الآخر أو سخط بعد أن كان التزويج من كفؤ بمهرٍ وافٍ، وقال مالك: ليس لأحد الأولياء ولاية الإنكاح ما لم يجتمعوا بناءً على أن هذه الولاية ولاية شركة عنده، وعندنا وعند العامة ولاية استبداد، وجه قوله: إن سبب هذه الولاية هو القرابة، وإنها مشتركة بينهم، فكانت الولاية مشتركة؛ لأن الحكم يثبت على وفق العلة وصار كولاية الملك، فإن الجارية بين اثنين إذا زوجها أحدهما لا يجوز من غير رضي الآخر.

قلت: كذا هذا. ولنا أن الولاية لا تتجزأ، لأنها ثبتت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة وما لا يتجزأ؛ إذ ثبتت بجماعة سبب لا يتجزأ يثبت لكل واحد منهم على الكمال، كأنه ليس معه غيره كولاية الأمان، بخلاف ولاية الملك؛ لأن سببها الملك، أو أنه يتجزأ فيتقدر بقدر الملك، فإن زوجها كل واحد من الوليين رجلاً على حدة، فإن وقع العقدان بطلاً جميعًا؛ لأنه لا سبيل إلى جمع بينهما، وليس أحدهما أولى من الآخر، وإن وقعا مرتباً فإن كان لا يدرى السابق فكذلك؛ لما قلنا، ولأنه لو جاز لجاز بالتجزئي، ولا يجوز العمل بالتجزئي في الفروج، وإن علم السابق منهما من اللاحق جاز الأول ولم يميز الآخر. كذا في «بذل المجهود».

بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا^(١) نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۖ﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ^(٢) اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ^(٣) اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنَ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ

(١) قوله: ما نكح آبائكم إلخ: المراد بالنكاح الوطء، يعني لا توطؤا ما وطئ آبائكم، ففيه دليل على تحريم موطوء الأب كلها، سواء كان بنكاح أو بملك يمين أو بزنى، كما هو مذهبنا، وعليه كثير من المفسرين، هكذا في «المدارك» وعند الشافعي: لا يحرم زنية الأب؛ لأن الزنا قبيح بنفسه، فلا يصلح سببا لمشروع، وهو حرمة المصاهرة؛ لأنها نعمة فلا تنال بالمحذور، ولنا أن الوطئ سبب الجزئية بواسطة الولد، حتى يضاف إلى كل واحد منهما كملا، فيصير أصولها وفروعها كأصوله وفروعه، وبالعكس. والوطئ محرم من حيث إنه سبب الولد لا من حيث إنه زنا وهكذا اختلاف في ممسوسة وماسة ومنظورة إلى فرجها بشهوة يحرم عندنا ولا يحرم عنده وإن شئت زيادة تحقيق فانظر إلى الهداية وكتب الأصول وقد قال صاحب التوضيح في أول الكتاب: إن نظير القياس المستنبط من الإجماع قياس الوطء الحرام على الوطء الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة أم المزنية على حرمة وطء أم أمته التي وطئها والحرمة في المقيس عليه ثابت إجماعا ولا نص فيه بل النص ورد في أمهات النساء من غير اشتراط الوطء هذا كلامه وهو نافع هذا جدا هكذا في التفسيرات الأحمدية.

(٢) قوله: أمهاتكم اللاتي أرضعنكم إلخ: قال في التفسيرات الأحمدية: إن عند الشافعي لم يثبت حرمة الرضاع إلا بخمسة رضعات لقوله عليه السلام: لا يحرم المصّة والمصتان ولا الإملاجة ولا الإملاجتان وعندنا يثبت بمصّة إذا حصل في مدة الرضاع لإطلاق قوله تعالى: أمهاتكم اللاتي أرضعنكم من غير فصل بين القليل والكثير هكذا ذكر في الهداية في باب الرضاع ومالك مع أبي حنيفة رحمه الله وأحمد بن حنبل مع الشافعي نص بذلك في الحسيني وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في هذا الباب تحت حديث النسائي فلينظر ثمه فإنه نفيس في بابه.

عَلَيْكُمْ وَحَلَالُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا^(١) بَيْنَ
 الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٣﴾ وَالْمُحْصَنَاتُ
 مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا^(٢) مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ^(٣) وَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعْنَ^(٤) أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ^(٥) كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ
 يُتِمَّ^(٦) الرِّضَاعَةَ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمْلُهُ^(٧) وَفِصْلُهُ^(٨) ثَلَاثُونَ شَهْرًا^(٩)﴾
 (البقرة: ٢٣٣) (الأحقاف: ١٥)

(١) قوله: أن تجمعوا بين الأختين إلخ: قال في التفسيرات الأحمدية: ثم النص يقتضي الحرمة في جمع الأختين فقط والعلماء زادوا على الكتاب بالخبر المشهور وهو قوله عليه السلام: لا تنكحوا المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها فجعلوا الجمع بين هؤلاء حراما وقرروا ضابطة وقالو بحرمة الجمع بين كل امرأتين مثل الأختين في أن أيتهما فرضت ذكرًا لم تحل له الأخرى، كالعمة مع بنت أختها، فإن العمة إذا فرضت ذكرًا كانتا عما وبنت أخ، يحرم النكاح بينهما، وبنت الأخ إذا فرضت ذكرًا كانتا عمة وابن أخ، يحرم النكاح بينهما، فمحرم الجمع بينهما للرجل، كما أن الأختين كذلك، وهكذا القياس، بخلاف ما إذا كان ذلك من جانب واحد كالمرأة وبنت زوجها، فإنه يحل الجمع بينهما، خلافاً لزفر، على ما عُرِف.

(٢) قوله: إلا ما ملك أيمانكم إلخ: سنذكر تفسيره في حديث الأوطاس.

(٣) قوله: حولين كاملين إلخ: وفي تقدير مدة الرضاع خلاف بين إبي حنيفة وبين صاحبيه والشافعي، فذهب أبو حنيفة إلى أنها حولان ونصف، وذهب أصحابه والشافعي إلى أنها حولان فقط، وعند زفر ثلاثة أحوال، وقد تمسك أبو حنيفة بما سيأتي في سورة الأحقاف من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: ١٥) وتمسكوا أيضاً بهذه الآية، والأصح قولهما، وهو مختار الطحاوي. وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) فإنه بالاتفاق بيان لما توجه إليه الحكم أو متعلق بـ ﴿يُرْضَعْنَ﴾، أي هذا الحكم لمن أراد إتمام الرضاع أو يرضعن لأجل من أراد إتمام الرضاع أو يرضعن لأجل من أراد إتمام الرضاع فعلم أن تمام مدة الرضاع هـ حولان فقط كما قال صاحب البيضاوي تحت هذا القول وهو دليل على أن أقصى مدة الرضاع حولان ولا عبارة به بعدها وإنه يجوز أن ينقص عنه. ملخص من التفسيرات الأحمدية والتعليق الممجّد.

(٤) قوله: وحمله وفضاله ثلاثون شهراً: ذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن أكثر مدة الرضاع حولان ونصف حول، وبيانه على ما في الداية: أن قوله تعالى ثلاثون شهراً خبر عن كل واحد من الحمل والفصال فكأنه قيل: مدة الحمل ثلاثون =

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
 (المتحنة: ١٠)

٣٢٥٤ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَرَامٌ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الْآيَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
 (النساء: ٢٣)

٣٢٥٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلْيُنِكَحْ ابْنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْكَحَ أُمَّهَا، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= شهرا ومدة الفصال ثلاثون شهرا، فكانت الآية لبيان أكثر كلتا المدينتين لكن لما وجد المنقص لمدة الحمل، وهو قول عائشة رضي الله عنها: والله لا يبقى الولد في البطن أكثر من سنتين، ولم يوجد في حق مدة الرضاع حكم أبي حنيفة بأن أكثر مدة الحمل سنتان، ومدة الفصال ثلاثون شهرا، أو الحمل الحمل على الأيدي لا الحمل في البطن وأما أبو يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنه فذهبوا إلى أن أكثر مدة الرضاع سنتان؛ لأن قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ خبر عن مجموع الحمل والفصال، يعني أن مجموع الحمل والفصال ثلاثون شهرا، فاشتبه تعيين المقدار في حق كل منهما، وكان قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَفَصْلُهُ فِي غَامِثَيْنِ﴾ (لقمان: ١٤) وقوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ بيانا؛ لأن مدة الفصال سنتان، والباقي وهو ستة أشهر يكون مدة الحمل؛ لأن أقل مدة الحمل ذلك بالاتفاق، فكان هذه الآية بيانا لأقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع، وقال القاضي: ولعل تخصيص أقل الحمل وأكثر الرضاع لانضباطهما، وتحقق ارتباط حكم النسب والرضاع بهما، هذا لفظه، ملقط من «التفسيرات الأحمديّة» و«المدارك». قلت: ويؤيد قولهما حديث الدارقطني لا رضاع إلا ما كان في الحولين.

١١ قوله: لا من حل لهم ولا هم يحلون لهم: لوقوع الفرقة بينهما بخروجها مسلمة. قاله في «المدارك»، يعني لوقوع الفرقة باختلاف الدارين.

٣٢٥٧ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتَيْهَا، أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا وَالْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا أَوْ الْخَالَهَ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، لَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَرِوَايَتُهُ إِلَى قَوْلِهِ: «بِنْتِ أُخْتِهَا».

٣٢٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٥٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ عَمِّكَ حَمْزَةٌ، فَإِنَّهَا أَجْمَلُ فَتَاةٍ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٦٠ - وَعَنْ قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَتَبْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ابْنِ يَزِيدَ التَّحِيَّيِّ نَسْأَلُهُ عَنِ الرِّضَاعِ، فَكَتَبَ أَنَّ شُرَيْحًا حَدَّثَنَا أَنَّ عَلِيًّا وَابْنَ مَسْعُودٍ كَانَا يَقُولَانِ: «يُحْرَمُ» مِنَ الرِّضَاعِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

(١) قوله: يحرم من الرضاع قليله وكثيره: وقال النووي في «شرح مسلم»: فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات، وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة رضي الله عنه، انتهى. واعلم أن مذهبنا هو ما يفيد هذه الروايات الصحيحة وقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) من أن قليل الرضاعة وكثيرها سواء في التحريم، فإن مسمى الرضاعة يتحقق بأدنى شيء من المص إذا وصل إلى جوفه، والزيادة عليه بخبر الواحد لا سيما بما لم يكن خبراً، ولا قرأتاً، وهو خمس رضعات بناءً على رواية عائشة، كما اختاره الشافعي زيادة على الكتاب، فلا يجوز، ومذهبنا مروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول والزهري وقتادة وعمرو بن دينار والحكم وحماد والأوزاعي والثوري ووكيع وعبد الله بن المبارك والليث بن سعد ومجاهد، وزاد الشيخ =

وَرَوَى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ». كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ عَنْهُ، وَحَكَى أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَوْلُهُ: «لَا تُحْرَمُ الرُّضْعَةُ أَوْ الرُّضْعَتَانِ» كَانَ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَالرُّضْعَةُ الْوَاحِدَةُ تُحْرَمُ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَغَيْرِهِمْ: يُحْرَمُ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

= أبو بكر الرازي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والشعبي والنخعي وقال ابن المنذر: وهو قول أكثر الفقهاء. كذا في «البنية» للعيني، وقد أخرج محمد في «الموطأ» آثار سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن عباس في تحريم مصة واحدة، وأجيب عن وجوه المخالفين بأن العمل بالكتاب أقوى، وبأنه حكى أبو بكر الرازي عن ابن عباس أنه قال: قوله: «لا تحرم الرضعة والرضعتان» كان ذلك فأم اليوم، فالرضعة الواحدة تحرم فحديث عائشة: لا تحرم المصّة ولا المصتان إما متروك بإطلاق الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، أو منسوخ، وبأن أحاديث عائشة مضطربة، فوجب الرجوع إلى الكتاب، وبأن حديث الإملاجة والإملاجتين غير صحيح لاضطرابه.

وحديث خمس رضعات عن عائشة ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى مذهب الروافض في ترك كثير من القرآن عن الصحابة، ولأن منسوخ التلاوة يحتاج إلى دليل في بقاء الحكم، وقيل: عجب من الشافعية لا يعملون بقراءة ابن مسعود في صوم الكفارة، ويعملون براوية عائشة، والقرآن لا يثبت بخبر الواحد والعمل بالقراءة الشاذة لا يجوز، ملخص من «تنسيق النظام»، وقال في «الكوكب الدرّي»: قد كان نزل في أول الأمر ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) عشر رمضعات معلومات ثم نسخ بقوله تعالى: «خمس رضعات معلومات» وحينئذ قال النبي صلى الله عليه وآله: لا تحرم المصّة ولا المصتان، ثم نسخ ذلك بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) إلا أن هذا النسخ الثاني لم يبلغ عائشة رضي الله عنها، وكانت تعلم أن الأمر باقٍ على ذلك، ولذلك قالت: توفي النبي صلى الله عليه وآله والأمر على ذلك، والدليل على مقالتنا القراءات المشهورة والمتواترة المنسوبة إلى القراءة السبعة؛ إذ لو كان الأمر عند وفاته صلى الله عليه وآله على ذلك، لكانت القراءة كذلك، والقول بأن المنسوخ تعله اللفظ دون الحكم مجرد احتمال لا بُدَّ له من دليل.

٣٢٦١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: «انْظُرْنَ مِنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا رِضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ».

٣٢٦٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا

(١) قوله: فإنما الرضعتان من المجاعة: يريد أن الرضاعة المعتد بها في الشرع ما يسد الجوعة ويقوم من الرضيع مقام الطعام، وذلك أن يكون في الصغر، فدل على أنها لا تؤثر في الكبر بعد بلوغ الصبي حدا لا يسد اللبن جوعته، ولا يشبعه إلا لحبز وما في معناه، فلا يثبت به الحرمة. كذا في «المرقاة» لذلك قال في «الهداية»: وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلّق بالرضاع تحريم، وقال في «عمدة القاري»: ومن شواهد حديث ابن مسعود لا رضاع إلا ما شد العظم وأثبت اللحم، وأخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً، وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع إلا ما فتح الأمعاء، أخرجه الترمذي وصححه، ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم؛ لأنها لا تغني من جوع فإذاً يحتاج إلى تقدير، فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة، وهو خمس رضعات، قلنا: هذا كله زيادة على مطلق النص؛ لأن النص غير مقيد بالعدد، والزيادة على النص نسخ، فلا يجوز، وكذلك الجواب عن كل حديث فيه عدد مثل حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: لا تحرم المصّة ولا المصتان، وفي رواية النسائي عنها: لا تحرم الخطفة والخطفتان

(٢) قوله: لا يحرم من الرضاع إلخ: في «الهداية»: ولا يعتبر الفطام قبل المدة حتى لو فطم قبل المدة، ثم أرضع فيها ثبت التحريم في ظاهر الرواية. وقوله: «في الثدي» الشرب منها وعلى هذا فقوله: «قبل الفطام» تأكيد، إلا في رواية عن أبي حنيفة أنه إذا فطم قبل المدة وصار بحيث يكتفي بغير اللبن: لا تثبت الحرمة إذا رضع فيها، فيكون قبل الفطام احترازاً؛ فإن الفطام إذا تحقق بعد حول مثلاً، واعتاد الصبي التغذي بغذاء آخر فحينئذ لو شرب لبن امرأة لا يثبت الرضاع. فالحاصل على هذا من ألفاظ الحديث: أن الرضاع ما فتح الأمعاء أي صار غذاء، وكان أيام الثدي، وقيل: لفطام، فلو كان الشرب في غير أيام الثدي، كما إذا شرب بعد الحولين لا يثبت حرمة الرضاع، وكذلك إذا شرب في أيام الشرب من الثدي، أي في الحولين إلا أنه فطم قبل ذلك لا يثبت حرمة الرضاع. والحاصل: إن العبرة للتغذي قبل الفطام، سواء كان الفطام في الحولين قبل تقضيها أو بعدهما، وهذه رواية الحسن عن الإمام. قال ابن الهمام: وفي «واقعات الناطفي»: الفتوى على ظاهر الرواية، يعني الأصح المختار الفتوى تعلق التحريم بالرضاع، ولو بعد الفطام إذا لم يكن بعد مدة الرضاع. ملتحق من «المرقاة» و«الكوكب الدرّي».

مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءَ فِي الثَّدْيِ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْحَوْلَيْنِ، وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا. ٣٢٦٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ. رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ.

وَقَالَ: لَمْ يُسْنِدْهُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ.

٣٢٦٤ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى فِي امْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَقَالَ: «لَا حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

٣٢٦٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمْ يَأْخُذْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ فِي رِضَاعٍ.

(١) قوله: لا رضاع إلا ما كان في الحولين: فمدة الرضاع ثلاثون شهرًا عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقالوا: سَنَتَانِ. وهو قول الشافعي ومالك وأحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الأصح قولهما تؤيدها كما في «تصحيح القدوري»، وهو مختار الطحاوي، «الهدية» و«الدر المختار» و«التعليق الممجّد» ملقط منها.

(٢) قوله: لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان: ولهذه الآثار المذكورة في «الكتاب» قال في «فتح القدير»: ولا يقبل في الرضاع عندنا شهادة النساء منفردات أي عن الرجال، وإنما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين. ونقل عن أحمد وإسحاق والشافعي بأربع نسوة، والذي في كتبهم إنما يثبت بشهادة امرأتين، وقال مالك: يثبت بشهادة امرأة واحدة إن كانت موصوفة بالعدالة؛ لحديث عقبة بن الحارث في الصحيحين: أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما، قال: فذكرت ذلك رسول الله ﷺ، قال: فأعرض حتى تنحيت، فذكرت ذلك له، قال: وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما. وقلنا: حديث عقبة بن الحارث: كان للتورع. ألا يرى أنه أعرض عنه في المرة الأولى، وقيل في الثانية أيضًا، وإنما قال له ذلك في الثالثة، ولو كان حكم ذلك الإخبار وجوب التفريق لأجابه من أول الأمر؛ إذ الإعراض قد يترتب عليه ترك السائل المسألة بعد ذلك ففيه تقرير على الم فعلم أنه قال له ذلك فالظهر اطمئنان نفسه بخبرها، لا من باب الحكم تم كلام المحقق ملقطاً.

رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٣٢٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا وَامْرَأَتَهُ أَتَيَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَجَاءَتْ امْرَأَةً فَقَالَتْ: إِنِّي أَرْضَعُهُمَا، فَأَبَى عُمَرُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهَا، قَالَ: دُونَكَ امْرَأَتُكَ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ».

٣٢٦٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَذْنِي لَهُ»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ؟ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٦٨ - وَعَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُذْهِبُ ^(١) عَنِّي مَذْمَةَ الرِّضَاعِ؟ فَقَالَ: ^(٢) «غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٢٦٩ - وَعَنْ أَبِي الطَّفِيلِ الْغَنَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ، فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هَذِهِ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٧٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أُوطَاسَ فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ

(١) قوله: ما يذهب عني مذمة الرضاع: والمعنى أي شيء يسقط عني حق الإرضاع حتى أكون بأدائه مؤدياً حق المرضعة بكماله، وكانت العرب يستحبون أن يرضحوا للظئر بشيء سوى الأجرة عند انفصال وهو المسؤول عنه. قاله «المرفأة».

(٢) قوله: فقال: غرة عبد أو أمة: وقال في «نيل الأوطار»، وقد استدلل به على استحباب العطية للمرضعة عند الطعام.

النَّبِيِّ ﷺ تَحَرُّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) أَيْ فَهِنَّ^(١) لَهُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٧١ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ، وَمَعَهُ لَوَاءٌ: فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ أَنْ آتَيْتَهُ بِرَأْسِهِ^(٢). رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: أَيْ فَهِنَّ هُمْ حَلَالٌ إِنْخ: يستدل بهذا الحديث على أن السبايا حلال من غير فرق بين ذوات الأزواج وغيرهن، وذلك مما لا خلاف فيه فيما أعلم، ولكن بعد مضي العدة المعتبرة شرعاً. قاله في «نيل الأوطار». وقال في «التفسيرات الأحمدية»: والمعنى: وحرم عليكم ذوات الأزواج ما دامت ذوات الأزواج إلا ما ملكت أيمانكم، وليس معنى هذا الاستفسار أن محمولة الأيمان حلال لصاحبها، وإن زوجها لرجل آخر، معاذ الله منه، بل المراد أن جميع ذوات الأزواج محرمة عليكم إلا ما ملكت أيمانكم بسبب الإخراج من دار الحرب بدون الأزواج، فهن حلال لكم، وإن كان زوجها موجوداً في دار الحرب لوقوع الفرقة بتباين الدارين، فيحل للغانم بملك اليمين بعد الاستبراء، هكذا في «المدارك». ويدل على هذا المعنى ما ذكره في «الحسيني» وغيره من شأن نزوله: وهو أن أبا سعيد الخدري قال: أصبنا ذات يوم السبايا الكثيرة، فكان هن أزواج، فكرهنا الجلاء منهن، فسلنا النبي ﷺ، فنزل قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، وهذا عندنا. وعند الشافعي معناه إلا ما ملكت أيمانكم بسبب الإخراج من دار الحرب، سواء أخرجن مع أزواج أو بلا أزواج؛ لأن النكاح عنده يرتفع بالسبي دون بتاين الدارين. نص به في «البيضاوي»، وهذا لاختلاف معروف في كُتُب الفقه، ذكره صاحب «الهداية» بالتفصيل.

(٢) قوله: آتَيْتَهُ بِرَأْسِهِ: أَيْ لَا يُحَدُّ مِنْ وَطْئِ مُحْرَمَةٍ مِنْ حَارِمِهِ كَالْأُمِّ وَالْخَالَاتِ وَالْأَخْتِ بَعْدَ مَا نَكَحَهَا، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِخَصْرٍ. وَبِهِ قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار»، وَعِنْدَهُمَا وَعِنْدَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ يُحَدُّ الْوَاطِئُ بِالْمَحَارِمِ بَعْدَ النِّكَاحِ إِذَا كَانَ عَالِماً بِالْحَرَمَةِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، «خلاصة»، لَكِنِ الْمُرْجَحُ فِي جَمِيعِ الشُّرُوحِ قَوْلُ الْإِمَامِ، فَكَانَ الْفَتْوَى عَلَيْهِ أَوَّلَى. قَالَ قَاسِمٌ فِي تَصْحِيحِهِ: لَكِنِ فِي «القَهْصَتَانِي» عَنْ «المُضْمَرَاتِ»: عَلَى قَوْلِهَا الْفَتْوَى، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ طَعَنَ بِهَا جَمْعٌ مِنَ الشَّيْعَةِ وَمَنْ يَتَشَبَّهُ بِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَشَرُّهُمْ أَنَّ وَطْءَ الْمَحَارِمِ وَنِكَاحَهُنَّ حَلَالٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ خَالَفَ فِيهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، وَلَا عَجَبٌ مِنَ الشَّيْعَةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا مِنْ غَيْرِ مَبَالَاةٍ عَلَى أَكْبَرِ مَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَعْنِي الصَّحَابَةَ، فَمَا بِالْكَ بَأَبِي حَنِيفَةَ.

إنما العجب ممن تشبه بهم في اللعن والطعن، وسكل مسلكهم في الهمز واللمز، وهم من أهل السنة، بل عدو أنفسهم من متبعي الكتاب والسنة، قطعوا على الإمام الهمام أبي حنيفة في هذه المسألة طعنا تجاوزا عن الحد، وردوا عليه بأقبح الرد من غير فهم مداركه، والتأمل في دلائله، وقد الفت في هذه المسألة رسالة سميتها «القول الجازم بسقوط الحد بنكاح المحارم» شيدت فيها مذهبه بالمعقول والمنقول، وأيدت فيها كلامه بالأصول ودفعت تشكيكات المشكيكين على وجه يقصم ظهور المتعنتين. وذكرت ما يتعلق بها من الخلاف والفروع مع الجواب عن المطاعن والجروح. فإن شئت الاطلاع فارجع عليها؛ فإنها نفيسة في بابها، لا نظير لها في أبحاثها ولنذكر نبذا من المطاعن المشهورة فيما بين العوام مع الجواب عنها، على ما تفيه الأعلام.

فاعلم أن من جملة مطاعنهم أن إسقاط الحد بوطء المحارم بعد نكاحهن مستلزم؛ لحل هذا الفعل الشنيع وعدم لزوم إثم وملامة على مرتكب هذا القبيح. وهذا طعن باطل عند كل فاضل؛ فإن سقوط الحد أمر آخر، وحل الفعل أمر آخر، ولا يلزم من سقوط الحد في وطء حله. كيف فإن الحد يدرأ بالشبهات، على ما ثبت ذلك بالأخبار والآثار الثابتة برواية الثقات، ولذا حكم أبو حنيفة أيضًا في وطء المحارم بعد نكاحهن بأنه يعزّر، ويوجع عقوبة، كما صرح به في «الهداية» وغيرها.

ومنها قولهم: لما لم يجب الحد بوطء المحارم دل ذلك على أنه لا يجب فيه شيء من العقوبة، وهذا قول باطل، فإن الحد ليس عبارة عن كل جزاء عقوبة، بل هو عبارة عن عقوبة مقدرة تجب حقًا لله تعالى. فمعنى قولهم: يسقط الحد بوطء على كذا وكذا أنه لا يجب عليه الجزاء المقدر للزاني، وهو الرجم أو الجلد؛ لعروض شبهة أسقطته، لا أنه لا يجب شيء من العقوبة. ألا ترى إلى أن شرب الدم وأكل الخنزير ونحوهما من المحرمات مع كونها أشد من الزنا لا حد فيها مع وجوب التعزير فيها.

ومنها أن أبا حنيفة خالف كتاب الله في هذه المسألة؛ فإن الكتاب حكم بحرمة نكاح المحرمات وحكم بوجوب الحد وعلى من زنى، وهو طعن مردود؛ لأن أبا حنيفة لم يقل يحل وطء المحارم أو يحل نكاحهن، ولم يقل بعدم وجوب الحد على الزاني حتى يكون مخالفًا لكتاب الله، بل قال بسقوط حد الزنا عن واطئ المحارم بعد نكاحهن؛ لكون النكاح شبهة في الحل، والحدود تدرأ بالشبهات بنص النبي ﷺ، ومع ذلك قال بوجوب التعزير حسب ما يراه الإمام على ذلك التمرد الخبيث الذي يبطأ محارمه بعد النكاح.

ومنها قولهم: إن أبا حنيفة خالف في هذا الباب الأحاديث الصريحة. فأخرج الحاكم وصححه من حديث ابن عباس مرفوعًا: من وقع على ذات محرم فاقتلوه، ومثله رواه الترمذي بسند ضعيف وابن ماجه مع زيادة: ومن =

= وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة، وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والحاكم وصححه والبيهقي عن البراء: قال: لقيت خالي ومعه الراية، فقلت: أين تريد؟ فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده، فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله. ومثله أخرجه الطحاوي وأبو داود وغيرهما، والجواب عنه: أن القتل أو ضرب العنق أو أخذ المال المذكور في هذه الروايات ليس حدا للزنا، يَدُلُّ عليه أنها تدل بعمومه وإطلاقها على وجوب قتل كل من وقع على محرم مع أن الرجم مختص بالمحصن إجماعاً، وأيضاً ورد في بعض الروايات القتل بتزويج ذات محرم مع أن التزويج ليس بزناً اتفاقاً. وأيضاً ورد في بعضها الأمر بأخذ المال، وهو ليس جزاءً للزنا اتفاقاً. وأيضاً حد الزنا إنما هو الرجم والجلد مع التعريب أو بدونه اتفاقاً. والقتل المأمور به في هذه الأحاديث هو غير الجلد، وهو ظاهر، وغير الرجم؛ لأن الرجم لا يكون بضرب العنق وقطع الرأس. وبالجملية فهذا الذي أمره به النبي ﷺ إنما هو تعزيز وسياسة وهذا ما لا ينكره أبو حنيفة، إنما يقول بسقوط حد الزنا عمن نكح بمحرم، ولا لعدم وجوب تعزيز عليه، بل يجب عنده على الإمام أن يقيم على مثل هذا الخبيث تعزيزاً حسب ما يراه على حسب تمرده بأخذ المال أو ضرب العنق أو نحو ذلك.

فإن قلت: الوطء بالمحارم بدون النكاح موجب للحد اتفاقاً، فكيف لا يوجب بعد النكاح، وهو شناعة أخرى. قلت: هذا ليس بمستبعد عند والعقل؛ فإن الوطء بدون النكاح لا شبهة فيه، والنكاح يورث شبهة. فإن قلت: النكاح بالمحارم فاسد قطعاً، فكيف يورث شبهة؟ قلت: لا استبعاد في ذلك؛ فإن الشبهة عبارة عما يشبه الثابت، فليس بثابت. فإن قلت: هذه شبهة ركيكة؟ قلت: هب ولكن حديث: ادرؤوا الحدود بالشبهات لم يفرق بين شبهة وشبهة، فشبهة كونه منكوحه وإن كانت ضعيفة. ونظيره ما روى مالك والشافعي وغيرهما أن عمر بن الخطاب ؓ ضرب الذي نكح امرأة في عدتها من طلاق زوجها الأول، وضربها أيضاً، وفرق بينهما مع أن النكاح في العدة حرام بنص الكتاب وفاسد شرعاً، لكن لما أورث ذلك شبهة أسقط عمر بن الخطاب عنهما حد الزنا وضربهما سياسة.

فإن قلت: لو كانت الشبهة بالعقد ثابتة لوجب العدة، وثبت النسب في نكاح المحارم؟ قلت: منع بعض أصحابنا عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بناءً على أن العقد يورث شبهة في حل المحلل، وفي شبهة المحلل يثبت النسب، كما ذكره العيني وغيره. ولو سلم عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب، كما هو رأي بعض المشايخ. نقول: مبنى وجوب العدة وثبوت النسب على ثبوت حل المحلل، ولو من وجه، وههنا لا حل للمحلل: أي المحارم أصلاً، والمراد بالحل أن يكون الواطئ على حال لا يلام بالوطء. وأما سقوط الحد فهو لمجرد عروض شبهة بوجود ما يحلل الوطء، وهو النكاح الموضوع لحل الاستمتاع، ولو كانت شبهة ركيكة. وبهذا يعلم أن الحد يسقط بالنكاح مطلقاً، وإن قال: علمت أنه حرام. صرح به في «الهداية». كذا في «عمدة الرعية» مع زيادة من «الدر المختار».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ: «فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَأَخَذَ مَالَهُ». وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: قَالَ «عَمِّي» بَدَلُ «خَالِي».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَدَّ مُعَاوِيَةَ إِلَى رَجُلٍ عَرَسَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ أَنْ يَضْرِبَ عُنُقَهُ وَيُخَمِّسَ مَالَهُ. وَقَالَ: أَحَادِيثُ الْبَابِ حُجَّةٌ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، لَا مُخَالَفَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَهُ وَلَمْ يَحْدِّ عَلَيْهِ.

٣٢٧٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ غِيلَانَ ^(١) بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسَوَةٍ فِي

(١) قوله: إن غيلان بن سلمة الثَّقَفِي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية إلخ: وقال في «الدر المختار»: أسلم الكافر وتحتة خمس نسوة فصاعداً أو أختان أو أم وبنتها بطل نكاحهن، وإن تزوجهن بعقد واحد. فإن رتب فالآخر باطل، وخيرَه محمد والشافعي عملاً بحديث فيروز. قلنا: كان تخيره في التزوج بعد الفرقة أي التزوج بعقد جديد. وقال ابن الهمام: والأوجه قول محمد. كذا في «الدر المختار» و«المراقبة»، وفي المقام تفصيل آخر، موضع بسطه هو «رد المحتار». وقال في «العرف الشذّي»: مذهب الشافعي وأحمد ومالك ومحمد أن الرجل يخير يختار أيتها شاء. وقال أبو يوسف وأبو حنيفة: إنه يختار أولهن نكاحاً، تمسك الجمهور بأحاديث الباب، وأجاب الشيخان بها أجاب الطحاوي. وحاصله: أن الكفار مخاطبون بالفروع مثل النكاح.

وأما المسألة التي ذكر الشيخان تكون في الأنكحة التي تنعقد بعد ورود النهي عن الزائد على مثنى وثلاث ورباع، وأما الأنكحة التي قبل ورود الشريعة بهذه المسألة فكانت صحيحة، فإذا أسلم فأنكحته صحيحة، ويختار أيتهن شاء، فالخاص: أن الخلاف في الأنكحة التي بعد ورود النهي، وأما ما مضى قبل ورود الشريعة فلا تبديل فيها، انتهى. وقال في «نبيل الأوطار»: فيه دليل على أنه يحكم لعقود الكفار بالصحة وإن لم توفق الإسلام، فإذا أسلموا أجريناه عليهم في الأنكحة أحكام المسلمين، وقد ذهب إلى هذا مالك والشافعي وأحمد وداود، وذهبت العترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والوزاعي والزهري وأحد قولي الشافعي إلى أنه لا يقر من أنكحة الكفار إلا ما وافق الإسلام، فيقولون: إذا أسلم الكافر وتحتة أختان وجب عليه إرسال من تأخر عقدها، وكذلك إذا كان تحتة أكثر من خمس، أمسك من تقدّم العقد عليها منهن، وأرسل من تأخر عقدها إذا كانت خامسة أو نحو ذلك، وإذا وقع العقد على الأختين أو على أكثر من أربع مرة واحدة بطل، وأمسك من شاء من الأختين وأرسل من شاء، وأمسك أربعاً من الزوجات يختارهن ويرسل الباقيات.

الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمَ مَعَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: يَأْخُذُ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةَ وَالثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ رحمته الله

٣٢٧٣ - وَعَنْ ثَوْبَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ رحمته الله قَالَ: أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي خَمْسُ نِسْوَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «فَارِقْ وَاحِدَةً وَأَمْسِكْ أَرْبَعًا»، فَعَمَدْتُ إِلَى أَقْدَمِيهِنَّ صُحْبَةً عِنْدِي عَاقِرٌ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً فَفَارَقْتُهَا. رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٢٧٤ - وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رحمته الله قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، قَالَ: «اخْتَرِ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٧٥ - وَعَنْ دَاوُدَ ابْنِ كُرْدُوسٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا مِنْ بَنِي تَغْلَبَ نَصْرَانِيٍّ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ نَصْرَانِيَّةٌ، فَأَسْلَمَتْ فَزَفَعَتْ إِلَى عَمْرٍ، فَقَالَ ^(١) لَهُ: أَسْلِمِ، وَإِلَّا فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَ لَهُ: لَمْ أَذْغْ هَذَا اسْتِحْيَاءً مِنَ الْعَرَبِ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى بُضْعِ امْرَأَةٍ، قَالَ: فَفَرَّقَ عَمْرٌ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: فقال له أسلم الخ: لذلك قال في «الكنز» وشرحه للعيني: ولو أسلم أحد الزوجين عُرض الإسلام على الآخر عندنا، فإن أسلم وإلا فرق بينهما. وقال الشافعي: لا يعرض على المصّر الإسلام؛ لأن فيه تعريضاً لهم، إلا أن ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد، فينقطع بنفس الإسلام، وبعده متأكد فيؤجل إلى انقضاء ثلاث حيض. ولنا أن عمر بن الخطاب رحمته الله فرق بين نصراني ونصرانية بإبائه عن الإسلام، رواه الطحاوي وأبو بكر بن العربي في «العارضة» أي «شرح الترمذي». وظهر حكمهم بينهم، ولم ينقل إلينا خلافه، فكان إجماعاً، انتهى. حاصله: أن أبا حنيفة قال: تحصل الفرقة بينهما بأحد ثلاثة أمور: انقضاء العدة أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه أو بنقل أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس، وسواء عنده الإسلام قبل الدخول أو بعده. كذا في «المراقبة».

٣٢٧٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ وَبِنِكَاحٍ جَدِيدٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِيهِ حَجَاجٌ وَقَدْ وَثَّقَهُ أَهْلُ النَّفْلِ حَتَّى خَرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ. وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ وَأَحْمَدُ مِثْلَهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ تَقَعُ بِاخْتِلَافِ الدَّارَيْنِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَمَّا هَاجَرَ أَحَدُهُمَا وَبَقِيَ الْآخَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، سَلَّمْنَا أَنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ دَارًا حَقِيقَةً، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمَا

(١) قوله: أن الفرقة تقع باختلاف الدارين: وهو أعني تباین الدارين سبب الفرقة عندنا. وقال الشافعي: سبب الفرقة هو السبي دون تباین الدارين، والوجوه فيه أن بالتباین في الدارين لا تنظم المصالح، فينقطع النكاح والسبي، ويوجب ملك الرقبة، وهو لا ينافي النكاح ابتداءً كما إذا زوج أمته لغيره، فكذلك بقاء. فإن قلت: قد ورد أن زينب بنت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هاجرت من مكة إلى المدينة وخلفت زوجها أبا العاص بن الربيع بمكة. فلما أسلم ووصل إلى المدينة ردها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه بالنكاح الأول، فلو كان تباین الدارين موجباً للفرقة لما أصح ذلك، ولهذا استند الشافعي في أن التباین لا يوجب الفرقة. قلت: قد صحَّ في «جامع الترمذي» و«سنن ابن ماجه» و«مسند أحمد» وغيرها أنه ردها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه بنكاح جديد. ومعنى ما روي بالنكاح الأولى أنه ردها عليه بمثل النكاح الأول، ولم يحدث شيئاً من زيادة في المهر وغيرها.

فإن قلت: قوله تعالى عند ذكر المحرمات: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٢٤) أي ذوات الأوزاج إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (النساء: ٢٤) يدلُّ بإطلاقه على السبي، يوجب الفرقة كما قال به الشافعي. قلت: هو محمول على ما إذا سُبِت المرأة فقط؛ فإنه حينئذ يقع الفرقة لوجود تباین الدارين حكماً، فإذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مسلماً، وقعت الفرقة بينهما عندنا، وعند الشافعي لا تقع، ولو سُبي أحد الزوجين الحربيتين، وجيء إلى دار الإسلام تقع الفرقة بينهما اتفاقاً؛ لتباین الدارين عندنا، والسبي عند الشافعي، وإن سببا معاً لم تقع الفرقة بينهما عندنا، وعند الشافعي تقع. كذا في «عمدة الرعاية» مع زيادة من «العيني».

مُتَبَايِنَانِ حُكْمًا؛ فَإِنَّهُمَا لَمَّا أَسْلَمَا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهَاجَرَ أَحَدُهُمَا، فَالثَّانِي لَيْسَ بِعَازِمٍ عَلَى الْقَرَارِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، بَلْ هُوَ عَازِمٌ عَلَى الْهِجْرَةِ فَهُوَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ حُكْمًا، فَلَا تَبَيُّنٌ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَنَا تَبَايُنُ الدَّارَيْنِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا مُوجِبٌ لِلْبَيِّنُونَةِ، وَأَمَّا الصَّفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ فَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ زَوْجَتُهُ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ أَوْ بِنِكَاحٍ مُجَدِّدٍ، فَلَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِدْلَالِ مَعَ عَدَمِ^(١) الدَّلَالَةِ عَلَى حُصُولِ تَبَايُنِ الدَّارَيْنِ. وَأَمَّا عِكْرَمَةُ فَإِنَّمَا هَرَبَ إِلَى السَّاحِلِ، وَهُوَ مِنْ حُدُودِ مَكَّةَ، فَلَمْ تَتَبَايَنِ دَارُهُمْ.

بَابُ الْمُبَاشَرَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرَّتْكُمْ أُنَى شِئْتُمْ وَقَدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾
(البقرة: ٢٢٣)

٣٢٧٧ - عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَنَزَلَتْ: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرَّتْكُمْ أُنَى شِئْتُمْ﴾
(البقرة: ٢٢٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ﴿نِسَاءُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ

قوله: مع عدم الدلالة على حصول تباین الدارين: وقال في «الجوهر النقي»: وأما صفوان فإن عمير بن وهب أدركه، وهو يريد أن يركب البحر، فرجع به، وذكر القدوري في «التجريد» عن الواقدي: أنه أدركه بمرقاء السفن لأهل مكة، ومنه ركب المسلمون في الهجرة إلى الحبشة ومنه أحدث قريش السفية التي سقفت بها الكعبة، وهذا الموضع من توابع مكة وفي حكمها، فلم يختلف به وبزوجه الدار.

(١) قوله: وأما عكرمة إلخ: كذا قال ابن لهيعة.

فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ ﴿البقرة: ٢٣٣﴾ الآية، أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ، وَاتَّقِ الدُّبَرَ وَالْحَيْضَةَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٧٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. ^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى النَّبَيْهِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ نَهَى عَنْ عَزْلِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَرَوَى النَّبَيْهِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: تُعْزَلُ ^(٢) الْأُمَّةُ وَتُسْتَأْذَنُ الْحُرَّةُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عُمَرَ مِثْلُهُ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ وَتُعْزَلُ عَنِ الْأُمَّةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ عَنْ أَمَّتِهِ.

٣٢٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ ^(٣) وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: إلا بإذنها: وهذه الآثار المذكورة في الكتاب. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى بالعزل بأساً عن الأمة، وأما الحرة فلا ينبغي أن يعزل. وقال في «رحمة الأمة»: والعزل عن الحرة ولو بغير إذنها جائز على المرجح من مذهب الشافعي، لكن نهي عنه، فالأولى تركه، وعند الثلاثة لا يجوز إلا بإذنها، والزوجة الأمة تحت الحر. قال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا يجوز العزل عنها إلا بإذن سيدها، وجوز الشافعي بغير إذن.

(٢) قوله: تعزى الأمة: أي عن أمته فإنها مملوكة بجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حق ورضاء معتبر شرعاً. وكثيراً ما يكره الرجل النسل من الإماء، بخلاف الحرة؛ فإن لها حقاً معتبراً، وكذا إذا كان الزوج أمة رجل، فإن لمولاه حقاً معتبراً، فلا يجوز العزل إلا بالإذن. قاله في «التعليق الممجّد». وقال في «رد المحتار»: والإذن في العزل وهو الإنزال خارج الفرج لمولى الأمة لا لها؛ لأن حقها في الوطء قد تأدى بالجماع. وأما سفح الباء ففائدته الولد، والحق فيه للمولى، فاعتبر إذن في إسقاطه، فإذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء، وهو الصحيح، وبذلك تظافرت الأخبار.

(٣) قوله: كنا نعزل إلخ: أي ويعزل عن الحرة وكذا المكاتب بإذنها، لكن في «الحانية»: أنه يباح في زماننا لفساده. قال «الكمال»: فليعتبر عذراً مسقطاً لإذنها عبارته، وفي «الفتاوى»: إن خاف من الولد السوء في الحرة يسعه العزل بغير رضاها؛ لفساد الزمان، فليعتبر مثله من الأعذار مسقطاً لإذنها. فقد علم مما في «الحانية» أن منقول المذهب عدم =

وَزَادَ مُسْلِمٌ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا.

٣٢٨١ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ. فَقَالَ: «اعْزِلْ»^(١) عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا، فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ، فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ»^(٢) أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ:

= الإباحة، وإن هذا تقييد من مشايخ المذهب؛ لتغير بعض الأحكام بتغير الزمان. وأقره في «الفتح»، وبه جزم القهستاني أيضًا حيث قال: وهذا إذا لم يخف على الولد السوء؛ لفساد الزمان، وإلا فيجوز بلا إذن.

(١) قوله: اعزل عنها إن شئت: فيه جواز العزل وأنه في الأمة بمشيئة الواطئ. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: قد أخبرتك أنه سيأتها ما قدر لها: وقال ابن الهمام: ثم إذا عزل بلذن أو بغير إذن، وظهر بها حمل هل يحل نفيه؟ قالوا: إن لم يعد إليها أو عاد، ولكن بال قبل العود حل نفيه. وإن لم يبل لا يحل، كذا روى عن علي ﷺ؛ لأن بقية المنى في ذكره يسقط فيها، كذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبل البول، ثم بال، فخرج المنى وجب إعادة الغسل. وفي «فتاوى قاضي خان»: رجل له جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى، فجاءت بولد، وأكبر ظنه أنه ليس منه، كان في ساعة من لقيه، وإن كانت محصنة لا يسعه نفيه؛ لأنه ربما يعزل فيقع الهاء في الفرج الخارج، ثم يدخل، فلا يعتمد على العزل. قاله في «المرقاة».

وروى محمد في موطئه عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يعزلون عن ولاندهم لا تأتيني وليدة فيعترف سيدها أنه قد ألم بها إلا ألحقت به ولدها، فاعتزلوا بعد أو اتركوا قال في «التعليق الممجد»: يعني لم يقصد به عمر حرمة العزل عن الأمة؛ فإنه جائز عنده وعند غيره، ولا أن كل ما تصنعه الأمة الموطوءة من سيدها ملحق بسيدها، وإن لم يدعه ولم يعترف به، بل أراد به الزجر والتهديد كراهة أن يضيعوا ولاندهم بالعزل بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه نفى ولد جارية موطوءة له من نفسه؛ فإنه يدل على جواز النفي بعد الوطء، وبدليل ما ثبت عن عمر نفسه نفى ولد جاريته الموطوءة، انتهى. وقال محمد في موطئه: وكان أبو حنيفة يقول: إذا حصنها أي حفظ المولى جارية في بيته ولم يتركها، تخرج إلى محل يورث الشبهة، فجاءت بولد لم يسعه فيها بينه وبين ربه عز وجل أن ينتفي منه فهذا نأخذ أي ديانة لا قضاء.

«مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوُلْدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ».

٣٢٨٢ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَغْرِلُ عَنِ امْرَأَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ^(١) ذَلِكَ ضَارًّا ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْاِغْتِيَالِ ثُمَّ قَالَ: «لَوْ ضَرَّ أَحَدًا لَضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغَيْلَةِ حَتَّى ذُكِرْتُ أَنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ.

٣٢٨٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ مَنْ أَشَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٢٨٤ - وَعَنْ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا^(٢) النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

(١) قوله: لو كان ذلك ضاراً لضر فارس والروم: ففي هذا الحديث إباحة وطء الحبال، وثبت بالحديث الذي يجيء بعد هذا أن الإباحة بعد النهي، فهذا أولى من غيره، وجاء نهى النبي ﷺ ذلك أنه من جهة خوفه الضرر من أجله، ثم أباحه لما تحقق عنده أنه لا يضر. ودل ذلك أنه لم يكن منع منه في وقت ما منع منه من طريق الوحي، ولا من طريق ما يحل ويحرم، ولكنه على طريق ما وقع في قلبه ﷺ منه شيء، فأمر به على الشفقة منه على أمته لا غير ذلك، كما قد كان أمر في ترك تأبير النخل، فثبت بما ذكرنا أن وطء الرجل امرأته أو أمته حاملاً حلال لم يحرم عليه قط، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

(٢) قوله: لا تأتوا النساء في أدبار: من قال في «البنية»: وقال شيخنا في «شرح الترمذي» له: قد انعقد الإجماع آخرًا =

٣٢٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٢٨٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

٣٢٨٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

بَابُ

٣٢٨٨ - عَنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِتُعْتِقَهَا، فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأُعْتِقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاءَهَا، فَقَالَ: «أُعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» أَوْ قَالَ: «أَعْطَى الثَّمَنَ» قَالَ: فَاشْتَرَتْهَا فَأَعْتَقَتْهَا، قَالَ: وَخَيْرْتُ نَفْسَهَا^(١) فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَعَهُ. قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= على تحريم إتيان المرأة في الدُّبْرِ، وإن كان فيه خلاف قديم قد انقطع، وكل من روى عنه بإباحته فقد روى عنه إنكاره. فأما القائلون بتحريمه من الصحابة، فعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود، ومن التابعين سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب وطاوس، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وسفيان الثوري والشافعي وآخرين من أهل العلم.

(١) قوله: وخيرت نفسها إلخ: وهذا الخيار يُسمى خيار العتق، وهو مختص بالأمة، ولو مكاتبه أو مدبرة كبيرة كانت أو صغيرة، سواء كان زوجها عند عتقها حرًّا أو عبدًا، وفي الزوج الحر خلاف الشافعي. وقال صاحب «الهداية»: وإذا تزوجت أمة بإذن مولاه أو زوجها هو برضاها أو بغير رضاها، ثم أعتقت فلها الخيار، حرًّا كان زوجها أو عبدًا، أما إذا زوجت نفسها بغير إذنه، ثم أعتقها ينفذ النكاح بالإعتاق، ولا خيار لها، والشافعي يخالفنا فيها إذا كان زوجها حرًّا فلا خيار لها، وهو قول مالك، لذلك قال الشافعي: لو عتقت فلها الخيار، ولو عتق فلا خيار.

= وقال أبو حنيفة: إن لها خياراً في الصورتين. والأصل فيه حديث بريرة مولاة عائشة فإنه لما أعتقتها عائشة قال لها النبي ﷺ: قد عتق بضعتك فاختاري، أخرجه ابن سعد في «الطبقات». وعند الدارقطني قال لبريرة: اذهبي فقد عتق معك بضعتك، وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة خيرها رسول الله ﷺ من زوجها فاختارت نفسها. واختلف الروايات في أن زوجها وكان اسمه مغيثاً، وكان عبداً بالاتفاق قبل ذلك، هل كان عند عتقها حراً معتقاً أو عبداً؟ فروى البخاري وأصحاب السنن عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قصة بريرة. وفي آخرها قال الأسود: كان زوجها حراً، وأخرجوا عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً أسود يقال له: مغيث. فاستندت الشافعية بأحاديث عبوديته، وظنوا أنه لا خيار لها إذا أعتقت تحت حر، وأصحابنا رجحوا روايات الحرية؛ لكون خبرها خبراً عن تحقق وعيان، وخبر عبوديته مبني على استصحاب الحال، أي إبقاء ما كان على ما كان. ومنهم من جمع بينها بأن الخبر عن العبودية خبر عن حاله السابق، وخبر حرية خبر عن حاله الطارئ، فأثبتوا الخيار في الحالتين، وهو الأقوى نظراً ودليلاً. وأيدوه بحديث الدارقطني وابن سعد الدال على أن منشأ الاختيار هو ملك بضعة، وشيّدوه بما تقرر عندهم من اعتبار عدد الطلاق بالنساء، كما مرّ وسيأتي، فإن الأمة تبيّن بطلقتين، سواء كان زوجها حراً أو عبداً، والحرّة تبيّن بثلاث تطليقات، حراً كان زوجها أو عبداً، فبعد ما عتقت تخير في الصورتين حذراً عن ثبوت الملك الزائد عليها.

وقال ابن الهمام: ومنشأ الخلاف والاختلاف في ترجيح إحدى الروايتين المتعارضتين في زوج بريرة أكان حين أعتقت حراً أو عبداً، فالمرجح كونه حراً؛ وذلك لأن رواية هذا الحديث عن عائشة ؓ ثلاثة: الأسود وعروة وابن القاسم. فأما الأسود فلم يختلف فيه عن عائشة أنه كان حراً. وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان: كان حراً، كان عبداً. وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان: كان حراً، والأخرى بالشك. والجزم قاض، ولا ترجيح لإحدى روايتي عروة للتعارض، فبقي رواية الأسود سالمة، ومعها رواية الجزم لابن القاسم. ووجه آخر من الترجيح مطلقاً لا يختص بالمروي عن عائشة، وهو أن رواية: خيرها ﷺ «وكان زوجها عبداً» يحتتمل كون الواو للعطف فيه لا للحال.

وحاصله: أنه إخبار بالأمرين، وكونه اتصف بالرق لا يستلزم كون ذلك كان حال عتقها. هذا بعد احتمال أن يراد بالعبد العتيق مجازاً باعتبار ما كان، وهو شائع في العرف، والذي لا مرد له من الترجيح أن رواية: كان حراً أنصّ من كان عبداً، وثبتت زيادة، فهي أولى.

ووجه آخر أن المثبت مقدم على النافي، كما ذكره أهل الأصول ههنا. ووجه آخر ما أخرجه الدارقطني عنها أنه ﷺ قال لبريرة: اذهبي فقد عتق معك بضعتك، معلل بثبوت الخيار بملك البضع، فيعمّ الحكم بعموم العلة، وهذا وجه سالم عن التعارض، هذا حاصل ما في «عمدة الرعاية» و«المرقاة» و«فتح القدير».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَفِيهَا قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتِيقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَأُهِدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمٌ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ» وَخَيْرَتْ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا فَقَالَ: لَا أَدْرِي. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ حُرًّا حِينَ أُعْتِقَتْ، وَأَنَّهَا خَيْرَتْ فَقَالَتْ: مَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ مَعَهُ وَإِنَّ لِي كَذَا وَكَذَا.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ وَالنَّسَائِيُّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أُعْتِقَتْ بَرِيرَةَ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ لَهَا زَوْجٌ حُرٌّ.

= وقال في «عمدة القاري»: قوله في رواية: «رايته عبدًا»، يعني زوج بريرة لا يدلُّ على أنه كان عبد حين أعتقت بريرة؛ لأن الظاهر أنه يخبر بأنه كان عبدًا، فلا يتم الاستدلال به، والتحقيق فيه أن يقول: إن اختلافهم فيه في صفتين لا يجتمعان في حالة واحدة، فنجعلها في حالتين بمعنى أنه كان عبدًا في حالة، حرًّا في حالة أخرى، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى.

وقد علم أن الرق يعقبه الحرية، والحرية لا يعقبها الرق، وهذا مما لا نزاع فيه، فإذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة. فثبت بهذا الطريق أنه كان حرًّا في الوقت الذي خيرت فيه بريرة، وعبدًا قبل ذلك. فيكون قول من قال: كان عبدًا محمولًا على الحالة المتقدمة، وقول من قال: كان حرًّا محمولًا على الحالة المتأخرة. فإذا لا يبقى تعارض وثبت قول من قال: إنه كان حرًّا، فيتعلق الحكم به، ولئن سلمنا أن جميع الروايات أخبرت بأنه كان عبدًا فليس فيه ما يدلُّ على صحة ما يذهب ممن يذهب أن زوج الأمة إذا كان حرًّا فأعتقت الأمة ليس لها خيار؛ لأنه ليس فيه ما يدلُّ على ذلك؛ لأنه لم يأت عنه ﷺ أنه قال: إنها خيرتها؛ لأن زوجها عبده، وهذا لا يوجد أصلًا في الآثار فثبت أنه خيرها؛ لكونها قد أعتقت، فحينئذ يستوي فيه أن يكون زوجها حرًّا أو عبدًا.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ قَالَ: لِلْأَمَةِ الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَتْ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ قَرْنِيٍّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: لَهَا الْخِيَارُ فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَالشَّعْبِيِّ نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَهَا الْخِيَارُ وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ.

٣٢٨٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُعَيْثٍ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لَهَا: «إِنْ^(١) قَرَبِكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: إن قريك فلا خيار لك: قال الشوكاني: فيه دليل على أن خيار من عتقت على التراخي، وإنه يبطل إذا مكنت الزوج من نفسها، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد، وهو قول للشافعي. وله قول آخر: إنه على الفور. وفي رواية عنه: إنه إلى ثلاثة أيام، وقيل: بقيامها من مجلس الحاكم. وقيل: من مجلسها، وهذان القولان للحنفية، والمقول الأول هو الظاهر لإطلاق التخيير لها إلى غاية هي تمكينها من نفسها، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن النبي ﷺ بلفظ: إذ. أعتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يبطأها، إن تشاء فارقتها، وإن وطئها فلا خيار لها، ولا تسطيع فراقها، وفي رواية للدارقطني إن وطئك فلا خيار لك، انتهى. قال في «رحمة الأمة»: وإذا أعتقت المرأة وزوجها رقيق ثبت الخيار عند أبي حنيفة ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه، ومتى علمت ومكنته من الوطء فهو رضا. وللشافعي أقوال، أصحها: أن لها الخيار على الفور، والثاني: إلى ثلاثة أيام، والثالث: ما لم تمكنه من الوطء، ولو عتقت وزوجها حرًّا فلا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: يثبت لها الخيار مع حرّيته.

بَابُ الصَّدَاقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُحِلَّ^(١) لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ^(٢) عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْتُمْ^(٣) إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾
(النساء: ٢٤)
(الأحزاب: ٥٠)
(النساء: ٢٠)

(١) قوله: وأحل لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم: وفي هذه الآية دليل على أن النكاح لا يكون إلا بمهر، وأنه يجب وإن لم يسم، وإن غير المال لا يصلح مهرًا، وإن القليل لا يصلح مهرًا؛ إذ الحبة لا تعد مالًا، هكذا في «المدارك».

(٢) قوله: قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم: فيه ردٌّ على الشافعي رحمه الله فيما ذهب إليه أن المهر غير مقدر من عند الله تعالى، وإن تقديره إلى رأي الزوج؛ وذلك لأن الله تعالى لما ذكر لفظ الفرض ومعناه التقدير، وأسندته إلى ضمير المتكلم كان معناه ما قدرنا عليهم في حق أزواجهم، والآية في باب المهر، فعلم أن المهر مقدر شرعًا من عند الله تعالى، وهو عشرة دراهم، والزيادة عليه بالغًا ما بلغ تبرع، والنقصان عنه ممنوع، لا كما قال الشافعي من أن كل ما يصلح ثمنًا في البيع يصلح مهرًا في النكاح، قلَّ أو كثر. وتحقيقه: أن الفرض لغة القطع، ويستعمل تارة بمعنى الإيجاب، وتارة بمعنى التقدير، وقد غلب الاستعمال في عرف الشرح على التقدير، فصار كأنه حقيقة عرفية بعد كونه منقولًا.

فلهذا جزم فخر الإسلام بأن الفرض لفظ خاص وُضِعَ لمعنى خاص، وهو التقدير، وإن لفظ الكناية أيضًا لفظ خاص وُضِعَ لمعنى معلوم، وهو المتكلم، فعلم أن صاحب الشرع هو المتولي للإيجاب والتقدير، وإن تقدير العبد امتثال به، وقد يقال: إن قدر المفروض لم يعلم من الآية، فيكون مجملًا لا خاصًا، وأجيب بأن الفرض خاص، والمفروض مجمل، فقد بيَّنه عليه بقوله: لا مهر أقل من عشرة دراهم. كذا في «التفسيرات الأحمدية». حاصله: أن ذلك المعين مجمل فيلتحق ببيانًا بخبر الواحد. قال العيني: وأيضًا قال الشافعي: إن المهر حقها، فيكون التقدير إليها، ولنا أنه حق الشرع وجوبًا فيقدر بهاله حظ في الشرع، وهو نصاب السرقة، وإننا قلنا: إنه مقدر شرعًا لقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٥٠).

(٣) قوله: وأتيت إحداهن قنطارًا: فيه دليل على أن المهر يصلح بالغًا ما بلغ؛ لأن معناه مالا عظيمًا، كما روي أنه قال عمر على المنبر: لا تغالوا بصدقات النساء. فقالت له امرأة: أتتبع قولك أم قول الله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ (النساء: ٢٠). فقال عمر: كل واحد أعلم من عمر، تزوجوا على ما شئتم. قاله في «التفسيرات الأحمدية».

٣٢٩٠ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَلَا مَهْرٌ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةٍ» مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ.
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّهُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ حَسَنٌ كَمَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» فِي «بَابِ الْكَفَاءَةِ».
وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا مَهْرٌ دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَوْقُوفًا^(١): «وَلَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ».
وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ أَبِي التُّعْمَانِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: رَوَجَّ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) قوله: لا مهر أقل من عشرة: لذلك قال في «شرح الوقاية»: أقله عشرة دراهم، هذا عندنا، وأما عند الشافعي، فكل ما يصلح ثمنًا يصلح مهرًا، سواء كان عشرة دراهم أو أقل منها أو ما فوقها. وقال في «عمدة الرعاية»، يعني كل ما يمكن أن يكون ثمنًا في البياعات ولو درهما أو أقل منه يصلح كونه مهرًا، فلا حد عنده لأقله إلا صلوحه عوضًا، كما لا حد لأكثر المهر اتفاقًا، انتهى. وفي «الذر المختار»: أقله عشرة دراهم؛ لحديث البيهقي وغيره لا مهر أقل من عشرة دراهم، ورواية الأقل تحمل على المعجل. وقال في «رد المحتار»: أي ما يدل بحسب الظاهر من الأحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة، وكلها مضعفة إلا حديثًا: التمس ولو خاتمًا من حديد، يجب حملها على أنه المعجل؛ وذلك لأن العادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول ندبًا. وأما الباقي فمؤجل، انتهى. وقال في «البدائع»: ويحتمل أن تكون الأحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة كلها في حال جواز النكاح بغير مهر، على ما قيل: إن النكاح كان جائزًا بغير مهر، إلى أن نهى النبي ﷺ عن الشغار.

(٢) قوله: عن علي موقوفًا: والظاهر أنه قال توقيفًا؛ لأنه باب لا يوصل إليه بالاجتهاد والقياس. قاله في «عمدة القاري».
(٣) قوله: زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن إلخ: يعني لو تزوج امرأة على أنه علمها القرآن، فالعقد صحيح، وعندنا لها مهر مثلها. قال الشافعي: لها تعليم القرآن، كما في حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه هل معك شيء من القرآن؟ قال: نعم، فقال ﷺ: قد ملكتها بما معك من القرآن. رواه أبو داود. قلنا: ليس فيه دلالة على أن القرآن جعله مهرًا، ولهذا لم يشترط أن يعلمنها، وإنما معناه ببركة ما معك أو لأجل أنك من أهل القرآن، فكان كتزويج أبي طلحة علي إسلامه، وهو لا يصلح صداقًا للبضع، أي وقع النكاح بصدقها، ووهبته إياه بسبب إسلامه على مقتضى وعدها، فصار الإسلام سببًا لاستيفائه لها كالمهر.

امْرَأَةً عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ مَكْحُولٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٣٢٩١ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ:

كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي ^(١) عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشًّا، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا،

قَالَتْ: يَصُفُّ أَوْقِيَّةً، فَتِلْكَ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَنَشُّ بِالرَّفْعِ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» وَفِي جَمِيعِ الْأُصُولِ.

= لا أنه المهر حقيقة؛ لأن الإسلام منفعة دينية، والمنفعة الدينية ما لا يكون فيه النفعة الدنيوية مع أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) وبالإجماع لا يطلق على المنفعة الدينية اسم المال، هذا حاصل ما قاله العيني وعلي القاري رحمهما الله.

وفي «نيل الأوطار»: وقال الطحاوي والأبهري وغيرهما بأن هذا خاص بذلك الرجل؛ لكون النبي ﷺ كان يجوز له نكاح الواهة، فكذلك يجوز له إنكاحها من شاء بغير صداق، واحتجوا على هذا بمرسل أبي النعمان المذكور؛ لقوله فيه: لا يكون لأحد بعدك مهراً، وبحديث أبي داود من طريق مكحول قال: ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ، انتهى. وقال في «عمدة الرعاية»: وأما حديث البخاري وغيره أنه ﷺ قال لرجل: التمس ولو خاتماً من حديد، فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال: هل معك شيء من القرآن؟ قال: نعم، سورة كذا وكذا، فقال ﷺ: قد ملكتكها بما معك من القرآن، وهو الذي استدل به الشافعي على أن المهر قد يكون غير المال، فأجاب أصحابنا عنه بأن الباء هناك ليست للعوض، بل للسببية أو التعليل، وذكر في «فتح القدير» أنه لما جوز الشافعي أخذ الأجرة على تعليم القرآن صحح تسميته مهراً، فكذا نقول: يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقاً ولم أر من تعرض له، انتهى. وفي «البحر»: سيأتي في «كتاب الإجازات» أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقه، فينبغي أن يصح تسميته مهراً؛ لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقاً كما قدما نقله عن «البدائع». وفي «الدر المختار»: ووجب مهر المثل في تعليم القرآن للنص بالابتغاء بالمال وباء زوجتك بما معك من القرآن للسببية أو للتعليل، لكن في «النهر» ينبغي أن يصح على قول المتأخرين.

(١) قوله: شفتي عشرة أوقية ونش: لهذه الأحاديث قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: أقل المهر عشرة دراهم، ويجب الأكثر منها أي بالغاً ما بلغ إن سمي الأكثر، فالتقدير بالعشرة لمنع نقصان.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، فَمَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَمَّهَرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، فِي رِوَايَةٍ: أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ شُرَحْبِيلَ ابْنِ حَسَنَةَ.

٣٢٩٢ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَلَا لَا تُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، وَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُنِي عَنْ أَحَدٍ سَاقَ أَكْثَرٍ مِنْ شَيْءٍ سَاقَهُ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ سِيقَ إِلَيْهِ، إِلَّا جَعَلْتُ فَضْلَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ نَزَلَ فَعَرَضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لِكِتَابِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ قَوْلُكَ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا ذَلِكَ؟ قَالَتْ: نَهَيْتُ النَّاسَ أَنْ يُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَعَاتَيْنِمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾. فَقَالَ عُمَرُ: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ أَنْ تُعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَلْيَفْعَلْ رَجُلٌ فِي مَالِهِ مَا بَدَأَ لَهُ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

٣٢٩٣ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا شَيْئًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ^(١) ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا،

(١) قوله: فقال ابن مسعود لها مثل صداق نساها إلخ: تفصيله أن من تزوج امرأة بالغة برضاها على غير مهر يصح النكاح، وللمرأة مطالبة بأن يفرض لها صداقًا فإن دخل بها قبل الفرض فلها مهر مثلها، وإن طلقها قبل الفرض والدخول فلها المتعة، وإن مات أحدهما قبل الدخول والفرض، فاختلف أهل العلم في أنها هل تستحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها وهو قول علي، كما لو طلقها قبل الدخول والفرض. وذهب قوم إلى أن لها المهر؛ لأن الموت كالدخول في تقرير المسمى، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمى، وهو قول ابن مسعود. وللشافعي قولان يوافقان قولهما، ومذهب أبي حنيفة وأحمد كقول ابن مسعود، وروي عن الشافعي أنه رجع بمصر عن القول الأول وقال بحديث بروع بنت واشق. هذا حاصل ما في «التعليق الممجّد» و«المراقبة» و«تنسيق النظام».

لَا وَكُسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا^(١) الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةً مِنَّا مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ، فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

بَابُ الْوَلِيمَةِ

٣٢٩٤ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ أَوْلَمَ بِشَاءَ^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٢٩٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٩٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِلَالًا بِالْأَنْطَاعِ فُبَسِطْتُ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا الثَّمَرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى التَّبَهِيُّ عَنْ رَزِينَةَ قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَفِيَّةَ يَفُودُهَا سَبِيَّةً حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَذَرَاعُهَا فِي يَدِهِ، فَأَعْتَقَهَا وَخَطَبَهَا وَتَزَوَّجَهَا،

(١) قوله: وعليها العدة ولها الميراث: أي عليها العدة للوفاة، قال في «تنسيق النظام» وأما كون الميراث لها مجمع عليه. قاله في «التعليق الممجد».

(٢) قوله: أولم بشاءة: قال في «رحمة الأمة»: وليمة العرس سنة على الراجح من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة، انتهى. وقال في «العالمگیری»: ووليمة العرس سنة، وفيها ماثبة عظيمة، وهي إذا بنى الرجل بامرأته ينبغي أن يدعو الجيران والأقرباء والأصدقاء، ويذبح لهم، ويصنع لهم طعاماً اهـ. والأمر في حديث عبد الرحمن بن عوف محمول على الاستحباب؛ لأنه أمر بشاءة، وهي غير واجبة اتفاقاً. قاله في «بذل المجهود». قال في «رحمة الأمة»: وأما وليمة غير العرس كالختان ونحوه، قال أبو حنيفة ومالك والشافعي: تستحب. وقال أحمد: لا تستحب.

وَأَمَّهَرَهَا رَزِينَةً^(١).

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ فَعَلَ فِي جُورِيَّةٍ بِنْتِ الْحَارِثِ مِثْلَ مَا فَعَلَهُ فِي صَفِيَّةَ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ: إِنَّهُ يُجَدِّدُ لَهَا صَدَاقًا.

٣٢٩٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمْرٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٢٩٨ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وأمهرها إلخ: يعني إذا اعتق أمة وجعل عتقها صداقها كأن يقول: أعتقتك على أن تزوجني نفسك بعوض العتق فقبلت، صحَّ العتق، وهي بالخيار في تزوجه، فإن تزوجته فلها مهر مثلها، وممن قال بهذا القول أبو حنيفة وزفر ومحمد رضي الله عنهما. وخالفهم في ذلك الشافعي وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة لهما الحديث: تزوج صافية، وجعل عتقها صداقها، قلنا: نصَّ كتاب الله تعالى يعين الهال؛ فإنه بعد عد المحرمات أحل ما وراءهن مقيَّدًا بالابتغاء بالمال، قال الله تعالى: ﴿وَأَجِرْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) الآية، ويؤيده حديث رزينة وقول الراوي ذلك كناية عن عدم المهر، يعني أعتقها وتزوجها، ولم يكن شيء غير العتق، والتزوج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره، وغاية ما فيه أن ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي، فيجب حمله عليه، دفعًا للمعارضة بينه وبين الكتاب، وإن أبت أن تزوجه ألزمتها بقيمتها. وحاصله: أنه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم، وليس لغيره أن يفعل ذلك، ومما يؤيده كلام ابن عمر المذكور في الكتاب. هذا حاصل ما في «المراقبة» و«عمدة القاري».

(٢) قوله: فليأتها: وفي «الهندية» عن التمرتاشي: اختلف في إجابة الدعوى. قال بعضهم: واجبة لا يسع تركها. وقال العامة: هي سنة، والأفضل أن يجيب إذا كانت وليمة، وإلا فهو بخير. والإجابة أفضل؛ لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن، وإذا أجاب فعل ما عليه: أكل أو لا، والأفضل أن يأكل لو غير صائم.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

٣٣٠٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ

فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ

يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٠٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ ^(٢) فَلَمْ

يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= وفي «البنية»: إجابة الدعوة سنة، وليمة أو غيرها. وفي «الاختيار»: وليمة العرس سنة قديمة إن لم يجبها أئم؛ لقوله ﷺ: من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله، فإن كان صائماً أجاب ودعا، وإن لم يكن صائماً أكل ودعا، وإن لم يأكل ولم يجب أئم وجفا؛ لأنه استهزاء بالمضيف. وقال ﷺ: لو دعيت إلى كراع لأجبت اهـ. ومقتضاه أنها سنة مؤكدة، بخلاف غيرها. وصرح شراح «الهداية» بأنها قرية من الواجب. كذا في «رد المحتار». وقال في «رحمة الأمة»: والإجابة إليها مستحبة على الأصح عند أبي حنيفة، واجبة على المشهور عن مالك، وهو الأظهر من قولي الشافعي وإحدى الروایتين عن أحمد.

(١) قوله: شر الطعام إلخ: قال الطيبي وابن المبارك: وهو من الأعذار المسقطه للوجوب أو الندب أن يكون في الطعام شبهة أو يختص بها الأغنياء أو هناك من يتأذى بحضوره أو لا تليق به مجالسته أو يدعى لدفع شره، أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل أو هناك منه، كالخمر أو اللهو، أو فرش الحرير وغير ذلك. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فقد عصى الله ورسوله: واستدل به من قال بوجوب الإجابة، والجمهور حملوه على تأكيد الاستحباب. قاله في «المراقبة».

(٣) قوله: من دعي إلخ: والحاصل: أنه ﷺ علم أمته مكارم الأخلاق البهية، ونهاهم عن الشائتل الدنية؛ فإن عدم إجابة الدعوة من غير حصول المعذرة يَدُلُّ على تكبر النفس والرعونة وعدم الألفة والمودة، والدخول من غير دعوة يشير إلى حرص النفس ودناءة الهمة وحصول المذلة والمهانة، فالخلق الحسن هو الاعتدال بين الخلقين المذمومين كذا في «المراقبة».

٣٣٠٣ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ [قَاتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ، فَعَرَفَ الْجُوعَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ إِلَى غُلَامِهِ اللَّحَامِ] فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِينِي خَمْسَةَ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَصَنَعَ لَهُ طَعِيمًا، ثُمَّ أَتَاهُ فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا شُعَيْبٍ، إِنَّ رَجُلًا تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنُتَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ، قَالَ: لَا، بَلْ أَذْنُتُ لَهُ. ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٠٤ - وَعَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا أَصَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَنَا، فَدَعَوُهُ فَجَاءَ فَوَضَعَ [يَدَهُ] عَلَى عِضَادَتِي الْبَابِ فَرَأَى ^(٢) قَرَامًا فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَرَجَعَ، ^(٣) قَالَتْ فَاطِمَةُ: فَتَبِعْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَدَّكَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَوْلِيَّيٌّ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مُزَوَّقًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: بل أذنت له: فيه أنه لا يجوز لأحد أن يدخل في ضيافة قوم بغير إذن أهلها ولا يجوز للضيف أن يأذن لأحد في الإتيان معه إلا بأمر صريح أو إذن عام أو علم برضاه كذا في المرقاة.

(٢) قوله: فرأى قراما: قد ضرب في ناحية البيت قال الخطابي وتبعه ابن الملك كان ذلك مزينا منقشا وقيل لم يكن منقشا ولكن ضرب مثل حجلة العروس ستر به الجدار وهو رعونة يشبه أفعال الجبارة وفيه تسريح بأنه لا يجاب دعوة فيها منكر قال في المرقاة. وقال في العالمگیری ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يستر حيطان البيوت باللبود المنقشة إذا كان قصد فاعله دفع البرد وغن كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيض لا بأس بأن يستر حيطان البيت باللبود إذا كان قصد فاعله دفع البرد وزاد عليها فقال أو بالحشيش إذا كان قصد فاعله دفع الحر وإنما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة والحاصل: أن كل ما كان على وجه التكبر يكره وإن فعل الحاجة وضرورة لا، هو المختار كذا في الغيائية.

(٣) قوله: فرجع إلخ: وقال في الدر المختار دعى إلى وليمة وثم لعب أو غناء قعد وأكل أو المنكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي أن يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى: فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين فإن قدر على المنع فعل وإلا يقدر صبر إن لم يكن ممن يقتدى به، فإن كان مقتديا ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد؛ لأن فيه شين الدين. =

٣٣٠٥ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، [فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا]، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٣٠٦ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ فِي «بَذْلِ الْمَجْهُودِ»: هَذَا لِأَنَّ الْعَادَةَ كَانَتْ فِيهِمْ كَذَلِكَ.

٣٣٠٧ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ «طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ أَنْ يُؤْكَلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ حُجِّي السُّنَّةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

٣٣٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَبَارِئَانِ لَا يُجَابَانِ، وَلَا يُؤْكَلُ

= والمحكي عن الإمام كان قبل أن يصير مقتديا به، وإن علم أولا باللعب لا يحضر أصلا، سواء كان ممن يقتدى به أو لا؛ لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله، ابن كمال، انتهى.

(١) قوله: وطعام يوم الثالث سمعة إلخ: وقد عمل بظاهر الشافعية والحنابلة. وقال الطيبي: إذ أحدث الله تعالى لعبد نعمة حق له أن يحدث شكرا واستحب ذلك في الثاني؛ جبرا لما يقع من نقصان في اليوم الأول؛ فإن السنة مكمله للواجب، وأما اليوم الثالث فليس إلا رياء وسمعة، والمدعو يجب عليه الإجابة في الأول ويستحب في الثاني، ويكره، بل يجرم في الثالث. وقال مالك باستحباب الوليمة سبعة أيام، انتهى. ملخص كلام «الفتح الباري» و«المراقبة».

وقال في «قاضيخان»: يجوز بلا كراهة أن يدعو إلى ثلاثة أيام، ثم ينقطع العرس والوليمة، انتهى. كذا في «العالمگیری» و«مجمع البركات». وقوله: «وطعام يوم الثالث سمعة» محمول عندنا على أن العادة كانت فيهم كذلك، والأكل دعوة يقصد بها الرياء والسمعة يكره، أخذته من «بذل المجهود» و«رد المحتار».

(٢) قوله: نهى عن طعام المتبارئين إلخ: يعني دعوة يقصد بها التطاول أو إنشاء الحمد أو ما أشبهه لا ينبغي إجابتها لا سيما أهل العلم. قاله في «رد المحتار».

طَعَامُهُمَا». قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يَعْني الْمُتَعَارِضِينَ بِالضِّيَافَةِ فَخَرًا أَوْ رِيَاءً.

٣٣٠٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامِ الْفَاسِقِينَ.

٣٣١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَلْيَأْكُلْ ^(٢) مِنْ طَعَامِهِ وَلَا يَسْأَلْ، وَيَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ وَلَا يَسْأَلْ». رَوَى الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

وَقَالَ: هَذَا إِنْ صَحَّ؛ فَلَا تَزَالُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُطْعِمُهُ وَلَا يَسْقِيهِ إِلَّا مَا هُوَ حَلَالٌ عِنْدَهُ.

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين: أي لا يجيب دعوة الفاسق المعلن لمعانٍ؛ ليعلم أنك غير راض بفسقه. كذا في «العالمگیری».

(٢) قوله: فليأكل من طعامه ولا يسأل إلخ: أي لا يجيب دعوة من كان غالب ماله من حرام ما لم يخبر أنه حلال، وبالعكس يجيب ما لم يتبين عنده أنه حرام. كذا في «التمرناشي». أكل الربا أو كاسب الحرام أهدى إليه أو أضافه وغالب ماله حرام لا يقبل، ولا يأكل ما لم يخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثه أو استقرضه، وإن كان غالب ماله حلالاً لأبأس بقبول هديته ولا أكل منها. كذا في «المتلقط»؛ لأن أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام، فالمعتبر الغالب، وكذا أكل طعامهم. كذا في «الاختيار شرح المختار»، التقطته من «العالمگیری».

بَابُ الْقَسَمِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ^(١) أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا^(٢) أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾

(النساء: ١٢٩)

٣٣١١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ^(٣) يَقْسِمُ

(١) قوله: فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً إلخ: فعلم من ههنا أن العدل بين الأزواج فرض، سواء كانت جديدة أو قديمة، بكرًا أو ثيبًا، مسلمة أو كتابية، وهو بين الحرتين على سواء. وأما بين الحرة والأمة المنكوحة للغير، فالعدل بينهما أثلاثًا، ثلثان للحرة وثلث للأمة، وذلك العدل في الكسوة والنفقة والسكنى والبيتوتة معها، لا في محبة القلب؛ لأن ذلك غير مقدور للبشر، ولا في الجماع؛ لأن ذلك موقوف على محبة القلب، ولا في حق السفر بل ليسافر بأية شاء، ولكن القرعة أحب، كذا ذكره الفقهاء. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا إلخ: قد مضت آية في أول هذه السورة في بيان اشتراط العدل، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: ٣)، وهذه الآية في بيان أن العدل لا يشترط في محبة القلب ويشترط في غيره؛ إذ مضمون الآية «ولن تستطيعوا» يا صاحبي الأزواج الكثيرة «أن تعدلوا بينهن»؛ لأن العدل لا يقع ميل البتة، وهو متعذر، ولذلك كان رسول الله ﷺ يعدل بين أزواجه بالنفقة والكسوة والسكنى. ويقول: اللَّهُمَّ! هذه قسمتي فيما أملك، ولا تؤاخذ فيما لا أملك، وهو محبة القلب؛ لأن رسو الله ﷺ أحب عائشة رضي الله عنها على جميع نساته محبة كاملة ولو حرصت أن تعدلوا بين النساء وبالخطم فيه ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (النساء: ١٢٩): أي لا تجمعوا ميل النعل مع ميل القلب. أي اعدلوا في ميل الفعل كالنفقة والكسوة والسكنى والبيتوتة، وإن لم تقدرُوا على ميل القلب الذي هو المحبة أو الجماع؛ لئلا يجتمع ميل الفعل مع ميل القلب. إن تركتم ميل الفعل أيضًا ﴿فَتَذَرُوهَا﴾ (النساء: ١٢٩) أي المرغوب عنها بالفعل والقلب جميعًا ﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ (النساء: ١٢٩) التي ليست ذات بعل ولا مطلقة. وقال النبي ﷺ: من كان له امرأتان يميل مع إحداها جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل. فعلم أن العدل بقدر الإمكان واجب. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: كَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ إلخ: لذلك قال في «شرح الوقاية»: يجب العدل في القسم.

مِنْهُنَّ لِثْمَانٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقُّهُ سَاقِطٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي^(١) فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣١٤ - وَعَنْهَا رضي الله عنها أَنَّ سَوْدَةَ رضي الله عنها لَمَّا كَبِرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ^(٢) يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣١٥ - وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ، فَقَالَ: هَذِهِ زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزْعِزُوهَا وَلَا تُزْلِزُوهَا، وَارْفُقُوا فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تِسْعُ نِسْوَةٍ كَانَ يَقْسِمُ لِثْمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءٌ: أَلَيْتَنِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَا يَقْسِمُ لَهَا بَلَّغْنَا أَنَّهَا صَفِيَّةٌ، وَكَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فلا تلمني فيما تملك ولا أملك: أي من زيادة المحبة وميل القلب؛ فإنك مقلب القلوب. قال ابن الهمام: ظاهره أن ما عدها مما هو داخل تحت ملكه وقدرته: يجب التسوية فيه. ومنه عدد الوطأت والقبلات، والتسوية فيها غير لازمة إجمالاً. قاله في «المراقبة». وقال في «رد المحتار»: ففي «الخانية»: ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوته عندهما للصحة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع.

(٢) قوله: قد جعلت يومي منك لعائشة إلخ: في «الهداية»: وإن رضيت إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز لهذا الحديث. ولها أن ترجع في ذلك؛ لأنها أسقطت حقاً لم يجب بعد فلا يسقط. وقال ابن الهمام: هذا إذا لم يكن برشوة من الزوج بأن زادها في مهرها لتفعل أو تزوجها بشرط أن يتزوج أخرى فيقيم عندها يومين، وعند المخاطبة يوماً، =

وَقَالَ رَزِينٌ: قَالَ غَيْرُ عَطَاءٍ: هِيَ سَوْدَةُ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَهَبْتُ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ حِينَ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَاقَهَا، فَقَالَتْ لَهُ: أُمْسِكْنِي قَدْ وَهَبْتُ يَوْمِي لِعَائِشَةَ، لَعَلِّي أَنْ أَكُونَ مِنْ نِسَائِكَ فِي الْجَنَّةِ.

٣٣١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، يَقُولُ: أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٣١٧ - وَعَنْهَا ؓ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ

= فإن الشرط باطل، ولا يحل لها الهال في الصورة الأولى فله أن يرجع فيه. وأما إذا دفعت إليه أو حطت عنه مالا فظاهر أنه لا يلزم، ولا يحل لها، ولها أن توجع في مالها.

(١) قوله: إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه إلخ: أي ولا حق لمن في القسمة حالة السفر فيسافر الزوج بممن شاء منهن، والأولى أن يقرع بينهن فيسافر بمن خرجت قرعتها. وقال الشافعي: القرعة مستحقة، يعني واجبة؛ لما روي أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه، إلا إنا نقول: إن القرعة في هذا الحديث لتطيب قلوبهن، فيكون من الاستحباب، وهذا؛ لأنه لا حق للمرأة عند مسافرة الزوج، ألا يرى أن له أن لا يستصحب واحدة منهن، فكذلك له أن يسافر بواحدة منهن، ولا يحتسب عليه بتلك المدة. قاله في «الهداية».

وقال في «رد المحتار»: ولا قسم في السفر؛ لأنه لا يتيسر إلا بحملهن معه، وفي إلزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى. «نهر»، ولأنه قد يثقل بإحداهما في السفر، وبالأخرى في الحضر، والقرار في المنزل لحفظ الأمتعة أو لخوف الفتنة أو يمنع من سفر إحداهما كثرة سمنها، فتعين من يخاف صحبتها في السفر؛ للسفر لخروج قرعتها إلزام للضرر الشديد، وهو مندفع بالنافي للحرج، «فتح»، انتهى. وقال في «العناية»: ولا حق لمن في القسم حالة السفر، هذا الكلام يشتمل على المسألتين، إحداهما: أن القرعة مستحقة عندنا، وعند الشافعي مستحقة، يعني واجبة. والثانية: أنه إذا سافر بواحدة من غير قرعة، ثم رجع هل للباقيات أن يحتسبن تلك المدة أو لا؟ عندنا ليس لمن ذلك خلافاً له، وهذه بناءً على الأولى؛ لأن الإقراع إذا كان مستحقاً ولم يفعله كانت مدة سفره نوبة التي كانت معه، فينبغي أن يكون عند الأخرى مثل ذلك؛ ليتحقق العدل، ولكننا نقول: وجوب التسوية في وقت استحقاق القسم عليه، وفي حالة السفر ليس بمستحق، فلا تجب التسوية، فلا تكون تلك المدة محسوبة من نوبتها.

خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: قُلْنَا: ذَلِكَ كَانَ اسْتِحْبَابًا لِتَطْيِيبِ قُلُوبِهِنَّ، وَهَذَا لِأَنَّ مُطْلَقَ الْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

٣٣١٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنْ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ»^(١)

(١) قوله: سبعت عند: وبهذه الأحاديث أخذ علماءنا فقالوا: الجديدة والقديمة في حكم القسم سواء، بكَرًا كانت الجديدة أو ثِيْبًا. وقال الشافعي رحمته الله: إِنْ كَانَتْ بَكَرًا يَفْضُلُهَا بِسَبْعِ لَيَالٍ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبًا فَثَلَاثَ لَيَالٍ، ثُمَّ التَّسْوِيَةُ بَعْدَ ذَلِكَ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: تَفْضُلُ الْبَكْرِ بِسَبْعِ وَالثَّيْبِ ثَلَاثَ، وَلَأَنَّ الْقَدِيمَةَ قَدْ أَلْفَتْ صَحْبَتَهُ وَآنَسَتْ بِهِ، وَالْجَدِيدَةَ مَا أَلْفَتْ ذَلِكَ بَلْ فِيهَا نَوْعٌ نَفْدَةٌ وَوَحْشَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيلَ ذَلِكَ عَنْهَا بَعْضُ الصَّحْبَةِ؛ لِتَسْتَوِيَ بِالْقَدِيمَةِ فِي الْأَلْفِ ثُمَّ الْمَسَاوَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا كَانَتْ بَكَرًا فِيهَا زِيَادَةُ نَفْرَةٍ عَنِ الرِّجَالِ فَيَفْضُلُهَا بِسَبْعِ لَيَالٍ.

وإذا كانت ثيبا فهي قد صحبت الرجال، وإنما لم تصعبه خاصة فيكفيها ليال لتأنس بصحبته. وحجتنا في ذلك أن سبب وجوب التسوية اجتماعها في نكاحه، وقد تحقق ذلك بنفس العقد، ولو وجب تفضيل إحداها كانت القديمة أولى بذلك؛ لأن الوحشة في جانبها أكثر حيث أدخل غيرها عليها؛ فإن ذلك يغيظها عادة، ولأن للقديمة زيادة حرمة بسبب الخدمة كما يقال: لكل جديدة لذة ولكل قديم حرمة. وأما الحديث فالمراد التفضيل بالبداية دون الزيادة كما ذكر في حديث أم سلمة رضي الله عنها إِنْ شَتَّ سَبْعَتَ لَيْلٍ وَسَبْعَتَ لَيْلٍ، وَقَوْلُهُ: إِنْ شَتَّ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ دَرَّتْ. أَيُّ أَدْوَرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ: إِنْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَبْدَأَ بِالْجَدِيدِ لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّذَّةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَسْوِيَ بَيْنَهُمَا. قَالَ فِي «الْمَبْسُوطِ».

وقال في «عمدة القاري»: قال الإمام الطحاوي: فذهب قوم إلى أن الرجل إذا تزوج الثيب أنه بالخيار إن شاء سبع لها، وبسبب لساثر نسائه، وإن شاء أقام عندها ثلاثا، ودار على بقية نسائه يوما يوما وليلة ليلة. قلت: أراد بالقوم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبا ثور وأبا عبيد، ثم قال: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: إِنْ ثَلَّثَ لَهَا ثَلَاثَ لَسَاثِرِ نَسَائِهِ، كَمَا إِذَا سَبَّعَ لَهَا سَبْعَ لَسَاثِرِ نَسَائِهِ. قلت: أراد بالقوم هؤلاء حماد بن أبي سليمان والحكم بن عتبة وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد رضي الله عنه، واحتجوا في ذلك بحديث أم سلمة أخرجه الطحاوي أن رسول الله ﷺ قَالَ لَهَا: إِنْ شَتَّ سَبْعَتَ عِنْدَكَ سَبْعَتَ عِنْدَهُنَّ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مَطْوَلًا، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِأَطْوَلٍ مِنْهُ، أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْنَى أَيْضًا وَابْيَهْقِي، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَلَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شَتَّ سَبْعَتَ لَيْلٍ وَسَبْعَتَ لَيْلٍ عِنْدَهُنَّ أَيُّ أَعْدَلَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَكَ، فَأَجْعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا، كَمَا أَقَمْتَ عِنْدَكَ سَبْعًا، كَذَلِكَ إِذَا جَعَلَ لَهَا ثَلَاثًا جَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثًا.

عِنْدَهُنَّ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو يَعْلَى نَحْوَهُ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: اسْتَدْلَلْنَا عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْجَدِيدَةِ وَالْقَدِيمَةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام لِأُمِّ سَلَمَةَ: «إِنْ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ» وَقُلْنَا: لَوْ كَانَ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي هُنَّ مِنْ حُقُوقِ الشَّيْبِ مُسَلَّمَةً لَهَا مُخْلَصَةً عَنِ الْإِشْتِرَاكِ لَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَدُورَ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، لِكُونِ الثَّلَاثَةِ حَقًّا لَهَا، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي السَّبْعِ عَلَى مَا ذُكِرَ، عَلِمَ أَنَّهُ فِي الثَّلَاثِ كَذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ عِنْدَكَ وَدُرْتُ»، أَيْ بِالثَّلَاثِ ^(١) بَيْنَ الْبَقِيَّةِ.

= وقالت الشافعية: حديث أنس المذكور حجة على الحنفية. قلت: كذلك حديث أم سلمة حجة على الشافعية، واحتجت الحنفية أيضًا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيُعْدِلُ، الْحَدِيثُ. رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَقَدْ مَرَّ عَنْ قَرِيبِ فِظَاهِرِهِ يَقْتَضِي الْمَسَاوَاةَ بَيْنَهُنَّ مُطْلَقًا، انْتَهَى. وَقَالَ فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ»: وَمَا رَوَى فِي الْحَدِيثِ: لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ وَقَوْلُهُ عَلَيْهَا السَّلَام لِأُمِّ سَلَمَةَ: إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ وَسَبَعْتُ لِنِسَائِي، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ لَكَ وَدُرْتُ. فَالْمُرَادُ التَّفْضِيلُ فِي الْبِدَاءِ بِالْجَدِيدَةِ دُونَ الزَّيَادَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَحَادِيثَ مُحْتَمِلَةٌ فَلَمْ تَكُنْ قِطْعِيَّةَ الدَّلَالَةِ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُ الدَّلِيلِ الْقِطْعِيِّ، وَالْأَحَادِيثُ الْمُطْلَقَةُ. وَفِي «شَرْحِ دُرَرِ الْبَحَارِ»: أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ التَّسْوِيَةِ، بَلْ عَلَى اخْتِيَارِ الدُّورِ بِالسَّبْعِ وَالثَّلَاثِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا رَوَيْنَا.

(١) قوله: أي بالثلاث بين البقية: هذا حاصل ما قال الإمام الطحاوي، يعني معنى «درت» الدوران عند البقية بالثلاث؛ ليحصل المساوات.

بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقُوقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ^(١) بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ^(٢) الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي^(٣) تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ^(٤) فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا^(٥) إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾
 (النساء: ١٩)
 (البقرة: ٢٢٨)
 (النساء: ٣٤)

(١) قوله: وعاشروهن بالمعروف إلخ: أي عاشروا النساء بالمعروف مثل: النفقة والحسن في القول وغير ذلك، فإن كرهتموهن؛ لسوء خلقهن وقبحهن، فعسى أن تكرهوا أي فاصبروا عليهن، ولا تفارقوهن؛ لكرهاتكم لعل لكم فيما تكرهون خيرا كثيرا ليس فيما تحبونه من الثواب الجزيل والولد الصالح وغير ذلك، فأقيم علة جزاء الشرط، أعني فعسى أن تكرهوا مقام الجزاء، أعني قوله: فاصبروا. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف: إتياء إلى حقوق كل من الزوج والزوجة على الآخر، فحقوق الزوج على الزوجة: الخدمة والأدب وترك الاعتراض عليه وامثال أوامره بالكلية وانقيادها له في كل شيء وترك المنع من الوطء في حالة الحيض والنفاس. وحقوق الزوجة على الزوج: النفقة والكسوة وأداء المهر بحسب ما ذكر في الفقه وتعليم الشرائع والأحكام. فالزوج والزوجة وإن كانا مستويين في حق الحقوق، ولكن للرجال عليهن درجة أي زيادة في الحق وفضيلة بالإنفاق وملك النكاح أو الطلاق والرجعة والميراث ونحوه. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٣) قوله: واللاتي تخافون نشوزهن: أي إعراضهن «فعظوهن» أي انصحوهن للإطاعة، فإن لم ينفع النصيح فاهجروهن في المضاجع، أي في المراقد، فلا تدخلوهن تحت اللحاف أو تجمعهن أو ولوهن ظهوركم في المضجع، فإن لم ينفع الهجران فاضربوهن ضربا غير مبرح ولا شأن، ثم بعد هؤلاء أن تأتي تلك الناشئة على الإطاعة. فبيانه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٣٤) أي بترك النشوز بعد الوعظ والهجران والضرب، ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٣٤) بالتوبيخ والإيذاء، بل أزيلوا عنهن التعرض، واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن. وإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (النساء: ٣٤) أي أنه أقدر عليكم من قدرتكم على أزواجكم. كذا في «التفسيرات الأحمدية» ملتقطا.

٣٣١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرْتُهُ، وَإِنْ تَرَكْتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٢٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٢١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٢٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْزِرِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخْنُ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ أُعْطِيَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبٌ شَاكِرٌ، وَلِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَبَدَنٌ عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرٌ، وَزَوْجَةٌ لَا تَبْغِيهِ خَوْنًا فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالَهُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٣٢٤ - وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امْرَأَتُهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٣٢٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ»، ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي صَحِيحِهِمْ مِنَ الصَّرْطَةِ فَقَالَ: «إِلَّا مَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٢٦ - وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي امْرَأَةً وَإِنَّ فِي لِسَانِهَا

شَيْئًا، يَغْنِي الْبَذَاءَ. قَالَ: «طَلَّقَهَا» قُلْتُ: إِنَّ لِي مِنْهَا وَلَدًا وَلَهَا صُحْبَةً، قَالَ: «فَمُرْهَا» - يَقُولُ: عِظْهَا - «فَإِنْ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ فَسْتَقْعَلْ، وَلَا تَضْرِبْ طَعِينَتَكَ ضَرْبَكَ أُمَّتَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٢٧ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبَ^(١) الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ^(٢) إِلَّا فِي الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ: أَلَى^(٣) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَتْ أَنْفَكْتُ رِجْلَهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرُبَةٍ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ

(١) قوله: ولا تضرب الوجه إلخ: وفي «فتاوى قضيجان»: للزوج أن يضرب المرأة أربعة منها: ترك الزينة إذا أراد الزوج، والثانية: ترك الإجابة إذا أراد الجماع، وهي طاهرة. والثالثة: ترك الصلاة في بعض الروايات، وعن محمد: ليس له أن يضربها على ترك الصلاة، وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة. والرابعة: الخروج عن منزله بغير إذنه. كذا في «المراقبة». وقال في «الحازن»: قال الشافعي: الضرب مباح، وتركه أفضل.

(٢) قوله: ولا تهجر إلا في البيت: يعني إذا رابه منها أمر فيهجرها في المضجع، ولا يتحول عنها إلى دار أخرى، ولكنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هجر نساءه وخرج إلى مشربة له. فيكون مفهوم الحصر غير مراد في قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ (النساء: ٣٤)، وأيضًا أن الحصر المذكور في هذا الحديث غير معمول به، بل يجوز الهجرة في غير البيوت، كما فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالعكس، بل الغالب أن الهجران في غير البيوت أكم للنفوس وخصوصًا للنساء؛ لضعف نفوسهن، «نيل الأوطار» و«فتح الباري» ملخصًا.

(٣) قوله: ألى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلخ: قال في «الأزهار»: وليس هو من الإيلاء المشهور، قال الطيبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: للإيلاء في الفقه أحكام تخصه لا يُسمى إيلاءً دونها. كذا في «المراقبة».

النَّاسُ جُلُوسًا بِبَابِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا. قَالَ: فَقَالَ: لَا أَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتُ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلْتَنِي التَّفَقُّةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلُنِي التَّفَقُّةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ؟

فَقُلْنَ: وَاللَّهِ! لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اغْتَزَلْنِ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قَالَ: فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْرِضَ عَلَيْكَ أَمْرًا، أَحِبُّ أَنْ لَا تُعْجِلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ». قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ قَالَتْ: أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوَيْ؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ^(١) وَرَسُولُهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَيِّرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتَ قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنَّتًا وَلَا مُتَعَنَّتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبْسِّرًا».

٣٣٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَأَقُولُ: أَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى^(٢) مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُتَوَى إِلَيْكَ

(١) قوله: بل اختار الله ورسوله إلخ: فيه دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجاهير العلماء أن من خير زوجته، واختارته لم يكن ذلك طلاقًا، ولا يقع به فرقة. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: ترجى من تشاء إلخ: اختلف المفسرون في هذا المعنى، فأشهر الأقاويل: أنه في القسم بينهما ذلك أن التسوية بينهما في القسم كانت واجبة عليه. فلما نزلت هذه الآية سقط عنه، وصار الاختيار إليه فيهن. قال أبو رزين وابن زيد: نزلت هذه الآية حين غار بعض أمهات المؤمنين على النبي ﷺ طلب بعضهن زيادة النفقة، فهجرهن النبي ﷺ شهرًا حتى نزلت آية التخير، فأمره الله عز وجل أن يختيرهن بين الدنيا والآخرة، وأن تخلّي سبيل من =

مَنْ نَشَاءُ وَمَنْ أَبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۖ قُلْتُ: مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يَسَارِعُ فِي هَوَاكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(الأحزاب: ٥١)

وَحَدِيثُ جَابِرٍ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ» ذُكِرَ فِي قِصَّةِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٣٢٩ - وَعَنْ إِبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ» فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذَرْنِ النَّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ. فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَرْوَاجَهُنَّ، لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ ۖ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ۖ إِلَى قَوْلِهِ: «لِأَهْلِي».

٣٣٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ۖ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ إِلَى قَوْلِهِ: «خُلُقًا».

٣٣٣٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ ۖ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَالْأَطْفَهُمْ بِأَهْلِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= اختارت الدنيا ويمسك من اختارت الله ورسوله على أنهن أمهات المؤمنين. ولا يتكهنن أبدًا على أن تؤوي إليه من نشاء منهن، فترجي من نشاء فيرضين به. قَسَمَ لهن أو لم يُقسم أو قسم لبعضهن دون بعض أو فضل بعضهن في النفقة والقسمة، فيكون الأمر في ذلك إليه يفعل كيف يشاء. وكان ذلك من خصائصه فرضين بذلك واختارنه على هذا الشرط. كذا في «معالم التنزيل».

، قوله: ذرّن النساء إلخ: ووجه ترتيب السنة على الكتاب في الضرب محتمل أن نهى النبي ﷺ عن ضربهن قبل =

٣٣٣ - وَعَنْهَا عَلَيْهَا قَالَتْ: كُنْتُ ^(١) أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي صَوَاحِبُ يَلْعَبْنَ مَعِي، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعَنَّ مِنْهُ فَيُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ، فَيَلْعَبْنَ مَعِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٤ - وَعَنْهَا عَلَيْهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ حُنَيْنٍ وَفِي سَهْوَتِهَا سِتْرٌ، فَهَبَّتْ رِيحٌ، فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السِّتْرِ عَنْ بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لَعِبَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَتْ: بَنَاتِي، وَرَأَى بَيْنَهُنَّ فَرَسًا لَهُ جَنَاحَانِ مِنْ رِقَاعٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسُطْهُنَّ؟» قَالَتْ: فَرَسٌ، قَالَ: «وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ؟» قَالَتْ: جَنَاحَانِ، قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟» قَالَتْ: أَمَا سَمِعْتَ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلًا لَهَا أَجْنِحَةٌ، قَالَتْ: فَضَحِكَ حَتَّى رَأَيْتُ نَوَاجِذَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٥ - وَعَنْهَا عَلَيْهَا أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، قَالَتْ: فَسَابَقْتُهُ ^(٢) فَسَبَقْتُهُ

= نزول الآية. ثم لما ذُكر النساء أذن في ضربهن، ونزل القرآن موافقاً له، ثم لما بالغوا في الضرب أخبر ﷺ أن الضرب وإن كان مباحاً على شكاية أخلاقهن، فالتحمل والصبر على سوء أخلاقهن وترك الضرب أفضل وأجمل، ويحكى عن الشافعي هذا المعنى. كذا في «المروقة».

(١) قوله: كنت أَلْعَبُ بالبنات إلخ: وقال في «رد المحتار»: اشترى ثوراً أو فرساً من خزف لأجل استئناس الصبي: لا يصح، ولا قيمة له، فلا يضمن متلفه. وقيل بخلافه يصح ويضمن. «قنية». وفي آخر حظر «المجتبى» عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان.

(٢) قوله: فسابقته على رجل: قال قاضيخان: يجوز السباق في أربعة أشياء: في الخف يعني البعير، وفي الحافر يعني الفرس، وفي النضل يعني الرمي والمشي بالأقدام، يعني به العدو. ويجوز إذا كان البدل من جانب واحد بأن قال: إن سبقتك في كذا، وإن سبقتني فلا شيء لك، وإن شرط البدل من الجانبين فهو حرام؛ لأنه قمار إلا إذا أدخل محلاً بينهما، فقال كل واحد: إن سبقتني فلك كذا، وإن سبقتك فلي كذا، وإن سبق الثالث فلا شيء له، فهو جائز وحلال، والمراد من الجواز الطيب والحل دون الاستحقاق؛ فإنه لا يصير مستحقاً، وما يفعله الأمراء فهو جائز أيضاً بأن يقول لاثنتين: أيكما سبق فله كذا، وإنما جوز السبق في هذه الأشياء الأربعة؛ لوجود الآثار فيها، ولا أثر في غيرها. كذا في «المروقة».

عَلَى رَجُلِي، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي، قَالَ: «هَذِهِ بَيْتُكَ السَّبَقَةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
 ٣٣٣٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبْشَةُ يَلْعَبُونَ بِحِجَابِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لِأَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ بَيْنَ أَدْنَاهُ وَغَائِقِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ، فَاقْدِرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ حَرِيصَةً عَلَى اللَّهْوِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٣٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي قُلْتُ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ»، قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبَبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٣٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا، لَعَنَّتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبَى عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

٣٣٤٠ - وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عِلِّيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلَتَاتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٣٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: زَوْجِي صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، وَيُقَطِّرُنِي إِذَا صُمْتُ، وَلَا يُصَلِّي

صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: - وَصَفْوَانُ عِنْدَهُ - قَالَ: فَسَأَلُهُ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا قَوْلُهَا: «يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ»؛ فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ وَقَدْ نَهَيْتُهَا. قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ كَانَتْ سُورَةٌ وَاحِدَةً لَكَفَّتِ النَّاسَ». وَأَمَّا قَوْلُهَا: «يَقْطُرُنِي» فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ فَتَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ فَلَا أَصِيرُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ: «لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا». وَأَمَّا قَوْلُهَا: «إِنِّي لَا أَصِلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»؛ فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ عُرِفَ لَنَا ذَلِكَ، لَا نَكَادُ^(١) نَسْتَيْقِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ: «فَإِذَا اسْتَيْقِظْتَ يَا صَفْوَانُ، فَصَلِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٣٤٢ - وَعَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي ضَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِيسَ ثَوْبِي زُورٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٤٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْأَةُ إِذَا صَلَّتْ خَمْسَهَا وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَأَحْصَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا فَلْتَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ».

٣٣٤٤ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس: أي حقيقة أو مجازاً مشاركة قال: فإذا استيقظت يا صفوان! فصل أي أداء وقضاء، هذا عندنا، واحتج به الشافعي على جواز قضاء الفوائت في الوقت المنهي عن الصلاة فيه. قلت: مع قطع النظر عن شرحنا المذكور ليس بلازم أن يصلي في أول الاستيقاظ، غاية ما في الباب أن استيقاظه سبب لوجوب القضاء، فإذا استيقظ في الوقت المنهي وأخبرها إلى أن يخرج ذلك وصلى يكون عاملاً بالحديثين، أحدهما هذا، والآخر حديث النهي في الوقت المنهي عنه، أخذته من «المرقاة» و«عمدة القاري».

٣٣٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «الَّتِي تَسْرُهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٣٤٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْجِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٣٤٧ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ، فَقُلْتُ: لِرَسُولِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ. قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ، فَأَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تَسْجُدَ لَكَ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتُ بِقَبْرِیْ أَكُنْتُ تَسْجُدُ لَهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا، لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

٣٣٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي نَفَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَجَاءَ بَعِيرٌ فَسْجَدَ لَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَسْجُدُ لَكَ الْبَهَائِمُ وَالشَّجَرُ، فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ، فَقَالَ: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَآكِرِمُوا أَخَاكُمْ، وَلَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْجِهَا. وَلَوْ أَمَرَهَا أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَصْفَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَبْيَضَ، كَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَفْعَلَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٣٤٩ - وَعَنْ مُعَاذِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوْرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ، قَاتِلِكَ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ، يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٣٥٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ وَلَا تُصْعَدُ لَهُمْ حَسَنَةٌ: الْعَبْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوْلَاهُ، فَيَضَعَ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمَرْأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا، وَالسَّكَرَانُ حَتَّى يَصْحُو». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

بَابُ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الطَّلَاقُ﴾^(١) مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ
بِإِحْسَنِ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ
يَخَافَا إِلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا
وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٣٩﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
حِلَّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ
اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾

(البقرة: ٢٢٩-٢٣٠)

(١) قوله: الطلاق مرتان إلخ: هاتان الآيتان في الطلاق الرجعي والخلع والغليظة، أما الأول ففي قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، وبيانه أنه لما كان عدد الطلاق في الجاهلية غير مقرر على وتيرة واحدة، حتى أنه لو طلقها عشرة يمكنه رجعتها، وكان يراجعها وقت انقضاء العدة، ثم يطلقها ويراجعها حتى أن جاءت امرأة إلى عائشة رضي الله عنها تشكر من مراجعة زوجها، ثم تطليقها، ثم وثم هكذا، فعرضت إلى رسول الله ﷺ، فنزل قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنِ﴾ يعني أن الطلاق الرجعي الذي يتعلق به الرجعة مرتان أي اثنان لا زائدتان، فبعد ذلك إمساكها بمعروف أو تسريحها كذلك، وهذا أمر بصيغة الخبر كأنه قيل: طلقوا الرجعي مرتين، وهذا هو التوجيه المذكور، وفي «الحسيني» و«الزاهدي» و«البيضاوي» و«التلويح»: وهو الموافق لمذهب الشافعي وأبي حنيفة جميعاً. وههنا توجيه آخر موافق لمذهب أبي حنيفة فقط، اختاره صاحب «الكشاف» و«المدارك» وفخر الإسلام، وهو أن المراد بيان الطلاق الشرعي لا الرجعي، إن التطلق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الإرسال دفعة واحدة، ولم يرد بالمرتين الثانية التي يقع مرة واحدة، ولكن التكرير كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي كرة بعد كرة لا كرتين اثنتين مرة واحدة؛ لأنه ليس من السنة إيقاع التطليقتين جملة، ويؤيده أنه قال: الطلاق مرتان ولم يقل الطلاق اثنان، وهو أمر بصيغة الخبر، وإلا يلزم الكذب؛ إذ قد يوجد الطلقتان على وجه الجمع، وعند الشافعي يجوز =

= إرسال الاثنين والثلاث دفعةً واحدةً، وتفضيل المذاهب: أن الطلاق على ثلاثة أوجه: أحسن وحسن وبدعي، فالأحسن: أن يطلقها واحدة في طهر لا وطء فيه ولم يزد عليه، والحسن عندنا: أن يطلقها ثلاثة في ثلاثة أطهار أو ثلاثة أشهر، خلافًا لما لك؛ فإنه بدعي عنده، والبدعي: أن يطلقها اثنين أو ثلاثًا في طهر واحد، أو في كلمة واحدة، أو واحدًا في طهر وطء فيه، أو في حيض موطوءة، خلافًا للشافعي في غير الحيض فإنه مباح عنده. ثم في الطلقة والطلقتين يجوز له الرجعة إذا كانت في العدة، ويكون الطلاق بلفظ الصريح، وأما إن انقضت العدة أو كانت كنيات بانت ويحل لها نكاحه ثانيًا ونكاح غيره من الأزواج.

وفي الطلقات الثلاث سواء كانت صريحًا أو كنيات بهال أو بغيره لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره؛ لأن الله تعالى ذكر الطلاق الرجعي في آيتين إحداهما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية، ثم عقب بعدها بالرجعة حيث قال: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، وهو فيها إذا طلقها واحدة، والثاني في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، وهو الذي بلغ مرتين دفعةً أولاً وعقب بعدها بالرجعة حيث قال: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾ أي ليس بعد المرتين إلا الإمساك بمعروف بالمراجعة أو تسريح بإحسان بترك المراجعة حتى تبين بالعدة، وقيل: بالطلقة الثالثة في الطهر الثالث، ثم بين أن الرجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا آخر، ويدخل ذلك الزوج بها، ثم تطبيقها في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾ الآية، ثم بين أنه بعد ما بانت بالعدة من طلقتين أو طلقة يجوز أن ينكحها المطلق أو غيره في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ الآية هذا هو تفصيل هذا المقام.

وأما الثاني ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ إلى آخره، وقال المفسرون في بيانه: إن جملة كانت ينقض زوجها ثابت بن قيس، وهو يحبها، وقد أعطاها حديقة في مهرها من قبل، فاختلعت منه بها أي ردتها إليه، وجعلتها سببًا للطلاق منه، فطلقها وأخذ منها تلك الحديقة، وكان رسول الله ﷺ حثها لأجله، فلم تقبل إلا الفراق، فقال ﷺ: «أتردين عليه حديقة؟» قالت: نعم، وهو أول خلع كان في الإسلام، فنزلت هذه الآية، وقد ذكروا هذه القصة بنوع زيادة ونقصان، فمعنى الآية: لا يحل لكم أن تأخذوا وتعيدوا مما آتيتموهن شيئًا أي مما أعطيتموهن من المهور ^{إلا} أن يخافاً أي في وقت من الأوقات إلا وقت إخافة عدم إقامة حدود الله، وهو عدم الموافقة بينهما بأن يحدث من المرأة النشوز وسوء الخلق وترك الأدب للزوج، ومن الزوج الضرب والشم بغير حق وغير ذلك، ^{فإن خِفْتُمُ} (البقرة: ٢٢٩) عدم إقامة حدود الله بهذه الطريق المذكور، ^{فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا} (البقرة: ٢٢٩) في مال افتدت المرأة بذلك المال المزوج، وتخلصت به نفسها منه، هذا ما قالوا، ويسمى هذا خُلْعًا، وهو طلاق بائن.

- ولكن يشترط فيه ذكر لفظ الخلع بأن يقول الزوج: خالعتك على ألف درهم وقبلت، أو الزوجة: خالعتني على كذا وقبل، حتى أنه لو لم يذكر لفظ الخلع أن يقول الزوج: طلقتك على ألف، أو الزوجة: طلقنتي على ألف لا يُسمى خلعا، بل طلاقاً على مال، ولا بأس بالخلع عند الحاجة بما يصلح مهراً، فما جاز أن يكون مهراً في النكاح جاز أن يكون بدلاً في الخلع دون العكس، وكره أخذ البدل إن كان النشوز من جانب الزوج وأخذ الفضل على المهر إن كان النشوز من جانب الزوجة، والخلع معاوضة في حقها حتى يصح رجوعها وشرط الخيار لها، ويقتصر على المجلس، ويمين في حقه حتى انعكس الأحكام في حقه، هذا كله في كُتُب الفقه، ثم إنهم اختلفوا في أن الخلع فسخ أم طلاق؟ فقول الشافعي القديم وقول ابن عمرو ابن عباس رضي الله عنه: إنه فسخ لا طلاق، وعندنا وفي القول الجديد للشافعي وإحدى الروایتين عن عثمان رضي الله عنه: إنه طلاق.

وذلك لما قال فخر الإسلام في بحث الخاص: إن الله تعالى ذكر الطلاق مرةً ومرتين وأعقبها بإثبات الرجعة، ثم أعقب ذلك بالخلع بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) فإنما بدأ بفعل الرجل، وهو الطلاق، ثم زاد فعل المرأة، وهو الافتداء، وفي تحت أفراد المرأة بالذكر في قوله تعالى: ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) دليل على تقرير فعل الزوج، على ما سبق، وهو الطلاق لا الفسخ؛ لأن الافتداء وضع لإعطاء شيء بمقابلة شيء، فيدل على أن الهال عوض ما تقابله وهو مخلص بالمرأة، فيكون ما يقابله مختصاً بالزوج، وهو الطلاق لا الفسخ، إذ الفسخ يقوم بهما، فإثبات الفعل فسخ من الزوج بطريق الخلع لا يكون عملاً به، بل رفعا له. وثمرة الخلاف يظهر في أن عندنا يلحقها طلاق بعد الخلع.

وعنده لا يلحق، ولهذا أوصل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ (البقرة: ٢٣٠) بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩) دون الخلع، وأما الثالث ففي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) الآية، وقد اختلف في تفسيرها كلام أرباب العقول وعبارات أهل الأصول، فقال أكثر المفسرين: إنها متصلة بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، يعني الطلاق الرجعي مرةً أو مرتان، فإن طلقها بعدها تطليقة ثالثة فلا تحل له بعد ذلك أبداً حتى تنكح زوجاً غيره (البقرة: ٢٣٠) آخر، ثم دخل بها ذلك الزوج، فإن طلقها أي الزوج الثاني فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا (البقرة: ٢٢٩) أي على الزوج الإدخال، والمرأة أن يتراجعا بالنكاح الجديد، إن كان في ظنهما أن يقيا حدود الله من حقوق الزوجية وحسن المعاشرة والموافقة، وعلى هذا التقدير بيان طلاق الخلع معترضة بينهما، وإنما جيء به تنبيهاً على أنه طلاق أيضاً، ودلالة على أن الطلاق يقع مجاًئاً تارةً وبغرض أخرى، وقد أجمع أهل الأصول على أن ذكر الطلاق في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ (البقرة: ٢٣٠) بلفظ الفاء عقيب ذكر الخلع دليل على شيئين، الأول: أن الطلاق يصح بعد الخلع عملاً بالفاء، والثاني: أن الخلع أيضاً طلاق لا فسخ؛ لأنه لو كان فسحاً لا يلحقه الطلاق بعده، وبقرينة =

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ^(١) اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ

مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾

(النساء: ٢٠-٢١)

= قوله تعالى: ﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِوَيْءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، على ما مرّ تقريره، «التفسيرات الأحمدية» ملخصًا.

(١) قوله: وإن أردتم استبدال زوج إلخ: ونقل في نزول هذه الآية أنه لما كان الرجل في الجاهلية؛ إذا أعجبه امرأه بالحسن والجمال والبال، وأراد أن ينكحها ويطلق الأولى رماها بفاحشة بهتاناً وافتراء، حتى يلجئها إلى الافتداء منها بما أعطاها، وإنما فعل ذلك ليتخلص إلى نكاح تلك المرأة الأخرى، وليأخذ المال من الأولى بالحيلة والبهتان، فنهى الله تعالى عنه، وقال فيه: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ (النساء: ٢٠) الآية يعني أن أردتم يا أيها الأزواج استبدال زوجة مكان زوجة للجمال والكمال، والحال إنكم قد آتيت إحدى الأولى قنطاراً أي مالاً عظيماً، فلا تأخذوه شيئاً، لا قليلاً ولا كثيراً؛ لأن أخذكم هذا لمجرد البهتان والافتراء بالزنا، وكيف تأخذون المال، والحال إنكم ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٢١) أي خلا بعضكم، وهو زوج مع بعض، وهو زوجة، ﴿وَأَخَذْنَ﴾ أي الأزواج ﴿مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (النساء: ٢١)، أي لحق الصعبة والمضاجعة أو أخذ الله لأجلهن عهداً وثيقاً في قوله تعالى: ﴿فِيمَا سَأَلْتُمُوهُنَّ أَوْ تَسْرِعْنَ بِإِخْسَنِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) أو أخذ النبي ﷺ ذلك في قوله: «استوصوا بالنساء خيراً» الحديث هذا مضمون الآية.

وبهذه الآية تمسك صاحب «الهداية» في أن النشوز إن كان من قِبَل الرجل يكره له العوض حيث قال في «باب الخلع»: وإن كان النشوز من قِبَله يكره له أن يأخذ منها عوضاً لقوله عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾ (النساء: ٢٠) إلى أن قال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ (النساء: ٢٠) هذا لفظه، وفي قوله تعالى: ﴿قِنطَارًا﴾ دليل على أن المهر يصلح بالغاً ما بلغ؛ لأن معناه مالاً عظيماً، كما روي أنه قال عمر على المنبر: لا تغالوا بصداقات النساء، فقالت امرأة: أتتبع قولك أم قول الله: ﴿وَأَتَيْنَتْهُنَّ قِنطَارًا﴾ (النساء: ٢٠)؟ فقال عمر: كل واحد أعلم من عمر، تزوجوا على ما شئتم، وأيضاً في هذه الآية دليل ظاهر لأبي حنيفة رحمه الله على أن المهر يؤكد بالخلوة الصحيحة حيث أنكر الله تعالى أخذ المال، وعلل ذلك بالإفشاء، وهو الاختلاط والخلوة بلا حائل، هكذا ذكره صاحب «المدارك» و«التفسيرات الأحمدية» مختصراً.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ ۝ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾
(التحریم: ٢-١)

٣٣٥١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أُعْتِبَ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اقْبَلِ ۝ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِهِمَا عَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً.

(١) قوله: قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم: يعني قد فعل الله تحريم الحلال يمينا وأوجب الكفارة عليه؛ لأن الظاهر أن آخر الآية الذي ذكرت فيه «تَحِلَّةُ أَيْمَانِكُمْ» مرتبط ومتعلق بالأول الذي ذكر فيه تحريم الحلال، حتى روي عن مقاتل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة في تحريم مارية، ولأن الله تعالى لم يحكم بمجرد الكفارة، بل أطلق عليه لفظ اليمين، «التفسيرات الأحمدية» ملقط، وذكر صاحب «الكشاف»: فإن قلت: ما حكم تحريم الحلال؟ قلت: قد اختلف فيه، فأبو حنيفة يراه يمينا في كل شيء، ويعتبر الانتفاع المقصود فيما يحرمه، فإذا حرم طعاما فقد حلف على أكله أو أمة، فعلى وطنها أو زوجة، فعلى الإيلاء منها إذا لم يكن له نية، وإن نوى الطهارة فطهار، وإن نوى الطلاق فطلاق بائن، وكذلك إن نوى ثنتين وإن نوى ثلاثا فكما نوى، وإن قال: نويت الكذب ذين فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين في القضاء، وإن قال: كل حلال عليّ حرام، فعلى الطعام والشراب، إذا لم ينو وإلا فعلى ما نوى، ولا يراه الشافعي يمينا، ولكن سببا في الكفارة في النساء وحدهن، وإن نوى الطلاق فهو رجعي عنده، وعن أبي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وزيد رضي الله عنه: أن تحريم الحلال يمين.

(٢) قوله: أقبل الحديث وطلقوا إلخ: فيه دليل على مشروعية الخلع، وأجمع العلماء عليها، وتفصيل الخلع مضى في أول هذا الباب تحت قول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فليرجع إليه؛ فإنه يتفعل في بابه.

(٣) قوله: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة بائنة: اختلفوا في أن الخلع تطليقة أم لا، فقال أصحابنا: إنه تطليقة بائنة، وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد =

وَفِي الْبَابِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ مَبْسُوطَةٌ فِي «الدَّرِّ الْمَنْثُورِ» وَغَيْرِهِ.

٣٣٥٢ - وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٣٥٣ - وَعَنْ ثُوبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ» ^(١) عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ

= وأبي سلمة والنخعي والزهرى والثوري والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشافعي في الجديد، قال أحمد وإسحاق: فُرقة وفسخ بغير طلاق، وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم، وحجتنا هذا الحديث وغيره من الآثار، وثمره الخلاف بين كون الخلع فسخا وبين كونه طلاقا: هو أن الخلع ينقص عدد الطلاق، ويكون عدتها عدة المطلقة على الثاني دون الأول، «التعليق الممجّد» و«عمدة الرعاية» ملقط منها.

(١) قوله: اختلعت من زوجها بكل شيء لها إلخ: وقال في «الدر المختار»: وكره تحريماً أخذ شيء ويلحق به الإبراء عما لها عليه أن نشز، وإن نشزت لا، ولو منه نشوز أيضاً، ولو بأكثر مما أعطاها على الأوجه، «فتح»، وصحح الشمني كراهة الزيادة، وتعبير «الملتقى» لا بأس به يفيد أنها تنزيهية، وبه يحصل التوفيق، انتهى. وقال في «رد المحتار»: أي به يحصل التوفيق بين ما رجحه في «الفتح» من نفي كراهة أخذ الأكثر، وهو رواية «الجامع الصغير» وبين ما رجحه الشمني من إثباتها هو رواية الأصل، فيحمل الأول على نفي التحريمية، والثاني على إثبات التنزيهية، وهذا التوفيق مصرّح به في «الفتح»، فإن ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة، وذكر النصوص من الجانبين، ثم حقق ثم قال: وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه. نعم، يكون أخذ الزيادة خلاف الأولى، والمنع محمول على الأولى. ومشى عليه في «البحر» أيضاً.

(٢) قوله: فحرام عليها رائحة الجنة: وقال في «الخازن»: ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز الخلع من غير نشوز، ولا غضب غير أنه يكره لها فيه من قطع الوصلة بلا سبب عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ، أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: أَنَعَصَ الْخَلَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقَ، أخرجه أبو داود، ودليل الجمهور على جواز الخلع من غير نشوز قوله تعالى: هُنَّ ذَوْنَ ظُهُورٍ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴿النساء: ٤﴾، فإذا جاز لها أن تهب مهرها من غير أن يحصلها شيء، فإذا بذلت كان ذلك في الخلع الذي تصير بسببه مالكة أمر نفسها أولى، انتهى. ولكن قال في «رحمة الأمة»: واتفق الأئمة على أن المرأة؛ إذا كرهت زوجها لقبح منظر أو سوء عشرة، جاز لها أن تحالعه على عوض، وإن لم يكن من ذلك شيء، وتراضيا على الخلع من غير سبب: جاز، ولم يكره.

وَأَبْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٢٣٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُنْتَزِعَاتُ وَالْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُتَنَافِقَاتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٣٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَبْغَضُ^(١) الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

قوله: أبغض الحلال إلى الله الصَّلاح: وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كل طلاق مباح، قاله في «الهداية»، ومذهبنا المذكور في «الدر المختار» بأن إيقاع الطلاق مباح عند العامة لإطلاق الآيات أكمل، وقيل: قائله الكمال الأصح حظره أي منعه إلا لحاجة كرية وكبر، والمذهب الأول، كما في «البحر» وقولهم: «الأصل فيه الحظر»، معناه أن الشارع ترك هذا الأصل فأباحه، بل يستحب لو مؤذية أو تاركة صلاة انتهى. وقال في حاشية «رد المحتار»: قوله: والمذهب الأول لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (الطلاق: ١) ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، ولأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طلق حفصة لا رية ولا كبر، وكذا فعله الصحابة، والحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أسكت النكاح والطلاق، وأما ما رواه أبو داود أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: أبغض إخلال إلى الله عزَّ وجلَّ الطلاق، فالمراد بالخلال ما ليس فعله بلزوم الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه، كما قاله الشمني، «بحر» ملخصاً. قلت: لكن حاصل الجواب: أن كونه مبغوضاً لا ينافي كونه حلالاً، فإن الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه، وهو مبغوض.

بخلاف ما إذا أريد بالخلال ما لا يترجح تركه على فعله، وأنت خير أن الجواب مؤيد للقول الثاني، ويأتي بعده تأييده أيضاً، فافهم. وقوله: «وقولهم إلخ» جواب عن قوله: في «الفتح»: إن قولهم بإباحته وإبطاهم قول من قال: لا يباح إلا لكبر أو رية، بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طلق حفصة ولم يقترن بواحد منهما مناف لقولهم: الأصل فيه الحظر فيه من كفران نعمة النكاح، والإباحة للحاجة إلى الخلاص، ولحديث: أبغض إخلال إلى الله تعالى الطلاق، وأجاب في «البحر» بأن هذا الأصل يدل على أنه محظور شرعاً، وإنما يفيد أن الأصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع فصار الحل هو المشروع، فهو نظير قولهم: الأصل في النكاح الحظر.

وإنما أبيح للحاجة إلى التوالد والتناسل، فهل يفهم منه أنه محظور، فالحق إباحته لغير حاجة طلباً للخلاص منها؛ للأدلة الهامة، أقول: لا يخفي ما بين الأصلين من الفرق، فإن الحظر الذي هو الأصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظر أصلاً، إلا لعارض خارجي، بخلاف الطلاق فقد صرح في «الهداية» بأنه مشروع في ذاته من حيث إنه إزالة الرق، وأن هذا لا ينافي الحظر لمعنى في غيره، وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية =

٣٣٥٦ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعِتَاقِ، وَلَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

٣٣٥٧ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادَّهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْحُمُوقَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ

= والدنيوية، فهذا صريح في أنه مشروع محذور من جهتين، وإنه لا منافاة في اجتماعهما لاختلاف الحيثية كالصلاة في الأرض المغصوبة، فكون الأصل فيه، الحظر لم يزل بالكلية، بل هو باقٍ إلى الآن، بخلاف الحظر في النكاح فإنه من حيث كونه انتفاعاً بجزء الآدمي المحترم، وإطلاعا على العورات قد زال للحاجة إلى التوالد وبقاء العالم، وأما الطلاق فإن الأصل فيه الحظر بمعنى أنه محذور إلا لعارض مبيحة، وهو معنى قولهم الأصل فيه الحظر والإباحة للحاجة إلى الخلاص، فإذا كان بلا سبب أصلاً لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص، بل يكون حقاً وسفاهة رأي، ومجرد كفران النعمة وإخلاص الإيذاء بها وبأهلها وأولادها، ولهذا قالوا: إن سببه الحاجة إلى الخلاص عند تباين الأخلاق، وعروض البغضاء الموجبة عدم إقامة حدود الله تعالى، فليست الحاجة مختصة بالكبر والريبة، كما قيل، بل أعم كما اختاره في «الفتح».

فحيث تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعاً يبقى على أصله من الحظر، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٣٤) أي لا تطلبوا الفراق، وعليه حديث: أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق. قال في «الفتح»: ويحمل لفظ المباح على ما أبيح في بعض الأوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المبيحة. وإذا وجدت الحاجة المذكورة أبيح وعليها يحمل ما وقع منه ﷺ، ومن أصحابه وغيرهم من الأئمة صوّنوا لهم عن العبث والإيذاء بلا سبب، فقلوه في «البحر»: إن الحق إباحته لغير حاجة طلباً للخلاص عنها إن أراد بالخلاص منها الخلاص بلا سبب، كما هو المتبادر منه فهو ممنوع؛ لمخالفته لقولهم: إن إباحته للحاجة إلى الخلاص، فلم يبيحوه إلا عند الحاجة إليه، لا عند تجرد إرادة الخلاص، وإن أراد الخلاص عند الحاجة إليه فهو المطلوب، وقوله في «البحر» أيضاً: إن ما صححه في «الفتح» اختيار للقول الضعيف، وليس المذهب عن علمائنا فيه نظراً؛ لأن الضعيف وهو عدم إباحته إلا لكبر أو ريبة، والذي صححه في «الفتح» عدم التقيد بذلك، كما هو مقتضى إطلاقهم الحاجة، وعما قرئناه أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادّعاه أنه المذهب، وما صححه في «الفتح»، فاغتنم هذا التحرير فإنه من «فتح القدير».

مُخْرَجًا وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ^(١) رَبَّكَ وَبَايَأْتُ مِنْكَ امْرَأَتَكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

(١) قوله: عصيت ربك وبأيت منك امرأتك: وعند الحنفية طلاق البدعة ما خالف قسيمي السنة، وذلك بأن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو مفرقة في طهر واحد أو اثنتين كذلك، أو واحدة في الحيض أو في طهر قد جامعها فيه أو جامعها في الحيض الذي يليه هو، فإذا فعل ذلك وقع الطلاق، وكان عاصيا، وفي كل من وقوعه وعدده، وكونه معصية خلاف، فعن الإمامية لا يقع بلفظ الثلاث، ولا في حالة الحيض، وذهب طائوس ومحمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة والنخعي وابن مقاتل والظاهرية إلى أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا معًا فقد وقعت عليها واحدة، ومذهب جماهير العلماء من التابعين ومن بعدهم، منهم الأوزاعي والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه والشافعي وأحمد وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وآخرون كثيرون على أن من طلق امرأته ثلاثا وقعن، ولكنه يأثم، وقالوا: من خالف فيه فهو شاذ مخالف لأهل السنة.

وعند الشافعي لا عبرة بالعدد في الطلاق، وإنما السنة أن يطلقها في طهر لا وطئ فيه، فإن طلق فيه ثلاثا أو اثنتين لم يكن بدعيًا، وقال مالك بن أنس: لا أعرف الطلاق السني إلا واحدة، وكان يكره الثلاث، مجموعة كانت أو متفرقة، وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنما كرهوا ما زاد على الواحدة في طهر واحد، فأما متفرقا في الأطهار فلا. ثم عند الشافعي لا بأس بإرسال الثلاث، وقال: لا أعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة، وهو مباح، فمالك رحمه الله يراعي في طلاق السني الواحدة والوقت، والشافعي رحمه الله يراعي الوقت وحده. وأما المقام الثالث، وهو كون الثلاث بكلمة واحدة معصية أولا، فقال الشافعي رحمه الله: كل طلاق مباح؛ لأنه تصرف مشروع حتى يستفاد به الحكم والمشروعية لا تجامع الحظر، بخلاف الطلاق في حالة الحيض؛ لأن المحرم تطويل العدة عليها لا الطلاق.

وعندنا يقع الطلاق البدعي، وهو آثم؛ لأن الأصل في الطلاق عندنا هو الحظر؛ لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والإباحة للحاجة إلى الخلاص، ولا حاجة إلى الجمع بين الثلاث، وهي في المفترق على الأطهار ثابتة نظرا إلى دليلها والحاجة في نفسها باقية، فأمكن تصوير الدليل عليها، والمشروعية في ذاته من حيث إنه إزالة الرق لا تنافي الحظر لمعنى في غيره، وهو ما ذكرناه من فوات مصالح الدين والدنيا، وقد مر الكلام فيه في حديث: أبغض الحلال إلى الله الطلاق مستوفى فليرجع إليه.

ولنا أيضًا قوله تعالى جل جلاله: ﴿الطلاق مرتان﴾ إلى أن قال: ﴿فإن طلقها﴾ فلزم أن لا طلاق شرعًا إلا كذلك؛ لأنه ليس وراء الجنس شيء، وهذا من طرق الحصر فلا طلاق مشروع ثلاثا بمرة واحدة، وكان يتبادر أن لا يقع شيء كما قالت الإمامية، لكن لما علمت أن عدم مشروعيته كذلك لمعنى في غيره، وهو تفويت معنى شرعيته سبحانه له كذلك، وإمكان التدارك عند الندم قد يعود ضرره على نفسه، وقد لا، ولنا أيضًا ما ذكر في الكتاب =

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّارَقُطْنِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا؟ قَالَ: إِذَا قَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ وَبَانَكَ مِنْكَ أَمْرُكَ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنَّ عَمِّي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: إِنَّ عَمَّكَ عَصَى اللَّهَ فَأَتَمَّ وَأَطَاعَ الشَّيْطَانَ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانٌ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ» حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَقْتُلُهُ.

وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ، فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتَ مِنْكَ بِثَلَاثٍ، وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا.

٣٣٥٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَعَيَّظَ فَيَدِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لِيرَاجِعْهَا»^(١) ثُمَّ يُمَسِّكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يَحِيضُ فَتَطْهَرُ،

= من قول ابن عباس للذي طلق ثلاثًا، وجاء يسأل، عصيت ربك، وكذا ما حدث عبد الرزاق من عبادة بن الصامت حيث قال ﷺ: بانت بثلاث في معصية، وكذا ما حدث الطحاوي عن مالك بن الحارث، وما روى النسائي عن محمود بن لبيد، «المركات» و«عمدة القاري» و«الهداية» ملتبطة منها.

(١) قوله: ليراجعها إلخ: لذلك قال في «الهداية»: وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب له أن يراجعها، وهذا الحديث يفيد الوقوع والحث على الرجعة، ثم الاستحباب قول بعض المشايخ: والأصح أنه واجب عملاً بحقيقة الأمر ودفعاً للمعصية بالقدر الممكن برفع أثره، وهي العدة، ودفعاً لضرر تطويل العدة، فإذا طهرت فحاضت، ثم طهرت، فإن شاء طلقها، وإن شاء أمسكها. قال صاحب «الهداية»: وهكذا ذكر محمد في «الأصل» أي «المبسوط»، وذكر الطحاوي رحمته الله أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الأولى، قال أبو الحسن الكرخي: ما ذكر الطحاوي قول أبي حنيفة، وما ذكر في «الأصل» قولهما، ووجه المذكور في «الأصل» أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين بحيضة، والفاصل ههنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية، ولا تتعزى فتكمل، وإذا تكاملت الحيضة الثانية، =

فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَتِلْكَ^(١) الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ فِيهِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا حَالَةُ الْحَيْضِ، وَاللَّامُ فِي «لَهَا» لِلْعَاقِبَةِ، يَعْنِي الْإِسْتِقْبَالَ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: تَأَهَّبَ لِلشِّتَاءِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «مُرَّةٌ فَلْيَزِجْهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا»^(٢).

٣٣٥٩ - وَعَنْ مَالِكٍ عَنْ مُجَبَّرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا^(٣) قَالَ الرَّجُلُ

= فالطهر الذي يليه زمان السنة فأمكن تطليقها على وجه السنة، وجه القول الآخر: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فصار كأنه لم يطلقها في الحيض، فيسن تطليقها في الطهر الذي يليه انتهى. وقال في «رد المحتار»: المذكور في الأصل وهو ظاهر الرواية، كما في «الكافي»، وظاهر المذهب، وقول الكل كما في «فتح القدير»: أنه إذا راجعها في الحيض أمسك عن طلاقها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر فيطلقها ثانية، ولا يطلقها في الطهر الذي يطلقها في حيضه؛ لأنه بدعي، كذا في «البحر» و«المنح»، وعبارة المصنف تحتمله.

(١) قوله: فتلك العدة إلخ: فيه المشار إليها عند الشافعية حالة الطهر، واللام في «لها» بمعنى «في»، فتكون حجة لما ذهب إليه الشافعي من أن العدة بالأطهار؛ إذ لو كانت بالحيض يلزم أن يكون الطلاق مأمورا به فيه، وليس كذلك، وأجيب بأن المشار إليها عندنا حالة الحيض، ولا نسلم أن اللام هنا بمعنى «في»، بل للعاقبة أي للاستقبال، كما في قولهم: تأهب للشِّتاء، وكما في قولهم: ثلاث بقين من الشهر، أي مستقبلا لثلاث، وقال الزخشي في قوله تعالى: ﴿فَطْلُقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ﴾ يعني مستقبلات لعدتهن، «المرفقات» و«عمدة القاري» ملقط منها.

(٢) قوله: ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا: قالت الشافعية: دل هذا الحديث على اجتماع الحيض والحبل، وقيل: الحامل إذا كانت حائضة حل طلاقها؛ إذ لا تطويل في العدة في حقها؛ لأن عدتها بوضع الحمل، وعندنا أن الحامل لا تحيض، وما رآته من الدم فهو استحاضة. قلت: لا دليل في الحديث على أن الحامل تحيض، بل فيه دليل على أنها لا تحيض، فإنه سوى في جواز إيقاع الطلاق بين الطاهرة والحاملة، وقد تقدّم أن طلاقه الحائضة بدعة، فقد علم منه أن الحامل لا تحيض، ولأجل ذلك سواه بالطاهرة، قاله في «بذل المجهود».

(٣) قوله: إذا قال الرجل إلخ: بهذه الآثار قالت الحنفية: إنه إذا أضاف الطلاق إلى سببية الملك صح، كما إذا قال لأجنبية: إن نكحتك فأنت طالق، فإذا وقع النكاح وقع الطلاق، وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق، ولا يقع به الطلاق؛ لأن التعليق كالتنجيز، فكما لا يمكن التنجيز في حال عدم الملك، كذلك لا يصح التعليق، وجوابه: أن التعليق بقوله: «إن نكحتك فأنت طالق» وإن وجد في الحال، لكن الطلاق يوجد عند وجود الشرط، وعند ذلك =

إِذَا نَكَحَتْ فُلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ، فَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا نَكَحَهَا، وَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَهُوَ كَمَا قَالَ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ».

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَكُلُّ أَمَةٍ أَشْتَرِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ: هُوَ كَمَا قَالَ. فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: أَوْ لَيْسَ قَدْ جَاءَ: «لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ وَلَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ؟ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: امْرَأَةٌ فُلَانٍ طَالِقٌ، وَعَبْدُ فُلَانٍ حُرٌّ. وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَوْلُهُ: «لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، هُوَ الرَّجُلُ يُقَالُ لَهُ تَزَوَّجَ فُلَانَةً فَيَقُولُ: هِيَ طَالِقٌ، فَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ، فَإِنَّمَا طَلَّقَهَا حِينَ تَزَوَّجَهَا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَالِمٍ وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالشَّعْبِيُّ

= يتحقق الملك المجوز للطلاق، بخلاف قوله لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإنه لا إثر للملك هناك، لا حالاً ولا مآلاً، فلا يقع الطلاق به كما لا يقع الطلاق المنجز على الأجنبية، وعلى هذا يحمل قوله وَالشَّعْبِيُّ: لا طلاق قبل النكاح، فاستدلال الشافعي به لا يصح، والأحاديث الأخرى للشافعي، ولا شك في ضعفها، قال صاحب «التنقيح»: التحقيق أنها باطلة ففيها بعض الرواة وضاع وكذاب وبعضهم يسرق الحديث، ويؤيد مذهبنا أيضًا ما نقل عن سعيد بن المسيب وعطاء وحماد بن أبي سليمان وشريح رحمة الله عليهم أجمعين، فإن قيل: لا معنى لحمله على التنجيز؛ لأنه ظاهر يعرفه كل أحد فوجب حمله على التعليق، فالجواب صار ظاهراً بعد اشتهار حكم الشرع فيه لا قبله، فقد كانوا في الجاهلية يطلقون قبل الزوج تنجيزاً ويعدون ذلك طلاقاً إذا وجد النكاح.

نفى ذلك وَالشَّعْبِيُّ في الشرع في حديث لا طلاق قبل النكاح وغيره، «التعليق الممجّد» و«عمدة الرعاية» و«فتح القدير» ملقط منها، وقال في «عمدة القاري»: قال البخاري: باب لا طلاق قبل النكاح: أي هذا باب في بيان أنه لا طلاق قبل وجود النكاح، وقال الكرمانى: مذهب الحنفية صحة الطلاق قبل النكاح، فأراد البخاري الرد عليهم. قلت: لم تقل الحنفية: إن الطلاق يقع قبل وجود النكاح، وليس هذا بمذهب لأحد، فالعجب من الكرمانى ومن وافقه في كلامه هذا، كيف يصدر منهم مثل هذا الكلام، ثم يردون به عليهم من غير وجه، وإنما وتشبههم في هذا بمسألة التعليق، وهي ما إذا قال رجل لأجنبية: إذا تزوجتك فأنت طالق، فإذا تزوجها يقع الطلاق عند الحنفية، خلافاً للشافعية انتهى. وقدمنا الكلام عليه آنفاً، وكذا الاختلاف في البيع والنذر.

وَالنَّخَعِيَّ وَالزُّهْرِيَّ وَالْأَسْوَدَ وَأَبِي بَكْرٍ بَنِي عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَأَبِي بَكْرٍ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَكْحُولُ الشَّامِيُّ فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ يَوْمَ أَتَزَوَّجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ. قَالُوا: هُوَ كَمَا قَالَ، وَفِي لَفْظٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

٣٣٦٠ - وَعَنْ رُكَّانَةَ بِنْتِ عَبْدِ يَزِيدَ رضي الله عنه أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِذَلِكَ وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَاللَّهِ! مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً؟» فَقَالَ رُكَّانَةُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا ^(١) إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ، وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: أَمَّا رَدُّهَا بِتَجْدِيدِ النِّكَاحِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الْحَلِيِّ وَالْبَرِّيَّةِ وَالْبَائِنِ وَالبَتَّةِ إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ بَائِنٌ، وَهُوَ خَاطِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

٣٣٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثٌ ^(١) جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ

(١) قوله: فردها إليه إلخ: أي إلى ركانة أي أمر بالرجعة وطلاق البتة عند الشافعي رجعية لهذا التأويل، وقال: إن أراد بها واحدة فواحدة، وأراد ثنتين فثنتان، وإن أراد ثلاثا فثلاث، وإن لم يرد بها الطلاق فليست بطلاق، وقال أبو حنيفة كذلك إلا أن عنده يقع بهذا القول تطليقة بائنة واحدة، سواء نوى واحدة أو ثنتين، وإن نوى ثلاثا فثلاث، فتأمل الرد عنده تجديد النكاح، فحاصله: أن الخلاف مع الشافعي في موضعين صحة الرجوع وصحة نية الثنتين، فمنعناهما وأثبتهما الشافعي رضي الله عنه، وعند مالك ثلاث، «اللمعات» و«المسوى» ملتقط منها.

(٢) قوله: ثلاث إلخ: أي فمن نكح أو طلق أو راجع، وقال: كنت فيه لاعبًا وهازلًا، وما قصدت معانيها لم يعتبر قوله، ويقع الطلاق وينعقد النكاح ويثبت الرجعة، وكذا الحكم في جميع العقود كالبيع والهبة وغيرها من التصرفات، وإنما خص هذه الثلاثة لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به، قاله في «اللمعات»، وقال في «العالمكية»: طلاق اللاعب واهازل به واقع، كذا في «الدر المختار».

جِدُّ: التَّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٣٦٢ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عُمَرَ الطَّائِيِّ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُبْغِضُ زَوْجَهَا فَوَجَدَتْهُ نَائِمًا أَخَذَتْ شُفْرَةً وَجَلَسَتْ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ حَرَّكَتُهُ وَقَالَتْ: لَتُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا أَوْ لَا ذُبْحَنَكَ، فَنَاشَدَهَا اللَّهُ فَأَبَتْ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا قِيلُولَةٌ^(١) فِي الطَّلَاقِ». رَوَاهُ^(٢) مُحَمَّدٌ بِإِسْنَادِهِ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ أَجَازَ طَلَاقَ الْمُكْرَهَةِ. ٣٣٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ^(٣) الْمَعْتُوهِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: لا قِيلُولَةٌ في الطلاق: أخذ الشافعي بحديث الإغلاق، وقال: لا يقع الطلاق والعناق من المكره، وأما عندنا فيصح بهذه الآثار وقياساً على صحتها عند الهزل، والأصل عندنا: أن كل عقد لا يحتمل الفسخ بالإكراه لا يمنع نفاذه، وكذلك كل ما ينفذ مع الهزل ينفذ مع الإكراه، كذا في «اللمعات»، ولذلك قال في «الهداية»: وطلاق المكره واقع خلافاً للشافعي.

(٢) قوله: رواه محمد بإسناده: وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: أن الشعبي كان يرى طلاق المكره جائزاً، وكذا قاله إبراهيم وأبو قلابة وابن مسيب وشريح، وقال ابن حزم: وصح أيضاً عن الزهري وقتادة وسعيد بن جبير، وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه، وروى الفرج بن فضالة عن عمرو بن شرحبيل أن امرأة أكرهت زوجها على طلاقها، فطلقها فرفع ذلك إلى عمر، فأمضى طلاقها، وعن ابن عمر نحوه، وكذا عن عمر بن عبد العزيز، قاله في «عمدة القاري».

(٣) قوله: إلا طلاق المعتوه إلخ: أي لا يقع طلاق المعتوه المراد بالمعتوه ههنا المجنون، لا المعنى المشهور، وهو الذي ليس برشيد، وليس له كثير تجربة وخبرة وبصيرة في الأمور، بل هو اختلال في العقل، هذا ذكره في «البحر» تعريفاً للمجنون، وقال: ويدخل فيه المعتوه، وأحسن الأقوال في الفرق بينهما: إن المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير، لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون، «رد المحتار» و«الكوكب الدرّي» ملتقط منها.

٣٣٦٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ^(١) الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ الدَّرِمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها وَابْنُ مَاجَهَ عَنْهُمَا.

٣٣٦٥ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا سُئِلَا عَنْ طَلَاكِ السَّكَرَانِ، فَقَالَا: إِذَا طَلَّقَ^(٢) السَّكَرَانُ جَارَ طَلَاقُهُ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٣٣٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَلَاؤُ^(٣) الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهُمَا^(٤) حَيْضَتَانِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّرِمِيُّ.

٣٣٦٧ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يَعُدَّ^(٥)

(١) قوله: رفع القلم عن ثلاثة إلخ: لذلك قال في «فتح القدير»: ولا يقع طلاق الصبي وإن كان يعقل، والمجنون والنائم والمعتوه كالمجنون.

(٢) قوله: إذا طلق السكران جاز طلاقه: أي وطلاق السكران واقع عندنا، وهو قول الشافعي في الأصح، واختيار الكرخي والطحاوي أنه لا يقع، وهو أحد قولي الشافعي؛ لأن صحة القصد بالعقل، وهو زائل العقل، فصار كزواله بالبنج والدواء، ولنا أنه زال بسبب، وهو معصية، فجعل باقياً حكماً زجراً له حتى لو شرب فصدع وزال عقله بالصداع نقول: إنه لا يقع طلاقه، «هداية» و«فتح القدير» ملقط منها. قلت: ويؤيدنا هذا الأثر.

(٣) قوله: طلاق الأمة تطليقتان: أي طلاق الأمة عندنا ثنتان، حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث، حرّاً كان زوجها أو عبداً، وقال الشافعي رحمته الله: عدد الطلاق معتبر بحال الرجال؛ لقوله ﷺ: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء، ولنا هذا الحديث وتأويل ما روى الشافعي أن الإيقاع بالرجال، قاله في «الهداية».

(٤) قوله: وعدتها حيضتان: وقال في «الهداية»: وإن كانت أمة فعدتها حيضتان لهذا الحديث، ولأن الرق المنصف والحيضة لا تتجزى فكمملت، فصارت حيضتين، وإليه أشار عمر رضي الله عنه بقوله: لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً انتهى. وقال في «المرفقات»: دل ظاهر الحديث على أن العبرة في العدة بالمرأة، وأن لا عبرة بحرية الزوج وكونه عبداً، كما هو مذهبنا، ودل على أن العدة بالحيض.

(٥) قوله: فلم يعد ذلك علينا شيئاً: أي من الطلاق لا ثلاثاً، ولا واحدة، ولا بائنة، ولا رجعية، وبه قال أكثر =

ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَلَمْ تَخْتَرْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ نَحْوَهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً بَاطِنَةً. ٣٣٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا ^(١) حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا،

= الصحابة، وذهب إليه أبو حنيفة والشافعي، وفي هذا الحديث رد لمن قال: إن المرأة إذا خيَّرت فاختارت زوجها تقع طلاقاً واحدة رجعية، وبه قال مالك، وقال ابن الهمام: المخيرة لها خيار المجلس بإجماع الصحابة وقال المظهر: لو قال الزوج له امرأته: اختاري نفسك أو إياي فقلت: اخترت إياي أو اخترت نفسي وقع به طلاق رجعي عند الشافعي، وطلاق بائن عند أبي حنيفة، ولنا قول عمر وعبد الله بن مسعود، قال الترمذي: وذهب أكثر أهل العلم والفقه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعدهم في هذا الباب إلى قول عمر وعبد الله، وهو قول الثوري وأهل الكوفة، أخذته من «المرقاة» و«جامع الترمذي».

(١) قوله: إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها الخ: اختلف العلماء في لفظ التحريم، فقيل: ليس هو يمين فإن قال لزوجته: أنت علي حرام أو قال: حرمتك، فإن نوى طلاقاً فهو طلاق، وإن نوى ظهاراً فظهار، وإن نوى تحريم ذاتها أو أطلق فعليه كفارة اليمين بنفس اللفظ، وإن قال: ذلك لجارته، فإن نوى عتقاً عتقت، وإن نوى تحريم ذاتها أو أطلق فعليه كفارة اليمين، وإن قال لطعام: حرمته على نفسي فلا شيء عليه ذهب الشافعي وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان للشافعي، أحدهما: أنه يلزمه كفارة اليمين، والثاني: لا شيء عليه وأنه لغو، فلا يترتب عليه شيء من الأحكام، وذهب جماعة إلى أنه يمين، فإن قال ذلك لزوجته أو جارته، فلا تجب عليه الكفارة ما لم يقربها، كما لو حلف أنه لا يطؤها، وإن حرم طعاماً فهو كما لو حلف أن لا يأكله فلا كفارة عليه ما لم يأكله، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه، كذا في «الخازن». قلت: يؤيدنا هذا الأثر، وقال في «الكاملين»: استدل بقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ إمامنا أبو حنيفة رضي الله عنه أن تحريم الحلال يمين حيث سمى تحريم يميناً، فليزِم فيه الكفارة عند أبي حنيفة رضي الله عنه، خلافاً للشافعي، وأجيب بأنه لا يلزم من وجوب الكفارة كونه يميناً لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم أتى بلفظ اليمين، وروى عبد الرزاق عن الشعبي وحلف بيمين مع التحريم، فعاتبه الله في التحريم، وجعل له كفارة اليمين، وقال قتادة: حرمها فكانت يميناً، فقول الشعبي يوافق مذهب الشافعي وقول قتادة يؤيد قولنا، وهو ظاهر القرآن، ويؤيده أيضاً أخرجه الحاكم عن ابن عباس أنه جاءه رجل، فقال: جعلت امرأتني علي حراماً، قال: عليك أغلظ كفارة، أعتق رقبة، وتلا الآية.

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٦٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطُوهَا فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (التَّحْرِيمِ: ١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: حَرَّمَهَا، فَكَانَتْ يَمِينًا.

٣٣٧٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكُّ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرِبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ أَيْتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»، فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الْآيَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

بَابُ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى^(١) تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ^ظ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ^(٢) يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٤)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ^(٥) يَظْهَرُونَ^(٦) مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا.....

(١) قوله: حتى تنكح زوجاً غيره: قد ذكر المفسرون وأهل الأصول أن النكاح في اللغة الوطئ، وقد أريد به العقد ههنا مجازاً، فلم يفهم من النص إلا شرط نكاحها الزوج، والجمهور على أن الوطئ أيضاً شرط، وأن ذلك يفهم من الحديث المشهور هو ما روى عن الرفاعة، وقيل: إن تنكح على معناه الأصلي أي توطأ، يعني تمكنه من الوطئ والعقد مستفاد من لفظ الزوج، فلا حاجة إلى الحديث، فعلم أن المرأة إذا نكحت الزوج الثاني لم يجز لها العود إلى الزوج الأول ما لم يطأها، فإن وجدته عتيقاً وأرادت العود فعليها أن تطلب التفريق منه وتنكح الزوج الثالث، ثم وثم إلى أن وطئها زوج آخر، واتفقوا عليه، «التفسيرات الأحمدية» ملخصاً.

(٢) قوله: للذين يولون إلخ: أي يقسمون، وهي قراءة ابن عباس ؓ، ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، فإن فاؤا في الأشهر لقراءة عبد الله عبد الله، فإن فاؤا فيهن أي رجعوا إلى الوطئ عن الإصرار بتركه، فإن الله غفور رحيم، حيث شرع الكفارة، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ (البقرة: ٢٢٧) بترك الفيء فتربصوا إلى مضي المدة، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٧) لإيلائه عليهم بنيته، وهو وعيد على إصرارهم وتركهم الفئية، وعند الشافعي ؒ معناه، فإن فاؤوا وإن عزموا بعد مضي المدة؛ لأن الفاء للتعقيب، وقلنا: قوله: فإن فاؤوا وإن عزموا تفصيل لقوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦) والتفصيل يعقب المفصل، كذا في «المدارك».

(٣) قوله: والذين يظاهرون إلخ: بين في هذه الآية حكم الظهار. وقوله: «ثم يعودون لما قالوا» أي يعودون لنقض ما قالوا، على حذف المضاف، ثم اختلفوا أن النقض بهاذ يحصل؟ فعندنا بالعزم على الوطئ، وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة، وعند الشافعي بمجرد الإمساك فهو أن لا يطلقها عقيب الظهار.

فَتَحْرِيرُ^(١) رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًّا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ
سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ
وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾

٣٣٧١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هُدْبَةِ الْثَوْبِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا حَتَّى^(٢) تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) وقوله: فتحرير رقبة: فعليه إعتاق رقبة مؤمنة أو كافرة ولم يميز المدبر وأم الولد والمكاتب الذي أدى شيئاً من قبل أن يتأدا الضمير يرجع إلى ما دل عليه الكلام من المظاهر، والمظاهر منها والمهاسة الاستمتاع بها من جماع أو لمس بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ذلكم الحكم توعظون به؛ لأن الحكم بالكفارة دليل على ارتكاب الجناية، فيجب أن نتعظ بهذا الحكم حتى لا تعودوا إلى الظهار وتحافوا عقاب الله عليه، والله بما تعملون خبير، فإن مس قبل أن يكفر استغفر الله، ولا يعود حتى يكفر، وإن أعتق بعض الرقية، ثم مس عليه أن يستأنف عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ﴾ (المجادلة: ٤) الرقية ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ (المجادلة: ٤) فعليه صيام شهرين ﴿مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًّا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ﴾ الصيام ﴿فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (المجادلة: ٤) لكل مسكين نصف صاع من برٍّ أو صاع من غيره، ويجب أن يقدمه على المسيس، ولكن لا يستأنف إن جامع في خلال الإطعام، «المدارك» ملخصاً.

(٢) قوله: حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك: هذا عند الجمهور أي اشتراه وطئ الزوج الثاني في باب التحليل مذهب الجمهور من الأئمة الأربعة واتباعهم وغيرهم حتى لو طلق الزوج الثاني قبل الدخول أو مات عنها قبله لا تحل للأول، قاله في «عمدة الرعية». وقال في «رد المحتار»: ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت بالإجماع، فلا يكفي مجرد العقد، قاله القهستاني وفي «الكشف» وغيره من كُتُب الأصول: أن العلماء غير سعيد بن المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول، وفي الزاهدي: أنه ثابت بإجماع الأمة، وفي «المنية»: أن سعيداً رجع عنه إلى قول الجمهور، فمن =

٣٣٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَّ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

= عمل به يسود وجهه ويبعد، ومن أفتى به يعزر، وما نسب إلى الصدر الشهيد، فليس له أثر في مصنفاته، بل فيها نقيضه، وذكر في «الخلاصة»: أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فإنه مخالف للإجماع، ولا ينفذ قضاء القاضي به انتهى. وتحقيقه: أن الجمهور القائلين باشتراط الوطء سلكوا مسلكين في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، فمنهم من اختار أن المراد بالنكاح في هذه الآية الوطء، كيف لا؟ فإن النكاح لغة الضم، وهو يكون الوطء حقيقة، وقد جاء استعماله فيه في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَلُوا إِلَيْتَنِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا الْبَيْتَ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء: ٦)، فعلى هذا دل الكتاب على اشتراط الوطء، ويؤيده أن النكاح بمعنى العقد يكفي له لفظ الزوج الواقع في تلك الآية، فلو حمل النكاح في قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾ على مجرد العقد لزم التكرار، ولو حمل على الوطء يكون تأسيساً، وهو أولى من التأكيد والتكرار.

وأورد عليهم أن الوطء لا يسند إلى المرأة صدوراً، فلا يقال لها: واطئة، بل يقال للرجل: الواطئ، ولها: الموطوءة، وأما العقد فينسب إلى كليهما. فلما كان النكاح في الآية مسنداً إلى المرأة دل ذلك على أن المراد به العقد دون الوطء، وأجيب عنه لا بعد في إضافة الوطء إليها، ولذا يقال لها: زانية مع ظهور أن الزنا عبارة عن الوطء غاية الأمر أنه لم يشتهر إطلاق الواطئة عليها، ومنهم من قال: إن النكاح وإن كان حقيقة في العقد لكنه محمول ههنا على تمكينها من الوطء، مجازاً بقريته ورود الأحاديث والآثار الدالة على اشتراط الوطء، المسلك الثاني: أن المراد بالنكاح في الآية هو العقد لا غير، وعلى هذا استنبط الفقهاء منه صحة نكاح المرأة بعبارتها، وفيه خلاف الشافعي، فإن النكاح عنده لا يتعقد بعبارة النساء، وأما اشتراط الوطء فبالأحاديث الواردة في ذلك الدالة عليه، وهي كثيرة شهيرة، منها هذا الحديث المشهور، تجوز الزيادة بهذه الأحاديث المشهورة على الكتاب، فيكون التحليل بدون الوطء مخالفاً للحديث المشهور، أخذت هذا التحقيق من «عمدة الرعاية» و«شرح الوقاية».

(١) قوله: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له: أي لو نكح امرأة بشرط أن يطأها، فيطلقها لتعود إلى الأول يكون ذلك النكاح مكروهاً تحريماً لهذا الحديث، يعني لو نكحها بشرط التحليل فوطئها وطلقها، فبعد العدة تحل للأول، وإن لزم الإثم بمثل هذا النكاح والتحليل، وفيه خلاف، فعن محمد: أنه يصح بشرط التحليل لما تقرر في مقره أن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة، ولا تحل على الأول بمثل هذا الوطء؛ لأنه استعجل ما أخره الشرع، فإن الشرع أخر حلها على الأول إلى موت الثاني أو طلاقه فيجازي بمنع مقصوده، وعن أبي يوسف والشافعي أنه يبطل النكاح بشرط التحليل؛ لأنه في معنى الموقت، وهو نكاح باطل. وحاصله: أن هذا نكاح فاسد عند الشافعي وأبي يوسف، ويجوز عند أبي حنيفة مع الكراهة، =

= وإن ضمّر التحليل في النفس ولم يصرحا به يجوز من غير كراهة. ونحن نقول: لها كان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة، ولا يضر في صحته إضمار الافتراق بعد مدة معينة، ولا التصريح به صحّ النكاح في هذه الصورة وبينه وبين الموقت الذي ينتهي بانتهاء الوقت بون بعيد، ثم بعد النكاح الوطى يكون محللاً لا محالة؛ فإن الثابت في الحديث هو أن وطى الزوج الثاني وذوق اللذة محلل على أي وجه كان غاية ما في الباب أن يكون مثل هذا النكاح والوطى بعده مكروهاً تحريماً أو محرماً هو لا يمنع ترتب الأثر الشرعي، فإن السبب يرتبط بالمسبب، ويفيد أثره وإن كان على طريقة غير شرعية، ثم في هذا المقام بيننا وبين الشافعي خلاف مشهور.

وتقريره: أنه اتفق أبو حنيفة والشافعي على إن الزوج أن يطلق امرأته ثلاثاً، ثم نكحت بزواج آخر، ثم طلقها، ثم نكحها الزوج الأول يملك ثلاث تطبيقات مستقلة، ولم يعتبر الطلقات الماضية، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم إذا طلق الزوج الأول ما دون الثلاث، فنكحت زوجاً آخر، ثم طلقها الزوج الثاني، فعادت إلى الزوج الأول بنكاح جديد، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إنه يملك الطلقات الثلاث ههنا أيضاً، كما في المسألة الأولى. وقال محمد والشافعي: يملك ما بقي، أي يملك الواحدة إن طلقها اثنين ويملك اثنين إن طلقها واحدة، رجح قول محمد ابن الهمام في «فتح القدير» و«تحرير الأصول» وتبعه ابن أمير الحاج الحلبي وصاحب «البحر» و«النهر» وغيرهم ونقل قاسم بن قطلوبغا ترجيح قول الشيخين عن جمع من المشايخ.

قال ابن الهمام في «الفتح»: المسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذ محمد والشافعي بقول عمر رضي الله عنه، وهو مذكور في «الموطأ»، وأخذ الشيخان بقول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، وهو الذي ذكر في «كتاب الآثار»، وتمسك الشيخان في ذلك أن محلبة الزوج الثاني أي كونه مثبتاً للحل الجديد إنها هو بحديث العسيلة لا بقوله: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» البقرة: ٢٣٠، فهذا حديث العسيلة مشهور قبله الشافعي أيضاً لاشتراط الدخول؛ لأن نص الكتاب إنها تعريض للعقد فقط بدليل إضافة النكاح إلى المرأة التي لا تصلح وإطناً، والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور جائز إجماعاً، فالحديث الذي يَدُلُّ على اشتراط الوطى بالعبرة دال على المحلبة بالإشارة؛ لأنه عليه السلام إنما قال: «أن تعودى» دون أن يقول: «أن تنتهي حرمتك» والعود هو الرجوع إلى الحالة لأولى، وهو تلك الطلقات الثلاث والحل الكامل، فالوطى ثبت من الحديث مع صفتهم، وأنتم أبطلتم الوصف نظراً إلى ظاهر الآية، وكذا ثبت المحلبة بإشارة قوله عليه السلام: لعن الله المحلل له، فإنه ثبت كون الزوج الثاني محللاً، وإن كان مسوقاً في لعنه. فلما كان الزوج الثاني محللاً في الطلقات الثلاث كان متماً للحل الناقص فيما دون الثلاث بالطريق الأولى، فيملك الطلقات هنا أيضاً، «عمدة الرعاية» و«التفسيرات الأحمدية» ملقط منها.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ» عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ رَجُلًا غَيْرَهُ، فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَأَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى كَمِّ هِيَ؟ فَالْتَفَتَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا؟ فَقَالَ: يَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي الْوَاحِدَةَ وَالْمِئْتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، وَاسْأَلْ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي مُوْطَّئِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ اسْتَفْتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَتَرَكَهَا حَتَّى تَحِلَّ ثُمَّ تَنْكِحَ رَجُلًا غَيْرَهُ، فَيَمُوتُ أَوْ يُطَلِّقَهَا فَيَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ عَلَى كَمِّ هِيَ؟ قَالَ عُمَرُ: هِيَ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا.

٣٣٧٣ - وَعَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم، قَالُوا: الْإِيْلَاءُ ^(١) طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ إِذَا مَرَّتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيَّاءَ فَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

(١) قوله: الإيلاء طلاق بائنة إلخ: تفصيله: أن الإيلاء هو الحلف على ترك قرابتها أربعة أشهر أو أكثر، وحكم الإيلاء: هو نوعان، حكم البر وحكم الحنث، فإن وطئها في المدة كفر لحنثه، ونبه بذلك أنه لو كفر قبله لم يجزه، فإن كان الحلف يمينا بالله فكفارته إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، وإن كان يمينا بغيره كما لو حلف بحج أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق، فما جعله جزاء على الحنث لزمه، يعني إذا حلف: والله لا أقرب امرأتي إلى أربعة أشهر، ثم رجع عنه في هذه المدة يجب عليه كفارة اليمين، وإذا حلف: إن أقربك أربعة أشهر فعلي حج، ثم قرب في المدة يجب عليه الحج وسقط الإيلاء؛ لأن اليمين يرتفع بالحنث، وإن لم يقربها في المدة بنت منه بتطليقة بائنة، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت، وروي ذلك عن عثمان وعلي، وهو قول جمهور التابعين.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبَلَعْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ فَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ فَقَدْ بَانَتْ بِتَطْلِيلِكَةٍ بَائِنَةٍ، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَّابِ وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ أَنْ يُوقَفَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٢٧) (البقرة: ٢٢٦-٢٢٧)

= وقال الشافعي: لا تبين بمضي المدة، لكنه توقف الحكم بعد المدة، ويؤمر أن يفيء إليها أو يفارقها، فإن فعل وإلا فُرق القاضي بينهما، فالخلاف في موضعين، أحدهما: أن الفيء عنده يكون بعد مضي المدة، وعندنا في المدة، والثاني: أن الفرقة لا تقع إلا بتفريق القاضي وبتطليق الزوج عند القاضي، وبه قال مالك وأحمد، وعن الشافعي لا يفرق ولكن يضيق عليه حتى يفيء أو يطلق، وعندنا يقع التفريق بمضي المدة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ فَاءُوا﴾ (البقرة: ٢٢٦) فإن الفاء للتعقيب، فاقتضى جواز الفيء بعد المدة وجواز التفريق. ولنا قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب «فإن فاءوا فيهن» فاقتضى أن يكون الفيء في المدة، فيكون حجة عليهم؛ لأن قراءتهما لا تنزل عن روايتهما، والفاء الآية لتعقيب الفيء على الإيلاء بدليل جواز الفيء قبل مضي الأشهر، ولو كان كما قالوا لما جاز، ولنا أيضًا ما ذكرنا من قول كبار الصحابة حاصله: أن عند الشافعي رضي الله عنه معنى الآية: فإن فاءوا وإن عزموا بعد مضي المدة؛ لأن الفاء للتعقيب، وقلنا: قوله: فإن فاءوا وإن عزموا تفصيل لقوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦) والتفصيل يعقب المفصل، «العيني» «المستخلص» ملخصًا.

وقال في «رحمة الأمة»: اتفقوا على أن من حلف الله عزَّ وجلَّ أن لا يجامع زوجته مدة أكثر من أربعة أشهر كان مؤلًّا أو أقل لم يكن مؤلًّا، واختلفوا في الأربعة الأشهر هل يحصل بالحلف على ترك الوطئ فيها إيلاء أم لا؟ قال أبو حنيفة: نعم، ويروى مثل ذلك عن أحمد. وقال مالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي: لا، انتهى. وقد تمسك صاحب «الهداية» بالآية على أن عدة الإيلاء أربعة أشهر، وأيضًا قال في «رحمة الأمة»: فإذا مضت أربعة أشهر هل يقع الطلاق بمضيها أم يوقف؟ قال مالك والشافعي وأحمد: لا يقع بمضي المدة طلاق، بل يوقف الأمر ليفيء أو يطلق. وقال أبو حنيفة: متى مضت المدة وقع الطلاق، واختلف من قال بالإيقاف فيما إذا امتنع المولي من الطلاق هل يطلق عليه الحاكم أم لا؟ فقال مالك وأحمد: يطلق عليه الحاكم، وعن أحمد رواية أخرى أنه يضيق عليه حتى يطلق، وعن الشافعي قولان، أظهرهما: أن الحاكم يطلق عليه، والثاني: أنه يضيق عليه.

قَالَ: الْفِيءُ^(١) الْجَمَاعُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، وَعَزِيمَةُ الطَّلَاقِ: انْقِصَاءُ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَإِذَا

(١) قوله: الفيء الجماع في الأربعة الأشهر إلخ: الله در المفسرين سيما الحنفية حيث قالوا: تفصيله أن حاصله إن فاؤوا أي رجعوا من الإيلاء في حاق مدته ولم يفعلوا على حسب ما أقسموا، بل حشوا فيه، فإن الله غفور رحيم إذا كفروا عنه أي يكون الحل عائدا إليه بسبب الكفارة، وإنما يجب الكفارة عليه إذا حلف باسم الله تعالى، وإن حلف بغير الله أي بالطلاق والعتاق يجب عليه مضمون الجزاء بسبب الإقدام على الشرط دون الكفارة، يعني إذا حلف: والله لا أقرب امرأتى إلى أربعة أشهر، ثم رجع عنه في هذه المدة يجب عليه كفارة اليمين، وإذا حلف: إن أقربك أربعة أشهر فعلي حرج، ثم قرب في المدة يجب عليه الحرج، فاختلفوا فيما إذا آلى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وصدقة المال وإيجاب العبادة هل يكون موليا أم لا؟ فقال أبو حنيفة: يكون موليا، سواء قصد الإضرار بها أو دفعه عنها كالمرضعة والمریضة أو عن نفسه.

وقال مالك: لا يكون موليا إلا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الإضرار بها، فإن كان للإصلاح أو لنفها فلا. وقال أحمد: لا يكون موليا إلا إذا قصد الإضرار بها، وعن الشافعي قولان، أصحهما كقول أبي حنيفة، ثم ما كان قام على الوطئ فرجوعه هو الوطئ، وإن لم يقدر على الوطئ بصغر أحدهما أو مرض أو كونها رتقاء أو كونه عنيئا فرجوعه هو الوعد على الوطئ بعد القدرة بقوله: فئت إليها، فإن قدر في ذلك المدة ففئته بوطئها، ﴿وَإِنْ غَزَمُوا الظَّلَقَ﴾ (البقرة: ٢٢٧) يعني أن بروا على حسب ما أقسموا ولم يحشوا حتى مضت المدة، ﴿فَإِنْ آلَهُ سَبْعٌ﴾ (البقرة: ٢٢٧) بإيلائهم وطلاقهم، ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيتهم وقصدهم، أي يقع الطلاق بمجرد مضي المدة طلاقا بائنا هذا عندنا.

وأما عند الشافعي فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾ و﴿وَإِنْ غَزَمُوا﴾ كلاهما يتعلقان ببعد مضي المدة؛ لأن الفاء للتعقيب، وأيضا الفيء عنده لا يكون إلا الوطئ، يعني بعد مضي مدة أربعة أشهر يجب على المرأة تطالبه بالوطئ أو بالطلاق، فإن رجعوا إلى الوطئ، فإن الله غفور رحيم لهم إن كفروا، يعني تجب الكفارة عليه، وإن لم يرجعوا، بل يعزموا على الطلاق، فإن الله سميع علیم بطلاقهم، يعني يقع الطلاق، وإن امتنعوا عن كل منهما يجب على الحكام أن يفرقوا بينهما، فبانت عنده بتفريق القاضي، ويؤيدنا قراءة عبد الله: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فِيهِنَّ﴾ أي في أربعة أشهر، فحيثئذ كان معنى المقابل له، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ غَزَمُوا الظَّلَقَ﴾ (البقرة: ٢٢٧) وإن لم يراجعوا فيهن، بل توقفوا إلى مضي المدة فحيثئذ يقع الطلاق بمجرد مضي المدة، وهما تفصيلان لقوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، والتفصيل يعقب المعضل، فيستقيم الفاء أيضا، «التفسيرات الأحمدية» و«رحمة الأمة» ملتقط منها.

مَضَتْ بَانَتْ بِتَطْلِيْقَةٍ، وَلَا يُوقَفُ بَعْدَهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ فَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ تَطْلِيْقَةٌ بَائِنَةٌ، وَتَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

٣٣٧٤ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ خِفْتُ أَنْ أُصِيبَ امْرَأَتِي فَظَاهَرْتُ^(١) مِنْهَا، تَكْشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «حَرَّرْ^(٢) رَقَبَةً»، فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ رَقَبَةً إِلَّا رَقَبَتِي، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» فَقُلْتُ:

(١) قوله: فظاهرت منها إلخ: الظهار هو لغة مصدر ظاهر من امرأته إذا قال لها: أنت علي كظهر أمي، وشرعاً: «تشبيه المسلم» فلا ظهار للذي عندنا «زوجته»، ولو كتابية أو صغيرة، أو مجنونة أو تشبيه ما يعبر به عنها من أعضائها أو تشبيه جزء شائع منها بمحرم عليه تأبيداً، ولا فرق بين كون ذلك العضو الظهر أو غيره مما لا يحل النظر إليه، وإنما خص باسم الظهار تغليظاً للظهر؛ لأنه كان الأصل في استعماله، يعني قولهم: أنت علي كظهر أمي، وشرطه في المرأة كونها زوجة، وفي الرجل كونه من أهل الكفارة، فلا يصح ظهار الذي كالصبي والمجنون، وحكمه حرمة الوطء ودواعيه إلى وجود الكفارة به للمنع عن التماس الشامل لكل أي في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَنَّأَ﴾ (المجادلة: ٤)، فإنه شامل للوطء ودواعيه، ولا موجب فيه للحمل على المجاز، وهو الوطء؛ لإمكان الحقيقة فيحرم الكل بالنص، كما في «الفتح»، وللمرأة أن تطالبه بالوطء لتعلق حقها به، وعليها أن تمتنع من الاستمتاع حتى يكفر علي القاضي إلزامه به أي بالتكفير دفعاً للضرر عنها بحبس أو ضرب إلى أن يكفر ويطلق.

ثم قيل: سبب وجوبها العود؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لَنَا قَالُوا﴾ (المجادلة: ٣) اختلفوا في معناه، فقال الشافعي: العود الموجب للكفارة أن يمسك عن طلاقها بعد الظهار بمضي مدة يمكنه أن يطلقها فلم يطلقها. وقال أبو حنيفة: عوده المذكور في الآية عزمه عزمًا مؤكدًا، فلو عزم ثم بدا له أن لا يطأها لا كفارة عليه على استباحة وطئها، بناءً على أداة المضاف في الآية، يعني يعودون لنقض ما قالوا، ورفعوه وهو إنما يكون باستباحتها بعد تحريمها؛ لكونه ضد الحرمة لانفس وطئها، «فتح القدير» و«رد المحتار» و«الدر المختار» ملتقط منها.

(٢) قوله: حرر رقبة إلخ: والحديث يدلُّ على مسائل، منها: ترتيب خصال الكفارة، ومنها: أنه لم تقيد الرقبة بالإيمان كما قيدت به في آية القتل، ومنها: تتابع الصيام، ومنها: أن الكفارة لا يسقط جميع أنواعها بالعجز. كذا في «السبل»، =

= ثم الكفارة هي عتق رقبة قبل الوطء وإن عجز عن العتق المظاهر بأن لم يجد رقبة صام شهرين متتابعين قبل المسيس ليس فيهما شهر رمضان، ولا خمسة نهي هو عنها، واختلفوا في معنى عدم وجدان الرقبة، فعند مالك معناه لم يجد ذات الرقبة، ولا ثمنًا يشتري العبد، فإن وجد عبدًا يعتق وإن احتاج إلى الخدمة وإن لم يكن، فإن كان له ثمن يشتري به العبد ويعتق وإن احتاج إلى النفقة، وإلا فالصوم.

وعند الشافعي معناه لم يجد رقبة فاضلة عن الحاجة أو ثمنًا كذلك، فإن وجد رقبة ولكن يحتاج إلى الخدمة، أو وجد ثمنًا ولكن يحتاج إلى النفقة فعليه الصيام، وعندنا معناه لم يجد رقبة بعينها فاضلة أولاً، فإن كان له عبد يعتق وإن احتاج إلى الخدمة، وأما إن كان له ثمن فلا يكلف باشتراء العبد، وإن كان فاضل، بل عليه الصيام. وقال صاحب «التفسيرات الأحمدية»: وما تفرد بخاطري في تأييد قول أبي حنيفة رحمته الله: إن الله تعالى نقل الكفارة بعد هذا إلى الإطعام، ولا يكون ذلك إلا بعد القدرة عليه، فعلم أن عدم الوجدان عدم عين الرقبة لا ثمنها، وإلا لم يستقم بخلافه في كفارة القتل، فإنه لم ينقل فيها إلى الإطعام، فمعناه لم يجد رقبة، ولا ما يتوسل به إليها، تأمل.

ثم إنه قد شرط الله تعالى في الصوم شيئين: التابع وكونه من قبل أن يتأسأ، ومعنى التابع: أن لا يكون بين الشهرين رمضان، ولا خمسة نهي صومها، ولا أن يفطر بينهما بعد ذرو غيره، فإن أفطر بغير عذر لزمه الاستئناف إجماعاً، وإن أفطر بعذر استأنف عندنا فقط، ومعنى كونه من قبل أن يتأسأ: كون الصيام مقدماً على الجماع ودواعيه جميعاً، كما هو مذهبنا، وهذا الشرط يتضمن كون الصيام خالياً عن المس أيضاً؛ لأنه شرط في صوم كلاً الشهرين التقدم على المس، وتقديم الجميع على المس مع اقتران بعضه به متعذر، ويعتبر الخلو في أيامها وليالها جميعاً عندنا وعند مالك.

وقال الشافعي: لم ينقطع التابع بالجماع ليلاً صرح بذلك في «البيضاوي»، ولكن قال صاحب «التفسيرات الأحمدية»: نعم، إن التابع إنما يقضي أن لا يأكل ولا يشرب، ولا يجماع في النهار، ولكن قوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَنْ يَتَمَتَّعَ﴾ (المجادلة: ٤)، دليل على ما ذكرنا؛ لأنه يوجب كون مثل جميع هذين الشهرين قبل التماس، وكما أنه يوجب في ابتداء الصوم عدم المس في الأيام والليالي جميعاً كذلك يوجب مثل ذلك في خلال الصوم، وذكر في كُتُب الأصول: أنه إن وطئها في خلال الصوم ليلاً عامداً أو نهاراً سهواً استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما الله.

وقال أبو يوسف والشافعي: لا يستأنف؛ لأن الله تعالى أوجب أن يكون الكل قبل المسيس، فإن استأنف حينئذ يكون الكل مؤخراً عن المس، وإن لم يستأنف يكون البعض مقدماً عليه، فهو أولى، ولهما أن الله تعالى أوجب شيئين: التقدم على المس والإخلاء عنه، فحينئذ وإن سقط تقدّم الكل على المس، ولكن يمكن إخلاء الكل من المس =

وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: «أَطْعِمُ فَرَقًا مِنْ تَمْرِ سِتِّينَ مِسْكِينًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالدَّارِمِيِّ: «فَأَطْعِمُ وَسَقًا مِنْ تَمْرِ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، وَرَوَى ابْنُ مَاجَه عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ كَفَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ النَّاسَ بِذَلِكَ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ عَنْ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: فَأَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ثَلَاثِينَ

= بالاستئذان، فيجب رعاية ما أمكن، وهذا أحسن، وهذا الكلام يَدُلُّ على أن الجماع في الليل يقطع التابع عند الشافعي، لكن لم يستأنف للعذر المذكور، فتبصر، ولا تكن من الغافلين، وتقيد الوطئ بالليل بالعمد قيد اتفاقي، فإن الوطئ بالليل عمداً أو نسياناً سواء، وتقيد الوطئ بالنهار بالنسيان؛ لأنه إذا جامعها فيه عمداً يستأنف بالاتفاق، وإن عجز عن الصوم أطعم هو أو نائبه ستين مسكينا، كلاً قدر صدقة الفطر، وهي نصف صاع من بُرٍّ أو صاع من تمر أو شعير، هذا هو التقدير عندنا في جميع الكفارات؛ رداً لغير المنصوص إلى المنصوص، فقد ورد في رواية أصحاب الصحاح التصريح به في كفارة حلق المحرم رأسه، فكذا في غيره، وإن أعطاهم قيمته أو غداهم وعشاهم بأن أشبعهم فيها يكفي أيضاً، وعند الشافعي رحمته الله يتعين ستين مئداً بمد رسول الله ﷺ، وهو رطلاً وثلاث، ويشترط عنده التملك، ولا يكفي الإيالة، ولا يجوز إعطاء القيمة.

ولا يستأنف المظاهر عندنا بوطئها في خلال الإطعام؛ لأن الإطعام مطلق عن قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْتَسِلَ﴾ (المجادلة: ٤)، يعني أن الله تعالى لم يشترط في الإطعام أن يكون قبل المسيس، ولم يقل فيه: «من قبل أن يتناسا» كما قاله في التحرير والصيام، فيجري على إطلاقه، والشافعي رحمته الله يحمله على التكفير بالرقبة والصوم، فيشترط فيه أيضاً كونه قبل التماس كما هو دأبه من حمل المطلق على المقيد. وحاصله عندنا أن النص في الإطعام مطلق غير مقيد بما قبل المسيس، فيجري على إطلاقه، ولا يجوز حمله على النص المقيد في الإعتاق والصوم بالقياس، ولا بخبر الواحد، وهو قوله ﷺ للذي واقع امرأته قبل التكفير: استغفر الله، ولا تعد حتى تكفّر؛ لأن التقيد نسخ، فلا يجوز بمثله. نعم، يمنع عن الوطئ قبل الإطعام منع تحريم؛ لجواز قدرته على العتق والصيام فيقعان بعد الوطئ. كذا في «الهدية» وغيرها، وذكر في «الفتح» و«النهر»: أن القدرة حال قيام العجز بالفقر أو الكبر أو المرض الذي لا يرجى زواله أمر موهوم، وباعتبار الأمر الموهوم لا يثبت تحريم الوطئ، بل يثبت الاستحباب، «شرح الوقاية» و«الدر المختار» و«عمدة الرعاية» و«التفسيرات الأحمدية» ملتقط منها.

صَاعًا» قَالَ: لَا أَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُعِينَنِي، فَأَعَانَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا، وَأَعَانَهُ النَّاسُ حَتَّى بَلَغَ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ الْبَيَاضِيِّ أَنَّهُ جَعَلَ^(١) امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهِرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ فَلَمَّا مَضَى نِصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي.

٣٣٧٥ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَعَشِيَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ بَيَاضَ حِجْلِيهَا فِي الْقَمَرِ، فَلَمْ أَمْلِكْ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَلَّا يَقْرِبَهَا^(٢) حَتَّى يُكْفَرَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوَهُ مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: الْمُرْسَلُ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الْمُسْنَدِ.

٣٣٧٦ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُظَاهِيرِ^(٣) يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: جعل امرأته عليه كظهر أمه حتى يمضي رمضان إلخ: والمعنى أنه جعل ظهارها حتى يمضي رمضان، قال الطيبي رحمته الله: فيه دليل على صحة ظهار المؤقت. وقال قاضي خان: لو ظاهر مؤقتا يصير مظاهرا في الحال، وإذا مضى ذلك الوقت بطل. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: ألا يقربها حتى يكفر: أي إن وطئ قبل التكفير استغفر وكفر للظهار فقط، يعني تجب كفارة الظهار، ولا يجب شيء آخر للوطئ الحرام، ولا يعود حتى يكفر أي لا يطأها ثانيا حتى يكفر. كذا في «شرح الوقاية».

(٣) قوله: في المظاهر يواقع قبل أن يكفر قال: كفارة واحدة: أي لو وطئ قبل التكفير لا يجب عليه كفارة لأجل الوطئ، والواجب الكفارة الأولى، يعني لا شيء عليه غير الكفارة الأولى لهذا الحديث، وهو مذهب الأئمة الأربعة، =

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ مَسَّهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفِّرَ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَكْفُ عَنْهَا حَتَّى يُكْفَرَ وَيَسْتَغْفِرَ اللَّهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأَصْلِ»: بَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا يَعُودَ حَتَّى يُكْفَرَ. وَبَلَغَاتُ مُحَمَّدٍ مُسْنَدَةٌ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ فِي «كِتَابِ الصَّوْمِ».

بَابُ

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ^(١) رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا^(٢)﴾ الْآيَةُ
(المجادلة: ٣)

٣٣٧٧ - وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرِ يُقَالُ لَهُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرِ الْبَيَاضِيُّ جَعَلَ امْرَأَتُهُ عَلَيْهِ كَظْهِرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً». الْحَدِيثُ.

= ولكن عندنا استغفر الله أيضًا، وهو منقول في «الموطأ» من قول مالك، ونقل نوح أفندي عن العلامة قاسم: أنه ذكره محمد في «الأصل» مرفوعًا، والمراد من الاستغفار التوبة من هذه المعصية، وهي حرمة الوطء قبل الكفارة.
(١) قوله: فتحرير رقة: قال الإمام السرخسي في «المبسوط»: ونجزي الرقة الكافرة في كفارة الظهار واليمين والإفطار عندنا، ولا يجوز عند الشافعي ﷺ إلا الرقة المؤمنة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّنُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧)، ولا خيث أشد من الكفر، وفي حديث أبي هريرة ﷺ: أن رجلا جاء إلى رسول الله ﷺ برقة سوداء، وقال: علي عتق رقة أفترجئني هذه فامتنحها بالإيمان، فوجدها مؤمنة، فقال ﷺ: أعتقها فإنها مؤمنة، فامتنحها بإياها بالإيمان دليل على أن الواجب لا يتأدى إلا بالمؤمنة، ولأن هذا تحرير في تكفير، فلا يجوز فيه غير المؤمنة ككفارة القتل، وهذا لأن =

= الرقبة مطلقة هنا مقيدة بالإيمان في القتل والمطلق محمول على المقيّد؛ لأن المقيّد مسكوت عنه في المطلق، وقياس المسكوت عنه على المنصوص صحيح. ولأن التعليق بالشرط يقتضي نفي الحكم عند عدمه في عين ما تعلّق بالشرط، وكذلك في نظائره استدلالاً به، والكفارات جنس واحد، فالتقييد بشرط الإيمان، في بعضها يوجب نفي الجواز عند عدم الإيمان في جميعها كالتقييد بشرط العدالة، في بعض الشهادات أوجب نفي الجواز عند عدمها في الكل، وكذلك التقييد بالتبليغ إلى الكعبة في هدي جزاء الصيد أوجب ذلك في جميع الهدايا.

وحجّتنا في ذلك ظاهر الآية، فالمنصوص اسم الرقبة، وليس فيه ما ينبئ عن صفة الإيمان والكفر، فالتقييد بصفة الإيمان يكون زيادة، والزيادة على النص فسخ، فلا يثبت بخبر الواحد، ولا بالقياس، ثم قياس المنصوص على المنصوص عندنا باطل؛ لأنه اعتقاد النقص فيما تولى الله بيانه، وذلك لا يجوز، وكذلك شروط الكفارات لا يثبت بالقياس كأصلها، ولا يجوز دعوى التخصيص هنا؛ لأن التخصيص فيما له عموم والمطلق غير العام وامتناع جواز العمياء، ونظائرها ليس بطريق التخصيص، بل لكونها مستهلكة من وجه كما بينا، مع أن التخصيص فيها له لفظ، والصفة في الرقبة غير مذكورة، ولا يقال: بين صفة الكفر والإيمان تضاد، فإذا جوزنا المؤمنة انتفى جواز الكافر؛ لأن جواز المؤمنة عندنا لأنها رقبة لا بصفة الإيمان.

ألا ترى إنا نجوّز الصغيرة والكبيرة، وبين الصفتين تضاد، وكذلك نُجوّز الذكّر والأنثى، وبين الصفتين تضاد، ولكن الجواز باسم الرقبة، فكان الوصف فيه غير معتبر فأما حمل المطلق على المقيّد، فالعراقيون من مشايخنا رحمهم الله يجوّزون ذلك في حادثة واحدة، كما في قوله ﷺ: في خمس من الإبل شاة، مع قوله: في خمس من الإبل السائمة شاة، ولكن الأصح أنه لا يجوز حمل المطلق على المقيّد عندنا في حادثة، ولا في حادثتين حتى جوّز أبو حنيفة رحمهم الله التيمم بجميع أجزاء الأرض؛ لقوله ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، أو لم يحمل هذا المطلق على المقيّد ومحموله قوله ﷺ: التراب طهور المسلم، وهذا لأن للمطلق حكماً، وهو الإطلاق، وفي حمله على المقيّد إبطال حكمه.

وإليه أشار ابن عباس رضي الله عنه في قوله: «أبهموا ما أبهم الله» وامتناع وجوب الزكاة في غير السائمة ليس لحمل المطلق على المقيّد، بل للنص الوارد بأن لا زكاة في العوامل واشتراط العدالة في الشهادات ليس لحمل المطلق على المقيّد، بل للنص الوارد بالتثبت في خبر الفاسق، وكذلك وجوب التبليغ إلى الكعبة في جميع الهدايا للنص، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَحْنُ إِلَىٰ أَلْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٣٣)، ولو جاز ذلك إنما يجوز بعد ثبوت المساوات بين الحادثتين، -

ظَاهِرُ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ عَدَمُ اعْتِبَارِ كَوْنِ الرَّقَبَةِ مُؤْمِنَةً، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالتَّخَعِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَقَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ: فَالْمَنْصُوصُ اسْمُ الرَّقَبَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُنْبِئُ عَنْ صِفَةِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، فَالتَّقْيِيدُ بِصِفَةِ الْإِيمَانِ يَكُونُ زِيَادَةً، وَالزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، فَلَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْقِيَاسِ، وَأَيْضًا لِلْمُطَلَّقِ حُكْمٌ وَهُوَ الْإِطْلَاقُ، وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِبْطَالُ حُكْمِهِ، انْتَهَى. فَالتَّقْيِيدُ فِي أَحَادِيثِ «الْمِشْكَاةِ» بِالْإِيمَانِ إِمَّا لِمَوَادِّ مَخْصُوصَةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْمُؤْمِنَةُ كَكْفَارَةِ الْقَتْلِ خَطَأً، وَإِمَّا بَيَانًا لِلْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى».

٣٣٧٨ - عَنْ عُثْبَةَ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَمَةٍ سَوْدَاءَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَفْتَجْزِي عَنْيَ هَذِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَبُّكِ؟»

= ولا مساواة بين كفارة القتل وبين سائر الكفارات؛ فإن القتل من أعظم الكبائر، وفيه تفويت رقبة مؤمنة مخاطبة بالإيمان، بخلاف أسباب سائر الكفارات، ففيها من التغليب ما ليس في غيرها، ولهذا لا يكون الإطعام بدلا عن الصيام في كفارة القتل، بخلاف كفارة الظهار واشترط صفة التابع عندنا في الصوم في كفارة اليمين ليس بطريق حمل المطلق على المقيد، بل بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، وهي مشهورة، وفي لازمة عليهم فإنهم لا يشترطون صفة التابع فيها لحمل المطلق على المقيد.

ولا معنى لقول من يقول لذلك المطلق أصلا، أحدهما: مقيد بالتفرق، وهو صوم المتعة؛ لأن ذلك غير مقيد بالتفرق، ولكن لا يجوز قبل يوم النحر؛ لأنه مضاف إلى وقت الرجوع بحرف «إذا»، وهو قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ (البقرة: ١٩٦) فأما الحديث فقد ذُكر في بعض الروايات أن الرجل قال: عليّ عتق رقبة مؤمنة أو عرف رسول الله ﷺ بطريق الوحي أن عليه رقبة مؤمنة، فلماذا امتحنها بالإيمان، مع أن في صحة ذلك الحديث كلاما فقد روي: أن النبي ﷺ قال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، ولا تظن برسول الله ﷺ أنه يطلب من أحد أن يثبت لله تعالى جهة ولا مكانا، ولا حجة لهم في الآية؛ لأن الكفر خبث من حيث الاعتقاد، والمصروف إلى الكفارة ليس هو الاعتقاد، إنما المصروف إلى الكفارة الهالية، ومن حيث الهالية هو عيب يسير على شرف الزوال، انتهى. وقال في «اللمعات»: إن في اشتراط الإيمان في غير كفارة القتل كلاما بين الأئمة، ولعل الحق كان عنده رضي الله عنه عدمه، هو مذهب الحنفية، ومع ذلك كان الأولى والأفضل ذلك، ويكفي في ذلك هذا القدر من الإيمان.

قَالَتْ: اللَّهُ رَبِّي، قَالَ: «فَمَا دِينُكَ؟» قَالَتْ: الْإِسْلَامُ، قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «فَتُصَلِّينَ الْحُمْسَ وَتُقَرِّينَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» قَالَتْ: نَعَمْ، فَضَرَبَ ﷺ عَلَى ظَهْرِهَا، وَقَالَ: «أُعْتِقِيهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَفَأُعْتِقُ هَذِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأُعْتِقُهَا» هَذَا مُرْسَلٌ وَقَدْ مَضَى مَوْضُوعًا يَبْغِضُ مَعْنَاهُ.

بَابُ اللَّعَانِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ① وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ② وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ③ وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ④ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ⑤﴾

٣٣٧٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ (المرور: ٦٠) قَالَ: إِنَّ عُومِرَ الْجَلَّانِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟^(١) فَقَالَ رَسُولُ

(١) قوله: كيف يفعل فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل فيك إلخ: الأصل في قذف الزوجات عند الشافعي الحد عملاً =

اللَّهُ ﷻ: «قَدْ أُنْزِلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَأَذْهَبْ فَأْتِ بِهَا» قَالَ: سَهْلٌ فَتَلَا عَنَّا^(١) فِي الْمَسْجِدِ

= بالآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ (النور: ٤) الآية وبين بآية اللعان أن القاذف إذا كان زوجاً له أن يدفع الحد عنه باللعان، وإذا كان المقذوف زوجة القاذف لها أن تدفع حد الزنا عنها بلعانها فأثبت امتنع عن اللعان وجب الأصل، وهو الحد، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن اللازم بقذف الزوج إنما هو اللعان فقط، ولا يلزمه الحد، فعندنا آية اللعان ناسخة للأولى في حق الزوجات؛ لأن الخاص المتأخر عن العام ينسخ العام بقدره، فلم تبق الآية الأولى متناولة للزوجات، فصار الواجب بقذف الزوجة اللعان فأثبت امتنع عنه حبس حتى يأتي به كالمدينون إذا امتنع عن إفاء حق عليه، ولذا لما قذف هلال زوجته قال له رسول الله ﷺ: البينة وإلا حد في ظهرك، فدل على أنه كان في الابتداء ويوجب الحد كقذف الأجنيات، ثم لما نزلت آية اللعان انتسخ في حق الزوجات، كما في «البدائع» و«الغنية». قاله في «البحر الرائق».

(١) قوله: فتلا عنا إلخ: أصله من اللعن، وهو الطرد والإبعاد عن رحمة الله، ومعناه الشرعي عندنا شهادات مؤكدة بالأيمان مقرونة باللعن. وقال الشافعي: هي أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة، فيشترط أهلية اليمين عنده، فيجري بين المسلم وامراته الكافرة وبين الكافر والكافرة وبين العبد وامراته، وبه قال مالك وأحمد، وعندنا يشترط أهلية الشهادة، فلا يجري إلا بين المسلمين الحرين العاقلين البالغين غير محدودين في قذف، للشافعي رحمه الله قوله تعالى: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ (النور: ٦) محكم في اليمين، والشهادة تحتل اليمين، فحملنا المحتمل على المحكم، لا سيما إذا تعذر حمله على الحقيقة؛ لأن الشهادة لنفسه غير مقبولة، بخلاف اليمين، وتكرره يدل على أنه يمين أيضاً؛ لأنها شرعت مكررة، كما في القسامة دون أداء الشهادة.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦) استثنى «أنفسهم» عن الشهداء، فثبت أنهم شهداء؛ لأن المستثنى يكون من جنس المتشئ منه، ثم نص على شهادتهم، فقال: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ (النور: ٦) فنص على الشهادة واليمين فقلنا: الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين، والتأكيد لا يخرج من أن يكون شهادة. وقوله: الشهادة لنفسه غير مقبولة، قلنا: إنما لا تقبل في موضع التهمة، وأما إذا انتفت التهمة فمقبولة، قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨)، فهذا من أصدق الشهادات لانقائه من التهمة والتهمة فيها نحن فيه منتفية باليمين. قاله العيني.

فشهاداته قائمة مقام حد القذف في حقه، وشهادتها مقام حد الزنا في حقها، أي إذا تلاعنا سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا؛ لأن الاستشهاد بالله مهلك كالحد، بل أشد، ثم اللعان عند علم إقامة الشهود، فإن أقام الزوج أربعة شهداء على زناها فلا لعان ولا حد عليه، بل تحد حد الزنا، وكذا إذا أقرت بالزنا وصدقت الزوج.

= وبالجملة اللعان إنها يكون إذا رمى لرجل زوجته بالزنا وأنكرته ولم يأت بالشهود، وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا لا فاسدا وسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الأجنبية خصت بذلك؛ لأنها هي المقذوفة فتتم لها شروط الإحصان.

وركنه شهادات مؤكدة باليمين واللعن، وحكمه حرمة الوطئ والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما؛ لحديث المتلاعنان لا يجتمعان أبداً، وأهله من هو أهل للشهادة على المسلم، أي كل من الزوجين القاذف والمقذوف يكون صالحا للشهادة، أي لأدائها بأن لا يكون أحدهما محدودا في قذف أو كافرا أو مجنونا أو قنّا أو صغيراً، ويدخل فيه الفاسق والأعمى؛ لأنهما من أهل أداء الشهادة فإذا قذف الرجل زوجته بالزنا، فلا يخلو إما أن يكون كل منهما أهلا للشهادة أولا، فإن لم يكن كل منهما أهلا للشهادة، فتفصيله على ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» أنه إذا لم يصلح الزوج شاهدا لرقه أو كفره بأن أسلمت، ثم قذفها قبل عرض الإسلام عليه، وكان أهلا للقذف، أي بالغاً عاقلاً ناطقاً حذّ.

الأصل أن اللعان إذا سقط لمعنى من جهته، فلو كان القذف صحيحا حد وإلا فلا حد ولا لعان، فإن صلح شاهدا، والحال أنها هي لم تصلح أو ممن لا يحذ قاذفها فلا حد عليه كما لو قذفها أجنبي ولا لعان؛ لأنه خلفه، لكنه يعزر حسبا لهذا الباب، وبقي ما لو سقط من جهتهما، كما لو كانا محدودين في قذف فهو كالأول؛ لأنه سقط لمعنى من جهته؛ لأن البداءة به، فلا تعتبر جهتها معه، انتهى. ويدل عليه حديث: أربعة من النساء لا ملاعة بينهن: النصرانية تحت لمسلم، واليهودية تحت المسلم، والمملوكة تحت الحر، والحرّة تحت المملوك، أخرجه ابن ماجه وغيره. قاله في «عمدة الرعاية».

وقال في «التفسيرات الأحمديّة»: وإن كان كل منهما أهلا للشهادة، فطالبت المرأة به يجب على الرجل أن يلاعن، فإن أبى من اللعان حبس حتى يلاعن، أو يكذب الرجل نفسه، فحيثئذ يجب حد القذف، وإن شاء أن يلاعن يقول: أربع مرات بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ويقول مرّة خامسة: لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين، وهذا لعان الرجل، وبه يسقط عن الرجل حد القذف، فبعد لعان الرجل يجب على المرأة أن تلاعن، فإن أبت حبست حتى لاعن أو تصدق زوجها فتحد حد الزنا، وعند الشافعي يجب عليها حد الزنا بمجرد النكول عن اللعان، وإن شاءت أن تلاعن تقول أربع مرات: بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وتقول مرّة خامسة: غضب الله عليّ إن كان من الصادقين، هذا لعان المرأة.

= وبهذا القدر سقط عنها حد الزنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابُ﴾ (النور: ٨) فحينئذ استويا في سقوط الحد، انتهى. وقال في «البدائع»: اختلف العلماء في حكم اللعان قال أصحابنا الثلاثة: هو وجوب التفريق ما دام على حال اللعان لا وقوع الفرقة بنفس اللعان من غير تفريق الحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وظهاره وإيلائه، ويجري التوارث بينهما قبل التفريق. وقال زفر والشافعي: هو وقوع الفرقة بنفس اللعان إلا أن عند زفر لا تقع الفرقة ما لم يلتعنا، وعند الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج قبل أن تلتعن المرأة، وجه قول الشافعي: أن الفرقة أمر يختص بالزوج. ألا ترى أنه هو المختص بسبب الفرقة، فلا يقف وقوعها على فعل المرأة كالطلاق، واحتج زفر بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: المتلاعنان لا يجتمعان أبداً، وفي بقاء النكاح اجتماعهما، وهو خلاف النص.

والجواب عنه: أن المراد بعد تفريق الحاكم، تشهد له ما في «سُنَن أبي داود»: ومضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان، والذي يَدُلُّ على أن التفريق لا يقع بنفس التلاعن ما ورد في صحيح البخاري وغيره: أن عويمر العجلاني بعد ما لاعن قال: يا رسول الله! كذبت عليها إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً، ولو كانت الفرقة حصلت بنفس التلاعن لأنكر عليه رسول الله ﷺ في إيقاعه الطلقات، ويقال له: هي ليست زوجتك حتى تطلقها، فسكوته دل على أنها محل لوقوع الطلاق، وإن الفرقة لم تحصل بعد. وقال في «العناية»: فإن قيل: قد أنكر عليه بقوله: اذهب فلا سبيل لك عليها، أجيب بأن ذلك منصرف إلى طلبه ردَّ المهر فإنه روي أنه قال: إن كنت صادقاً فهو لها بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كاذباً فلا سبيل لك عليها

وقال في «البحر الرائق»: أما قول البيهقي في «المعرفة»: إن عويمراً حين طَلَّقَهَا ثلاثاً كان جاهلاً بأن اللعان فرقة، فصار كمن شرط القضمان في السَّلَف، وهو يلزمه شرط أو لم يشرط، بخلاف المظاهر. والجواب أن الاستدلال إنما هو لعدم إنكاره ﷺ، لا بمجرد فعله، كما لا يخفى، انتهى. ولنا أيضاً ما روي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتهى من ولدها، ففرق النبي ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ لما لاعن بين عاصم بن عدي وبين امرأته فرق بينهما وري: أن رسول الله ﷺ لاعن بين العجلاني وبين امرأته. فلما فرغا من اللعان فرق بينهما، فدلَّت الأحاديث على أن الفرقة لا تقع بلعان الزوج، ولا بلعانا، إذ لو وقعت لما احتمل التفريق من رسول الله ﷺ بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان.

وقال في «البدائع»: واختلف العلماء فيه أيضاً، قال أبو حنيفة ومحمد: الفرقة في اللعان بتطبيقه، فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع والتزوج ما دام على حالة اللعان، فإن أكذب الزوج نفسه فجعل الحد، أو أكذبت =

وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلَاغُمِهِمَا قَالَ غُوَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا^(١) ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلَيْتَيْنِ خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ، فَلَا أَحْسِبُ غُوَيْرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ فَلَا أَحْسِبُ غُوَيْرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا» فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ غُوَيْرٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= المرأة نفسها بأن صدقته جاز النكاح بينهما، ويجتمعان. وقال أبو يوسف وزفر والحسن بن زياد: هي فرقة بغير طلاق، وإنها توجب حرمة مؤبدة، كحرمة الرضاع والمصاهرة، واحتجوا بقول النبي ﷺ: المتلاعنان لا يجتمعان أبداً، وهو نص في الباب، ولأبي حنيفة ومحمد: ما روي: أن رسول الله ﷺ لما لاعن بين عويمر العجلاني وبين امرأته، فقال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله! إن أمسكتها فهي طالق ثلاثاً.

وفي بعض الروايات: كذبت عليها إن لم أفارقها فهي طالق ثلاثاً، فصار طلاق الزوج عقيب اللعان سنة المتلاعنين؛ لأن عويمرا طلق زوجته ثلاثاً بعد اللعان عند رسول الله ﷺ، فأنفذها عليه رسول الله ﷺ، فيجب على كل ملاعن أن يطلق، فإذا امتنع ينوب القاضي منابه في التفريق، فيكون طلاقاً، كما في العينين، ولأن سبب هذه الفرقة قذف الزوج؛ لأنه يوجب اللعان واللعان يوجب التفريق والتفريق يوجب الفرقة، فكانت الفرقة بهذا الوسائط مضافة إلى القذف السابق، وكل فرقة تكون من الزوج أو يكون فعل الزوج سببها تكون طلاقاً، كما في العينين والخلع والإيلاء ونحو ذلك وهو قول السلف إن كل فرقة وقعت من قبل الزوج من نحو إبراهيم والحسن وسعيد بن جبير وقتادة وغيرهم رحمهم الله، وأما الحديث فلا يمكن العمل بحقيقته؛ لما ذكرنا أن حقيقة المتفاعل هو المتشاغل بالفعل، وكما فرغاً من اللعان ما بقيا متلاعنين حقيقة، فانصرف المراد إلى الحكم، وهو أن يكون حكم اللعان فيها ثابتاً، فإذا أكذب الزوج نفسه وحد حد القذف بطل حكم اللعان فلم يبق متلاعنان حقيقة وحكما فجاز اجتماعهما، انتهى. لذلك قال في «الهداية»: لا يجتمعان ما دام متلاعنين.

(١) قوله: فطلقها ثلاثاً إلخ: لذلك قال في «البدائع» و«البحر الرائق»: فيجب على كل ملاعن أن يطلق، فإذا امتنع ينوب القاضي منابه في التفريق، فيكون طلاقاً، كما في العينين.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا» مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ ﷺ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَلَا عَنَا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عَشِيًّا، فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَرَأَى بَعَيْنَيْهِ وَسَمِعَ بِأُذُنِهِ فَلَمْ يَهْجُهِ حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ أَهْلِي عِشَاءً فَوَجَدْتُ عِنْدَهُمْ رَجُلًا، فَرَأَيْتُ بَعَيْنَيَّ وَسَمِعْتُ بِأُذُنَيَّ، فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا جَاءَ بِهِ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ.

فَنَزَلْتُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ﴾^(١) الْآيَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا، فَسَرَّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبْشِرْ يَا هِلَالُ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ فَرْجًا وَمَخْرَجًا» قَالَ هِلَالُ: قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَلِكَ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلُوا إِلَيْهَا» فَجَاءَتْ فَتَلَاهَا عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَهُمَا وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا، فَقَالَ هِلَالُ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ كَذَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عِنُوَا بَيْنَهُمَا».

(١) قوله: لا ما مضى من كتاب الله الخ: أي لولا أن القرآن حكم بعدم إقامة الحد والتعزير على المتلاعنين لفعلت بها ما فعلت، وقالوا: في الحديث دليل على أن الحاكم لا يلتفت إلى المظنة والأمارات والقرائن، وإنما يحكم بظاهر ما يقتضيه الحجج والدلائل، ويفهم من كلامهم هذا أن الشبه والقيافة ليست بحجة، وإنما هي إرادة ومظنة، فلا يحكم بها كما هو مذهبنا. كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: فشهادة أحدهم الخ: قال الشافعي: إن اللعان يمين، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ (النور: ٦) وبقوله ﷺ في هذا الحديث: فجاء هلال فشهد، ثم قامت فشهدت، «نيل الأوطار» ملخصًا.

فَقِيلَ لِهَالِلٍ: اشْهَدْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، فَلَمَّا كَانَتْ
الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهُ: يَا هِلَالُ، اتَّقِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ
الْمُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يُجَذِّدْنِي
عَلَيْهَا. فَشَهِدَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ قِيلَ لَهَا: اشْهَدِي
فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، فَلَمَّا كَانَتْ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا: اتَّقِي اللَّهَ؛
فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ
الْعَذَابَ. فَتَلَكَّأَتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَفْضَحُ قَوْلِي، فَشَهِدَتْ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ
اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ أَمَرَ
الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يَتَلَاعَنَا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. وَفِي
«الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ»: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي؟ قَالَ: «لَا» مَالٌ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا
فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

٣٣٨٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعُ

(١) قوله: لا مال لك إلخ: اعلم أن المهر يجب بالعقد إما بالتسمية إذا وجدت، وإلا فبحكم الشرع كوجوب مهر
المثل عند عدم التسمية، ثم يستقر المهر بأحد أشياء ثلاثة: الدخول أو الخلوة الصحيحة أو موت أحد الزوجين؛ لأن
بالدخول يتحقق تسليم المبدل فيؤكد البذل، وهو المهر، والخلوة قائمة شرعاً مقام الدخول؛ لكونها سبباً له مفضياً
إليه غالباً، وبالموت ينتهي النكاح والشيء بانتهاء يتقرر ويتأكد. كذا في «الهداية» و«البنية»، وبهذا ظهر أنه ليس
وجوب المسمى عند الوطء أو الموت، بل وجوبه بنفس العقد، وبما ذكر يتأكد. قال في «البدع»: وإذا تأكد المهر بما
ذكر لا يسقط بعد ذلك، وإن كانت الفرقة من قبلها؛ لأن البذل بعد تأكده لا يحتمل السقوط إلا بالإبراء، انتهى. وبه
ظهر أنه لا يسقط المهر بنشوز المرأة نعم، تسقط به النفقة، وما في بعض الفتاوى من سقوط المهر بالنشوز غير
معتمد عليه. كذا في «عمدة الرعية».

مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٣٨١ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ قَوْلَهُ! لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ. وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ. وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمْسُهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ، قَالَ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: لو رأيت رجلاً إلخ: وقال العلامة العيني في «عمدة القاري»: يفهم من كلام سعد بن عبادة رضي الله عنه أن هذا الأمر لو وقع له لقتل الرجل، ولهذا لما بلغ النبي ﷺ لم ينهه عن ذلك حتى قال الداودي: قوله ﷺ: أتعجبون من غيرة سعد؟ يدل على أنه حمد ذلك وأجازه له فيما بينه وبين الله، والغيرة من أحمذ الأشياء، ومن لم تكن فيه فليس على خلق محمود، وبالغ أصحابنا في هذا حيث قالوا: رجل وجد مع امرأته أو جاريته يريد أن يغلبها ويؤذي بها له أن يقتله، فإن رآه مع امرأته أو مع محرم له، وهي مطاوعة له على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً، ومنهم من منع ذلك مطلقاً، وقد اختلف في الحكم، فقال الجمهور: عليه القدد.

وقال أحمد وإسحاق: إن أقام بينة أنه وجد مع امرأته هدر دمه. وقال الشافعي: يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً، وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم، فقال المهلب: الحديث دال على وجوب القود فيمن قتل رجلاً وجد مع امرأته؛ لأن الله عز وجل وإن كان أغير من عباده، فإنه أوجب الشهود في الحدود، فلا يجوز لأحد أن يتعدى حدود الله، ولا يسقط دماً بدعوى، انتهى. فحاصله على ما في «بذل المجهود»: أن من قتل رجلاً وجد مع امرأته قد زنى، قال الجمهور: يقتل إلا أن يقوم بذلك بينة أو يعترف له ورثة القتيل، وأما فيما بينه وبين الله تعالى إن كان صادقاً فلا شيء عليه.

٣٣٨٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرُهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٨٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّبِيبَةِ، وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَبِيبَةٍ، وَإِنَّ مِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُبْغِضُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللَّهُ، فَأَمَّا الْخِيَلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْفَخْرِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «فِي الْبَغْيِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٣٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَعَرِثُ عَلَيْهِ فَجَاءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «مَا لِكَ يَا عَائِشَةُ أَغْرَتِ؟» فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَمَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ أَعَانَنِي اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٣٨٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ، فَأَنْتَفَى^(١) مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فانتفى من ولدها إلخ: يعني إذا قذف الرجل امرأته بنفي الولد أو به وبالزنا فإنه يفرق القاضي حيثنذ، وينفى نسبته، ويلحقه بأمه بشرط أن يذكر في اللعان بالقذف به. كذا في «شرح الوقاية» و«التفسيرات الأحمدية». وقال في «عمدة القاري»: هذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام. الأول: اللعان وليس فيه خلاف، وأجمعوا على صحة ومشروعيته. الثاني: التفرقة، واختلف العلماء فيها، وقد ذكر عن قريب عن مالك والشافعي أنه يقع الفرقة بينهما بنفس التلاعن، وعن أبي حنيفة لا يحصل إلا بتفريق الحاكم بظاهر الحديث المذكور، وهو حجة على المخالفين. الثالث: إلحاق الولد بالأم بظاهر الحديث أجمع عليه جمهور الفقهاء من التابعين ومن بعدهم منهم الأئمة الأربعة وأصحابهم. =

وَفِي حَدِيثِهِ لُهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَوَعَظَهُ وَذَكَرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ، ثُمَّ دَعَاها فَوَعَظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ.

٣٣٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي^(١) وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلَوْنَاهَا؟»

= ثم فيه خلاف آخر من وجه آخر، فقال أصحابنا: إذا كان القذف ينفي الولد بحضرة الولادة أو بعدها بيوم أو يومين ونحو ذلك من مدة يأخذ فيها التهنية وابتياح آلات الولادة عادة صحَّ ذلك نفاه بعد ذلك لا ينتفي ولم يوقت أبو حنيفة رحمه الله لذلك وقتا، وروي عنه: أنه وقتَ لذلك سبعة أيام، وأبو يوسف ومحمد وقتادة بأكثر النفاس، وهو أربعون يوما، والشافعي رحمه الله اعتبر الفور، فقال: إن نفاه على الفور انتفى، وإلا لا.

(١) قوله: إن امرأتي ولدت غلاما أسود إلخ: فيه تعريض بالقذف، اختلف العلماء في حكمه، فقال قوم: لا حد في التعريض، وإنما يجب بالتصريح بالبين، وروي هذا عن ابن مسعود به قال القاسم بن محمد والشعبي وطاوس وحماد وابن المسيب في رواية، والحسن البصري والحسن بن حي، وإليه ذهب الثوري وأبو حنيفة والشافعي إلا أنها يوجبان عليه الأدب والزجر، واحتجوا بحديث الباب، وعليه يَدُلُّ تبويب البخاري. وقال آخرون: التعريض كال تصريح، وروي ذلك عن عمر وعثمان وعروة والزهري وربيعه، وبه قال مالك والأوزاعي. كذا في «عمدة القاري». وقال في «رحمة الأمة»: والتعريض لا يوجب الحد عند أبي حنيفة وإن نوى به القذف. وقال مالك: يوجب الحد على الإطلاق. وقال الشافعي: إن نوى به القذف وفسره به وجب به الحد، وعن أحمد روايتان، أظهرهما وجوب الحد على الإطلاق، والأخرى كمذهب الشافعي، انتهى.

وأفاد الحديث عدم جواز نفي الولد بمجرد الوهم والخيال من دون دليل قوي، وفيه إثبات القياس والاعتبار وضرب الأمثال. قاله في «التعليق الممجّد». وقال في «المراقبة»: وفائدة الحديث المنع عن نفي الولد بمجرد الأمارات الضعيفة، بل لا بُدَّ من تحقُّق وظهور دليل قوي كأن لم يكن وطئها أو أنت بولد قبل ستة أشهر من مبتدأ وطئها، وإنما يعتبر وصف اللون ههنا لدفع التهمة؛ لأن الأصل براءة المسلمين، بخلاف ما سبق من اعتبار الأوصاف في حديث شريك، فإنه لم يكن هناك لدفع التهمة لينبه على أن تلك الحلية الظاهرة مضمحلة عند وجود نصّ كتاب الله، فكيف بالآثار الخفية.

قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: «فَأَنَّى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِرْقٌ نَزَعَهَا، قَالَ: «فَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعُهُ» وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٨٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنِي فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ. فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ ابْنُ أَخِي، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ»^(١) يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اَحْتَجِّي مِنْهُ»؛ لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش الخ: ذهب الشافعي إلى أن الأمة إذا وطئها مولاهما فقد لزمه كل ولد يجيء به بعد ذلك ادّعاءه أو لم يدعه، واحتج في ذلك بهذا الحديث؛ لأن رسول الله ﷺ قال: هو لك يا عبد بن زمعة، ثم قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر، فألحقه رسول الله ﷺ بزمعة لا لدعوة ابنه؛ لأن دعوة الابن للنسب لغيره من أبيه غير مقبولة، ولكن لأن أمه كانت فراشا لزمعة بوطنه إياها، يعني تصير الأمة فراشا لسيدها بوطنه إياها، أو بإقراره أنه وطنها، ولا تكون فراشا بنفس الملك دون الوطئ. وقال أبو حنيفة: لا تكون فراشا بالوطئ، ولا بالإقرار به أصلاً، فلو وطنها أو أقر بوطنها فأنت بولد لم يلحقه، وكان مملوكاً، وأمّه مملوكة له، وإنما يلحقه ولدها إذا أقر به، يعني أن الأمة لا يثبت فراشها إلا بدعوة الولد، ولا يكفي الإقرار بالوطئ، فإن لم يدعه كان ملكاً له، حاصله: أن ما جاءت به هذه الأمة من ولد، فلا يلزم مولاهما إلا أن يقربه وإن مات قبل أن يقربه لم يلزمه، وكان من الحجة لأبي حنيفة رحمته الله في الحديث أن رسول الله ﷺ إنما قال لعبد بن زمعة: هو لك يا عبد بن زمعة ولم يقل: هو أخوك، فقد يجوز أن يكون أراد بقوله: «هو لك» أي هو مملوك لك لحق ما لك عليه من اليد، ولم يحكم في نسبه بشيء.

= والدليل على ذلك أن رسول الله ﷺ قد أمر سودة بنت زمعة بالحجاب منه، فلو كان النبي ﷺ كان قد جعله ابن زمعة إذا لما حجب بنت زمعة منه؛ لأنه ﷺ لم يكن يأمر بقطع الأرحام، بل كان يأمر بصلتها، ومن صلتها التزاور، فكيف يجوز أن يأمرها، وقد جعله أخاها بالحجاب منه، هذا لا يجوز عليه ﷺ، وكيف يجوز ذلك عليه، وهو يأمر عائشة ؓ أن تأذن لعمها من الرضاعة عليها، ثم يحجب سودة ممن قد جعله أخاها وابن أبيها، ولكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يكن حكم فيه بشيء غير اليد التي جعله بها لعبد ابن زمعة ولسائر ورثة زمعة دون سعد، فإن قال قائل: فما معنى قوله الذي وصله بهذا: الولد للفراش وللعاهر الحجر؟ قيل له: ذلك على التعليم منه لسعد أي تدعي لأخيك وأخوك لم يكن له فراش، وإنما يثبت النسب منه لو كان له فراش، فإذا لم يكن له فراش فهو عاهر، وللعاهر الحجر.

فإن قال قائل: إنما كان أمرها بالحجاب منه لما كان رأى من شبه بعتبة، كما في حديث عائشة ؓ، قيل له: هذا لا يجوز أن يكون كذلك؛ لأن وجود الشبهة لا يجب به ثبوت نسب، ولا يجب بعدمه انتفاء النسب. ألا ترى إلى الرجل الذي قال لرسول الله ﷺ: إن امرأتي ولدت غلاما أسود، فقال له رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ فقال: نعم، قال: فما ألوانها؟ فذكر كلاما قال: فهل فيها من أورك؟ قال: إن فيها لورقا، قال: ما ترى ذلك جاءها؟ قال: من عرق نزع، فقال رسول الله ﷺ: ولعل هذا من عرق نزع، فلم يرخص له رسول الله ﷺ في نفيه لبعد شبهه منه ولا منعه من إدخاله على بناته وحرمة، بل ضربه له مثلا المله به أن الشبه لا يوجب ثبوت الأنساب، وإن عدمه لا يجب به انتفاء الأنساب، فكذلك ابن وليدة زمعة لو كان وطئ زمعة لأمه يوجب ثبوت نسبه منه، إذا لما كان لبعد شبهه منه معنى، ولكان نسبه منه ثابتا لدخل على بناته، كما يدخل عليهن غيره من بنيه. وهذا الكلام متعقب بالرواية المصرح فيها بقوله: «هو أخوك». ولكن يراد به أخوك في الدين، ويحتمل أن يكون أصل الحديث هو لك، فظن الراوي أن معناه أخوه في النسب، فحمله على المعنى الذي عنه، والخبر الذي يرويه عبد الله بن الزبير صرح بأنه ﷺ قال: «فإنه ليس لك بأخ».

وفي حديث عمرو بن شعيب أحكام قضى بها رسول الله ﷺ في أوائل الإسلام ومباني الشرع. قاله الخطابي؛ لذا لا يستدل به على عدم شرط الدعوة في نسب ولد الأمة، وأيضا ظاهر الحديث الذي ذكر في المتن أن الولد إنما يلحق بالأب بعد ثبوت الفراش، وهو لا يثبت إلا بعد إمكان الوطئ في النكاح الصحيح أو الفاسد وإلى ذلك ذهب الجمهور وروي عن أبي حنيفة ؓ أنه يثبت بمجرد العقد قال: حتى لو نكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه، ثم أتت بولد لستة أشهر أو أكثر يلحقه. قاله في «نيل الأوطار».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ قَالَ: احْتَجَّيْ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ بِأَخٍ. وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْتِي جَارِيَةً لَهُ فَحَمَلَتْ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنِّي، إِنِّي أَتَيْتُهَا إِنْثِيًّا لَا أُرِيدُ بِهِ الْوَلَدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: قَالَ: وَلَدَتْ جَارِيَةٌ لِزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنِّي، وَإِنِّي كُنْتُ أَعْزَلُ عَنْهَا.

٣٣٨٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

= وقال صاحب «التوضيح»: وعند جمهور العلماء أن الحرة لا تكون فراشا إلا بإمكان الوطء، ويلحق الولد في مدة تلد في مثلها، وأقل ذلك ستة أشهر، وشذ أبو حنيفة، فقال: إذا طلقها عقيب النكاح من غير إمكان وطء فأتت بولد لسته أشهر من وقت العقد فإنه يلحقه. وقال أيضا: وما ذهب إليه أبو حنيفة خلاف ما أجرى الله تعالى به العادة من أن الولد إنما يكون من ماء الرجل وماء المرأة، انتهى. قال العلامة العيني: إن أبا حنيفة لم يشذ فيما ذهب إليه ولا خالف ما أجرى الله به العادة، وإن صاحب «التوضيح» ومن سلك مسلكه لم يدركا في هذه المسألة ما أدركه أبو حنيفة؛ لأنه احتج فيما ذهب إليه بقوله: «الولد للفراش» أي لصاحب الفراش، ولم يذكر فيه اشتراط الوطء، ولأن العقد فيها كالوطء، بخلاف الأمة فإنه ليس لها فراش، فلا يثبت نسب ما ولدتها الأمة إلا باعتراف مولاهما، انتهى.

وقال في «تنسيق النظام»: واعلم أن النووي شرط في هذا النسب إمكان الوطء، على ما هو مذهب مالك والشافعي رضي الله عنه وفيه رد على أبي حنيفة في عدم الاشتراط ومثل فيه المغربية والمشرقية، قال: وهذا ضعيف ظاهر الفساد ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، انتهى. أقول عليه أما أولا أن الحكم قد يدار على الداعي، والدال نائبا عن المدعو والمدلول، ولا يلتفت إلى حقيقة وجودهما أصلا، كما في السفر والمشقة، فالعقد جعل بمنزلة الوطء في هذا المعنى.

وقد قال النووي أيضًا: فإن كانت زوجة صارت فراشا بمجرد عقد النكاح فمذهبه ليس ضعيفا ظاهر الفساد بل مذهبهم كذلك، وثانيا: أن مذهبهم خلاف إطلاق الحديث وخروجه على الغالب ممنوع، لا بد له من دليل، وثالثا: أن الموطوءة إذا مضت عليها سنون هو زوجها في السفر وحاضرت فيها مرات، فإذا طلقها تعتد بلا مرية مع أن براءة الرحم معلومة بالضرورة، وكذا لو كان معها ويعلم أنها تحيض، وليست بحامل كما هو السنة في الطلاق في طهر لا وطء فيه، فظهر أن مطلق الوطء جعل قائما مقام شغل الرحم، وإن علم برائتها قطعاً، فأين الإمكان ههنا؟ فقله: مناف للأصول الشرعية، فافهم.

اللَّهُ، إِنَّ فَلَانًا ابْنِي عَاهَزْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٣٩٠ - وَعَنْ سَمَّاكِ عَنْ مَوْلَى لَبْنِي مَخْزُومَةٍ قَالَ: وَقَعَ رَجُلَانِ عَلَى جَارِيَةٍ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ، فَعَلَقَتِ الْجَارِيَةُ، فَلَمْ يُدْرَ مِنْ أَيِّهِمَا هُوَ، فَأَتَيَا عُمَرَ يَخْتَصِمَانِ فِي الْوَلَدِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَقْضِي فِي هَذَا؟ فَأَتَيَا عَلِيًّا، فَقَالَ: هُوَ بَيْنَكُمَا يَرِثُكُمَا وَيَرِثَانِي، وَهُوَ لِلْبَاقِي مِنْكُمَا. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: فقال: هو بينكما يرثكما وترثانه إلخ: فيه دليل على عدم الحكم بقول القافة في نسب ولا غيره، به قال الكوفيون والثوري وأبو حنيفة وأصحابه. وقال الشافعي وغيره: في حديث المدلجي ثبوت العمل بالقافة وصحة الحكم بقولهم في إحقاق الولد، ولولا ذلك لأنكر النبي ﷺ على مجزّز ولقال له: وما يدريك؟ فلما سكت ولم ينكر عليه دل أن ذلك القول مما يؤدي إلى حقيقة يجب بها الحكم، وكان من الحجة للحنفية عليهم أن سرور النبي ﷺ بقول مجزّز المدلجي الذي ذكر في حديث عائشة ليس فيه دليل، على ما توهموا من واجب الحكم بقول القافة؛ لأن أسامة ؓ قد كان نسبه ثبت من زيد ؓ قبل ذلك، ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولولا ذلك لما كان دُعي أسامة فيما تقدّم إلى زيد.

وإنما تعجب النبي ﷺ من إصابة مجزّز كما يتعجب من ظن الرجل الذي يصوب بظنه حقيقة الشيء الذي ظنه، ولا يجب الحكم بذلك، فترك رسول الله ﷺ الإنكار عليه؛ لأنه لم يتعاط بقوله ذلك إثبات ما لم يكن ثابتاً، وقد قال تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ» (الإسراء: ٣٦). كذا في «شرح معاني الآثار» ملخصاً. وقال القاري: ليس في حديث المدلجي ثبوت النسب بعلم القيافة إنما هو تقوية ودفع تهمة ورفع مظنة كما إذا شهد عدل برؤية هلال ووافقه منجم، فإن قول المنجم لا يصلح أن يكون دليلاً مستقلاً، لا نفياً ولا إثباتاً، ويصح أن يكون مقبواً للدليل الشرعي، انتهى. واحتج لنا صاحب «البحر» بحديث: «الولد للفراش». ووجه الاستدلال به أن تعريف المسند إليه، واللام الداخلة على المسند للاختصاص يفيدان الحصر.

قال ابن المهام: وإذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادّعاها أحدهما ثبت نسبه منه، سواء كانت في المرض أو الصحة، وصارت أم ولد له اتفاقاً، لا أنه يضمن نصيب شريكه في اليسار والإعسار، قال: وإن ادّعيها معاً يثبت نسبه منها، وكانت الأم أم ولد لها، فتخدم كلا منهما يوماً، وإذا مات أحدهما عتقت ويرث الابن من كل منهما =

وَفِي رِوَايَةٍ^(١) لِلْبَيْهَقِيِّ: أَنَّ رَجُلَيْنِ وَطِئَا جَارِيَةً فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَرْتَفَعَا إِلَى عُمَرَ، فَجَعَلَهُ عُمَرُ لَهُمَا يَرِثُهُمَا وَيَرِثَانِيهِ. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: رَوَى عَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى أَنَّ حَدِيثَ الْقَافَةِ مَنْسُوخٌ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّكَاحَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ، فَمِنْهُ أَنْ يَجْتَمِعَ الرَّجَالُ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تُمْنَعُ مِمَّنْ جَاءَهَا وَهُنَّ الْبَغَايَا وَكُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ، فَيَطَّأُهَا كُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جَمَعَ لَهُمُ الْقَافَةُ، فَأَيُّهُمْ أَلْحَقُوهُ بِهِ كَانَ أَبَاهُ، وَدُعِيَ ابْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ هَدَمَ ذَلِكَ النَّكَاحَ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَأَقَرَّ النَّاسَ عَلَى النَّكَاحِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ الْقَافَةِ، وَجَعَلَ الْوَلَدَ لِأَبِيهِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، فَيَثْبُتُ نَسَبُهُ بِذَلِكَ، وَنَسَخَ الْحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ الَّذِي كَانَ يُحْكَمُ فِيهِ بِقَوْلِ الْقَافَةِ.

= ميراث ابن كامل، ويرثان منه ميراث أب واحد، وإذا مات أحدهما كان كل من ميراث الابن للباقي منهما، وقال: وبقولنا قال الثوري وإسحاق بن راهويه، وكان الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقوله في القديم، ورجح عليه أحمد حديث القيافة، وقيل: يعمل به إذا فقدت القافة. وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يرجع إلى قول القائف، فإن لم يوجد القائف وقف حتى يبلغ الولد، فينسب إلى أبيها شاء، فإن لم ينسب إلى واحد منها كان نسبه موقوفاً، لا يثبت له نسب من غير أمه، انتهى.

وفي «بذل المجهود»: الجواب عما استدلوا على صحة القيافة بحديث اللعان حيث قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه: إلا جاءت به أصهب أسحم حمش الساقين فهو لزوجها وإن جاءت به أورق جعدا جماليا خدلج الساقين سابغ الألبتين فهو الذي رُميت به، وهذه هي القيافة والحكم بالشبهة بأن هذا الحكم منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن الحكم بالقيافة، ولم يكن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قافئا قط، ولا عرف ذلك منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مدة عمره ودعوى وجود القيافة فيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدح في رسالته، بل هو حكم بالوحي الإلهي على أنه لو كانت القيافة معتبرة لكانت شرعية اللعان لغواً، بل يكون المداد على الشبه، فإذا كان الولد له شبهة بالزوج ثبت كذبه، ويحد الزوج حد القذف، ولو كان له شبهة بغير الزوج لكان يثبت شرعاً زناها وتحد حد الزنا.

(١) قوله: وفي رواية للبيهقي إلخ: كذا في «البنية».

٣٣٩١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْعَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٣٩٣ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمَلَاعِنَةِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَلَّقْهَا» قَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، قَالَ: «فَأَمْسِكْهَا» ^(١) إِذَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(١) قوله: فأمسكها إذا: لذلك قال في «الدر المختار» لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة، انتهى. وقال في «رد المحتار»، ولا عليها تسريح الفاجر، إلا إذا خاف أن لا يقيها حدود الله فلا بأس أن يتفرقا انتهى، «مجتبى» والفجور بعم الزنا وغيره، وقد قال ﷺ لِمَنْ زَوَّجَتْهُ لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، وقد قال: إني أحبها: «استمتع بها».

بَابُ الْعِدَّةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتْنَعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ^(٢) مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ^(٣) مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾^(٤) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٥)

(١) قوله: وللمطلقات الخ: وفي هذه الآية بيان نفقة المطلقات إذ المتاع: النفقة، وهو المختار لصاحب «المدارك» فمعنى الآية: أن المطلقة تجب نفقتها على الزوج ما دامت معتدة، سواء كانت مطلقة الرجعي أو البائن أو غير ذلك، وهذه الآية باقية حكمها الآن غير منسوخ بالاتفاق، وفي البائن خلاف الشافعي، وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في هذا الباب، أخذته من «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لا تخرجوهن الخ: يعني لا يصح الإخراج للمطلقة للمعتدة من بيت الزوج، ولا الخروج أي لا تخرجوهن أيها الأزواج من مساكنهن وقت الفراق حتى يتقضي عدتهن، ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ (الطلاق: ١) أيضًا بأنفسهن ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (الطلاق: ١) أي لعمله فاسقة ظاهرة بها يجب الحد كالزنا والسرقه، فأخرجوهن لأجلها أو أن تؤذي أهل البيت بالفحش والسفاحه، فيحل إخراجها؛ لأنها في حكم الناشئة، وهذا أي الاستثناء على المعنيين من الإخراج أظهر، وبالجمله فالآية دليل على أنها تستحق السكنى، وأنها يجب عليها ملازمة مسكن الفراق، «التفسيرات الأحمدية» مختصرًا.

(٣) قوله: أسكنوهن الخ: فيها بيان أن السكنى واجب للمطلقة المعتدة أي أسكنوهن يا أيها الرجال ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ (الطلاق: ٦) أي مكانًا من سكناكم هو ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) أي من وسعكنم وطاقتكم، ﴿وَلَا تُضَارَّوهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦) في السكنى أو النفقة أيضًا لتفيقوا عليهن في المعاش فتلجوهن إلى الخروج، و«من» الأولى للتبعض والثانية للبيان، صرح به صاحب «الكشاف» و«المدارك»، وقد ذكر فخر الإسلام في «أقسام السنة» قيل: معناه وأنفقوا عليهن =

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي^(١) يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ
 أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ
 أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ
 بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٢)﴾
 (الطلاق: ٤)

٣٣٩٥ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ
 وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا
 سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَبِكَ تُحَدَّثُ بِمِثْلِ هَذَا.
 قَالَ عُمَرُ: لَا نَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا نَذَرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ،
 لَهَا^(٣) السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ
 يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا النَّفَقَةَ السُّكْنَى.

= من وجدكم، فيكون دالاً على السكنى والنفقة جميعاً. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(١) قوله: قروء: وإنما وقع الخلاف في الأقرء المذكورة في الآية هل هي الأطهار أو الحيض، فظاهر قوله ﷺ: تعدد
 بثلاث حيض وقوله: تجلس أيام أقرائها وقوله: وعدتها حيضتان والآثار التي ذكرت في الكتاب أن الأقرء هي
 الحيض، وبه قال أبو حنيفة رحمته، أخذته من «نيل الأوطار».

(٢) قوله: لها السكنى والنفقة إلخ: اختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكنى أم لا، فقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه وأبو حنيفة وآخرون: تجب النفقة والسكنى للمعتدة بالطلاق، سواء كان رجعيًا أو بائنًا، وسواء كانت
 حاملًا أو لا، وسواء كانت مطلقة بثلاث أو واحدة ما دامت في المدة. وقال ابن عباس رضي الله عنهما وأحمد: لا سكنى للمطلقة
 البائن الحائل، ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وآخرون: يجب لها السكنى، ولا نفقة لها، وجملة الكلام أن المعتدة إن
 كانت معتدة من نكاح صحيح عن طلاق، فإن كان الطلاق رجعيًا فلها النفقة والسكنى بلا خلاف؛ لأن ذلك النكاح
 قائم، فكان الحال بعد الطلاق كالحال قبله وإن كان الطلاق ثلاثًا أو بائنًا فلها النفقة والسكنى، إن كانت حاملًا
 بالإجماع لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦)، وإن كانت حائلاً
 = فلها النفقة والسكنى عند أصحابنا.

= وقال الشافعي: لها السكنى، ولا نفقة لها. وقال أحمد: لا نفقة ولا سكنى، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمِيْلًا فَلْيَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦)، خص الحامل بالأمر بالإِنفاق عليها، فلو وجب الإِنفاق على غير الحامل لبطل التخصيص. وروي عن فاطمة بنت قيس أنها قالت: طلقني زوجي ثلاثاً، فلم يجعل لي النبي ﷺ نفقة ولا سكنى، ولأن النفقة تجب بالملك، وقد زال الملك بالثلاث والبائن إلا أن الشافعي يقول: عرفت وجوب السكنى في الحامل بالنص، بخلاف البائن، ولنا قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦)، وفي قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ: «أسكنوهن من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم».

ولا اختلاف بين القرائتين لكن إحداهما تفسير للأخرى، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) وقراءة ابن مسعود ﷺ: «أيانها»، وليس ذلك اختلاف القراءة، بل قراءته تفسير القراءة الظاهرة، كذا هذا؛ لأن الأمر بالإسكان أمر بالإِنفاق؛ لأنها إذا كانت محبوسة ممنوعة عن الخروج لا تقدر على اكتساب النفقة، فلو لم تكن نفقتها على الزوج، ولا مال لها هلكَّت أو ضاق الأمر عليها وعسر، وهذا لا يجوز. وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٤١) الآية وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُضَارَّوهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦) وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ (الطلاق: ٧) من غير فصل بين ما قبل الطلاق وبعده في العدة، ولأن النفقة إنما وجبت قبل الطلاق؛ لكونها محبوسة عن الخروج والبروز لحق الزوج. وقد بقي ذلك الاحتباس بعد الطلاق في حالة العدة وتأييد بانضمام حق الشرع إليه؛ لأن الحبس قبل الطلاق كان حقاً للزوج على الخلوص، وبعد الطلاق تعلق به حق الشرع حتى لا يباح لها الخروج، وإن أذن لها الزوج بالخروج.

فلما وجبت به النفقة قبل التأكد فلان تجب بعد التأكد أولى، وأما الآية ففيها أمر بالإِنفاق على الحامل، وأنه لا ينفي وجوب الإِنفاق على غير الحامل، ولا يوجب أيضاً، فيكون مسكوتاً موقوفاً، وعلى قيام الدليل، وقد قام دليل الوجوب هو ما ذكرنا، وأما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عمر ﷺ، فإنه روي أنها لما روت أن رسول الله ﷺ لم يقبل لها سكنى، ولا نفقة قال عمر ﷺ: لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة؛ لا ندري أصدقت أم كذبت، وفي بعض الروايات: قال: لا ندع كتاب ربنا وستة نبينا، ولا نأخذ بقول امرأة، نسيت أو شبه لها سمعت رسول الله ﷺ يقول: لها السكنى والنفقة، وقول عمر ﷺ: «لا ندع كتاب ربنا» يحتمل أنه أراد بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ (الطلاق: ٧) وأنفقوا عليهن ﷺ، ويكون قراءته كقراءة ابن مسعود ﷺ.

= ويحتمل أنه أراد قوله عز وجل: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: ٧)، ويحتمل أنه أراد بقوله: «لا ندع كتاب ربنا» في السكنى خاصة، وهو قوله عز وجل: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِّن حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّن وُجْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) كما هو القراءة، وأراد بقوله ﷺ: «بسنة نبينا» ما روي عنه ﷺ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لها النفقة والسكنى، ويحتمل أن يكون عند عمر ﷺ في هذا تلاوة رفعت عينها، وبقي حكمها فأراد بقوله: «لا ندع كتاب ربنا» تلك الآية كما روي عنه أنه قال في باب الزنا: كنا نتلو في سورة الأحزاب «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما نكالا من الله والله عزيز حكيم»، ثم رفعت التلاوة وبقي حكمها كذا ههنا.

وروي أن زوجها أسامة بن زيد ﷺ كان إذا سمعها تتحدث بذلك حصبها بكل شيء في يده، وروى عن عائشة ﷺ أنها قالت لها: لقد فتننت الناس بهذا الحديث، وأقل أحوال إنكار الصحابة على راوي الحديث أن يوجب طعناً فيه، ثم قد قيل في تأويله: إنها كانت تذبذو على أحمانها، فنقلها رسول الله ﷺ إلى بيت ابن أم مكتوم ﷺ ولم يجعل لها نفقة، ولا سكنى؛ لأنها صارت كالناشزة؛ إذ كان سبب الخروج منها، وهكذا نقول فيمن خرجت من بيت زوجها في عدتها أو كان منها سبب أو جب الخروج: إنها لا تستحق النفقة ما دامت في بيت غير الزوج، وقيل: إن زوجها كان غائبا فلم يقض لها بالنفقة والسكنى على الزوج بغيبته؛ إذ لا يجوز القضاء على الغائب من غير أن يكون عنه خصم حاضر.

فإن قيل: روي أن زوجها خرج إلى اليمن، وقد كان وكَّل أخاه، فالجواب: أنه إنما وكله بطلاقها أو بإيصال النفقة ولم يوكله بالخصومة، وإنما لم يحتج أبو حنيفة ولم يعمل بحديث فاطمة بنت قيس؛ لما أن حديثها مطعون غير مقبول بوجوه، منها: أن شرط قبول خبر الواحد عدم طعن السلف فيه، وعدم الاضطراب وعدم معارض يجب تقديمه، والمتحقق في هذا الحديث ضد كل من هذه الأمور، أما طعن السلف فقد طعن فيه أكابر الصحابة مما سنذكره مع أنه ليس من عادتهم الطعن بسبب كون الراوي امرأة، ولا كون الراوي أعريباً، قال عمر ﷺ: لا نترك كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة، لا ندرى حفظت أم نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِّن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَن يَأْتِيَنَّ بِقَدْحَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ (الطلاق: ١) فقد أخبر أن سنة رسول الله ﷺ أن لها السكنى والنفقة، ولا ريب في أن قول الصحابي: «من السنة كذا» رفع، فكيف إذا كان قائله عمر ﷺ، وفيما رواه الطحاوي والدارقطني زيادة قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: للمطلقة ثلاثا النفقة والسكنى وقصارى ما هنا. أن تعارض روايته، فأَي الروائين يجب تقديمها.

= وقال سعيد بن منصور: حدثنا معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر رضي الله عنه إذا ذكر عنه حديث فاطمة قال: ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة، فهذا شاهد على أنه كان الدين المعروف وجوب النفقة والسكنى، فينزل حديث فاطمة من ذلك منزلة الشاذ والثقة، إذا شذ لا يقبل ما شذ فيه، ويصرح بهذا ما في «مسلم» من قول مروان: سنأخذ بالعصمة التي وجد عليها الناس، والناس إذ ذاك هم الصحابة، فهذا في المعنى حكاية إجماع الصحابة، ووصفه بالعصمة، وفي الصحيحين عن عروة أنه قال لعائشة رضي الله عنها: ألا ترى إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة، فخرجت، فقالت: بش ما صنعت، فقلت: ألم تسمعي إلى قول فاطمة؟ فقالت: أما أنه لا خير لها في ذلك أو في ذكر ذلك، فهذا غاية الإنكار حيث نفت الحكم بالكلية، وكانت عائشة رضي الله عنها أعلم بأحوال النساء، فقد كن يأتين منزلها ويستفتين منه رضي الله عنه، وكثر وتكرر.

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة أنها قالت لفاطمة: ألا تتقي الله، تعني في قولها: «لا سكنى ولا نفقة»، وقد تم بيان المعارض والطعن، وأما بيان الاضطراب فقد سمعت في بعض الروايات: إنه طلقها وهو غائب، وفي بعضها: «طلقها ثم سافر»، وفي بعضها: «أنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ فسألته»، وفي بعضها: «أن خالد بن الوليد ذهب في نفر فسأله ﷺ»، وفي بعض الروايات: «سمي الزوج أبا عمرو بن حفص»، وفي بعضها: «أبا جعفر بن المغيرة»، والاضطراب موجب لضعف الحديث على ما عرف في علم الحديث، وممن رد الحديث زيد بن ثابت ومروان بن الحكم، ومن التابعين مع ابن الميسب شريح والشعبي والحسن والأسود بن يزيد وممن بعدهم الثوري وأحمد بن حنبل وخلق كثير ممن تبعهم، فإن قيل: قال لها: لا نفقة لك ولا سكنى.

قلنا: ليس علينا أولاً أن نشتغل ببيان العذر عما روت، بل يكفي ما ذكرنا من أنه شاذ مخالف لما كان عليه الناس ولمروى عمر كائنا هو نفسه ما كان إلا أن الاشتغال بذلك حسن حملاً لمروىها على الصحة، ونقول فيه: إن عدم السكنى كان لها سمعت، وأما عدم النفقة فلأن زوجها كان غائباً ولم يترك مآلاً عند أحد سوى الشعر الذي بعث به إليها، فطالبت هي أهله، على ما في «مسلم» من أنه طلقها ثلاثاً، ثم انطلق إلى اليمن، فقال لها أهله: ليس لك نفقة، الحديث. فلذلك قال ﷺ لها: لا نفقة لك ولا سكنى، على تقدير صحته؛ لأنه لم يخلف مآلاً عند أحد، وليس يجب لك على أهله شيء فلا نفقة لك على أحد بالضرورة فلم تفهم هي الغرض عنه ﷺ، فجعلت تروي نفى النفقة مطلقاً، فوقع إنكار الناس عليها.

ومنها: أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه طعن في الحديث من جهة الحفظ والإتقان في الراوي بقوله: «حفظت أم

نسيت» وكفى به قدوةً. أما ما لنا في الجرح والتعديل والتضعيف والتوثيق، وهو أعلى عندنا من علي بن المديني =

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ وَالْدَّارَقُطْنِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لِلْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى».

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرًا فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا، يَعْنِي قَوْلَهُ: لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ.

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ؟ أَلَا تَتَّبِعِي اللَّهَ، تَعْنِي فِي قَوْلِهَا: لَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ يَقُولُ: كَانَ أَسَامَةُ إِذَا ذَكَرَتْ فَاطِمَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، رَمَاهَا بِمَا كَانَ فِي يَدِهِ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِ مَرْوَانَ: سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ كَانَ عِنْدَهُمْ عَلَى خِلَافِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ. وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: فِي بَيْتِهَا. فَقُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَقَالَ: تِلْكَ الْمَرْأَةُ افْتَنَّتِ النَّاسَ وَاسْتَطَالَتْ عَلَى أَحْمَائِهَا بِلِسَانِهَا،

= ويحيى بن سعيد ويحيى القطان وأبي حاتم والبخاري وغيرهم. ومنها: أن الرواية مخالفة للقرآن مخالفة صريحة في قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) وقوله: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ﴾ (الطلاق: ١) الآية، والقرآن قطعي بعمومه وخصوصه على ما تقرر في أصولها، فلا يخصه خبر الواحد، فإن القطعي لا يعارضه الظني. ومنها: ما رواه إبراهيم عن عمر أنه كان يقول: إنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ها السكني و نفقة، وإبراهيم وإن لم يسمع عمر فمراسيله صحيحة مقبولة، كما نقل عن «تهذيب التهذيب» عن جماعة من الأئمة، «المبسوط» و«البدائع» و«فتح القدير» و«تنسيق النظام» ملتقط منها.

فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعْتُدَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا مَكْفُوفَ الْبَصَرِ.
 ٣٣٩٦ - وَعَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ أَنَّ الْفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي
 سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي
 خُدْرَةَ فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبَقُوا، فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 أَنْ أَرْجَعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ فِي مَنْزِلٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً. فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ: «نَعَمْ». فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي. فَقَالَ: «امْكُثِي»^(١)
 فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. رَوَاهُ مَالِكٌ
 وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٣٩٧ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ^(٢) لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي حَقٍّ وَلَا بَاطِلٍ حَتَّى تَنْقَضِيَ

(١) قوله: فقال امكثي في بيتك إلخ: وقد استدلل بهذا الحديث على أن المتوفى عنها تعتد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها، وهي فيه ولا تخرج منه إلى غيره، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد، قال ابن عبد البر: وقد قال بحديث الفرعية جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، ولم يطعن فيه أحد منهم، وقد روي جواز خروج المتوفى عنها فللعذر عن جماعة منهم عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وابن مسعود وغيرهم. فإن قلت: إن هذا الحديث يدلُّ دلالة ظاهرة على أنه لا يجوز لها الخروج وإن كان بعذر، فإن رسول الله ﷺ لم يلتفت إلى عذرها، ومع عذرها لم يأذن لها في الخروج؟ قلت: فرق بين الانتقال والخروج، فإن رسول الله ﷺ لم يأذن لها في الانتقال من المكان الذي أتاها نعي زوجها، وأما الخروج منه نهارًا والمبيت فيه بالليل فلم يمنع عنه رسول الله ﷺ، وروي الإذن فيه عن الصحابة رضي الله عنهم، فيجوز ذلك بأن تخرج في النهار وتبيت بمنزلها في الليل. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: إن المطلقة لا تخرج من بيتها إلخ: أي يكون عدة المبتوتة وكذا المطلقة الرجعية والمتوفى عنها زوجها في بيت زوجها أما المطلقة مبتوتة كانت أو رجعية، فلا يجوز لها الخروج ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها زوجها نهاراً، أما عدم جواز خروج المطلقة فلقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ (الطلاق: ١)، والفاحشة نفس الخروج. قاله النخعي. وقال ابن مسعود: هي الزنا، فيخرجن لإقامة الحد.

عِدَّتُهَا، وَإِنَّ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَخْرُجُ فِي حَقِّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ لَا تَبِيتُ دُونَ مَنْزِلِهِ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ».

وَحَدِيثُ جَابِرٍ: طَلَّقْتُ خَالَتِي انْتَهَى. وَاقِعَةُ حَالٍ لَا عُمُومَ لَهَا، وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا أَمَرْتُ بِهِ خَالَةُ جَابِرٍ رضي الله عنه، كَانَ، وَالْإِحْدَادُ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ مِنَ الْعِدَّةِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ، وَجَعَلَ الْإِحْدَادُ فِي كُلِّ الْعِدَّةِ.

٣٣٩٨ - وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفِسَتْ^(١) بَعْدَ وَقَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا فَتَنَكَّحَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

= وقال ابن عباس رضي الله عنه: هي نشوزها أو تكون بذية اللسان، وأما خروج المتوفى عنها نهاراً فلائنه لا نفقة، فتحتاج إلى الخروج نهاراً لمعاش، ولا كذلك المطلقة لأن النفقة حاصلة لها من زوجها كذا في «المهداية» وشرحها «البنية» أضاً أن مَنْ أوجب على المتوفى عنها البيوتة في بيت زوجها عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وأم سلمة وابن المسيب والقاسم والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو عبيدة.

واستدل علي القاري على عدم خروجها بقوله: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ» (البقرة: ٢٤٠) فإنه دل على عدم خروجها من بيت زوجها، ولما نسخ مدة الحول بأربعة أشهر وعشراً، والوصية بقي عدم الخروج على حاله، وذكر الزرقاني أن الليث ومالكاً وجماعة قالوا بجوز خروج المطلقة أيضاً نهاراً لحديث جابر عند «مسلم»: طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وقال: بلى فجذني نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفًا، ويجاب عنه بأنه واقعة حال لا عموم لها. قاله في «التعليق الممجد»: لذلك قال في «الدر المختار»: ولا تخرج معتدة رجعي وبائناً بأيّ فرقة كانت على ما في «الظهيرية»، ولو مختلعة على نفقة عدتها في الأصح اختيار، أو على السكنى فيلزمها أن تكتري بيت الزوج، «معراج».

(١) قوله: نفست بعد وفاة زوجها إلخ: يعني عدة الحامل أن تضع حملها سواء كانت في عدة الطلاق أو الفسخ أو في عدة الوفاة لقوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» (الطلاق: ٤) وهو قول ابن مسعود وعمر. وقال علي: عدتها أبعد الأجلين؛ لأن النصوص متعارضة بعضها يوجب تربص ثلاثة قروء، كما في سورة البقرة، وبعضها أربعة أشهر وعشراً، كما فيها أيضاً، وبعضها وضع الحمل، كما في سورة الطلاق، فقلنا بوجوب الأبعد احتياطاً. =

٣٣٩٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ: "رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= والجواب: أن آية الحمل متأخرة، فيكون غيرها منسوخاً بها أو مخصوصاً قال ابن مسعود: من شاء باهله أن سورة النساء القصوى نزلت بعد أربعة أشهر وعشرًا، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه يريد أن قوله: ﴿وَأُولَ الْأَحْمَالِ﴾ (الطلاق: ٤) متأخر عن قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٨) فيكون ناسخاً له في مقدار ما يتناوله الآيتين، وهو حامل توفي عنها زوجها؛ لأن أولات الأحمال لا يتناول المتوفى عنها زوجها الغير الحامل، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾ (البقرة: ٢٣٤) أي وأزواج الذين يتوفون منكم لا يتناول الحامل المطلقة.

فقوله: ﴿وَأُولَ الْأَحْمَالِ﴾ (الطلاق: ٤) باعتبار إثبات عدة المطلقة الحامل لا يكون ناسخاً؛ لعدم دخوله تحت آية البقرة وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾ (البقرة: ٢٣٤) باعتبار إيجاب عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل لا يكون منسوخاً؛ لعدم دخوله تحت آية سورة الطلاق، وإنما يجري النسخ في مقدار ما يدخل تحت الآيتين، وهو الحامل التي توفي عنها زوجها فتكون عدتها بوضع الحمل لا بالأشهر لذلك قال الشوكاني: وقد ذهب جمهور أهل العلم من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار إلى أن الحامل إذا مات عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل.

(١) قوله: فقال رسول الله ﷺ: لا الخ: اتفقوا على أن المتوفى عنها زوجها يلزمها الحداد في عدتها، وأما المبتوتة، وهي المختلعة والمطلقة ثلاثاً أو تطليقة بائنة فعليها الحداد في عدتها عندنا. وقال الشافعي: لا حداد عليها؛ لورود النص في المتوفى عنها زوجها، ولأن الحداد على المتوفى عنها زوجها؛ لإظهار التأسف على موت الزوج الذي وفي لها حتى قرئ الموت بينهما، وذلك غير موجود في حق المطلقة؛ لأن الزوج جفاها، وأثر غيرها عليها فإنها تظهر السرور بالتخلص منه دون التأسف.

ولنا أنه وجب إظهارها للتأسف على فوات نعمة النكاح الذي هو سبب أصولها وكفاية مؤنتها والإبانة أقطع لها من الموت حتى كان لها أن تغسله ميتاً قبل الإبانة لا بعدها، وإنما لم يجب على الرجل مع أنه فاته نعمة النكاح؛ لأن الحداد تبع العدة، ولهذا لا يحل لها ذلك على غير الزوج كالولد لفقده العدة، ولنا أيضاً ما روي أنه ﷺ نهى المعتدة عن الكحل والدهن والخضاب بالحناء. رواه النسائي، ويؤيده ما روى الطحاوي عن إبراهيم النخعي، وصفة الحداد: أن لا تتطيب ولا تدهن ولا تلبس الحلي ولا الثوب المصبوغ بالعصفر أو الزعفران؛ لأن المقصود من هذا كله التزيين، =

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ أُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ أُسَيْدٍ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ زَوْجَهَا تُوُفِّيَ، وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا، فَتَكْتَحِلُ الْجَلَاءَ، فَأَرْسَلَتْ مَوْلَاةً لَهَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَتْهَا عَنْ كُحْلِ الْجَلَاءِ، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ إِلَّا^(١) مِنْ أَمْرِ لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ^(٢) قَالَ: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا وَالْمُخْتَلِعةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَالْمَلَأَعَنَةُ لَا يَخْتَضِبْنَ وَلَا يَتَطَيَّبْنَ وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا، وَلَا يَخْرُجَنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى^(٣) الْمُعْتَدَّةَ عَنِ الْكُحْلِ وَالذَّهْنِ وَالْخِصَابِ بِالْخِئَاءِ.

= وهو ضد إظهار التحزن، ولأنه من أسباب رغبة الرجال فيها، وهي ممنوعة من الرجال ما دامت معتدة، ولا تكتحل للزينة أيضًا، فإن اشتكت عينها فلا بأس بأن تكتحل بالكحل الأسود؛ لما روي أن المتوفى عنها زوجها استأذنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الاكتحال في الابتداء، فأذن لها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فلما بلغت الباب دعاها، فقال: قد كانت إحداكن في الجاهلية الحديث، وتأويله أنه وقع عنده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها لا تقصد الزينة بالاكتحال في الابتداء فأذن لها، ثم علم أن قصدها الزينة فمنعها، وأما المطلقة طلاقا رجعيًا فلا بأس بأن تتطيب وتزين بما أحببت من الثياب؛ لأن نعمة النكاح والحل ما فاتت بعد؛ لأن الزوج مندوب إليه أن يراجعها والتزين مما يبعثه على مراجعتها، فتكون مندوبة إليه أيضًا، ملخص من «المبسوط».

(١) قوله: إلا من أمر لا بد منه: لذلك قال في «الكنز»: تحمد معتدة البت والموت بترك الزينة والطيب والكحل والذهن إلا بعذر. وفي «المرواة»: قال أحمد: لا يجوز الاكتحال بالإئتمد المتوفى عنها زوجها لا في رمد، ولا في غيره، وعندنا وعند مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يجوز الاكتحال به في الرمد. وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تكتحل للرمد ليلا وتمسحه نهارا، انتهى. وقال في «رد المحتار»: وقيد بعض الشافعية الاكتحال للعذر بكونه ليلا، ثم تنزعه نهارا، كما ورد في الحديث، وأخرج الحديث في «الفتح» أيضًا ولم أر من قيّد بذلك من علمائنا، وكأنه معلوم من قاعدة أن الضرورة تُقَدَّر بقدرها، لكن إن كفاها الليل أو النهار، اقتصر على الليل، ولا تعكس؛ لأن الليل أخفى لزينة الكحل، وهو يحمل الحديث، والله سبحانه أعلم.

(٢) قوله: عن إبراهيم الخ: وقال في «العناية»: وإبراهيم أدرك عصر الصحابة وزاحمهم في في الفتوى فيجوز تقليده.

(٣) قوله: نهى المعتدة الخ: قال في «فتح القدير»: قلنا: في محل النزاع نص، وهو هذا الحديث ذكره السروجي، وعزاه للنسائي، ويجوز كونه في بعض كتبه.

٣٤٠٠ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَزِينَةَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ^(١) لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ بِاللَّهِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ فَإِنَّهَا تُحَدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٠١ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ بِاللَّهِ أَنْ تُحَدَّ^(٢) عَلَى هَالِكٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ فَإِنَّهَا تُحَدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَلَا^(٣) ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ، وَلَا تَخْتَضِبُ،

(١) قوله: لا يحل لامرأة: قال الشوكاني: تمسك بمفهومه الحنفية فقالوا: لا يجب الإحداد على الصغير تؤمن بالله واليوم الآخر، قال في «نيل الأوطار»: استدلل به الحنفية وبعض المالكية على عدم وجوب الإحداد على الذمية.

(٢) قوله: أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال: لذلك قال في «الدر المختار»: ويباح الحداد على قرابة ثلاثة أيام فقط، وللزوج منعها؛ لأن الزينة حقه، «فتح». وقال في «رد المختار»: فدل الحديث على حله في الثلاث دون ما فوقها، وعليه حمل إطلاق محمد في «النوادر» عدم الحل كما أفاده «الفتح». وفي «البحر» عن «التارخانية»: أنه يستحب لها تركه. أي تركه أصلاً، وعبارة «الفتح»: وينبغي أنها لو أرادت أن تحد على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعها؛ لأن الزينة حقه حتى كان له أن يضربها على تركها إذا امتنعت، وهو يريد بها، وهذا الإحداد مباح لها لا واجب، وبه يفوت حقه. وإقراره في «البحر» قال في «النهر» ومقتضى الحديث أنه ليس له ذلك، والمذكور في كُتُب الشافعية أن له ذلك، وقواعدنا لا تأباه، وحيثُ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه أي بأن يقال: إن الحل المفهوم من الحديث محمول على ما إذا لم يمنعها زوجها؛ لأن كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم النافع منه، وإلا فلا يحل كما هنا، ولما كان بحث «الفتح» داخلاً تحت قولهم: له ضربها على ترك الزينة كان بحثاً موافقاً للمنقول، وأقره عليه من بعده، فلذا جزم الشارح، وليس البحث لصاحب «النهر» فقط، فافهم.

(٣) قوله: ولا ثوب عصب إلخ: يعني صفة الإحداد أن لا تتطيب، ولا تدهن، ولا تلبس الحلي، ولا الثوب المصبوغ بالعصفر أو الزعفران، ولا ثوب عصب، ولا خز لتزين به قيل: هو البرد الباني، والأصح أنه القصب. وفي «النوادر» عن أبي يوسف رحمته الله: لا بأس بأن تلبس القصب والخز الأحمر، وتأويل ذلك إذا لبست ذلك لا على قصد التزين به فهو كما في حديث المتفق عليه، فأما على قصد التزين به فهو مكروه، كما في حديث البيهقي، ملخص من «المبسوط»، ولذلك اختلف الأئمة، فعندنا لا تلبس العصب، وأجاز الشافعي رقيقه وغلظه، وفسرنا في حديث المتفق عليه بأنها ثياب من اليمن فيها بياض وسواد، ويباح لها لبس الأسود عند الأئمة الأربعة، أخذته من «فتح القدير».

وَلَا تَمَسُّ طَيِّبًا إِلَّا عِنْدَ أَذْنَى طَهْرِهَا، إِذَا تَطَهَّرَتْ^(١) مِنْ حَيْضِهَا بِبُذَّةٍ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ».

٣٤٠٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوفِّي أَبُو سَلَمَةَ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبْرًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ فِيهِ طَيِّبٌ، قَالَ: «إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجَةَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، فَتَنْزَعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطَّيِّبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ؛ فَإِنَّهُ خِضَابٌ»، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أُمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِالسُّدْرِ^(٢)، تُعْلِفِينَ بِهِ رَأْسَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٤٠٣ - وَعَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ^(٣) الْمُعْصَفَرَ مِنَ الثِّيَابِ وَلَا الْمُمَشَّقَةَ وَلَا الْحَلِيَّ وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَكْتَحِلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٤٠٤ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ،

(١) قوله: إذا تطهرت إلخ: وقال النووي: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور، وليس من مقصود الطيب ورخص فيها لازالة الرائحة لا للتطيب. كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: قال بالسدر: أي امتشطي بالسدر، يعني تمتشط بأسنان المشط الواسعة لا الضيقة، ذكره في «المبسوط» وأطلقه الأئمة الثلاثة، وقد ورد في الحديث مطلقاً وكونه بالضيقة يحصل معنى الزينة، وهي ممنوعة منها، وبالواسعة يحصل دفع الضرر ممنوع، بل قد تحتاج لإخراج الهوام إلى الضيقة. نعم، كل ما أرادت به معنى الزينة لم يحل لذلك في «الجوهرة» تقييد الامتشاط بالعذر، وأجمعوا على منع الادهان الطيبة لحصول الزينة به، وأجازوه بالإمامان والظاهرية، «فتح القدير» و«رد المحتار» ملقط منها.

(٣) قوله: لا تلبس المعصفر إلخ: وقال في «الدر المختار»: وتحد مكلفة مسلمة ولو أمة منكوحة إذا كانت معتدة بتَّ أو موتٍ بترك الزينة بحلي أو حرير والطيب والدهن، ولو بلا طيب كزيت خالص والكحل والحناء ولبس المعصفر والمزعفر ومصبوغ بمعزة أو ورس إلا بعذر.

فَرَأَتْ أَوَّلَ قَطْرَةٍ مِنْ دَمٍ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ، فَلَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا، فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ. فَبَلَغْنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَأَبَا الدَّرْدَاءِ رضي الله عنهم كَانُوا^(١) يَجْعَلُونَ لَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةَ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

(١) قوله: كانوا يجعلون له عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة: الأصل في باب عدة الطلاق قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وقد وقع الخلاف من عهد الصحابة، فمن بعدهم في تعيين المراد بالقروء في الآية بناءً على أن القروء بالضم جمع قرء بالفتح، وهو اسم مشترك بين الحيض والطهر، فمنهم من حمل القرء على الطهر، واختار أن العدة ثلاثة أطهار، وهو مذهب الشافعي، وذهب أصحابنا تبعاً لجمع من الصحابة منهم الخلفاء الراشدون إلى أن المراد بالقرء الحيض.

وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا طلقها في طهر، فحاضت بعده ثلاث حيض، فعند الشافعي تنقضي عدتها بمجرد الدخول في الحيضة الثالثة، وعندنا بانقطاع دم الحيضة الثالثة، فلا يجوز لها أن تنكح زوجاً غيره حال الحيضة الثالثة عندنا خلافاً له، وتؤيد مذهبنا أمور، منها: حديث: طلاق الأمة ثنتان وقروءها حيضتان، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وغيرهم مع ما تقرر أن عدة الأمة حيضتان، فإن من المعلوم أن الرق له تأثير في التنصيف لا في تغيير الحكم من الطهر إلى الحيض.

فلما تقرر أن عدة الأمة حيضتان وورد به الحديث، وذلك لضرورة عدم تجزئ الحيضة الواحدة، وإلا فكان القياس أن تكون عدتها حيضة ونصفها علم به أن عدة الحرة الاعتبار فيها أيضاً للحيض لا للطهر، ومنها: قوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنْ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَرْ﴾ (الطلاق: ٤) فإن ذكر الحيض هنا يشير إلى كونه المراد من القرء في الآية السابقة، ومنها: أن الطلاق السني المشروع هو الطلاق في الطهر، فإن كانت العدة أطهاراً يلزم أحد الأمرين، أما الزيادة على ثلاثة أو النقصان، وذلك لأنه إذا طلقها في طهر، فلا يخلو إما أن يحتسب ذلك الطهر الذي طلق فيه أولاً يحتسب، بل تجعل العدة ثلاثة أطهار سواء، فعلى الثاني تلزم الزيادة على الثلاث، وعلى الأول يلزم النقصان.

وبالجملة لو حمل القرء في الآية على الطهر لزم إبطال موجب الخاص، وهو فقط ثلاثة، بخلاف ما إذا أريد به الحيض فإنه إذا طلقها في طهر تجعل العدة ثلاث حيض تكون بعده ويتم بانقطاع دم الحيض الثالث. فإن قلت: تلزم الزيادة والنقصان عند الحنفية أيضاً فيما إذا طلقها حالة الحيض، فيظل موجب اسم العدد. قلت: الطلاق في الحيض طلاق بدعي، والشارع إنما يبين أحكام المشروعات دون غير المشروعات، فالمذكور في الآية هو عدة =

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي مُوَطِّئِهِ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى الْحَيَّاطُ الْمَدِينِيُّ مِنَ الشَّعْبِيِّ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ قَالُوا: الرَّجُلُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ.

وَرَوَى التَّبَهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالطَّحَاوِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْوَاحِدَةِ وَالْقُنْتَيْنِ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَه عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حِيضٍ. وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالذَّارِقُطْنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ بَرِيرَةَ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ الْحُرَّةِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَلَاؤُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

وَفِي رِوَايَةِ لِلذَّارِقُطْنِيِّ: «طَلَاؤُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ، وَقَرَأُ الْأَمَةَ حَيْضَتَانِ»، وَرَوَى ابْنُ مَاجَه وَالذَّارِقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَلَاؤُ الْأَمَةِ اثْنَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

= الطلاق الشرعي، ولا يزم فيه شيء من الزيادة والنقصان، وإن لزم أحدهما في الطلاق البدعي، وعلى تقدير عمل القرء على الطهر يلزم أحدهما في الطلاق الشرعي.

ولا يقال: يجوز إطلاق لفظ الجمع على اسمين وبعض الثالثة، كقوله تعالى: ﴿الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧)؛ لأننا نقول: ذلك في الجمع المجرد عن العدد، وأما العدد والجمع المقرون به فلا، ومنها: أن القرء جمع، وأقل الجمع ثلاثة، ولا يستقيم هذا إلا عند حمل القرء على الحيض، ومنها: أنه مذهب الخلفاء والعبادلة وأكابر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصاغر الصحابة، ولا تمسك للشافعي بتذكير الثلاث؛ لأن لفظ القرء مذكر فباعباره يذكر؛ لأن الشيء إذا كان له اسمان مذكر ومؤنث كالْبُرِّ والحنطة جاز تذكيره وتأنيثه، «عمدة الرعاية» و«التعليق الممجّد» و«شرح الكنز» للعيني ملقط منها.

٣٤٠٥ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَلْقَمَةَ بِنَ قَيْسٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا عَنْهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ مَاتَتْ، فَسَأَلَ عَلْقَمَةُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «هَذِهِ امْرَأَةٌ حَبَسَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا، فُكِّلَهُ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ أَيْضًا عَنْ عَلْقَمَةَ بَسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَقَالَ فِيهِ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ مَاتَتْ، فَجَاءَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: حَبَسَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا، فَوَرَّثَهُ مِنْهَا. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُحَمَّدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلْقَمَةَ بِنَ قَيْسٍ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِ مِيرَاثِهَا.

(١) قوله: فقال: هذه امرأة حبس الله عليك ميراثها فكله: اعلم أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفتى في مثل ذلك، نقله مالك بأنها تنتظر تسعة أشهر، ثم تعتد بثلاثة أشهر إلى قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذهب مالك، وإلى ظاهر هذا كان يذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القديم، ثم رجع عنه في الجديد إلى قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي بعد، وحمل كلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على كلام عبد الله، فقال: قد يحتمل قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساؤها يثنى من المحيض، فلا يكون مخالفا لقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك وجه عندنا.

ثم اعلم أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفتى، نقله محمد والبيهقي بعدم القضاء العدة وإن مضت ثمانية عشر شهرا من وقت الطلاق ما لم تحض، وبقول ابن مسعود أخذ أبو حنيفة والعمامة من فقهاءنا لترجيح، فتوى ابن مسعود؛ لأن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه، لأربعة أقسام: أحدها: العدة للحامل، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤). وثانيها: العدة الآيسة التي أيست لكبرها فارفع حيضها. وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تبلغ مبلغ الحيض، وهي ثلاثة أشهر في قوله: ﴿وَالَّتِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ (الطلاق: ٤). ورابعها: العدة للمطلقة التي تحيض، وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، وهذه كلها للمطلقة.

ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤). وهذا الذي أفتى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المطلقة التي ارتفع

بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

٣٤٠٦ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ ^(١) فِي سَبَايَا أُوطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

= حيضها بعد حيضة أو حيضتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد بثلاثة أشهر ليس بعدة الحائض ولا غيرها، فالقول ما قال ابن مسعود رضي الله عنه به قال أبو حنيفة حاصله: أنها لا تحل حتى يمضي بها ثلاثة قروء أو تبلغ من الآئسات، فتعتد بثلاثة أشهر، «التعليق الممجد» و«المسوى» و«سنن البيهقي» ملتقط منها. ولذلك قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: أما الشابة المعتدة بالطهر بأن حاضت، ثم امتدَّ طهرها فتعتد بالحيض إلى أن تبلغ سن الإياس، «جوهرة» وغيرها.

وفي «شرح الوهبانية»: انتقضاؤها بتسعة أشهر ستة منها مدة الإياس وثلاثة منها للعدة، ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني أن المعتمد عند المالكية أنه لا بُدَّ لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس، وثلاثة أشهر لانقضاء العدة هذا غريب مخالف لجميع الروايات، فلا يفتى به، كيف وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفي: ما مذهب الإمام الشافعي في كذا وجب أن يقول: قال أبو حنيفة كذا. نعم، لو قضى مالكي بذلك نفذ لأنه مجتهد فيه. وقال العلامة: والفتوى في زماننا على قول مالك، وعلى ما في «جامع الفصولين»: لو قضى قاض بانقضاء عدتها بعد معنى تسعة أشهر نفذ؛ لأن العتد أن القاضي لا يصحّ قضاؤه بغير مذهبه، خصوصاً قضاة زماننا. وأما ممتدة الحيض فالفتوى به - كما في حيض «الفتح» - تقدير طهرها بشهرين، فستة أشهر للأطهار وثلاثة حيض بشهر احتياطاً.

(١) قوله: قال في سبایا أوطاس إلخ: فيه دليل أن استحداث الملك في الأمة يوجب الاستبراء، وبظاھرہ قال الأئمة الأربعة؛ لأن الأصل في الاستبراء هذا الحديث وهو أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسببة، وهو استحداث الملك واليد لأنه هو الموجود في مورد النص، وهذا أي وجوب الاستبراء؛ لأن الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه، وذلك الصيانة عند حقيقة الشغل أو توهم بقاء محترم، وهو أي المحترم بأن يكون الولد ثابت النسب، ويجب الاستبراء على المشتري لا على البائع؛ لأن العلة الحقيقية أو إرادة الوطء والمشتري هو الذي يريد دون البائع، فيجب عليه غير أن الإرادة أمر مبطن ليدار الحكم على دليلها، وهو التمكن من الوطء.

والتمكن إنما يثبت بالملك واليد، فانتصب التمكن سبباً، وأدير الحكم عليه تيسيراً، فكان السبب في المسببة =

وَرَوَى التَّبَهَّقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَابْنِ سِيرِينَ وَعِكْرَمَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَسْتَبْرُؤُهَا وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًا.

وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَهَبْتَ وَلَيْدَةً الَّتِي تُوطَأُ أَوْ يَبِيعَتْ أَوْ

= استحدثت ملك الرقة المؤكد باليد، وتعدى الحكم إلى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك، وكذا يجب الاستبراء على المشتري من مال الصبي ومن المرأة ومن المملوك ومن لا محل له وطئها، وكذا إذا كانت المشتراة بكرًا لم توطأ لتحقق السبب هو استحداث الملك واليد وإدارة الأحكام على الأسباب دون الحكم لبطونها، وهي ههنا تعرف براءة الرحم، فيعتبر تحقق السبب وعند توهم الشغل بالهاء، وكذا لا يجتزأ بالحيضة التي اشتراها في أثناءها، ولا يجتزأ بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء أو غيره من أسباب الملك قبل القبض. ولا بالوادة الحاصلة بعدها قبل القبض خلاف لأبي يوسف رضي الله عنه؛ لأن السبب استحداث الملك واليد والحكم لا يسبق السبب، وكذا لا يجتزأ بالاستبراء الحاصل قبل الإجازة في بيع الفضولي، وإن كانت الجارية في يد المشتري، ولا بالاستبراء الحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل أن يشتريها شراءً صحيحًا لما قلنا من دليل عدم الاجتزاء، أخذته من «الهداية» وشروحها.

ولذلك قال في «الدر المختار»: من ملك استمتاع أمة بنوع من أنواع الملك كسواء وارث وسبي ودفع جناية وفسخ بيع بعد القبض ونحوها، وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة، ولو بكرًا أو مشرية من عبد أو امرأة، ولو عبده كمكاتبه ومأذونه أو مستعرقا بالدين وإلا لا استبراء، أو من محرمها غير رحمها كيلا تعتق عليه، أو من مال صبي، ولو طفله حرم عليه وطؤها، وكذا دواعيه في الأصح؛ لاحتمال وقوعها في ملك غير ملكه بظهورها حبلى حتى يستبرئها بحيضة فيمن تحيض، وبشهر في ذات أشهر وهي صغيرة وآثمة ومنقطعة حيض، ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالأيام، ولو ارتفع حيضها بأن صارت ممتدة الطهر، وهي ممن تحيض استبرأها بشهرين وخمسة أيام عند محمد، وبه يفتي، والمستحاضة يدعيها من أول الشهر عشرة أيام، «برجندي» وغيره، فليحفظ. وبوضع الحمل في الحامل. وقال في «تنسيق النظام» حاصله: أن الاستبراء في اللغة: طلب البراءة والطهارة، وفي الشرع: طلب براءة رحم جارية عن حمل، ومن ملك أمة شراءً أو هبةً أو وصيةً أو إرثًا يحرم عليه الوطئ ودواعيها حتى يستبرأها بحيضة أو شهر أو وضع حمل.

(١) قوله: قالوا: يستبرأها وإن كانت بكرًا: أي اتفق الجمهور على استبراء العذراء؛ لحديث سبأيا أوطاس بعمومه، وأيضًا لهذا الأثر، وكذا على استبراء غير الحائض بشهر لا بأشهر.

أُعْتِقَتْ فَلْتَسْتَبْرِي رَحِمَهَا بِحَيْضَةٍ. وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: إِنَّ كَانَتْ الْمُتَبَرِّأَةُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ تَسْتَبْرِي بِشَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ قَرْنٍ.

٣٤٠٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِامْرَأَةٍ فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالُوا: أُمَةٌ لِفُلَانٍ. قَالَ: «أَيْلِمُ بِهَا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ، كَيْفَ يَسْتَخْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ، أَمْ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٠٨ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ حُنَيْنٍ: «لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ^(١) مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ - يَعْنِي إِثْيَانَ الْحَبَالَى -، وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقَسِّمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «زَرْعَ غَيْرِهِ».

(١) قوله: أن يسقي ماءه زرع غيره إلخ: لذلك قال في «تنسيق النظام»: إن الاستبراء عندنا إنما هو في الحبل المشتراة، والحبل من زنا والسبايا التي فسخ نكاحهن عن أزواجهن الحريين بوجه الإسلام أو الهجرة، وصارت مما ملكت أيماننا، لا في حق منكوحته الحبل؛ فإنه يجوز جماعها، وكذا يجوز وطئ الحبل من زنا إذا كان الزوج هو الزاني، زنى بها قبل النكاح، ولا في حق الحرية المهاجرة مسلمة إذا كانت حاملاً؛ فإنه لا يجوز عندنا نكاحها حتى تضع، فضلاً عن الوطئ؛ لأن نكاحهم فيما بينهم صحيح عندنا فعدته وضع الحمل، ومبنى حرمة الوطئ ما نصّ عليه أن لا يسقى ماء زرع غيره.

بَابُ النَّفَقَاتِ وَحَقُّ الْمَمْلُوكِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَاحِبَهُمَا﴾^(١) فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاتٍ^(٢) ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾^(٣)

(الطلاق: ٧)
(البقرة: ٢٣٣)
(لقمان: ١٥)
(الإسراء: ٢٦)

(١) قوله: وصاحبهما في الدنيا معروفا: فيه دليل على أن نفقة الأبوين على الرجل كذ في «الهداية».

(٢) قوله: وعلى الوارث مثل ذلك: فإن ذلك للإشارة إلى البعيد، فيكون إشارة إلى أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٣) فيدل على أن على الوارث النفقة، وتقييده بذي الرحم المحرم بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، ولا شك أن قراءته كانت مسموعة من النبي ﷺ، وقراءته مشهورة، فصارت بمنزلة خبر مشهور، وعلى ما عرف فجاز تقييد إطلاق الكتاب بها، «عناية» و«بنائية»، ملتقط منها. وقال في «المدارك»: «وعلى الوارث عطف على قوله: «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن»، وما بينهما تفسير للمعروف متعرض بين المعطوف والمعطوف عليه، أي وعلى وارث الصبي عند عدم الأب مثل ذلك أي مثل الذي كان على أبيه في حياته من الرزق والكسوة، واختلف فيه.

فعند ابن أبي ليلى كل من ورثه وعندنا من كان ذا رحم محرم منه لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك، وعند الشافعي رحمته الله لا نفقة فيما عدا الولادة، انتهى. وفي «التفسيرات الأحمدية»: قال فخر الإسلام: وفي ظاهر هذه الآية إشارة إلى أن النفقة تستحق بغير الولاد، وهي نفقة ذوي الأرحام خلافاً للشافعي؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) بعمومه يتناول الأخ والعم وغيرهما، ويتناولهم بمعناه؛ لأنه اسم مشتق من الإرث مثل الزاني والسارق، وفيه إشارة إلى أن من عدا الوالد يتحملون النفقة على قدر الموارث، حتى أن النفقة يجب على الأم والجد أثلاثاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) واسم مشتق معنى، فيجب بناء الحكم على معناه هذا كلامه، ومراده أن في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) إشارة إلى العموم فيتناول ما عدا قرابة الولاد، وإشارة إلى أن النفقة على قدر الإرث، ففيه إشارتان.

(٣) قوله: فات ذا القربى حقه: وقد نص صاحب «الكشاف» و«المدارك» أن في قوله تعالى:

٣٤٠٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي^(١) مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= ﴿فَقَاتِ ذَا الْقَرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ (الروم: ٣٨) دليلا على وجوب نفقة ذوي المحارم كما هو مذهبنا، وقد مضى فيما قبل أن عند الشافعي لا نفقة إلا في قرابة الولاد، وعندنا يجب نفقة كل ذي رحم محرم إذا كان محتاجا عاجزا من الكسب على كل غني قريب بترتيب الإرث والعصبات، على ما عرف في الفقه، كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(١) قوله: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف: فيه فوائد، منها: وجوب نفقة الزوجة. قال ابن الهمام: والأحاديث كثيرة في الباب، وعليه إجماع الأئمة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار على أبيهم، إنما قال: الفقراء، حتى لو كانوا الأغنياء فهي في مالهم، أخذته من «شرح الوقاية». ومنها: أن النفقة مقدرة بالكفاية. تفصيله: أن نفقة الزوجات اختلفوا فيها هل هي مقدرة بالشرع، أو معتبرة بحال الزوجين، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يعتبر حال الزوجين، فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسرين، وعلى المعسر للفقيرة أقل الكفايات، وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين النفتين، وعلى الفقير للموسرة أقل الكفاية والباقي في ذمته. وقال الشافعي: هي مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها معتبرة بحال الزوج وحده، فعلى الموسر مدان، وعلى المتوسط مد ونصف، وعلى المعسر مد الحديث حجة عليه، «رحمة الأمة» و«نيل الأوطار» ملقط منها.

ثم اعتبار حالي الزوجين واعتبار الوسط عند اختلاف حالهما مذهبنا، وهذا يوهم أنه متفق عليه بين أصحابنا أو أنه أصل مذهب أصحابنا، وليس كذلك فإنه مذهب اختاره الخصاف، وأفتى به جمهور المشايخ. كذا في «الهداية». وفي «الولولجية»: وهو الصحيح، وعليه الفتوى. وأما أصل مذهب أصحابنا المذكور في ظاهر الرواية فهو اعتبار حال الرجل مطلقا مثل مذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن المتون والشروح على الأول، قال في «البحر»: واتفقوا على وجوب نفقة الموسرين إذا كانا موسرين وعلى نفقة المعسرين إذا كانا معسرين، وإنما الاختلاف فيما إذا كان أحدهما موسرا والآخر معسرا، فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل، فإن كان موسرا، وهي معسرة فعليه نفقة الموسرين، وفي عكسه نفقة المعسرين.

وأما على المفتى به، فتجب نفقة الوسط في المسألتين، وهو فوق نفقة الموسرة ودون نفقة الموسرة، واحتج من حكم باعتبار حالهما بقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: ٧) الآية وبحديث زوجة أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي ذكرناه في الكتاب، فإن الآية تدل على اعتبار حال الزوج، وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» =

٣٤١٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤١١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ^(١) لِي مَالًا وَوَلَدًا وَإِنَّ وَالِدِي يَحْتَاجُ مَالِي. قَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ

= يَدُلُّ عَلَى اعتبار حالها، فوجب الجمع بينهما، ولا يكون ذلك إلا باعتبار حالهما، التقطته من «عمدة الرواية» و«رد المحتار»، ومنها: أن من له حق على غيره، وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه. وبيانه أن من أخذ منك مائة فأنت بأخذ المائة غير جان عليه، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠)، وأجمعوا على أن تسمية الجزاء سيئة اعتباراً للمشكلة به قال أبو حنيفة والشافعي، بقي الاختلاف في أنه هل يأخذ حقه من عين جنسه أم له أن يأخذ من غيره.

قال الإمام: ليس له إلا الأخذ من عين جنس حقه؛ لأن الأخذ من غيره لا يتصور إلا بعد اقتضاء البيع، أي تقدير البيع اقتضاء، وليس إليه ذلك؛ لعدم ولايته. وقال صاحباه: له الأخذ من الثمنين؛ لأنها في الحكم كواحد. وقال الشافعي: له الأخذ من غير جنسه حتى العقار، واستحسن متأخرو فقهاءنا هذه الرواية؛ لفساد القضاة وأخذهم الرشى في الحكم، «الكوكب الدرّي» ملخصاً، وقد صحّ من أصلنا أن القضاء على الغائب لا يجوز من غير خصم، وقوله ﷺ لا امرأة أبي سفيان رضي الله عنه إنما كان على سبيل الفتوى لا على طريق القضاء، بدليل أنه لم يقدر لها ما تأخذه وفرض النفقة من القاضي تقديرها، فإذا لم تقدر لم تكن فرضاً، فلم تكن قضاء. حاصله: أن جماعة استدلوا به على جواز القضاء على الغائب، وليس بذلك؛ لأن هذه القضية كانت إفتاء لا قضاء على الأصح، أخذته من «البحر الرائق». وقال في «المراقبة»: وفيه دليل على أنه يجب على الرجل نفقة الوالدين والمولودين؛ لأنه إذا وجب عليه نفقة ولده، فوجب نفقة والده عليه مع عظم حرمة أولى.

(١) قوله: إن لي مالا وإن والدي يحتاج إلى مالي إلخ: في الحديث دليل على وجوب نفقة الوالد على ولده تفصيله أنه يعتبر في وجوب نفقة الأصول أمران، أحدهما: كون من تجب نفقته فقيراً، وإن كان قادراً على الكسب، فإنه لو كان ذا مال فنفقته في ماله، ولا تجب نفقة موسر على أحد إلا الزوجة الموسرة تجب نفقتها على الزوج جزاء للاحتباس، وأما نفقة غيرها فإنها تجب للصلة، ولا وجوب للصلة إلا عند الاحتياج، وهو بالفقر، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ (لقمان: ١٥) أي الوالدين ويلحق بهما جميع الأصول، وليس من المعروف أن يموت أحد من الأصول جوعاً، وهو يعيش في نعم الله. وثانيهما: كون من تجب عليه النفقة موسراً، فإن الفقير =

مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، كُلُّوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٤١٢ - وَعَنْ طَارِقِ الْمَحَارِبِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ أُمَّكَ»^(١) وَأَبَاكَ وَأَخْتَكَ^(٢) وَأَخَاكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ مِثْلَهُ وَصَحَّحَاهُ.

= محتاج إلى غيره، فكيف تجب عليه نفقة غيره؟ ولا تجب على الفقير نفقة أحد إلا الزوجة والطفل. كذا في «عمدة الرعاية».

(١) قوله: أمك وأباك: فيه دليل على أن الأم أحق بحسن الصحبة من الأب وأولى منه بالبر حيث لا يتسع مال الابن إلا لنفقة واحد منهما، وإليه ذهب الجمهور، كما حكاه القاضي عياض فإنه قال: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل في البر على الأب، وقيل: إنها سواء، وهو مروي عن مالك وبعض الشافعية، وقد حكى الحارث المحاسبي الإجماع على تفضيل الأم على الأب. كذا في «نبيل الأوطار».

(٢) قوله: وأختك وأخاك، ثم أدناك: فيه دليل على وجوب نفقة كل ذي رحم محرم، لذلك قال في «شرح الوقاية»: ونفقة كل ذي رحم محرم صغير فقير أو أنثى بالغة فقيرة أو ذكر زمن أو أعمى على قدر الإرث ويجبر عليه، ويعتبر فيها أهلية الإرث لا حقيقته. وإنما قال هذا؛ لأن نفقة هؤلاء إنما تجب لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) فينبغي أن لا تجب إلا على الإرث، فقال: المعتبر أهلية الإرث لا حقيقته؛ وذلك لأن حقيقة الإرث لا تعلم إلا بعد الموت، فمن له خال وابن عم يمكن أن يموت ابن العم، ويكون الإرث للخال، فاعتبر الأقربى مع أهلية الإرث.

وقال في «عمدة الرعاية»: قوله: «ونفقة كل ذي رحم إلخ» عطف على قوله: «نفقة أصوله» أي على الموسر يسار الفطرة نفقة كل ذي رحم، أي قرابة محرم، وهو بالفتح من لا يحل نكاحه به أبداً، وأشار بذكر القيد إلى أنه لا تجب نفقة ذي رحم غير محرم كابن العم، ولا نفقة محرم غير ذي رحم كأم الزوجة والأخ الرضاعي. كذا في «البنية»، ثم المراد بالمحرم من تكون محرميته القرابة لا لامر آخر فابن العم إذا كان أخا رضاعياً له لا تجب نفقة لأنه، وإن صدق عليه أنه ذو رحم محرم، لكن محرميته لعارض الرضاة لا لرحمه، انتهى.

٣٤١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ ^(١) طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ ^(٢) مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤١٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ. فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ ^(٣) مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ،

= وقال في «رحمة الأمة»: واختلفوا هل يجبر الوارث على نفقة من يرثه بفرض أو تعصيب؟ فقال أبو حنيفة رحمته يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم، فتدخل فيه الخالة عنده والعمة، ويخرج منه ابن العم ومن ينسب إليه بالرضاع. وقال مالك رحمته: لا تجب النفقة إلا للوالدين الأذنين وأولاد الصلب. وقال الشافعي: تجب النفقة على الأب وإن علا، وعلى الابن وإن سفل، ولا يتعدى عمودي النسب. وقال أحمد رحمته: كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرض أو تعصيب من الطرفين لزمه نفقة الآخر، كالأبوين وأولاد الإخوة والأخوات والعمومة وبينهم رواية واحدة، فإن كان الإرث جاريًا بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن أحمد روايتان.

(١) قوله: للمملوك طعامه وكسوته: وأحاديث الباب فيها دليل على وجوب نفقة المملوك وكسوته، وهو مجمع على ذلك، كما حكاه صاحب «البحر» وغيره. وقال ابن الهمام: وعليه إجماع العلماء إلا الشعبي. وقال في «عمدة الرعاية»: ونفقة المملوك سواء كان عبدًا أو أمة أم ولد أو غيرها، ويدخل فيه المدبر والموصى له بخدمته، فإن المراد به مملوك المنفعة فيخرج عنه المكاتب؛ لأنه مالك لمنافعه فلا نفقة له على المولى ما دام في كتابته، ويدخل في الإطلاق الصغير والكبير، ومن له أب حاضر، ومن ليس له أب حاضر، والأمة المتزوجة ما لم يتبوأها إلى منزل الزوج. كذا في «البحر» وغيره. وذكر في الفتاوى أن نفقة المملوك يقدر كفايته من غالب قوت البلد، وإدامه، وكذا الكسوة، ولا يجوز الاقتصاد فيها على ستر العورة، ويستحب أن يسوى بين العبيد والجواري ويزيد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف.

(٢) قوله: لا يكلف من العمل إلا ما يطيق: فيه دليل على تحريم تكليف العبيد والإماء فوق ما يطيقونه من الأعمال، وهذا مجمع عليه. كذا في «نيل الأوطار».

(٣) قوله: فليطعمه مما يأكل إلخ: قال النووي: الأمر بإطعامهم مما يأكل السيد وكذا إليباسهم محمول على الاستحباب، ويجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد وليباسه أو دونه أو فوقة حيث لو قتر السيد على نفقة تقتيرا خارجًا عن عادة أمثاله، إما رُهدًا وإما سُحًا، =

وَلَا يُكَلِّفُهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ. فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنَهُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 وَرَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ
 بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ وَلِي حَرِّهِ
 وَعِلَاجُهُ».

٣٤١٥ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَاءَ مَكُم مِّنْ مَمْلُوكِيكُمْ
 فَاطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَمَنْ لَمْ يَلَايْمَكُم مِنْهُمْ فَيُعِوْهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا
 خَلْقَ اللَّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٤١٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ
 سَيِّئُ الْمَلَكَةِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ مَمْلُوكِينَ
 وَيَتَأَمَّى؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَأَكْرِمُوهُمْ كَكِرَامَةِ أَوْلَادِكُمْ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ». قَالُوا: فَمَا
 يَنْفَعُنَا فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: «فَرَسٌ تَرْتَبُطُهُ تُقَاتِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَمْلُوكٌ يَكْفِيكَ، فَإِذَا
 صَلَّى فَهُوَ أَخْوُكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

٣٤١٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ». رَوَاهُ
 التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

= لا يحل له التقتير على المملوك وإلزامه بموافقة إلا برضاه. قال ابن الهيثم: المراد من جنس ما يأكلون ويلبسون لا
 مثله، فإذا لبس من الكتان والقطن وهو يلبس منهما الفائق كفى، بخلاف إلباسه نحو الخرائق ولم يتوارث عن
 الصحابة أنهم كانوا يلبسون مثلهم إلا الأفراد. كذا في «المراقبة». وقال في «التوضيح»: التسوية في المطعم والمبس
 استحباب، وهو ما عليه العلماء، فلو كان سيده يأكل الفائق ويلبس العالي، فلا يجب عليه أن يساوي مملوكه فيه. وقال
 الشوكاني: في حديث لقمة أو لقمتين دليل على أنه لا يجب إطعام المملوك من جنس ما يأكله المالك، بل ينبغي أن
 يناوله منه ملء فمه للعلة المذكورة آخرًا، وهي توليه لحره وعلاجه، ويدفع إليه ما يكفيه من أي طعام أحب على
 حسب ما تقتضيه العادة لما سلف من الإجماع، وإن كان الأفضل المشاركة.

٣٤١٨ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «حُسْنُ الْمَلَكََةِ يُمْنٌ، وَسُوءُ الْخُلُقِ شُومٌ». رَوَاهُ ^(١) أَبُو دَاوُدَ. وَزَادَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ: «وَالْبِرُّ زِيَادَةٌ فِي الْعُمْرِ، وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِيتَةَ السَّوْءِ».

٣٤١٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ يَسَّرَ اللَّهُ حَتْفَهُ وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ: رَفَقٌ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَةٌ عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى الْمَمْلُوكِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٤٢٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ: «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». وَرَوَى أَحْمَدُ. وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه نَحْوَهُ.

٣٤٢١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه سَاجِدًا قَهْرَمَانٌ لَهُ فَقَالَ لَهُ: «أَعْطَيْتَ الرَّقِيقَ قُوَّتَهُمْ، قَالَ: لَا. قَالَ: فَانْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كَفَى بِالرَّجُلِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ ^(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: رواه أبو داود: بعد هذا قال صاحب «المشكاة»: ولم أر في غير «المصابيح» ما زاد عليه فيه من قوله: والصدقة تمنع ميتة السوء والبر زيادة في العمر. اعترض صاحب «المشكاة» غير صحيح على صاحب «المصابيح»؛ لأنه قال ميرك: يفهم من كلام الشيخ الجزري أن الحديث، على ما في «المصابيح» أخرجه أحمد بتمامه. لذلك قيل في هذا الكتاب: «وزاد عليه أحمد الخ». أخذته من «المراقبة».

(٢) قوله: جلد يوم القيامة: فيه إشارة إلى أنه لا حد على السيد بقذف عبده، بل لا حد على قاذف العبد مطلقاً؛ لأن العبد ليس بمحصن، بل يعذر قاذفه، ولو كان سيده. قاله في «اللمعات»، وفي هذه الأحاديث الحث على الرفق بالماليك وحسن صحبتهم، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجباً، وإنما هو مندوب، وجاء كفارة ذنبه فيه وإزالة إثم ظلمه عنه.

٣٤٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا مَا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٢٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا «إِعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ حُرٌّ لَوْجِهَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارَ أَوْ لَمَسْتِكَ النَّارَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِشِرَارِكُمْ الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ وَيَجْلِدُ عَبْدَهُ وَيَمْنَعُ وَفْدَهُ». رَوَاهُ رَزِينٌ.

٣٤٢٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ فَارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» لَكِنْ عِنْدَهُ: «فَلْيُمْسِكْ» بَدَلُ: «فَارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ».

٣٤٢٧ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَبَ لِعَلِيٍّ غُلَامًا. فَقَالَ: «لَا تُضْرِبْهُ، فَإِنِّي نُهِيتُ عَنْ ضَرْبِ أَهْلِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يُصَلِّي». هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ»، وَفِي «الْمُجْتَبَى» لِلدِّرَاقُطِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ.

٣٤٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ نَعْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَصَمَتَ. فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ: «اعْفُوا عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٤٢٩ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ^(١) فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ

(١) قوله: من فرق بين والدته وولدها إلخ: قال في «فتح القدير»: ثم هذا المنع مبعول بالقرابة المحرمة للنكاح، حتى =

وَوَلَدَهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم غُلَامَيْنِ

= لا يدخله محرم غير قريب، كمحرم الرضاع وامرأة الأب، ولا قريب غير محرم كابن العم، ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما؛ لأنه على خلاف القياس فيقتصر على مورده، ومورده كان المحرمة، كما في الوالدة وولدها والأخوين، فإن قيل: لو كان كذلك وجب أن لا يمنع التفريق بين الخال وابن أخته والخالة وبنت أختها؛ لأن النص ما ورد إلا في الوالدة والأخوين، فالجواب: أن القرابة المحرمة تثبت معنى دلالة، وهو المفهوم الموافق في عرف الشافعية للقطع بأن خصوص الوالدة غير معتبر؛ لأن الوالد أيضًا مثلها، ففهم منه قرابة الولاد، ثم جاء نص الأخوين، فعلم أن لا قصر على الولاد، بل قرابة المحرمة تثبت في الخال والخالة بالدلالة.

ومعلوم أن المحققين على عدم اشتراط الأولوية في الدلالة والمفهوم؛ لذلك قال في «الهداية»: ومن ملك مملوكين صغيرين، أحدهما: ذو رحم محرم من الآخر لم يفرق بينهما، وكذلك إن كان أحدهما كبيراً، ثم قال الشيخ ابن الهمام: بقي إيراد نقض العلة بثمانية مسائل يجوز التفريق فيها مع وجود القرابة المحرمة منها الثلاثة التي ذكرها صاحب «الهداية»، وهي ما إذا كان التفريق بأحق، ثم لا بُدَّ من اجتماعهما في ملكه لما ذكرنا من أن النص ورد، بخلاف القياس فيقتصر على مورده حتى لو كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما لتفرق الملك. انتهى ملتقطاً.

ثم المراد بالتفريق التفريق ببيع أو هبة أو قسمة ميراث أو غنيمة أو وصية، واختلفوا في حد الكبر المبيح للتفريق. قال الشافعي: هو أن يبلغ سبع سنين أو ثمانية. وقال أصحاب أبي حنيفة عليه السلام: حتى يحتلم، أخذه من «المراقبة»، فإن فرق كره له ذلك، وجاز العقد، يعني قد اختلف في انعقاد البيع، فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعقد. وقال أبو حنيفة: وهو قول للشافعي أنه ينعقد ويكره والكراهة فيه تحريرية؛ لأن الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم: رَدَّه للوجوب، فالبيع مكروه كراهة تحرير، ولأن ركن البيع صدر من أهله في محله وإنما الكراهة لمعنى مجاور، فشابه كراهة الاستيلاء، وتفصيله ما قال العلامة نوح في حواشي «الدرر»، وعن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع في قرابة الولاد، ويجوز في قرابة غيرها وهو الأصح في مذهب الشافعي، وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرها، وإن كانا كبيرين أو الزوجين، فلا بأس بالتفريق بينهما؛ لأن النص ورد على خلاف القياس، فلا يلحق به غيره بالدلالة، وقد صحَّ أن المقوقس القبطي أهدى له صلى الله عليه وسلم مارية عليها السلام وسيرين، وكانتا أختين، ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما حيث تسرى بهارية عليها السلام وأعطى الأخرى لحيان، «فتح القدير» و«فتح المعين» و«شرح الكنز» لليعني و«نيل الأوطار» و«رد المحتار» ملتقط منها.

أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «رُدَّهْ رُدَّهْ».

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ مُنْقَطِعًا: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدِهَا، فَتَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَردَّ الْبَيْعَ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَبَيْنَ أَخِيهِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِالسَّبِيِّ أَعْطَى أَهْلَ^(١) الْبَيْتِ جَمِيعًا كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ.

وَرَوَى الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَى الْمُتَوْفَّسُ الْقِبْطِيُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَارِيَتَيْنِ وَبَغْلَةً كَانَ يَرْكُبُهَا. فَأَمَّا إِحْدَى الْجَارِيَتَيْنِ فَاسْتَوْلَدَهَا فَوَلَدَتْ لَهُ إِبْرَاهِيمَ، وَهِيَ مَارِيَةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ. وَأَمَّا الْأُخْرَى فَوَهَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ.

٣٤٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَقَّاهُ اللَّهُ بِحُسْنِ عِبَادَةِ رَبِّهِ وَبِطَاعَةِ سَيِّدِهِ، نِعْمًا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: بين الأخ وبين أخيه: هذا صريح بأن التفريق غير مختص بالولاد، بل يشمل كل ذي رحم محرم، كما هو مذهبا. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: أهل البيت جميعا: مفعول ثانٍ، والأول محذوف أي أعطى أحدا أهل البيت من السبي جميعا ولم يفرق بينهم. قاله في «اللمعات».

٣٤٣٢ - وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الدِّمَةُ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٣٣ - وَعَنْ سَهْلِ ابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: مَرَّ ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ، فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمُعْجَمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً وَاتْرَكُوا صَالِحَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فقد برئت منه الذمة: إلى ذمة الإسلام وعهده هذا تشديد وتغليظ، وكذلك قوله: «فقد كفر»، وقيل: هذا إذا أبق إلى دار الحرب ولحق به أو استحل الإباق، هذا مختصر من «اللمعات».

(٢) قوله: مرَّ رسول الله ﷺ ببعير قد لحق ظهره ببطنه إلخ: وعلى المولى أن ينفق على عبده وأمته، فإن امتنع، وكان لها كسب اكتسبا وأنفقا، وإن لم يكن لها كسب بأن كان عبداً زمناً أو جارية لا يؤاجر مثلها أجبر المولى على بيعها؛ لأنها من أهل الاستحقاق، وفي البيع إيفاء حقها وإبقاء حق المولى بالخلف، بخلاف نفقة الزوجة، يعني فرق بين نفقة الزوجة والمملوك في أن المولى إذا امتنع عن الإنفاق، وهو ممن لا كسب له أجبر على بيع المملوك والزوج إذا عجز عن الإنفاق على الزوجة لا يجبر على الطلاق بأن في الإيجاب على البيع زوال ملك المولى إلى خلف، وهو الثمن، وفي عدمه فوات حق المملوك في النفقة لا إلى خلف؛ لأن نفقة المملوك لا تصير ديناً على المولى بحال من الأحوال.

وأما في النكاح، ففي الإيجاب على التفريق فوات ملك الزوج بلا خلف، وفي عدمه فوات حق المرأة في الحال إلى خلف؛ لصيرورة نفقتها بقضاء القاضي ديناً على الزوج، فكان تأخيراً، ونفقة المملوك لا تصير ديناً، فكان إبطالاً وبخلاف سائر الحيوانات؛ لأنها ليست من أهل الاستحقاق، فلا يجبر على نفقتها إلا أنه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنه ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان، وفيه ذلك، وهي عن إضاعة المال، وفيه إضاعته. حاصله: أن الإنسان لا يجبر على الإنفاق على ملكه سوى الرقيق، وأما في الدواب فيفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالإنفاق عليها، وفي غير الدواب كالدرور والعقار فإنه لا يفتى به أيضاً، إلا أنه إذا كان فيه تضييع المال كان ترك الإنفاق مكروهاً.

وذكر صاحب «الهداية» أنه ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان وهو ما في رواية أبي داود: «لا تعذبوا خلق الله» ونهى عن إضاعة المال، وهو ما في الصحيحين من أنه ﷺ كان ينهى عن إضاعة المال وكثرة السؤال، وعن أبي يوسف أنه يجبر على نفقة الحيوانات، وهو قول الشافعي، وقاسا على الرقيق، والأصح ما قلنا، يعني من عدم الجبر؛

٣٤٣٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ، وَلِي يَتِيمٌ. فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: وَإِلَى الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَلَا يَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا أَخَذَ مِنْ فَضْلِ اللَّبَنِ، وَأَخَذَ بِالْقُوتِ لَا يُجَاوِزُهُ، وَمَا يَسْتُرُ مِنْ عَوْرَتِهِ، فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَى، وَإِنْ أَعْسَرَ فَهُوَ فِي حِلٍّ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَالِاسْتِعْفَافُ «عَنْ مَالِهِ عِنْدَنَا أَفْضَلُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٣٤٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا

= لأن إجبار القاضي المولى على مملوكه نوع قضاء القضاء لا بُدَّ له من مقضى له، وهو من أهل الاستحقاق، وهذا يوجد في الرقيق؛ لكونه من أهل أن يستحق حقا على المولى، وعلى غيره في الجملة. ألا ترى أنه بالكتابة يستحق حقوقاً على المولى، وإن كان مملوكاً فأما غير الرقيق، فلا يستحق على المولى حقا، فلا يصح أن يكون مقضياً له، فانهدم شرط القضاء فيعدم القضاء.

ولا دلالة في هذا الحديث على الإيجاب وتقدم أنفاً دليل نفيه على مقتضى مذهبا، «فتح القدير» و«العناية» و«المراقبة» ملتبس منها. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويؤمر إما بالبيع وإما بالإنفاق على بهائم ديانة لا قضاء على ظاهر المذهب للنهي عن تعذيب الحيوان وإضاعة المال. وعن الثاني يجبر، ورجحه الطحاوي والكمال قال: والحق ما عليه الجماعة، وأقره في «البحر» و«النهر» و«المنح»، وبه قالت الأئمة الثلاثة، ولا يجبر في غير الحيوان أي كالدور والعقار والزرع، وإن كره تضييع المال ما لم يكن له شريك، أي فإن كان له شريك فإنه يجبر حيث لم تمكن القسمة ككري نهر ومرمة قناة وبئر ودولاب وسفينة، معيبة وحائط إلا إن كان يمكن قسمه من أساسه ويبني كل واحد في نصيبه السترة.

، قوله: والاستعفاف عن ماله عندنا أفضل: أي الكف عن ماله، ولو استقرضاً إذا لم يحتج إليه أفضل من غيره. وأما عند الحاجة، فيجوز. قاله في «التعليق الممجّد». وقال في «الهداية»: وهذا لأن الحبس من أسباب النفقة، كما في الوصي. وقال في موضع آخر: ولأن النفقة جزاء الاحتباس، وكل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه أصله للقاضي والعامل في الصدقات في الصدقات.

بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ الْآيَةُ انْطَلَقَ
 (الأَنْعَامُ: ١٥٢) مَنْ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ، فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ وَشَرَابَهُ مِنْ شَرَابِهِ، فَإِذَا فَضَّلَ مِنْ طَعَامِ
 الْيَتِيمِ وَشَرَابِهِ شَيْءٌ حُبِسَ لَهُ حَتَّى يَأْكُلَهُ أَوْ يَفْسُدَ. فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَّرُوا ذَلِكَ
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ
 تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فَخَلَطُوا طَعَامَهُمْ بِطَعَامِهِمْ وَشَرَابَهُمْ بِشَرَابِهِمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
 (البقرة: ٢٢٠) وَالنَّسَائِيُّ.

بَابُ بُلُوغِ الصَّغِيرِ وَحِضَائَتِهِ فِي الصَّغَرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا^(١) بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَفْذِنُوا

كَمَا أَسْتَفْذِنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
 (النور: ٥٩)

٣٤٣٦ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُتَمَّ^(٢)

بَعْدَ احْتِلَامٍ وَلَا صُمَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ.

(١) قوله: إذا بلغ الأطفال منكم الحلم إلخ: أي إذا صاروا بالغين بالاحتلام، ﴿فَلْيَسْتَفْذِنُوا كَمَا أَسْتَفْذِنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (النور: ٥٩) أي كما استأذن الذين بلغوا من قبلهم وهم الرجال أو كما استأذن الذين كانوا مذكورين من قبل هذا في الآية السابقة، يعني يحتاجون إلى الاستئذان في جميع الأوقات كما يحتاج في ذلك سائر الرجال؛ لفوات المرحص في بعض الأوقات وهو الطفولية، ووجدان الموجب الزائد وهو البلوغ. وإنما خصص البلوغ بالاحتلام؛ لأن البلوغ به أظهر، وإن كان في نفس الأمر غير مقيد به، بل يكون بالسن وغيره أيضًا. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لا يتم بعد الاحتلام: فيه بيان حد بلوغ الصبيان. تفصيله: أن بلوغ الغلام بأحد ثلاثة أشياء: بالاحتلام والإحبال والإنزال؛ لأنها أمارات البلوغ، وهذا بالإجماع. أما الاحتلام فلقوله ﷺ: لا يتم بعد الاحتلام، وأما الإنزال هو الأصل بأي سبب كان؛ لأن الاحتلام لا يعتبر إلا معه، والإحبال لا يتأتى إلا به، وإن لم يوجد علامة من هذه العلامات، فبلوغه موقوف حتى يتم ثمان عشرة سنة، وبلوغ الجارية بأحد ثلاثة أشياء: الحيض والاحتلام والحبل، =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَنْهُ رحمته الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ».

= أما الحيض فلائنه يكون في أوان الحبل عادة، فجعل ذلك علامة البلوغ، وأما الحبل فلائنه دليل على الإنزال؛ لأن الولد يخلق من ماء الرجل والمرأة، ولم يذكر الإنزال في علامات بلوغها؛ لأن إنزالها قلما يعلم.

بخلاف الصبي، وإن لم توجد علامة من هذه العلامات، فبلوغها موقوف حتى يتم لها سبع عشرة سنة، توجد علامة من هذه العلامات، فبلوغها موقوف حتى يتم لها سبع عشرة سنة؛ لأن الجارية أسرع إدراكاً من الغلام، فتتقص سنة؛ لاشتغالها على الفصول الأربع التي يوافق المزاج واحد منها لا محالة، ويفتى بالبلوغ في حق الرجل والمرأة خمس عشر سنة، وهذا قولها، وهو قول الثلاثة، وهو أيضاً رواية عن أبي حنيفة رحمته الله لما روي عن ابن عمر رحمته الله قال: عُرضت على رسول الله ﷺ يوم أُحد وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يُجِزني، وعُرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني.

فالظاهر أن عدم الإجازة لعدم البلوغ والإجازة للبلوغ، ولأنه المعتاد الغالب، فإن العلامات تظهر في هذه المدة غالباً، فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة وأدنى مدة البلوغ في حق الغلام اثنتا عشرة سنة، وفي حق الجارية تسع سنين، يعني أول وقت بلوغ الغلام عندنا استكمال اثني عشرة سنة وتسع سنين للجارية؛ إذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ، فلو أذعيا البلوغ في هذه المدة تقبل منها، ولا تقبل فيما دون ذلك؛ لأن الظاهر يكذبه، والتقييد بالاحتلام ونحوه يفيد أنه لا اعتبار بنبات العانة والشافعي قال به، ومستدله أن النبي ﷺ أمر في قتل قريظة أن ينظروا، فمن أثبت عانته قتل، ومن لا فلا.

والجواب: أنه لم يأمر بذلك ثمه إلا لأنه لم يك ثمه سوى ذلك من سبيل للعلم بحالهم؛ لأنهم لو سئلوا عن أعمارهم بما كانوا ليجيبوا وفاقاً للحق، كيف والحق يجوز قتلهم؛ لأن البالغ يقتل وغيره يترك، ولا سبيل إلى العلم باحتلامهم إلا إخبارهم، فلم يبقَ إلا رؤية العانات، وهو أيضاً حكم أكثر، فأدير العلم عليه، وإن لم يكن من دلائل العلم القطعية، وأببح النظر إليها؛ لجواز النظر عند الضرورات الشرعية، وأما قضية ابن عمر فإنما لم يحكم ثمه بالبلوغ إلا بالسن؛ لأن البلوغ بالاحتلام لم يكن علمه إلا إذا كانت له زوجة، فبطأها، وإذا لم تكن له زوجة أو أمة لا يمكن التوصل إلى العلم بالإحبال واحتلام النائم ليس ضرورياً وجوده بعد البلوغ، فكثير من الناس لا يحتلم أعواماً، فلم يبقَ العبرة إلا للسن، وهو المذهب عندنا وأيضاً لا اعتبار لللحية، وأما نهود الثدي، فذكر الحموي أنه لا يحكم به في ظاهر الرواية، وكذا يُقَلُّ الصَّوْبُ، كما في «شرح النظم الهاملي» أبو السعود، وكذا شعر الساق والإبط والشارب، التفطته من شروح «الكنز» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«الكوكب الدرّي».

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَدَّنِي، ثُمَّ عُرِضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخُنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَارَنِي. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْمُقَاتَلَةِ وَالْدَّرِّيَّةِ.

٣٤٣٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَغَاءٌ وَتُدِّي لَهُ سِقَاءٌ وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ ^(١) أَحَقُّ بِهِ

(١) قوله: أنت أحق به ما لم تنكحي: اعلم أن الحضانه حق الصغير لاحتياجه إلى من يمسكه فتارة يحتاج إلى من يقوم بمنفعة بدنه في حضانه، وتارة إلى من يقوم بهاله حتى لا يلحقه الضرر، وجعل كل واحد منهما إلى من أقوم به وأبصر، فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجد؛ لأنهم أبصر وأقوم في التجارة من النساء، وحق الحضانه جعل إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان عن الرجال لزيادة شفقتهم وملازمتهم البيوت. قاله في «البحر الرائق»، واتفقوا على أن حق الحضانه للأم سواء طلقت أو لا ما لم تتزوج بزواج آخر، إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة، والأصل فيه هذا الحديث، فإن لم تكن الولد أم بأن كانت ميتة أو ليست أهلاً للحضانه أو لم تقبل الولد أو سقطت حقها أو تزوجت بأجنبي فأم الأم أولى من أم الأب وإن بعدت؛ لأن هذه الولاية تستفاد من قبل الأمهات؛ لما ذكرنا من وفور شفقتهم فيمن كانت تدلي إليه بأم، فهي أولى ممن تدلي بأب، فإن لم تكن أم الأم فأم الأب أولى من الأخوات؛ لأنها من الأمهات، ولهذا تحوز ميراثهن السدس، ولأنها أوفر شفقة للولاد، فهي مقدمة على الأخوات والخالات.

وأما قوله ﷺ في حديث أبي داود: إنها الخالة أم، فهذا تشبيه يحتمل كونه في ثبوت الحضانه أو غيره إلا أن السياق أفاد إرادة الأول، فيبقى أعم من كونه في ثبوت أصل الحضانه أو كونها أحق بالولد من كل من سواها، ولا دلالة على الثاني، والأول متيقن فيثبت، فلا يفيد الحكم بكونها أحق من أحد بخصوصه أصلاً ممن له حق في الحضانه، فيبقى المعنى الذي عنيناه بلا معارض من أن الجدة أم، فإن لم تكن له جدة فالأخوات أولى من العمات والخالات؛ لأنهن بنات الأبوين، ولهذا قدم في الميراث، وفي رواية الخالة أولى من الأخت لأب لقوله ﷺ: الخالة والد، وتقدم الأخت لأب وأم؛ لأن ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة، ثم الأخت من الأم، ثم الأخت من الأب؛ لأن الحق لهن من قبل الأم.

وعند الشافعي في الجديد وأحد الأخت للأب أولى من الأخت للأم، ومن الخالة، ثم بعد الأخوات الحق لبنت الأخت لأبوين، ثم بنت الأخت لأم، ثم الخالة وبنت الأخت لأب مؤخرة عن الخالة على الصحيح وبعدها الحق لبنات الأخ لأب وأم، ثم لأم، ثم لأب وبعده ذلك الحق للعمات، ثم خالة الأم، ثم خالة الأب، ثم عمات الأمهات =

مَا لَمْ تَنْكِحِي. (١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٤٣٨ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَالَحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَنَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرْدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ خَرَجَ، فَتَبِعَتْهُ ابْنَةُ حَمْزَةَ ثُنَادِي: يَا عَمَّ يَا عَمَّ، فَتَنَاولَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، فَأَخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، قَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَدُتُهَا وَهِيَ بِنْتُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي.

= والآباء، وإن لم تكن للصبي امرأة من أهل الحضانه، واختصم فيه الرجال فأولاهم بالحضانه العصباء بترتيب الإرث، يقدم الأقرب فالأقرب، فيقدم الأب، ثم الجد، ثم الأخ الشقيق، ثم لأب، ثم بنوه كذلك، ثم العم، ثم بنوه، وإذا اجتمعوا فالأورع، ثم الأسن، غير أن الصغيرة لا تدفع إلى غير المحرم من الأقارب كابن العم، ولا للأُم التي لم تكن أهلاً للحضانه، بأن كانت ارتدت أو كانت فاجرة جوراً يضيع به الولد كزنا وغنا أو سرقة ونياحه، وكانت غير مأمونة بأن تخرج كل وقت وتترك الولد أو كانت أمة، ولا لعصبه الفاسق تحرزا عن الفتنة، بخلاف الغلام، وإذا لم يكن للصغير عصبه يدفع إلى ذوي الأرحام عند أبي حنيفه؛ لأن لهم ولاية الإنكاح عنده، فكذا الحضانه، التقطته من شروح «الكنز» و«المهذبه» و«العناية» و«فتح القدير» و«عمدة الرعاية».

(١) قوله: ما لم تنكحي: أي كل امرأة من هؤلاء اللاتي هن حق في الحضانه إذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها في الحضانه لقوله عليه السلام: أنت أحن به ما لم تنكحي، وقيد بغير المحرم؛ لعدم الشفقة فإنه ينفق على الولد قليلا وينظر إليه مبغضا، بخلاف ما إذا كان الزوج ذا رحم محرم الصغير كالجدة، إذا كان زوجها الجد أو الأم إذا كان زوجها عم الصغير أو الخالة إذا كان زوجها عمه أو العمة إذا كان زوجها خاله لا يسقط حقها لانتفاء الضرر عن الصغير لقيام الشفقة، أخذته من شروح «الكنز». وقال في «رحمة الأمة»: ثم اختلفوا فيما إذا طلقت طلاقا بائنا من غير محرم الصغير هل تعود حضانتها؟ فقال أبو حنيفه والشافعي وأحمد رضي الله عنهم: تعود؛ لأن المانع قد زال. وقال مالك رضي الله عنه في المشهور عنه: لا تعود بالطلاق.

فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ» (١) بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِثِّي وَأَنَا مِنْكَ»، وَقَالَ لِحُجَّعِرٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْفِي وَخُلْفِي» وَقَالَ لِرَزِيدٍ: «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٣٩ - وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَوْلَدَتْ لَهُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ، ثُمَّ فَارَقَهَا عُمَرُ، فَرَكِبَ يَوْمًا إِلَى قُبَاءٍ، فَوَجَدَ ابْنَهُ يَلْعَبُ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بَعْضُيْهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّائِيَّةِ، فَأَدْرَكَتْهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ فَتَارَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَلَّ (٢) بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ. فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَزَادَ الْبَيْهَقِيُّ: ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُولَّهُ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا».

(١) قوله: الحالة بمنزلة الأم: فيه دليل على ثبوت حق الحضانة للخالات. كذا في «المبسوط».

(٢) قوله: حل بينه وبينها: لذلك قال في «المهداية»: ولا خيار للغلام والجارية. وقال الشافعي: لها الخيار؛ لأن النبي ﷺ خير، ولنا أنه لقصور عقله يختار من عنده الدعة لتخليته بينه وبين اللعب، فلا يتحقق النظر، وقد صحَّ أن الصحابة رضوا لم يخبروا، وأما الحديث فقلنا: قد قال ﷺ: اللهم اهده، فوفق لاختياره الأنظر بدعائه ﷺ أو يحمل على ما إذا كان بالغاً، انتهى. تفصيله: أن الولد لا خيار له، وبه قال مالك، وهو مذهبننا، سواء كان الولد مميزاً أو لا، غلاماً أو جارية. وقال الشافعي: إذا صار مميزاً خير بين الأبوين؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إن زوجي يريد أن يذهب بابنه، وقد سقاني من بشر أبي عتبة وقد نفعني. وقال زوجها: أتحافني أي تحاصمني في ولدي، فقال ﷺ: هذا أبوك وهذه أهلك، فخذ بيد أيها شئت، فأخذ بيد أمه، فانطلقت به، ولنا أنه صغير غير رشيد، ولا عارف بمصلحته، فلا يعتمد اختياره، ولأنه لقصور عقله يختار من عنده الراحة والتخيلة، فلا يتحقق النظر. حاصله: أنه ما لم يبلغ مبلغاً يختار فيه ما هو أنفع له، فيكون تخيره لغواً بل مضراً إذا لم يختار موافقة من هو أنفع له وأشفق من والديه، بل اختار لسوء فهمه ونقص عقله من مرافقته أضربه، ولهذا لما تنازع عمر بن الخطاب وزوجته المطلقة في طفل له فوض أبو بكر الصديق الولد إلى الأم ولم يخيره.

= وذلك كان بمحضر من الصحابة رضي الله عنه، ولم ينكره أحد. وقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا توله والدته، عن ولدها، ولا حجة للشافعي في الحديث؛ لأنه يحتمل أنه كان بالغاً، بل هو الظاهر؛ لأن الذي يسقي من البئر هو البالغ، ومن هو دون البلوغ لا يرسل إلى الآبار للاستقاء للخوف عليه من السقوط فيه؛ لقلّة عقله، ونحن نقول: إذا بلغ فهو مخير بين أن ينفرد بالسكنى، وبين أن يكون عند أيها أراد، لا أن يبلغ سفيهاً مفسداً، فحينئذ يضمهما إلى نفسه اعتباراً لنفسه بهاله، وليس فيه دليل على أنه يخير في السبع؛ لأنه ليس في الحديث ذكر عمره، وللشافعي أيضاً ما ثبت عن النبي ﷺ أنه خيرَ طفلًا بين أمه وأبيه، وقال: اذهب إلى أيتها شئت، وقال: اللهم اهده، فاختر أمه، وأجاب عنه أصحابنا بأن دعاءه ﷺ قد وفقه لاختيار الأنظر الأرفق، فلا يقاس عليه غيره، «الهداية» و«شروح الكنز» «عمدة الرعاية» ملتقط منها.

* * * * *

كِتَابُ الْعِتْقِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ ۝﴾ مَا الْعَقَبَةُ

۝ فَكَ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝

أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝

(البلد: ١١-١٦)

٣٤٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ۞ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ

اللَّهُ ۞ بِكُلِّ عِضْوٍ مِنْهُ عِضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٤١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ ۞ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُذَكِّرُ اللَّهَ

فِيهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَعْتَقَ نَفْسًا مُسْلِمَةً كَانَتْ فِدْيَتُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ صَاحِبُ «المَصَابِيحِ» فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٣٤٤٢ - وَعَنِ الْغُرَيْفِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا وَائِلَةَ بِنْتِ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا لَهُ حَدِّثْنَا حَدِيثًا

لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ فَعْضَبَ، وَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقْرَأُ وَمُصْحَفُهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ

فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ ۞ يَعْنِي النَّارَ بِالْقَتْلِ، فَقَالَ: «أَعْتِقُوا عَنْهُ يُعْتِقَ اللَّهُ بِكُلِّ عِضْوٍ

(١) قوله: وما أدراك ما العقبة فك رقبة: ندب الشرع إلى فك الرقبة بهذه الآية. كذا في «المبسوط».

(٢) قوله: من أعتق رقبة مسلمة إلخ: وفيه إن عتق المسلم أفضل من عتق الكافر، وهو قول كافة العلماء، يعني لا خلاف أن معتق الرقبة الكافرة مثاب على العتق، ولكنه ليس كثواب الرقبة المؤمنة، فالتقييد بالإسلام ليكون ثوابه أكثر، هذا حاصل ما في «عمدة القاري» و«نيل الأوطار» و«المرفقة».

(٣) قوله: أعتق الله بكل [عضو] منه عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه: قال في «الهداية»: الإعتاق تصرف مندوب إليه، قال ۞: أيما مسلم أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار، ولهذا استحبوا أن يعتق الرجل العبد والأمة المرأة؛ ليتحقق مقابلة الأعضاء بالأعضاء.

٤: قوله: أوجب إلخ: أي ارتكب خطيئته استوجب بها دخول النار، يعني بقتل العمد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ =

مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَّمِيُّ.

٣٤٤٣ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: عَلَّمَنِي عَمَلًا يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ: «لَئِنْ كُنْتَ أَقْصَرْتَ الْخُطْبَةَ لَقَدْ أَعْرَضْتَ الْمَسْأَلَةَ، أَعْتَقِ النَّسَمَةَ وَفُكَّ الرَّقَبَةَ» قَالَ: أَوْلَيْسَا وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا، عِتْقُ النَّسَمَةِ أَنْ تَفَرَّدَ بِعِتْقِهَا وَفُكَّ الرَّقَبَةِ أَنْ تُعِينَ فِي ثَمَنِهَا، وَالْمِنْحَةُ الْوَكُوفُ، وَالْفَيْءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِمِ، فَإِنْ لَمْ تُطِيقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنْ لَمْ تُطِيقْ ذَلِكَ فَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنَ الْخَيْرِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٤٤٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعِينُ ضَايِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ؛ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= مُؤْمِنًا مُتَعَبِدًا فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ (النساء: ٩٣) ويلزم أن يقيد أن هذا كان بعد أداء موجب القتل، وإلا فكيف يجتزأ بتحرير الرقبة من حق ولي المقتول، أو يحمل على أنه كان قتل نفسه. وفيه دلالة على أن الحدود عندنا غير كافية في تكفير الجناية؛ إذ لو كانت فيها كفاية لما احتيج إلى إعتاق الرقبة بعدها. قاله في «بذل المجهود». حاصله ما قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: أن الحد ليس مطهرًا عندنا، بل المطهر التوبة، فإذا حُدَّ ولم يتب يبقى عليه إثم المعصية، وذهب كثير من العلماء إلى أنه مطهر، وأوضح دليلنا في «النهر».

١٠ قوله: فَيُتَى الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قال: أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها: قال في «المبسوط»: فهذه الآثار تبين أن الإعتاق من باب البر والإرفاق وأن أفضل الرقاب أعزها عند صاحبها، انتهى. وأما ما روي عن مالك إذا كان العبد الكافر أغلى ثمنًا من العبد المسلم يكون عتقه أفضل من عتق المسلم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «أفضلها أغلاها، فبعيد عن الصواب، ويجب تقييده بالأعلى من المسلمين؛ لأنه تمكين للمسلم من مقاصده وتفريغه، والوجه الظاهر في استحباب عتق الكافر تحصيل الجزية منه للمسلمين، وأما تفريغه للتأمل، فيُسَلِّم فهو احتمال. كذا في «المرقاة».

٣٤٤٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الشَّفَاعَةُ بِهَا يَفْلُكُ الرَّقَبَةَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

بابُ إِعْتَاقِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ وَشِرَاءِ الْقَرِيبِ وَالْعِتْقِ فِي الْمَرَضِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ^(١) إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا^(٢)﴾
(النور: ٣٣)

٣٤٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لَنَا غُلَامٌ قَدْ شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ فَأَبْلَى فِيهَا، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أُمِّي وَبَيْنَ أَخِي الْأَسْوَدَ فَأَرَادُوا عِتْقَهُ، وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ صَغِيرًا فَذَكَرَ ذَلِكَ الْأَسْوَدُ لِعَمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: أَعْتِقُوا أَنْتُمْ، فَإِذَا^(٣) بَلَغَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَإِنْ رَغِبَ فِيمَا رَغِبْتُمْ أَعْتَقَ وَإِلَّا فَتَمَنَّكُمْ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

(١) قوله: وكاتبوهم إلخ: قال في «الهداية»: هذا الأمر ليس أمراً يجاب بإجماع بين الفقهاء، وإنما هو أمر ندب هو الصحيح، ففي الحمل على الإباحة إلغاء الشرط، أي قوله: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣)؛ إذ عقد الكتابة مباح بدونه، أما النديبة فمعلقة به، والمراد بالخير المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ٣٣)؛ على ما قيل: إن لا يضر بالمسلمين بعد العتق، فإن كان يضر بهم، فالأفضل أن لا يكتبه، وإن كان يصح لو فعل المولى عقد الكتابة.

(٢) قوله: فإذا بلغ عبد الرحمن فإن رغب فيما ارغبتم أعتق وإلا ضمنكم: يعني إذا كان العبد مشتركاً بين رجلين، فأعتق أحدهما نصيبه، فقال أبو يوسف ومحمد: إن العبد حر يعتق كله، ثم إن كان المعتق موسراً فيضمن قيمة شريكه، وإن كان معسراً فيستسعى العبد، يعني قال: ليس له إلا الضمان مع اليسار، والسعاية مع الإعسار، ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق. قال الشافعي: إن المعتق إن كان موسراً فيضمن شريكه، ولا يتجزأ العتق، وإن كان معسراً فيتجزأ العتق، ولا يقول بالاستسعاء، بل يقول: يستخدم منه الشريك الثاني يوماً ويدعه يوماً إلى الأبد، يعني قول الشافعي رحمته الله في الموسر كقولهما. وقال في المعسر: يبقى نصيب الساكت على ملكه، يباع ويوهب.

وقال أبو حنيفة: إذا أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر، ويسعى في بقية قيمته لمولاه، يعني إذا كان العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه عتق، فإن كان موسراً فشريكه بالخيار، إن شاء أعتق، وإن شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه، وإن شاء استسعى العبد، فإن ضمن رجع المعتق على العبد، والولاء للمعتق، وإن أعتق أو استسعى، فالولاء =

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ^(١) غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

= بينهما، وإن كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار، إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد، والولاء بينهما في الوجهين، أي صورة الإعتاق وصورة الاستسعاء.

هذا مبني على أصليين، أحدهما: تجزؤ الإعتاق وعدمه. والثاني: أن يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده، وعندهما يمنع. حاصله: أن العتق يتجزئ عند أبي حنيفة في كل حال، ولا يتجزأ عند صاحبيه في حال. وقال الشافعي: يتجزأ في بعض الأحوال لا في البعض الآخرة، والصحيح قول الإمام، «قهستاني» عن «المضمرات» وكذا نقل العلامة قاسم تصحيحه عن أئمة التصحيح وأيده في «فتح القدير» بالمعنى وبالسَّمْع، ومنه حديث الصحيحين: «من أعتق شركاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد عليه، وإلا فقد عتق منه ما عتق» أفاد تصور عتق البعض فقط، يعني وهو دليل لأبي حنيفة رحمته الله. وقال النووي: إن وفاق الأحاديث للشافعي أقول: كيف وقد أخذ الشافعي بحديث الضمان وأمهل حديث الاستسعاء مع صحته والإنصاف من حيث الحديث ما قال الطحاوي من أنه اختار مذهب الصحيحين.

وأقول: إن مذهب أبي حنيفة قوي تفقها، فإن الإعتاق لازم الضمان والاستسعاء المذكورين في الأحاديث، ووافق البخاري رحمته الله أبا حنيفة من الأول إلى الآخر، ومن مستدلّات أبي حنيفة هذا أثر عمر الذي رواه الطحاوي، وقال: ففي هذا الأثر لعبد الرحمن بعد بلوغه أن يعتق نصيبه من العبد الذي قد كان دخله عتاق أمه وأخيه قبل ذلك، فأبو حنيفة رحمته الله قال: فلما كان له أن يعتق بأداء ذلك إليه بلا بدل، كان له أن يأخذ العبد بأداء قيمة ما بقي له فيه حتى يعتق بأداء ذلك إليه، ولما كان الذي لم يعتق أن يعتق نصيبه من العبد، فضمن الشريك المعتق رجع إلى هذا المضمن من هذا العبد مثل ما كان للذي ضمنه، فوجب له أن يستسعى العبد في قيمة ما كان لصاحبه فيه، وفيما كان لصاحبه أن يستسعيه فيه، ومنها حديث الاستسعاء سيأتي تحقيقه في هذا الباب بعد. وقال في «العرف الشذي»: «ولإمامنا أبي حنيفة رحمته الله أيضاً حديثان صحيحان، أحدهما: في «مصنف عبد الرزاق»، والثاني: في «مسند أحمد»، ورجاله ثقات، وصحح حافظ من الحفاظ أحدهما، التقطه من «العرف الشذي» و«الهداية» وشروح «الكنز» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«شرح معاني الآثار».

، قوله: تم استسعى إلخ: والاستسعاء عندنا أن يؤجره فيأخذ نصف قيمته من الأجرة. وقال بعض الشافعية في =

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَأَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُلُثَهُ وَأَمْرَهُ^(١) أَنْ يَسْعَى فِي الثَّلَاثِينَ.

٣٤٤٧ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ثَمَرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ^(٢) مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

= الاستسعاء: بأن المراد به أن يخدم مولاه يوما ويترك يوما، ويبقى على هذا إلى الأبد، أقول: إن هذا يخالفه «قوم قيمة عدل» إلخ، ولنا هذا الحديث فثبت السعاية بذلك. وقال ابن حزم: على ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابيًا، وليس فيما رواه ما ينافي مذهبنا، بل فيه دليل على ما نقول؛ لأنه عليه السلام قال في حديث: فإن كان موسرا قوم عليه، ثم يعتق، وكلمة «ثم» للتراخي، فدل على أنه يعتق بعد ذلك إما بعتقه أو بالسعاية. وقال في حديث آخر: أعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه، بالواو وهي لا تنافي الترتيب ولا التراخي، فحملناه عليه توفيقا بين الأحاديث، لكن ظاهر حديث الاستسعاء مؤيد للصاحين أنه لا يستسعى العبد في نصيبه الباقي إذا كان المعتق موسرا، والمعنى بالموسر ههنا القادر على إيفاء ثمن نصيب الآخر، كما يدل عليه لفظ الحديث، فكان له من المال ما يبلغ ثمنه، لكن تأييده لها موقوف على اعتبار مفهوم المخالفة، فإن قوله ﷺ: وإن لم يكن له مال قوم قيمة عدل، ثم يستسعى يثبت باعتبار مفهوم المخالفة أن لا سعاية عليه إذا كان له مال، وأنت تعلم أن أصحابنا الثلاثة لم يسلموا المفهوم، فكيف لهم إثبات مرامهم به، أخذته من «المرقاة» و«العرف الشذي» و«شروح الكنز» و«الكوكب الدرّي».

(١) قوله: وأمره أن يسعى في الثلاثين: فثبت السعاية بذلك أيضًا، وحديث الأفرع عندنا محمول على زمان ابتداء الإسلام قبل أن تنسخ القرعة. فلما نسخت القرعة بالنهي عن القمار، ارتفع ذلك الحكم، أخذته من «بذل المجهود». وقال أبو حنيفة: يعتق من كل واحد قسطه ويسعى في الباقي، وحجته حديث «عبد الرزاق»، هذا ملقط من «المرقاة».

(٢) قوله: من ملك ذا رحم محرم فهو حر: أي عندنا إذا ملك الرجل ذا رحم محرم منه عتق عليه بمجرد التملك من غير أن ينشئ فيه عتقًا، وعند الشافعي لا يعتق إلا في قرابة الولاد، مثل الوالدين والمولودين، وعند مالك يعتق فيه، وفي قرابة الأخوة والأخوات فقط، ولنا هذا الحديث، وروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وعن كثير من التابعين كذلك، ولا يعتق ذو رحم غير محرم كبنّي الأعمام والأخوان، ولا محرم غير رحم كالمحرمات الصهرية والرضاع إجماعًا، أخذته من «شروح الكنز».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَحْزِي وَلَكِنَّ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»^(١)

٣٤٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمَدْبَرُ»^(٢) لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثُّلْثِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

(١) قوله: فيعتقه: قال بعض أهل الظاهر: يستفاد منه أن الأب لا يعتق على ولده إذا تملكه، وإلا لم يصح ترتيب الإعتاق على الشراء، ويجعل الفاء في «فيعتقه» للتعقيب، والجمهور على أنه يعتق بمجرد التملك من غير أن يُشئ فيه عتقًا، وإن قوله: «فيعتقه» معناه فيعتقه بالشراء لا بإنشاء عتق، والترتيب باعتبار الحكم دون الإنشاء، فعلى هذا الفاء في «فيعتقه» للسببية، يعني فيعتقه بسبب شرائه، ولا يحتاج إلى قوله: أعتقتك بعد الشراء، بل عتق بنفس الشراء، هذا ملتحظ من «المراقبة».

(٢) قوله: المدبر لا يباع إلخ: وعند أئمتنا الحنفية المدبر على نوعين: مدبر مطلق، والنوع الثاني: مدبر مقيد، فالمدبر المطلق أيضًا على قسمين، أحدهما: أن يكون العتق مضافًا إلى الموت مطلقًا من دون أن يقيد بزمان أو بحال، نحو: ما إذا قال لعبده: إذا مت فأنت حر، وثانيهما: أن يكون مضافًا إلى الموت للقيّد بقيّد يكون غالب الوقوع نحو قوله: إن مت إلى مائة سنة، وهو ابن ثمانين سنة مثلاً، وإن كان في الصورة مقيداً فهو في المعنى مطلق؛ لأن الغالب أن يموت قبل هذه المدة، فقوله: إن مت إلى مائة سنة يكون بمنزلة قوله: إن مت أي بدون ذكر القيد، فيكون في حكم المطلق، فحكم المدبر المطلق أنه لا يباع، ولا يوهب ويستخدم ويوَجَر وتوطؤ المدبرة وتنكح، وبموت المولى يعتق المدبر من ثلث ماله، ويسعى في ثلثه أي ثلثي قيمته إن كان المولى فقير، ولم يكن مال غيره، ويسعى في كل قيمته لو كان مديوناً بدين مستغرق جميع ماله.

والمدبر المقيد ما يكون مخالفاً لهاتين الصورتين المذكورتين في المدبر المطلق، يعني يعلق العتق بموت مقيد بقيّد لا يكون غالب الوقوع، أي يعلق التدبير بموته على صفة، نحو: إن مت في مرضي هذا فهو حر، ثم إن مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق، كما يعتق المدبر المطلق، يعني من الثُلث؛ لأنه يثبت حكم التدبير له في آخر جزء من أجزاء حياته، يتحقق تلك الصفة فيه، فإذا ذاك يصير مدبراً مطلقاً لا يجوز بيعه، بل لا يمكن، وإن برئ من ذلك المرض، ثم مات لم يعتق؛ لأن الشرط الذي علق به قد انعدم.

اختلف العلماء هل المدبر يباع أم لا؟ فذهب أبو حنيفة ومالك وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للسيد أن يبيع مدبره. وقال الشافعي: يجوز إخراجه عن الملك بالبيع والهبة وغيرها لما روى عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً أعتق غلاماً =

وَاحتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْكَرْخِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَالرَّازِيُّ وَعَبَّرَهُمْ وَهُمْ أَسَاطِينُ فِي الْحَدِيثِ.
 ٣٤٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا وَلَدَتْ^(١) أُمَّةُ الرَّجُلِ مِنْهُ فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرِ مِنْهُ أَوْ بَعْدَهُ». رَوَاهُ الدَّارِيُّ.
 وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارَقُطْنِيُّ عَنْهُ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا».

= له عن دبر منه فاحتاج، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه، وبه قال أحمد، وعن أحمد إنها يجوز بيعه إذا كان على السيد دين، ولنا هذا الحديث الذي ذكر في الكتاب. فإن قلت: هو حديث غريب. قلت: هو حديث مشهور، احتج به الكرخي والطحاوي والرازي وغيرهم من الأئمة لذلك؛ لما روى الترمذي حديث جابر قال: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم لم يروا بيع المدبر بأساً، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وكره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بيع المدبر، وهو قول سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، وروى أبو الوليد الباجي أن عمر رضي الله عنه رد بيع المدبرة في ملاء خير القرون، وهم حضور متوافرون، وهو إجماع منهم أن بيع المدبر لا يجوز، وما رواه الشافعي حكاية حال، فالنص القوي لا يعارضه الفعلي، وأيضاً لا يمكن الاحتجاج بحكاية الحال؛ لأنه يحتمل أن يكون الغلام مدبراً مقيداً. وأيضاً الجواب عن حديث جابر من وجوه، الأول: قاله ابن بطال لا حجة فيه؛ لأن في الحديث أن سيده كان عليه دين، فثبت أن بيعه كان لذلك. الثاني: أنها قضية عين يحتمل التأويل، وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره، فرد تصرفه. الثالث: أنه يحتمل أنه باع منفعته بأن أجره، والإجارة تسمى بيعاً بلغة أهل اليمن؛ لأن فيها بيع المنفعة، ويؤيده ما ذكره ابن حزم، فقال: وروي عن أبي جعفر محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً: أنه باع خدمة المدبر. الرابع: أن سيد المدبر الذي باعه النبي صلى الله عليه وسلم كان سفيهاً، فلهذا تولى النبي صلى الله عليه وسلم بيعه بنفسه، وبيع المدبر عند من يجوز لا يفتقر فيه إلى بيع الإمام. الخامس: يحتمل أنه باعه في وقت كان يباع الحر المديون، كما روي أنه صلى الله عليه وسلم باع حرّاً بدينه، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠)، التفطته من «عمدة القاري» و«عمدة الرعاية» و«شرح الوقاية» و«المرقاة» و«شروح الكنز».

(١) قوله: إذا ولدت أمة الرجل إلخ: لذلك قال في «شرح الوقاية» و«المرقاة»: وأمة ولدت من سيدها أو من زوج، فملكها صارت أم ولد، وحكمها كالمدبر إلا أنها تعتق عند موت السيد بمجرد الموت من كل ماله، ولم تسع لدينه، هذا مذهب جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء.

٣٤٥٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا ^(١) عَنْهُ فَأَنْتَهَيْنَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَقَالَ: «لَا يُبْعَنَ وَلَا يُوهَبَنَ وَلَا يُورَثَنَ، يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا سَيِّدُهَا مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ».

٣٤٥١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ السَّيِّدُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٤٥٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ مَالَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ» ^(٢). رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٤٥٣ - وَعَنْ سَفِينَةَ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أُعْتِقُكَ وَأَشْتَرِطْ عَلَيْكَ أَنْ تَحْدِمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عَشَيْتَ، فَقُلْتُ: وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: نهانا عنه فانتهينا: اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا تباع، وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأمصار، وقد حكى ابن قدامة إجماع الصحابة على ذلك، ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روي عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز؛ لأنه قد روي عنهم الرجوع عن المخالفة، كما حكى ذلك ابن رسلان في «شرح السنن»، وأخرج عبد الرزاق عن علي بإسناد صحيح أنه رجع عن رأيه الآخر إلى قول جمهور الصحابة، أخذته من «رحمة الأمة» و«نيل الأوطار». وقال الشمني: يحتمل أنه ﷺ لم يشعر ببيعهم إياها، ولا يكون حجة إلا إذا علم به وأقرهم عليه، ويحتمل أن يكون ذلك أول الأمر، ثم نهى النبي ﷺ، ولم يعلم به أبو بكر؛ لقصر مدة خلافته واشتغاله بأمور المسلمين، ثم نهى عنه عمر لما بلغه نهى النبي ﷺ عنه. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: فلا شيء له: مسائل هذا النوع مبنية على قاعدتين، إحداهما: أن كل ما هو متناول اسم البيع عرفاً، دخل في المبيع وإن لم يذكر صريحاً. والثانية: أن ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار، وهو ما وضع، لا لأن يفصله البشر دخل تبعاً، وما وضع؛ لأن يفصله البشر في ثاني الحال ليس باتصال قرار، ولا يدخل تبعاً، «العناية» و«الدر المختار» ملتقط منها.

مَا عِشْتُ، فَأَعْتَقْتَنِي وَاشْتَرَطْتُ عَلَيَّ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٤٥٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:

«الْمُكَاتَبُ^(٢) عَبْدٌ^(٣) مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنِ.

(١) قوله: فأعتقتني واشترطت علي: تفصيله أن المولى لو حرّر العبد على خدمته - أي خدمة العبد للمولى أو لغيره - حولاً مثلاً كأعتقتك على أن تخدمني سنة، فقبل عتق في الحال؛ لأن الإعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس، لا وجود المقبول كسائر العقود، وخدمته من ساعته مدته أيًا كانت أي سنة أو قلّ أو أكثر، هذا عندنا، وهو قول الشافعي، ولو قال المولى: أعتقتك على أن تخدمني أبداً أو مطلقاً، فقبل عتق في الحال، وعليه قيمة رقبته للمولى عند الشيخين، وهو قول للشافعي، فإن مات هو أو مولاة قبل الخدمة أيضاً تجب قيمته، فتؤخذ منه لورثة المولى، أو من تركه العبد لمولاه، وعند محمد وزفر وهو قول آخر للشافعي تجب قيمة خدمته، وبه نأخذ «حاوي»، التقطته من «الدر المختار» و«رد المحتار» و«فتح القدير» و«المرقاة».

(٢) قوله: المكاتب إلخ: قال في «التكملة»: والكلام في المكاتب من أوجه، الأول: في معناها لغة، والثاني: في معناها شرعاً، والثالث: في ركنها، والرابع: في شرط جوازها، والخامس: دليلها، والسادس: في حكم حكمها، والسابع: في صفتها، والثامن: في حقيقتها، والتاسع: في سببها، والعاشر: في حكمها. فهي لغة: مشتقة من الكُتِبَ، وهو الضم والجمع، وسمى الخط كتابة؛ لما فيه من ضم الحروف بعضها إلى بعض، والمكاتب اسم مفعول من كاتب، والمولى مكاتب بكسر التاء. وشرعاً: فهي جمع مخصوص، وهو جمع حرية الرقيق في المآل إلى حرية اليد في الحال. وركنها: الإيجاب والقبول، وارتباط أحدهما بالآخر. وشرط جوازها: قيام الرق وكون المسمى معلوماً.

ودليلها من القرآن المكاتب عبد إلخ، وقوله صلى الله عليه وسلم: من كاتب عبداً على مائة أوقية، فأداها إلا عشر أوقية فهو عبد. وصفتها: أنه عقد مندوب إليه مع الصالح والطالح. وحكمها: انفكاك الحجر وثبوت الحرية. وحكمها في جانب المولى: ثبوت حق المطالبة بالبدل على ما وقع عليه. وسببها: رقبة المولى في بدل الكتابة عاجلاً، وفي ثواب العتق آجلاً، ورغبة العبد في الحرية، وأحكامها آجلاً وعاجلاً، انتهى. فإذا كاتب عبده أو أمته على مال شرطه عليه، وقبل العبد ذلك صار مكاتباً. قاله في «الهداية». وقال في «رحمة الأمة»: اتفقوا على أن كتابة العبد الذي له كسب مستحبة مندوب إليها، بل قال أحمد في رواية عنه: بوجوبها إذا دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر، وصفتها أن يكاتب السيد عبده على مال معين يسعى فيه العبد ويؤديه إلى سيده، وأما العبد الذي لا كسب له، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا تكره كتابته، وعن أحمد روايتان، إحداهما: تكرهه، والثانية: لا تكرهه، وكتابة الأمة التي هي غير مكاتبه مكروهة إجماعاً.

(٣) قوله: عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم: وفي «الهداية»: ولا يعتق إلا بأداء كل البدل؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: أيًا عبد كوتب =

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ، فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوْاقٍ أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ».

٣٤٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُعْتَقَ، فَأَخْرَجَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ فَمَاتَتْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَيْنَعُفُهَا أَنْ أُعْتَقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: أَتَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّيْ هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتَقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». رَوَاهُ مَالِكٌ.

= على مائة دينار فأداهها إلا عشرة دنائير فهو عبد. وقال عليه السلام: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وفيه اختلاف الصحابة عليهم السلام، وما اخترناه قول زيد عليه السلام، يعني لأنه مؤيد بالأحاديث. وقال في «نيل الأوطار»: قال أبو حنيفة والشافعي: أنه لا يثبت له شيء من أحكام الأحرار، بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية، وحكاها الحافظ في «الفتح» عن الجمهور، وحكى في «البحر» عن عمر وابن عباس وزيد ابن ثابت وعائشة وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري والثوري والعترة وأبي حنيفة والشافعي ومالك أن المكاتب لا يعتق حتى يوفي، ولو سلم الأكثر، احتجوا بهذه الأحاديث ورجحوها، وفي ظاهر حديث أم سلمة إذا كان لإحداكن مكاتب، فكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه دليل على أن عبد المرأة محرما، وبه قال الشافعي، خلافاً لأبي حنيفة. قال قاضي خان: والعبد في النظر إلى مولاته الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي، فتأويل حديث أم سلمة بأن المراد منه الاحتجاب عنه حق احتجاب كالكلام معه والنظر إلى الكفين والوجه كما تحتجب من غيره من الأجانب ذكر في «المدارك» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ (النور: ٣١) قال سعيد بن المسيب: لا يغرنكم سورة النور فإنها في الإمام دون الذكور مراً تحقيقه. كذا في «بذل المجهود».

(١) قوله: فهل ينفعها أن أعتق عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم: لأن العتق من أفضل أنواع الصدقة، والصدقة بجميع أقسامها، وكذا العبادات المالية والبدنية ثوابها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمغفرته، ورفع درجاته به، وردت الأخبار وشهدت به الآثار، كما بسطه السيوطي في «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» وغيره في غيره، وورد في العتق عن الميت آثار من أحسنها ما أخرجه النسائي عن واثلة قال: كنا عند النبي ﷺ في غزوة تبوك، فقلنا: إن صاحباً لنا قد مات، فقال رسول الله ﷺ: أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار. كذا في «التعليق الممجد».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: تُوِّفِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي نَوْمِهِ نَامَهُ، فَأَعْتَقَتْ^(١) عَنْهُ عَائِشَةُ أُخْتَهُ رِقَابًا كَثِيرَةً.

بَابُ الْإِيمَانِ وَالتُّدْوِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾
 (البقرة: ٢٢٥)
 وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُوَ إِنْطِعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾
 (المائدة: ٨٩)

٣٤٥٦ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ^(٢) لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: فأعتقت عنه عائشة رقاباً كثيرة: وقال محمد في «الموطأ»: وبهذا نأخذ لا بأس أن يعتق عن الميت، فإن كان أوصى بذلك كان الولاء له، وإن كان لم يوص كان الولاء لمن أعتق، ويلحق الميت الأجر، انتهى. وقال في «التعليق الممجد»: ولا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه، وأوصل ثوابه إليه، وإن لم يوص. نعم، إن كان الإعتاق أو شيء من الصدقات واجباً على الميت، فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما تركه، ويحكم ببراءة ذمته عن ذلك الواجب، وإن لم يوص وتبرع الوصي بأداء ما وجب عليه يحكم ببراءة الذمة إن شاء الله تفضلاً منه ومنة.

(٢) قوله: يحلف لا ومقلب القلوب: يستفاد منه أن القسم بالله تعالى وباسم من أسأله ولو مشتركاً تعورف الحلف به =

٣٤٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَمِينِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٥٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ لَا ^(١) وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

= أولا على المذهب، كالرحمن والرحيم والحليم والعليم «ومالك يوم الدين» والطالب الغالب والحق معرّفًا لا منكّرًا. وفي «المجتبى»: لو نوى بالأسماء المشتركة غير اليمين دين أو بصفة يحلف بها عرفًا من صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف بضدها، كعزة الله وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته، أو صفة فعل يوصف بها وبضدها، كالغضب والرضى؛ فإن الأيمان مبنية على العرف، فما تعورف الحلف به فيمين، وما لا فلا، ولا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى، كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه ولعنته وشريعته ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك؛ لعدم العرف، وهذا خاص بالصفات، بخلاف الأسماء فإنه لا يعتبر العرف فيها كما مرّ، أخذته من «الدر المختار» و«زرد المختار».

وقال في «رحمة الأمة»: واتفقوا على أن اليمين بالله منعقدة، وبجميع أسائه الحسنی، كالرحمن والرحيم والحی، وبجميع صفات ذاته كعزة الله وجلاله، إلا أن أبا حنيفة استثنى «علم الله» فلم يره يمينًا، انتهى. وقال في «العناية»: والمراد بالاسم هنا لفظ دال على الذات الموصوفة بصفة، كالرحمن والرحيم، وبالصيغة المصادرة التي تحصل عن وصف الله بأسماء أفعليها كالرحمة والعلم والعزة، انتهى. وقال في شرح «الكنز» للزيلعي و«البرهان» شرح مواهب الرحمن: إن مشايخ العراق ذكروا أن الحلف بصفات الذات يمين لا بصفات الفعل، وذكر مشايخ ما وراء النهر أن الاعتبار للعرف، فكل صفة يحلف بها عرفًا، سواء كانت صفة الذات كالقدرة، أو صفة الفعل كالخلق والترزيق، يكون الحلف بها يمينًا، وما لا يحلف به عرفًا سواء كانت صفة الذات أو صفة الفعل لا يكون الحلف به يمينًا، وهذا هو الصحيح. الحاصل: أن الحلف بأسماء الله يمين بلا شبهة، وفي الحلف بصفاته يعتبر العرف، والحلف بغير الله ليس بيمين مطلقًا.

(١) قوله: لا وأستغفر الله: هذا بظاهره ليس بيمين، بل صورته صورة اليمين من حيث إنه أكد الكلام، ويمكن أن يقال: إن الواو للقسم، والمقسم به محذوف، أي لا والله، ثم ابتداء بالكلام أستغفر الله، أي إن كان الأمر خلاف ذلك أو التقدير: وأستغفر الله من الحلف، فإن الأفضل تركها إلا لمكان ضرورة بها؛ فإنها في الأصل عرضة، وهي منهيّة، ولذا امتنع بعضهم عن الحلف ولو كان صادقًا، فما ثبت عنه ﷺ إنما كان للاحتياج إليه من تأكيد حكم أو بيان جواز، ولذا قيل: إذا أراد الحلف ذكر هذا بدلا عن الحلف ولم يحلف، «المرقاة» ملخصًا.

٣٤٥٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ^(١) يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَإِلَّا لِيَصُمْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا ^(٢) بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

٣٤٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم إلخ: قال محمد في «الموطأ»: وبهذا نأخذ، لا ينبغي لأحد أن يحلف بأبيه، فمن كان حالفًا فليحلف بالله، ثم ليبرر أو ليصمت. وقال في «المرقاة»: المراد بالمنهي غير الله، وخص بالآباء؛ لأنه كان عادة الأبناء. وقال في «الهداية»: ومن حلف بغير الله لم يكن حالفًا، كالنبي والكعبة؛ لقوله ﷺ: من كان منكم حالفًا فليحلف بالله أو ليدر، وكذا إذا حلف بالقرآن؛ لأنه غير متعارف، انتهى. فقول صاحب «الهداية»: وكذا يفيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى، بل هو من قسم الصفات، ولذا علل أنه غير متعارف، ولو كان من القسم الأول لكانت العلة فيه النهي المذكور أو غيره؛ لأن التعارف إنما يعتبر في الصفات المشتركة لا في غيرها. وقال الكمال: ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف، فيكون يمينًا أيضًا، هذا ملتبس من «الدر المختار» و«رد المحتار». وفي «نيل الأوطار»: وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير الله لا ينعقد؛ لأن النهي يدل على فساد المنهي عنه، وإليه ذهب الجمهور. وقال بعض الحنابلة: إن الحلف بنبينا ﷺ ينعقد، وتجب الكفارة. كذا في «رد المحتار».

(٢) قوله: لا تحلفوا بالطواغي إلخ: كانت العرب في جاهليتهم يحلفون بها، وبآبائهم، فنهوا عن ذلك؛ ليكونوا على تيقظ في محاورتهم حتى لا يسبق به لسانهم جرياً على ما تعودوا. كذا في «المرقاة».

٣٤٦١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ^(١) بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٦٢ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ^(٢) حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ،

(١) قوله: من حلف بالأمانة: أي مطلقاً من غير إضافة إلى الله فليس منا، أي يكون فيها الكراهة من أجل أنه إنما أمر أن يحلف بالله وصفاته، وليست الأمانة من صفاته، وإنما هي أمر من أموره وفرض من فروضه، فنهوا عنه؛ لما في ذلك من التسوية بينهما وبين أسماء الله تعالى وصفاته، ولعله أراد به الوعيد عليه فإنه حلف بغير الله، ولا يتعلق به الكفارة وفاقاً، واختلف فيما إذا قال وأمانة الله، فقال الشافعي: لا يكون ذلك يميناً، ولا تلزمه فيها الكفارة. وقال أبو حنيفة: إنه يمين تجب الكفارة بالحنث فيه. وقال في «البدائع»: اختلفت الروايات عندنا في اليمين؛ بقوله: وأمانة الله، فذكر في «الأصل» أنه يكون يميناً، وذكر ابن سباعة عن أبي يوسف أنه لا يكون يميناً، وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه ليس بيمين.

وجه ما ذكره الطحاوي أن أمانة الله فرائضة التي تعبد عباده بها من الصلاة والصوم وغير ذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا﴾ (الأحزاب: ٧٢) الآية، فكان حلفاً بغير اسم الله عز وجل، فلا يكون يميناً، وجه ما ذكره الأصل أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يراد بها صفته، ألا ترى أن الأمين من أسماء الله، وأنه مشتق من الأمانة، فكان المراد بها عند الإطلاق خصوصاً في موضع القسم صفة الله، انتهى. وقال في «رد المحتار»: وفي «الحانية»: أمانة الله يمين، وذكر الطحاوي أنه لا يكون يميناً، وهو رواية عن أبي يوسف. وفي «الفتح»: فعندنا ومالك وأحمد هو يمين، وعند الشافعي بالنية؛ لأنها فسرت بالعبادات، قلنا: غلب إرادة اليمين إذا ذكرت بعد حرف القسم، فوجب عدم توقفها على النية للعادة الغالبة. وبه علم أن المعتمد ما في «الحانية».

(٢) قوله: من حلف بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال: «غير الإسلام» صفة لـ «ملة» كان فعل كذا، فهو يهودي، أو نصراني، أو برئ من الإسلام. هذا النوع من الكلام هل يُسمَّى في عرف الشرع يميناً؟ وهل تتعلق الكفارة بالحنث فيه؟ فذهب النخعي والأوزاعي والثوري وأصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه وأحمد وإسحاق إلى أنه يمين، تجب الكفارة بالحنث فيها. وقال مالك والشافعي وأبو عبيد: إنه ليس بيمين، ولا كفارة فيه، لكن القائل به آثم صدق فيه أو كذب، واحتجوا بقوله ﷺ: من حلف، فقال: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ولم يذكر في الحديث كفارة. =

وَمَنْ ^(١) قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= قلنا: لا يلزم من عدم ذكرها فيه نفي وجوب الكفارة، وحجتنا هذا الحديث الذي ذكر في الكتاب؛ لأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة، وهو منكر من القول وزور، والحلف بهذا الأشياء منكر وزور، قال صاحب «الهداية»: قلنا به قياساً على تحريم الحلال، فإنه يمين بالنص، وذلك أنه ﷺ حرم مارية على نفسه، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (التحریم: ١)، ثم قال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ (التحریم: ٢)، ويؤيده ما قال العلامة محمد أحسن الصديقي النانوتوي في هامش «الكنز» آخذاً من شروحه: إن ابن عباس قال: من حلف بالتَّهْوُدِ فهو يمين.

وأيضاً يؤيده ما روى البيهقي عن زيد ابن ثابت لذلك قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: والقسم أيضاً بقوله: إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني، أو فأشهدوا عليّ بالنصرانية، أو شريك للكفار أو كافر، فنلزمه الكفارة إذا حنث إلحاقاً له بتحريم الحلال؛ لأنه لما جعل الشرط علماً على الكفر، وقد اعتقده واجب الامتناع، وأمكن القول بوجوبه لغيره جعلناه يميناً. هذا لو في المستقبل، أما الماضي فإن كنت فعلت كذا فهو كافر أو يهودي، ومثله الحال عالمياً بخلافه فغموس لا كفارة فيها، إلا التوبة، واختلف في كفره، والأصح أن الحالف لم يكفر، سواء علقه بهاضٍ أو آتٍ، إن كان عنده في اعتقاده أنه يمين، وإن كان جاهلاً وعنده أنه يكفر في الحلف بالغموس وبمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيها، أي في الغموس والمنعقدة لرضاء بالكفر، أما في الغموس ففي الحال، وأما في المنعقدة فعند مباشرة الشرط، كما صرح به في «البحر». واعلم أنه ثبت في الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كافر، والظاهر أنه أخرج مخرج الغالب، فإن الغالب فمن يحلف بمثل هذه الأيمان أن يكون جاهلاً لا يعرف إلا لزوم الكفر على تقدير الحنث، فإن تم هذا وإلا فالحديث شاهد لمن أطلق القول بكفره.

(١) قوله: من قتل نفسه بحديدة عذب به في نار جهنم: أجمع الفقهاء وأهل السنة على أنه من قتل نفسه أنه لا يخرج بذلك من الإسلام. وقال أبو حنيفة ومحمد: يغسل ويصلى عليه، به يفتى، وإن كان أعظم وزراً من قاتل غيره، ورجح الكمال قول أبي يوسف: «إنه يغسل ولا يصلى عليه» بما في «مسلم»: أنه ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصَلْ عَلَيْهِ، قال في «البحر»: فقد اختلف التصحيح، لكن تأيد أبو يوسف بالحديث. أقول: قد يقال: لا دلالة في الحديث على ذلك لأنه ليس فيه سوى أنه ﷺ لم يصل عليه، فالظاهر أنه امتنع زجراً لغيره عن مثل هذا الفعل، كما امتنع عن الصلاة على المديون، ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة؛ إذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره، قال تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣). ثم اعلم أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمداً. أما لو كان خطأ فإنه يصلى =

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ^(١) قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْعَيْنِيُّ: إِنَّ الْحَالِفَ بِالْيَمِينِ الْمَذْكُورِ يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ وَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ قِيَاسًا عَلَى تَحْرِيمِ الْحَلَالِ؛ فَإِنَّهُ يَمِينٌ بِالنَّصِّ؛ وَلَآنَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْمُظَاهِرِ الْكُفَّارَةَ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ، وَالْحَلْفُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنْكَرٌ وَزُورٌ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِالتَّهْوُدِ فَهُوَ يَمِينٌ.

٣٤٦٣ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي الْيَمِينِ يَحْلِفُ عَلَيْهِ فَيَحْنُثُ قَالَ: «كُفَّارَةٌ يَمِينٌ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ. وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكْتَرَّ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً». وَفِي رِوَايَةٍ لُهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» ^(٢).

= عليه بلا خلاف، كما صرح به في «الكفاية» وغيرها «عمدة القاري» و«الدر المختار» و«رد المحتار»، ملتحق منها.

(١) قوله: من قال: إني بريء من الإسلام إلخ: قال ابن الهمام قوله: وهو بريء من الإسلام إن فعل كذا يمين عندنا، وكذا إذا قال هو بريء من الصلاة والصوم. كذا في المراقبة. قوله: وليس لعن ابن آدم نذر فيما لا يملك، سيأتي إن شاء الله تعالى تحقيقه في باب في النذور.

(٢) قوله: فليصدق: الأمر بالصدقة محمول عند الفقهاء على النذب بدليل أن مريد الصدقة إذا لم يفعلها ليس عليه صدقة، ولا غيرها، بل يكتب له حسنة. كذا في «عمدة القاري».

٣٤٦٤ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأَ^(١) غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ^(٢) الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير: قال صاحب «الهداية»: ومن حلف على معصية مثل: لا يصلي، أو لا يكلم أباه، أو ليقتلن فلاناً، ينبغي أن يحث. قال ابن الهمام رحمته الله: أي يجب عليه أن يحث نفسه ويكفر عن يمينه. وفي «رد المحتار»: ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم: أولى، وعبر في «المجمع» بقوله: «ترجح البر»، ويقر به قول «الهداية» و«الكنز» وغيرهما، ومن حلف على معصية ينبغي أن يحث، فإن الحث واجب كما علمت، فأراداً بلفظ «ينبغي» الوجوب، مع أن الغالب استعماله في غيره، فكذا هذا كما تقول الأولى بالمسلم أن يصلي.

(٢) قوله: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه: اعلم أن الكفارة لها ثلاث حالات، أحدها: قبل الحلف، فلا تجزئ اتفاقاً، ثانياً: بعد الحلف والحث، فتجزي اتفاقاً، ثالثاً: بعد الحلف وقبل الحث، ففيها الخلاف، يعني اختلفوا في تقديم الكفارة على الحث، فذهب الشافعي ومالك وأحمد إلى جوازه، إلا أن الشافعي يقول: إن كفر بالصوم قبل الحث فلا يجوز، وإنما يجوز العتق أو الإطعام أو الكسوة، كما يجوز تقديم الزكاة على الحول، ولا يجوز تعجيل صوم رمضان قبل وقته. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجزء الكفارة مع أنواعها قبل الحث حتى لو كفر قبل الحث، ثم حث بعد الكفارة، كفر ثانياً، يعني وقت وجوب الكفارة في اليمين المعقودة على المستقبل هو وقت وجود الحث، فلا يجب إلا بعد الحث عندنا، وعند الشافعي وغيره وقته وقت وجود اليمين، فتجب الكفارة بعقد اليمين من غير حث، الحاصل: أن اليمين عنده سبب الكفارة والحث شرط، فيجوز الكفارة بعد تحقق السبب، فإن الكفارة تضاف إلى اليمين.

قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَمَّنِيكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ (المائدة: ٨٩)، وهذا آية السببية، فإن الواجبات تضاف إلى أسبابها حقيقة، كما يقال: كفارة القتل، وكفارة الظهار، وكفارة الإفطار، وغير ذلك، وعندنا الحث سبب لوجوب الكفارة واليمين شرط؛ لأن انعقاد اليمين إنما يكون بقصد البر، وإتيان ما حلف عليه وصدقه في حلفه، وهو المأمور به شرعاً، بقوله تعالى: ﴿وَأَحَقُّظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ (المائدة: ٨٩)، فلا يكون سبباً لكفارة؛ لأن أدنى درجات السبب أن يكون مفضياً إلى الحكم وطريقاً إليه، واليمين مانعة، فكيف يكون سبباً؟ فلا تكون اليمين مفضية إلى الكفارة.

= وإنما المفضي إليها الحنث إذا وُجد بعد اليمين فيكون هو السبب، واليمين تكون شرطاً للوجوب، فلا يجوز تقديم الكفارة على الحنث؛ لكونه تقديمًا على السبب. فالإضافة المذكورة في الآية إضافة إلى الشرط، فإن الإضافة إلى الشرط جائزة وثابتة في الشرع، كما في كفارة الإحرام وصدقة الفطر على أنه لو سلم أن اليمين سبب، فلا شك في أن الحنث شرط الوجوب للقطع بأن الكفارة لا تجب قبله، وإلا وجبت بمجرد اليمين، والمشروط لا يوجد قبل شرطه، فلا يقع التكفير واجبًا قبله، فلا يسقط الوجوب قبل ثبوته، ولا عند ثبوته بفعله قبله لم يكن واجبًا، وأما الحديث فقد روى براويات روي: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه، وروي ثم ليكفر عن يمينه، وهو على الروايات كلها حجة عليهم لا هم؛ لأن الكفارة لو كانت واجبة بنفس اليمين، لقال ﷺ: «من حلف على يمين فليكفر» من غير التعرض لما وقع عليه اليمين أنه ماذا، ولما لزم الحنث إذا كان خير، ثم بالتكفير.

فلما خص اليمين، على ما كان الحنث خيرا من البر بالنقض والكفارة على أنها تختص بالحنث دون اليمين نفسها وإنما بعقد اليمين دون الحنث، وأيضا هذه الروايات الواردة بحرف الواو الموضوع للجمع المطلق من غير تقديم وتأخير سواء كان ذكر التكفير مقدما أو مؤخرا، لا دلالة لها على تقديم الكفارة على الحنث حجة لنا، وكذا ما ورد في بعض الروايات: فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ثم إن المروي في «أبي داود» و«النسائي» هو لفظ إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك، ثم أتت الذي هو خير، فتأويل هذا الحديث إن صحَّ أن كلمة «ثم» فيه بمعنى الواو جمعاً بين الروايات المختلفة، والدليل على جواز مجيء «ثم» بمعنى الواو قوله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البلد: ١٦-١٧)

تقديره: وكان قبل ذلك؛ لأن الأعمال الصالحة قبل الإتيان لا يعتد بها، لهذا لا يجب التكفير قبل الحنث، ولو كان كما قاله لوجب التكفير أولا، ثم الحنث بعده مفصولا للأمر به، والقول بأنه خير في الإتيان بها قبله أو بعده، يبطل موجب الأمر والعمل بـ«ثم»، وأيضا فيما ذهب إليه الشافعي أن الكفارة اسم لجميع أنواعها، فبعد الحنث حمل اللفظ على جميعها وقبل الحنث خصص اللفظ ببعضها، فترك الظاهر من ثلاثة أوجه، أحدها: تسميتها كفارة، وليس هناك ما يكفر؛ لأن الكفارة لستر الجنابة من الكفر، وهو الستر، فلا جنابة قبل الحنث، والثاني: صرف الأمر عن الوجوب يجب ذلك عليه، فيجانب بأن ذلك باعتبار أن في الحنث هتك حرمة الله في الظاهر، أو باعتبار توهم الخالف أن في الحنث إثما، «اللمعات» ملخصا. وقال البرماوي: «أثم» أفعل تفضيل يقتضي المشاركة، فيشعر بأن إعطاء الكفارة فيه إثم؛ لما في الحنث من عدم تعظيم اسم الله تعالى، وبينه وبين الكفارة ملازمة عادة. قاله في «المراقبة».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنِ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَبُرُوزِي: «فَكَفِّرْ» بِالْفَاءِ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ ابْنَ عَمٍّ لِي آتِيَهُ أَسْأَلُهُ فَلَا يُعْطِينِي وَلَا يَصْلُنِي، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَيَّ فَيَأْتِينِي فَيَسْأَلُنِي، وَقَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَأَكْفَرَ عَنْ يَمِينِي.

٣٤٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَثَمٌ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٦٦ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» قِيلَ: هُوَ ^(١) مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحْلِفِ الْمَظْلُومِ.

(١) قوله: هو محمول على المستحلف المظلوم: تفصيله ما في «رد المحتار». قال في «الحانية»: رجل حلف رجلاً فحلف ونوى غير ما يريد المستحلف أن بالطلاق والعناق ونحوه يعتبر نية الحالف إذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر، ظالمًا كان الحالف أو مظلومًا، وإن كانت اليمين بالله تعالى، فلو الحالف مظلومًا فالنية فيه إليه، وإن ظالمًا يريد إبطال حق الغير اعتبر نية المستحلف، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. قلت: وتقييده بما إذا لم ينو خلاف الظاهر يدلُّ على أن المراد باعتبار نية الحالف اعتبارها في القضاء؛ إذ لا خلاف في اعتبار نيته ديانته، وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الخصاص، فإن عنده تعتبر نيته في القضاء أيضًا، ويفتي بقوله، إذا كان الحالف مظلومًا كما علمت. وفي «الهندية» عن «المحيط»: ذكر قول إبراهيم النخعي، وبه أخذ أصحابنا وحاصله ما في «الدر المختار»: وقالوا: النية للحالف لو بطلاق أو عناق، وكذا بالله لو مظلومًا، وإن ظالمًا فللمستحلف، ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ: خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا وَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي فَخَلَّ عَنْهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَنْتَ^(١) كُنْتَ أَبْرَهُمْ وَأَصْدَقَهُمْ صَدَقْتَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ». وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِيُّ الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ لَوْ مَظْلُومًا، وَعَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ لَوْ ظَالِمًا.

٣٤٦٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: «أُنْزِلَتْ^(٢) هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» لَفْظُ (المائدة: ٨٩) «الْمَصَابِيحُ»، وَقَالَ رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ.

(١) قوله: أنت كنت أبرهم وأصدقهم: وقد حكى القاضي عياض الإجماع على أن الحالف من غير استحلاف، ومن غير تعلق حق يمينه له نيته، ويقبل قوله: وأما إذا كان لغيره حق عليه، فلا خلاف أنه يحكم على بظاهر يمينه، سواء حلف متبرعا أو باستحلاف، انتهى ملخصا. وإذا صحَّ الإجماع على خلاف ما يقضي به ظاهر حديث «مسلم» كان الاعتماد عليه، ويمكن التمسك لذلك بهذا حديث سويد بن حنظلة المذكور في الباب، فإن النبي ﷺ حكم له بالبر في يمينه، مع أنه لا يكون بارًا إلا بالاعتبار نية نفسه؛ لأنه قصد الأخوة المجازية، والمستحلف له قصد الأخوة الحقيقية، ولعل هذا هو مستند الإجماع، «نيل الأوطار» ملخصا.

(٢) قوله: أنزلت هذه الآية إلخ: اعلم أن اليمين على ثلاث أنواع: لغو، وغموس، ومنعقدة، فاللغو: هو أن يحلف على فعل ماضي ظانا أنه حق، وهو في الواقع خلافه، هذا عند الحنفية، وهو مروى عن ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ؓ في تفسير اللغو، وهو المذكور في المتن و«الهداية» وشروحها، وبه قال ربيعة ومالك والليث والحسن ومجاهد والنخعي والزهرى وسليمان بن يسار وقتادة والسدي ومكحول، وعن أحمد روايتان، قال في «الفتح»: ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة، وأما عند الشافعي فهو ما لا عقد معه بأن سبق من اللسان، أو يتكلم به جاهلا بمعناه، كقول العرب: «لا والله» و«بلى والله» لمجرد التأكيد لقوله، وهو مروى عن عائشة في تفسير اللغو، وبه قال الشعبي وطاوس وعكرمة، ونقل الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي.

وفي «الاختيار»: أنه حكاه محمد عن أبي حنيفة، كذا نقل في «البدائع» الأول عن أصحابنا، ثم قال: وما ذكر =

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهَا عُبَيْدٌ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ: حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَى عِلْمِهِ، ثُمَّ لَا يَجِدُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ.

(المائدة: ٨٩)

= محمد على أثر حكايته عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم: «لا والله»، و«بلى والله»، فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال، وعندنا ذلك لغو، فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الخالف في المستقبل، فعندنا ليست بلغو، وفيها الكفارة، وعنده هي لغو، ولا كفارة فيها. فقوله: فذلك محمول عندنا إلخ كلامه خبر قوله: وما ذكر محمد إلخ فهو مبني على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة، أراد به بيان الفرق بينها وبين قول الشافعي وذلك أن المستقبل يكون لغوا عنده لا عندنا ولنا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ (المائدة: ٨٩) قابل يمين اللغو باليمين المعقودة، وفرق بينهما بالمؤاخذه ونفيها، فيجب أن تكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة تحقيقاً للمقابلة، واليمين في المستقبل يمين معقودة، سواء وجد القصد أو لا، ولأن اللغو في اللغة اسم للشيء الذي لا حقيقة له، قال تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ (مريم: ٦٢) أي باطلاً، وذلك فيما قلنا، وهو الحلف بما لا حقيقة له، بل على ظن من الخالف أن الأمر كما حلف عليه، والحقيقة بخلافه، وكذا ما يجري على اللسان من غير قصد، لكن في الماضي أو الحال فهو مما لا حقيقة له، فكان لغوا فلا حكم له، فلا تكون يميناً معقودة؛ لأن لها حكماً.

ألا ترى أن المؤاخذه فيها ثابتة، وفيها الكفارة بالنص، فدل على أن المراد باللغو ما قلنا، وهكذا روي عن ابن عباس في تفسير يمين اللغو هي أن يحلف الرجل على اليمين الكاذبة، وهو يرى أنه صادق، وتبين أن المراد من قول عائشة وقول رسول الله ﷺ: إن يمين اللغو ما يجري في كلام الناس «لا والله» و«بلى والله» في الماضي لا في المستقبل، والدليل عليه أنها فسرتها بالماضي، روى عن مطر عن رجل قال: دخلت أنا وابن عمر على عائشة، فسألتهما عن يمين اللغو، فقالت: قول الرجل: فعلنا والله كذا، وصنعنا والله كذا، فتحمل تلك الرواية على هذا توفيقاً بين الروایتين؛ إذ المجمع محمول على المفسر، فالخاص: أن يقال: إن اللغو عندنا قسمان: الأول ما ذكر في المتن، والثاني ما في هذه الرواية، فتكون هذه الرواية بياناً للقسم الذي سكت عنه أصحاب المتن. وفي «الفتح» التصريح بعدم المؤاخذه في اللغو على التفسيرين، «رد المحتار» و«البدائع» ملتقط منها، وسيجيء تفسير الغموس والمنعقدة في الحديث الآتي بعد.

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: إِنَّ اللَّغْوَ هُوَ الْحَلْفُ عَلَى يَمِينٍ كَازِبَةٍ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، وَالْحَالُ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ فِي الْوَاقِعِ خِلَافُ مَا ظَنَّهُ.

٣٤٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «خَمْسٌ لَيْسَ لَهِنَّ كَفَّارَةٌ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَبَهْتُ مُؤْمِنٍ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَيَمِينُ صَابِرَةٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٤٦٩ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا ^(١) قَرَأَا: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ﴾ حَكَاهُ أَحْمَدُ، وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ.

٣٤٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَلَفَ ^(٢) عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ

(١) قوله: ويمين صابرة إلخ: أي الغموس، وهو أن يحلف على فعل ماض يتعمد الكذب فيه، أي حال كونه عالماً أنه خلافه، والمنعقدة، أن يحلف على فعل آتٍ في المستقبل قاصداً أو غير قاصد لذلك القول، فعندنا إن حنث في المنعقدة يجب عليه الكفارة ويأثم، وإلا فلا، وليس في اللغو والغموس شيء يجب عليه، ولكن يأثم في الغموس، ولا كفارة فيها إلا التوبة والاستغفار، ويرجى العفو في اللغو، وعند الشافعي كما يجب الكفارة في المنعقدة يجب في الغموس، ويؤيدنا هذا الحديث، والتحقيق مع الدلائل يطلب من «التفسيرات الأحمدية» وكتب الفقه، أخذته من «الهداية» و«رد المحتار» و«التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: أنها قرأ إلخ: يعني فإن لم يقدر على أحد الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات. وقال الشافعي رحمته الله بخير، إن شاء فرق وإن شاء تابع؛ لإطلاق النص، ولنا قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، وهي كالخبر المشهور يجوز الزيادة به على مطلق الكتاب، ويؤيده هذا الحديث أيضاً، أخذته من «الهداية» و«البنية».

(٣) قوله: من حلف على يمين إلخ: أي من وصل «إن شاء الله تعالى» بحلفه بطل، احتز بمن وصل عما إذا قال بعد حلفه منفصلاً: «إن شاء الله» فإنه لا يبطل به يمينه؛ لأن الاستثناء إنما يعمل متصلاً لا منفصلاً، أخذته من «شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية». فإن قلت: الحديث بإطلاقه لا يفصل بين المتصل والمنفصل. قلت: الدلائل الدالة من النصوص وغيرها على لزوم العقود هي التي توجب الاتصال، فإن جواز الاستثناء منفصلاً يفضي إلى إخراج العقود =

إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.
وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ مَوْضُوعٌ فَلَا حِنْثَ عَلَى
صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْضُوعٍ فَهُوَ حَانِثٌ، وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْهُ مَوْفُوعًا نَحْوَهُ.

= كلها من المقصود من البيوع والأنكحة وغيرها، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى، كذا ذكر العيني، وذكر صدر
الشريعة في الاستدلال على امتناع التراخي حديث فليکفر عن يمينه فإنه أوجب الكفارة، فلو جاز بيان التغيير، أي
الاستثناء متراخياً، لما وجبت الكفارة في يمين أصلاً؛ لجواز أن يقول متراخياً: «إن شاء الله» فتبطل يمينه. قاله في
«التعليق الممجد». وأيضاً يؤيده أثر البيهقي والدارقطني الذي ذكر في الكتاب. وقال في «عمدة القاري»: والمراد
بالاستثناء هنا لفظ «إن شاء الله»، وليس المراد به الاستثناء الاصطلاحي، نحو: والله لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى، أو
قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، وفيه اختلاف للعلماء، فقال إبراهيم والحسن والثوري وأبو حنيفة وأصحابه
والأوزاعي والليث وجهور العلماء: شرطه أن يتصل بالحلف.

وقال الشافعي: يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول، ووصله أن يكون أي بلا فصل متلائم على نظام واحد،
فإن كان بينها سكوت انقطع، إلا إذا كان لتذكر أو تنفس أو عي العجز عن المنطق وبيان مراده أو انقطاع صوت،
واختلفوا أيضاً في الاستثناء في الطلاق والعق، فقال ابن أبي ليلى والأوزاعي والليث ومالك: لا يجوز الاستثناء،
وروى مثله عن ابن عباس وابن المسيب. وقال طاووس والنخعي والحسن وعطاء في رواية وأبو حنيفة وأصحابه
والشافعي وأصحابه وإسحاق: يجوز الاستثناء، انتهى.

وقال في «البحر»: ظاهر كلام صاحب «الكنز»، ولو وصل بحلفه «إن شاء الله»، بر أن اليمين منعقدة إلا أنه لا
حنث عليه أصلاً؛ لعدم الاطلاع على مشيئة الله تعالى، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند أبي حنيفة ومحمد ﷺ أن
التعليق بالمشيئة إبطال، ولذا قال في «التبيين»: وأراد بقوله: «بر» عدم الانعقاد؛ لأن فيه عدم الحنث كالبر، فأطلق
عليه، وحاصل كلام الفقهاء: أن كل شيء تعلق بالقول، فالمشيئة المتصلة به مبطله له عبادة أو معاملة، بخلاف
المتعلق بالقلب كالنية.

بَابُ فِي النَّذُورِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيُوفُوا^(١) نُذُورَهُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ

(الحج: ٢٩)

وَاِزْرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾

(الأنعام: ١٦٤)

٣٤٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذِرُوا^(٢) فَإِنَّ

النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: وليوفوا نذورهم: هذا الأمر للوجوب، ثم هذا وإن كان واردًا في نذر مخصوص إلا أنه ربما تمسك به في أن إيفاء النذر مطلقًا واجب؛ لأنه أمر بإيفاء النذر، والنص لا يختص بمورده وسببه عندنا، فدل على أن كل نذر إيفاءه واجب. وإنما أطلقوا لفظ الوجوب ههنا مقابلًا للفريضة؛ لأنه عام خصص عنه بعض أفرادها، وهو النذر بالمعصية والقرب الغير المقصود، فكان ظنيًا، فأطلقوا عليه لفظ الوجوب المنبئ عن الشبهة.

(٢) قوله: لا تنذروا، فإن النذر لا يغني من القدر شيئًا إلخ: معنى نبيه عن النذر إنما هو التأكيد لأمره وتحذير التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى يفعل، لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به؛ إذ صار معصية، وإنما وجه الحديث أنه أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم في العاجل نفعًا، ولا يصرف عنهم ضرًا، ولا يرد شيئًا قضاه الله تعالى يقول: فلا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئًا لم يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئًا جرى القضاء به عليكم، وإذا فعلتم ذلك فأخرجوا عنه بالوفاء، فإن الذي نذرتموه لازم لكم. ففي النهي عن النذر لهذا الغرض ترغيب على النذر، لكن على جهة الإخلاص تحريره أنه علل النهي بقوله: «فإن النذر لا يغني من القدر» ونبه به على أن المنهي عنه هو القيد، أعني الاعتقاد الفاسد من أن النذر يغني عن القدر.

حاصله: أن النهي عن النذر لم يتعلق بذاته، وإنما تعلق بما ينشأ عنه من الاعتقاد الفاسد، فالنهي عن النذر على اعتقاد أنه يرد عن القدر شيئًا لاعتن النذر مطلقًا، «المراقبة» و«اللمعات» ملتقط منها، ولذلك قال في «رد المحتار»: واعلم أن النذر قرينة مشروعة، أما كونه قرينة فلما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والحج والعق ونحوها، وأما شرعيته فللأوامر الواردة بإيفائه. وقال في «عمدة القاري». وقام الإجماع على وجوب الوفاء إذا كان النذر بالطاعة، وقد قال الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: ١)، وقال: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ (الإنسان: ٧) فمدحهم بذلك، واختلف في ابتداء النذر، فقيل: إنه مستحب، وقيل: مكروه، وبه جزم النووي، ونص الشافعي على أنه خلاف الأولى، وحمل بعض المتأخرين النهي على نذر اللجاج، واستحب نذر التبرر، سنذكر تفسيرهما في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٣٤٧٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَفَاءَ» لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ.....

(١) قوله: لا نذر في معصية وكفارته كفارة اليمين: اعلم أن النذر إن كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق، وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به، واختلفوا في انعقاده، ظاهره أنه لا ينعقد أصلاً، ونذر المعصية لغو، وليس فيه كفارة، وبه قال الشافعي، وقيل: نذر المعصية ينعقد يميناً، وليس فيه وفاء، وفيه كفارة، وبه قال أبو حنيفة، لعل هذه الرواية هي التي ذهب إليها الطحاوي، وقال: إذا أضاف النذر إلى المعاصي كـ «الله علي أن أقتل فلاناً كان يميناً، ولزمته الكفارة بالحنث، وتوذيدها هذه الأحاديث التي ذكرت في الباب هذا حاصل ما في «السندي» و«الكوكب الدرّي» و«رد المحتار» و«المرقاة»، ومن شاء تحرير المذهب فلينظر في «العرف الشذّي»، ونقل صاحب «المسبوط» أن الشعبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لا شيء على نذر المعصية؛ لأن المعاصي لا تلتزم بالنذر، والكفارة خلف عن البر الواجب باليمين، أو الوفاء الواجب بالنذر، وذلك لا يوجد في المعصية.

وحكي أن أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخل على الشعبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسأله عن هذه المسألة، فقال: لا شيء عليه؛ لأن المنذور معصية، فقال أبو حنيفة: أليس أن الظهار معصية، وقد أمر الله بالكفارة فيه؟ فتحير الشعبي، وقال: أنت من الآرائين. وقال في «العالمگیری»: وإن نذر بها هو معصية لا يصح، فإن فعله يلزمه الكفارة. وقال في «نيل الأوطار»: واختلف في النذر بمعصية، وهل تجب فيه الكفارة أم لا؟ فقال الجمهور: لا، وعن أحمد والثوري وإسحاق وبعض الشافعية والحنفية: نعم، ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك، واتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة، واحتج من أوجبها بحديث عائشة المذكور في الباب، وما ورد في معناه، انتهى. وقوله: لا نذر في المعصية، وليس معناه أنه لا ينعقد أصلاً؛ إذ لا يناسب ذلك قوله: وكفارته كفارة اليمين، بل معناه ليس فيه وفاء، وهذا هو صريح في بعض الروايات الصحيحة، فإن فيها لا وفاء لنذر في معصية. قاله في «فتح الودود».

(٢) قوله: لا وفاء لنذر في معصية: لأنه تشترط لصحة النذر ووجوب وفائه شروط، منها: أن يكون النذر تقرباً إلى الله تعالى، ومنها: أن لا يكون النذر بمعصية إذا كان حراماً لعيته، وليس فيه وجه قربة، فإن كانت فيها جهة قربة، =

وَلَا^(١) فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ».

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: النَّذْرُ نَذْرَانِ، فَمَنْ كَانَ نَذْرًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ لِلَّهِ وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَنْ كَانَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ

= وكانت محرمة للغير انعقد النذر به كنذر صوم يوم النحر، فلو صامه خرج عن العهدة وأثم، والأحسن أن يفي بصوم يوم غيره. كذا في «الفتح»، ومنها: أن لا يكون المنذور واجباً عليه قبل النذر، فلو نذر حجة الإسلام أو صلاة الظهر ونحو ذلك لم يلزمه شيء غيرها، ومنها: أن لا يكون المنذور أكثر مما يملكه أو غير مملوك له، فلو قال لشاة غيره: «لله عي أن أذبها يوم النحر» لم يصح النذر، ومنها: أن لا يكون مستحيل الوجود، فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح، ومنها: أن يكون المنذور من جنسه واجب شرعاً، والمراد بالواجب ما يشمل الفرض، والواجب الاصطلاحي خصوص الفرض فقط، فلا يلزم الناذر ما ليس من جنسه واجب بالنذر، كما إذا نذر تشييع الجنائز ودخول المسجد، ومنها: أن يكون عبادة مقصودة، فلا يلزم الوضوء وتكفين الميت والغسل ونحو ذلك بالنذر، «عمدة الرعاية» و«رد المحتار» ملقط منها.

(١) قوله: ولا فيما لا يملك العبد: صورته: أن يقول: إن شفى الله مريضاً فالعبد الفلاني حر، وليس في ملكه، وإن دخل بعد ذلك ملكه لم يلزمه الوفاء بنذر، بخلاف ما إذا علّق عتق عبد بملكه فإنه يعتق عندنا بعد التملك؛ لأن شرط صحة النذر عندنا أن يكون المنذور ملكاً للناذر، أو مضافاً إلى سبب الملك، كقوله: إن اشتريتك فلله عليّ أن أعتقك، والخلاف في النذر مثل الخلاف في الطلاق قبل النكاح، يعني قالت الحنفية قياساً على آثار تعليق الطلاق بنفس الملك أو بسببه: إنه إذا أضاف المنذور إلى سببية الملك صحّ، ويلزمه الوفاء بنذر، كما إذا قال: إن اشتريتك فلله عليّ أن أعتقك، فإذا وقع الاشتراء وقع المنذور. وقال الشافعي: لا يصحّ هذا التعليق، ولم يلزمه الوفاء بنذر؛ لأن التعليق كالتمنيز، فكما لا يمكن التمنيز في حال عدم الملك، كذلك لا يصحّ التعليق، وجوابه: أن التعليق بقوله: «إن اشتريتك فلله عليّ أن أعتقك» وإن وُجد في الحال، لكن المنذور يوجد عند وجود الشرط، وعند ذلك يتحقق الملك المجزئ لوفاء النذر، بخلاف قوله: إن شفى الله مريضاً، فالعبد الفلاني حر، وليس في ملكه؛ فإنه لا أثر للملك هناك لا حالاً ولا مآلاً، فلا يصحّ النذر بهذا التعليق، كما لا يصحّ النذر المنجز في غير ملكه، وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم: ولا فيما لا يملك العبد، فاستدلال الشافعي به لا يصحّ، التقطته من «اللمعات» و«رد المحتار» و«العرف الشذي» وغيرها.

اللَّهُ فَذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ وَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَيُكْفَرُ مَا يُكْفَرُ الَيَمِينَ».

٣٤٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ^(١) أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ،

(١) قوله: من نذر أن يطيع الله فليطعه إلخ: قال الشيخ ابن الهمام: وإن علق النذر بشرط، فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر؛ لإطلاق هذا الحديث وغيره؛ فإنه أمر بذلك من غير تقييد بمنجز، ولا معلق، ولأن المعلق بالشرط كالمنجز عنده، فصار كأنه قال عند الشرط: لله علي كذا، وعن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه رجع عنه أي عن لزوم عين المنذور، إذا كان معلقاً بالشرط، أي أنه مخير بين فعله بعينه وكفارة يمين، وهو قول محمد، فإذا قال: إن فعلت كذا فعلي حجة أو صوم سنة، إن شاء حج أو صام سنة، وإن شاء كفر، فإن كان فقيراً صار مخيراً بين صوم سنة وصوم ثلاثة أيام، والأول وهو لزوم الوفاء به عينا، هو المذكور في ظاهر الرواية، والتخير عن أبي حنيفة في النودار.

وروي عن عبد العزيز بن خالد الترمذي قال: خرجت حاجاً. فلما دخلت الكوفة قرأت كتاب النذور والكفارات على أبي حنيفة. فلما انتهيت إلى هذه المسألة قال: قف، فإن من رأيي أن أرجع. فلما رجعت من الحج إذا أبو حنيفة قد توفي، فأخبرني الوليد بن أبان أنه رجع قبل موته بسبعة أيام، وقال: يتخير، وبهذا كان يفتي إسماعيل الزاهد. وقال اللؤلؤجي: مشايخ بلخ وبخارى يفتون بهذا، وهو اختيار شمس الأئمة قال لكثرة البلوى في هذا الزمان، وجه الظاهر النصوص من الآية الكريمة والأحاديث، ووجه رواية النودار ما في صحيح «مسلم» من حديث عقبة بن عامر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كفارة النذر كفارة اليمين، فهذا يقتضي أن يسقط بالكفارة مطلقاً، فيتعارض، فيحمل مطلق الإيفاء بعينه على المنجز.

ومقتضى سقوطه بالكفارة على المعلق، ولا يشكل؛ لأن المعلق منتف في الحال، فالنذر فيه معدوم، فيصير كاليمين في أن سبب الإيجاب، وهو الحث منتف حال التكلم فيلحق به، بخلاف النذر المنجز؛ لأنه نذر ثابت في وقته فيعمل فيه حديث الإيفاء، واختار المصنف والمحققون أن المراد بالشرط - الذي تجزئ فيه الكفارة - الشرط الذي لا يريد كونه مثل دخول الدار وكلام فلان، فإنه إذا لم يرد كونه يعلم أنه لم يرد كون المنذور حيث جعله مانعاً من فعل ذلك الشرط؛ لأن تعليق النذر على ما لا يريد كونه بالضرورة يكون لمنع نفسه عنه؛ فإن الإنسان لا يريد إيجاب العبادات دائماً، وإن كانت مجلبة للثواب مخافة أن يثقل فيتعرض العقاب، ولهذا صح عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه نهى عن النذر، وقال: إنه لا يأت بخير الحديث.

وأما الشرط الذي يريد كونه مثل قوله: إن شفى الله مريضاً أو قدم غائباً أو مات عدوي فله عتي صوم شهر، فوجد الشرط لا يجزئه إلا فعل عين المنذور؛ لأنه إذا أراد كونه كان مريداً كون النذر، فكان النذر في معنى المنجز فيندرج في حكمه، وهو وجوب الإيفاء به، فصار محمل ما يقتضي الإيفاء بالمنجز والمعلق المراد كونه، =

وَمَنْ نَذَرَ^(١) أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

٣٤٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مُرْهُ^(٢) فَلْيَتَكَلَّمَ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه أَنَّ

= ومحمل ما يقتضي أجزاء الكفارة المعلق الذي لا يراد كونه، وهو المسمى عند طائفة من الفقهاء نذر الحاج، انتهى. ويحمل حديث رتاج الكعبة عندنا على المعلق الذي لا يراد كونه، فتجزئ فيه الكفارة إن حنث، وأما الشافعي فقال: إذا فعل ذلك الفعل يجب عليه كفارة اليمين، كما لو حنث في يمينه، وذهب محمد في «الموطأ» إلى ظاهر الرواية، وقال: وأحب إلينا أن يفي بما جعل على نفسه، فيتصدق بذلك ويمسك ما يفوته، فإذا أفاد ما لا تصدق بمثل ما كان أمسك.

(١) قوله: ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه: فيه دليل على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاء به وإن لم يكن معلقا بشيء، وأن من نذر معصية لا يجوز الوفاء به ولا يلزمه الكفارة؛ إذ لو كانت فيه الكفارة لبيته صلى الله عليه وسلم. كذا في «شرح السنة». قاله في «المراقبة». اعلم أنه فرق بين اليمين والنذر، واتفقوا على أن الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو معصية أو مباح. وأما النذر فإن كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به. واختلفوا في طاعة فهو لازم بالاتفاق، وإذا كان في معصية لم يجز الوفاء به. واختلفوا في وجوب الكفارة به، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يلزمه كفارة. وعن أحمد روايتان أحدهما: ينقذ ولا يحل فعله وتجب به كفارة، هذه رواية أخرى عن الحنفية محصلة أن عندنا في نذر المعصية قولين: الأول: ما ذهب إليه الطحاوي من وجوب الكفارة، والثاني: أن أصل مذهبنا أنه لو نذر بمعصية فلا وفاء ولا كفارة. أخذته من رد المحتار والعرف الشذي.

(٢) قوله: مره فليتكلم إلخ: فيه دليل على أن كل شيء يتأذى به الإنسان مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة كالشيء حافيا والجلوس في الشمس ليس من طاعة الله تعالى. فإذا كان نذره في غير طاعة يكون معصية؛ لأن المعصية خلاف الطاعة فلا ينقذ النذر به؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا إسرائيل في هذا الحديث بإتمام الصوم وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه. قال القرطبي في قصة أبي إسرائيل: هذا أعظم حجة للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاعة فيه. هذا ملقط من نيل الأوطار وعمدة القاري.

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرٌ^(١) إِلَّا فِيْمَا ابْتِغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى»، وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيصِ» وَسَكَتَ عَنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَظَرَ إِلَى أَعْرَابِيٍّ قَائِمًا فِي الشَّمْسِ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: نَذَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ لَا أَزَالَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى تَفْرُعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ هَذَا نَذْرًا، إِنَّمَا التَّذْرُ مَا ابْتِغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ». ٣٤٧٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ^(٢) أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: لا نذر إلا فيما ابتغي إلخ: هذا الحديث والحديث المذكور أنفاً على أن النذر لا ينعقد في المباح فإذا نذر فعل مباح كما إذا قال: لله علي أن أمشي إلى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك. وقال الشافعي: متى خالف لزمه بذلك وهو بالخيار بين الوفاء به وبين الكفارة. ومن جملة ما استدل به على أنه يلزم الوفاء بالنذر المباح قصة التي نذرت الضرب بالدف. قلنا ضرب الدف ليس مما يعد في باب الطاعات التي يتعلق بها النذور وأحسن حاله أن يكون من باب المباح غير أنه لما اتصل بإظهار الفرح لسلامة مقدم رسول الله ﷺ حين قدم من بعض غزواته وكانت فيه مساءة الكفار وإرغام المنافقين صار فعله كبعض القريب.

ومما يشبه هذا المعنى قول النبي ﷺ في هجاء الكفار: اهجوا قريشا فإنه أشد عليهم من رشق النبل. ثم اختلفوا في الرجل ينذر وهو مشرك نذرا ثم يسلم فذهب الشافعي وأحمد إلى أن الرجل إذا أوجب على نفسه شيئا في حال شركه من اعتكاف أو صدقة أو شيء مما يوجبه المسلمون لله ثم أسلم أن ذلك واجب عليه. وقال إبراهيم النخعي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي في قول وأحمد في رواية: لا يجب عليه في ذلك شيء.

واحتجوا في ذلك بحديث عائشة: ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه، وبحديث شعيب: إنما النذر ما ابتغي به وجه الله. فدل على أن النذور إنما تجب إذا كانت مما يتقرب به إلى الله تعالى ولا تجب إذا كانت معاصي الله وكان الكافر إذا قال: لله علي صيام أو قال: لله علي اعتكاف فهو لو فعل ذلك لم يكن به متقربا إلى الله؛ لأنه حين كان يوجبه يقصد به الذي كان يعبد من دون الله وذلك معصية، فدل في قوله ﷺ: لا نذر في معصية الله. رحمة الأمة ونيل الأوطار والمراقبة وعمدة القاري والطحاوي ملتقط منها.

(٢) قوله: نذرت أن تمشي إلخ: يعني إذا حلف بالمشي إلى بيت الله إن فعل كذا ففعل ذلك الفعل لم يلزمه شيء في القياس؛ لأنه إنما يجب بالنذر ما يكون من جنسه واجب شرعا، والمشي إلى بيت الله ليس بواجب شرعا؛ =

= ولأنه لا يلزمه عين ما التزمه وهو المشي، فلأن لا يلزمه شيء آخر أولى وهو الحج أو العمرة، وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمرة، وهكذا روي عن عليٍّ عليه السلام، ولأن في عرف الناس يذكر هذا اللفظ بمعنى التزام الحج والعمرة، وفي النذور والأيمان يعتبر العرف فجعلنا هذا عبارة عن التزام حج أو عمرة مجازاً؛ لأن المقصود بالكلام استعمال الناس لإظهار ما في باطنهم، فإذا صار اللفظ في شيء مستعملاً مجازاً يجعل كالحقيقة في ذلك الشيء ثم يتخير بين الحج والعمرة؛ لأنها النسكان المتعلقان بالبيت لا يتوسل إلى أدائها إلا بالإحرام وإلا بالذهاب إلى ذلك الموضع.

ثم اختلفوا فيمن نذر بأن يمشي إلى بيت الله، فقال الشافعي: يمشي إن أطاق المشي فإن عجز أراق دماً وركب، وقال أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى: يركب ويريق دماً سواء أطاق المشي أو لم يطقه، ثم عندنا له الخيار إن شاء مشى وهو أكمل وفيه وفاء النذر، وإن شاء ركب، فإن ركب ذبح شاة؛ لأنه أدخل النقص في الحج أو العمرة؛ لأن الحج ماشياً أفضل؛ لأن النسك بصفة المشي يكون أتم على ما روي أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بعد ما كف بصره كان يقول: لا أتأسف على شيء كتأسفي على أن لا أحج ماشياً فإن الله تعالى قدم المشاة فقال «يأتوك رجالاً وعلى كل ضامرٍ»، فإذا ركب فقد أدخل فيه نقصاً ونقائص النسك تجبر بالدم يعني إذا التزم بصفة الكمال وأداه بصفة النقصان لزم جبر النقصان وهو الدم، ولقوله عليه السلام: مرها أن تتركب ولترق دماً. وعند الشافعي فيه قولان، الأول: ما قلنا به عليه دم وهو أصح قوليه. والثاني: أنه من عجز عن المشي فلا هدي عليه ولا يثبت في ذمته شيء. ثم الدم والهدي عندنا أقله شاة وأعلاه بدنة فالشاة كافية والأمر بالبدنة للندب وهو أظهر قولي الشافعي وأيضاً أنه عملنا بإطلاق الهدي من غير تعيين بدنة لقوة روايته.

ثم اختلفوا في محل ابتداء المشي فقول: يتبدئ من الميقات، وقيل: حيث أحرم وعليه الإمام فخر الإسلام رحمه الله والعتابي وغيرهما، وقيل: من بيته، وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب «الهداية» وصححه قاضي خان والزيلعي وابن الهمام؛ لأنه المراد عرفاً، وهو الراجح، ولو أحرم من بيته فبالاتفاق على أنه يمشي من بيته، ثم لو ركب في كل الطريق أو أكثر بعذر أو بلا عذر لزمه دم؛ لأنه ترك واجباً يخرج عن العهد وإن ركب في الأقل تصدق بقدره من قيمة الشاة، التقطته من «المبسوط» و«المراقبة» و«شروح الكنتز» و«المسوى» و«أشعة اللمعات».

وقال في «العرف الشذي»: أما الأحاديث ففي بعضها ذكر الهدي، وفي بعضها ذكر صيام ثلاثة أيام، وفي بعضها ذكرهما. وقال الطحاوي: لعلها نذرت وحلفت أقول: إن الواجب الهدي وأما صيام ثلاثة أيام، فبدل الهدي لا كفارة اليمين؛ لأن الظاهر أن المراد بالتكفير كفارة الجنابة، وهي الهدي أو ما يقوم مقامه من الصوم ليطابق الروايات، ويؤيد الطحاوي ما في «أبي داود» عن ابن عباس ذكر اليمين أيضاً، وعندي أنه من اجتهاد ابن عباس؛ لأنه عليه السلام لم يسأل عن اليمين أصلاً، فإنه ليس ذكره في الروايات، انتهى.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: أَقْلُهُ شَاءٌ وَأَعْلَاهُ بُدْنَةٌ، فَالْشَاءُ كَافِيَةٌ، وَالْأَمْرُ بِالْبُدْنَةِ لِلنُّذْبِ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ وَإِنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَذِيًّا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: رَوَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَكَيْفَ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي الْهِنْدِ أَوْفَقُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَسَنَدَهُ طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ فَقَطْ، فَتَرَجَّحَ وَفَّقَهُ عَلَى إِسْنَادِهِ. وَقَالَ الشُّوكَايُ: طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِهَا لِيَرْكَبَ وَلْتُهْدِ بُدْنَةً».

قَالَ عَلَمَاؤُنَا: إِلَّا أَنَّهُ عَمِلْنَا بِإِطْلَاقِ الْهَدْيِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ بُدْنَةٍ؛ لِقُوَّةِ رِوَايَتِهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: أَحَبُّ إِلَيْنَا مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَخُجَّ مَاشِيًّا ثُمَّ عَجَرَ فَلْيَرْكَبْ وَلْيَخُجَّ وَلْيَنْحَرْ بُدْنَةً. وَجَاءَ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: وَيُهْدِي هَذِيًّا، فَبِهَذَا نَأْخُذُ، يَكُونُ^(١) الْهَدْيُ مَكَانَ الْمَشْيِ،

= وقال في «بذل المجهود»: واختلف الروايات في قصة أخت عقبة بن عامر، ففي إحدى أحاديث عقبة أنها نذرت أن تحج حافية غير مختمرة، فاشتملت نذرها أمرين، أحدهما: عبادة لا تطيقها، والثاني: معصية، وهو عدم تغطية الرأس، فأمرها بالركوب؛ لعدم إطاقتها المشي حافية، وهذا باعتبار نذرها الحج حافية، ثم أمرها ثلاثة أيام، وهذا الحكم راجع إلى نذرها من غير خمار، وهو كانت معصية، فلم تنعقد النذر بها، وصار يمينا، فأمرها بالصوم ثلاثة أيام لكفارة اليمين، فإن اليمين بالمعصية انعقدت ولم يجوز وفائها؛ لأنه ﷺ قال: ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه، فوجب الحنث، ولزم كفارة اليمين عليها، وأما في الباقية من الروايات، فليس فيها ذكر عدم الاختيار، فلم يشمل الحديث لنذر المعصية، ولكن فيها ذكر لنذر الطاعة، وهو المشي إلى بيت الله فانعقدت النذر فوجب الوفاء. وقال في «الهداية»: يعني وعليه حجة أو عمرة ماشيًا، وإن شاء ركب وأهرق دمًا؛ لنقصانه عما التزم عليه.

(١) قوله: يكون الهدي مكان المشي: أي من دون عود المشي عند القدرة، والقياس أن لا يخرج عن عهدة النذر إذا ركب، بل يجب عليه إذا قدر المشي كما لو نذر الصوم تابعا وقطع التتابع، لكن ثبت ذلك نصًا في الحج، =

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ.
 وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ فِي جَوْفِ
 اللَّيْلِ إِذْ بَصَرَ بِخِيَالٍ قَدْ تَفَرَّتْ مِنْهُ إِبِلُهُمْ، فَأَنْزَلَ رَجُلًا فَنَظَرَ، فَإِذَا هُوَ بِامْرَأَةٍ عُرْيَانَةٍ
 نَاقِصَةٍ شَعْرُهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ قَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَحْجَّ الْبَيْتَ مَاشِيَةً عُرْيَانَةً نَاقِصَةً
 شَعْرِي، فَأَنَا أَتَكَمَّنُ بِالنَّهَارِ وَأَتَنَكِّبُ الطَّرِيقَ بِاللَّيْلِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ:
 «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَمُرْهَا فَلْتَلْبَسَ ثِيَابَهَا وَلْتَهْرِقْ دَمًا».

٣٤٧٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ^(١) النَّذْرِ إِذَا لَمْ
 يُسَمَّ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

= فوجب العمل به، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت،
 فأمرها رسول الله ﷺ أن تترك وتهدى هدياً. كذا في «التعليق الممجّد».

(١) قوله: كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين: يعني إذا قال: «الله على نذر» ولم يسمه، فكفارته كفارة يمين، اختلفت
 العلماء في المراد بهذا الحديث، فحمله جمهور أصحاب الشافعي على نذر اللجاج، وهو ما يكون على شاكلة الشرط
 والجزاء، مثلاً: أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إن كلمت زيدا فعلي حجة أو غيرها، فهو غير بين
 الوفاء بالنذر أو الكفارة، وحمله أحمد وبعض أصحاب الشافعي على نذر المعصية، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب
 الحديث على جميع أنواع النذر. وقالوا: هو غير في جميع المنذورات بن الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين، وحمله مالك
 وكثيرون، أو الأكثرون على النذر المطلق، وبه قالت الحنفية، كقوله: علي نذر أو نذر الله لأفعلن كذا، ولا بُدَّ من ذكر
 المحلوف عليه؛ لكونها يميناً منعقدة؛ لأنه بدون تسمية شيء يوجب الكفارة لهذا الحديث. ثم لا يخلو إما أن يكون
 النذر مطلقاً أو معلقاً بشرط، وكل واحد منهما إما بتسمية شيء أو لا، فإن لم يسم شيئاً مثل أن يقول: إن فعلت كذا
 فعلي نذر، يجب عليه كفارة اليمين، سواء كان مطلقاً أو معلقاً، لكن في المطلق في الحال، وفي المعلق عند الشرط، وإن
 سمى شيئاً، ففي المطلق يجب الوفاء به، وكذا في المعلق إن كان التعليق بشرط يراد كونه، وإن كان لا يراد كونه قيل:
 يجب عليه الوفاء بالنذر، وقيل: يجزئه كفارة اليمين، إن شاء وإن شاء أوفى بالمنذور، وهو الصحيح رجع إليه أبو
 حنيفة قبل موته بثلاثة أيام، وقيل: بسبعة، وكذا لو قال: علي يمين، يجب عليه كفارة؛ لأن معناه علي موجب اليمين،
 أخذته من «نيل الأوطار» و«بذل المجهود» وشروح «الكنز».

٣٤٧٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى ^(١) النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فَتُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُلْتُ لِعَائِشَةَ: إِنَّ أُمِّي تُوفِّيَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ صِيَامَ رَمَضَانَ، أَيُصْلَحُ أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ تَصَدَّقِي عَنْهَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مِسْكِينٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِكَ، وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ

= وقال المحقق ابن المهام: إذا قال: علي نذر أو نذر الله يكون يمينًا، إذا ذكر المحلوف عليه بأن قال: علي نذر الله لأفعلن كذا، أو لا أفعلن كذا، حتى إذا لم يَفِّ بما حلف عليه لزمته كفارة يمين، هذا إذا لم ينو هذا النذر المطلق شيئًا من القرب كحج أو صوم، فإن كان نوى بقوله: «علي نذر إن فعلت كذا» قرينة مقصودة يصح النذر بها، ففعل لزمته تلك القرينة، قال الحاكم: لأنه لما نوى بالمطلق في اللفظ قرينة معينة كانت كالمسماة؛ لأنها مسماة بالكلام النفسي، فإنها ينصرف الحديث إلى ما لا نية معه من لفظ النذر، «المراقبة» ملخصًا.

(١) قوله: استفتى النبي ﷺ في نذر كان على أمه إلخ: قال القاضي عياض: اختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذرا مطلقًا، وقيل: كان صومًا، وقيل: عتقًا، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد، والأظهر أنه كان نذرا في الهال أو نذرا مبهمًا، وبعضه ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي ﷺ: اسق عنها الماء. وأصحابنا الحنفية خصّوه بالعبادات المالية دون البدنية المحضة، يقول ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، وتفصيله: أن النذر إما أن يكون عبادة بدنية، أو يكون عبادة مالية، فإن كان النذر بالعبادة البدنية لا يجوز قضاء الورثة عنها؛ للنهي عنه، فإن النسائي أخرج في «سننه الكبرى» عن ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، وعن ابن عمر نحوه، وإذا كانت مالية ولم يوص، فكذا لا يجب على الورثة وفاءه. وأما إذا أوصى الميت بوفاء نذرها، فيجب على الورثة وفائه من ثلث ماله يطعم عنه عن كل يوم صاعًا من غير البر ونصف صاع من البر، وهو قول أبي حنيفة. وقال الشافعي في الجديد: أن يطعم الولي عن الميت كل يوم مسكينًا مئذًا من قمح، ولا يصوم أحد عن أحد، وقوله في القديم: إن من فاته شيء من رمضان وتمكن من قضاؤه، ثم مات ولم يقض، وكذا النذر والكفارة تدارك عنه وليه، أما بالصوم عنه أو الإطعام من تركته، قال النووي: القديم هنا أظهر، التفطنته من «المراقبة» و«التعليق الممجد» و«بذل المجهود» و«عمدة القاري» و«المسوى».

وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْهُ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ.

٣٤٧٨ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أُخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ^(١) إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي^(٢) أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي يَخْبِرُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: صدقة إلى الله وإلى رسوله: وفيه أن نية التقرب إلى غير الله تبعاً في العبادة لا يضر بعد أن يكون المقصد الأصلي التقرب إلى الله. قاله السندي.

(٢) قوله: فإنني أمسك سهمي الذي يخبر: أي من العقار وغيره قال في «عمدة القاري»: والنذر نوعان: نذر تبرر، ونذر اللجاج، فالأول على قسمين، أحدهما: ما يتقرب به ابتداء، كقوله: لله علي أن أصوم كذا مطلقاً، أو أصوم شكراً على إن شفى الله مريضاً، ونحوه، وقيل: الاتفاق على صحته في الوجهين، وعن بعض الشافعية في الوجه الثاني أنه لا ينعقد، والثاني من القسمين ما يتقرب به معلقاً، كقوله: إن قدم فلان من سفره فعلي أن أصوم كذا، وهذا لازم اتفاقاً، ونذر اللجاج كذلك على قسمين، أحدهما: تعلقه على فعل حرام أو ترك واجب، فلا ينعقد، والقسم الآخر: ما يتعلق بفعل مباح أو ترك مستحب أو خلاف الأولى، ففيه ثلاثة أقوال للعلماء: الوفاء أو كفارة يمين، أو التخيير بينهما عند الشافعية، وعند المالكية لا ينعقد أصلاً، وعند الحنفية يلزمه كفارة اليمين في الجميع، انتهى.

وقال في «المسوى»: لو حلف الرجل بصدقة ماله، أو قال: مالي في سبيل الله، فقال قوم: عليه كفارة يمين، وهو من نذر اللجاج، وعليه الشافعي. وقال مالك: يخرج ثلث ماله. وقال أبو حنيفة: ينصرف ذلك إلى كل ما يجب فيه الزكاة من عينه من المال، دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها، انتهى. وفي «الدر المختار» و«رد المحتار»، لو قال: مالي في المساكين صدقة، ولا مال له لم يصح اتفاقاً، أما لو كان له مال يصح، ويكون المراد به جنس مال الزكاة استحساناً أي جنس كان بلغ نصاباً أو لا، عليه دين مستغرق أو لا، وإن لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته، فإذا ملك غيره تصدق بقدره، أي بقدر ما أمسك.

وتحقيقه: أن اختلافهم قد كثر في تفسير المال حيث قال ابن عبد البر وآخرون: إن المال في لغة دوس قبيلة أبي هريرة: غير العين كالعروض والثياب، وعند جماعة: المال هو العين كالذهب والفضة خاصة، وحكى المطرزي أن المال هو الصامت كالذهب والفضة والناطق، وحكى القالي عن ثعلب أنه قال: المال عند العرب أقله ما تجب فيه الزكاة، وما نقص عن ذلك فلا يقال له مال. وقال ابن سيدة في «العريض»:

وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ مُطَوَّلٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ: يَنْصَرِفُ ذَلِكَ إِلَى كُلِّ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ عَيْنِهِ مِنَ الْمَالِ دُونَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْعَقَارِ وَالذَّوَابِّ وَنَحْوِهَا.

٣٤٧٩ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبَوَانَةِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟»، قَالُوا: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ^(١) فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= العرب لا توقع اسم الهال مطلقاً إلا على الإبل؛ لشرفها عندهم وكثرة غنائها، قال: وربما أوقعوه على أنواع المواشي كلها، ومنهم من أوقعه على جميع ما يملكه الإنسان لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ (النساء: ٥) فلم يخص شيئاً دون شيء، وهو اختيار كثير من المتأخرين، فتبين من ذلك أن البخاري اختار قولاً من الأقوال، وقال: حاصله: أن الهال يقع على كل متملك، فكذاك اختار أبو حنيفة قولاً من الأقوال، وقال: إن من حلف أو نذر أن يتصدق بهاله كله، فإنه لا يقع يمينه ونذره من الأموال إلا على ما فيه الزكاة خاصة، أخذته من «عمدة القاري».

(١) قوله: أوف بنذرك إلخ: قال الطيبي رحمته الله: فيه دليل على أنه يجب الوفاء بالنذر في المكان المعين. فالأمر للوجوب لعل هذا مذهب الشافعي، وقلنا: عرف من الشرع أن التزامه ما هو قرينة موجب، ولم يثبت عن الشرع اعتبار تخصيص العبد العبادة بمكان، بل إنها عرف ذلك الله تعالى، فلا يتعدى لزوم أصل القرينة بالتزامه إلى التزام التخصيص بمكان، فكان ملغى، وبقي لازماً بما هو قرينة، ففي الحديث أمر بإباحة، أخذته من «المراقبة». قال في «رد المحتار» في كتاب الأضحية: اعلم أن الأضحية اسم لما يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيها إلغاء الوقت، فإذا نذرهما يلزم فعلهما فيه وإلا لم يكن آتياً بالمنذور؛ لأنها بعدها لا تسمى أضحية، ولذا يتصدق بها حية إذا خرج وقتها، بخلاف ما إذا نذر ذبح شاة في وقت كذا يلغو ذكر الوقت؛ لأنه وصف زائد على مسمى الشاة، ولذا ألغى علمائنا تعيين الزمان والمكان، بخلاف الأضحية، فإن الوقت قد جعل جزءاً من مفهومها، فلزم اعتباره.

ونظير ذلك ما لو نذر هدى شاة فإنهم قالوا: إنها يخرجها عن العهدة ذبحها في الحرم والتصدق بها هناك، مع أنهم قالوا: لو نذر التصدق بدرهم على فقراء مكة، له التصدق على غيرهم، وما ذك إلا لكون الهدى اسماً لما يهدي إلى مكة، ويتصدق به فيها فقد جعل المكان جزءاً من مفهومه كالزمان في الأضحية، فإذا تصدق به في غير مكة =

قُلْنَا: عُرِفَ مِنَ الشَّرْعِ أَنَّ التِّزَامَ مَا هُوَ قُرْبَةٌ مُوجِبٌ، وَلَمْ يَتَّبَثْ عَنِ الشَّرْعِ اعْتِبَارُ تَخْصِيصِ الْعَبْدِ الْعِبَادَةَ بِمَكَانٍ، بَلْ إِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا يَتَعَدَّى لُزُومَ أَصْلِ الْقُرْبَةِ بِالتِّزَامِ إِلَى التَّخْصِيصِ بِمَكَانٍ فَكَانَ مُلْتَمَى، وَبَقِيَ لَازِمًا بِمَا هُوَ قُرْبَةٌ، فَفِي الْحَدِيثِ أَمْرٌ بِإِبَاحَةِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصِلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: «صَلِّ^(١) هَهُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَهُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَا».

= لم يأت بما نذره، بخلاف ما لو نذر التصديق بالدرهم فيها، فإن المكان لم يجعل جزءاً من مفهوم الدرهم، فإن الدرهم درهم سواء تصديق به في مكة أو غيرها، بخلاف الهدي فقد ظهر وجه تصحيح العشر، ووجه لزوم ذبحها في أيام النحر. وقال صاحب «رد المحتار»: فاغتنم هذه الفائدة الجليلة التي هي من نتائج فكري العليقة، فإني لم أرها في كتاب والحمد لله الملك الوهاب.

(١) قوله: قال صل ههنا إلخ: قال ابن الهمام: إذا نذر ركعتين في المسجد الحرام فأداها في أقل شرفاً منه أو فيها لا شرف له أجزأه. قاله في «المراقبة». وقال في «العالمگیری»: اختلف أصحابنا عليه السلام فيمن نذر صوماً أو صلاة في موضع بعينه، فقال أبو حنيفة ومحمد: له أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء. كذا في «السراج الوهاج» رجحه الطحاوي دلالة المذكورة في «شرح معاني الآثار». وقال في «الدر المختار» في كتاب الأيمان: لأن النذر غير المعلق لا يختص بشيء، وتفصيله ما في «رد المحتار»: أن النذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرها غير المعلق، ولو معينا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير، فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان، فخالف جاز، وكذا لو عجل قبله، فلو عين شهر الاعتكاف أو للصوم، فعجل قبله عنه صحَّ، وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا، فحج سنة قبلها صحَّ، أو صلاة في يوم كذا، فصلاها قبله؛ لأنه تعجيل بعد وجود السبب، وهو النذر فيلغو التعيين، بخلاف النذر المعلق، فإنه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط.

فالفرق: أن المعلق على شرط لا ينعقد سبباً للحال، كما تقرر في الأصول، بل عند وجود شرطه، فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه، فلا يصح، ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل أما تأخير، فالظاهر أنه جائز؛ إذ لا محذور فيه، وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير؛ لأن التعليق إنما أثر في =

٣٤٨٠ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ ابْنِي نَحِيرًا وَمَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ فَاسْأَلْهُ ثُمَّ تَعَالَ فَأَخْبِرْنِي بِمَا يَقُولُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: إِنْ كَانَتْ نَفْسُ مُؤْمِنَةٍ تَعَجَّلَتْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً عَجَّلَتْهَا إِلَى النَّارِ، أَذْبَحُ^(١) كَبْشًا فَإِنَّهُ يُجْزِئُكَ، فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَهُ بِمَا قَالَ مَسْرُوقٌ، قَالَ: وَأَنَا أَمُرُكَ بِمَا أَمَرَكَ بِهِ مَسْرُوقٌ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ».

= انعقاد السببية فقط، فلذا امتنع فيه التعجيل وتعين فيه الوقت، أما المكان والدرهم والفقير، فهي باقية على الأصل من عدم التعيين، وكما لا يتعين الفقير لا يتعين عدده، ففي «الحانية»: إن زوجت بتي ألف درهم من مالي صدقة، لكل مسكين درهم، فزوج ودفع ألف إلى مسكين جملة جاز.

(١) قوله: أذبح كبشاً فإنه يجزئك إلخ: يعني من نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام وألغاه الثاني، والشافعي كذره بقتله ولغاً لو كان بذبح نفسه أو عبده، وأوجب محمد الشاة، ولو بذبح أبيه أو جدة أو أمه لغاً إجماعاً؛ لأنهم ليسوا كسبه. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: وفي «الاختيار»: ولو نذر ذبح ولده أو نحوه لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد، وكذا النذر بذبح نفسه أو عبده عند محمد، وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة روايتان، والأصح عدم الصحة. وقال أبو يوسف وزفر: لا يصح شيء من ذلك؛ لأنه معصية، فلا يصح ولهما في الولد مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياساً، فيكون سماعاً، ولأن إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم ببيان قصة الذبيح، فإن الله تعالى أوجب على الخليل ذبح ولده، وأمره بذبح الشاة حيث قال: قد صدقت الرؤيا، فيكون كذلك في شريعتنا إما بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أُوحِيَ إِلَيْكَ أَنْ أَتْبِعْ مِثْلَهُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: ١٢٣) أو لأن شريعة من قبلنا تلزمنا حتى ثبت النسخ.

وله نظائر منها أن إيجاب المشي إلى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وإيجاب الهدى عبارة عن إيجاب شاة ومثله كثير، وإذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية، بل قرينة حتى قال الإسيدي وغيره من المشايخ: إن أراد عين الذبح وعرف أنه معصية لا يصح، ونظيره الصوم في حق الشيخ الفاني معصية؛ لإفضائه إلى إهلاكه، ويصح نذره بالصوم، وعليه الفدية، وجعل ذلك التزاماً للفدية كذا هذا، لمحمد في النفس والعبد أن ولايته عليها فوق ولايته على ولده، ولأبي حنيفة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلالاً بقصة الخليل. وإنما وردت في الولد فيقتصر عليه، ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالإجماع؛ لأن النص ورد بلفظ الذبح والنحر مثله، ولا كذلك القتل، ولأن الذبح والنحر وردا في القرآن على وجه القرينة والتعبد، والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام والنهي، ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح، فهذا أولى.

فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الجزء الثاني من زجاجة المصابيح

الصفحة	الكتب والأبواب	الصفحة	الكتب والأبواب
١٨٤	باب ما يحتنبه المحرم.....	٣	كتاب فضائل القرآن
١٩٢	باب المحرم يحتنبه الصيد.....	١٨	باب.....
١٩٨	باب الإحصار وفوت الحج.....	٢٤	باب.....
٢٠٣	باب حرم مكة حرسها الله تعالى.....	٣٥	كتاب الدعوات
٢٠٩	باب فضائل المدينة زادها الله تعالى شرفا وتعظيما.....	٤١	باب ذكر الله عز وجل.....
٢١٨	كتاب البيوع	٥٠	كتاب أسماء الله تعالى
٢١٨	باب الكسب وطلب الحلال.....	٥٣	باب ثواب التسييح والتحميد والتهليل....
٢٢٧	باب المساهلة في المعاملة.....	٦٠	باب الاستغفار والتوبة.....
٢٢٩	باب الخيار.....	٧٠	باب.....
٢٣٦	باب الربا.....	٧٣	باب ما يقول عند الصباح والمساء.....
٢٤٦	باب المنهي عنها من البيوع.....	٨٢	باب الدعوات المتفرقة في الأوقات.....
٢٦٢	باب.....	٩١	باب الاستعاذة.....
٢٦٩	باب السلم والرهن.....	٩٦	باب جامع الدعاء.....
٢٧٤	باب الاحتكار.....	١٠٢	كتاب المناسك
٢٧٦	باب الإفلاس والإنظار.....	١٢٠	باب الإحرام وألفاظ التلبية.....
٢٨٦	باب الشركة والوكالة والمضاربة.....	١٢٩	باب قصة حجة الوداع.....
٢٩٠	باب الغصب والعارية.....	١٤٥	باب دخول مكة والطواف.....
٣٠٠	باب الشفعة.....	١٥٣	باب الوقوف بعرفة.....
٣٠٤	باب المساقاة والمزراعة.....	١٥٧	باب الدفع من عرفة والمزدلفة.....
٣٠٨	باب الإجارة.....	١٦٣	باب رمي الجمار.....
٣١٣	باب إحياء الموات والشرب.....	١٦٦	باب الهدى.....
٣٢١	باب العطايا.....	١٧١	باب الخلق.....
٣٢٤	باب.....	١٧٤	باب جواز التقديم والتأخير في بعض أمور الحج.....
٣٢٨	باب اللقطة.....	١٧٨	باب خطبة يوم الرؤوس ورمي أيام التشريق والتوديع.....
٣٣٦	باب الفرائض.....		

الكتب والأبواب

الكتب والأبواب

باب الوصايا.....	٣٤٦	باب المطلقة ثلاثا والإيلاء والظهار.....	٤٤٠
كتاب النكاح	٣٥٠	باب.....	٤٥١
باب النظر إلى المخطوبة وبيان العورات....	٣٥٤	باب اللعان.....	٤٥٤
باب الولي في النكاح واستئذان المرأة.....	٣٦١	باب العدة.....	٤٧٠
باب إعلان النكاح والخطبة والشرط.....	٣٦٩	باب الاستبراء.....	٤٨٥
بيان عدم جواز الدف عند الحنفية وتحقيقه	٣٦٩	باب النفقات وحق المملوك.....	٤٨٨
مذكور في الكتاب وهامشه.....		باب بلوغ الصغير وحضائه في الصغر.....	٥٠٠
باب المحرمات.....	٣٧٦	كتاب العتق	٥٠٦
باب المباشرة.....	٣٩٠	باب إعتاق العبد المشترك وشراء القريب	٥٠٨
باب.....	٣٩٤	والعتق في المرض.....	
باب الصداق.....	٣٩٨	بيان ثبوت إيصال الثواب من العبادات	٥١٥
باب الوليمة.....	٤٠٢	المالية والبدنية للأموات وتحقيقه مذكور في	
باب القسم.....	٤٠٨	الكتاب وهامشه.....	
باب عشرة النساء وما لكل واحد من	٤١٣	باب الأيمان والنذور.....	٥١٦
الحقوق.....		باب في النذور.....	٥٢٩
باب الخلع والطلاق.....	٤٢٣		